صلاح الدّين حافظ

تهافت السّلام

المصير العربىّ فى ظلّ الهيمنة الإسرائيليّة



دار الشروق

تهافت السلام

المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية

الطبعـة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

صلاح الدّين حافظ

تهافت السّلام

المصير العربيّ فى ظلّ الهيمنة الإسرائيليّة

دار الشروق

إهــداء...

إلى روح أبى . . .

الذى علمنا كيف تموت النخلة

واقفة شامخة . . . دون أن تنحنى !

مقدمة

جاء عام ١٩٩٧ ، ليثبت بكل الأدلة الواضحة ، أن إسرائيل غير جادة فى مسيرة التسوية السياسية ، للصراع العربى الإسرائيلى . . .

ففى الشهر الأول من ذلك العام - يناير - خرجت فجأة دعوة عدد محدود من المصريين والأردنيين والفلسطينيين والإسرائيليين ، لتكوين التحالف الدولى من أجل السلام العربى الإسرائيلى - تحالف كوبنهاجن ، ومعها شاعت فى الأوساط العربية والدولية آمال واهية ببناء جبهة شعبية عريضة ، تضغط - وتؤثر - على حكومة إسرائيل للمضى قدما وبجدية فى الوصول إلى التسوية المطلوبة . .

وفى الشهر الأخير من نفس العام - ديسمبر - انتهت الحكومة الإسرائيلية الليكودية برئاسة بنيامين نتنياهو ، من إعداد مخطط التسوية الذى تقبل به وحددت مدى الانسحاب من الضفة الغربية ، الذى توافق عليه - فى حدود ١٠٪ من الأرض - فيما أصبح يعرف بخرائط المصالح الأمنية الإسرائيلية . . .

وبين التاريخية والحدثين ، جرت مياه كثيرة فى نهر الصراع ، كلها صبت فى خانة التعنت والرفض والغطرسة الإسرائيلية ، التى لا تقبل تسوية حقيقية ولا تريد سلاما مستقرا ولا أمنا متكافئا . . . تريد فقط السلام الإسرائيلى ، لا السلام العربى الإسرائيلى ، الأمر الذى هزم الإرادة الدولية ، والوساطة الأمريكية والرغبة العربية ، بل هزم أيضا دعوة أنصار التحالف من أجل السلام مع إسرائيل !

ولا ندعى أننا وحدنا الذين راهنا منذ البدايات المبكرة على أن إسرائيل فى هذه الظروف ، وفى ظل حكومة الليكود بالذات ، لا تريد السلام ، ولا تعمل من أجله ، لكننا ندعى أن كثيرين نبهوا إلى أن شروط السلام الشامل والعادل غير متوافرة ، لأن موازين القوى مختلة ، وحين يبنى سلام على خلل فى التوازنات بين الأطراف المعنية ، يصبح هدنة هشة وقلقة ، لا تلبث أن تشتعل عند أول احتكاك أو خلاف .

لا ندعى أيضا أن حكومة الليكود برئاسة نتنياهو، هى وحدها التى أوصلت مسيرة السلام والتسوية، إلى النفق المسدود، لكننا نعتقد أن حكومة العمل برئاسة أسحق رابين ثم شيمون بيريز، هى التى وضعت بذور المراوغة والمساومة والتأجيل والتسويف والإجهاض المبكر، بعد أن رأت الأرض مهيأة والظروف جاهزة، لاقتناص سلام إسرائيلى يفرض شروط المنتصر على المهزومين المهرولين. . .

* * *

بدأ تمهيد الأرض وإعداد الظروف مبكرا، فرغم «الإنجاز الأكبر» بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، بعد اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨، إلا أن مصر أكبر دولة عربية والعنصر الحاسم فى الحرب وفى السلام، لم تتمكن من جر الدول العربية المعنية، إلى اتفاقيات مماثلة لأسباب عديدة، بل على العكس حوصرت وقوطعت عربيا لسنوات. .

احتاج الأمر لأكثر من عشر سنوات، لإعادة تمهيد الأرض. . فجاء غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، ليحدث انقلابا مريرا فى العلاقات العربية العربية، بل فى المناخ الإقليمى والدولى، وتتابعت الأحداث، تجرى كلها لصالح إسرائيل وضد العرب. .

فى فبراير ١٩٩١ أنجز «التحالف الدولى» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت راية الشريعة الدولية، تحرير الكويت وتدمير العراق وحصاره، الممتد حتى الآن، ليفتح الباب بقوة لرياح التغيير، فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى. . .

فى ١٩٩٢ انعقد مؤتمر مدريد، ليضع أسس تسوية هذا الصراع برعاية أمريكية فاعلة ومشاركة روسية هشة، وكان الأساس الذى خرج به العرب فى حالة نشوة، هو مبدأ مبادلة الأرض مقابل السلام. . .

فى عام ١٩٩٣، تم إنجاز اتفاق أوسلو الأول بين إسرائيل والفلسطينيين، وفى عام ١٩٩٤ تم توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وفى عام ١٩٩٥ تم توقيع اتفاق أوسلو الثانى، ثم اتفاق القاهرة المكمل، وبينما كان معظم العرب متلهفين وجادين فى الهرولة نحو التسوية النهائية، كانت إسرائيل تساوم وتضغط وتبتز، لإفراغ هذه الاتفاقات - على ضآلة مكاسبها حتى مقارنة بكامب ديفيد - من مضمونها. .

فصل الختام جاء بطلقة رصاص فى رأس رابين لتغتاله وليتحول إلى «شهيد السلام»، ويبدأ بيريز استئناف مسيرة المراوغة الخبير فيها، لكن انتخابات مايو ١٩٩٦ أسقطته،

وجاءت بنتنياهو على رأس حكومة يمينية متطرفة، تعيد ضبط مسارات المفاوضات وتحجيم الاتفاقات، بل الإجهاز عليها والتحلل من التزاماتها . .

وعادت من جيديد لعبة تبادل المواقع وتوزيع الأدوار داخل الماكينة السياسية الإسرائيلية، بين معتدل راغب فى السلام، ومتشدد معرقل للسلام، بينما كانت الماكينة العسكرية تزداد قوة وتقدما وتفوقا على مجموع العرب، سواء فى الأسلحة التقليدية، أو فى الأسلحة النووية التى تنفرد بها، ليظل واضحًا أمام الجميع أن الخيار العسكرى - بطش القوة - هو العنصر الحاسم داخل التركيبة الإسرائيلية، بصرف النظر عن تنوع الوجوه والأشخاص والحكومات والدعوات!

على مدى نحو عام تمكن نتنياهو وحكومته، من إعادة عجلة التسوية إلى الوراء، حتى أوصلها إلى طريق مسدود، بدءًا برفض الالتزام بنصوص اتفاقات أوسلو، وانتهاء برفض الدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير، بل بإيقاف أى حديث حول الانسحاب من الجولان السورية، مرورا بتكثيف الاستيطان بقوة فى الضفة الغربية، وإحكام السيطرة على القدس

* * *

لم نكن مغالين إذن حين قلنا إن السلام الحقيقى لا يزال بعيدا، لأن جوهر الصراع لا يزال قائما، ولم نكن مبالغين حين قلنا إن كل ما يجرى حتى الآن هو مراوغة على التسوية وبحث عن سلام متهافت، ليس له قدمين يقف عليهما ويصمد أمام الزمن.

جوهر الصراع هو الصدام القوى بين مشروعين كل منهما يبغى سيادة المنطقة وقيادتها، المشروع القومى العربى بعمقه الاسلامى الواسع، والمشروع القومى الدينى الصهيونى بعمقه الغربى الممتد جغرافيا وتاريخيا وثقافيا . . . ثمة تناقض قائم لا يزال محتدما، لم تستطع أن تخفيه معاهدة السلام الأهم بين إسرائيل ومصر أكبر دولة عربية فاعلة ومؤثرة، ولن تستطيع اتفاقات السلام ومفاوضات التسوية اللاحقة، طالما ظلت موازين القوى مختلة والمصالح والأهداف متناقضة، وطالما ظلت الملفات الساخنة مفتوحة . . . وكم هى كثيرة . . .

غياب أسس السلام العادل الشامل، يبدو واضحًا فى خمسة أسباب رئيسية هى :

١- رفض إسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين فى إقامة دولة مستقلة على أرضهم.

٢- رفض إسرائيل الجلاء عن الجولان وجنوب لبنان، حتى وفق مبادئ مؤتمر مدريد، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ .

٣- تمسك إسرائيل بنظرية «الأمن الإسرائيلى» القائمة على الردع بالقوة الباطشة، وبالتالى إصرارها على التمسك بالترسانة النووية منفردة.

٤- إصرار إسرائيل على سياسة فرض الهيمنة ولعب دور القيادة الجديدة فى المنطقة، تناطحًا مع دولة المركز والقرار، مصر وتناقض مع المصالح العربية العليا.

٥- إعادة تقسيم خريطة الشرق الأوسط ورسم النفوذ، بتذويب أمة العرب فى كيانات إقليمية أوسع، مرة بالدعوة «للشرق الأوسطية» التى تحمس لها بيريز، ووراها إلى الخلف مؤقتا، نتنياهو، ومرة أخرى بإعادة تنشيط سياسة الأحلاف على غرار الحلف الإسرائيلى التركى..

وكل ذلك يعنى فى مفهومنا البسيط، استمرار الإصرار على التناطح السياسى العسكرى الثقافى، عبر تصادم الأهداف وتناقض المصالح..

فكيف إذن يمكن الوثوق باتفاقيات توقع اليوم لتنقض غدا، أو الإيمان بتسويات هشة تبحث عن سلام متهافت!!

* * *

قد يتصور أحد أننا ضد السلام من حيث هو....

وهذا غير حقيقى، فنحن مع السلام العادل، الذى يعيد الحقوق المشروعة والمغتصبة إلى أصحابها الشرعيين، والذى يبنى استقرارا راسخًا ويحقق أمنا متوازنا ومتكافئا فى ظل توازن دقيق للقوى والمصالح القومية والحيوية...

وهذا مفهوم فحسب أنه يبتعد كثيرا عن مفهوم السلام المتهافت الذى يجرى الحديث عنه الآن، ولذلك نؤمن أن الصراع بين المشروعين، العربى والصهيونى، سوف يستمر لآماد بعيدة، حتى دون الصدام العسكرى المباشر، لأنه بالفعل صراع حضارى بين طرفين متناقضين، يحمل كل منهما أجندته وملفاته وأسلحته ومفاهيمه..

وها هى الملفات، تزداد عددا وتلتهب سخونة يوما بعد يوم، حتى فى ظل تسويات السلام المتهافت... ومعها تناقض المواقف وتتبدل السياسات وإن ظلت الأهداف والمصالح واخمة، من ملف الصراع على البقاء والسيادة، إلى ملف الترسانة النووية وخطر التدمير الشامل، ومن ملف البناء الذاتى والتقدم المعرفى الثقافى، إلى ملف النزاع على نقطة المياه،

ومن ملف الاستقلال الوطنى والتحرر العربى، إلى ملف الهيمنة الصهيونية وعودة الاستعمار الأوروبى الأمريكى بوجوه جديدة، تعبيرا عن سيادة الحضارة الغربية . . .

وأمامنا حرية الاختيار، رغم صعوبة الاختيار فى هذه الظروف الصعبة . .

لكن ذلك فى البداية والنهاية، يحتاج إلى إرادة قوية صلبة متحدية، تقبل بشروط التحدى وضغوط المواجهة وتبعات التنمية

وهذا درس التاريخ، يبقى ماثلا أمامنا، وأمام الأجيال القادمة، التى قد تحمل من تبعات هذا الصراع، أكثر مما تحملنا . . . .

صلاح الدين حافظ

القاهرة ٨ ديسمبر ١٩٩٧

بين العروبة... والشرق الأوسطية

فى الثانى والعشرين من مارس ١٩٩٥ ، انقضت خمسون عاما من مسيرة العمل العربى المشترك، منذ توقيع ميثاق الجامعة العربية فى ذات اليوم من عام ١٩٤٥ . . . كم من المتغيرات والتحولات والمستجدات، قد حدثت فى نصف قرن، وكم من مظاهر النجاح وأسباب الفشل، قد ساعدت أو عرقلت هذه المسيرة عن بلوغ النضج والرشد، ثمة تاريخ طويل وعقود خمسة حافلة، ومؤتمرات مدوية، لكن يظل السؤال قائما، هل حققت الجامعة العربية أهدافها؟ . . أم ترى فشلت فيما نجح آخرون كثيرون ، بدءوا معنا وربما بعدنا، مثل «الاتحاد الأوروبى» النموذج للتنسيق الفذ بين دول مختلفة الأعراق واللغات والثقافات، بل ماذا يمكن أن يحدث للجامعة العربية، فى ظل الطرح الجديد للسلام مع إسرائيل، الذى يقتضى هدم القديم وبناء نظام إقليمى جديد؟!

لقد احتفلت الجامعة العربية بعيدها الذهبى، فى غياب بهاء الإنجازات الكبرى، بل وحتى فى غياب قمم الزعماء، باستثناء الرئيس حسنى مبارك الذى شارك بصفته رئيس دولة المقر . . . فهل كانت هناك مناسبة أفضل من العيد الذهبى للجامعة، لكى يجتمع الزعماء فى «بيت العرب» لينظروا فيما حدث من متغيرات، وليلقوا نظرة فاحصة الى الخلف، ونظرات بعيدة الى الأمام!!

لن نقول لسوء الحظ، ولكن نقول لسوء التقدير، فإن غياب الزعماء، وتعمدهم تجاهل هذه المناسبة، يعكس بالوضوح الكامل، حقيقة الوضع الذى تعيشه الجامعة العربية، بل ويعكس طبيعة العلاقات المتوترة التى أصابت الكيان العربى فمزقته شر ممزق، وباعدت الزعماء بالخصام والقطيعة بين البعض، وبالتهرب من مواجهة المسئولية والالتجاء للآخرين عند البعض الآخر، والانزواء وراء راحة البعد عن المشاكل انتظارا لانقشاع الظلام وبيان التطورات الجديدة القافزة فوق منظومة العمل العربى المشترك، عند البعض الثالث!!

ومع ذلك، فإن جلال المناسبة التاريخية كان يحتم على العرب جميعا، أن يحاولوا، حتى من باب الوفاء لتاريخهم - التوقف بتأمل، لتقويم مسيرة العمل العربى المشترك فى ظل الجامعة بيت كل العرب، كما تعودنا أن نسميها، فربما يمكن أن تعطينا نظرة التأمل ووقفة

التقويم، فرصة ثانية، للبحث عن مصالحنا المشتركة، والعمل على حمايتها وضمان أمنها، بصورة عصرية عاقلة!

فى هذا المجال، كان لابد أن نواجه أنفسنا بسؤالين، هما فى الواقع سؤال واحد من شقين، الاول هو: هل شاخت الجامعة العربية، وانتهى دورها وحان توديعها، فى ظل المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وخصوصا فى ظل السلام الذى يراوغنا على الدوام! والثانى هو: إن كانت الإجابة على السؤال الاول بنعم، فلنسأل أنفسنا وما العمل وتحت أية مظلمة نعيش وننتمى فى المستقبل، وإن كانت الإجابة بلا النافية، فلنسأل أنفسنا مرة أخرى ـ ونصبر على جهد السؤال قبل اجتهاد الإجابة ـ وكيف نطور الجامعة وصيغة العمل العربى المشترك بأسلوب عصرى لتصبح قادرة على مواجهة تحولات العصر الداهمة ومتغيراته الهائلة!!

ومن باب إقرار الحقيقة نعترف بأن هناك تيارا ملحوظا، تتبناه بعض القطاعات العربية ـ حكومات ومنظمات ورأى عام ـ يقول إن دور الجامعة العربية قد انتهى بالفعل، بعد أن أنجزت مهمتها الرئيسية، التى ترجمها الميثاق الموقع فى عام ١٩٤٥، وهى استكمال تحرير البلاد والشعوب العربية من الاحتلال الأجنبى، وإتمام الاستقلال الوطنى، تطلعا لتحرير فلسطين بالتحديد، ولكنها ـ أى الجامعة – عجزت عن تحقيق باقى مهامها الأخرى، وخاصة الوحدة الاقتصادية وإقامة السوق العربية المشتركة هدفا لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، ذلك الحلم القومى، الذى يبدو الآن سرابا فى الصحراء العربية الجدباء!

يقول هذه التيار أيضا، إن الجامعة عجزت، عن معالجة الخلافات العربية العربية، وتراجعت عن دورها فى قضية الأمن القومى والدفاع المشترك، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، وقيام نظام عربى عضو بالجامعة – هو النظام العراقى ـ بغزو واحتلال دولة عربية أخرى عضو بالجامعة هى الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠، ثم يضيف أن ذلك فتح الباب لتحولات عظمى عصفت بالمنطقة كلها ـ وجرفت فى طريقها الجامعة العربية ـ وأسرعت بعملية السلام مع إسرائيل وخاصة منذ مؤتمر مدريد، الذى همش دور الجامعة حتى فى المفاوضات، بعد أن تم تهميشه فى الحرب التى اندلعت قبل ذلك فى الخليج . . . خلاصة القول أن العروبة من أساسها قد أصبحت فى خبر كان، فلماذا الابقاء على كيان إنهار أساسه، وبالتالى لماذا لا نلحق بقطار الشرق الأوسطية البديل المطروح!!

ولأننا من التيار الآخر، فإننا ونحن نعترف بفشل الجامعة فى عديد من الأزمات، وبعجزها الراهن عن مواجهة التحولات الجارية، نرى أن طبيعة المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، هى التى تفرض ضرورة إحياء دور الجامعة العربية، كنظام عربى إقليمى، يحاول البعض تذويبه لإقامة نظام إقليمى جديد باسم الشرق اوسطية . . . فليست هناك أمة

تضم ٢٥٠ مليونا و٢١ دولة وتمتد من شواطئ المحيط الأطلسي غربا الى شواطئ المحيط الهندي وعمق آسيا شرقا، مثل الأمة العربية، تتكلم لغة واحدة وتؤمن أغلبيتها بدين واحد، وترث ثقافة واحدة، وتجمع بينها مصالح وأهداف ومخاطر مشتركة، الأمر الذى يحتم عليها ضرورات التنسيق والعمل المشترك، فى عصر يتجه نحو التكتلات الإقليمية والدولية الكبرى!

فإن كان فى أيدينا تكتل قائم - يحتاج الى إنعاش وبعث - فلماذا نتخلى عنه، لندخل فى تكتل جديد يذيب كياننا، هو تكتل الشرق اوسطية الذى تتطلع إسرائيل الى قيادته . . . وإن كان القرار الأمريكى يفرض إقامة تكتل الشرق اوسطية، تحقيقا لمصالحه وتتويجا لدور إسرائيل القديم الجديد، فلماذا لا نفكر نحن فى مصالحنا وندافع عن أدوارنا، ونحمى أمننا القومى وسيادة قرارنا واستقلاله، إن كانت كلمة الاستقلال لاتزال تحمل معناها الحقيقى!!

من السهل طبعا أن نطرح الأسئلة، ومن الصعب أن نجيب إجابات جامعة مانعة، لكننا ونحن نؤمن - مازلنا - بدور العمل العربى المشترك وضروراته الجديدة، فى ظل المتغيرات الطارئة، ونحن نعترف فى نفس الوقت بضعف دور الجامعة العربية، وإجهاض مسيرة العمل العربى المشترك، نحاول الإجابة، بحثا عن أفق عصرى جديد لهذه المسيرة.

ندعى أن هناك بضعة تحديات حقيقية، تواجه مستقبل الجامعة العربية، بما تمثله من عمل عربي مشترك، نختار منها:

** التحدى الأول: هو البحث عن دور جديد فى ظل المتغيرات الجديدة والداهمة، واول هذه المتغيرات، هى عمق الخلافات العربية العربية، التى مزقت الاوصال وباعدت بين الأشقاء، وثانيها هى المتغيرات الإقليمية المتمثلة أساسا فى التاريخ الجارى، نحو إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى - وتصفية القضية الفلسطينية - عبر المفاوضات الثنائية، وصولا لاستكمال توقيع معاهدات السلام، وثالثها هى المتغيرات الدولية، التى تستهدف إقامة نظام دولى جديد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، ومن ثم «تفويض» قيادة هذا النظام - بغطاء ما يسمى الشرعية الدولية - إعادة ترتيب الاوضاع فى هذا الكون الفسيح، ومن بين الترتيبات، هدم النظام العربى الإقليمى - الذى أسسه ميثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥ واستمر لنصف قرن - ليحل مكانه نظام شرق أوسطى، يذوب من خلاله العرب فى محيط جغرافى وبشرى وثقافى اوسع يضم الى جوارهم إيران وتركيا وباكستان وأثيوبيا، تحت القيادة المعقودة حتما لإسرائيل، بحكم تفوقها الاقتصادى والتكنولوجى، وبحكم هيمنتها العسكرية النووية المنفردة فى المنطقة، وبحكم التفويض الأمريكى لها!

وبقدر ما أن هدم النظام العربى - وجامعته بيت العرب - تمهيدا لإقامة نظام شرقى

أوسطى جديد، يهدف الى إخضاع العرب جميعا للهيمنة الإسرائيلية الأورو أمريكية، بقدر ما أن تنصيب إسرائيل على قيادة الشرق الأوسطية، يهدف الى عزل مصر وتقليص دورها التاريخى فى قيادة العرب والمنطقة.

ولعلنا نتذكر، ونذكر الآخرين، بحديث لشيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل، خلال انعقاد مؤتمر الدار البيضاء لتنمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى عام ١٩٩٤، قال فيه: لقد قادت مصر المنطقة على مدى الخمسين عاما الماضية - فى ظل النظام العربى الإقليمى - فأوصلتها إلى الحروب والتخلف، فدعونا نشاهد كيف ستقودها إسرائيل فى الخمسين عاما القادمة!!

وبقدر ما أن هذا الكلام يجد هوى فى نفوس كثيرين، بقد ما يجب أن نعترف أن أخطاءنا، قد ساعدت بالدرجة الأولى، فى تقويض أمل العمل العربى المشترك، والاعتراف بالخطأ هو بداية الاصلاح، المهم أن تكون لدينا رغبة جادة فى الإصلاح!!

** التحدى الثانى، هو كيف نبدأ الإصلاح إذن قبل فوات الأوان، فإذا كان انفجار الخلافات العربية العربية، هو أول معول قد ضرب العمل العربى المشترك، فإن إتمام المصالحة العربية، وحل هذه الخلافات هو التحدى الحقيقى، المطروح على صيغة العمل العربى المشترك بشكلها الراهن...

صحيح أن الخلافات العربية، قديمة قدم غارات القبائل العربية بعضها على مرابع بعض، لكن الصحيح أيضا أن هذا «الموروث العدوانى» من الأخ تجاه أخيه، قد واكب مسيرة العمل العربى المشترك منذ قيام الجامعة فى ظل الاحتلال وفى ظل الاستقلال، تحت علم الجامعة الأخضر، وتحت أعلام المحاور والكيانات الفرعية، التى داهمت العمل العربى المشترك والمتمثلة فى إنشاء مجالس التعاون الثلاثة المعروفة، الخليجى والعربى والمغاربى، وصولا لاحتلال العراق للكويت، وحرب عاصفة الصحراء، التى دمرت النفس الكويتية والعراقية، قبل أن تدمر حقول النفط، والهياكل الاقتصادية والجيوش هناك.

وللأسف الشديد، لقد ذبحت المأساة العراقية الكويتية، مضمون الفكرة العربية من أساسها، ومن ثم دقت مسمارا حادا فى جسد العمل العربى المشترك، وأطلقت العنان لعودة الاحتلال الأجنبى للمنطقة بكل صوره، بل بصور أكثر حداثة لأنها أكثر تكنولوجية!

وبقدر ما تم تهميش دور الجامعة العربية، فى أزمة الخليج الثانية وحربها المدمرة، بقدر ما تم تهميش دورها فيما تلا ذلك، وخاصة مؤتمر مدريد الذى فتح باب التفاوض العربى الإسرائيلى، الذى يجرى الآن ثنائيا، وفى ظل خلل إستراتيجى فى موازين القوى، لصالح إسرائيل طبعا، على حساب تهالك المواقف العربية وتهاويها!!

** التحدى الثالث: هو كيف نقبل هيمنة الآخرين على مصالحنا ومبادئنا ومستقبلنا، بعد قرون من الصراعات والحروب، ضد الهيمنة الأجنبية المستعمرة!؟

ربما كان أهم أهداف الجامعة العربية - كإطار للعمل العربى المشترك - هو صياغة إطار ومفهوم محدد للأمن القومى العربى، ومثله مثل أهداف وآليات العمل العربى الأخرى، وقع هذا المفهوم فى أسر الخلافات العربية التى أضعفته من ناحية، ووقع فى أسر الاختراقات الأجنبية التى مزقته من ناحية أخرى.

مرة أخرى نستشهد بما جرى فى حرب الخليج الثانية - وبسببها - فإن كان النظام العراقى قد مزق الأمن القومى وكسر محرماته، فإن حرب عاصفة الصحراء تحت قيادة التحالف الدولى « الأمريكى » قد اخترقته حتى النخاع . . . وانظر حولك تجد القواعد الأجنبية قد عادت الى وطن العروبة، ومعها الجيوش والأساطيل واستنزاف الموارد العربية فى شراء وتكديس الأسلحة، وقبلها وبعدها عادت الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافيةالأجنبية بكل معالمها الواضحة والصريحة، من تسويق الاستهلاكيات الى توجيه القرار السياسى، مرورا بالنهب المنظم وغير المنظم للثروات وتطويع العقول وترويض الإرادة وتلوين الأفكار!!

لذلك لم يكن غريبا، أن يدخل المفاوض الإسرائيلى الى حجرة المفاوضات مع نظيره العربى، ليقلد الزعيم السوفيتى الأسبق « خروتشوف» الذى خلع حذاءه يوما فى قاعة الأمم المتحدة، ووضعه على المائدة، تعبيرا عن إيصال غرور التحدى لغريمه الأمريكى الى أقصى حدوده، وها هو المفاوض الإسرائيلى يضع - ليس حذاؤه فقط فى وجوهنا - ولكنه يضع ترسانه أسلحته النووية فى بؤبؤ عيوننا، عنوانا لطيش التحدى وحماقة القوة وغرور الهيمنة والإحساس بالتفوق!

وبدلا من أن تكون مثل هذه الهيمنة الوقحة - وخاصة النووية ذات التهديد المدمر - دافعا لنا لاعادة تجميع وصياغة الأمن القومى العربى، نلاحظ كيف تسابقت الدول العربية، للرضوخ للضغوط الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية، فى سباق للنفاق تارة والخوف تارة أخرى ولا مزيد!!

الآن . . . ندرك أن هذه التحديات الثلاثة هى على سبيل المثال، عبء ضخم على كاهل الجامعة العربية، قد لا تقوى على مواجهته، إن ظلت على حالها الراهن، بما فيه من إضعاف متعمد، وإجهاض مبكر لإمكانية إحياء دورها، ابتداء بامتناع بعض الأعضاء عن دفع نصيبه فى ميزانيتها، عمدا لإفلاسها[1] وانتهاء بتعمد البعض الآخر شل قرارها السياسى وفاعليتها المأمولة وصولا لتعطيل مبادراتها النشطة، كتلك التى طرحها أمينها العام الدكتور عصمت عبد المجيد لتحقيق المصالحة العربية، والتى وافقت عليها ١٤ دولة ومع ذلك لم تجد طريقها للتنفيذ العملى!

لكننا ندرك أيضا أن ضغوط المتغيرات الإقليمية والدولية الجارية اليوم، والمنتظرة مستقبلا، تفرض علينا التوقف والتأمل، فى مسيرة العمل العربى المشترك، الذى نعتقد أنه صيغة الحد الأدنى اللازمة، مثلما تفرض علينا ضرورة العمل على إخراج هذه المسيرة من مأزقها الراهن، لا تعمد إهدار آخر نقطة دم فيها.

ولربما يكون مناسبا، أن نطالب فوق ذلك بضرورة التفكير فى توسيع دور الجامعة - لإحياء نشاطها - تمشيا مع تحديات العصر، حتى ندخل القرن القادم، بصورة مغايرة، أسوة بما تفعله الآن الأمم المتحدة - التى تعثرت مبادراتها السياسية والعسكرية، فاتجهت الى معالجة نشاطات أخرى.

وقد يكون من الجائز أن نقترح على الجامعة العربية، تركيز دورها فى المرحلة المقبلة مثلا، على تدعيم التعاون الاقتصادى، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية بمحاربة الفقر والجهل والأمية والمرض، وعلى تنشيط دور المرأة والشباب، وعلى تقوية الهوية الثقافية فى وجه الغزو الثقافى الأجنبى.

وإن كنا نعتقد أن المهمة الأعظم، هى مزج الدور الحكومى للجامعة - باعتبارها جامعة الدول العربية - بالنشاط الشعبى، وذلك بتبنيها لحركة تطوير الديموقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، وخاصة بعد أن أقرت فى سبتمبر ١٩٩٤، الميثاق العربى لحقوق الإنسان، وكذلك ببحث إمكانية إنشاء برلمان عربى - على غرار البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج - ليكون سلطة مراقبة ديموقراطية فاعلة. (٢)

أحلام هذه أم أوهام . . . لست أدرى ولكن بصرف النظر عن هذه او تلك، فإننا نعتقد أن الحتمية التاريخية، فضلا عن المصالح المشتركة، تفرض على العرب جميعا، النظر بعيدا الى الأمام، وليس مجرد الانكفاء بالنظر تحت الأقدام، خوفا من المستقبل أو حزنا على الحاضر، وبكاء على أطلال الماضى بكل شجونه!!

* * *

هكذا يذكرنا التاريخ إذن أن نصف قرن قد مضى على تأسيس الجامعة ١٩٤٥-١٩٩٥، لتكون اول منظمة عربية إقليمية فى العصر الحديث، شهدت تحولات سياسية قومية عظمى، وخاصة استقلال معظم الدول العربية، وجلاء قوات الاستعمار الأوروبى، وصعود المد القومى العربى، وتأسيس إسرائيل، ودخولها فى مواجهات عسكرية وصراع سياسى ثقافى حضارى مع العرب، شغل كل هذه السنوات الخمسين. . .

ويبدو أن الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أراد اغتنام، مناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس الجامعة، ليذكر العرب بأن هذه المنظمة القومية،

مازالت قائمة، وأن دورها لايزال ضروريا، وأن بقاءها ممكن وليس مستحيلا، كما ينادى البعض، فى ظل التحولات الدولية الكبرى وخاصة فى التسعينيات من هذا القرن.

بداية نعيد لأذهان الغافلين، وعقول غير العارفين أن الجامعة العربية، نشأت بتوافق إرادات عدد قليل من الدول العربية المستقلة فى عام ١٩٤٥، وفى مقدمتها مصر والسعودية والعراق واليمن وغيرها، وذلك بتوقيع زعمائها على ميثاق الجامعة... لتكون مظلة رسمية تقبل فى عضويتها «الدول» العربية المستقلة، أملا فى تحقيق نوع من أنواع الاتحاد او التنسيق العربى على أقل تقدير..

ورغم كل ما قيل وقتها، من أن فكرة إنشاء الجامعة العربية فكرة بريطانية استعمارية، اوحى بها دهاة السياسة البريطانية، لبعض الزعماء العرب الدائرين فى الفلك البريطانى آنذاك، لكى تجمع الفكرة - المنظمة، الدول العربية فى السلة البريطانية وحدها... إلا أن الفكرة، لقيت قبولا رسميا وشعبيا فى العالم العربى، لأسباب عدة، أبرزها تصور التيار الوطنى المشتعل وقتها أن هذه المنظمة سوف تساعد على تحقيق استقلال الدول الخاضعة للاستعمار البريطانى والفرنسى.. وكذلك اعتقاد التيار القومى العربى الصاعد ساعتها، أن قيام الجامعة سوف يدعم ويدفع عبر العمل السياسى التدريجى، الفكرة القومية، ببناء دولة الوحدة العربية، من المحيط الى الخليج.

لكن أعقل الأسباب واكثرها واقعية، هى إيمان بعض عقلاء العرب فى الأربعينيات، بأن قيام منظمة إقليمية عربية، حتى لو كانت صورية، سوف يعمل على تطوير الواقع العربى وحمايته من الوقوع فى هوة التحلل والتخلف التاريخى، وخاصة أن الأربعينيات كانت هى فترة التحولات الدولية الكبرى، التى شهدت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وصعود قوى عظمى جديدة تتنازع العالم فوق جثة النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، هى القوة الأمريكية الشابة، تقود المعسكر الرأسمالى الغربى، والقوة السوفيتية العملاقة تقود المعسكر الشيوعى، بينما كانت الإمبراطوريات التقليدية - وخاصة بريطانيا وفرنسا - تتراجع وتتخلى عن صدارة القيادة، بعد أن أصابتها حركة التاريخ بالترهل والشيخوخة..

غير أن أهم تلك التحولات الدولية الكبرى، فى الأربعينيات، التى انعكست على الواقع العربى، ومن ثم على نشأة الجامعة العربية ومسيرتها هى اولا دخول العرب فى عصر الاستقلال الوطنى، وبدء اليقظة القومية الحديثة، المطالبة بجلاء قوات الاحتلال الأجنبى وخصوصا البريطانية والفرنسية، اللتين تقاسمتا النفوذ فى الوطن العربى، طبقا لاتفاقية «سايكس - بيكو» الشهيرة فى عام ١٩١٤، وثانيا: صدمة قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، التى زرعتها الحضارة الغربية فى وسط الجسد العربى، منذ وعد وزير الخارجية البريطانى «بلفور» لليهود، ببناء وطن لهم فى فلسطين، الأمر الذى لم يشكل صدمة للوعى

العربى فحسب، ولكنه شكل أفدح التحديات الحضارية المعاصرة، التى ترجمت فى صراع سياسى اقتصادى ثقافى قومى دينى أيضا، صبغته دماء غزيرة، سالت فى حروب شاملة ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، فضلا عن مواجهات واسعة أخرى تمثلت فى اجتياح إسرائيل للبنان ١٩٨٢، وفى القتل المنظم الذى مارسته إسرائيل ضد الفلسطينين تحت الاحتلال، حتى الآن . . .

وبقد ما كانت ظروف نشأة الجامعة العربية، إذن، موحية بالأمل فى تحقيق تطور سياسى اجتماعى اقتصادى ثقافى عربى، فى ظل روح الاستقلال الوطنى ودعوة القومية العربية، بقدر ما كانت ظروفا محبطة، إذ إن سنوات النشأة الاولى طاردتها - كما سبق أن ذكرنا - تهمة أن الجامعة « صنيعة » للاستعمار البريطانى - وكم كان وقتها مكروها ومدانا - ثم لم تكد تمض ثلاث سنوات بعد ذلك، حتى جاء قيام إسرائيل، ودخول « بعض » الجيوش العربية، فى اول مواجهة معها عام ١٩٤٨، وانتهاء كل ذلك بهزائم سياسية وعسكرية ونفسية مهينة، زرعت الغصة فى الحلوق العربية، لكنها زرعت اول لغم فى قاعة الجامعة العربية، وكل صيغ العمل العربى المشترك، الذى دعت إليه ! !

غير أنه من الإنصاف التاريخى لدور الجامعة العربية، بعد أن أكملت عامها الخمسين، أن نذكر، أنها لعبت أدوارا بالغة الأهمية فى التاريخ العربى الحديث، بفضل تحولها الى بيت العرب الكبير، وخاصة حين بلغ التوافق العربى قمته - وهى مناسبات قليلة - وبذلت جهودا بارزة، ومحاولات عدة، فى مجالات التنسيق الاقتصادى والثقافى والتعليمى التربوى، وبالمقابل فإنها بقدر ما أصبحت ذات يوم «بيت العرب الكبير» وحلمهم القومى، بقدر ما أصبحت ساحة معاركهم وصراعاتهم الصغيرة، حين نشبت الخلافات الثنائية، واشتعلت الصراعات السياسية والعقائدية، ووقع تناقض المصالح والأهداف الرسمية . . . وكم كان ذلك كثيرا ومتكررا وفادحا، منذ النشأة، حتى اليوم ! !

حسنا . . . ماذا عن اليوم؟

كان غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، إيذانا بغياب « مؤسسة القمة العربية» رغم الجهود العديدة التى بذلتها الجامعة، او بعض أعضائها، لتحقيق حد أدنى من المصالحة، وكل ما قيل فيها وعنها من كلمات براقة وشعارات طنانة . .

سوف ندعى، أن هذه الكلمات البراقة عن المصالحات وتصفية الخلافات، ليست جديدة على القاموس العربى المتداول، وليست وليدة أجواء ما بعد حرب عاصفة الصحراء وتحرير الكويت وحدها، ولكنها كلمات رافقت الجامعة العربية، منذ نشأتها، كما نزعم، فلا نكاد نعرف فترة واحدة، من فترات عمر الجامعة الخمسين، إلا وترددت نفس الكلمات، إثر وقوع خلافات وحدوث انشقاقات، واتخاذ إجراءات بفصل هذا العضو - الدولة - او تجميد

العضوية، او المحاسبة والمعاقبة، او الامتناع والغضب وصولا لاشتعال الحروب والصدامات العسكرية، بين هذه الدولة العضو، وشقيقتها او شقيقاتها، سواء بسبب صراع سياسى عقائدى، أو بسبب خلاف حدودى أو قبلى. . .

لكن كيان الجامعة العربية، استطاع فى مواجهة كل ذلك أن يتماسك ويحافظ على بقائه، دون أن يصاب بالانهيار أو التجمد الكامل، حتى والدولة المؤسسة الأولى والأكبر، دولة مقر الجامعة ذاتها - مصر - تتعرض للعقوبات والتجميد ابتداء من مؤتمرات شتورا وانتهاء بقرار نقل المقر من عاصمتها القاهرة إلى تونس، قبل أن يعود مرة أخرى. . . ورغم أن تلك الإجراءات الصارمة قد اتخذتها الجامعة، ضد مصر أثقل أعضائها وزنا عربيا وإقليميا ودوليا، إلا أن « بعض العقل » قد حفظ الجامعة من القطيعة المطلقة مع مصر، وحفظ لمصر دورها فى ألا تكون هى بالذات، معول هدم الجامعة نهائيا، حتى حين اهتاجت النفوس بالغضب والعصبية!

ونلاحظ أن الجامعة، رمزا وكيانا، تلقت الضربة القاصمة، بعيد عودة مقرها الى القاهرة وتحديدا فى عام ١٩٩٠، حين كسرت إحدى الدول الأعضاء، أهم المحرمات العربية، قبل أن تكسر ميثاق الجامعة نفسه، ونعنى حين غزت العراق شقيقتها الكويت واحتلتها، وألغت - نظريا من جانبها - وجودها وكيانها السياسى القانونى، وأسمتها المحافظة العراقية رقم ١٩، الأمر الذى ولد تداعيات عربية ودولية، وصلت ذروتها، أولا إلى أخطر انقسام عربى منذ تأسيس الجامعة، وثانيا إلى أكبر حملة عسكرية دولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، هاجمت العراق ودمرت منشآته وهياكله الاقتصادية وترسانته الحربية، عقابا له على غزو الكويت.

ورغم إدراكنا لكل الآثار السلبية الهائلة، لحرب عاصفة الصحراء، وقواها التدميرية على المعتدى والمعتدى عليه، إلا أن ما يهمنا التوقف أمامه، هو ذلك التأثير العميق والجرح الغائر، الذى تركته حرب الخليج الثانية، فى الجسد العربى عامة، وفى كيان الجامعة العربية ورسالتها خاصة، تاركا كل ما ردده العرب عبر خمسين عاما - عمر الجامعة - من شعارات حول الوحدة والاتحاد والتنسيق والتكامل والتضامن العربى، فى مهب الريح، بل إن أحد السياسيين العرب «المهتاجين عصبيا» قال يوما: إن كل ذلك قد تم وضعه « فى مزبلة التاريخ»!!

فإذا تجاوزنا عن مثل هذا القول العصبى الجارح، فإننا نتوقف بالضرورة أمام، الواقع الأليم الذى يعيشه الآن الوضع العربى عامة، والجامعة العربية خاصة. . . وهو فى الحقيقة وضع لا يمكن وصفه بأقل من الشلل والعجز، الناتجين عن إصابة القلب بعطب وتعرض المخ لحالة من حالات الانفجار المفاجىء!!

لقد أدرك عقلاء هذه الأمة، أن الأوضاع الراهنة، تقتضى قدرا ولو ضئيلا، من الحوار والتلاقى والتشاور العربى، طالما أن الوحدة والاتحاد قد أصبحا من المستحيلات، وطالما أن التنسيق المخطط، قد تلاشت فرص حياته. . .

غير أن التلاقى والحوار والتشاور، لايتم إلا بين أطراف راغبة فى ذلك، فهل الأطراف العربية راغبة الآن او فى الغد القريب!؟

الحقيقة الراهنة تقول إن معظم الأطراف العربية، وقد وقعت فى مستنقع الخلافات والصدامات العامة والخاصة، لا تريد أن تعود سيرتها الأولى، بالجلوس معا ووجها لوجه، فى قاعة واحدة للمصارحة والمصالحة، للمكاشفة والمشاورة، ناهيك عن البحث الجدى فى الحاضر المهدد والمستقبل الغامض لهذه الأمة، المعرضة للذوبان فى خضم التحولات السياسية الكبرى، الحالية والقادمة!

ويبدو أن أمين الجامعة العربية، الدكتور عصمت عبد المجيد، وهو ينتمى للجيل الرائد من الدبلوماسيين العرب النابهين والعقلاء، قد راهن على «الحد الأدنى من العمل العربى المشترك» فطرح فى مارس عام ١٩٩٣، مذكرته السرية الشهيرة عن «المصالحة والمكاشفة العربية». . . والتى وضع فيها أسس تصفية الخلافات العربية الراهنة، ووسائل إعادة المياه إلى مجاريها فى الساحة العربية الممزقة.

ورغم أن ١٤ دولة عربية - من بين ٢١ دولة عضواً - قد وافقت وشجعت هذه المبادرة رسميا، إلا أن شيئا عمليا لم يتحقق، فإذا بكل هذه المحاولات تتوارى، خلف الجمود الرخامى البارد!

ولعلنا ندعى، أن كثيرين من العرب، لا يريدون الآن هذه الصيغة التى قامت على أساسها الجامعة العربية. . . ونزعم أن كثيرين من الأعضاء، هم الذين يسعون ليس فقط الى تجميد وتعطيل فاعلية الجامعة، ولكن أيضا الى تذويبها تمهيدا لإلغائها فى مستقبل الأيام. . . وحين ننظر الى واقع ما يجرى فى كواليس الجامعة - رغم كل الجهود والنيات الحسنة - لا نرى إلا الإصرار على استمرار الشلل، رغم كل التصريحات والابتسامات والوعود التى تبذل والعهود التى لا تنفذ عادة!

وأسهل الحجج التى تساق فى هذا الصدد، أن صيغة الجامعة العربية قد استنفذت مهمتها، فى ظل كل ما جرى من أحداث وصراعات عربية وتحولات دولية، أثبتت فشل الجامعة وصيغة النظام العربى المشترك الذى تأسس، قبل خمسين عاما، فى تحقيق أىٍّ من أهدافه، فما تحقق هدف التكامل الاقتصادى العربى أو السوق العربية المشتركة، ولا تحقق هدف الوحدة العربية بمفهومها الرومانسى أو العملى، ولا تحقق هدف التنسيق العسكرى

والأمنى «المسح إسرائيل من الوجود» ، ولا تحقق هدف إحياء الثقافة العربية والحفاظ على الهوية القومية ، فماذا فعلت هذه الصيغة وماذا يمكن أن تفعل فى المستقبل، وخطوه أشد وطأه من خطى الماضى!!

ورغم إدراكنا أن « الصيغة القائمة حاليا المتمثلة فى الجامعة العربية قد فشلت فى مواجهة ، أكثر الأحداث العربية سخونة ، وأشد الأزمات تعقيدا ، مثل أزمات العراق وإيران ثم العراق وسوريا والعراق والكويت ، أو مثل حرب اليمن أو المغرب والجزائر ، أو ليبيا وتونس ، وليبيا ومصر وليبيا وتشاد ، أو مثل مصر والسودان ، أو قطر والبحرين ، أو الإمارات وإيران ، أو السعودية واليمن ، أو حرب الصومال وقبلها وبعدها إسرائيل . . . إلى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى ، إلا أن الحقيقة التى لا تفارق العقول ، هى أن الجامعة العربية فشلت فى كل ذلك وغاب أثرها وموقفها ، لأن أعضاءها هم سبب الفشل ، بقدر ما هم عوامل النجاح إن كان هناك نجاح . . .

ولعلنا نلاحظ أخيرا ، أن الجامعة العربية تعانى الآن من شلل مالى - بعد تقاعس أو امتناع بعض الدول الأعضاء عن دفع مقرراتهم السنوية - وهو شلل مقصود به ، الوصول إلى الشلل السياسى لدور الجامعة ، وقدرتها على التأثير والحركة ، بل الشلل الكامل للفكرة والرمز ، بعد أن تصور بعض الأعضاء - بمبادرة منهم او تلبية لطلبات أطراف أجنبية أقوى - أن الشرق الأوسط مقبل على مرحلة جديدة يسودها السلام ، وتندمج فيه إسرائيل وتركيا وإيران ، ويذوب فيه الكيان العربى - بكل رموزه السابقة وفى مقدمتها الجامعة العربية - وينتج عنه نظام إقليمى جديد يحتل مكان النظام العربى المتهاوى ، ويتسع خارج نطاق الفكرة القومية والحدود العربية!

فهل صحيح أن الجامعة العربية يمكن إن تواجه تحدى الشرق الأوسطية ، وهى مازالت تحتفظ بالفكرة القومية ، وتمثل المصالح والمبادئ العربية ، وتتسع ساحاتها للخلافات والمصالحات العربية ، أم أن الأفكار المناوئة ، قد نجحت فى الاختراق فأضعفت هذه المنظمة العربية حتى الذوبان ، كما أضعفت منظمات إقليمية ودولية أخرى كالأمم المتحدة ، توطئة لبناء هياكل جديدة . . .

وهل صحيح أن كل الأعضاء يريدون للجامعة - الرمز والكيان - أن تذوب وتتهاوى . . . فماذا يبقى من الجامعة العربية إذن؟

أصبح سؤال المرحلة هو ماذا بقى او ماذا سيبقى من الجامعة العربية رمزا وكيانا ومنظمة إقليمية عربية بعد خمسين عاما من قيامها . . . لقد قلنا من قبل إن الجامعة قد أصيبت بشلل

أعجز حركتها وعطل فاعليتها، وادعينا أنه شلل مقصود، مارسه الأعضاء - او بعض أعضاء الجامعة على الأقل - عمدا مع سبق الإصرار والترصد، كلٌ لهدف فى نفس يعقوب، حتى صارت حال الجامعة لا يخفى على أحد وهذا هو ما فرض السؤال الحائر.

ولكى نجيب اجتهادا على هذا السؤال، يجدر بنا القول إن هناك تيارين عربيين، أحدهما - ويبدو هو الأعلى صوتا الآن - يدعى أن دور الجامعة قد انتهى وعلينا نفض اليد تماما من الفكرة والكيان والمظهر، وثانيهما يرى على النقيض أن دور الجامعة، كمنظمة إقليمية مازال قائما، رغم ما أصابه من عجز، لكنه يمكن أن يعود الى العمل بكامل قواه. . . لو!

وسنبدأ هنا بسرد حجج التيار الأول، وأولها أن الجامعة العربية وقد مضى على قيامها خمسون عاما أكملتها فى مارس ١٩٩٥ - قد أدت مهمتها فى ظل الظروف العربية والدولية وحسب إمكاناتها المادية والمعنوية، حتى أصبحت الآن رمزا بغير مضمون، خاصة وأن المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، قد تجاوزتها أو هى فى سبيل ذلك. .

خذ على سبيل المثال، الخلافات العربية الناشبة وعجز الجامعة عن تصفيتها أو حتى الاقتراب والمبادرة لحلها، وخذ حرب اليمن ومن قبلها حرب الصومال وكليهما عضو بالجامعة، لم تستطع أن تفعل له أو معه شيئا، ثم خذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، الذى جاء ليضع مسمار النهاية فى نعش صيغة العمل العربى والتضامن المشترك، التى قامت على أساسها الجامعة عام ١٩٤٥، ثم خذ الحصار الدولى المفروض على شعبى ليبيا والعراق - بصرف النظر عن مبررات القرارات الدولية بذلك -وخذ احتلال إيران للجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى) التابعة لدولة الإمارات، وخذ عشرات من الأمثلة والأزمات العربية الخانقة، التى عجزت الجامعة عن التصدى لها. . أما على المستوى الإقليمى، فإن الأحداث المتسارعة، تتجاوز قدرات الجامعة ومهامها، فالقضية الفلسطينية، التى كانت محور العمل العربى المشترك، ومجمع الالتقاء العربى باعتبارها قدس الأقداس منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، قد أخذت الآن اتجاها جديدا هو التحول نحو قيام مناخ سلمى جديد ينهى الصراع العربى الإسرائيلى، فيفقد الجامعة العربية أهم مبررات وجودها!!

وتبقى المتغيرات على المستوى الدولى تلك التى نشأت فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى مناوئة، وانفراد أمريكيا - نظريا على الأقل - بقيادة نظام عالمى جديد، يفرض سياساته وأهدافه، وها هو يفرض على العرب الاندماج فى إطار شرق أوسطى أوسع من صيغة الجامعة العربية، إطار يضم إلى جوارهم إسرائيل وإيران وتركيا وربما يمتد شرقا إلى باكستان، وهو إطار قادم لا محالة، ولا يستطيع العرب - دولا كانوا أو جامعة - تجاهله أو مقاومته، كما أن وجوده يلغى بالضرورة وجود منظمة إقليمية قومية أخرى كالجامعة العربية!!!

من جانبنا نخشى أن نقول إن كل هذه المبررات، ليست بالضرورة كافية لهدم الجامعة رمزا وكيانا، حتى وأصحابها يروجون لها الآن، عبر قدرات سياسية ودعائية ومالية ضخمة، حتى ونحن نعترف أن بعض هذه المبررات قوية الحجة والإسناد . . لكنها!

فماذا إذن هو رأى الطرف العربى الثانى، الذى لايزال يرى مكانا ودورا ومهمة للجامعة العربية، رغم المتغيرات الإقليمية والدولية، ورغم استشراء الخلافات العربية، ورغم ضجيج مبررات الطرف الأول . . الحقيقة أنه بقدر ما أحزننى وربما أحزن جيلى كله، ذلك الذى كبر وتربى فى ظل أحلام القومية وآمال العروبة وعاش انتصاراتها وانكساراتها - قدرة الطرف الأول المروج بقوة لانتهاء دور الجامعة وكل صيغ العمل العربى المشترك طبقا للمبررات السابق ذكرها، بقدر ما أسعدنى أنى أسمع صوتا عربيا مغايرا، يرى أن بقاء الجامعة واستمرار بل تقوية العمل المشترك والتضامن العربى، ضرورة من ضرورات الحياة والتقدم لا غنى عنها حتى مع هجوم المتغيرات الإقليمية والدولية.

وكان هذا الصوت، هو صوت « عمرو موسى » وزير خارجية مصر، أكبر دولة عربية وإحدى الدول المؤسسة ودولة المقر للجامعة . . .

* قلت له . . كيف ترى مصر، دور الجامعة العربية الآن ومستقبلا فى ظل كل هذه المتغيرات، وفى ظل الخلافات العربية العاصفة، وفى ظل الدعوة لتصفية أو تجميد دور الجامعة كمنظمة عربية إقليمية!؟

أجاب وزير خارجية مصر قائلا:

مازالت الجامعة العربية، رغم كل ما تتعرض له، تمثل إطارا جيدا للعمل العربى، لا يجب التقليل من شأنه، ولا يجب تحميل الجامعة، مسئولية ما حدث، ولا يجب أن ندينها بسبب ما يجرى الآن فى الوطن العربى، فهى فى البداية والنهاية، ليست إلا مرآة للواقع العربى . . وبكل الصراحة فإن الجامعة العربية، ليست فى وضع أقل مما يجرى فى منظمة الوحدة الإفريقية، وهى منظمة إقليمية مثل الجامعة العربية، أو مما يجرى فى الأمم المتحدة، وهى كما نعلم منظمة دولية، ذلك أن هناك خلافات واضحة تعصف بكل المنظمات الإقليمية والدولية، فتصيبها بالعجز عن العمل . .

ولكن نظرا لارتباطنا العضوى بالجامعة وعلو آمالنا فيها، وفيما يمكن أن تحققه، نحملها بعض المسئولية هذه، فعلى سبيل المثال نحن نرى أن الوثيقة التى قدمها الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة، حول المصارحة والمصالحة والمكاشفة، وثيقة هامة وإيجابية جدا وهى خطوة جيدة، لكن للأسف فإن مايجرى فى الجامعة هو الانعكاس

الواقعى لحقيقة ما يجرى فى العالم العربى ولا تستطيع الجامعة إلا أن تتأثر بهذا الذى يجرى، ولذلك فإننى ألوم المواقف العربية والواقع العربى ولا ألوم الجامعة العربية.

* قلت له: حيث إن مصر دولة مؤسسة رئيسية للجامعة، وهى الدولة الأكبر والأفعل وهى دولة المقر، ما هى رؤيتها لمستقبل الجامعة العربية، فى ظل الصياغات الدولية الجديدة، وما يروج له دائما باسم إقليم الشرق الأوسط الجديد مثلا!؟

= قال عمرو موسى: الجامعة العربية يجب أن تستمر كإطار للعمل العربى المشترك أما أن يكون هناك إطار آخر للعمل فى الشرق الأوسط فلا بأس من ذلك فهذا شىء آخر، وليس بالضرورة او حتما أن يقع تضاد او أن يحدث تضارب بين هذين الإطارين، ذلك أننا لو تصورنا إمكانية التضارب والتعارض لتحدثنا عن وضع مجلس التعاون الخليجى أو الاتحاد المغاربى، فى مواجهة الجامعة العربية، نحن نرى أنه لا مانع من التعددية طالما أنها تخدم الأغراض وتحقق الأهداف والمصالح المشروعة لشعوب المنطقة، ذلك أن المسألة ليست خطوطا فاصلة عازلة، إنما هى خطوط متداخلة.

* قلت أحاوره: ألا تعتقد كما يعتقد كثيرون أن اندماج إسرائيل ودخول تركيا وإيران كدول جوار، فى الصيغة الجديدة المطروحة للشرق الأوسطية، يضعف بالضرورة مهمة وعمل الجامعة العربية، بل ينهى رسالتها وكيانها ويلغيه!؟

= أجاب وزير الخارجية المصرى قائلا: لا يلغيه بالتأكيد، لكن يمكن أن يضعفه، إذا استمر الوضع على ما نحن فيه الآن، إنما إذا كانت الجامعة العربية كمنظمة، فعالة ونشيطة، فى هذا الوقت الذى يشهد تطور الشرق الأوسط بمفهومه الجديد المطروح، يمكن ان تجد لنفسها مكانا هاما ومكانة فاعلة، ولكن بشرط أن تكون فعالة ونشيطة كما قلت، فى إطار الصياغة الجديدة الشرق الأوسطية أو غيرها.

* عدت أحاوره قائلا انطلاقا من ذلك، هناك من يرى أن إطار الصياغة الجديدة للشرق الأوسطية، سوف يؤدى ليس فقط الى تذويب الجامعة العربية، ولكن أيضا إلى إضعاف الدور القيادى لمصر عربيا وإقليميا ودوليا.. فما هو رأيكم!؟

= قال عمرو موسى: هذا تهديد جدى قائم ومحتمل بالفعل، لكن الأمر فى النهاية، يتوقف على ما تستطيع مصر أن تقدمه وأن تفعله، إذا جلست مصر ساكنة، فإن دورها سينتهى سواء فى ظل الشرق الأوسطية أو غيرها.. إنما الدور المصرى واستمراره وتأثيره يعتمد على جديته وفاعليته وإيجابيته، عليك أن تظل تكافح لتحقيق ما تريد، فلن يأتيك شىء على طبق من ذهب أو من فضة، لن تحقق مكانة أو تحصل على مركز دون أن تعمل وتناضل وتسعى وتبادر وتضحى، لن يتحقق أى هدف أو مكانة بالتجمد والنظر للخلف والعودة إلى الماضى،

إنما يتحقق كل ذلك بالنظرة المستقبلية، وبرؤية شاملة ومستنيرة وواضحة، وبجرأة سياسية واقتصادية وفكرية ذات نشاط وفاعلية مؤثرة حقا وفعلا . .

* سألته مرة أخرى : وهل مصر كدولة عربية رائدة تستعد فعلا بهذه الرؤية المستقبلية، هل لديها التصور الشامل والقدرة مع الرغبة وبصورة علمية؟

= أجاب على الفور : نعم ونعم، نحن نستعد ونفكر ونعمل ونخطط، وحين أقول، نستعد، لابد أن يكون هذا الاستعداد علميا، بدون العلم لا يتحقق الاستعداد ولا تحدث النتائج، فعلى سبيل المثال لو نجح الإصلاح الاقتصادى الذى تطبقه مصر - وهو سينجح - سيكون أكبر سلاح فى أيدينا لمجابهة كل التحديات المطروحة، ولكى تكون مصر مؤثرة وفعالة، يجب أن تكون دولة مستثمرة ويستثمر فيها، دولة مستوردة ومصدرة، دولة تصدر العمالة وتستضيف السياح، دولة تلد عمالا مهرة وخبراء وعلماء ومفكرين مبدعين، وتولد إنتاجا وثروات وصادرات، وحين يتقدم الاقتصاد بشكل خاص، يتقدم كل شىء ويتطور المجتمع، ولذلك فإن مدخلنا لمواجهة التحديات القادمة، بل رهاننا هو على الإصلاح الاقتصادى المصرى، وعلى الجرأة السياسية المصرية والنظرة المستقبلية والمتوائمة مع حركة التاريخ الذى نعيه جيدا لكى نكون او لا نكون . . .

الأمر هنا محل اختبار، لقد فهمنا مبكرا حركة التاريخ، وفهمنا اتجاه العالم نحو السلام، بعد انتهاء صورة الصراع العالمى الذى كان قائما بين القوتين العظميين، هكذا اتجهت مصر نحو السلام وتصرفت عن وعى تاريخى ضخم للغاية، لم يستطع كثيرون أن يستوعبوه فى البداية، لكنهم عادوا ففهموه متأخرا ثم تبعوه، لقد كانت مصر سباقة فى استشراف، المناخ الدولى الجديد المتجه للسلام، ربما أكثر من دول كثيرة وكبيرة، ولذلك فإن العالم يعترف اليوم صراحة، بأن مصر هى التى قادت العرب وقادت منطقة الشرق الاوسط - بما لها من حساسية وبما فيها من عوامل احتكاك وصراع - نحو المناخ الجديد للسلام والاستقرار والتنمية والتطور، وفى هذا كله تكمن حقيقة الدور المصرى عربيا وإقليميا ودوليا . .

* قلت له . . . طالما أننا نتحدث عن المناخ الدولى الجديد واستشراف آفاقة، فإنى ألاحظ مثلا أن العلاقات بين العرب عامة ومصر خاصة، وبين أمريكا كقوة عظمى تنفرد بقيادة العالم، تخضع لعوامل الشد والجذب فكريا وسياسيا واقتصاديا، وربما انعكس أثر ذلك على علاقات أعضاء الجامعة العربية . .

وعلى سبيل المثال فإن أمريكا تقدم مساعدات لمصر تصل إلى نحو ٢,١ مليار دولار سنويا وتدعم روشتة الإصلاح الاقتصادى، ولكن لهذا الإصلاح الاقتصادى متاعبه وضغوطه على الأغلبية الساحقة من الشعب، نحن نريد تحقيق الطفرة الاقتصادية، لكننا نعانى من الأزمة وضغوطها الداخلية والدولية، التى أتصور أن أمريكا لا تقدرها كما يجب والأمر لا

يختلف كثيرا مع دول عربية أخرى . . كيف إذن نفك هذه المعادلة المعقدة، طبقا لمفهومك الوطني والقومي والدولي؟

= أجاب وزير الخارجية المصرى قائلا : أولا علاقتنا الاقتصادية محور رئيسى فى علاقاتنا المستقبلية والدولية، وبداية، لايجب أن تعتمد النفسية السياسية العربية والمصرية خاصة، على المعونات الأجنبية، بل علينا أن نركز من الآن على تغيير تفكيرنا ونفسيتنا، فاقتصادنا يجب أن يعتمد على قدراتنا الذاتية، ذلك لأنه إذا استمرت هذه المعونات سنة أو خمس سنوات أخرى، فهى لن تستمر الى الأبد، وعلينا أن نستعد للحظة توقفها، وهى لحظة ليست بعيدة، وثانيا : فإن علاقاتنا الاقتصادية مع الدول الأجنبية الغنية يجب أن تقوم على تحويل النظرة والتفكير والنفسية، من علاقة متلقى إلى علاقة مشاركة اقتصادية ذات مصالح مشتركة ومنافع متبادلة هذا ما نقوم به الآن مثلا مع الاتحاد الأوروبى حيث نطور هذه العلاقة الى معاهدة مشاركة، تقوم على التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى، ولو كانت هناك معونة، فهى ليست بؤرة العلاقة ومركزها، إنما هى جزء صغير من كل كبير.

أما موضوع المعونة الأمريكية فهو مستمر حاليا، لأنه يحقق مصالح متبادلة، نحن نستفيد وهم يستفيدون كذلك، نحن نحتاج لهذه المعونة فى الوقت الراهن، لكن لا يجب أن تكون المعونة هى الأساس فى العلاقات المصرية الأمريكية وبالذات من المنظور الأمريكى لمصر، لأن الدور المصرى عربيا وإقليميا ودوليا أكبر بكثير من أن يكون مجرد متلقى للمعونة الأمريكية أو غيرها وإذا كانت هناك أصوات فى الولايات المتحدة، تنادى بأن تكون هذه المعونة مؤقتة، فإننا أيضا يجب أن نقول ذلك، فهذه المعونة مؤقتة بذاتها، ومرتبطة بمرحلة معينة من مراحل التنمية الوطنية وليست منحة دائمة يعيش عليها الشعب المصرى للأبد . . . وعلينا أن نخرج هذه المعونة من نفسيتنا ومن تفكيرنا، ونتفرغ لبناء الاقتصاد المصرى والعربى بالقدرات الذاتية والمشتركة، وهى هائلة لو أجدنا استغلالها كعرب متضامنين ننسق فيما بيننا ونخطط للرخاء المشترك . .

* قلت له أخيرا . . . لقد تكلمنا عن العلاقات المصرية والعربية بكل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية . . . فهل أسقطنا جميعا روسيا من معادلة علاقاتنا الدولية، بعد أن سقط الاتحاد السوفيتى، وصار حال روسيا ضعيفا كما يبدو، ومن ثم تغيرت معالم التوازن الدولى؟

= قال عمرو موسى : لم نسقط روسيا من المعادلة الدولية ونحن نرى أنه لا يجب إسقاطها، وفى الحسابات الدولية الجارية مازالت روسيا تلعب دورها، ربما تكون قد تعبت من خلال التطورات التى وقعت والتغير الذى جرى، إنما يظل لها دورها الواضح وخاصة دورها مع دول الكومنولث الآسيوى الجديد، التى نرتبط بها بروابط قوية، وكذلك مع

العـرب ومنطقـة الشـرق الأوسط التى نقع فى وسطهـا ، لكن قـد لا تكون نظرتنا المـصـرية والعربية ، متفقة مع نظرة روسيا فى مجالات معينة ، مثل موضوع الصراع فى البوسنة وتأييدها للصرب ، وفى النهاية فإنه بمقياس الحجم والقدرة والمصادر والدور التاريخى ، لا يمكن إسقاط الدور الروسى - كدولة عظمى - من حساباتنا ، الأمر الذى يجعل من الضرورى أن تظل روسيا فى الحسابات السياسية لأية دولة لها أبعادها إقليمية ودولية . . . . (٣)

* * *

هكذا وضعنا الرأيين المختلفين حول دور الجامعة العربية ومستقبل العمل العربى المشترك ، وجها لوجه ، حتى نكشف أمام القارئ النابه ، بعض خفايا دهاليز العلاقات العربية والتيارات التى تتجاذبها أماماً وخلفا ، وبقدر قوة الرأى الاول المنادى بانتهاء دور الجامعة بقدر منطقية الرأى الثانى ، الذى يرى مكانا ومكانة للجامعة العربية ، حتى برغم الصياغات الجديدة للشرق اوسطية . .

نفعل ذلك ، ونحن نخشى أن تكون أحداث المستقبل القريب هى مناسبة الوداع لصيغة العمل العربى المشترك ، تعزف فيه الموسيقا لحن الغروب . . . ساعتها ربما تسقط من عينى او من عينك دمعة حزنا على حلم يتبدد وأمل يضيع وشمس تغيب ! ! . وإن كنا نتمنى ألا يحدث كل هذا . . .

هوامش

(١) بلغ مجموع المتأخرات من اشتراكات سنوية على الدول الأعضاء ٢٢٢ مليون دولار في بداية عام ١٩٩٥ ، مما شل حركة الأمانة العامة للجامعة العربية الى حد كبير .

(٢) العائق الرئيسى أمام إقامة برلمان عربى فى إطار الجامعة العربية ، هو ميثاق الجامعة نفسه الذى ينص على أنها جامعة للدول بالمعنى الحكومى ، وهو ميثاق يحتاج إلى تعديلات جذرية لمواكبة التطورات الجارية ، وقد أعدت مشروعات عديدة للتعديل لكن الخلاف العربى حولها مازال قائما .

(٣) حوار مع السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر أجراه المؤلف ونشره بجريدة الأهرام فى ١٩٩٤/٩/٢٤ .

نحن وهم... أوضاع مختلة!

١ - حق التدخل

لا يزال كثيرون يراهنون على أن منطقة الخليج العربى، هى الأكثر جاذبية لتدخلات القوى الدولية والإقليمية المختلفة، بحكم اختزان المنطقة لمصالح حيوية عديدة، وأهداف إستراتيجية مختلفة، مما يجعلها عرضة لاشتعال حرب جديدة، قد تشبه الحرب العراقية الإيرانية، التى دامت نحو ثمانى سنوات، وأخذت شكلا إقليميا، او قد تشبه حرب عاصفة الصحراء - ١٩٩١ - لتحرير الكويت، وتحجيم العراق، التى أخذت شكل التحالف الدولى.

ولأن الأزمة العراقية الكويتية، مازالت قائمة سياسيا على الأقل، فإن جذور التوتر مازالت كامنة، قد تتطور يوما ما إلى مواجهة سياسية، أو إلى مجابهة عسكرية . .

وإذا كان المراهنون على اشتعال حرب جديدة قد خسروا مؤقتا، فإن المراهنين على استمرارية الصراع، مازال لديهم كل مبررات المكسب، ذلك أن عوامل الصراع وأسبابه وخلفياته، لاتزال قائمة، ومن ثم فإن إمكانية تجددها واحتمالات اشتعالها تظل كامنة، تهدد المنطقة الحساسة بمخاطر لا حصر لها. ما لم يتقدم الجميع - أطراف الصراع - بمبادرات متبادلة، تنتهى بتسويات نهائية مستقرة تكفل الأمن للجميع وتضمن حرمان المحرضين والمستفيدين من مبررات التخويف والابتزاز والتدخل. .

وإذا كانت خلفية هذا الصراع بالتحديد، تقوم على ذرائع عراقية قديمة ومتوارثة، تدعى تبعية الكويت لقضاء البصرة العراقى منذ زمن، بينما الكويت هى دولة مستقلة ذات سيادة وعضو فى الجامعة العربية - المنظمة الإقليمية - وفى الأمم المتحدة - المنظمة الدولية - تسعى الى انتزاع اعتراف عراقى صريح بحدودها وحقها فى الاستقلال الكامل. . فإن عوامل تجدد الصراع لاتزال قائمة بسبب استمرار العراق فى دعاويه نحو المحافظة رقم ١٩ - الكويت - وفى مماطلته ترسيم الحدود بشكل نهائى، الأمر الذى يدفع النظام الحاكم فى

بغداد، إلى المغامرة السياسية والعسكرية، قصيرة النظر، بين الحين والآخر، لا فرق فى ذلك بين مغامرات عبد الكريم قاسم فى الستينيات، ومغامرات صدام حسين فى التسعينيات، ومقابل ذلك فإن مخاوف الكويت - شعبا وحكومة - تظل حية متجددة وشكوكها دائمة، فى النظام العراقى، طالما أنه متمسك بدعاويه دون الرضوخ للأمر الواقع، ولقرارات المجتمع الدولى المتتالية فى هذا الصدد.

ونعلم أنه بقدر ما تركت حرب عاصفة الصحراء الأولى ١٩٩١، التى نشبت بسبب غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، آثارا غائرة فى الجسد العراقى وتدميرا هائلا لهياكله وبنيانه، بقدر ما تركت فى الجسد الكويتى جراحا لا تندمل ومرارة لا تزول بسهولة، بسبب وقوعه فى الأسر العراقى لعدة أشهر وتعرضه للنهب والتشريد والقتل، قبل أن تأتيه عاصفة الصحراء، ومن ثم فإن عقدة الشك هى الآن العقدة الحاكمة، فى العلاقات العراقية الكويتية بل والخليجية..

وبقدر ما أحس الكويتيون بعقدة الاضطهاد، خلال الاجتياح العراقى لبلادهم، بقدر ما أحس العراقيون بنفس عقدة الاضطهاد، خلال الهجوم العسكرى لقوات التحالف بزعامة أمريكا، على بلادهم، ومن خلال العقوبات السياسية والعسكرية والحصار الاقتصادى عليهم، تلك القائمة والمفروضة لسنوات طويلة، بعد أن تسببت المغامرة العسكرية الآخيرة بدفع قوات عراقية نحو الحدود الكويتية ثم التراجع بسحبها، فى إجهاض محاولات تخفيف العقوبات ورفع الحصار سواء جزئيا أو كليا.. لقد قدمت المغامرة الجديدة، المبررات والذرائع لاستمرار الوضع المأساوى الذى يعيش فيه الشعب العراقى الشقيق، من جراء الحصار والعقوبات.

وبقدر ما يجب ضمان حق الكويت وشعبها فى الاستقلال والسيادة والاستقرار، بقدر ما يجب تأمين حق العراق وشعبه فى الحياة والسيادة والاستقرار دون تدخل أجنبى.. وقضية التدخل هى القضية المحورية، التى جسدتها أمامنا أزمة الخليج منذ بدايتها التى نعرفها إلى نهايتها التى لا نعرفها، وهى بالتالى القضية التى نأمل أن نعالجها بروية..

وإذا كان تدخل النظام العراقى فى الكويت والتدخل الأمريكى - تحت غطاء الشرعية الدولية - فى العراق، ثم تدخل القوات المسلحة التركية فى شمال العراق منذ عامى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - هو أحدث ما نعايشه من صور فرض سياسة التدخل فى شئون الآخرين، فإن التاريخ القديم والحديث للبشرية، قد عرف ظاهرة تدخل الأقوى فى شئون الأضعف عبر العصور، فرضا لسياسة وتحقيقا لأهداف وحماية لمصالح، وربما كان التدخل الاستعمارى الأوروبى فى إفريقيا وآسيا، وخاصة فى بلدان الوطن العربى، منذ عصر الكشوف الجغرافية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، هو الأبرز والأخطر فى حياة الشعوب، لأنه أبرز ظاهرة

الاستعمار والإمبريالية الغربية الصاعدة على حساب حياة الشعوب الفقيرة والصغيرة التى وقعت فى براثن هذه الإمبريالية الأوروبية.

غير أن المائة السنة الآخيرة شهدت دخول الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها وريثة الإمبراطوريات الاوروبية، فى حلبة الصراع على التدخل فى شئون الآخرين، وابتدأت ذلك على شكل واسع فى غزواتها المتكررة لدول أمريكا الوسطى والجنوبية وجزر الكاريبى، ثم امتد التدخل الأمريكى فيما بعد إلى الشرق الأوسط وأقاصى آسيا وأعماق إفريقيا، تصارعا مع القوة العظمى الثانية، التى كانت تسمى بالاتحاد السوفيتى - وتأمينا لمصالح إستراتيجية كونية واسعة..

لقد كان تدخل القوى الاستعمارية الأوروبية القديمة والمنهارة، فى العالم قائما على حق الغزو العسكرى والهيمنة السياسية والاستنزاف الاقتصادى والسيطرة الثقافية، استلابا لحقوق الشعوب الخاضعة لهذا الغزو الكلاسيكى، إلا أن تكنولوجيا الغزو الحديث ومبتكراته النظرية والعلمية، قد صاغت له فلسفة فكرية سياسية أكثر حنكة وخبثا، هى فلسفة التدخل باسم الإنسانية، وباسم إقرار النظام وفرض الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان، وكلها شعارات جذابة يسهل الإقناع بها، لكنها فى الواقع لا تخفى إلا تحويلا حديثا لفلسفة التدخل الاستعمارى القديمة، وتعديلا لنظرياتها وتطويرا لأساليبها..

ومنذ تورط الولايات المتحدة الأمريكية فى الصراع الكورى فى الخمسينيات، ثم انغماسها فى الصراع الفيتنامى فيما بعد، بكل قواها السياسية والعسكرية والإعلامية والاقتصادية، وهى تمارس فلسفة التدخل الجديدة، باسم الإنسانية والديموقراطية، بشرط أن يتوافق ذلك مع مصالحها القومية وأهدافها الإستراتيجية.

هكذا جاء التدخل الامريكى فى الصومال قبل سنوات تحت شعار دولى براق « إعادة الأمل » لوطن مزقته الصراعات السياسية والقبلية، وانتهاء بالتدخل الأحدث فى جزيرة «هايتى» باسم « استعادة الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان » مرورا بغزوها لبنما واعتقال رئيسها وأخذه أسيرا، وبتدخلها عبر عاصفة الصحراء فى العراق، عقابا له على غزو الكويت، بينما وقفت صامتة تقريبا تدعى العجز عن التدخل فى البوسنة، التى شهدت مجزرة دموية وتطهيرا عرقيا وحروبا دينية مخيفة!

ولاشك أن هذه الفلسفة الجديدة، قد وقرت فى ذهن صدام حسين، حين قرر اجتياح الكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠، بعد أن تضخم دوره الإقليمى فى ظل رعاية أمريكية ومساعدة اوروبية وتشجيع روسى، مكافأة له على مجابهته لتيارات التوسع الثورى الإيرانى، وتخويفه لقوى عربية أخرى، سواء فى الخليج أو المشرق العربى، ولذلك فإنه لا غرابة، حين يردد البعض أن صدام حسين متواطئ مع أمريكا فى الماضى والحاضر، التى تستغل

دوره التخويفى، وتصمت أحيانا عن صداماته السياسية وبعض مغامراته العسكرية، طالما تصب تصرفاته فى الخانة الأمريكية، وتزيد حماية المصالح الحيوية الأمريكية وتغذى الخزانة الأمريكية، ولا بأس من معاقبته، إن خرج على نص السيناريو المتفق عليه!

وبصرف النظر عن ملابسات أزمة الخليج المستمرة هذه فإن قضية التدخل فى شئون الآخرين، الذى يمارسه الأقوى ضد الأضعف، قد صارت اليوم علامة بارزة، من علامات العلاقات الدولية تصمها بالخلل والانتقائية والتحيز فى معظم الأحيان . .

وخلاصة ما نستنتجه هو أننا الآن أمام نوعين من التدخل، أحدهما يتم لأسباب إنسانية، والآخر يتم لدوافع سياسية استعمارية . . ولكننا عند التطبيق الواقعى، لا نستطيع التفرقة جيدا أو الفصل الحاسم، بين ما هو إنسانى وما هو إمبريالى، وخاصة إذا كان المتدخلون، يمثلون قوى كبرى، لها مصالحها وأهدافها وإستراتيجياتها الكونية الطامحة والطامعة.

ويلفت النظر فى هذا المجال مجموعة من الملاحظات وهى خمس كالآتى:

** إن سياسات التدخل، وخاصة تدخل القوى الكبرى، فى شئون الدول الصغرى، قد صارت جزءاً أساسيا من أزمة النظام الدولى الراهن، وعلامة خلله وانهياره، بعد أن أقر الأقوياء الكبار لأنفسهم، « حق » التدخل علنا، وانتزعوا من الضعفاء اعترافا واقعيا بشرعيته!!

** تدعيما لحق التدخل هذا، تمكن الكبار الأقوياء، من استغلال مظلة الأمم المتحدة - المنظمة الدولية - لتغطية سياسات التدخل هذه، واستعمالها كغطاء باسم الشرعية الدولية والقانون الدولى، الأمر الذى قضى عمليا على فلسفة إنشاء المنظمة الدولية، وشل حركتها ورهنها لصالح هؤلاء الكبار!

** الأمر الغالب على حق التدخل هذا وممارسة سياساته، هو الأسلوب الانتقائى المرتبط بمصالح قومية حيوية للكبار، بصرف النظر عن مصالح الصغار الضعفاء. . لقد صارت الانتقائية بهذا الشكل تعبيرا عن السياسة ذات الوجهين - وهى انتهازية بالضرورة - التى تطبع مواقف القوى الكبرى، فحق التدخل شرعى فى الصومال او الخليج او فلسطين وهايتى، ولكنه غير شرعى فى البوسنة مثلا!!

** يترتب على ذلك، أن نزعم أن العوامل الدينية والعرقية، فضلا عن الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية، قد أصبحت تلعب دورا بارزا فى ممارسة « حق التدخل » بمفهومه السائد الآن فى مجالات السياسة الدولية، وهذا ما يجب أن نعيه جيدا . .

** تبقى الملاحظة الخامسة والأخيرة، تلك التى تدلنا على أن حق التدخل هذا

وممارسته، قد انتهى بمعاقبة الشعوب، أخذا بجريرة الحكام، فنتائج التدخل السلبية وعقوباته حتى المتخفية وراء قرارات الشرعية الدولية، تضع ضغوطها الحقيقية وأزماتها القاسية، فوق كاهل الشعوب، بينما يبقى الحكام - مختلقو الأزمات ومثيرو الاضطرابات - مطلقى السراح بعيدا عن العقوبة، وربما يجنون المكافآت.

ولننظر هنا إلى نموذج حكام العراق، وإلى شعب العراق، لقد نجا الحكام من عقوبة غزوهم الطائش للكويت، وقاسى الشعب العراقى من العقوبات الدولية حتى المجاعة.. فأية مأساة هذه؟!

على أننا حين نطبق حق التدخل الدولى وسياساته الراهنة، على الوضع العراقى الحالى، سنكشف أن جوانب كثيرة، من الملاحظات الخمس السابقة، تطبق عليه فى أبرز الصور وأقواها، فإذا كان صحيحا أن التحالف الدولى، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد ذهب الى الخليج، نتيجة لغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، دفاعا عن مصالح إستراتيجية وأهداف حيوية غربية - أهمها النفط - وتلبية لدعوة دول المنطقة المتضررة، وتنفيذا لقرارات الشرعية الدولية وتحت مظلتها..

فإن الصحيح أيضا، هو أن التدخل الأجنبى قد نفذ سياساته فى العراق، بشكل يهدد بتقسيم الوطن وتفتيت الدولة وتحويل الشعب العراقى الى لاجئين فى ملاجئ وأقليات فى محميات... اذ إن الواقع العملى يقول: إن حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، وما تبعها من هبات وانتفاضات داخل العراق، نتيجة لهزيمه النظام - وليس الإطاحة به وقد كان ذلك فى مقدور دول التحالف وقتها - وبعد تدخل قوات التحالف قد أسفر عن انشاء ثلاثة كيانات شبه منفصلة، الأولى هى منطقة الحماية الشمالية والتى تقع شمال خط عرض ٣٦ وتضم أغلبية من العراقيين الأكراد، وقد أقامها الحلفاء فى أبريل ١٩٩١، والمنطقة الثانية هى منطقة الحماية الجنوبية وتقع جنوب خط عرض ٣٢ وتضم العراقيين الشيعة، وتبقى المنطقة الثالثة فى الوسط التى ينفرد النظام فى بغداد بالسيطرة عليها كليا، دون أن يحقق هذه السيطرة على المنطقتين الأوليين، لأسباب بعضها مقبول وبعضها الآخر غير مقبول.

ولقد أراد «حق التدخل الأمريكى» أن يوسع من مفهومه وتطبيقاته، مستغلا الحماقة الأحدث للنظام العراقى، بعد تحريكه لقواته بقرب الحدود الكويتية فى خريف ١٩٩٤ بإقامة منطقة عازلة ثالثة عند هذه الحدود ابتداء من جنوب البصرة - ثانية أهم المدن العراقية بعد بغداد - حتى يبدو العراق منقسما إلى أربع مناطق شبه منفصلة، تمهيدا لتقسيمه تقسيما سياسيا وجغرافيا وتفتيت كيانه وفق مصالح وأهداف إستراتيجية دولية وتنفيذا لأمر واقع جديد!

وبقدر ما أن النظام العراقى المغامر، يستحق العقاب الدولى والمقاومة الداخلية، بقدر ما

أن الشعب العراقى المقهور والمظلوم، يستحق المعاونة والتعاطف والمساندة، دون أن يعاقب بتفتيت وحدة وطنه وتقسيم شعبه على أسس عرقية وطائفية، وخاصة أنه كان فى مقدور « قوى التدخل » الكبرى ولا يزال، إسقاط هذا النظام، لكنها أبقت عليه كما قلنا لارتباطه بها عبر حبل سرى، لا نعرف حقيقته ولا ندرك من أين يبدأ وإلى أين ينتهى الأمر الذى يجلى أمامنا جميعا، حقيقة الصورة التى أصبح عليها الآن « حق التدخل » باسم الإنسانية والديمقراطية، أو تنفيذا لسياسات دولية ومصالح إستراتيجية استعمارية.

يبقى أمامنا بعد كل ذلك موقفان يجدر بنا توضيحهما بجلاء . . .

(١) الموقف المبدئى الأول، هو أننا ننحاز دائما لحق الشعوب، سواء كان حق الشعب الكويتى فى استقلال دولته وحماية حدوده وضمان أمنه واستقراره وثروته، بعيدا عن الأطماع والمغامرات، أو كان حق الشعب العراقى فى وحدة وطنه وحماية استقلاله واستقراره بعيدا عن التدخل الأجنبى، وضرورة رفع الحصار عنه وتخليصه من العقوبات، التى يجب أن توقع على حكامه دون سواهم.

(٢) الموقف المبدئى الثانى، هو أننا ضد سياسات التدخل الأجنبى فى شئون الآخرين، تحت أى شعار أو فى ظل أى مسمى، فالشعوب وحدها هى صاحبة الحق فى تقرير مصيرها، ومن ثم فإننا يجب أن نقاوم، سياسات البلقنة وتقسيم الدول وتفتيت الشعوب، باقامة الكيانات وإنشاء الدويلات وتشجيع الكانتونات وفق أسس عرقية وطائفية ودينية . .

ذلك أن سياسة التدخل بالتفتيت، حين تبدأ فى هذه الدولة او تلك، فإن خطرها يصبح كالوباء يصعب السيطرة على انتشاره، وخاصة فى منطقتنا القلقة بكل عناصر الصراع وكوامن الخلاف!

ولعلنا نذكر هنا ونذكّر الآخرين، أن سياسة تفتيت الوطن العربى، كانت فى الماضى سياسة استعمارية بريطانية، وهى الآن سياسة إمبريالية إسرائيلية، تجد تشجيعا ورعاية من قوى دولية كبرى، لأنها تحقق مصالحها، بصرف النظر عن مصالحنا نحن . . فلماذا يحافظ الآخرون على مصالحنا، إن كنا نحن لا نحافظ عليها، بل لا نفهمها حق الفهم!!

٢- ضبط الأوضاع

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن ضرورة تنقية الأجواء بين العديد من الدول الشقيقة . . وصولا إلى التطلع إلى الانتظام فى عقد قمم عربية، لها استمراريتها . . .

يسوق المطالبون بذلك، عديدا من الأسباب الملحة والعاجلة وهى فى مجموعها أسباب وجيهة تستند إلى مبررات عاقلة، تفرضها الأوضاع العربية المتردية فى أكثر من اتجاه، وأكثر من مجال . . . لكن السؤال المحورى يظل قائما وهو، هل آن الأوان لتنقية الأجواء وإجراء المصالحات المطلوبة؟

فى الإجابة على السؤال، نرى بوضوح انشقاقا فى الرأى العربى فثمة من يرى أن الوقت ملائم للبدء بالمصالحات وإزالة رواسب الماضى وإصلاح مرراته، وخصوصا تلك المترسبة عن أزمة وحرب الخليج، إذ إن الأوضاع المتردية الراهنة، أصبحت تحمل من الأخطار الداهمة، أكثر وأعمق مما بقى من مررات تلك الأزمة وما جرته من حرب.

بالمقابل هناك الرأى الآخر، الذى لايزال يشعر بالمرارة فى حلقه، ولا يزال يحمل على جسده آثار الجروح والندوب والدماء، ومن ثم فهو يرى أن تلك الأزمة وحربها، كانتا مصيريتين وحاسمتين بكل ما سببتاه، ومن ثم فقد فرضتا أوضاعا عربية جديدة بل فرضتا بالتالى أنماطا مغايرة من المفاهيم والعلاقات خلافا لتلك التى سادت الأمة العربية منذ قيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥ كصيغة للعمل المشترك، تلك الصيغة التى تخضع الآن، ليس فقط للمراجعة، ولكن أيضا للنقد العنيف، وصولا إلى من يطالب صراحة بنفض اليد منها نهائيا، بل وبتصفية « الرمز » الذى هو الجامعة العربية لصالح الشرق الأوسطية الجديدة والبازغة!!

نحسب أنه فى ظل هذا الانشقاق، الذى لايزال ساخنا، فإن فكرة البدء بتنقية الأجواء وإصلاح العلاقات أمر ضرورى، حتى وإن سارت ببطء وعلى مهل - فقد تعودنا على مشى السلحفاة فى كل شيء - لكن فكرة الانتظام فى عقد قمم عربية أمر يصعب تصوره فى المدى القصير.

إذن ماذا يجرى الآن على الساحة العربية؟

يتصور كثيرون أن الهموم العربية وقد تكاثرت تحتاج لصحوة عربية عامة، لكن شروط الصحوة تبدو مفتقدة ما لم نبدأ بخطوة أساسية، هى ضرورة ضبط الأوضاع العربية، وتقنين العلاقات العربية.

وربما نزعم أن محاولات المصالحة العربية الأخيرة - والمقبلة أيضا تصب فى اتجاه ضبط الأوضاع بالتحديد، طالما أن لقاء عربيا جماعيا يصادف العقبات فى الوقت الراهن، وطالما أن صيغة العمل العربى المشترك تتخافت فى ظل ضغوط عديدة ظاهرة لكل ذى عينين.

ربما نزعم أيضا أن مصر بحكم وضعها المركزى والقيادى من ناحية، وبحكم ما فيها من حس قومى مستمر من ناحية أخرى، استشعرت ضرورة القيام بمبادرة فى اتجاه ضبط الأوضاع العربية، تستند إلى وجود مجموعة مهمة من «الهموم» الضاغطة، التى تحتم الحركة العاجلة، على المستوى الثنائى على الأقل، تجاه المجموعة الخليجية - صاحبة أكبر نصيب من أزمة الخليج وحربها أولا، ثم تجاه بقية الدول العربية، فى مرحلة لاحقة يجب الإعداد لها بالفعل.

ونعتقد أن مجموعة الهموم الضاغطة هذه، هى على التوالى:

١ - قضية الأمن القومى وتهديداته الواضحة، فى ظل الخلل الذى أفرزته أزمة الخليج... ذلك أن هذا الأمن وكل نظرياته التقليدية السابقة سقط عمليا فى معركة عاصفة الصحراء، بعد ما كسرت إحدى الدول العربية محرماته فغزت دولة عربية أخرى، ثم بعد ما كسر التدخل الأجنبى الهائل فى المنطقة، فى أعقاب ذلك الغزو، بقية محرماته!

وإذا كانت عاصفة الصحراء انتهت بكسر نظريات الأمن القومى العربى التقليدية، فإن عواصف الغبار المتخلفة عنها مازالت تتفاعل بحدة شديدة، فعادت دولة مجاورة مثل إيران، لتعلن نفسها من جديد شرطيا للمنطقة مرورا بأزمتها مع دولة الإمارات حول الجزر فى الخليج، كما عادت دولة أخرى مجاورة هى تركيا لتمد بصرها ونفوذها، إلى شمال العراق - وربما شمال سورية أيضا - ولولا أن الجهد والمصالح التركية انتعشت فجأة فى الشرق، بعد انهيار الاتحاد السرفيتى وقيام دول الكومنولث الجديد هناك، لكان تركيزها على الجوار العربى - العراقى والسورى خصوصا أكثر الحاحا، وهو فى كل الأحوال إلحاح مؤجل إلى حين انتهائها من ترتيب علاقاتها بدول الكومنولث هذه.

وليس الحديث عن التحرك الإيرانى، والتركى إلا مجرد نموذج واحد لاختراق دول الجوار غير العربية، للأمن القومى العربى، لا يقل عنه النموذج الإسرائيلى، الذى سنأتى إليه فيما بعد، الأمر الذى يفرض بالمقابل، حتمية إعادة ضبط الأوضاع العربية من جديد وبصيغ مبتكرة تلائم هذه التطورات المستجدة.

٢- قضية أمن الدول سواء كان ثنائيا أو فرديا، ومن الواضح أن مطالع التسعينيات جاءت إلى العرب بمتغيرات محلية وإقليمية ودولية عديدة، منها ما فاجأهم وضبطهم عرايا، ومنها ما كان متوقعا وإن لم يجر الاستعداد لمواجهته.

فإذا كنا تحدثنا عن آثار أزمة الخليج وحربها من الناحية الإستراتيجية، فإن حديثنا يجب أن يتنبه أيضا، إلى الآثار الداخلية التى تركتها فى جسد كل دولة عربية على حدة، وبخاصة تلك الدول التى اكتوت مباشرة بالنار الحارقة، فإذا بها معبأة بالقلق والتوتر، بدرجة أوصلت نظرية الحماية الأجنبية، إلى نوع من التطرف، كسرا لصيغة الأمن الجماعى العربى وخروجا على نظرياته السابقة.

بالمقابل فإن هذه الأزمة(وحربها) فتحت فى دول عربية أخرى، جروحا غائرة من نوع آخر، جروحا مثل صعود موجات العنف والتطرف والإرهاب، باسم الصحوة الإسلامية - وهى من كل ذلك براء - وصولا إلى تورط دول عربية وغير عربية، فى مساندة هذه الموجات المقلقة والمهددة لأمن واستقرار مجتمعات أخرى، الأمر الذى عقد العلاقات العربية والإقليمية بل والدولية، وها هو نموذج الخلاف المصرى - السودانى المتدهور، يعطينا المؤشرات السلبية والسيئة على الحال التى يمكن أن تجرنا جميعا إلى المنحدر السحيق.

ومرة أخرى، فان كل ذلك يدفع دفعا، إلى ضرورة إعادة النظر بروية وحكمة، فى ضبط الأوضاع العربية المنفلتة والمتفجرة وبخاصة أن الإرهاب سواء كان إرهاب دول ونظم، أو كان إرهاب جماعات وأفراد، لم يعد يستثن أحدا، الكل فى بؤرة الجحيم واحد!

٣- قضية مستقبل هذه الأمة التى ضاعت أحلامها فى الوحدة، فى ظل عملية السلام المراوغ مع إسرائيل العدو الأول، صحيح أن عملية السلام تتعثر بسبب تكتيكات المفاوضات ومناورات المحادثات وضروراتها، إلا أن الرؤية المستقبلية - التى يبشر بها الغرب الأوروبى - الأمريكى، ويرحب بها الشرق العربى - الإسلامى تشير إلى أن السلام المتهافت قادم لا محالة، مفروض لا ريب، بصرف النظر عن شروطه وضماناته بهدف إنهاء العداء التاريخى والصراع الطويل بين « أبناء إبراهيم» كما يحب أن يقول « حلفاؤنا » الأمريكيون.

ومعنى أن السلام قادم، هو أن أوضاع المنطقة يجب أن يعاد ترتيبها وأن يعاد تركيبها بصورة مختلفة إستراتيجيا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا، بل وبشريا وجغرافيا وحدوديا!

معناه أن إسرائيل ستصبح جزءا لا يتجزأ من المنطقة تعيش مع العرب فى سلام وتعايش

وتعاون . . . ولا شك أن الطموح الإسرائيلى - المسنود أوروبيا وأمريكيا - طموح كبير فى أن تكون « الماكينة » الإسرائيلية المتقدمة والمتفوقة ، هى المحرك وهى بالتالى القيادة المنتظرة ، وتمهيدا لذلك كله ، بدأ الترويج بقوة لمشروع السوق الشرق الأوسطية المشتركة ، التى تستوعب العرب واليهود والفرس والترك وربما الباكستانيين أيضا .

فأين موقع العرب - جماعيا أو فرديا - فى هذه المشروعات المستقبلية . . . هل أعد العرب أنفسهم لذلك ، وهل وافقوا أصلا على ما هو مطروح من متتاليات عملية السلام المنتظر ونتائجها وتوابعها؟

٤ - بقيت القضية الأخيرة والمهمة . . . وهى بلا شك مرتبطة بسابقاتها ، وتعنى موقع العرب على خريطة التشكيل الجديد للمنظومة الدولية ، التى يعاد رسمها ، فى ظل الانفراد - المؤقت على الأقل - للقيادة الأمريكية ، كما فى ظل الصحوة الآسيوية بقيادة اليابان من ناحية والصين من ناحية أخرى ، ثم فى ظل الوحدة الأوروبية على الشاطئ المقابل للسواحل العربية .

ولكى يحدد العرب موقعهم على تلك الخريطة ، ينبغى عليهم البدء أولا بتحديد موقعهم على خريطتهم هم ، وإعادة توحيد هويتهم القومية وترتيب وضبط علاقاتهم الجماعية والثنائية .

ونحسب أن كل ذلك يفرض علينا إعمال فكر جديد مستنير وطرح رؤى ومبادرات مستقبلية ، تستبق الأحداث المتطورة بسرعة هائلة ، فى عصر يتميز بقدرة الاتصال والتكنولوجية المتقدمة . . . هذا إذا كنا نفكر بجدية فى مستقبل أفضل ، وإلا ظلت دار ابن لقمان على حالها!

ولكى لا تظل دار ابن لقمان على حالها - من البلى والتدهور - فإننا بالفعل فى حاجة إلى ضبط الأوضاع العربية بأيدينا ، قبل أن تضبطها أيدى الآخرين ، الأكثر جرأة واستعدادا .

٣- اهدار المبادئ

أحوالنا العربية الراهنة تثير الحيرة وتلفت الانتباه بكثير من الدهشة بل بكثير من الشفقة، لأنها أحوال فى معظمها، تجرى ضد حركة التاريخ وتسبح عكس المنطق وتنتهك حركة الشرف وتكسر قواعد العقل!

ففى وقت يتجه العالم كله - فى إطار حركة منظمة وملحوظة - نحو توحيد الكتل الكبرى، بتحويل الكيانات الصغيرة إلى دائرة الكيانات الأكبر، طمعا فى التنسيق، بل الاتحاد على نموذج ما نراه فى « الاتحاد الأوروبى » من ناحية، أو تكتل « النافتا » فى أمريكا الشمالية من ناحية ثانية، أو مجموعة « النمور الآسيوية » من ناحية ثالثة، نلاحظ أن العرب - الذين كانوا حتى الأمس القريب أمة واحدة ولو بالشعارات - يلهثون بقوة غاشمة وبسرعة جاهلة منفلتة، نحو الانفصال والتمزيق والتفتيت، على أسس سياسية اقتصادية، أو أسس عرقية دينية، أو حتى أسس شخصية مصلحية ضيقة الأفق معدومة المنظور.

ولعل نظرة سريعة على خريطة الأحداث العربية، وسرعت تطوراتها السلبية تعطينا خير دليل وأوضح بيان . . . فها نحن نعيش عصرا نشهد فيه سقوط المبادئ الرئيسة التى عاش عليها تاريخنا زمنا طويلا، وخصوصا مبادئ القومية والوحدة العربية أو الاتحاد والتنسيق والعمل العربى المشترك التى قامت على أساسها جامعة الدول العربية، فإذا بهذا الرمز النظرى الهيكلى ذاته - الجامعة العربية - يصاب بالضعف والوهن والتدهور، عمدا مع سبق الإصرار والترصد.

ومن السهل أن نكتفى بإلقاء اللوم وتوجيه الاتهام المباشر إلى « قوى أجنبية» تريد تفكيك الوحدة، وطمس معالم القومية، وإضعاف الجامعة العربية - حاملة لواء العمل العربى المشترك - لكن الحقيقة تبقى ناصعة واضحة للعيان، تقول لنا إن كل ذلك يجرى بأيدينا نحن العرب، بل إننا نجتهد فى إحداثه والإسراع به - حاملين معاول الهدم - أكثر مما يفعل الآخرون الذين نستسهل اتهامهم إبراء للذمة!

إن المسرح العربى يشهد الآن - كما نعايش جميعا - انفراطا هائلا لعقد العمل العربى المشترك - الذى هو أضعف الإيمان - بل إنه يشهد ضرب المبادئ الأساسية لفكرة العروبة، فى مقتل، الأمر الذى يلقى هوى فى نفوس كل المعادين للعروبة، سواء بذلوا جهدا فى هذا أم لم يبذلوا جهدا على الإطلاق . . . ولعلنا نضع هنا على مائدة التشريح الأحداث الدامية، ذات النزعة التقسيمية التفتيتية التى داهمت ثلاث دول عربية، هى اليمن والصومال

والسودان، لتكون لنا خير شاهد، بل قد تكون لنا أقوى نذيراً، وأشد تحذيراً، مما سيجرى لدول عربية أخرى، تلحق سريعا بالأولى وتتبع خطاها الثقيلة « حذو النعل بالنعل ».

وبداية يجب أن نعترف أن ما جرى ويجرى من صراع دموى هائل وشرس، بل وأحمق، فى هذه الساحات العربية الثلاث، إنما جاء نتيجة انقسام مجتمعى واضح فيها بعد أن أغلقت كل أبواب الحوار وانسدت بل تقطعت وسائل الاتصال والتواصل، وتعطلت قنوات النقاش الحر، بين قوى هذه المجتمعات، بدرجة وضعت الجميع وظهورهم إلى الحائط الأصم، عارية مكشوفة يسهل فضح عوراتها. . . ولم يكن ذلك إلا تعبيرا عن شيوع العقلية القبلية الضيقة، وتحكم الأهواء الشخصية والخلافات الذاتية، وانهيار كل معايير المجتمع ونظم الدولة، فى شكلها الحديث، لقد تراجعت «الدولة» بنظمها ومؤسساتها وقوانينها وأعرافها، إلى خندق « القبلية » القديم فإذا بالأمة العربية الواحدة المترامية الأطراف، التى وحدها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا، ترتد سريعا إلى شراذم القبائل وصراعاتها، كحال العرب قبل الإسلام، وبئس ما كانت الحال، وبئس ما هى عليه الآن!

ولقد كان من نتيجة تعطل الحوار وانسداد شرايين التواصل والنقاش الحر، أن استلت السيوف وأشرعت الخناجر ودوى الرصاص. . . لكن الفارق اليوم، هو هذا الكم الهائل من العنف المسلح المستخدم بلا عقل أو سيطرة، فإذا بكل جحيم الدبابات والطائرات والصواريخ، ينطلق بلا رحمة أو هوادة. . . لقد أصبح حوار السلاح بديلا لحوار العقل، فسقطت تحت جنازير الدبابات كل القيم والأعراف والفضائل والمبادئ. . . وأولها مبدأ الوحدة، ذلك المبدأ المتهم الآن بالإغراق فى الرومانسية، بينما العالم يسعى إليه بكل الواقعية المصلحية البراغماتية العملية!

حين ننظر مثلا إلى حقائق الوضع فى الصومال أولا، نكتشف أن « الدولة » التى تأسست فى بداية الستينيات، فى ظل صعود ثورات التحرر الوطنى فى العالم الثالث، فوق جثة الاستعمار الأوروبى المتهاوى، قد تهاوت هى الأخرى سريعا. . . وبدل أن تمضى « دولة الصومال» الحديثة فى بناء قوتها كركيزة مهمة فى القرن الإفريقى – ذى الأهمية الإستراتيجية البالغة – وبدل أن تسعى إلى تحقيق حلمها الوطنى الكبير فى إعادة توحيد « الصومال الكبير » بتحرير أجزائها المستقطعة – كأوغادين مثلا – فإنها انتكست سريعا نحو التفتيت، فإذا بالنعرة القبائلية تسود وتقوى، حتى الاقتتال والحرب والأهلية – القبلية الأسس والأفكار – وإذا بفكرة « الدولة » تتحلل إلى درجة الاختفاء، وإذا بالأمم المتحدة – بل الولايات المتحدة صاحبة الحول والطول – تعجز عن وقف التحلل والانهيار، بعد أن فشلت جميع الجهود الدولية فى عملية « استعادة الأمل ».

لقد أثبتت القبائل الصومالية المتناحرة، مقولة الاستعمار القديم والحديث أن هذه شعوب لا تعرف معنى الاستقلال ولا تجيد حكم نفسها أو بناء ذاتها بل هى دائما فى حاجة إلى من يحكمها وإلى وصاية دائمة، حتى عادت وصاية الاستعمار بكل أشكاله القديمة!

الوضع فى السودان لا يختلف فى الجوهر وإن تغيرت ملامح التفاصيل، فالحرب الأهلية الدائرة فى جنوب السودان والممتدة على مدى أكثر من ربع قرن، هى حرب انفصالية الهدف تقسيمية الاتجاه، بصرف النظر عن أية دعاوى من هذا الطرف أو ذاك، قامت ومازالت على أساس فصل الجنوب «الإفريقى الأسود غير المسلم» المقهور عن الشمال العربى المسلم المتحكم فيه، إذ ما الذى يجمع هذا بذاك، إلا أن يكون القهر والسيطرة والتحكم!!

وبقدر ما ظلت خطوط الانفصال، تتبدى عبر سنوات الاقتتال، خجولة حذرة، بقدر ما أفصحت عن هدفها النهائى بوضوح شديد، حين قرأنا بيانا لـ «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة جون قرنق، يقول إن المؤتمر العام للحركة الذى اختتم أعماله فى ١١ نيسان (إبريل) ١٩٩٤، أعلن قيام «كيان سياسى وإدارى يطلق عليه اسم السودان الجديد، ويشمل مناطق جنوب كردفان (فى الغرب) وجنوب النيل الأزرق (فى الشرق) وأقاليم الجنوب الثلاثة، وهى إقليم أعالى النيل، وإقليم الأستوائية وإقليم بحر الغزال».

هكذا وصلت حال السودان إلى المجاهرة بالتقسيم العلنى، نتيجة إغفال الحكمة وتعطيل العقل وتغييب الوعى، وإطلاق العنان للعناد ولعلعة الرصاص وقعقعة السلاح وحده! وها هى الثمرة تنضج فتسقط بين كفى أعداء وحدة السودان!

ثم نأتى أخيرا إلى النموذج الثالث، ألا وهو اليمن الذى كان سعيدا، فإذا به بحكم ما جرى فيه من حرب غير مقدسة وغير مبررة، فاجأت الجميع بهذا الكم المرعب من الشراسة والدموية والحقد الذى كان كامنا فى النفوس...

ربما أصبح متأخرا أن نبحث فيمن كان السبب فى إشعال هذه الحرب «القذرة» لكنا نستطيع القول، براحة شديدة: إنها حرب المهزومين معا الخاسرين سويا، حيث لا منتصر على الإطلاق... فبعد أن وعدنا اليمن «السعيد» ذات يوم خلال السنوات الماضية، بإثبات قدرة «الوحدة» على النجاح، وبعد أن بشرنا بقدرة «الديموقراطية» على النمو والازدهار - عبر انتخابات نيسان (أبريل) ١٩٩٣ - فى بيئة صحراوية جافة لم تكن تعرف أو تعترف بالديموقراطية مفتاحا للتقدم، وبعد أن وعدنا ببناء دولة حديثة تقوم على التنمية الواعدة - إثر تدفق النفط أخيرا - بعد كل هذا وفى أقل من سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة، انتكس كل شىء، وارتد اليمن السعيد إلى ما قبل عصر الانغلاق الحجرى الشهير، فإذا بعقلية القبلية تتحكم، وإذا بالحوار يتوقف وإذا بالسلاح ينطلق بلا توقف، ليوقع المجزرة الدامية التى انتهت واقعيا بفرض إرادة المنتصر عسكريا.

ماذا نستنتج من قراءة هذه النماذج الثلاثة؟!

نزعم أن هذه النماذج ليست فريدة فى بابها، وإنما هى كانت سباقة فى خوض السيناريو الشائك، رائدة فى ضرب « المقدسات » . . . لأن باقى النماذج جاهزة للرقص على النغم النشاز نفسه، بعضها يستعد حثيثا لدخول الحلبة، وبعضها الآخر يقف مترددا، وإن كان متأهبا . . . والحبل على الجرار كما يقولون!

نزعم أيضا ان كل ذلك قد أفضى إلى ضرب ثلاثة مبادئ أساسية كانت فى الماضى مقدسة وهى فى الحاضر مستباحة ونعنى أنها ضربت فى سويداء القلب مبدأ الوحدة أولا، ومبدأ الديموقراطية ثانيا، ومبدأ التنمية الإنسانية الشاملة ثالثا.

فالوحدة الوطنية - ناهيك عن الوحدة القومية - تتلاشى سريعا - مبنى ومعنى - حيث تتحلل الدول المتكسة المبتلاه إلى كيانات أصغر ودويلات أضعف، حتى لو رفع البعض السلاح فى محاولة فرض الوحدة البسماركية بالقوة الحربية . . . وبصرف النظر عن المنتصر أو المهزوم، فالمؤكد أن فكرة الوحدة ذاتها قد أهدرت حتى السقوط بعد أن قطع السلاح شريانها وذبحها من الوريد إلى الوريد!

والديمقراطية هى الأخرى استبيحت وأهدرت إلى الحد الذى دفع الدبابات والطائرات والصواريخ، إلى ساحة الحوار، فتوارى الرأى والرأى الآخر وخفت صوت النقاش، وضاع العقل وغاب المنطق فى ساحة الوغى الدامية!

والتنمية الشاملة، أصبحت هى الأخرى سرابا فى سراب، لأنها فقدت قاعدتها الأساسية، قاعدة وحدة الدولة وديموقراطيتها فى الوقت نفسه.

تبقى بعد كل ذلك المشكلة الأشد تعقيدا والأكثر خطورا، وهى أن النماذج الثلاثة المذكورة، تعطى للآخرين القدوة السيئة - وخاصة أن الطامعين المقلدين المهتاجين كثيرون بعدد حبات رمال صحارينا . . . الخطورة أن تنتقل العدوى بالإغراء والإغواء، أو بالدفع والتحريض، إلى دول أخرى كانت حتى الأمس القريب نموذج التماسك . . .

فإذا قلنا ان ما يجرى فى الجزائر من اقتتال وعنف مسلح، قد يهدد وحدة البلاد، وقد يساعد على تقسيمها على أسس عرقية ومذهبية بين الأصول العربية والأصول البربرية، أو بين الإسلاميين والعروبيين وبين المتغربين المتفرنسين، فإننا نزعم أنه حتى دولة مثل مصر التى استقرت عبر آلاف السنين، على قاعدة وحدة العرق والوطن والدولة والشعب، على الرغم من تقلبها بين الأديان والعقائد، أصبحت هى الأخرى هدفا للتفتيت والتقسيم على أسس مزعومة.

يكفى هنا أن نشير إشارة عاجلة إلى المشروع القديم المتجدد، الذى يسعى إلى تقسيم مصر المحروسة، إلى ثلاث دويلات، واحدة فى أقصى الجنوب، هى الدولة النوبية والثانية هى الدولة القبطية وتمتد من أسيوط عبر الصحراء الغربية وصولا للإسكندرية، والباقى دولة إسلامية، يحكمها من يحكمها، متطرفا كان أم معتدلا . . . لا يهم بعد ذلك من يحكمها!

التناقض هنا غريب مريب . . . حاولوه من قبل فى لبنان، وهاهم يحاولونه الآن بقوة وباتساع وعمق أوضح، فى بلاد عربية أكبر، وسوف يفعلون الشىء نفسه مع باقى الدول العربية، مادامت هى على ما هى عليه من غفلة وخضوع . . .

وتلك هى المأساة قولا وفعلا!!

٤- من هو العدو؟

هل نملك حق استفتاء المواطن العربى استفتاءً حرا، دون قيود أو ضغوط . . . وبدون تزييف أو تزويق وتلوين!؟

وإذا كنا نملك هذا الحق أصلا، فهل نملك أن نوجه له سؤالا وحيدا، وأن نستفتيه فى قضية مصيرية مهمة، وهى قضية مستقبل التحالفات الجديدة فى ظل الشرق الأوسطية المطروحة علينا بإلحاح.

السؤال يقول:

من هو العدو الراهن والمحتمل للعرب وأين تحدد موقعك من ترتيب التحالفات فى المنطقة، التى يتغير شكلها وفق ضغوط عديدة!؟

ولكن ما هو الداعى لطرح هذا السؤال الآن . .

الداعى هو أننا نتحدث مع الجميع - كجوقة جماعية - عن مناخ السلام بين العرب وإسرائيل، وعن مصالحة تاريخية، بين أبناء إبراهيم عليه السلام، بعد أن طال بهم الصراع الدامى حول فلسطين، وعن الرخاء المنتظر من هذا السلام، والذى يقولون إن السوق الشرق الأوسطية الجديدة، التى تم تدشينها منذ مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤ هى المجال الفسيح للتعاون والتعايش فى ظل ازدهار اقتصادى وتحالف سياسى وتكتل إقليمى هائل، يسبح فى مساحة جغرافية تمتد من المحيط الأطلنطى غربا، إلى أواسط آسيا شرقا، ومن سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى المحيط الهندى وعمق إفريقيا جنوبا.

ووسط حملة الترحيب والتشجيع والتهليل لهذه التقسيمة الشرق الأوسطية الجديدة، الطافية على جثة النظام العربى المشترك وأحلام تطوره إلى وحدة أو اتحاد عربى، تبدو إسرائيل هى محور الارتكاز، وهى ربان السفينة الجديدة، والمستفيد الأول من السلام. . . بعد أن كانت حتى قريب - فى نظرنا على الأقل - محور الصراع ومهد العدوان ومشعل الحرب ومغتصب الأرض وهاتك العرض. . .

ولما كان الأمر ينبئ على هذا النحو، بتحول إسرائيل من الصدام إلى التعايش معنا، فإن الاستنتاج المنطقى هو إيمان إسرائيل بأن المناخ الجديد للسلام، يفرض عليها التزامات جديدة، مثلما يحتم عليها التخلى عن أفكار وممارسات قديمة، اتبعتها خلال مراحل الصدام

العدوانى والصراع المشتعل، تماما كما فعل العرب، حتى قبل أن يوقعوا على معاهدات السلام واتفاقيات الصلح، والانخراط من ثم فى أفراح الشرق الأوسطية الجديدة.

غير أن « العقول المفكرة ومراكز البحث » فى إسرائيل ذاتها، فاجأتنا باتجاه مختلف يتناقض مع مناخ السلام ومسار الصلح والتعايش والتخلى عن العداوات والصراعات، فقد صدر فى نهاية عام ١٩٩٤ «التقرير السنوى لتوازن القوى فى الشرق الأوسط » عن مركز الدراسات الإستراتيجية فى جامعة تل أبيب، ليبشر بأننا نحن العرب، نلوك الأحاديث الجوفاء عن انتهاء الصراع وحلول السلام، ونمضع الهواء عن تخلى أطراف الصراع - العرب وإسرائيل - عن الأفكار التصادمية والاتجاهات العدوانية.

وخلاصة ما يقوله هذا التقرير، عاكسًا فكرًا إسرائيليا له تأثير سياسى وأكاديمى على السواء، أن إسرائيل قد حققت بالفعل مكاسب ذات وزن إستراتيجى، بتوقيعها الاتفاق الشهير مع الفلسطينيين، ثم توقيعها معاهدات السلام الحقيقى لكن مازال الجزء الأهم والأخطر والأكثر صعوبة قائما.

ثم يمضى التقرير فى تحليله، ملخصا « عقلية الصدام والحرب » الكامنة فى إسرائيل، بقوله أن الاعداء القائمين والمحتملين مازالوا يتربصون بالدولة اليهودية، ومازال خطرهم يهدد الأمن القومى الإسرائيلى، وأعاد ترتيب جدول الأعداء قائلا، أن سوريا مازالت تشكل العدو الأول، بحكم ما تمتلكه من أسلحة متقدمة، رغم كل ما يقال عن تقدم فى مسار التفاوض معها بفضل الرعاية الأمريكية.

وتأتى مصر لتبقى العدو الثانى من حيث خطورة التهديد، كما تراه العقلية الإسرائيلية، رغم توقيع معاهدة السلام معها فى عام ١٩٧٩، ثم تأتى العراق فى المرتبة الثالثة للعداوة رغم إدراك إسرائيل والعالم أن الحملة الدولية، قد نظفت ما بقى من قوة عسكرية واستنزفت القدرة الاقتصادية وأنهكت القرار السياسى العراقى، منذ غزو الكويت وحرب عاصفة الصحراء حتى الآن، أما العدو الرابع، فهو إيران رغم بعدها الجغرافى، لكنها لا تشكل خطرا داهما على إسرائيل كما يفعل الأعداء الثلاثة الأول، كما يقول التقرير.

يبقى العدو الخامس، المحتمل، وهو كما يراه نفس التقرير الإسرائيلى، ما يسميه «بالإرهاب الإسلامى »، الذى تشكل المقاومة الإسلامية فى فلسطين - الذاتية الحكم والمحتلة - رأسه المتقدم، وإن كان جسده، يمتد على امتداد الرقعة العربية والإسلامية، مرتعشا بمخاطر الحرب « الدينية » بين المسلمين واليهود وربما المسيحيين!!

وبصرف النظر عن المبالغة الواردة فى التقرير الإسرائيلى، حول حجم، مخاطر التهديد الذى يمثله « الأعداء الخمسة » المرتبين وفقا لأهميتهم وقوتهم واحتمالات خوضهم للحرب

والصدام من جديد، فإن ما يلفت نظرنا فى هذا الصدد، هو أن العقلية الإسرائيلية المؤثرة، فى صنع القرار السياسى وتوجيه الرأى العام، لم تتغير، كما ادعى المدعون، من عقلية الصراع والحرب، إلى عقلية التعايش والسلام.

فلا زالت هذه العقلية تصنف العرب من حولها فى صفوف الأعداء، سواء العرب الذين تعاهدوا معها رسميا ودوليا، على السلام وإنهاء حالة الحرب والصراع، أو الذين لم يخوضوا ضدها حربا من قبل، إلا عبر الحملات الدعائية، أو الذين أنهكتهم حروب أخرى فاستنفزت قواهم حتى العزل والموت البطىء بعد الهزال الشديد، أو حتى الذين لا يرون أملا لهم، إلا اكتساب الرضا السامى الإسرائيلى، والالتحاق بالعربة الإسرائيلية، بدلا من أن تدهسهم عجلاتها المنطلقة المسرعة!!

يلفت النظر أيضا أن «تصنيف الأعداء وترتيبهم» فى الفكر الإسرائيلى، يفرض على السياسة الإسرائيلية، ترتيب علاقاتها - الصدامية الكامنة والمحتملة - مع هؤلاء الأعداء، على أساس من استمرار الصراع، وليس على أساس إنهاء الصراع، كما يبشرنا «سماسرة السلام» فى البورصة العربية أو الإسرائيلية على السواء، فإذا كان العرب فى مجملهم قد هداهم تفكيرهم - وأجبرهم ضعفهم وتفككهم - على قبول السلام والتعايش مع إسرائيل فى مناخ الشرق الأوسطية الجديدة، ورغم ما تحمله من مخاطر حالية ومستقبلية، على كيانهم ومصالحهم، فإن الإسرائيليين النافذين المؤثرين، وخاصة فى دوائر البحث والفكر، لا يرون أن السلام قد جاء أوانه، وأن الصراع قد انتهى حاله وأن التعايش مع أعداء الأمس ممكن اليوم وغدا...

فإذا كان المفكرون الإسرائيليون ذوو العقول السياسية والدراسات الإستراتيجية يرون ذلك، فكيف يفعل العسكريون ذوو الآراء المتقلبة أصحاب نظرية الذراع الطويلة والجيش الذى لا يهزم، والترسانة النووية الوحيدة فى المنطقة، التى تكفل للدولة العبرية تفوقًا إستراتيجيا حاسما على كل أعدائها وأصدقائها وجيرانها!؟

ولعلنا نستنتج، أن استمرار هذه العقلية العدوانية فى إسرائيل، يناقض الخطاب السياسى الإعلامى الإسرئيلى، من حيث الشكل على الأقل، فهى متفقة من حيث المضمون أصلا، ذلك الخطاب الذى يتحدث عن مناخ السلام والاستقرار، فى ظل المنظومة الإقليمية الجديدة «الشرق الأوسطية» والذى يضغط على الأطراف العربية، ويبتزها ابتزازا أمريكى البصمة، لتوقيع المعاهدات الرسمية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وإطلاق التطبيع فى كل المجالات، وخاصة فى المجال الثقافى التعليمى العلمى، الذى يعيد تشكيل العقول وترويض الأفكار وصياغة الوجدان، بعد أن تم تقليم أظافر الجيوش العربية وتحجيم قدراتها القتالية، إلى أدنى حد متصور!!

والمعنى الوحيد الذى يرد على الذهن، هو أن إسرائيل تفكر وتتصرف فى مناخ السلام، كما كانت تفكر وتتصرف فى مناخ الحرب، بمنطق القوة الباطشة والهيمنة المسيطرة، فهى تسعى جاهدة لإضعاف العرب وتفكيك وحدتهم والقضاء على قدرتهم، والعمل على احتوائهم، فى الوقت الذى تعمل على تقوية نفسها وفرض إرادتها وتسويق بضاعتها السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، تحت حماية الآلة العسكرية والتفرد بالترسانة النووية. . وهى تفاوض الأطراف العربية المختلفة، ليس فقط على إنهاء عداوتهم ووقف مقاطعتهم لها، ولكن على التحالف السياسى الاقتصادى معها تحت لواء الشرق الأوسطية الجديدة، بشرط أن تظل محتفظة بنفس أفكارها القديمة وفلسفتها العدوانية المستمرة والمتعصبة دوما، المتشككة أبدا، وتظل تنظر إلى دول الجوار كأعداء، بل وتعيد ترتيب هؤلاء الأعداء بما يكفل ترتيب الأفكار ووضع الخطوط والسياسات الحالية والقادمة، لمواجهتهم بالاستعداد الرادع والإجهاض المحبط.

فإذا كان ذلك كذلك، أليس من حقى كمواطن عربى، أنتمى إلى دولة صنفتها إسرائيل فى مرتبة العدو الثانى، أن أطالب بقياس رأى عربى - حتى فى حدوده العلمية المحدودة - لمعرفة اتجاهات الرأى العام فى بلادنا، نحو كل ما نفعله مع إسرائيل، وما تفعله إسرائيل معنا، وخاصة حكاية ترتيب الأعداء وتصنيف الأصدقاء!!؟

ترى أى عدو يختار المواطن العربى المشرقى والمغاربى والخليجى والمصرى - سودانى. . . وأى ترتيب يضع!؟

أم أن هذا التفكير لا يخطر على بالنا الآن وفى المستقبل، من الأصل والأساس، بعد أن انهمكت الجوقة فى عزف أناشيد السلام، دون أن نشارك قولا وفعلا وبشكل مستقل فى صياغة شروط هذا السلام، اكتفاء بأن « الصديق الإسرائيلى » يقوم بكل العمل وحده!؟

٥- التصالح فى ظل الارهاب

فور وقوع مذبحة الحرم الإبراهيمى البشعة فى فبراير ١٩٩٤ اندلع بركان العنف والغضب فى المنطقة، بشكل حاد، عاكسا آثاره السلبية على كل شيء، من مفاوضات السلام الجارية بين العرب والإسرائيليين، إلى جهود تسخين السلام وتنشيط العلاقات بين إسرائيل والحكومات العربية المختلفة، التى تعجلت الوفاق والعناق، قبل الأوان، ودون أقل الشروط المتمهلة والمتريثة على طريقة التطبيع بعد التوقيع!

على وجه اليقين، سوف تبقى الآثار الدامية لمذبحة الحرم الإبراهيمى التى ارتكبها متطرفو إسرائيل، ضد المصلين الركع السجود فى شهر رمضان المبارك، قوية ومستمرة ليس فقط على مسار العلاقات العربية الإسلامية الإسرائيلية، ولكن أيضا على مسار التطرف الدينى والمذهبى والسياسى فى المنطقة ولآماد طويلة، ذلك أن هذه المذبحة قد أعادت من جديد، فتح دوامة العنف والإرهاب القائمة على التطرف والتعصب الدينى والسياسى، وأطلقت وحشه الكاسر وأسبغت عليه مبررا وحجة، إن لم نقل شرعية، هى شرعية الثأر والانتقام!

فى ضوء ذلك كله، نستطيع أن نقرأ ونتفهم بركان الغضب والعنف الذى انفجر فى الأراضى العربية المحتلة، منذ جريمة الإبراهيمى، فإذا بعجلة العنف تدور بسرعة هائلة، لتأكل نحو مائة شهيد فلسطينى ومئات آخرين من الجرحى، بفعل عمليات القمع المسلحة التى مارستها قوات الاحتلال ضد المتظاهرين الفلسطينيين العزل، المحتجين على إهدار دماء أبنائهم وإخوتهم، على أيدى المتطرفين والمتعصبين اليهود مطلقى السراح بلا عقاب أو حساب!

وبقدر ما نجحت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الدائرة، منذ توقيع اتفاق أوسلو، فى تهدئة الانتفاضة وتطويع المقاومة الفلسطينية تطلعا إلى سلام حقيقى وعادل، طبقا للتعهدات العلنية التى التزمت بها حكومة حزب العمل الإسرائيلى - الذى يتصوره البعض معتدلا - بقدر ما جاءت مذبحة الحرم الإبراهيمى، لتعرقل كل تفاوض وتجهض كل تقارب محتمل، بل جاءت لتثبت للقاصى والدانى، أن الإرهاب والقتل والتطرف والتعصب، جزء أساسى من مكونات العقيدة الصهيونية، التى على أساسها قامت دولة إسرائيل، بصرف النظر عن نوعية الحاكم، سواء حزب العمل الذى يدعى الاعتدال، أو الليكود المتصف بالتشدد، مرورا بالأحزاب والجماعات الدينية اليهودية «الأصولية» شديدة التعصب والانغلاق. تلك الأصولية التى وصلت الحكم بقيادة ليكود نتنياهو فى انتخابات مايو ١٩٩٦.

والمثير للانتباه أنه بقدر عنف رد الفعل الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة، بقدر عنف رد الفعل فى مصر، وهى الدولة العربية الأولى التى وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ بعد مفاوضات كامب ديفيد، برعاية ووصاية أمريكية كاملة. . ولقد انعكس عنف رد الفعل المصرى واضحا - أكثر من أية دولة عربية وإسلامية أخرى - على كل المستويات الرسمية والشعبية، فاندفع بركان الغضب عبر وسائل تعبير عديدة ومختلفة.

يلفت النظر الموقف المصرى الرسمى، الذى جاء أكثر وضوحا، ليس فقط فى مجال إبراء الذمة، بالشجب والتنديد كالآخرين، ولكن أساسا فى مجال الحركة النشيطة، الهادفة إلى استغلال هذه المذبحة البشعة وآثارها السلبية الدامية، لتعديل شروط وقواعد التفاوض الفلسطينى الإسرائيلى أساسا ولوضع حكومة إسرائيل فى مأزق المسئولية الكاملة عما حدث من عنف مسلح ومنفلت، وصولا للمطالبة بحماية دولية للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال طبقا لاتفاقية جنيف عام ١٩٤٩.

وقد أثبتت هذه المذبحة من جديد كما أثبتت الأحداث التالية لها شرعية الموقف العربى، القائل بأنه ليس صحيحا أن إسرائيل هى التى تحتاج إلى ضمانات أمنية من جيرانها العرب، ولكن الأصح فى ضوء الوقائع، أن العرب عامة، والفلسطينيين خاصة، هم الأشد احتياجا لضمانات أمنية قوية، فى وجه الإرهاب الإسرائيلى سواء جاء هذا من جانب الحكومة والجيش وقوى الأمن، أو جاء من جانب المستوطنين - نحو ٢٠٠ ألف مستوطن فى الأراضى العربية المحتلة - الذين سلحتهم الحكومة وأطلقت لهم عنان القتل العشوائى وارتكاب المذابح الإرهابية ضد الفلسطينيين، بحماية عسكرية رسمية، بل وتشجيع علنى واضح!

غير أن ما يلفت النظر أكثر فى الموقف المصرى المشتعل بالغضب، هو رد الفعل العنيف فى الشارع الشعبى - المتهم عادة بالانكفاء على همومه الحياتية اليومية ثقيلة الوطأة دون غيرها - فقد أعادت المذابح الإرهابية، للذهن والوجدان المصرى، ذكريات مريرة من العداء والهواجس والريبة بذلت جهود ضخمة عبر أكثر من خمسة عشر عاما لمحوها من الذاكرة، بشعار كسر الحاجز النفسى بين المصريين والإسرائيليين!

هكذا نقرأ قراءة منطقية ردة الفعل الغاضبة، التى اجتاحت طوائف الشعب المصرى المختلفة، من أفقر فقرائه فى قرى الصعيد والدلتا، إلى قمته المتعلمة والمثقفة، وخاصة عبر المظاهرات الصاخبة والمواقف الحادة، التى تبنتها النقابات المهنية والعمالية والبرلمان والأحزاب السياسية وجماعات المثقفين، فضلا عن طلاب الجامعات، ضمير الشعب ورمز المستقبل وأمل الأمة، الذين عبروا بصدق - وربما بعفوية أمينة - عما يدور فى أعماق الوجدان الشعبى الغاضب الساخط المتمرد، الرافض، لبطش القوة الأحمق الذى تحاول إسرائيل تطبيقه بين لحظة وأخرى!

وبصرف النظر عن نجاح أو فشل الجهود الدولية - وخاصة الأمريكية لتطويق آثار المذبحة البشعة، واحتواء تداعياتها العنيف والسلبية، وذلك بإعادة جمع المتفاوضين الإسرائيليين، وبصرف النظر عن مدى جدية الإجراءات الأمنية والالتزامات التى أعلنتها حكومة إسرائيل، فى مواجهة الأزمة المتفاعلة، فإن المؤكد أن أثر المذبحة لم يمر بسلام أو باستسلام للأمر الواقع، ولا يجب أن يرضى الضمير العربى، بقبول المسكنات كما قبلها فى الماضى، تحت إلحاح الآخربين وضغطهم وإحراجهم!

ورغم أننا ضد العنف والتعصب الدينى والعرقى وضد الإرهاب المسلح، أيا كان مصدره ومبرره وحجته، فإننا نعتقد أن ارتكاب مذبحة الحرم الإبراهيمى بواسطة المتطرفين المتعصبين الإرهابيين اليهود، قد قوى مركز المتطرفين المتعصبين العرب على كل الجبهات، وزاد فى حجة كل القوى الأخرى الرافضة لأى سلام مشروط أو تصالح ضعيف مع إسرائيل فى ظل اختلال معادلات المفاوضة واهتزاز موازين القوى، التى تميل بوضوح شديد لصالح إسرائيل وعلى حساب العرب سواء من الناحية السياسية، أو من الناحية العسكرية، وهذه هى نقطة الحسم، وخاصة إذا أدركنا التفوق الإسرائيلى الحاسم على كل العرب مجتمعين فى مجالات الاسلحة غير التقليدية التى تمتلك منها إسرائيل الآن مائتى قنبلة نووية جاهزة فورا للاستخدام فضلا عن احتمالات وإمكانات الإنتاج الجاهزة، مثلما تمتلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وأخيرا « القنبلة النترونية » وهى الأشد فتكا وتدميرا، تلك التى جربتها فى المحيط الهندى قرب جزيرة الأمير إدوارد، طبقا لما جاء فى نشرة «الفورين ريبورت» المؤرخة فى ٢٤ فبراير ١٩٩٤!!

فى ظل ذلك كله، أصبح ظهر المفاوض العربى، مكشوفا تماما، ودمه مهدرا وعرضه مستباحا، بحكم غلبة القوة وبطشها الحاسم، ومن ثم يصبح طبيعيا أن يتمسك المفاوض الإسرائيلى بالتشدد المطلق، لفرض شروطه القاسية والمتعسفة، مثلما يصبح طبيعيا أن ينشط المتطرفون المتعصبون الإسرائيليون المؤمنون بقيام دولة إسرائيل الكبرى، من النيل للفرات، فى ممارسة العنف والإرهاب المسلح، ضد كل ما هو ومن هو عربى، قتلا وذبحا وطردا وتشريدا وترويعا، حتى يرحل الجميع إلى شتات القفار و« دياسبورا» الصحارى على نحو ما نراه متصاعدا فى ظل حكومة نتنياهو..

حسنا... هل علينا أن نستسلم فنسلم الآن كل ما نملك، أمام ضغط بطش القوة المسلحة، فنرضخ للشروط التعسفية، فى ظل أوضاع دولية متغيرة متقلبة وسائلة، تصب كلها للأسف مرحليا على الأقل، فى الجانب الإسرائيلى دعما وتأييدا ومساندة، مادية ومعنوية؟!!

نحس أن القوة العسكرية وتفوقها الطاغى، لم يحسما صراعا عبر التاريخ، ولم يهزما

حضارة ولم يحتويا ثقافة ودينا ، إن كان لدى أصحابها قدر من الحيوية والمقاومة ، وليس هذا كلاما إنشائيا ، ولكنه درس التاريخ ، منذ قيام وسقوط الإمبراطورية الرومانية قديما ، وصولا إلى الإمبراطورية السوفيتية حديثا ، مرورا بالإمبراطورية الألمانية النازية ذاتها ، بكل جبروت هذه وتلك وقدراتها المسلحة على قمع شعوب واحتلال أخرى وتدمير ثالثة !

ثم تبقى أمامنا نقطتان مهمتان ، نتعرض لهما فى النهاية ، على ضوء ما جرى ويجرى من تدهور هائل فى الأوضاع المحزنة . . .

* النقطة الأولى : وقد سبق أن تعرضنا لها وخلاصتها أن التطرف الصهيونى المتعصب ، الذى ارتكب مذبحة الحرم الإبراهيمى وغيرها ، قد أطلق من جديد عقال التطرف المسمى بالإسلامى ، وأمده بنفس جديد وحجة جريئة ، وقدم له غطاء «شرعيا» باسم الثأر والانتقام! فما كادت المذبحة تقع فى فلسطين ، حتى جدد الإرهابيون والمتطرفون فى مصر على سبيل المثال ، نشاطهم الذى كان قد بدأ يتخافت ويتراجع ، وأعادوا باسم الثأر لشهداء الحرم الإبراهيمى ، نشاطهم فى العمل الإرهابى ، وجددوا تهديداتهم للأجانب . . وبقدر ما كانت حججهم القديمة فى هدم المجتمع الكافر وبناء الدولة الإسلامية ، تتآكل وتفقد بريقها وتعاطفها بين طوائف الشعب ، وخاصة الفقيرة والمحبطة ، بقدر ما عدلوا شعاراتهم ، حين قدم لهم المتطرفون الإسرائيليون على طبق من فضة ، مذبحة الحرم الإبراهيمى ، لتكون لتطرفهم وإرهابهم مددا وعونا جديدا ، يعلنون أنهم « يجاهدون » باسمه دفاعا عن الإسلام ، وثأرا من أعداء الله وأعوانهم فى كل مكان!

ونحسب أن هذا هو الأثر الأخطر لمذبحة الحرم الإبراهيمى ، أثر تساند الإرهاب وتعاطفه وتكاتفه ، بصرف النظر عن دوافع هذا الإرهاب ومسبباته وتطرفه وتعصبه ، فهل كان الإسرائيليون غافلون عن ذلك ، أم أنهم متواطئون عامدون قاصدون ، إشعال نار الفتنة ولهيب التطرف والتعصب وحرب الإرهاب فى كل مكان حولهم ، ليظلوا هم فى مأمن!؟

* النقطة الثانية : هى أن هذه المذبحة البشعة بكل آثارها المدمرة ، قد نزلت بجليدها على حملات تسخين السلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل ، التى كانت جارية على قدم وساق وبهمة مهرولة هائلة - وهائمة - فى أكثر من بلد عربى! لقد كانت حجة أصحاب حملات تسخين السلام أن إسرائيل قد خضعت أخيرا ، لمناخ السلام ، وها هى تمضى قدما فى التفاوض والتصالح مع جيرانها العرب ، فقدمت « تنازلات » معقولة للفلسطينيين خاصة ، وأظهرت مرونة ملحوظة مع غيرهم من عرب الجوار ، وعلينا أن نقابل الحسنة بأحسن منها ، فنفتح أبواب التطبيع ونقتحم ميادين التعاون معها ونفرش لها الطريق بالورود ، قبل أن يفوتنا القطار بآخر عرباته المسرعة ، وخاصة أن إسرائيل المتقدمة المتفوقة القادرة ، تركب أولى عرباته!!

غير أن الرياح تأتي بما لا تشتهى السفن غالبا، فها هى إسرائيل نفسها، بمعتدليها ومتطرفيها، تشعل الحريق من جديد، وتطلق وحش التطرف والعنف والإرهاب وتفك عقاله، فتفرضه علينا فرضا، مثلما حاولت أن تفعل من قبل بالحروب المريرة الدامية، وها هى إسرائيل ذاتها تحرج مناصرى تسخين العلاقات معها، أيما احراج، فماذا سيقولون غدا، إلا أن يقولوا كما قلنا، أن المسألة ليست تسخينا أو تبريدا، إنما هى رؤية متكاملة لواقعنا نخوض بها مستقبلنا الواثق!!

الحقيقة، أن كل الوقائع صعبة مرة فى حلوق الجميع، ووطأة الأزمة ازدادت تحكما وعنفا، فالجميع حقا فى أزمة، الذين يفاوضون والذين يقاومون، الذين يعانقون والذين يمتنعون، فهل إلى خروج من سبيل؟!

الآن... حين نلخص نقول، إننا مع السلام العادل والمستقر، وضد العنف والإرهاب والتطرف، أيا كان مصدره وحجته، لكننا ندعى أن السلام المفروض بقوة السلاح وبطش القنابل الذرية والنيترونية، سلام منقوص قصير الأمد، ثم نضيف وندعى مرة أخرى وعاشرة، أن الإرهاب يساند بعضه بعضا، حتى لو تواجه أصحابه وتعادوا وتصارعوا ظاهريا ومرحليا.. وكل ذلك لا يحقق الاستقرار والسلام والأمن بأى معنى..

والدليل أمامنا خير شاهد، فلنقرأ من البداية، حتى لا تغشى أبصارنا وتخون عيوننا وتزيغ ضمائرنا وتسقط عقولنا!!

* * *

٦ - ثقافة التطبيع

فى الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر ١٩٩٤ انعقدت فى الدار البيضاء - العاصمة الاقتصادية للغرب - القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تنفيذا لواحدة من توصيات « مسيرة السلام» فى المنطقة، بهدف إعادة صياغة الشرق الأوسط الجديد، وفق « تعاون اقتصادى » بعد أن قطعت المفاوضات العربية. . الإسرائيلية شوطا طويلا، حافلا بالاتفاقيات والمعاهدات.

وإذا كانت أكثر من ثمانين دولة، بينها الأغلبية العظمى من الدول العربية، قد شاركت فى هذا المؤتمر الذى وضع فيه كثيرون « كل الأمل » فإننى أتمنى أن يتسلح العرب بالزاد الفكرى والأساس النظرى، لما يحدث من بعد وخاصة حين يتعلق الأمر، بإعادة تشكيل المنطقة وصياغة العلاقات بين دولها، وفق أسس جديدة ومفاهيم جديدة فى ظل متغيرات عديدة الأمر الذى ظهر عبر مؤتمرات عمان ١٩٩٥، والقاهرة ١٩٩٦. .

ربما أرجو العرب، أن يتسع وقتهم - لكى يتصفحوا « بتسرع معهود » واحدا من أهم الكتب، الذى يشكل الأساس النظرى الحديث للسوق الشرق الأوسطية، التى دشنها مؤتمر الدار البيضاء. . . . والكتاب الذى أعنيه هو « شرق أوسط جديد » من تأليف شيمون بيريز، وزير خارجية إسرائيل ورئيس وزرائها السابق وقد صدر فى أكتوبر من عام ١٩٩٣ باللغة الإنجليزية، وتمت ترجمته للعربية، حتى لا يدعى أحد أنه لا يفهم اللغات الأجنبية!

ففى قراءة هذا الكتاب، منافع كثيرة، لعل أهمها أن يتعرف العرب على الأجندة الحقيقية، التى أملت مسلسل مؤتمرات القمة الاقتصادية ورسمت أهدافه وحددت أولوياته وروجت له سياسيا وإعلاميا، وسط ضجيج هائل من التبريرات والتفسيرات، التى تزيغ نظر الكثيرين، وتلهى المستفيدين، بعد أن تمنيهم « بالمن والسلوى » القادمين مع الرخاء الغامر، فوق أجنحة الشرق الأوسطية وسوقها الجديدة بإغراءاتها العديدة!

ولعلنا نلاحظ أن موجة عصبية تجتاح الدول العربية تدفع دفعا نحو الهرولة المتسارعة والمتسرعة، للتطبيع مع إسرائيل، سياسيا واقتصاديا وثقافيا، سواء من دول « الطوق » ذات الاشتباكات التفاوضية مع إسرائيل، أو من دول « المساندة » غير المطالبة - نظريا على الأقل - بالدخول فى تفاوض أو التوقيع على معاهدة أو اتفاق مع إسرائيل وصولا لاعلان قيام تحالف كوبنهاجن عام ١٩٩٦ الخطوة التطبيعية الأكثر جرأة وخطورة!

على أن هرولة التطبيع قبل التوقيع هذه، إن كانت تعكس حالة عصبية « تشنجية » عربية، تحت ضغوط غربية واضحة، وتنفيذا لمطالب أمريكية سافرة، فإنها فى الواقع تمثل «التمهيد النيرانى» الذى تشنه المدفعية، فتدك به المواقع الأمامية للعدو، وتفكك مقاومته وتشتت قواته، تمهيدا لمرحلة الاجتياح عبر الهجوم الشامل.

هكذا عشنا فترة، سيطرت فيها الدعوات الصارخة، لفتح الأبواب والنوافذ، للتطبيع الكامل والتعايش التام « مع عدو الأمس وصديق اليوم»، من التعاون فى الزراعة والسياحة والتجارة، إلى التطبيع الثقافى والعلمى والإعلامى . . . وبقدر ما حاول بعض العرب التركيز على التطبيع الاقتصادى، بقدر ما حاولت إسرائيل التركيز أولا على التطبيع الثقافى لتمهد الارض وتعيد تشكيل العقل والوجدان العربى «بإسقاط الحاجز النفسى»، حتى إذا استوى الثمر وانعدل المزاج الفكرى، اقتحمت مجال التطبيع الاقتصادى والتجارى بسهولة!

وحتى لا يساء فهمنا بأننا ضد السلام، نقول بالعكس، نحن دائما مع السلام الشامل العادل، الذى يعيد الحقوق كاملة لأصحابها، ومع السلام دائما بشرط أن يكون قائما على معادلة التوازن، وليس على معادلة المنتصر والمهزوم - الإجبار والخضوع - الهيمنة والتبعية، فإذا ما حاولنا تطبيق هذا المفهوم، على بعض ما يجرى أمامنا الآن، فسوف نكتشف على الفور، كم أن ما يجرى ناقص وعاجز، إلى درجة فقدان التوازن، وصولا إلى الشلل، ناهيك عن العدالة وشمولية الحلول.

فى هذا المناخ المتقلب، يأتى الحديث الدائر بقوة، حول السوق الشرق الأوسطية الجديدة، وسط انقسام عربى هائل، بين مؤيد ومعارض، متحمس ومتردد، ولكلٍّ أسانيده وحججه، فإذا بالعرب عامة يواجهون ما يجرى بعد ذلك بلا أجندة قومية متفق عليها، بل بلا أجندة قطرية لكل دولة على حدة، فى حين يذهب الآخرون بهدف واضح المعالم وبأساليب محددة لتحقيق هذا الهدف. .

وحتى لا نغوص فى تهويمات نظرية أو نتوه وسط شعارات لفظية، ندعى أن الأساس الفلسفى للشرق أوسطية الجديدة قد وضع من خلال وثيقة أمريكية شهيرة، تزامن إعدادها مع مفاوضات كامب ديفيد، بين مصر وإسرائيل، برعاية أمريكا، وتم الإعلان عنها رسميا بتقديمها للكونجرس من جانب وكالة التنمية الأمريكية المسئولة عن توزيع المعونات الأمريكية للدول الأخرى، فى عام ١٩٧٩، ونحسب أن السياسات الأمريكية فى ظل الإدارات المختلفة، لكل من الرؤساء كارتر وريجان وبوش ثم كلينتون، تسير على هدى من هذه الوثيقة، وتعمل فى ظل مبادئها، بقدر ما أن منطقة الشرق الأوسط بدولها المختلفة تخضع لها، والدلائل أكثر مما تحصى.

تقول الوثيقة: إنه فى ظل مناخ السلام والتصالح بين العرب وإسرائيل، الذى بدأ فى كامب ديفيد (بين مصر وإسرائيل) يجب إعادة النظر فى المفاهيم السائدة وتغيير العقليات القديمة إذ إن التعاون الشرق الأوسطى الأوسع يجب أن يحل محل التعاون العربى الإقليمى، الذى أثبت فشله منذ قيامه - بقيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥ - حتى الآن، ولذلك فإن البديل – الذى تؤيده المصالح الأمريكية ويؤيدها هو نظام شرق أوسطى إقليمى جديد، يتسع لما هو أكثر من الإطار العربى القائم على دعوة قومية، أثبتت فشلها، ليشمل اندماجا إقليميا، يضم إلى جانب الدول العربية، كلا من إسرائيل وتركيا وإيران، ويستبعد دول المغرب العربى، لأنها يجب أن تندمج فى أوروبا الغربية الأقرب والأكثر ارتباطا بها!!

تقول الوثيقة أيضا، إن كامب ديفيد، قد مهدت طريق السلام ليس فقط بين مصر وإسرائيل، ولكن فى المنطقة بأسرها، إنهاء لنزاع طويل، ومع ذلك تظل مصر وإسرائيل تمثلان معا فى ظل مناخ السلام، حجر الزاوية فى هذا البناء الإقليمى الجديد، ومن ثم يجب على أمريكا دعمهما سياسيا واقتصاديا الأمر الذى ترجم فيما بعد، بحصول البلدين على الجانب الأكبر من المعونة الخارجية الأمريكية.

ونفهم من هذه الخطوط العريضة للوثيقة الأمريكية عدة اتجاهات ومعان، أولها هو إصدار الحكم الأمريكى على القومية العربية بالموت، وثانيها هو إقامة البديل لملء الفراغ – طبقا للنظرية الأمريكية الشهيرة التى بشر بها الرئيس الأمريكى الأسبق دوايت أيزنهاور فى الخمسينيات – والبديل المطلوب، هو نظام إقليمى شرق أوسطى، على جثة النظام الإقليمى العربى الذى قام منذ عام ١٩٤٥ باسم الجامعة العربية، وثالثها بل أهمها هو إدماج إسرائيل فى هذا النظام الإقليمى الجديد، الأمر الذى يستدعى سرعة إنهاء الصراع العربى/ الإسرائيلى بإقرار حق إسرائيل فى الوجود كدولة رئيسة للحضارة الغربية، ورابعها هو تغطية الاندماج الإسرائيلى، بضم بعض دول الجوار إلى المنظومة الإقليمية الجديدة، مثل تركيا وإيران، تذويبا للتكتل العربى وإنهاء لحلم القومية العربية، ومخاطر تحققها، بعد أن استغلها جمال عبد الناصر فى تهديد مصالح الغرب الإستراتيجية فى المنطقة، وخامسها أن موازين القوى يجب أن تتغير، ومن ثم فإن مواقع الريادة والقيادة، ورموزها يجب أن تختلف، فمصر ذات الريادة والقيادة، بحكم موقعها وتاريخها ودورها وثقلها البشرى والسياسى، يجب أن تذوب فى محيط أوسع من محيطها العربى، ووسط كيانات منافسة أخرى، سواء كانت كيانات عربية، أو إسرائيلية أو تركية.. إلخ!

وبقدر ما شكلت هذه الوثيقة الأمريكية المعروفة، الأساس الفلسفى والنظرى للشرق الأوسطية الجديدة، والتى على أنغامها الصاخبة رقص الراقصون، بقدر ما جاء كتاب شيمون بيريز المشهور «شرق أوسط جديد» ليحدد الأساس العملى للنظرية، بل للمشروع الإستراتيجى الذى ينفذ الآن بهمة ونشاط وسط خطين متوازيين، أولهما سياسى عسكرى،

هو إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية ، عبر اتفاقيات صلح ومعاهدات سلام برعاية أمريكية ، وثانيهما سياسى اقتصادى ، عبر إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، ليس فقط من جانب الدول العربية الموقعة على تلك المعاهدات ، والتى كانت تسمى دول الطوق ، ولكن أيضا من جانب الدول العربية الأخرى ، التى تسمى دول المساندة .

ونحسب أن إعلان إنهاء المقاطعة ، كان شرطا أساسيا ، لقبول أوراق اعتماد الدول العربية المعنية ، فى السوق الشرق الأوسطية الجديدة ، وخاصة أن الدول العربية على اختلاف نظمها وميولها وسياساتها ، قد أضحت الآن ، أسيرة هاجس واحد ، هو اللحاق بقطار السلام ، أملا فى الوصول إلى محطة الاستقرار والرخاء والبقاء فى ظل المتغيرات الجديدة والمعادلات الحديثة ، حيث كل واحد ، يبحث لنفسه عن دور ، بمعزل عن الآخرين ، بعد أن انفرط عقد التضامن العربى ، حتى بصيغته المحدودة ، التى جاء بها ميثاق الجامعة العربية قبل خمسين عاما وقد أفرز ذلك كله ، تحالف كوبنهاجن الشهير الذى قاده عدد ضئيل من المثقفين والسياسيين والمخابراتيين العرب والإسرائيليين ، باسم بناء ثقافة التطبيع والسلام !

ورغم أن قضية كبرى مثل السوق الشرق الأوسطية الجديدة تستدعى دراسات متعمقة ورؤى واسعة ، تحدد الإيجابى الذى يفيدنا ، والسلبى الذى يضير مستقبلنا ويهدد مصالحنا ، إلا أننا نتوقف أمام بعض المؤشرات ذات الدلالة ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

* أنه فى غياب الوعى العربى ، ينشط الوعى الآخر ، لإعادة تشكيل العقل العربى فى ظل ما يسمى بمناخ السلام الجديد ، ولعلنا نلاحظ أن هذا الآخر ، سواء كان إسرائيليا أو أمريكيا أو أوروبيا يركز حملته ، على الدور الإعلامى الدعائى عميق التأثير ، فى إعادة تشكيل الوجدان والتعايش والتصالح التاريخى بين أبناء العم أحفاد إبراهيم .

وفى هذه الحملة يبرز دور المثقفين جنبا إلى جنب مع السياسيين المحترفين ، وها نحن نعايش تلك الشعارات الإعلامية الدعائية ، السالفة الذكر ، التى يصوغها المثقفون العرب عمن يقوم بالمبادرة ، ويملى على الآخر الصياغة أو الاستغلال والترديد ! !

* وسط هذه الحملة الإعلامية الدعائية ، نشط « النفعيون» ورجال الأعمال وأصحاب البيزنس أكثر من غيرهم ، وشكلوا جماعة ضغط قوية ، فى طريق التطبيع ، أملا فى اصطياد المكاسب العاجلة والسرعة ، من جراء التعاون مع مراكز رأس المال اليهودى ذى النفوذ الدولى الهائل ، وإن كانت المظلة السياسية جاهزة ، وهى أنه فى ظل التطبيع والتصالح ، علينا بناء المصالح الاقتصادية المشتركة الآن قبل الغد ، وقبل أن ينفرد بها الآخرون .

ولسوء الحظ فإن الذكاء التجارى قد غاب كثيرا عن هؤلاء « النفعيين » فإذا بنظرتهم قصيرة

الأمد، قصر مصالحهم الهزيلة والآنية، حيث تغلب التفكير التجارى السريع، على التفكير الاقتصادى العميق، وتغلب النفع الأسرع على المصالح الإستراتيجية طويلة المدى سواء كانت مصالح اقتصادية أو سياسية أو أمنية.

وفى هذا الإطار، نطرح سؤالا بريئا.. إذا كان التطبيع مثلا، فى صالح السماسرة ونهازى الفرص وتجار الأرصفة، فهل هو تحت الظروف الراهنة، فى صالح رجل الصناعة الوطنية مثلا؟

* على النقيض من ذلك التفكير السطحى الذى يسود عندنا، جاء التفكير الإسرائيلى واضح الرؤية محدد الأهداف والأساليب.. ذلك أن قراءة كتاب بيريز «شرق أوسطية جديد» فضلا عن متابعة دراسات وتحليلات إسرائيلية أخرى كثيرة صادرة عن مراكز علمية معروفة تشكف النقاب عن «رؤية إسرائيلية غربية محددة»، هى الآن تبشر بنظرية إستراتيجية الأمن الاقتصادى الإقليمى، بعد أن يتحقق الأمن العسكرى والسياسى، سواء من خلال التفوق العسكرى، أو من خلال فرض الإرادة الإسرائيلية، فى المفاوضات والمعاهدات السياسية مع العرب.

ولعلنا ندعى أن إسرائيل تعمل وفق عقلية زرع المستوطنات كبؤرة محدودة، تتسع يوما بعد يوم، لتقضم وتهضم حتى تسود وتهيمن وتسيطر.. فبقدر ما نجحت إسرائيل، فى زرع مئات المستوطنات اليهودية فى الأراضى العربية المحتلة لتكون نقاط ارتكازها ومنشأ توسعها وسيطرتها، بقدر ما تتبع نفس أسلوب بناء المستوطنات فى المجال الاقتصادى العربى، بإقامة مشروعات مشتركة مع الدول العربية المختلفة، كل على حدة، تبدأ صغيرة ثم تتسع وتبنى أمرا واقعا جديدا، وفق شبكة معقدة للمصالح أو النفع المتبادل، كما يقول رجال الأعمال!

ومرة أخرى نقول إن النفع المتبادل بين الدول مطلوب حتما، بشرط أن يكون نفعا، وأن يكون متبادلا.

* وربما تكون المستوطنة الأولى - أو الخلية الأولى فى هذا المجال هو الرهان الإسرائيلى، على بناء خلية اقتصادية ثلاثية الأطراف، إسرائيلية - فلسطينية - أردنية - تمثل جسر العبور الإسرائيلى نحو السوق العربية، التى تأبت طويلا فى ظل المقاطعة، وحلمت كثيرا بالسوق العربية المشتركة، فإذا هو الآن حلم فى موضع النسيان المتعمد والتجاهل المقصود!

ونحسب أن أجندة التعاون الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ستضع «البصمة» النهائية ليس فقط على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، بل أساسا على مشروع

اندماج إسرائيل فى المنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، إيذانا بالاعتراف الرسمى بالشرق الأوسطية الجديدة.

وبقدر تركيز هذه الأجندة - التى لم نشارك فى إعدادها - على الجوانب الثقافية التعليمية الإعلامية، حتى بطريق غير مباشر، بهدف إعادة تشكيل العقل والوجدان العربى، بقدر تركيزها على سيولة الاندماج الاقتصادى بين إسرائيل والعرب، عبر مشروعات إستراتيجية، مثل الطرق البرية العابرة، وخطوط النفط والغاز، والقنوات الرابطة بين البحار، والربط الهاتفى، وإطلاق حرية التجارة استيرادا وتصديرا. . باسم المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، بصرف النظر عن درجة التكافؤ وقدرات التوازن فى التعامل، فهذه وتلك أمر محسوب ومعلوم لديهم، متروك ومجهول عندنا. . بحكم الواقع الجديد المفروض، أو بحكم قصورنا الذاتى!

أخيرا. . بقى أمامنا سؤالان بلا إجابة حاضرة وهما:

أولا: هل يمكن أن يؤدى كل هذا، إلى تعايش حقيقى وتوافق تاريخى بين العرب وإسرائيل فى البداية. . وبين الحضارة العربية الإسلامية، والحضارة الغربية الأوروبية الأمريكية فى النهاية. . خاصة إذا ظلت المقاييس مختلة والموازين غير معتدلة!!

ثانيا: هل سيؤدى ذلك إلى حفظ الكيان العربى، أم إلى تذويبه وإنهائه. . وأين دور مصر المحورى، فى كل ذلك سواء فى ظل التمايز أو فى ظل الاندماج.

* * *

فتاوى التهافت

الاختراق عبر الأديان . . . هكذا كان القرار الذى تسارعت خطوات تطبيقه خلال الفترة الأخيرة، التى تسارعت فيها أيضًا خطوات التفاوض المتعجل نحو السلام، فضلاً عن تسارع خطوات التطبيع قبل التوقيع ، والارتماء فى الأحضان الدافئة التى طال الشوق إليها!

والدين يلعب دوراً محوريا رئيسًا فى تشكيل هذه المنطقة منذ القدم . . . فيها نشأت وترعرعت الديانات القديمة، وفيها نزلت من بعد الديانات السماوية الثلاث : اليهودية، فالمسيحية ثم الإسلام خاتم الرسالات ومتمم الأديان .

ولكن . . . لأن هذه الرسالات الثلاث نزلت فى رقعة ضيقة من الأرض، وعلى فترات زمنية متتابعة، فقد تصارعت طويلاً، اتفقت أحيانًا - بحكم اشتراكها فى المبادئ الرئيسية والجذور واختلفت طويلاً، بحكم الأهداف والدعوات والمصالح، وخصوصًا حين دخلت السياسة، وأحكمت قواعدها، ومن ثم فقد شهدت هذه المنطقة الحساسة حروبا دينية كثيرة، وحروبًا سياسية اقتصادية عسكرية، ارتدت أثوابًا دينية أكثر، ولم تكن الحروب الصليبية أولها، ولن تكون الحروب العربية الأسرائيلية آخرها . . .

ولقد أدرك الجميع منذ البداية، أن الصراع على فلسطين بين العرب واليهود، هو صراع حضارى ثقافى دينى فى الأصل والأساس، شارك فيه أصحاب الديانات السماوية الثلاثة، بدرجات مختلفة، فالمقدسات الدينية التى تتمركز فى الأرض الفلسطينية، والقدس خصوصًا، تهم هؤلاء جميعا، حيث لكلٍّ نصيب .

وبنفس الدرجة يدرك الجميع، أن الحروب المسلحة وحدها لن تحسم الصراع التاريخى نهائيا، بمثل ما أن مفاوضات السلام وتوقيع الاتفاقيات وتبادل الصلح، تحت شعار مصالحات أبناء إبراهيم، لن تفك العقدة - وخصوصًا فى جانبها العقيدى - فى الأمد القريب على الأقل، داخل بؤرة صراع الحضارات وتنافس الأديان وصدام الأهداف والمصالح، تلك التى شهدت وتشهد دائمًا فورات التطرف والتعصب، مقابل روح التسامح والتعايش التى جاءت بها الأديان جميعًا . .

هكذا ترسبت كل هذه الأفكار فى العقول وتراكمت المبادئ فى القلوب والضمائر جيلا بعد جيل . . .

ولم يكن غريبًا ، أن تركز إسرائيل ، منذ بداية عملية السلام فى كامب ديفيد مع مصر ، على تغيير المفاهيم وتلح على تعديل الأفكار ، وصولا للنص فى المعاهدات المتتالية ، على بند نبذ الكراهية .

وتحت هذا البند بالتحديد ، تعددت المطالب الإسرائيلية لتعديل المناهج التعليمية والتربوية فى الدول العربية المعنية ، ومن ثم تحوير اتجاه العمل الإعلامى والثقافى ، وصولا للمطالبة بحذف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة ، التى تتحدث عن اليهود « بروح عدائية » كما تقول إسرائيل ! !

وقد كانت هذه النقطة هى الأشد حساسية ، لأنها ترتبط بجوهر الدين ، الأمر الذى شكل حرجًا شديدًا للنظم العربية الداخلة فى التفاوض وفى التصالح . . . بعضها تردد ، وبعضها الآخر بدأ سياسة « التنظيف والتطهير » على مهل واستحياء وسرية . . . وإن بقيت المشكلة الشائكة قائمة ! فوقعت هذه النظم بين المطرقة والسندان ، بين مطرقة الإلحاح الإسرائيلى على التغيير ونبذ روح الحض على الكراهية ، وسندان الخوف من رد الفعل الفكرى والثقافى والدينى العربى والإسلامى !

والغريب أن أحدا لم يطالب إسرائيل أو يلح عليها ، لكى تفعل الشىء نفسه ، فى مناهجها وإعلامها وثقافتها وتعاليمها الدينية ، المليئة بكراهية الآخرين والتحريض على قتلهم والتخلص منهم نهائيا باعتبارهم من حثالة البشر ، أما اليهود فهم وحدهم شعب الله المختار !

ولم يكن القبول بذلك كله ، إلا نوعا من التهافت فى ظل السلام المراوغ !

أما التهافت الأكبر ، فقد جاء عبر قرارات سياسية ، تلقفها بعض رجال الدين ، وحولوها إلى «فتاوى شرعية» تفتى بحتمية الصلح والسلام مع إسرائيل ، وتزامنت بالضرورة ، مع تسارع المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات . . . ويلفت الانتباه هنا ، أن الذين أصدروا هذه الفتاوى السلامية ، هم أنفسهم الذين كانوا بالأمس القريب ، الأكثر تشددًا فى إدانة مجرد الحوار مع إسرائيل والإسرائيليين . . .

هكذا فرض السلام المراوغ ، قواعده ليس فقط على المؤسسات السياسية والعسكرية ، ولكن أيضا على المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية ، ترويضًا للعقول العربية وتغييرًا للأفكار وقلبا للمفاهيم واختراقًا للضمائر ! فى وقت تحولت فيه الفتاوى الشرعية ، إلى وسيلة

سياسية وسلاح إعلامى دعائى وأصبحت مرتبطة بالقرار السياسى، لا بالمصلحة الدينية، ومؤجرة للحاكم ومفصلة على مقاس إرادته!

* * *

وقبل أن نغوص فى ألغام فتاوى التهافت « الشرعية » الصادرة عن بعض علمائنا، نلاحظ أن حالة وجدانية، تكاد تكون صوفية، قد انتشرت فى العالم، خلال السنوات الأخيرة، قادتها أوروبا وأمريكا تحقيقًا لهدف سياسي واضح، تنادى بالحوار بين الأديان السماوية الثلاثة تمهيداً للتصالح التاريخى بين أبناء إبراهيم، ورغم نبل الفكرة فإن المحتوى كان مفضوحًا. .

وهكذا تعددت الندوات والمؤتمرات، تحت شعارات دينية تسامحية تحاورية، وإن ظلت الأهداف السياسية الإعلامية راكزة فى الأصل والأساس، فإذا بنا أمام تهافت عام من فتاوى الداخل وفتاوى الخارج. . .

والتجربة الذاتية هنا، قد تكون مفيدة، عند الاستشهاد ببعض نماذج فتاوي الخارج، قبل التحول إلى فتاوى الداخل. وبالفعل فقد شاعت فى السنوات الأخيرة سياحة الندوات والمؤتمرات عبر العالم، وإن كان قد تركز معظمها فى أو حول الشرق الأوسط، بعض هذه المؤتمرات يفيدك وبعضها يؤذيك، نوع يفتح أمامك آفاقا واسعة ثرية، ونوع آخر يشعرك بأنك وقعت فى كمين سابق الإعداد والتجهيز. . .

ولقد وقعنا في واحد من هذه المؤتمرات الكمائن، ذات الشعارات البراقة والعناوين الضخمة الجاذبة، التى تخفى وراءها أهدافا سرية لها وقع السقوط فى الفخاخ المنصوبة، والبداية كانت حين تلقينا دعوة رقيقة من جامعة « القلعة» فى أسبانيا، للمساهمة فى ندوة تحت عنوان « ملتقى أهل الكتاب والتزام من أجل السلام». لبحث نقاط الالتقاء المشترك بين الكتب السماوية الثلاثة، القرآن، والإنجيل، والتوراة، ودور الأديان فى تدعيم السلام فى العالم عامة، وفى الشرق الأوسط وفلسطين فى بؤرته خاصة، يشارك فيها رجال دين ومفكرون وسياسيون يمثلون الأديان السماوية، بقدر ما يمثلون الاتجاهات الفكرية والثقافية المتعددة بشكل متوازن وتمثيل متكافىء، وبعيداً عن المصالح السياسية!![1].

رحبنا بالمساهمة منذ البداية لأسباب عدة، أولها أننا نعتقد أن الأديان السماوية الثلاثة لها أهداف مشتركة، وبينها مبادئ متماثلة، تحض الناس على الحب والخير والسلام والتعاون والحرية، وثانيها أننا سبق أن دعينا لمؤتمر مماثل فى ميلانو - إيطاليا، وكان ناجحًا رغم أى تحفظات قليلة أو كثيرة، وثالثها أن الدعوة وجهت لقيادات إسلامية ومسيحية ويهودية بارزة، فضلا عن شخصيات لها وزنها السياسى والثقافى، على المستوى الشعبى

والمستوى الحكومى، ورابعها أننا وعدنا بحرية الكلام فى الموضوع الذى نتحدث فيه أمام هذا الملتقى!

والحقيقة أن أسبانيا قد أعطت اهتمامًا حقيقيا لعقد هذه الندوة العالمية على أرضها، وفى رحاب واحدة من أقدم جامعات أوروبا على الإطلاق - جامعة القلعة التى تبعد عن العاصمة مدريد بنحو ٤٠ كيلو مترا - تلك الجامعة التى مضى عليها أكثر من خمسة قرون، والتى درس فيها نخبة من مفكرى أسبانيا الكبار، فى مقدمتها «سرفانتس» نفسه، ولذلك لم يكن غريبًا أن توضع الندوة تحت رعاية ملك وملكة أسبانيا خوان كارلوس وزوجته صوفيا، وأن يحضرا الجلسة الختامية للندوة، تعبيرا عن الاهتمام الأسبانى الرفيع . . .

ولابد أن يطرح السؤال نفسه، ولماذا هذا الاهتمام الرفيع . . . فنجيب أن لدى أسبانيا عدة أسباب، تدفعها إلى تبنى مثل هذه الندوات والمؤتمرات المرتبطة بالشرق الأوسط خصوصًا وبالأديان عمومًا، أولها أنها استضافت مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل، وقد كانت فرصة تاريخية لها تريد استثمار آثارها طويلاً، بعد أن خفتت أضواء « صنع السلام فى أرض السلام » بعيدًا عنها لصالح أطراف دولية - أوروبية وأمريكية - أخرى، وثانيها أن أسبانيا تريد أن تدعم دورها القيادى فى أوروبا، باعتبارها الطرف الأقدر على الحوار مع الجار الجنوبى - العرب وإسرائيل - والأكفأ فى تحقيق المصالحة التاريخية، بين أبناء إبراهيم الذين طال بهم الصراع، وخصوصًا أن لها علاقات قوية بهم، وثالثها أن لها عمقًا تاريخيا فى التعايش بين الديانات الثلاثة، حين عاش فيها اليهود وسموها «سفارد» وعاش فيها المسلمون وسموها «الأندلس» وعاش فيها المسيحيون تحت الاسم الرومانى « أسبانيا » بصرف النظر عما وقع من صدام وحروب انتهت بطرد مسيحيى أسبانيا الكاثوليك، لليهود والمسلمين واضطهادهم لهم . . .

ونحسب أن أسبانيا الباحثة عن دور إقليمى ودولى، قد وجدت فى موقعها الجغرافى وعمقها التاريخى وتجربتها الحضارية، فرصة القيام بدور الربط المفصلى بين أوروبا التى تنتمى لها سياسيا وجغرافيا واقتصاديا، وبين الشرق الأوسط الذى تنتمى إليه تاريخيا وثقافيا وحضاريا، وهو دور قد لا يتوافر لدولة أوروبية أخرى فى هذا الخصوص، ولذلك فهى تقدم نفسها لأوروبا على أنها الطرف الأوروبى المحاور والفاهم للشرق الأوسط، وتقدم نفسها للشرق الأوسط« الجديد » على أنها جسره الرئيسى للتعاون مع أوروبا، ومن صالح الجميع أن يضعوا كل ثقتهم فى أسبانيا نقطة التلاقى وعنصر التعادل ومحرك الحوار!

هذا بالضبط - فى اعتقادنا - الدافع الأسبانى الرئيسى لتبنى المؤتمرات والندوات المرتبطة بالشرق الأوسط، والمتعلقة خصوصًا بحوار الأديان السماوية الثلاثة . . . الأمر الذى ترجمه الملك خوان كارلوس فى كلمته الختامية لأعمال ملتقى الأديان فى جامعة القلعة، حين قال

إن مبادرة عقد هذه الندوة تتجاوب مع القلق والحيوية الأسبانية التقليدية، التى ميزت تاريخها وخاصة الالتزام بالسلام، كما جاء فى الكتب السماوية - مستشهداً بنصوص من التوراة والإنجيل والقرآن - مضيفًا بأنه من الضرورى التركيز على الحوار بين الأديان، حتى ينضج السلام وتعم العدالة بين كل البشر . . .

ورغم أن خطاب الملك، كان قصيرا وغير سياسى بالمعنى العام، فإن خطاب وزير الخارجية، كان أكثر تعبيراً عن الهدف السياسى الأسبانى، حين قال أمام حضور الندوة إن الشرق الأوسط جزء من تاريخنا ونحن جزء منه، وإن مصالحنا الاقتصادية والثقافية قديمة ومشتركة، الأمر الذى لا يمكن أن ننسى معه الجذور التاريخية، المكونة لأسبانيا اليهودية والإسلامية والكاثوليكية، بلغاتها الثلاث العبرانية والعربية واللاتينية، المصدر الذى نستمد منه تحركنا من أجل السلام والتعايش والتعاون، ونقوى به ارتباطنا بأوروبا من ناحية وبالعرب والمسلمين واليهود عبر البحر المتوسط، من ناحية أخرى، تدعيما للدور الواصل وتعبيرا عن التواصل الحضارى القديم المتجدد على الدوام!

هكذت، تداخلت الأهداف والدوافع الأسبانية، لعقد مؤتمر باسم حوار الأديان على أرضها، وبقدر وضوح هذه الأهداف الحديثة، بقدر ما يمكن أن نستشف الدوافع التاريخية الدفينة، فربما تكون أسبانيا الكاثوليكية الراهنة تتحدث حديثًا منطلقة من عقدة ذنب قديمة، وتحاول أن تقدم للمسلمين واليهود معا، اعتذاراً جديداً، على ما فعلته بهم قبل أكثر من خمسة قرون، حين مارست ضدهم الطرد والقتل والإضطهاد الجماعى، وبنفس القدر تحاول أن تستعين بهم - بعد مصالحتهم علنيا - فى تدعيم دورها فى البحر المتوسط وداخل أوروبا، وهى التى لايزال ينظر إليها الأوروبيون، على أنها دولة هامشية شبه متخلفة، غارقة فى الأزمات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والعرقية - وخاصة مشكلة الباسك - وقد تم قبولها عضوا فى الاتحاد الأوروبى على مضض، وبشروط قاسية، فرضت على شعبها ضغوطا صارمة، وتركتها مع جارتها فى شبه الجزيرة الأيبرية، البرتغال، فى وضع لا يحسدان عليه، فلا هم مقبولون من أوروبا شمال البحر المتوسط بنفس قبول إيطاليا أو فرنسا مثلا، ولا هم ينتمون لجنوب البحر المتوسط تمامًا، وإنما هم بين بين، كما يقولون!

الآن . . نعود إلى القضية الأصل، قضية ندوة أو ملتقى الأديان ودورها المطلوب فى تحقيق السلام بين أبناء إبراهيم، فنقول إنه بصرف النظر عن غياب التنظيم الأوروبى التقليدى، بل فى ظل الفوضى واللامبالاة المشرقية الجذور، فإن العلامات الأولى للندوة فى يومها الأول، غذت فى داخلنا الإحساس بالوقوع فى كمين سابق الإعداد ذكى التجهيز، الأمر الذى صارحنا به بعض الزملاء العرب والمصريين، وخاصة حين يتعلق الأمر بثلاثة أمور، أولها نوعية التنظيم والإشراف، وثانيها نوعية التمثيل، وثالثها نوعية الحديث وإدارة الحوار، ومن ثم الهدف النهائى المرسوم!!

* فى التنظيم والإشراف، حدث ولا حرج عن غياب التنظيم الدقيق فى معظم الأمور، وصولا لإهمال استقبال وإسكان وإعاشة بعض المدعوين العرب والمسلمين، مقابل الرعاية المبالغ فيها للمدعوين اليهود، وهو أمر مريب منذ البداية، تأكد فيما بعد حين تعلم أن «اليهود الأسبان» كان لهم القول الفصل فى الإشراف على الندوة، من وراء ستار الجامعة الداعية، ابتداء من تحديد نوع الغذاء - الكوشير - اليهودى، وهو بالمناسبة ملائم إسلاميا لخلوه من لحم الخنزير، وانتهاء بتنظيم جلسات الندوة وتحديد رؤسائها، وقد كانت الأغلبية الساحقة ـ أيضًا - من اليهود مقابل أقلية من المسلمين والمسيحيين!!

* فى نوعية التمثيل، كان الوضع كسابقه، حيث أغلبية يهودية جاءت من الاتجاهات الأربعة، من إسرائيل حتى المكسيك، مرورا بأوروبا وأمريكا، وخصوصا من يهود الدول العربية، سواء الذين هاجروا إلى إسرائيل، أو الذين بقوا فى البلاد العربية، مثل يهود المغرب، تشعر بذلك أيضًا منذ البداية، عبر اللغة العبرية التى تطاردك فى الفندق والجامعة مقر الندوة، فى المصعد والمطعم والأتوبيس، فى الممرات والكواليس!!

لكن نظرة سريعة تقول إن عربا كثيرين حضروا وشاركوا، وخاصة من مصر وفلسطين والأردن واليمن وتونس والمغرب والجزائر والسودان وسوريا. . . ويلفت النظر هنا، أن التمثيل الفلسطينى كان قويا ومتعددًا، فقد كان هناك وفد رسمى عن السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة «فريح أبو مدين» وزير العدل الفلسطينى، وكان هناك ممثلون عن فلسطين قبل ١٩٤٨، وفلسطين الضفة وغزة، وممثلون عن فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، وممثلون للمسلمين والمسيحيين الفلسطينيين، فى مقدمتهم مطران القدس.

ويلفت النظر ثانيا أن الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية قد وجه كلمة للندوة، قرأها نيابة عنه مدير مكتب الجامعة فى مدريد. . .

ويلفت النظر ثالثًا، أن مصر الرسمية والشعبية حضرت بثقل معقول، فقد وجهت الدعوة للسيد عمرو موسى وزير الخارجية، لكنه أناب عنه ممثلا ألقى كلمته، التى حدد فيها المواقف المصرية المبدئية، فى قضية السلام الشامل العادل واحترام القرارات الدولية، ووضع القدس والأرض مقابل السلام، والتخلى عن أسلحة الدمار الشامل، أما الوفد الشعبى، الذى ذهب فرادا وبصفة شخصية، فقد ضم تيارات فكرية وسياسية ودينية مختلفة، منهم ممثل لشيخ الأزهر هو الدكتور على جمعة أستاذ الفقه، ومنهم الدكتورة عائشة عبد الرحمن - بنت الشاطئ - وليلى تكلا وميلاد حنا ونصر حامد أبو زيد وكاتب هذه السطور.

ورغم تقديرنا للتمثيل العربى الإسلامى بصفة عامة، ولحضور مفتى تونس ومفتى سوريا ومفتى اليمن وممثل الإمام الأكبر شيخ الأزهر، إلا أن المقارنة تكشف أن الثقل الحقيقى فى الندوة، كان لليهود الذين مثلتهم شخصيات دينية ومدنية كثيرة، من شيمون بيريز وزير

الخارجية، إلى كبار الحاخامات، ومن رجال السياسة والجامعات ـ وربما المخابرات ـ إلى رؤساء وممثلى الجاليات اليهودية فى العالم كله، استطاعوا بالتمثيل النوعى والحضور الكمى، أن يشكلوا أغلبية طغت على التمثيل الإسلامى والمسيحى، وفاجأت المشاركين جميعًا، وأثارت الشك وفجرت الغضب عند أمثالنا!!

* أما فى نوعية الحديث وإدارة الحوار، داخل الندوة، فقد جاءت إلى حد كبير مطابقة لسيادة التمثيل اليهودى الطاغى، وهو أمر خارج بالضرورة عن أهداف الدعوة الأولى التى تلقيناها وحضرنا وفقًا لها، الأمر الذى دفعنا إلى القول بالوقوع فى كمين من هذا النوع . . .

الأمر المؤكد أن تنظيم الندوة وتوزيع المشاركة فيها ونوعية التمثيل، وطريقة إدارة الحوارات، قد كشفت عن « حالة وجدانية شائعة من التعاطف مع قضية اليهود » دفع بعض المسلمين والمسيحيين إلى القول بأن إسرائيل نفسها لو نظمت مؤتمرًا لصالحها، لما استطاعت أن تفعل أفضل من هذا المؤتمر، وما جرى فيه، فبدا كما لو أن كل المسلمين والمسيحيين فى هذا الكون، مطالبون بالاعتذار لليهود، والتكفير عما ارتكبوه من ذنوب ضدهم!!!

ورغم أن معظم المتحدثين المسلمين والمسيحيين، قد عرضوا وجهات نظرهم بحرية، ودافعوا عن مواقفهم بصلابة، إلا أن المتشككين من أمثالنا، طاردتهم على الدوام، شبهة المؤامرة وأحاسيس السقوط فى الكمين، فى ظل سيطرة الأحاديث اليهودية واللغة العبرية والقلنسوة الشهيرة (٢).

لكن الإحساس بعدم التوازن فى التمثيل وإدارة الحوار والخروج عن الهدف الوارد فى الدعوات التى وجهتها جامعة « القلعة » صاحبة المبادرة، دفعت عددا من المشاركين العرب إلى التوقف والتشاور ثم صياغة بيان احتجاجى موجه إلى الجامعة الأسبانية، وقع عليه كل من الدكتور برهان غليون ـ سورى ـ مدير مركز دراسات الشرق المعاصر بجامعة السوربون الفرنسية، والدكتور نصر حامد أبو زيد أستاذ مساعد الدراسات الإسلامية والبلاغة بكلية الآداب جامعة القاهرة، والدكتور على أمليل – مغربى – أمين عام منتدى الفكر العربى بالأردن، والشيخ إسحق إدريس سكوته رجل دين من السودان، وكاتب هذه السطور، أثبتنا فيه، آراء محددة وقلنا فيه ما يلى تحديدا . . .

« لقد أسعدنا تلبية دعوتكم للمشاركة فى هذه الندوة، رغبة منا فى مناصرة السلام وإدراكًا لأهمية التفاهم بين الأديان، لكننا فوجئنا بما ألقى فى نفوسنا بكثير من ظلال الشك، حول جدوى هذه المشاركة، ذلك أننا افتقدنا منطق الحوار الصحيح وشروطه المثمرة . . . لقد

افتقرت الندوة أولاً إلى الحد الأدنى من التوازن بين الأطراف المتحاورة، سواء من حيث عدد الممثلين لكل من الأديان الثلاثة، أو من حيث مستويات التمثيل، ويمكن القول إن الإسلام تحديداً لم يحظ بتمثيل كاف . .

«وثانيا اتخذت الندوة فى طابعها النهائى شكلا سياسيا مباشراً، أدخل الحوار الدينى المفترض دائرة التفاوض السياسى . . . وقد أفضى هذا التوجه إلى خلق شعور عميق داخل كل منا، بأنه لم يكن فى مكانه الطبيعى، وأنه كان من الأفضل أن يجرى الحوار السياسى ـ الذى سيطر على جو الندوة ـ فى إطار تمثيلى سياسى متكافئ، لقد كان من الضرورى أن تقتصر الدعوة على الأكاديميين وعلماء الدين والمفكرين، وأن تركز الندوة هدفها فى المساهمة التى يمكن أن تقوم بها الأديان فى تحقيق السلام من خلال مفاهيمها الصحيحة، لكن الأمر بدا لنا مع الأسف الشديد، كما لو كانت الأهداف الدعائية والإعلامية هى التى سيطرت فى النهاية على الندوة، وبدا لنا كأن « حوار الأديان »، كان مجرد ستار لأهداف أخرى، وقد جعلتنا هذه الحقائق نشعر بكثير من عدم الثقة وكثير من الحرج فى متابعة هذا الحوار . . . »!

وخلاصة الانطباع الذى خرجت به شخصيا، من هذه الندوة – الكمين هو أن اليهود أرادوا تتويج انتصارهم التاريخى – حربًا وسلمًا – عبر مظاهرات ومؤتمرات دعائية وإعلامية، لها مضمون دينى، يقوم على استغلال فكرة حوار الأديان، لكى تصبح الأديان وحوارها مدخلا جذابا وسحريا « للتطبيع » مع الآخرين . . .

هذا هو الهدف السياسى، الذى يتخفى عادة وراء شعارات دينية أو حوارات ثقافية . . .

* * *

ولكى تتأكد شهادة التجربة الذاتية أكثر، نعرض هنا لشهادة أخرى، جاءت على لسان الدكتور محمد نور فرحات المفكر المعروف وأستاذ القانون، والذى وقع هو الآخر فى مؤتمر مماثل، من حيث تخفى الأهداف السياسية لغرض التطبيع والسلام المتهافت، إقليميا ودوليا وراء شعارات دينية، تخدم إسرائيل تارة، وتخدم حلفاء إسرائيل الكبار مهندسى السلام المتهافت تارة أخرى . . .

يقول الدكتور فرحات فى شهادته : التى ندرجها تحت فتاوى الخارج :

كانت الدعوة موجهة لى لحضور المؤتمر فى ڤاليتا عاصمة مالطا من عدد من المنظمات الدولية وهى : « الأكاديمية الدولية لحرية الدين والمعتقد » ومقرها فى مدينة واشنطن، و« الجمعية الدولية للحرية الدينية » ومقرها فى سلفر سبرنج بالولايات المتحدة أيضا، ومؤسسة الدراسات الدولية، وهى مؤسسة حكومية علمية تابعة لجامعة مالطا . كان موضوع

المؤتمر عن الحريات الدينية فى منطقة البحر المتوسط . وكان على أن أغادر مصر إلى مالطا غداة محاولة اغتيال روح مصر ، أقصد نجيب محفوظ ، من جماعات جاهلة ترفع رايات الدين وتتعامل مع معارضيها بالسيف والمدافع لا بحكمة الدين وموعظته ومجادلته الحسنة ، قضية مفهوم الدين ودوره الاجتماعى قضية إذن مطروحة بإلحاح على ساحتنا العربية (٣) .

وبسبب الفهم الخاطئ والمشوه والمضطرب لقيم الدين ومبادئه وتعاليمه ، وبسبب هذا الفهم المغلوط والمختلط بطموحات السياسة وآثامها ، يسقط العشرات من خيرة أبناء الوطن وجنوده ومثقفية ، ويكفى لكى ندرك فداحة المصاب الذى رزئنا به فى العالمين العربى والإسلامى أن نعلم أن الجزائر قد فقدت حتى الآن منذ اندلاع العنف ثمانية عشر ألف شهيد ، وأنه قد أغلقت بها ما يقرب من الستمائة مدرسة ، وأن رقاب المثقفين والمفكرين بها مطلوبة لمجرد أن لها قلوبا يعقلون بها وعقولا يتفكرون بها فى خلق السموات والأرض ، القضية إذن فى عالمنا العربى ليست قضية الحرية الدينية كما يتشدق بها مفكرو الغرب ومنظرو حقوق الإنسان فى عواصم أوروبا وأمريكا ، وإنما هى قضية الجاهلية المعاصرة التى تتدثر زورا بعباءة الدين وتستبدل حكمة الدين وموعظته وعقلانيته ورحمته بالرصاصة الآثمة و السكين الغادر ، بحيث أصبحت الدعوة إلى الدين عند هؤلاء المتعصبين الجهلاء والعملاء معا محفوفة بأنهار الدم وجماجم المسلمين .

لابد أن المؤتمر إذن سيناقش قضية التعصب الدينى فى مجتمعات جنوب المتوسط وأثرها على العلاقات الثقافية بشماله ، وما يقابلها من مظاهر التعصب العنصرى فى أوروبا التى تتزايد يوما بعد يوم تجاه العرب والمسلمين ، وعندما سألنى صديق عن معنى الحرية الدينية التى سيبحثها مؤتمر مالطا لم أشأ أن أدخل معه فى شرح تفصيلى لبنود إعلان الأمم المتحدة للقضاء على كل أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين والمعتقد ، والصادر عن الجمعية العامة للمنظمة الدولية عام ١٩٨١ والذى صدقت عليه مصر مع كثير من الدول ، إذ لابد أن المؤتمر الذى خصص لبحث الحريات الدينية سيناقش ضمن موضوعاته مدى التزام الدول بتطبيق نصوص هذا الإعلان ، وتلك مناقشة مشروعة ومطلوبة وثرية فى الوقت نفسه ، لقد عرَّفت المادة الثانية من الإعلان ، التعصب بأنه «أى تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الدين أو المعتقد ويكون غرضه أو أثره تعطيل أو انتقاص الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على أساس المساواة» مبدأ عظيم هو أساس من أسس الحضارة الإنسانية بشر به ديننا الحنيف فى قول رسولنا الكريم ﷺ : «الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربى على أعجمى ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى ، كلكم لآدم وآدم من تراب» .

إن مظاهر التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين كلها أمور منافية لتراثنا الإسلامى ولحضارتنا الإسلامية ، حتى ولو حاد بعض الذين يرفعون راية الإسلام عن مبادئ هذا التراث

وتلك الحضارة ، قلت لنفسى : فلأذهب إذن إلى هذا المؤتمر لأكون صوتا يبدد تحيزات بعض مفكرى الغرب وساسته تجاه الإسلام، ولإظهار صورة الإسلام المضيئة التى تشوهت اليوم فى العقل الغربى بفعل تواتر ممارسات العنف باسم الإسلام .

ولكن خبرة التعامل فى المحافل الأجنبية والدولية حول موضوع الدين والحريات الدينية عندما يتعلق الأمر بالإسلام كدين وبالمسلمين كمجتمع تجعلنا لا نأخذ الأمور بمنطق الصراحة والصرامة الأكاديمية والدقة العلمية وحدها ، وإلا لانقلب الأمر من الصراحة إلى السذاجة ، إذ فى خلفية مسرح الحوارات الأكاديمية بانوراما واسعة تحتوى تاريخا طويلاً وخبرات متنوعة من الصراع الحضارى والتفاعل الثقافى ، والرفض الثقافى ، والتأثير والتأثر ، تاريخ اختلطت فيه طموحات الاستعمار والاستغلال بنزعات العنصرية والتفوق والاستعلاء ، بالرغبة فى إقامة الجسور مع حضارة كان لها شأن عظيم وتطرح نفسها كبديل راديكالى وحيد يثير مخاوف الحضارة الغربية بقدر ما يثير إعجابها .

أذكر أيضًا أن مسألة المطالبة بالحرية الدينية أو وقف الاضطهاد هو قناع ترتديه جماعات من الشاردين من أبناء بلدتنا الذين يذهبون إلى مجتمعات الغرب طالبين أن تفتح لهم ذراعيها كمضطهدين دينيين ، وتعود بى الذاكرة إلى عام ١٩٨٢ عندما كنت مقيما بالولايات المتحدة كباحث زائر فى جامعة كاليفورنيا - بركلى ، عندما حضر إلى الجامعة ضيفا عليها المرحوم الدكتور لويس عوض ليلقى عددا من المحاضرات فى موضوع « الحداثة والعقلانية فى الفكر المصرى المعاصر » وبعد أن أنهى الأستاذ أحدى محاضراته فى قاعة الجامعة تقدم له عدد من المصريين المهاجرين وقدموا له جريدة يطبعونها فى المهجر تركز فى موضوعاتها على مسألة اضطهاد القبط فى مصر ، فما كان من الأستاذ القبطى إلا أن اجتمع بهم فى حضورى ولقنهم درسا فى الوطنية مفاده أنه لا معنى للمطالبة بالحرية خارج الوطن ، وأنه حتى وإن صحت دعاواهم فإن الصراخ بهذه الدعاوى فى أحضان السيد الأمريكى هو العمالة والخيانة والارتزاق بكل معانيها الغثة والرثة ، رحم اللّه الرجل وأثابه عن وطنه خير الجزاء .

أمثال هؤلاء وغيرهم من جماعات الشاردين ومن الأفاقين الفارين أو المرتزقة كثيرون فى المجتمعات الغربية ، وهم وإن كانوا نذرا ضئيلا فى العدد إلا أنهم يلوذون بمنظمات حقوق الإنسان الغربية يساهمون فى تشكيل رؤاها عن واقع الحريات الدينية فى مجتمعاتنا .

لقد جالت بذهنى كل هذه الأفكار والخواطر والصور وأنا فى طريقى إلى حضور مؤتمر الحريات الدينية فى مجتمعات المتوسط الذى عقد فى مالطا ، ولكن ما أثار انتباهى عند افتتاح المؤتمر والذى حضره رئيس الجمهورية ووزير العدل ورجال السلك الدبلوماسى فى القاعة الكبرى بمبنى مؤسسة الدراسات الدولية وهو المبنى الذى يفيض بعبق تاريخ العصور الوسطى ، ما أثار انتباهى عدة أمور :

أن شعار المؤتمر الذى تضمنته ملصقاته ولافتاته هو : « من أجل بناء التفاهم والسلام الاجتماعى بين شعوب البحر المتوسط» ، فما دخل المنظمات الداعية للمؤتمر وكلها أمريكية حتى النخاع بمسألة تفاهم وسلام شعوب المتوسط؟ أم أن هؤلاء الأمريكيين قد أصبحوا يعتبرون أنفسهم فى ظل النظام العالمى الجديد آباء العالم يحدبون على صغاره ويهتمون بأمورهم حتى لا يوردهم طيشهم موارد التهلكة ، ولقد توقعت عند مطالعتى هذا الشعار أن يكون هناك حضور إسرائيلى قوى فى المؤتمر ، إذ تعودنا أن الحديث عن منطقة المتوسط وإقليم الشرق الأوسط لابد أن يعنى حضوراً إسرائيليا تحت هذه اللافتات الجغرافية المستحدثة ، وكانت المفاجأة أنه لا يوجد إسرائيلى أو حتى يهودى واحد بين المشاركين فى المؤتمر . . . ولهذا كله كانت التساؤلات المقرونة بالدهشة أكثر أهمية عندى وعند المشاركين العرب من مجرد الاهتمام بقضايا المؤتمر .

كان المشاركون فى مؤتمر الحريات الدينية خليطا بين جماعات الأمريكيين المنظمين للمؤتمر وكانوا ذوى حضور قوى ومؤثر فى كل الجلسات والاجتماعات ، وبين لفيف من أبرز المثقفين العرب الذين يجمعهم فضلا عن وظائفهم الأكاديمية الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ، وبالإضافة إلى هذا الحضور الأمريكى والعربى المكثف شارك فى المؤتمر مجموعة من الأوروبيين ، هؤلاء الأوروبيون ينتمون إلى عضوية الجمعيات الأمريكية الداعية إلى عقد المؤتمر والمنظمة له ، فالحوار إذن لم يكن حوارا بين دول المتوسط كما يفهم من عنوانه بل هو حوار أمريكى عربى ، أو هو حوار بين بعض الجماعات الأمريكية وبعض المثقفين العرب ، وإن شئنا الدقة المسلمين الذين عرف عنهم اهتمامهم بقضايا حقوق الإنسان على مستوى البحث العلمى الأكاديمى أوعلى مستوى الممارسة اليومية والمهنية .

لماذا إذن دعانا هؤلاء الأمريكيون للحوار فى مالطا المطلة علينا نحن العرب ثقافة وحدودا والممتزجة معنا تاريخا وحضارة . لنطالع معا موضوعات المؤتمر كما صيغت فى جدول أعماله وفى أوراق عمله الرسمية . وسندرك للوهلة الأولى أنها كلها موضوعات بعيدة تماماً عن شعار المؤتمر الخادع ! « نحو بناء التفاهم والسلام الاجتماعى بين شعوب المتوسط» . فلا الموضوعات ترتبط بمسائل التفاهم والسلام الاجتماعى ، ولا أطراف الحوار العربى - الأمريكى يمثلون حقيقة حوارا بين شعوب المتوسط . إن التفاهم الذى يؤرق غيابه المزعوم منظمى المؤتمر ليس التفاهم بين شعوب المتوسط وإنما تفاهم من نوع آخر وبين أطراف أخرى كما يتضح تدريجيا من بنود الحوار التى تضمنتها أوراق المؤتمر .

كان الموضوع الأول عن الأسس اللاهوتية للتسامح - الحرية الدينية والاحترام المتبادل فى الإسلام والمسيحية ، وقد تم استبعاد اليهودية من جلسات المؤتمر لعدم وجود ممثلين لها . وفى هذا الموضوع ثارت أسئلة (وزعت مطبوعة) حول مبدأ لا إكراه فى الدين فى الإسلام مقارنًا بالقاعدة الذهبية فى المسيحية ، وفى هذا المحور أثيرت أسئلة كثيرة أخرى عن

موقف كل دين من غيره من الديانات الأخرى وعن موقف الدين من سلطة الدولة وعن التقاليد والتعاليم الدينية التى تعوق مبدأ الحرية الدينية وعن الموقف القانونى والدينى والاجتماعى لهؤلاء الذين يغيرون إيمانهم إلى إيمان أخر، وعن حق الأقليات الدينية فى التعبير عن نفسها علانية داخل المجتمع. أما عن المحور الثانى فقد تعرض لتجربة شعوب المنطقة فى التعامل مع الأقليات الدينية وآفاق تحقيق التقدم فى مجال الحريات الدينية والتفاهم المشترك. ثم تناولت المحاور اللاحقة بالتفصيل أوضاع الأقليات الدينية وموقف الأغلبية والسلطات الرسمية منها بطرح أسئلة من نوع: التركيب الديموجرافى للأقليات، وما هى تكوينات هذه الأقليات بالتفصيل؟ وما هى همومها المتعلقة بحريتها الدينية؟ وما هو المجال المسموح به للمنظمات الدينية أن تقدم أنواعا من الخدمات الاجتماعية دون تدخل من سلطات الدولة؟ ثم طرح موضوع التعصب الثقافى وحرية الاجتماع، وطرحت أسئلة من نوع: هل من الممكن الفصل بين الاختلافات الدينية والاختلافات العرقية؟ وإلى أى مدى يمكن أن تكون التعددية الدينية قيمة إيجابية؟ ويتطرق المحور الخامس للمؤتمر لموضوع التعددية الدينية والمجتمع العلمانى - المستقبلات البديلة. وفى العلمانى، ما هو الدور المناسب للدين فى الحياة الإجتماعية؟ وإلى أى مدى يمكن للدين أن يقدم إسهاما مفيداً فى السياق الاجتماعى؟ وما هى حدود الدور الاجتماعى للدين؟ هل ثمة مناطق للتحالف بين المتدينين فى مسائل محددة. . .

ثم يأتى المحور الأخير للمؤتمر وهو فى نظرنا أهمها وأكثرها خطورة، بل يكاد يكون هو الهدف الحقيقى غير المعلن من الدعوة إلى هذا المؤتمر، هذا المحور بعنوان: إلى أين سنذهب من هنا؟ وطرحت فيه أسئلة حول فرص وإمكانات التعاون فى المستقبل بين المشاركين فى المؤتمر وجدوى إنشاء مجموعات عمل غير رسمية تهتم «بموضوعات محددة ذات اهتمام متبادل» مثل البحوث والتعليقات وتبادل الخبرات واستخدام وسائل الاتصال الحديثة لتخطى الحواجز المادية والثقافية التى تفصل بين هؤلاء الذين يعتقدون أن الحرية الدينية هى مكون أساسى لحقوق الإنسان والسلام الاجتماعى.

تلك هى الموضوعات والمحاور والأسئلة التفصيلية التى تضمنتها ورقة المؤتمر، والملاحظ أنه رغم أن المؤتمر يعنى فى شق كبير منه بحقوق الأقليات فى مجتمعات المتوسط وخاصة فى المجتمعات العربية والإسلامية فإن ممثلا واحدا لهذه الأقليات لم تتم دعوته إلى المؤتمر ليتحدث فيه ويبثه همومه إن كانت له هموم. الأمر الذى يدفع إلى اعتقاد جازم شاركنى فيه كل المشاركين من العرب أنه بعيداً عما تناولته ورقة المؤتمر من قضايا كلية أو جزئية وما طرحته من أسئلة، فإن الإجابة عن هذه الأسئلة وبحث تلك القضايا ليس هو الهدف الأهم لدى تلك الجمعيات الامريكية التى استجلبت نخبة من المثقفين العرب للتحاور معهم. لقد أعلن الهدف عن نفسه صراحة: وهو قراءة العقل الثقافى العربى حول

نظرته للحريات الدينية تمهيداً لما هو أبعد تحت لافتة التعاون فى المستقبل من أجل دعم الحريات الدينية. فهذه الأسئلة التى طرحت تفصيلا فى أوراق المؤتمر لم تتم مناقشتها كلها فى العدد المحدود من الجلسات، ولم يكن بالمقدور ذلك لطابعها الشمولى، فهى أسئلة من النوع الإثارى الذى يهدف إلى إثارة تداعى الأفكار والمعلومات قبل الأفكار.

ووعيا بهذا الإطار كانت كلماتنا واضحة إن مشكلة مجتمعات المتوسط أو لنقلها واضحة دون قناع، إن مشكلة مجتمعاتنا العربية والإسلامية ليست غيبة الحريات الدينية بقدر ما هى الإفراط فى استخدام الحريات الدينية من بعض الجماعات الشاردة إلى حد محاولة تحطيم الوطن بأثمن ما فيه باسم الدين. ولا يمكن لإعلانات ومواثيق حقوق الإنسان والحريات الدينية ومنظمات هذه الحقوق وتلك الحريات أن تكون درعًا يحتمى به المجرمون والإرهابيون، لأن الحرية هى المسئولية والحق يقابله واجب. فحدثونا إذن أيها المؤتمرون فى مالطة على بعد فرسخ بحرى من حدودنا ومشاكلنا كيف نحمى أنفسنا من الإفراط والمغالاة فى استخدام العنف باسم الدين، كيف كان لنا أن نحمى فرج فودة من الاغتيال، ويوسف فتح الله رئيس رابطة حقوق الإنسان فى الجزائر من أن يدفع حياته ثمنًا لدفاعه عن قتلته؟ كيف كان لنا أن نحمى نجيب محفوظ، ومكرم محمد أحمد، وغيرهم من محاولة قتلهم؟ ثم يلوذ القتلة بحصانات وضمانات حقوق الإنسان، وإعلانات الحرية الدينية. إن الحرية أصبحت تغتال فى مجتمعنا باسم الدين والعكس غير صحيح كما أن الدين أصبح يشوه باسم الحرية.

والغريب أننا لم نقابل من الداعين الأمريكيين أنصار الحرية الدينية إزاء حديثنا عن العنف الدينى فى مجتمعاتنا إلا بالصمت، وكأن الأمر لا يعنيهم، وكأن الأمر لا يرتبط ارتباطًا لا ينفصم بما جئنا نتحدث به.

وقلنا: إن السلام الاجتماعى الذى هو شعار المؤتمر لا يتحقق فى مجتمعاتنا من منطلق تحقيق الوئام بين الأديان، فالمؤمنون فى بلادنا مسلمون ومسيحيون يعيشون فى وئام وسلام منذ جاء عمرو بن العاص إلى مصر، ومنذ صلى عمر بن الخطاب على باب الكنيسة بالقدس وإنما المشكلة لدى شعوبنا ليست فى حاجتها إلى الحرية الدينية، وإنما فى حاجتها إلى مواجهة تحدى التنمية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن مشكلة الأقلية والأغلبية لدى شعوبنا هى فى الحصول على المتطلبات المادية للحياة والخروج من هوة الفقر والتخلف التى ساهم الغرب مع عوامل أخرى فى صنعها.

وقلنا: أن واجب دول الشمال المتقدم وشعوب الشمال المتقدم قبل أن يعطونا درسا فى ضرورة تأمين الحرية الدينية وحق الانتقال من دين إلى دين، أن يتقدموا بخطى جادة وصادقة نحو إصلاح ما أفسده التاريخ الاستعمارى بسد الفجوة بين مجتمعات الشمال والجنوب، عن

طريق نقل التكنولوجيا، وتخفيف الديون، والمساعدات الاقتصادية بما يساعد على تشكيل نظام عالمي جديد أكثر عدالة لا تستخدم فيه دعاوى حقوق الإنسان من قبل الغرب لإلهاء الشرق عما وراء هذه الدعاوى من مطامع وأغراض.

وقلنا: إن مبادئ الحرية الدينية والتسامح الديني وبمعنى حق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية هي مبادئ راسخة في تراثنا الثقافي وفي شريعتنا السمحاء. إن شريعتنا كما يقول المفكر التونسي البارز محمد الطالبي تتجاوز التسامح الديني الذى يردده الغرب إلى مفهوم الاحترام الديني الذى هو أكثر إيجابية وعمقا وتقديرا للآخر. إن التسامح ينطوى على نوع من الاستعلاء والتفضل على الآخرين أما الاحترام فهو تقدير للآخرين وإقرار بمشروعية اختلافهم معنا. وقد علمنا كتابنا الكريم أن نذكر ولا نسيطر، وأن علينا أنفسنا لا يضرنا من ضل إذا اهتدينا وأن الله هو الذى يهدى من يشاء وهو أعلم بالمهتدين، وأن رسولنا الكريم قد أمره ربه أن يخاطب معارضيه قائلاً: « لا أعبد ما تعبدون لكم دينكم ولى دينى ».

هذا على المستوى العقائدى، أما على مستوى الممارسة الاجتماعية فإن تاريخ أمتنا هو تاريخ الوئام بينا المسلمين والقبط. وإن تاريخ حضارتنا ساهم في صنعه المسلمون والقبط، وإن نضالنا الحديث هو نضال مشترك بين المسلمين والقبط. وإن الفتنة عندنا هى نوع من المحن نبتلى به إما بفعل الغزاة الطامعين الذين حطوا رحال جيوشهم بزعم الدفاع عن الأقليات، أو بفعل جهلاء يوجهون سهامهم إلى صدور المسلمين والأقباط معا تنفيذا لمخططات أجنبية لا تريد الخير لهذا الوطن وأهله.

وعلى خطورة وسخونة ما قلناه، فإن أحدا من منظمى المؤتمر لم يلتفت إليه وكأننا نتحدث حديثا غير مطلوب ولا مرغوب فيه وإنما المطلوب والمرغوب شيء آخر.

وقلنا: إن الدين كنسق عقائدى وفكرى، أى كمجموعة من الأفكار والمعتقدات التى تحدد رؤية الإنسان عن الخلق والخالق والثواب والعقاب والدنيا والآخرة، لا يمكن أن يتلاقى مع نسق عقائدى دينى آخر معاصر له. لأن الدين هو احتكار معلن للحقيقة الأزلية الأبدية. وهى فى نظر كل دين حقيقة واحدة لا تعدد فيها. فالعقيدة الدينية بطبيعتها وفى جوهرها كمنظومة فكرية هى حقيقة مطلقة تنفى ما عداها من الحقائق كليا أو جزئيا. لذا فإن التعدد الدينى على المستوى النظرى العقيدى أمر ترفضه صميم فكرة الدين. أما على المستوى الاجتماعى فهو حقيقة إجتماعية لابد من التعايش معها، بل لقد أمرنا الإسلام بالتعايش معها عملا بالمبدأ العظيم « لكم دينكم ولى دينى». وما الصحيفة التى أعلنها رسولنا الكريم فور قيام دولة المدينة إلا دستور عظيم لهذا التعايش الدنيوى بين المؤمنين بمختلف العقائد الدينية. فقد رتبت الصحيفة حقوق وواجبات مواطنى الدولة الإسلامية الأولى دون نظر إلى انتمائهم الدينى. فمبدأ المسلمين الأبرار فى علاقاتهم بغيرهم من غير المسلمين يقوم

على الاتحاد والتكاتف فى أمور الدنيا والاختلاف والتباين فى أمور الآخرة، وهو الشعار الإسلامى الحق الذى صاغته ثورة نهضتنا الحديثة أن « الدين لله والوطن للجميع » وهو ما يحاول بعض المرجفين والمتنطعين الحيدة عنه رغم أنه من صميم تراث الإسلام، وقلنا : إننا لا نوافق على اختزال وتشويه مبدأ الحرية الدينية فى مجرد الحق فى الانتقال من دين إلى آخر وهو ما يركز عليه بعض مثقفى الغرب ومنهم منظمو المؤتمر، إن هذا الاختزال والتشويه هو أمر يثير الشك والريبة بكل المعايير، فلا المسلمون عندنا على استعداد لتغيير دينهم ولو دفعوا فى ذلك حياتهم ولا المسيحيون عندنا كذلك. إن الدين فى تراثنا الثقافى ليس موضوعا لحرية الاختيار الاجتماعية. لقد ولدنا مسلمين ونحيا مسلمين وسنموت على دين الله مسلمين، وكذلك حال أقباط مصر. ونحن نقبلهم على دينهم ونضعهم فى حدقات عيوننا، وهم كذلك بالنسبة لنا، إن ديننا هو دماؤنا التى تجرى فى عروقنا، هو الوطن والأصل والأهل والتاريخ والثقافة والعادات والقيم وذكريات الماضى وبشائر آمال المستقبل. ولا يمكن أن ننادى بحق الناس بتغيير هويتهم وثقافتهم حتى ولو كان ذلك تحت شعارات حقوق الإنسان البراقة. بل على العكس إن هذه الدعوة تذكرنا بدعوات مماثلة للتبشير الغربى ارتبطت بموجات الاستعمار المتتالية قاومها المسلمون فى مساجدهم والأقباط فى كنائسهم على حد سواء لأن الدفاع عن الدين لدينا هو دفاع عن الوطن. حدث ذلك فى مصر، وحدث فى الجزائر وحدث فى كل أرجاء الوطن العربى.

قلنا: ولكن الأمر بالنسبة لكم يا أبناء الحضارة الغربية ليس على هذا النحو فثقافتكم هى ثقافة القشور تزهون بفقاعاتها الملونة على العالمين وتحاولون أن تنشروا هذه الفقاعات زهوا وفخارا كاذبا.

إنكم تنظرون إلى تغيير الدين كما لو كان تغييرا للملابس حسب « المودة » السائدة أو على أحسن تقدير كمثل الانتقال بين مدارس الأدب والفلسفة؛ لسبب بسيط أنه ليس لديكم ما تعتزون به من عناصر الهوية والأصالة، أما نحن فنملك المستقبل. إنكم ترفعون فى ثقافتكم بل وفى حركتكم السياسية وتعاملكم مع غيركم من البشر شعارا نادى به فيلسوف النهضة الأمريكية وليم چيمس يقول : « ما هو مفيد هو حق ».

ولما كان ما هو مفيد اليوم قد لا يكون مفيدا غدا فإن ما هو حق اليوم قد يعتبر باطلا غدا، لذا كانت السياحة بين الأفكار والعقائد عندكم أمرا مشروعا وعلامة من علامات التحضر. أما نحن فعلى العكس من ذلك، لأننا نحمل فى عروقنا حكمة التاريخ وروح الحضارة الحقة. فإن ما هو حق عندنا لابد أن يكون مفيدا وليس العكس.

قلت إننا علمانيون حقا، أو هكذا أراد قومنا وفرقاؤنا فى الفكر أن يصفونا، ولكننا قبل ذلك وبعد ذلك وفوق ذلك مسلمون ووطنيون وإذا كانت العلمانية لديكم كما أفصحتم داخل

مداولات المؤتمر تعنى حياد الدولة فى مواجهة الأديان حتى يتمتع المواطنون بحريتهم الدينية ومنها الحق فى تغيير الدين، فإن الدولة فى نظرنا لا يمكن أن تكون غير مكترثة بالدين، لأن الدين عندنا عنصر أساسى وحاسم من عناصر ثقافة الشعب. إن رعاية الدين هو شأن أساسى من شئون الدولة عندنا لأنه رعاية لضمير الأمة ووجدانها ولا يمكن لأى عاقل أو وطنى فى مجتمعاتنا أن ينادى بالفصل بين الدين والدولة على النحو الذى يبشر به مثقفو ومبشرو الغرب ولكن ما نقاومه وما نرفضه هو أن تحكم الدولة باسم الدين لأنها تتحول بذلك من دولة مدنية إلى دولة معصومة من الخطأ معصومة من المناقشة معصومة من المعارضة، دولة ضد العقل والحرية، ولدينا شواهد من تاريخكم وتاريخنا ومن الحاضر المحيط بنا. ولو كانت العلمانية تعنى السماح بحرية التبشير الدينى لنزع الناس عن إيمانهم وهويتهم فبئس العلمانية هى.

ولم يبق بعد ذلك أمام أعضاء المؤتمر إلا الإجابة عن السؤال الذى طرحه منظموه من رجال التبشير الأمريكى: وماذا نحن فاعلون بعد الآن؟ وكانت هناك إجابة واحدة: سنعود إلى قومنا لننذرهم: فتلك مسئولية الثقافة والضمير والدين والوطن.

ننذرهم أنه فى ظل أشرف الرايات - رايات حقوق الإنسان يحاول بعض مثقفى الغرب أن يصوغوا تبريرا نظريا لتجريد الأمة من هويتها. ننذرهم أن المبادئ الفاضلة كثيراً ما تخبئ وراءها أهدافًا شريرة.

ننذرهم بأن كثيرًا من المفاهيم لا يمكن تناولها إلا فى ظل سياق متين من مصالح الوطن وعقائد الوطن وثقافة الوطن.

فى طريق عودتى بالطائرة تذكرت الكتاب الأحمر الأنيق الذى أهداه لى أحد أبرز منظمى المؤتمر من قيادات الأكاديمية الدولية للحريات الدينية. الكتاب بعنوان « قديسو الأيام الأخيرة - المرمون »، الآن أتذكرهم - هراطقة المسيحية الجدد الذين يحاولون إثناء المسيحيين والمسلمين عن دينهم. يقولون إنهم لا يعترفون ببنى إسرائيل لأنهم السبط الحقيقى من أبناء إبراهيم. لا يشربون الخمر ولا يتعاطون المنبهات. كانوا يأخذون بتعدد الزوجات ثم حرموه. أتباعهم حوالى ثمانية ملايين نسمة أغلبهم فى الولايات المتحدة الأمريكية. من أتباعهم قادة عسكريون أمريكيون ومدير وكالة ناسا للفضاء، ورؤساء جامعات وأطباء ورجال أعمال وعدد من الوزراء السابقين. تتزين صفحات الكتاب الأنيق بصور قادتهم مع الرؤساء رونالد ريجان، وكارتر، وجيرالد فورد، وجورج بوش، وبيل كلينتون.

والله إن سوء الظن هو الفطنة كل الفطنة فلتنطلق الهواجس دون ضابط أو قيد. هل وصل الغرور بالبعض أن يجعلوا من أرضهم أرضا للديانات « السماوية » ليقترن النظام العالمى الجديد بالنظام الدينى الجديد؟ هل إلى هذه الدرجة من الصفاقة تستخدم مبادئ حقوق

الإنسان لتحريض الشعوب عن التخلى عن مقدساتها؟ هل يعتبر إعلان معارضة بنى إسرائيل والامتناع عن شرب الخمر طُعمًا يضعه الصيادون فى طرف السنارة؟ لماذا لم يعبأ أحد بحديثى عن أثر العنف الدينى على انتهاك حقوق الإنسان؟ هل هذا العنف والتطرف أمر مطلوب ومرغوب فيه لأن مناخ التكفير يمهد الأرض للوافد الجديد أن يتقدم؟ ولماذا علت الوجوه البيضاء ابتسامة السخرية عندما قلت إن البابا شنودة رفض اعتبار الأقباط أقلية، وأن معيار الأقلية ليس معيارا عدديا وإنما معيار اجتماعى؟ هل يعتبرون المسيحية الوطنية فى الشرق عقبة فى سبيل انتشار دين النظام العالمى الجديد؟ هل فى هذا الإطار يمكن تفسير ارتفاع نغمة الحديث عن الأقليات؟ وما موقع حركة حقوق الإنسان الدولية من كل هذا؟ أطرح همومى وهواجسى وتوجساتى على القارئ وألوذ بصمت طويل(٤) !!

* * *

حين نعود إلى فتاوى الداخل، نجد أثرها أكثر خطرا، لأنها على عكس فتاوى الخارج ـ تصدر من شيوخ أجلاء لهم احترامهم وتأثيرهم على الرأى العام، ومن ثم فإن فتياهم تكتسب هيبة شعبية، لأنها عادة ما تتعلق بالروحانيات. . .

غير أن مشكلة الفتيا الشرعية فى عالمنا المعاصر هى ارتباطها الشديد بالقرار السياسى والتوجيهات الرسمية، فى معظم الحالات، ومن ثم التأثر بحالة التداخل والتشابك بين ما هو دينى وما هو سياسى، وكذلك ما هو ثقافى وفكرى وإعلامى! وبينما نرى مفكرين وسياسيين ومثقفين، يتسابقون فى الهرولة نحو إسرائيل، مقابل زملاء لهم يقاومون، ويرفضون السباق فى مضمار التهافت والتهاوى، نرى كذلك بعض رجال الدين يطوعون المبادئ السماوية ويعيدون تفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، بل ويتعمدون حجب بعضها وعدم ذكرها، حتى تتسق مع القرار السياسى، الجارى فى سباق الهرولة، مقابل زملاء لهم يقاومون ويرفضون، تمسكا بجوهر الدين وحسم معانيه!

وبقدر ما نجحت الإدارة الحكومية فى تجنيد الفتوى الشرعية لأهدافها وتوجهاتها، بقدر ما استفادت إسرائيل أولا من تسييس الدين عبر فتاوى المصالحة المضبوطة على إيقاع التفاوض السياسى، وثانيا من حالة الارتباك، بل الخلاف التى نشأت فى أوساط رجال الدين العرب مسلمين ومسيحيين، وانقسامهم بين مؤيد ومعارض، وصولا لاشتعال « الحروب الفقهية » بينهم!

ولأن المناخ السياسى، هو مناخ التفاوض المتسارع حول السلام بين أبناء إبراهيم، فقد كانت الإشارة الرسمية مضيئة، أمام رجال الإفتاء، لاستخراج الشواهد واستنطاق المعانى وتأويل النصوص، حتى تخدم الهدف السياسى المطلوب. . . ويصعب الحكم على الموقف، هل نجحت الآلة السياسية الرسمية، فى استقطاب « الشيوخ » واستنطاقهم بالفتوى

المطلوبة، ومن ثم الإيقاع بهم فى دائرة الهرولة، أم تطوع هؤلاء بتقديم الفتوى اللازمة سابقة الإعداد والتجهيز!

على أننا نلاحظ قدراً من التباين فى المواقف خلال الفترة الأخيرة.

فمفتى مصر «السابق» وشيخ الأزهر من بعده فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى، الذى وافق على عقد ندوة «الإسلام والسلام النفسى» بدارالإفتاء فى الفترة من ٣ -٥ فبراير ١٩٩٤، تحت رعايته، هو نفسه الذى أعلن غضبه واعتذاره فيما بعد، حين اكتشف أن وفدا إسرائيليا كبيراً - مكونا من١٥ شخصًا - قد شارك فى هذه الندوة، ودخلوا دار الإفتاء لأول مرة، وأصروا على ارتداء القلنسوة اليهودية، ليتميزوا عن غيرهم، وليعلنوا للجميع أن دار الإفتاء المصرية، قد استضافت أبناء إسرائيل فى ظل السلام!.

والمفتى نفسه هو الذى فاجأ الرأى العام يوما، بقوله إنه على استعداد لزيارة إسرائيل ومجادلة اليهود هناك إذا تلقى دعوة رسمية من إسرائيل ذاتها، ثم تراجع، ربما بسبب الأثر العكسى الذى ثار فى أوساط الرأى العام، وصحح بعض ما قال، مؤكداً أنه يرحب بزيارة القدس، إذا تلقى دعوة من الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات(٥) وليس من إسرائيل!

وحين سئل بشكل مباشر، هل يسمح الإسلام بإقامة علاقات مع إسرائيل؟... أجاب بالنص: أنا لست سياسيا ولكنى أقول إن شريعة الإسلام أباحت تبادل المنافع، بين الناس، سواء كان هؤلاء الناس مسلمين أو غير مسلمين، ومادام تبادل المنافع لا يعود على دينى بضرر، ولا يعود على وطنى بضرر، وطالما أنا الرابح فى تبادل هذه المنافع، فعندئذ نقول مرحبا بتبادل المنافع مع إسرائيل وغير إسرائيل..

فسئل: هل يعنى هذا أن التطبيع مع إسرائيل، يظل رهنا بجلب المنفعة للمسلمين؟... أجاب: نعم.

سئل من جديد، ماذا لو أن التطبيع معها ألحق الضرر بالمسلمين، لاسيما وأن إسرائيل تنقض العهود... أجاب: مادامت تنقض العهود فنرد عليها بما يؤدبها وبما يجعلنا نحتفظ بحقنا كاملا غير منقوص.

سئل مرة أخرى، ماذا عن ممارسات إسرائيل فى القدس التى ترمى إلى التغيير الديموجرافى لتكثيف المستوطنات والزعم بأنها العاصمة الأبدية لها؟... أجاب: على العرب والمسلمين أن يجتمعوا ويدافعوا عن كيانهم بالدفاع عن القدس، تمامًا كما يدافعون عن أوطانهم التى يعيشون فيها، فهم جميعًا مسئولون أمام الله إذا سكتوا عن هذا المنكر الذى تفعله إسرائيل(٦).

ويبدو أن أقوال المفتى المختلفة فى هذا الخصوص، قد أحدثت نوعًا من الارتباك، نتيجة زلة اللسان، أو سوء النقل أو إساءة التفسير، المهم أنه ظل يطارد بالأسئلة حول شرعية الصلح مع إسرائيل، فى هذه الفترة العصيبة بالذات.

وفى واحدة من لقاءاته العلنية، سئل عن اتفاقات الصلح التى تعددت مع إسرائيل مؤخراً ومدى اتساقها مع الشرع، فى ظل دراسته واجتهاداته (٧). فقال بالتحديد:

لا مانع من عقد صلح مع اليهود فقد عاهد الرسول ﷺ اليهود وعقد معهم حلفا وصلحا ولكن كان رسول الله حذرا يقظا متفهما لحقيقة اليهود وطباعهم التى طبعوا عليها، وخلال دراساتى العلمية لبنى إسرائيل والبحوث التى فحصتها ووثقتها اتضح لى بما لا يدع مجالا للشك أن اليهود صهاينة، وهم أهل غدر وتجسس وفساد وخيانة وقد سجل القرآن عليهم قتلهم لأنبيائهم بغير حق، وقد حاولوا قتل النبى محمد ﷺ ولم يفلحوا.

وهم أهل تجسس فقد كانوا يعلنون الإيمان ظاهراً ويبطنون الكفر ويجلسون فى مجالس الرسول عليه ﷺ ليتجسسوا عليه ﴿ يأيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك يحرفون الكلم عن مواضعه﴾.

واليهود يعتمدون على الجمعيات السرية اعتمادا كبيرا فى بلوغ غاياتهم ونشر مفاسدهم والحركات الهدامة وهم ينشئون هذه الجمعيات بأنفسهم وينفقون عليها مستترين خلف الأديان ولعل ما يحدث فى مصر وعدد من البلاد العربية يفسر هذا الكلام تفسيرا واقعيا... لذلك أقول لا مانع من الصلح مع إسرائيل ولكن مع الحذر والاحتياط لأنهم سيحاولون إفساد عقيدتنا وأخلاقنا وزراعتنا ومقدراتنا وأيضًا سياستنا وأعجب ما سمعت أنهم الآن يحاولون نشر الإيدز بين مواطنينا بدس نسائهم اللاتى يحملن الإيدز بين الشباب المسلم على الشواطئ والمنتجعات.

وقد سمعت أن كثيراً من زراعاتنا أفسدت بسبب البذور الملوثة الحاملة لجرثومات وأوبئة تفسد الزرع والضرع... وكذلك بعض المحطات التليفزيونية العالمية التى تصل إلى العالم ومعها أفلام وأغنيات تدعو إلى الرذيلة وتثير نزوات الشباب الكامنة الهادئة لكى يقعوا فى المهلك... وأخيراً موجات الإدمان التى تحصد شبابنا وتقف وراءها جمعيات وهيئات سرية لا تريد خيراً للإسلام والعرب؛ لذلك كله أحذر من النوم فى أحضان اليهود وأدعو للحذر واليقظة وأطالب قادة العرب وملوكهم بالتعاون لاسترداد المسجد الأقصى ومقدسات المسيحيين فى فلسطين (٨).

يقترب من هذا الموقف الذى وقفه مفتى مصر، موقف عالم وشيخ من الشيوخ السوريين

المرموقين، هو الدكتور محمد سعيد البوطى، حين سئل عن الموقف الشرعى من الصلح الجارى مع إسرائيل فقال بالنص: «الصلح الذى عقده النبى محمد، ﷺ بين المشركين والمسلمين فى مكة موقوت بمدة ومشروط، موضحًا أن هناك حالتين للصلح بين المسلمين وغير المسلمين: الأولى أن يكون العدو يعيش فى أرضه لكن قامت بينه وبين المسلمين حرب وأراد ولى المسلمين إقامة صلح وذلك يجوز إذا كان صلحًا موقوتا، والثانية أن يكون الأعداء اقتحموا أرض المسلمين واحتلوا بقعة منها، وهذه حالة تنطبق على إسرائيل، ويجوز هنا إبرام صلح بشرطين اثنين: الأول أن يزول الاغتصاب ويعود الحق لأصحابه ويخرج المغتصبون من دار الإسلام إلى أرضهم أى أن يعود الحق إلى أصحابه، والثانى، أن يشمل الصلح اتفاق حكام المسلمين إذا كانوا كثرة بتعدد الزعماء وأن يكون باتفاقهم جميعًا وهذا ما نص عليه كلام الرسول ﷺ فى الوثيقة التى تعتبر دستورًا عندما استقر فى المدينة فقال: سلم المسلمين واحد لا يسلم مسلم دون مسلم إلا على سواء بينهم. أى لا يجوز لرئيس دولة أن يعقد صلحا مع إسرائيل إلا بعد اتفاق سائر الزعماء لأنه فى حال انعقاده سيكون سببًا فى تألب المسلمين بعضهم على بعض لأن الذين صالحوا صاروا أصدقاء فيما لا يزال الذين لم يصالحوا أعداء».

وحتى يتجنب الرسول ﷺ العداوة بين المسلمين أعلن أنه يجب أن يكون شاملاً فعلاً أى أن يتفق جميع الحكام على إبرامه، لكن لا ننسى الشرط الأول وهو أن يرفع العدو يده عن ممتلكاتنا، إن فلسطين ليست حقا للفلسطينيين فقط وكل دار إسلام ملك للمسلمين، وإذا أرادوا التنازل عنها لأعداء المسلمين لا يجوز لهم ذلك، وأضاف «إذا وجد هذان الشرطان فيا مرحبا بالسلم وهنا يبرز قوله تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها﴾ وتساءل البوطى: «لماذا لا تخاطب إسرائيل جامعة الدول العربية، رحمها الله، لتمثيل المسلمين؟» وأجاب «لأن إسرائيل تريد الحديث مع فئة واحدة دون الأخرى للحصول على تنازلات منها لكن الرسول نبهنا من ذلك». وقال إن عددًا من الدول الإسلامية «عقدت صفقات مع إسرائيل لأنه ارتأى ذلك، من دون أن يغطى فعله بفتوى دينية».

وعن الاتفاق الأردنى – الإسرائيلى قال أيضًا: «انظروا إلى المجموعات السياحية حيث الفتيات يعرضن أنفسهن على الشاب. هذا هو السلم من دون ضوابط» وأكد أن المسلمين «دعاة سلم وديننا دين سلم، لكن يجب أن يكون عادلاً»، مشيرًا إلى أن بعضهم «تصور سورية ستكون سباقة فى توقيع اتفاق سلام إلى أن نصل يوما نجد أن موقف سورية ويا للأسف هو الموقف الوحيد الأقرب إلى الإسلام»، ودعا الله إلى «عدم ابتلائنا بمثل ما أبتلى به الأردن. سورية هى الدولة الوحيدة التى تقف موقفًا أقرب إلى الإسلام، وعودة الحقوق تعنى فى أقل المراتب عودة جنوب لبنان والمرتفعات السورية المحتلة، وأضاف «نحن مع القرآن وعندما يتفق الحاكم مع القرآن يا مرحبا لكن إذا اختلفا فنحن مع القرآن»[٩].

وهنا نلاحظ أولاً أن اجتهاد الدكتور البوطى، اجتهاد فقهى قد جاء فى وقت، انخرطت فيه الحكومة السورية، فى مفاوضات معمقة مع إسرائيل بما يعطى لهذا الانخراط غطاء دينيا مطلوبا، فى إعادة تشكيل التوجهات السياسية وتأثيرها فى الرأى العام.

ونلاحظ ثانيًا أن لغة الخطاب السياسى قد غلبت لغة الخطاب الدينى، فى حديث الدكتور البوطى، ففتواه هذه، قد استعانت بآيات القرآن الكريم، والاستشهاد بممارسات الرسول ﷺ فى التصالح مع غير المسلمين، لتبرير الاتجاه نحو التصالح السورى الإسرائيلى المحتمل!!

ونلاحظ ثالثًا، أنه عبأ حديثه الدينى بالمطالب السياسية السورية ـ وهذا مشروع ـ حين ذكر شروط التصالح وحددها باستعادة الحقوق ـ مرتفعات الجولان وجنوب لبنان ـ وحين ردد الشكوى السورية الرسمية، من تسارع الرفقاء العرب إلى التصالح مع إسرائيل، كل على انفراد، وحين سخر من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية التى جاءت «بسلم دون ضوابط» وحين صادق وبارك السياسة السورية الرسمية، بقوله «إن موقف سورية هو الموقف الوحيد الأقرب إلى الإسلام...»

* * *

على الجانب الآخر، نرصد موقف الرفض الواضح، ليس فقط للهرولة والتطبيع والتهافت، لكن أيضًا الرفض لتسييس المواقف الشرعية واستغلال هيبة وتأثير الرموز الدينية فى خدمة الأهداف السياسية، وخصوصا تبرير الصلح والتطبيع مع إسرائيل.

النموذج الأول، هو موقف الإمام الأكبر شيخ الأزهر السابق الشيخ جاد الحق على جاد الحق، الذى تمسك بالرفض المطلق قولا وفعلا... فهو الذى رفض رفضًا باتا مقابلة الرئيس الإسرائيلى «فايتسمان» عند زيارته الرسمية للقاهرة التى بدأت فى ١٩/ ١٢/ ١٩٩٤، رغم الإلحاح الإسرائيلى، والضغط الحكومى المصرى، وهو الذى اتخذ موقفا متشدداً إلى حد واضح فى قضية التصالح بين المسلمين واليهود.

فحين سئل عن رده على دعوة شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل آنذاك لتحسين العلاقات بين الأديان فى إطار تسوية الصراع بين العرب وإسرائيل، قال: إن الذين يتحدثون عن الدين لم يفهموا العقلية الإسلامية أو لعلهم تغافلوا عنها، فالإسلام فى واقعه، ينظم أمور الدين والدنيا والعلاقات الفردية والجماعية وقبلهما العلاقات العائلية فأية خطوة فى الإسلام فيها دين وسياسة. إن الإسلام فى القرآن والسنة يبين كل شىء فى حياة الإنسان الفرد وحياة الأسرة وحياة الجماعة، وحياة الجماعة السياسية وهى الدولة، فالجانب الدينى مندمج فى كل حياة المسلمين سواء فى هذه المنطقة أو على امتداد العالم الإسلامى، والحس الدينى

لدى المسلمين مرهف بمعنى أنه حين يعتدى على الدين فهذا يعنى العدوان على كل شيء فى الحياة - وليس الوطن بعيداً عن الدين - فلقد قيل « حب الوطن من الإيمان » ولعل منبت هذا أن الرسول ﷺ عندما لم يتقبل أهل قريش دعوته وناصبوه العداء واضطهدوا من اتبعه من أهل مكة ، بعد أن اعتنقوا الإسلام طوال ثلاثة عشر عاما ، وأمر محمد ﷺ بالهجرة إلى المدينة قال عند خروجه من مكة بعد أن استقبل البيت الحرام « إنك لأحب بلاد لله إلى ولولا أن أهلك أخرجونى منك ما خرجت» ، وهكذا نرى أن المسلم يعتقد دائمًا أن وطنه جزء من إسلامه بل هو محل الإسلام لاسيما مقدساته التى أمر بالحفاظ عليها فإنه يفتديها بأغلى ما عنده ، هو نفسه وولده قبل ماله .

فالعدوان على الأرض وبيوت لله وعلى أى من المقدسات التى يشد إليها الرحال وهو المسجد الأقصى وأوقافه وحرمه ، كل ذلك يثير فى نفوس المسلمين ألما يدفعهم لأن يدافعوا عن هذه المقدسات ، وألا يرضوا بديلاً لها وأن يتعرضوا بأجسادهم للأسلحة التى تشرعها إسرائيل فى وجه الشعب العربى المسلم فى فلسطين .

وإذا كان الإسلام فى كتابه الكريم دعا المسلمين إلى الإيمان بالرسل السابقين ومن بينهم موسى وعيسى عليهما السلام ، وأمر المسلمين بأن يتعايشوا بالسلم والسلام مع أهل الكتاب وهم أتباع هذين النبيين ، بل إن الإسلام - كما جاء فى القرآن - أمر أتباعه بأن من كمال الإيمان الإيمان برسل لله السابقين وبكتبهم ، ففى سورة البقرة قول لله سبحانه وتعالى : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن باللّه وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير﴾ . فأى تماسك بين الإسلام والأديان الأخرى بين المسلمين وأتباع تلك الأديان أكثر من هذا وأدعى إلى دوام المعايشة السلمية وكما قال القرآن ﴿ لكم دينكم ولى دينى ﴾(١٠) .

وحين سئل بمعنى آخر فإن الأساس فى تحسين العلاقات يكون بين معتنقى الأديان وفى هذا الإطار أتساءل كيف يمكن تحسين العلاقات بين العالم الإسلامى والإسرائيلى فى ظل احتلال إسرائيل للأراضى العربية ؟

قال : يجب أن تنظر إسرائيل فيما يعتنقه ساساتها من ظلم واضطهاد للفلسطينين وهدم بيوتهم ، وطردهم من ديارهم التى عاشوا فيها فى سلم وأمان أكثر من ألف عام ، بل عاشوا من قبل ذلك آلاف السنين ، فهم أهلها وأصحابها وجاء الغدر بهم والعدوان عليهم من خارج أرضهم بكتل عسكرية طاغية باغية زرعت الفساد والعناد ، ومن عجب أن ينادى هؤلاء البغاة والمعتدون بالسلم والسلام وأن يطالبوا العرب فى هذا الموقع أن يكونوا مسالمين لهم ، رغم أنهم احتلوا الأرض واغتصبوا العرض والمقدسات ، وليس هذا إلا دعوة للاستسلام والتسليم بكل شيء لهذا العدوان الإسرائيلى . مرة أخرى أقول إن هؤلاء الذين ينادون بصوت عال

متهمين العرب والمسلمين بكل هذه الاتهامات لم يفهموا بعد وإلى الآن عقلية المسلمين وحرصهم على دينهم وعقيدتهم وأوطانهم.

وسئل: هل الإسلام يسمح ويحبذ إقامة علاقات مع إسرائيل؟

أجاب: العلاقات دائمًا تخضع للظروف العامة بين الدول والشعوب وإذا طبقنا ذلك على الإسلام نجد ضرورة توافر مراعاة مصلحة الأمة الإسلامية ووفاء الطرف الآخر بتعهداته فى هذا النطاق، ووفقًا لمدى الالتزام بذلك يمكن النظر فى عدم إقامة العلاقات أو إقامتها بدرجة محدودة مع إسرائيل. ونحن نقرأ ونعلم أن الرسول ﷺ حين هاجر إلى المدينة عقد اتفاقا مع كل المواطنين هناك من مسلمين وغير مسلمين، بأن يتعاونوا على حماية بلدهم وأرضهم، وظل هذا الاتفاق ساريًا إلى أن نقضه اليهود، وهكذا فإن هذه المسألة لا يخضع الحكم فيها لعنصر الاستمرار على الدوام - وإنما يتكيف حسب الظروف والملابسات التى يتعامل بها الطرف الآخر، ومدى ما تحققه إقامة العلاقات أيا كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية من مصالح للشعب المسلم، أى أن الفيصل فى إقامة العلاقات يخضع فى المرتبة الأولى لصالح الشعب المسلم، وهذا أمر متداول بين الدول فالعلاقات إنما تقوم على المصالح التى ترتبط بهذه العلاقات(١١).

* * *

من شيخ الأزهر إلى بابا الأقباط..

الموقف الرافض بإصرار، يكاد يكون متطابقًا... مع بعض التفاصيل..

فإذا كان شيخ الأزهر، قد حاول الابتعاد عن الخوض فى دهاليز السياسة، بتفاصيلها المباشرة مع إظهار التمسك بتعاليم الإسلام صراحة، فإن بابا الأقباط قداسة الأنبا شنودة، مزج بين رفض التطبيع ومعارضة الهرولة وإدانة « الزيارة المقدسة » التى قام بها بعض الأقباط المصريين للقدس وبيت لحم والناصرة، مزج بين ما هو دينى وما هو سياسى، وتمسك بهذا الموقف على طول السنوات.

ونحسب أن أحد أهم أسباب أزمته الشهيرة فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، مع الرئيس السادات، التى انتهت بصدام الرجلين علانية، كان موقف البابا المعارض صراحة لتسارع خطوات السلام والتطبيع مع إسرائيل على غير إرادة الرئيس آنذاك، الأمر الذى أثار السادات، فأوقع «العقاب السياسى» على البابا، فى واحدة من الصدامات النادرة بين السلطة السياسية والسلطة الكنسية فى مصر عبر التاريخ(١٢).

ولقد ظل البابا على موقفه الرافض للتطبيع مع إسرائيل، والهرولة نحوها، حتى تحت غطاء «الحج» للأماكن المسيحية المقدسة فى فلسطين طالما هى تحت الاحتلال الإسرائيلى، وخصوصًا حين اشتعلت أزمة دير السلطان، وهو دير قبطى تابع للكنيسة المصرية، استولت عليه إسرائيل، وسلمته - نكاية - للأحباش، ورفضت فيما بعد إعادته لأصحابه الشرعيين (١٣).

ومثلما رفض شيخ الأزهر، مقابلة الرئيس الإسرائيلى عزرا فايتسمان، أثناء زيارته للقاهرة، رفض بابا الأقباط أيضًا، تعبيرا عن تماسك الموقف الوطنى المصرى فى قضية هرولة التطبيع مع إسرائيل، وتأكيدًا على «عروبة» الكنيسة القبطية وتمسكها بثوابت تاريخية وقومية لا تحيد عنها، بفعل متغيرات السياسة والدبلوماسية.

فى هذا الصدد أعلن البابا: إننى أحى موقف فضيلة شيخ الأزهر، لرفضه استقبال فايتسمان، ولا شك أن الشارع المصرى الذى ترفض أغلبيته الساحقة التطبيع مع إسرائيل، قد رحب بهذا الموقف كثيراً فالمصريون عمومًا يحجمون عن التطبيع، وخصوصًا أنهم يرون أجزاء كثيرة من الأراضى العربية مازالت محتلة ومغتصبة فى تحد لأى قانون، والغريب أن إسرائيل تريد أن تكون لها علاقات «طبيعية» مع العرب، فى وجود أوضاع سياسية وعسكرية غير طبيعية!

إن العرب من حقهم عندما يعتدى على حرية جزء من أراضيهم، أن يقاوموا هذا الاغتصاب؛ من حق اللبنانين فى جنوب لبنان أن يقاوموا مثلا الحزام الأمنى الذى صنعته إسرائيل ثم أن «الزحف السياسى» الإسرائيلى يواكبه الآن «زحف اقتصادى» وهو أمر له خطورته، وخصوصًا أن بعض رجال الأعمال قد يندمجون فى هذا التيار الذى لا نعرف نتائجه وتأثيراته السلبية على اقتصاديات المنطقة (١٤).

ويضيف البابا موضحًا آرائه: الذى ألاحظه حاليًا أن هناك تنازلات عربية كثيرة، لا أعرف مداها أو متى تتوقف، هل يتنازل العرب عن القدس... وهل هناك من حل مقبول، القدس مدينة عربية، ولكنى أعرف تمامًا أن إسرائيل لن تتركها، ولا يكف قادتها عن إعلان أنها عاصمة إسرائيل الأبدية، وإذا كانت إسرائيل قد رفضت تسليم طابا لمصر إلا بعد منازعات شديدة وطويلة، وبعد تحكيم دولى، فما بال القدس؟ إن ياسر عرفات لا يستطيع دخولها حاليًا إلا بتصريح، ولا أظن حتى بتصريح... إسرئيل لا يمكن أن تتنازل عن القدس إلا بقتال بينها وبين العرب، لأنها مسألة حياة أو موت للإسرائيلين، ولذلك فإنى أدعو الأقباط دوما إلى عدم زيارة القدس وأتذكر كلمة جميلة قالها مطران كنيستنا فى القدس وهى أن الذين يذهبون إلى القدس ليسوا حجاجا وإنما عصاة، على أن الغالبية الساحقة من الأقباط لا يخرجون عن طاعة الكنيسة ويلتزمون بقرار البابا بتحريم زيارة القدس، المتمردون وحدهم هم الذين يذهبون (١٥).

الموقف ذاته، يصر البابا على تأكيده فى كل مناسبة، سواء كانت عظة فى الكنيسة، أو كانت مناسبة سياسية، أو حديثا صحفيا، والمبدأ الأساسى الذى يدور حوله هذا الموقف المعارض لخطوات التطبيع هو نفى الحجة الدينية، حين يقول « إن الحج - إلى القدس - ليس فريضة فى الدين المسيحى، ويجب أن يشعر المسيحيون أن فى مصر مناطق سياحية كثيرة يأتى إليها السياح من أقصى البلاد، ويجب أن تخف الحماسة لزيارة القدس . . . هل ستغلق أمام المسيحيين أبواب السماء إذا لم يزوروا القدس، إن المسيحى يذهب إلى القدس ليأخذ بركة، وليس لأن الزيارة فريضة، لا توجد فريضة تسمى الحج لدى المسيحيين . . . »[١٦].

واغتنم البابا شنودة، زيارته للبنان فى يوليو ١٩٩٥، وعقد لقاء موسعًا فى دار الإفتاء ببيروت مع علماء الدين الإسلامى والمسيحى وبعض السياسيين والمثقفين اللبنانيين، ليؤكد موقفه، قائلاً إنه لن يدخل القدس إلا مع أشقائه المسلمين - وكأمة عربية واحدة بعد تحرير فلسطين والقدس وجنوب لبنان والجولان، وقال إننا نرفض الأمر الواقع واستخدام القوة والعنف من جانب إسرائيل، ضد الدول العربية، وإن الوعود بتدويل القدس تمثل تنازلاً عن عروبتها، وإنه لا حل للنزاع العربى الإسرائيلى إلا من خلال القوة ووحدة الأمة العربية، الأمر الذى يقتضى تضامنا عربيا فى مواجهة أخطار المرحلة القادمة، ذلك أن إسرائيل تحاول فرض سلام يخدم مصالحها وسياستها وتكرس وضعها وهيمنتها واحتلالها للأراضى العربية[١٧] . .

غير أن للبابا شنودة الثالث رؤية سياسية دينية فى قضية الصراع الإسلامى المسيحى ضد الإسرائيليين عامة، وفى قضية القدس بشكل خاص، يعبر عنها من خلال دراسة موجزة، يقول فيها [١٨] إن هذه المدينة لها مكانة كبيرة فى قلب كل مسيحى، عاش فيها السيد المسيح وأيضًا تأسست فيها أول كنيسة مسيحية فى العالم وبدأت فيها المسيحية بواسطة تلاميذ المسيح القديس بطرس والقديس بولس والقديس يوحنا، ولكن أورشليم - أقصد - ولكن اليهود فى أورشليم اضطهدوا المسيحية والمسيحين إلى أبعد الحدود، وفيها سفك دم أول شهيد مسيحى هو القديس إسطفانوس، وقال السيد المسيح عن أورشليم - وأقصد أيضًا اليهود فى أورشليم « يا أورشليم . . يا أورشليم يا قاتلة الأنبياء وراجمة المرسلين كم مرة أردت أن أجمع أولادك كما تجمع الدجاجة فراخها تحت جناحيها ولم تريدوا، هوذا بيتكم يترك لكم خرابًا » (إنجيل لوقا ١٣ : ٣٤).

أما الوعد الذى أعطاه الله للآباء كانت له ظروف أولا . . وله شروط ثانيا . وكان له مدى وقد انتهى فيها . كيف ذلك؟، فى الواقع العالم قديمًا كانت تسوده الوثنية وعبادة الأصنام فاراد الله أن يحفظ مجموعة من الناس بعيدًا عن التأثير الوثنى فى أرض الآباء والأنبياء ، فكان

نسل إبراهيم ونسل يعقوب الذى سمى إسرائيل . أعطاهم الله وعداً أن يعيشوا لكى يحفظوا الإيمان إلى أن يأتي الوقت الذى ينتشر فيه الإيمان فى أرجاء الأرض كلها وتزول الوثنية وعبادة الأصنام، ولكن كان وعدا مشروطًا فهو يقول إن حفظ بنيك طرقه . . بل أنه فى سفر التثنية إصحاح ٢٨ يقدم الله بركات لمن يطيعون الوصايا وبركات لباقى الناس ثم لعنات لهم إذا بعدوا عنها فيقول « وإذا لم يحفظوا وصاياه» يقول فى سفر التثنية ٢٨ : ٢٥ : «يجعلك الرب منهزما أمام أعدائك فى طريق واحدة تخرج عليهم وفى سبع طرق تخرج فيهم » فما الذى حدث، الذى حدث أن هؤلاء الناس عبدوا الأصنام حتى فى أيام موسى النبى لما تأخر موسى النبى أياما على الجبل مع الله نحتوا عجلا ذهبيا وسجدوا له وقالوا هذه آلهتك يا إسرائيل التى أخرجتك من أرض مصر « أعنى هذا العجل» وغضب الله عليهم غضبًا شديداً وأمر أنه ولا واحد من هؤلاء يدخل أرض الموعد، ثم بعد ذلك بدأ داود النبى يتخذها عاصمة له كانت تقريبا فى القرن العاشر أو التاسع قبل الميلاد. وقال الله لداوود : إن حفظ بنوك، ولم يحفظ بنوه وتركوا الله ولذلك انقسمت الدولة بعد سليمان مباشرة رحبعام فى يهوذا، وربيعام استقل بعشرة أسباط وعبد الأصنام وظل فى سياسة عبادة الأصنام، وكذلك غضب الله عليهم لدرجة أنه قال لإرميا النبى « لا تصل من أجل هذا الشعب ولا ترفع من أجلهم طلبه لأنى لا أسمع لك» وازدادت عبادة اليهود للأصنام وبخاصة فى أيام أخاب الذى وجد فى عهده ٨٥٠ نبيا للبغل، تخلص منهم إيليا النبى ثم خلفاء أخاب وخاصة الملك منسى والملك يواقيم وازداد غضب الله لدرجة أنه دفعهم لأيدى الأعداء، دفعهم إلى بابل وآشور فى سبيهم وتحطمت أورشليم هذه للمرة الأولى كل هذا قبل المسيح، وقضوا فى السبى ٧٠ سنة وكانت هناك وعود من الله أن يعودوا إلى أرضهم والقصد أن يعودوا من السبى إلى « بلاد اليهودية» ، وتحقق ذلك فى عهد نحميا وعزرا . . وملوك الفرس قورش وأرتحشت . . إلخ . .

إلى أن جاء المسيح وقال . . هوذا بيتكم يترك خراب . . وضربت أورشليم سنة ٧٠ ميلادية فى التخريب الثانى والذى شتت فيه اليهود فى أرجاء الأرض كلها ولم تعد لهم دولة فيما بعد من سنة ٧٠ إلى الأيام القليلة الماضية .

لقد انتهت فكرة شعب الله المختار فقد انتهت مقولة أن الله اختار أناسًا أيام الوثنية وعبادة الأصنام ولم يكن بينهم من يعبد الله أما الآن فهل من المعقول أن الله يترك آلاف الملايين الذين يعبدونه ويتخصص فى ثلاثة ملايين احتلوا أرض فلسطين .

فى المسيحية عبارة أرض الموعد ترمز إلى السماء وهذا وعد الله لنا أن نسكن فيها إلى الأبد، إذن ما هو الأساس الدينى لإسرائيل، إن كان من جهة الوعد، وعد بين طرفين وله شروط أخلوا بالشروط فانتهى الوعد. أما إن كان من جهة الدين فأحب أن أقول لا توجد حياة دينية كما أمر الرب موسى. أيام موسى النبى كان الغفران مرتكزا على تقديم الذبائح والمحرقات أما الآن فلا ذبائح ولا محرقات ولا يوجد عمل للكهنوت فى إسرائيل ولا توجد

النار المقدسة التى كانوا يحرقون بها الذبائح ولا يوجد الأوريم والتميم ولا يوجد الحكم الثيوقراطى لله بينهم عن طريق الأنبياء. إذن ما هى الحياة الدينية؟.

من الناحية السياسية فهى تتلخص فى أنهم احتلوا فلسطين واحتلوا الأراضى العربية ثم بدءوا يتكلمون عن السلام فى ظل هذا الاحتلال، السلام الحقيقى لا يأتى بإخضاع الغير والسلام الحقيقى لا يأتى بالتهديد ولا يفرض بالقوة العسكرية ولا باستخدام الأسلحة النووية المدمرة، بل إن بقاء هذه الأسلحة يشعر بالتخوف من المستقبل ويشعر بعدم الثقة بهؤلاء الناس لماذا يبقونها إذن؟؟

إلا لو كان فى نيتهم فكر اعتداء جديد أو فكر حماية الاحتلال بالقوة.

وأرض الموعد التى وعد بها الله قال إنها أرض تفيض لبنا وعسلا. أما الآن فإنها تفيض دما ورصاصا، وتفيض حجارة من الجانب الآخر، أما السلام فليس هو إخضاع الغير بالقوة، لأنه سيبقى فى القلب محاولة للخروج من هذا النطاق ولا يضيع حق وراءه مطالب. . الحق يا إخوتى لا يضيع بالتقادم ولا يفرض بالأمر الواقع من ثلاثة آلاف سنة، لست أرى ثلاثة آلاف سنة حكمها اليهود فى أورشليم إطلاقًا. إطلاقًا هؤلاء اتخذوها عاصمة أيام داود النبى وسليمان، بعد ذلك انقسمت الدولة ودخلت عبادة الأصنام وحكمها الفرس ثم حكمها اليونان والبطالمة خلفاء الإسكندر، واستمر الأمر هكذا إلى أن حكم العرب فى منتصف القرن السابع الميلادى سنة ٦٩٢ واستقرت الأمور بحكم العرب إلى أن حاولوا إضاعة هذا الاستقرار وباحتلال جديد فأى ثلاثة آلاف سنة هذه، إن كان تأسيس المدينة فقد تأسست قبل ثلاثة آلاف سنة أيام ملكى صادق وأيام « أبونا » إبراهيم من قبل داود بمراحل. نحن نريد السلام ولكننا نريده سلاما حقيقيا وليس لحساب طرف دون الآخر.

كانوا بغير سلام ثم جاء مبدأ السلام مقابل الأرض ثم صاروا ينادون بالسلام والأرض معًا، لعل تهافت بعض العرب على هذا السلام جعلهم يفرضون شروطهم ونحن ندين اعتداءهم على أرض فلسطين وعلى الدول العربية الأخرى. ولا نقبل لفلسطين إلا أن تكون دولة مستقلة ذات سيادة تحكم نفسها بنفسها.

كل ما فكرنا فيه أثناء اتفاقية « غزة - أريحا » أن هذه خطوة أولى يعقبها خطوات، ولكننا لم نجد هذه الخطوات بل وجدنا تنكراً للاتفاقيات السابقة. نطالب بالحق وكرجال دين نطالب بالعدل ونرى أن الوجود الإسرائيلى بهذا الشكل ووقوفهم ضد حقوق فلسطين، نراه ضد الحق وضد العدل وضد قرارات مجلس الأمن وضد قرارات الأمم المتحدة وضد قضية السلام التى يتكلمون عنها(١٩).

يبقى فى النهاية أن نعرض للمجادلة الفقهية الساخنة، التى دارت بين عالمين من علماء الإسلام المشهورين فى هذا العصر، حول القضية الساخنة، قضية التطبيع فى ظل السلام المتهافت مع إسرائيل، واستغلال « ولى الأمر» لفتاوى الشيوخ المسيسة، لتمرير الاتصالات والمفاوضات والاتفاقات مع إسرائيل، تحت غطاء شرعى. . .

ونعنى بها المجادلة، التى دارت على صفحات الصحف، بين فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن باز مفتى المملكة العربية السعودية، الوهابى المتشدد - عادة - وبين فضيلة الدكتور يوسف القرضاوى الأستاذ والفقيه المصرى الذى يعيش فى قطر، ذى الجذور الفكرية المنتمية للإخوان المسلمين.

وقصة المجادلة أو المناظرة الفقهية هذه، بدأت خلال شهر ديسمبر ١٩٩٤، حين أجرت مجلة «المسلمون» السعودية التى تصدر من لندن، حوارا مع الشيخ ابن باز، وجهت إليه أسئلة مقصودة، حول التطبيع والصلح مع اليهود وزيارة القدس فأجاب، إجابات تتناقض من حيث المضمون، مع فكره السلفى المتشدد، وتلتقى من حيث الشكل، مع التوجه السياسى السائد فى المنطقة العربية، الأمر الذى فهمه كل من قرأها على أنها تدخل فى باب « الفتيا السياسية المبرمجة والمبررة». .

قال ابن باز تحديداً: « إنه يجوز إقامة سلام دائم أو مؤقت مع إسرائيل وإن ذلك يتوافق مع الشرع والسنة الإسلاميين، ولا تستمعوا لمحاولات البعض فى العالم الإسلامى بتهييج الناس على الحكام بدعوى الفساد، إذ إن هذا مذهب لا تقره الشريعة الإسلامية، لما فيه من مخالفة للنصوص الآمرة بالسمع والطاعة لولاة الأمور!!..»

وأضاف الشيخ ابن باز ردا على سؤال حول جواز زيارة القدس والمسجد الأقصى وهو تحت الاحتلال الإسرائيلى، فقال: « إنه فى ظل حالة التفاهم الحالية بين العرب واليهود، فإن زيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه، سنة إذا تيسر..»

وبقدر ما أثارت فتوى ابن باز، من رد فعل عنيف وصاخب فى جانب رجال الدين السعوديين [٢٠]، وباقى العلماء المسلمين، بقدر ما لقيت ترحيبا فى الجانب الإسرائيلى - باعتباره صاحب مصلحة مباشرة - إذ سارع شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل انذاك بالاحتفاء بها قائلاً: إننى أبارك جدا هذه الفتوى التى تعبر عن الكثير من المسئولية، وأطالب المسئولين العرب بأن يأخذوا بما يفتيه رجال الدين عندهم!!

فى المواجهة الأولى، انبرى الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى يرد على فتوى الشيخ ابن باز، مبتدئًا الجدل الفقهى المفتوح حول جواز الصلح مع اليهود وتسييس الفتيا، لتبرير المواقف السياسية.

وتحت عنوان « السلام بالصيغة الإسرائيلية مرفوض شرعًا » قال القرضاوى [٢١] :

نشرت الصحف فتوى لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز مفتى المملكة العربية السعودية حول السلام مع إسرائيل، أفادت أن الشيخ الجليل يقر هذا السلام - مع ما فيه من ثغرات - مادام ولى الأمر يرى فيه المصلحة، وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز واحد من كبار علماء المسلمين المرموقين فى هذا العصر، وفتاواه معتبرة فى الأوساط العلمية والدينية، وهو رجل يوثق بعلمه ودينه. نحسبه كذلك ولا نزكيه على الله تعالى، ولكنه - على كل حال - ليس بمعصوم، فهو بشر يصيب ويخطئ، وقد تعلمنا من سلفنا الصالح: أن كل واحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا النبى ﷺ ، ومن أجل هذا جاء التحذير من (زلات العلماء)، ومن (زيغة الحكيم) كما قال معاذ بن جبل رضى الله عنه، فيما رواه أبو داود.

وقد قال معاذ احذروا زيغة الحكيم، ولا يثنينكم ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع.

وفتوى العلامة ابن باز التى نشرت حول السلام مع إسرائيل - إن صحت عنه - يخالفه فيها الكثير من علماء المسلمين، وأنا منهم، على الرغم من مودتى وتقديرى الكبير له، ولكن كما قال الحافظ الذهبى عن شيخه الإمام ابن تيمية: شيخ الإسلام حبيب إلينا، ولكن الحق أحب إلينا منه!

فى رأيى أن موضع الخطأ فى فتوى الشيخ حفظه الله ليست فى الحكم الشرعى والاستدلال له، فالحكم فى ذاته صحيح، والاستدلال له لا غبار عليه، ولكن الخطأ هنا فى تنزيل الحكم على الواقع، فهو تنزيل غير صحيح، وهو ما يسميه الأصوليون «تحقيق المناط الذى بنى عليه الحكم بما لم يتحقق»، وأوضح ذلك فيما يلى:

بنى الشيخ ابن باز فتواه على أمرين أو على دليلين:

الأول: قوله تعالى ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ﴾.

الثانى: أن الهدنة تجوز شرعًا مؤقتة ومطلقة، وكلاهما فعله النبى ﷺ مع المشركين. فقد صالح النبى ﷺ مشركى مكة على ترك الحرب عشر سنين، يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض وصالح كثيراً من قبائل العرب صلحًا مطلقًا، فلما فتحت مكة نبذ إليهم عهودهم، وأجل من لا عهد له أربعة أشهر.

وعلى أساس هذين الدليلين قال الشيخ: يجوز لولى الأمر أن يعقد الهدنة إذا رأى المصلحة فى ذلك.

وننظر فى الدليل الأول للشيخ العلامة. وهو الآية الكريمة من سورة الأنفال فنقول لا

مشاحة فى أن العدو إذا جنح للسلم ينبغى نحن أن نجنح لها متوكلين على الله، ولكن تطبيق هذا على واقع اليهود معنا غير صحيح، لأن اليهود الغاصبين لم يجنحوا للسلم يومًا.

وكيف يعتبر اليهود جانحين للسلم، بعد أن اغتصبوا الأرض وسفكوا الدماء، وشردوا الأهل، وأخرجوا الناس من ديارهم بغير حق؟

ما مثل اليهود مع أهل فلسطين إلا كمثل رجل اغتصب دارك، واحتلها بأهله وأولاده وأتباعه بالقوة والسلاح، وأخرجك وأهلك وعيالك منها.

وشردك فى العراء، وظللت أنت وعيالك تقاومه وتحاربه ويحاربك، وتقاتله ويقاتلك، لكى تسترجع دارك، وتسترد حقك.. وبعد مدة طالت من الزمن قال لك: تعال أصالحك وأسالمك، سأترك لك حجرة من الدار الكبيرة - دارك أنت - على أن تسالمنى ولا تحاربنى، وتسلم لى ولا تنازعنى، فسأترك لك الأرض مقابل سلامى، مع أن الأرض أو الحجرة التى سيتنازل عنها فى زعمه هى أرضك أنت مقابل سلامه هو! فهل يعتبر مثل هذا المغتصب المصر على اغتصابه جانحًا للسلم؟!

إن الآية الذى نذكرها هنا ليست آية سورة الأنفال، بل آية سورة محمد ﴿ فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم ﴾.

وننظر فى الدليل الثانى للشيخ، وهو أن الهدنة تجوز مؤقتة ومطلقة، فنقول: إن الهدنة معناها وقف القتال، ولكن هل الذى وقع مع اليهود مجرد هدنة تترك فيها الحرب، ويوقف فيها القتال، ويكف الناس بعضهم عن بعض؟

الواقع يقول: إن الذى حدث بين اليهود والفلسطينين ليس مجرد هدنة، بل هو شىء أكبر وأخطر، هو اعتراف لليهود بأن الأرض التى اغتصبوها بالحديد والنار، وشردوا أهلها بالملايين، أصبحت ملكا لهم وأصبحت لهم السيادة الشرعية عليها، وعدت حيفا ويافا وعكا واللد والرملة وبير السبع - بل القدس نفسها - أرضًا إسرائيلة، وأن هذه البلاد العربية الإسلامية التى ظلت أكثر من ثلاثة عشر قرنا مع المسلمين، صارت جزءا من دولة إسرائيل اليهودية الصهيونية، ولم يعد لنا حق فيها، ولا حتى مجرد المطالبة بها، ومعنى هذا: أن ما أخذ بالسلاح والقوة اكتسب الشرعية!

ما حدث إذن ليس مجرد هدنة كما تصور شيخنا الكريم، بل هو اعتراف كامل بحق إسرائيل فى أرضنا الإسلامية العربية، وفى سيادتهم عليها، وأنها خرجت من أيدينا إلى الأبد! فقد وقعنا على ذلك العقود، وأشهدنا على ذلك الشهود!

إننا هنا نخالف سماحة الشيخ فى تطبيق الحكم الشرعى على الواقع الراهن، فهو تطبيق - فى نظرنا - غير سليم.

وقد جرت عادة الشيخ معنا فى المجمع الفقهى لرابطة العالم الإسلامى الذى يرأسه سماحته ألاَّ نفصل فى الأمور التى تحتاج إلى رأى الخبراء المتخصصين إلا بعد أن نسمع شروحهم وننصت لآرائهم، ثم يحكم الفقهاء بعد ذلك.

يحدث هذا فى الأمور الطبية، حيث يدعى لشرحها كبار المتخصصين من رجال الطب فى الفرع الذى يبحث فيه.

ويحدث فى الأمور العلمية والفلكية، حيث يدعى الأساتذة المتخصصون فيها، لسماعهم والحوار معهم، قبل أن يحكم أهل الفقه.

وكان على الشيخ الكبير فى هذا الموضوع الخطير الذى يتعلق بعدو ظللنا نحاربه لبغيه وعدوانه - ما يقرب من خمسين سنة بعد قيام دولته، وعشرات السنين الأخرى قبل قيام الدولة - أن يستمع إلى رأى الخبراء فى السياسة والسلم والحرب، الخبراء الثقات المأمونين الذين لا يدورون فى فلك الحكام الخونة أو المتخاذلين ليعلم منهم: هل جنح اليهود للسلم فعلاً؟ هل ما حدث هو مجرد هدنة أم اعتراف كامل يسقط حقنا بالكلية؟

والأمر واضح كل الوضوح، فالمغتصب لا يعد جانحًا للسلم حتى يرد ما اغتصبه إلى أهله، والاعتراف بسيادة المغتصب على ما انتهبه من أرض ليس هو الهدنة التى أجازها الفقهاء مطلقة أو مؤقتة، ومارسها صلاح الدين الأيوبى فى حروبه مع الصليبيين أو مع بعضهم، حتى مكنه الله منهم، ونصره عليهم فى حطين وفى فتح بيت المقدس، بعد أن ظل تسعين عاما فى أيديهم.

لا أريد أن أتطرق إلى موضوع هذا السلام الهزيل النحيل، وما فيه من ثغرات هائلة، فقد أخذت فيه إسرائيل ولم تعط، وأعلنت من أول يوم بكل تبجح أن القدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل. فبقيت مشكلات القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود معلقة فماذا حل هذا السلام المزعوم من مشكلات إذن ؟

ومع هذا أنا لا أتحدث هنا عن السلام من ناحية الموضوع، ولكن من ناحية المبدأ. فالسلام بهذه الصيغة مرفوض شرعا. ولطالما قلت، ومازلت أؤكد: أن فلسطين كلها أرض إسلامية، فليست هى ملك الفلسطينيين وحدهم حتى يتصرفوا فيها دون الأمة الإسلامية، فهى ملك الأمة كل الأمة، فى سائر أجيالها، ولو فرط جيل وتقاعس لا يجوز أن يفرض تقاعسه وتخاذله على سائر أجيال الأمة المسلمة، لو فرط الفلسطينيون وتقاعسوا لوجب على

الأمة أن تدافع عن حقها، وتقاتل عن أرضها فإن لم تستطع الدفاع والمقاتلة، فلتخاصم عنها بالبيان والتبليغ. فكيف والفلسطينيون يرفضون هذا الاستسلام ويقاومونه بكل ما يستطيعون؟

والمسلمون فى ديار الإسلام يعجبون من العرب كيف تغيروا ما بين عشية وضحاها جعلوا العدو صديقا، ووضعوا أيديهم فى يد من قاتلهم وقتلهم وأخرجهم من ديارهم وأبنائهم، والموقف السليم هنا ما حكاه القرآن ﴿ وما لنا ألا نقاتل فى سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا﴾.

اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه. آمين.

* * *

فى المواجهة الفقهية الثانية، استفز رأى القرضاوى الشيخ ابن باز فطرح مجادلته الثانية قائلا[٢٢]: إيضاح وتعقيب على مقال فضيلة الشيخ يوسف القرضاوى حول الصلح مع اليهود. وما صدر منى فى ذلك من المقال المنشور فى صحيفة «المسلمون» جوابًا لأسئلة موجهة إلىّ من بعض أبناء فلسطين.

وقد أوضحت أنه لا مانع من الصلح معهم إذا اقتضت المصلحة ذلك ليأمن الفلسطينيون فى بلادهم ويتمكنوا من إقامة دينهم.

وقد رأى فضيلة الشيخ يوسف أن ما قلته فى ذلك مخالف للصواب. لأن اليهود غاصبون فلا يجوز الصلح معهم. إلى آخر ما ذكره فضيلته.

وإننى أشكر فضيلته على الاهتمام بهذا الموضوع ورغبته فى إيضاح الحق الذى يعتقده، ولاشك أن الأمر فى هذا الموضوع وأشباهه هو كما قال فضيلته - يرجع فيه للدليل. وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ. وهذا هو الحق فى جميع مسائل الخلاف لقول الله عز وجل: ﴿ فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ وقال سبحانه: ﴿وما اختلفتم فيه من شىء فحكمه إلى الله ﴾ وهذه قاعدة مجمع عليها بين أهل السنة والجماعة.

ولكن ما ذكرناه فى الصلح مع اليهود قدأوضحنا أدلته، وأجبنا عن أسئلة وردت إلينا فى ذلك من بعض الطلبة بكلية الشريعة فى جامعة الكويت، وقد نشرت هذه الأجوبة فى صحيفة «المسلمون» الصادرة فى يوم الجمعة١٩/ ٨/ ١٤١٥هـ الموافق٢٠/ ١/ ١٩٩٥ وفيها إيضاح لبعض ما أشكل على بعض الإخوان فى ذلك.

ونقول للشيخ يوسف وفقه الله وغيره من أهل العلم: « إن قريشًا قد أخذت أموال

المهاجرين ودورهم، كما قال الله سبحانه فى سورة الحشر ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانًا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ﴾ ومع ذلك صالح النبى ﷺ قريشًا يوم الحديبية سنة ست من الهجرة، ولم يمنع هذا الصلح ما فعلته قريش من ظلم المهاجرين فى دورهم وأموالهم، مراعاة للمصلحة العامة التى رآها النبى ﷺ لجميع المسلمين من المهاجرين غيرهم، ولمن يرغب الدخول فى الإسلام.

ونقول أيضًا: جوابًا لفضيلة الشيخ يوسف عن المثال الذى مثل به فى مقاله وهو: لو أن إنسانا غصب دار إنسان وأخرجه إلى العراء ثم صالحه على بعضها.. أجاب الشيخ يوسف بأن هذا الصلح لا يصح. وهذا غريب جدا، بل هو خطأ محض، ولاشك أن المظلوم إذا رضى ببعض حقه، واصطلح مع الظالم فى ذلك فلا حرج لعجزه عن أخذ حقه كله، وما لا يدرك كله لا يترك كله.. وقد قال الله عز وجل: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ وقال سبحانه: ﴿والصلح خير﴾. ولاشك أن رضا المظلوم بحجرة من داره أو حجرتين أو أكثر يسكن فيها هو وأهله خير من بقائه فى العراء.

وأما قوله عز وجل: ﴿ فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم﴾ فهذه الآية فيما إذا كان المظلوم أقوى من الظالم وأقدر على أخذ حقه، فإنه لا يجوز له الضعف، والدعوة إلى السلم، وهو أعلى من الظالم وأقدر على أخذ حقه. أما إذا كان ليس هو الأعلى فى القوة الحسية فلا بأس أن يدعو إلى السلم كما صرح بذلك الحافظ ابن كثير رحمه الله فى تفسيره لهذه الآية، وقد دعا النبى ﷺ إلى السلم يوم الحديبية لما رأى أن ذلك هو الأصلح للمسلين والأنفع لهم، وأنه أولى من القتال.. وهو عليه الصلاة والسلام، القدوة الحسنة فى كل ما يأتى ويذر. ولما نقضوا العهد وقدر على مقاتلتهم يوم الفتح غزاهم فى عقر دارهم، وفتح الله عليه البلاد ومكنه من رقاب أهلها حتى عفا عنهم، وتم له الفتح والنصر ولله الحمد والمنة.

فأرجو من فضيلة الشيخ يوسف وغيره من إخوانى أهل العلم، إعادة النظر فى هذا الأمر بناء على الأدلة الشرعية لا على العاطفة والاستحسان. مع الاطلاع على ما كتبته أخيراً من الأجوبة الصادرة فى صحيفة «المسلمون» فى ١٩/ ٨/ ١٤١٥هـ الموافق٢٠/ ١/ ١٩٩٥م، وقد أوضحت فيها أن الواجب هو جهاد المشركين من اليهود وغيرهم مع القدرة حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية، إن كانوا من أهلها، كما دلت على ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وعند العجز عن ذلك لا حرج فى الصلح على وجه ينفع المسلمين ولا يضرهم، تأسيا بالنبى ﷺ، فى حربه وصلحه، وتمسكا بالأدلة الشرعية العامة والخاصة، وقوفًا عندها، فهذا هو طريق النجاة وطريق السعادة والسلامة فى الدنيا والآخرة، والله المسئول أن يوفقنا وجميع

المسلمين قادة وشعوبًا لكل ما فيه رضاه، وأن يمنحهم الفقه فى دينه، والاستقامة عليه، وأن ينصر دينه ويعلى كلمته، وأن يصلح قادة المسلمين ويوفقهم للحكم بشريعته والتحاكم إليها، والحذر مما يخالفها.. إنه ولى ذلك والقادر عليه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان.

* * *

غير أن الدكتور القرضاوى، عاد يرد على الشيخ عبد العزيز بن باز مرة ثانية.. فقال[٢٣]:

الحمد لله والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.. أما بعد.

فقط اطلعت على ما كتبه سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - حفظه الله تعقيبًا على ردى على الفتوى التى صدرت من سماحته إجابة عن أسئلة وجهتها إليه مجلة «المسلمون» فى ٢١ من رجب سنة ١٤١٥هـ حول السلام مع دولة الاغتصاب الصهيونى (إسرائيل).

ويؤسفنى أن أخالف سماحته فى تعقيبه، كما خالفته فى أصل الفتوى، وليس فى العلم كبير، والحق أحق أن يتبع وقد أكد الشيخ الأصل الأصيل الذى لا يحيد عالم عنه، وهو: أن كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا النبى ﷺ.

وقد بنيت ردى السابق على حقيقة مهمة ومسلمة لدى أهل العلم، وهى أن الفتوى لا تكون صحيحة واقعة موقعها، إلا إذا امتزج فيها فقه النصوص والأحكام بفقه الواقع، فإذا انفصل أحدهما عن الآخرين وقع الخلل، وقد ذكرت أن الخلل الذى وقع فى فتوى سماحة الشيخ لم يجئ من عدم معرفة النصوص والأحكام، بل من عدم معرفة الواقع على حقيقته.

ومعرفة الواقع وفقهه قد يصل إليه الفقيه بنفسه، وقد يحتاج إلى خبراء يقرأ لهم أو يستمع إليهم كما فى الأمور الطبية والفلكية والاقتصادية وغيرها، والقرآن الكريم يقول ﴿ فاسأل به خبيرًا ﴾ سورة الفرقان: الآية٥٩، ﴿ ولا ينبئك مثل خبير ﴾(سورة فاطر: الآية١٤) وكنت أود من فضيلة الشيخ أن يرد على ما أثرته واستشكلته فى فتواه حفظه الله، ولكنه رد على أمور جانبية وترك الأساس فى القضية.

قلت فى كلمتى تلك: إنَّ الشيخ استدل بالآية الكريمة ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ﴾ الأنفال: ٦١ والآية محكمة فى نظرنا، والحكم المستنبط منها مسلم فى عمومه، ولكن تطبيقه على الواقع غير مسلم، فاليهود لم يجنحوا يوما للسلم، وإنما هم مغتصبون معتدون، أخذوا الأرض من أهلها بالقوة والسلاح والعنف والإرهاب، وشردوهم منها، وأقاموا دولتهم العنصرية الظالمة عليها. وقد قلت: إن الغاضب لا يعتبر جانحا للسلم، إلا إذا رد ما اغتصبه إلى أهله، أما أن يغتصب دارى ويسمح لى بحجرة منها أسكنها بإذنه

وتحت سلطان، فليس هذا جنوحًا للسلم بحال. هذا ما قلته ولم أقل: إن من استطاع أن يأخذ حجرة من داره المغتصبة، فليس له أن يأخذها، ويجاهد لأخذ الباقى واسترداده، وهو الذى استنبطه الشيخ من قولى، وقال إنه خطأ محض وهو ما لم أقله.

لقد استدل الرئيس المصرى الراحل أنور السادات - حين عقد اتفاقه مع إسرائيل - بالآية الكريمة: ﴿وإن جنحوا للسلم﴾ فقاطعه العرب جميعًا وخونوه، وقالوا: إن اليهود لم يجنحوا للسلم، وأعتقد أن الموقف لم يتغير، بل إن اتفاق عرفات أسوأ من اتفاق السادات، باعتراف الجميع، ومن نظر فى تاريخ اليهود، وفى حديث القرآن عنهم، وفى واقعهم العملى، يجزم بأنهم لم يجنحوا للسلم أبدًا.

كيف وقد رأينا منهم مذبحة المسجد الإبراهيمى وقتل الركع السجود فى بيت الله وفى شهر رمضان؟ كما رأيناهم يغتصبون شطر المسجد ويحرمون على المسلمين دخوله؟!

وكيف يعتبر جانحا للسلم من يقيم المستوطنات إلى اليوم فى أرض العرب والمسلمين، وينتزع الأرض الزراعية من أيدى أصحابها وملاكها، ويأتى بالآلات (البلدوزرات) لتسويتها وإلحاقها بأملاك اليهود، وأهل الأرض يصرخون ويستغيثون ولا مغيث؟

كيف يعتبر جانحا للسلم من يقيم الحفريات حول المسجد الأقصى ومن تحته، ويُعد العدة لبناء الهيكل على أنقاض المسجد، وهو أحد أحلامه الكبرى؟

كيف يعتبر جانحًا للسلم من يهدد المنطقة كلها بترسانته النووية وأسلحته الكيماوية والجرثومية ويمتنع عن مجرد التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية؟

الحق أن كل البراهين والشواهد تدل بوضوح على أن اليهود فى طبيعتهم العدوان، وفى مخططهم العدوان، فهم لا يزالون يحلمون بإسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل فإلى أرض خيبر. ومواقع بنى قينقاع وقريظة والنضير!

وإنما سعى اليهود إلى هذا السلام المدعى، حين رأوا تنامى الجهاد وحركة المقاومة الإسلامية التى غدت مصدر قلق ورعب لليهود، فأرادوا أن يضربوا الحركة (الأصولية) الفلسطينية بأيدى الفلسطينيين أنفسهم وهو ما نتمنى ألا يكون.

وأما ما ذكره الشيخ ابن باز من مصالحة النبى ﷺ لمشركى قريش فى الحديبية، وعقد هدنة معهم لعشر سنين مع ظلمهم للمسلمين فى دورهم وأموالهم، واستدلاله بذلك على جواز ما يصنع اليوم مع إسرائيل، فهو استدلال مردود، للفرق الشاسع بين الموقفين.

فقريش ليست عنصرا دخيلاً على مكة، بل الدار دارها، والبلد بلدها، والمسلمون هاجروا إلى الله ورسوله مختارين لنصرة دينهم، لا لدنيا يصيبونها، ولم يكن المشركون

يحبون هجرتهم، ولهذا هاجروا مستخفين، إلا ما كان من عمر رضى الله عنهم، وإن عبر القرآن عن ذلك بأنهم﴿ أخرجوا من ديارهم وأموالهم﴾ لما كان عليهم من التضييق والإيذاء.

بخلاف إسرائيل، فهى كيان دخيل على المنطقة، احتل الأرض، وأقام عليها دولته، وشرد أهلها، وفرض على العرب والمسلمين دولة دخيلة معادية فى قلب دار الإسلام ووطن العرب.

ثم إن ما فعله الرسول الكريم معهم ليس أكثر من مهادنة تتوقف فيها الحرب بين الفريقين مدة من الزمن، وهذا ما يمكن قبوله للضرورة أو للمصلحة إذا رأى ذلك أهل الحل والعقد، أما الذى حدث مع اليهود فهو - كما ذكرنا من قبل - شىء أكبر وأعظم.. إنه اعتراف بحق اليهود فيما اغتصبوه من أرض، وأنه غدا جزءاً من دولتهم، وأن لهم حق السيادة عليه، وأن سلطانهم عليه سلطان شرعى، وأنه لم يعد لنا حق شرعى فى المطالبة به، وناهيك بالجهاد لاسترداده، بعد أن وقعنا على ذلك العقود، وأشهدنا الشهود من الدول الكبرى والأمم المتحدة! وهذا ما لم يرد عليه الشيخ الجليل سدده الله.

وأما استشهاد الشيخ بقوله تعالى: ﴿والصلح خير﴾ فليس على إطلاقه، فالصلح الذى يضيع حقوق الأمة، أو يملك أرض الإسلام لغاصبيها ليس خيراً، وفى الحديث المعروف الذى رواه الترمذى (الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحا حرم حلالا، أو حلل حراما) فحتى الصلح بين المسلمين ليس خيراً بإطلاق، بل هو مقيد بقيود لا تخفى على أهل العلم.

وقد عقب سماحة الشيخ ابن باز على قولى بأن الآية التى ينبغى ذكرها هنا هى قوله تعالى: ﴿ فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم﴾ أن هذا فيما إذا كان المظلوم أقوى من الظالم، وأقدر على أخذ حقه، فإنه لا يجوز له الضعف والدعوة إلى السلم، وهو أعلى من الظالم. أما إذا كان ليس هو الأعلى فى القوة الحسية، فلا بأس أن يدعو إلى السلم، كما صرح بذلك الحافظ ابن كثير فى تفسيره.

وأقول للشيخ: إن سياق الآية لا يدل على ما ذهب إليه بل الآية تنهى عن الدعوة إلى السلم من منطلق الضعف.. لا من منطلق القوة، بدليل عطف الدعوة إلى السلم على الوهن فى الآية ﴿ فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم ﴾ ويجوز أن تكون الواو للمعية، والآية تذكرة لهم بأنهم «الأعلون» دائما لأنهم أصحاب الدين الذى يعلو ولا يعلى عليه، فحقهم أعلى من باطل المشركين وتوحيدهم أعلى من شركهم وحجهم أعلى من شبهاتهم، والعاقبة لهم: ﴿ وإن جندنا لهم الغالبون ﴾.

وهذه الآية شبيهة بقوله تعالى فى سورة آل عمران وبعد هزيمة أحد: ﴿ ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين ﴾.

وما فهمه الشيخ من الآية : أن يحارب المسلمون إذا قووا ، ويدعوا إلى السلم إذا ضعفوا لا يشرف المسلمين ، بل يجعلهم جماعة من الانتهازيين ، الذين لا يحكمون الاعتبارات الأخلاقية بل الاعتبارات النفعية وحدها . وهذه فى الواقع سوءة خلقية ، وتهمة يبرأ منها الشرفاء .

والمفسرون الكبار يخالفون ابن كثير رحمه الله فيما ذهب إليه ، فهذا شيخ المفسرين أبو جعفر الطبرى يقول فى تفسير الآية : يقول تعالى ذكره : فلا تضعفوا أيها المؤمنون بالله عن جهاد المشركين وتجبنوا عن قتالهم .

وقوله : ﴿ وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون ﴾ ولا تضعفوا عنهم وتدعوهم إلى الصلح والمسالمة وأنتم القاهرون والعالون عليهم ، ﴿ والله معكم ﴾ بقوله : والله معكم بالنصر لكم عليهم (تفسير الطبرى جـ١١/ ٣٢٦) .

ويقول العلامة لألوسى فى تفسير الآية : ﴿ فلا تهنوا ﴾ أى إذا علمتم أن الله تعالى مبطل أعمالهم ومعاقبهم ، فهو خاذلهم فى الدنيا والآخرة ، فلا تبالوا بهم ، ولا تظهروا ضعفا . . ولا تدعوا الكفار إلى الصلح خورا وإظهارا للعجز ، فإن ذلك إعطاء الدنيا ﴿وأنتم الأعلون﴾ الأغلبون ، والعلو بمعنى الغلبة مجاز مشهور . والجملة حالية مقررة لمعنى النهى ، مؤكدة لوجوب الانتهاء ، وكذا قوله تعالى : ﴿ والله معكم ﴾ أى ناصركم ، فإن كونهم الأغلبية ، وكونه عز وجل ناصرهم من أقوى موجبات الاجتناب عن الذل والضراعة . (روح المعانى جـ٢٦/ ٨٠)

وما أشار إليه سماحة الشيخ - فى إيضاحة لجريدة « المسلمون » - من وجوب جهاد المشركين من اليهود وغيرهم - مع القدرة - حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية . . إلخ فهذا فى (جهاد الطلب) لا فى (جهاد الدفع) .

ونحن الآن فى جهاد الدفع - دفع العدو المعتدى على أرض الإسلام وأهلها - وهو غير جهاد الطلب ، حين يكون العدو فى دياره ، لا فى ديارنا ، ونحن نتعقبه من باب (الحرب الوقائية) ، وهذا هو الذى قرر الفقهاء أنه فرض كفاية ، بخلاف جهاد الدفع ، فهو فرض عين على من وقع عليه ، ثم على من يليه ، حتى يشمل الأمة كافة ، وعلى جميع المسلمين مساعدته حتى ينتصر على عدوه ، ويخرجه من دياره .

وأما ما ذكره الشيخ أكرمه الله من أن أولى الأمر إذا اجتهدوا فيما رأوا فيه المصلحة فعلينا إطاعتهم ، كما قال تعالى : ﴿يأيها الذين أمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾ ، فأولو الأمر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من الفقهاء الكبار : أصحاب الأمر وذووه ، وهم الذين يأمرون الناس ، وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة ، وأهل العلم

والكلام، فلهذا كان أولو العلم صنفين: العلماء والأمراء، فإذا صلحوا صلح الناس، وإذا فسدوا فسد الناس (مجموع الفتاوى ٢٨/ ١٧٠).

ومما يدل كذلك قوله تعالى فى سورة النساء: ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ فعطف (أولى الأمر) على (الرسول)، وقد كان هو الإمام الأعظم ورئيس الدولة، فدل على أن أولى الأمر جماعة معه، يرد إليهم الأمر، كما يرد إليه، ووصفهم - أو وصف بعضهم - بالعلم والاستنباط، وفى هذا دليل على أن (أولى الأمر) فى المفهوم القرآنى أشمل وأوسع من مجرد أصحاب السلطة والحكم.

وللشيخ رشيد رضا فى تفسير الآية فى (المنار) شرح مستفيض يجب الرجوع إليه.

وإذا سلمنا بأن أولى الأمر هم الحكام وحدهم، فهذا فى حاكم بايعته الأمة على الكتاب والسنة، ووافقه أهل الحل والعقد، وله اليد والقدرة أى السيادة والسلطة على أرضه وشعبه، أما حاكم ليست له سلطة إلا فى حدود ما يسمح به أعداؤه له، فليس هذا هو ولى الأمر الشرعى الواجبة طاعته.

على أن الطاعة لولى الأمر الشرعى ليست مطلقة، إنما هى فى (المعروف) كما صحت به الأحاديث، وكما أشار إليه القرآن فمن أمر بمعصية فلا سمع له ولا طاعة، ومن القواعد المقررة فقها وشرعا: أن تصرف ولى الأمر على الرعية منوط بالمصلحة، فإذا تصرف تصرفا لا مصلحة فيه، فهو رد، أى مردود عليه، ولا مصلحة فى التنازل عن أرض الإسلام لليهود الغاصبين، والاستسلام لهم إلا إذا كانت مصلحة بنى صهيون، فهم المستفيد الأوحد من هذا السلام المزعوم.

وأحب أن أنبه هنا على أمر ذى بال أشرت إليه من قبل، وهو أن قضية فلسطين ليست قضية عادية، وأرض فلسطين ليست كغيرها، ففيها القدس والمسجد الأقصى منتهى الإسراء، ومبتدأ المعراج، والقبلة الأولى فى الإسلام، فليست شأنا يخص الفلسطينيين وحدهم، وإنما هى قضية الأمة الإسلامية كلها، وقد ربط الله فى كتابه بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى، فلا يجوز التفريط فى أحدهما من مسلم.

وقد حرك إشعال حريق المسجد الأقصى العالم الإسلامى كله، وحفز الملك فيصل بن عبد العزيز - رحمة الله - إلى دعوة قادة العالم الإسلامى فى صورة مؤتمر قمة لمواجهة المشكلة، ومن خلال ذلك ولدت منظمة المؤتمر الإسلامى لتتحدث باسم الأمة الإسلامية.

فماذا يكون الحال اليوم والمسجد الأقصى يتعرض لخطر الهدم والضياع بالكلية؟ ورابين يعلن ويكرر بتبجح وصفاقة أن القدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لإسرائيل.

هذا وإن خلافى مع سماحة الشيخ عبد العزيز لا ينفى ما أكنه له من ود واحترام، وظنى أنه

لم يعرف الواقع السياسى على حقيقته، فجاء حكمه على قدر ما علم. وقد أثبتت الواقع أن الفلسطينيين لم يحصلوا أى مصلحة من وراء ذلك السلام المزعوم، وأن المستفيد الأوحد منه هو اليهود.

وإنى لأرجو من الشيخ أن يمعن النظر فيما أوردت من أدلة واعتبارات، عسى أن يراجع رأيه، فهو - فيما علمت - رجاع إلى الحق. وقد قال عمر رضى الله عنه فى رسالته الشهيرة فى القضاء: « ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس، أن تراجع فيه نفسك اليوم، فإن الحق قديم والرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل ».

اللهم أرنا الحق حقا وأرزقنا اتباعه، وأرنا الباطل ووفقنا لاجتنابه والحمد لله أولاً وآخراً.

* * *

هكذا كانت الانقسامات واضحة، فى مجال الفتيا الشرعية، بين اتجاه يبرر التصالح الجارى ويسوغ التطبيع المتسارع ويبارك الهرولة الزائدة نحو إسرائيل، ناشراً غطاء شرعيا، فوق السياسات العربية الباحثة عن سلام، أى سلام، وبأية شروط، حتى لو كان سلاما متهافتا لا يقف على قدمين ثابتتين، وبين اتجاه معارض يرى فيما يجرى اندفاعًا نحو مصير مجهول، يعرض مستقبل العرب والمسلمين لأخطار داهمة فى الحاضر والمستقبل، ويعيب على بعض رجال الدين الإفتاء السياسى فى ثوب الإفتاء الدينى... ولايزال ملف الجدل الفقهى بين الاتجاهين مفتوحا، طالما ظلت الأوضاع القائمة مختلة!!

هوامش

١-عقد مؤتمر ملتقى أهل الكتاب والتزام من أجل السلام، بجامعة « الكالا» أو القلعة الأسبانية فى الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤ .

٢- راجع : فصل تطبيع السلام عبر الأديان .

٣-د. محمد نور فرحات - مذكرات عائد من مؤتمر مريب - المصور ١٨/ ١١/ ١٩٩٤ .

٤- المصدر السابق .

٥- حديث للمفتى د. محمد سيد طنطاوى - جريدة الوفد ٩/ ٣/ ١٩٩٤ .

٦- المصدر السابق .

٧- حصل فضيلة المفتى الدكتور محمد سيد طنطاوى على شهادة الدكتوراه فى موضوع بنى إسرائيل، استناداً إلى ما جاء فى القرآن الكريم .

٨- حديث للمفتى د. محمد سيد طنطاوى - مجلة الوسط ١٦/ ١/ ١٩٩٥ .

٩- جريدة الحياة ٥/ ١/ ١٩٩٥ .

١٠- حديث للإمام الأكبر شيخ الأزهر - مجلة المصور ٣/ ٢/ ١٩٩٥ .

١١- المصدر السابق .

١٢- أصدر الرئيس السادات قرارا بعزل البابا شنودة وتحديد إقامته فى دير الأنبا بيشوى بوادى النطرون وتكليف لجنة ثلاثية بإدارة شئون الكنيسة . . ثم عاد البابا إلى ممارسة عمله، بعد اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، وتولّى الرئيس حسنى مبارك .

١٣- راجع لمزيد من الاطلاع - كتاب مشكلة دير السلطان بالقدس - د. أنتونى سوريال عبد السيد .

١٤- البابا شنودة - فى حوار مع جريدة العربى ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٤ .

١٥- المصدر السابق وحوار آخر للبابا مع مجلة المصور ٥/ ٥/ ١٩٩٥ - توثيق المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ببطريركية الأقباط الأرثوذكس.

١٦- البابا شنودة - حوار مع جريدة الحياة ٣/ ٧/ ١٩٩٥.

١٧- تصريحات للبابا شنودة فى دار الإفتاء ببيروت نقلتها وكالات الأنباء ونشرتها الصحف العربية فى ٥/ ٧/ ١٩٩٥.

١٨- البابا شنودة محاضرة أمام الندوة الدولية « القدس مدينة السلام » بمقر جامعة الدول العربية ١٣/ ٣/ ١٩٩٥.

١٩- لمزيد من الاطلاع اقرأ كتاب البابا شنودة « رأى المسيحية فى الإسلام » الصادر فى ١٩٧٤.

٢٠- كان الشيخان السعوديان صالح العيثيمين وسفر الحوالى، من أبرز الذين انتقدوا فتوى ابن باز، فى خطب علنية.

٢١- د. يوسف القرضاوى ردا على فتوى ابن باز جريدة الشعب ١٧/ ١/ ١٩٩٥.

٢٢- الشيخ عبد العزيز بن باز يرد على القرضاوى - جريدة الشعب ١٤/ ٣/ ١٩٩٥.

٢٣ - د. يوسف القرضاوى فى الرد على الرد - جريدة الشعب ١٤/ ٣/ ١٩٩٥.

ثمن التهافت ودرس التاريخ

سوف ندخل إلى هذا الموضوع عبر عدة أبواب مختلفة، إن تباعدت من حيث الزمان فهى ترتبط بالمكان وتلتقى فى المعنى، ذلك أن المحور الأساسى الذى تدور حوله، هو مصر وحالها فى ظل السلام خصوصا.

لقد دفعت مصر ثمن الحروب المتتالية مع إسرائيل، من لحمها الحى، وكان الثمن فادحًا وقاسيا، أثر فيها ماديا ومعنويا، اقتصاديا واجتماعيا، سياسيا وثقافيا، لكنها لم تعجز أو تطأطئ الرأس، أو تتخلى عن الدور فى هذه المنطقة الحيوية من العالم؛ لأنها ببساطة لا تملك مثل هذه الترف، الذى قد يستمتع به آخرون، حتى وإن كانت قد مارست المرونة أحيانا!.

وحين جاء أوان السلام، جاء بشروط قاسية، وكان على مصر أن تدفع ثمنه مرة أخرى، بعد أن دفعت ثمن الحرب باهظا . . . فى الحالتين وقفت قوى دولية كبرى ضدها، وبالتالى مع إسرائيل تعادى مصر وتحابى إسرائيل علنا، فإن كانت موازين القوى العسكرية خلال الحروب قد مالت فى معظم المواجهات لصالح إسرائيل، فإن موازين القوى السياسية خلال مفاوضات السلام قد مالت هى الأخرى لصالح إسرائيل مرة ثانية.

وفى الحالتين كان على مصر باعتبارها أكبر دولة عربية، تمارس دور الريادة والقيادة، أن تتحمل أعباء الحرب وأعباء السلام، والغريب أن إسرائيل لم تكن وحدها التى جنت ثمار التفوق فى الحرب كما فى السلام، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية جنت هى الأخرى نصيبها، واتفق الاثنان على اقتطاع الثمن من لحم مصر الحى، لكى تكون عبرة لشقيقاتها العربيات، أليست هى الكبيرة والقائدة والرائدة!.

وإن كانت الولايات المتحدة، قد أغدقت على إسرائيل سلاحا ودعما خلال الحروب، فقد أغدقت عليها مالا وتأييدا خلال السلام، صحيح أن الولايات المتحدة، بدأت تعطى لمصر معونات عسكرية واقتصادية ـ ١,٢ مليار دولار سنويا مقابل٣ مليارات لإسرائيل ـ منذ توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، تشجيعا لها على الالتزام بالسلام، ولكن الصحيح أن هذه المعونات وقد دخلت فى صميم تركيبة الاعتماد المصرى على الخارج، قد

أسرت مصر بطريقة من الطرق، وربطت استراتيجيتها بالتحالف مع أمريكا والتآلف مع سياساتها فى المنطقة، رغم اختلاف المصالح وتناقض المبادئ والأهداف أحيانا، وصولا إلى ادعاء البعض بأن المعونة الأمريكية لمصر هى ثمن هذا السلام - الذى أثبت فيما بعد أنه سلام متهافت لأنه غير عادل وغير شامل، وإلى ادعاء البعض الآخر أن مصر « أجرت » إرادتها أو رهنت قرارها لدى أمريكا، بحكم حاجتها إلى هذه المعونات فى إصلاح اقتصادها الضعيف والمعطوب؛ فهل استفاد هذا الاقتصاد فعلا من المعونات الأمريكية - فى مناخ السلام - ليقوم من عثرته.

(أ) عبر الباب الأول، ندعى أن هناك نقطتين كانتا بداية التحولات الكبرى، النقطة الأولى بدأت بالهزيمة العسكرية لمصر وللعرب في عدوان ١٩٦٧ . . . وقعت مصر قيادة وجيشا وشعبا فى فخ تم إعداده بعناية فائقة، فإذا بالأحلام تتبخر وإذا بالسياسات تهتز وإذا بالقرار فى يد صاحب القرار يدخل فى نفق الاستقطاب، والخلاصة أنه قد استقر فى العقل المصرى أن عدوان ١٩٦٧، والهزيمة العسكرية، التى صاحبته، هى بداية تحولات جذرية فى مصر وبلاد العرب كافة، تحولات داخلية وإقليمية وخارجية، تبدو كجبل الثلج، تلوح فى الأفق قمته اللامعة، لكن الجسد الأكبر يغوص فى الماء فلا يظهر للعين المجردة!.

أما النقطة الثانية فقد بدأت بوفاة جمال عبد الناصر عام١٩٧٠، وتولى أنور السادات سلطة الحكم فى مصر، ودخوله من بعد فى صراع قاس ضد رجال عبد الناصر، انتهى بانتصاره سياسيا، الأمر الذى فتح شهيته لإجراء تحولات كبرى فى التوجهات والاختيارات والسياسات المصرية؛ فإذا كانت حرب أكتوبر المجيدة - عام ١٩٧٣ - هى محور التحولات الرئيسية، فإن التحركات السياسية التى واكبتها وتبعتها هى التى جسدت هذه التحولات، ابتداء بمفاوضات الكيلو ١٠١ وانتهاء بمفاوضات كامب ديفيد!.

منذ البداية راهن السادات على التوجه غربًا، وعلى الارتباط بأمريكا أساسًا، مغيراً زاوية التوجه التى كان عبد الناصر قد اختارها يوم التحالف مع السوفيت منذ عدوان ١٩٥٦، وطوال الستينيات فيما بعد.

وإذا كان السادات قد اختار بنفسه وبحكم تركيبته العقلية والسياسية، الاتجاه غربا فإن دخول هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى - اليهودى - على الخط قد هندس تحالف مصر السادات مع أمريكا، فقد التقت كيمياء الرجلين وتفاعلت، منذ اجتماعهما الأول، وتطورت فيما بعد بقوة وتماسك.

المهم أن الرجلين صاغا معا التوجه المصرى نحو السلام مع إسرائيل، فى الوقت الذى كانت الصداقة المصرية الأمريكية تزداد وثوقا، بينما الصداقة المصرية السوفيتية تزداد أفولا، الأمر الذى لاقى رد فعل متناقضا فى مصر، جانب يرى أن التوجه الجديد ينقذ البلاد من

كوارث الحروب ويوفر نفقاتها ويحقق السلام، وجانب يرى العكس. ولقد لعبت الآلة الإعلامية السياسية لحكم الرئيس السادات، دورها بقوة فى الترويج لهذا التوجه، وإقناع الرأى العام، بأن حرب أكتوبر هى آخر الحروب - مقولة السادات الشهيرة - وبأن السلام قادم جارا وراءه الرخاء، تلك الكلمة السحرية التى لعبت بعقول المصريين وحركت بطونهم، تطلعا إلى غد أفضل بعد سنوات الضغط والتقشف وشد الأحزمة على البطون والمعاناة من جراء الصدام المستمر مع إسرائيل.

ولعل أوضح مثال على تأثير ذلك، هو الاستقبال الجماهيرى الأسطورى، الذى استقبل به الشعب المصرى، الرئيس الأمريكى - آنذاك - ريتشارد نيكسون حين جاء لزيارة مصر، تدشينا لعصر السلام والرخاء والتحالف المصرى الأمريكى. . .

ساعتها راجت فكرة - أو مقولة - فى الشارع المصرى، تقول إن نيكسون سيلقى بالدولارات من طائرته على الجماهير المستقبلة المتلهفة. . . ولأن نيكسون لم يكن ساذجا، فإنه لم يلق الدولارات فى الشارع المكتظ، ولكنه باستشارة وزير خارجيته الداهية كيسنجر، وضع أساس التحول المصرى نحو الغرب، وبذر بذرة ربط القرار المصرى بالدخول فى عملية السلام مع إسرائيل، مقابل رفع التحفظ الاقتصادى الأمريكى، بل وتأكيد الالتزام الأمريكى بمساعدة مصر اقتصاديا - ثمنا للسلام الموعود، وهو الأمر الذى تمت ترجمته عمليا، فى عهد الرئيس جيمى كارتر، حين وقع السادات ومناحم بيجن. معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، لتبدأ معها المعونات السنوية الأمريكية لطرفى السلام، كالتزام متبادل فيما بينهما، وفيما بينهما وبين الراعى الأمريكى. .

فهل جاء الرخاء الموعود، مع السلام الموعود؟.

* * *

(ب) **عبر الباب الثانى**، هناك تيار سياسى قومى فى مصر يقول: «إن المشكلة الأساسية أننا ربطنا اقتصادنا الوطنى بتفاعلات السياسة العربية والدولية، ينتعش وينكمش حسب حركة المد والجزر التى تفرضها مقدرات هذه السياسة»، وهى مقدرات غير مستقرة من ناحية، وتحاول الولايات المتحدة وإسرائيل تقليص تفاعلات مصر فيها من ناحية أخرى. (١)

وفى الفترة من ١٩٧٥ -١٩٧٩ كانت نسبة النمو الاقتصادى المصرى تزيد على ١٠٪ سنويا بسبب التدفقات المالية من الدول العربية البترولية، ولعل القصد من هذه التدفقات السخية، كان إغراء مصر على الانتقال - فى بداية عصر التوجه نحو السلام إثر حرب اكتوبر المجيدة ١٩٧٣ - من جانب دول الثورة إلى جانب دول الثروة، وقد شجع الغرب هذا

الانتقال بمزيد من المساعدات والقروض قدمها ببذخ لإغراق مصر فى مستنقع الديون وإبعادها عن الاتحاد السوفيتى الذى كان لايزال قائما وقتها .

وفى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ كانت نسبة النمو فى مصر حوالى ٧٪ سنويا بسبب مساعدات وقروض قدمت لمصر ، لكى تلعب دورها المطلوب فى دفع الأطراف العربية الأخرى لعملية السلام والصلح مع إسرائيل . . . وكانت الولايات المتحدة ، قد وافقت على تقديم ١,٢ مليار دولار سنويا لمصر مقابل ٣ مليارات لإسرائيل بعد أن وقعتا معاهدة كامب ديفد ، وهى المعونات التى تهدد الولايات المتحدة الآن بقطعها ، بعد أن وقع الفلسطينيون والأردنيون على اتفاقيتى صلح مع إسرائيل ، فلم يعد مطلوبا من مصر ما كان مطلوبا منها من قبل ! .

وبعد حرب الخليج الثانية - عاصفة الصحراء ١٩٩١ - وجدت الولايات المتحدة نفسها قادرة على النزول بقواتها المسلحة مباشرة إلى دول الخليج دون إحساس بالحرج لا من جانبها ولا من جانب دول الخليج - بعد أن قدمت مصر غطاء شرعيا عربيا للتحالف العسكرى الدولى الذى قادته أمريكا - وبدت دول الخليج أكثر سخاء فى التعامل مع الجيوش الأمريكية ، وكان على مصر أن تنتظر خارج الملعب ، بعد أن أدت الدور المطلوب منها «سياسيا وعسكريا ، عربيا وإقليميا ودوليا» ! .

* * *

(جـ) عبر الباب الثالث ، يقول محمد حسنين هيكل [٢] لقد قيل للشعب المصرى ، إن السلام قادم يريحه من الأعباء الثقيلة ، ماديا ومعنويا ، للصراع وللحرب المسلحة ، وقيل أيضا له إن السلام سوف يسحب الرخاء فى ذيله ، نتيجة مؤكدة لما يمكن توفيره بانتهاء عصر الصراع والسلاح ، أو لما يمكن أن تضيفه المساعدات الخارجية ، أو نتيجة لما يمكن أن يحققه التركيز على البناء والانطلاق فى عصور جديدة ، وكان الذى حدث خلافا مع ما كان منتظرا [٣] .

يقول هيكل إننى أقف أمام توصيف الأحوال فى مصر توصيفًا دقيقًا وبالأرقام .

وقد أنبه إلى أن الأرقام التى أعرضها كلها أرقام رسمية مأخوذة من مراجع معتمدة ، أولها مرجعية البنك الدولى . والبنك الدولى هو الجهة الوحيدة التى تملك حق مناقشة الحكومات فيما تقدمه من أرقام ، كما أنه الجهة الوحيدة التى تملك سلطة وضع تقاريرها النهائية وفق مراجعاتها ، فى حين أن جهات دولية أخرى ليس أمامها غير أن تتقبل أرقام الحكومات المعنية دون سلطة للمراجعة .

ونتفق بداية - ولا أظن أنه يمكن أن يقع خلاف - على أن نسبة النمو الاقتصادى السنوى

المساعدات الأمنية الأمريكية الممنوحة للأقطار العربية وإسرائيل
للسنة المالية ١٩٨٨ مقارنة بآخرها
(مليون دولار أمريكي)

المكان	دعم اقتصادى	مبيعات عسكرية (FMS)	مساعدات عسكرية (FMS)	تدريب (IMETP)	حفظ سلام	المجموع	آخر مساعدات/ عام
ترويج السلام فى الشرق الأوسط							
مصر	٨١٥,٠	١٣٠٠,٠	٠,٠٠	١,٧٥٠	–	٢١١٦,٧٥٠	٢١٢٣,٨٠٠ ١٩٩٣
إسرائيل	١٢٠٠,٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٠٠	–	٣٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠٠ ١٩٩٣
الأردن	١٨,٠	١٨٠٠,٠	٤٠,٠٠	١,٨٠٠	–	٧١,٨٠٠	٩١,٠٠٠٠ ١٩٩٣
لبنان	٠,٣	٠	٠,٠٠	٠,٤٧٥	–	٠,٧٧٥	١٩,٦٠٠ ١٩٩٣
الإقليم	٢٠,٠		٠,٠٠	٠,٠٠٠	–	٢٠,٠٠٠	
توسيع الدفاع والأمن المتبادل							
جيبوتى	٣,٠	٠,٠٠	٢,٠٠	٠,١٣٥	–	٥,١٣٥	٥,١٨٠ ١٩٩٣
المغرب	٢٠,٠	٠,٠٠	٥٠,٠٠	١,٤٥٠	–	٧١,٤٥٠	٦١,٠٠ ١٩٩٣
عُمان	٢٠,٠	٥,١٥	٠,٠٠	٠,١٥	–	٢٥,٣٠٠	٦,١٠٠ ١٩٩٣
الصومال	٢٣,٠	٠,٠٠	٢٢,٠٠	١,٢٥٠	–	٤٦,٢٥٠	٤.٦٥٠ ١٩٨٨
السودان	١٨,٠	٠,٠٠	١٠,٠٠	١,٠٠٠	–	٢٩,٠٠٠	
ردع وقتال العدوان							
تونس	٢٠,٠	٠,٠٠	٤٠٠,٠٠	١,٤٥٠	–	٦١,٤٥٠	٨,٢٠٠ ١٩٩٣**
اليمن	٠,٠	٠,٠٠	٣,٠٠	١,١٠٠	–	٤,١٠٠	١٦,٠٠ ١٩٩٠
ترويج المصالح الحيوية خلال المبيعات الفورية العسكرية والصادرات التجارية							
الجزائر	٠٠,٠	٠,٠٠	١٠,	٠,٠٠٠	–	٠,١٠	......
تقوية العلاقات العسكرية الحرفية خلال منح التدريب							
موريتانيا	٠,٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٧٥٠	–	٠,٧٥	١٠,١٣٠ ١٩٨٨

فى أى بلد تبقى باستمرار أهم المؤشرات الدالة على أحواله . وإذا قبلنا ذلك ، فسوف نجد فعلا أن مصر - ولسوء الحظ - بلد يتأخر ولا يتقدم ، وهذه هى الصدمة الأولى للحقيقة ، وتتلخص عناصرها الرئيسية فيما يلى :

* فى الفترة ما بين ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤ - كانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ١٤ , ٥٪ (وربما تلاحظون أن هذه الفترة التى كانت مصر تستعد فيها لحرب أكتوبر العظيمة ، وكان الجهد الحربى يكلفها كثيراً من الأعباء على حساب التنمية . وبرغم ذلك فقد ترون أنها نسبة للنمو معقولة جدا فى بلد توزع جهده بين تحرير الأرض وبين مواصلة التنمية) .

* وفى الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى١٩٧٩ - كانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ٩٤ , ١٠٪ (وربما تلاحظون هنا أيضًا أن هذه هى الفترة التى وصلت فيها التدفقات المالية من عوائد النفط العربى إلى ذروتها ، ومن المفارقات أن أكبر التدفقات العربية انهالت على مصر بعد حرب أكتوبر ، وبعد أن وقعت مصر سنة ١٩٧٤ وسنة١٩٧٥ على اتفاقية فك الارتباط الأولى واتفاقية فك الارتباط الثانية ، ولعل القصد من هذه التدفقات السخية كان تشجيع مصر على المضى أبعد فى الطريق الذى اتخذته على خلاف مع أمتها العربية . ثم تلا ذلك سنة ١٩٧٧ أن تظاهرات الاحتجاج على ارتفاع الأسعار اجتاحت مصر ، وأقلقت الغرب كله كما أقلقت بعض العرب على مدى ثبات الأوضاع السياسية فى مصر وهو مؤثر على المنطقة كلها - وكان أن سارعت الولايات المتحدة ودعت غيرها إلى غمر مصر بالمساعدات . وكان مدهشا أن بعض العرب لم يساعدوا مصر بالقدر الكافى وهى تحارب إسرائيل ، ولكنهم راحوا يساعدونها بقوة بعد أن بدأت تبتعد عنهم وتقترب من إسرائيل . وقد يستدعى التأمل والنظر أن تلك الفترة - من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ - كانت الفترة التى بدأ فيها شن غارات متوحشة ومتوالية ضد « جمال عبد الناصر » فكراً وتجربة وميراثًا ، وكانت مظاهر اليسر تلهى وتنسى . وفى نفس الوقت فإن جزءاً من التدفقات المالية العربية وغير العربية وجد طريقه إلى مجال الإنتاج الإعلامى والفنى ضمن محاولة لإعادة صياغة التفكير المصرى والعربى ، حتى ولو اقتضت الأمور إعادة كتابة التاريخ لكى تكون من الماضى تكأة يستند عليها الحاضر . وأدى ذلك ، ضمن ما أدى ، إلى خلخلة فكرية وإلى خلط أوجد أعراض أزمة فى الضمير المصرى مازالت تحيره حتى الآن .

* وفى الفترة ما بين ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ كانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ٩٩ , ٦٪ (وربما تذكرون أن هذه هى الفترة التى شهدت عملية اغتيال الرئيس « أنور السادات » وبداية إدارة الرئيس « حسنى مبارك » ، وكانت هناك رغبات دولية وعربية فى مساعدة مصر على اجتياز ظرف بدا للآخرين خطرا على استقرار المنطقة ، وقد يكون عائقًا أمام احتمالات الصلح مع إسرائيل لكن المساعدات أصبحت أقل لأن « عملية السلام» بدت

غير قابلة للعودة، ومع أهمية المحافظة على استقرار مصر فإن صلحها مع إسرائيل ظل مطلبا أهم!).

* وفى الفترة ما بين ١٩٨٥ إلى١٩٨٩ كانت نسبة النمو فى مصر تجرى بمتوسط سنوى قدره ٩٢ , ٢٪ (وربما تلاحظون أن مصر فى تلك الفترة كانت قد انتهت من توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل بكل ما ترتب عليها من قيود. واطمأن الآخرون، وتركوا مصر، والتفتوا إلى مواقع أخرى فى المنطقة أو خارجها.

وإذن فقد كان الارتفاع الظاهر فى نسب النمو فى المراحل السابقة محكومًا بظروف خارجية استدعت جهداً مكثفا لتسيير الأمور وتسهيلها فى مصر، وعندما زالت هذه الظروف فقد أصبح على مصر أن تواجه مشاكلها، وهى وشأنها: تعوم أو تغرق، فلا أحد فيما يبدو يريدها واقفة، ولا أحد فى نفس الوقت يريدها واقعة! وفى كل الأحوال وفيما يتعلق بمصر - وأى بلد غيرها - فلابد أن ندرك أن النمو الحقيقى الذى يحسب حسابه ليس هو النمو المرتبط بتدفقات خارجية مرهونة بعوامل مؤقتة، وإنما ما يحسب حسابه هو النمو الذى تصنعه المحركات الذاتية الوطنية - وما عدا ذلك محاولات لشراء السياسات أو تأجيرها أكثر منه دوافع للنمو المطرد والشامل).

* ونصل إلى السنوات الأخيرة، ونأخذها واحدة بعد واحدة:

- سنة١٩٩٠ تدنت نسبة النمو إلى ٥٤ , ٢٪.

- سنة١٩٩١ تدنت نسبة النمو أكثر إلى٢٧ , ٢٪.

- سنة١٩٩٢ تدنت نسبة النمو أكثر وأكثر إلى٨ , ١٪.

- سنة١٩٩٣ تدنت نسبة النمو أكثر وأكثر فإذا هى تصل بالناقص وليس بالزائد -إلى - ١٪، أى أن مصر أكلت هذه السنة من لحمها الحى واستهلكت من رأسمالها ولم تضف إليه شيئًا على الإطلاق.

ونعرف الآن أن نسبة النمو لسنة١٩٩٤ لم تتعد نسبة ٥ , ١ فى المائة!

هذه هى الأرقام، أو هذه هى الحقائق، ولا يجب، بل ولا يمكن أن يكون هناك خلاف عليها - والنتيجة أن مصر وبمعايير النمو الاقتصادى تتراجع إلى الوراء ولا تتقدم إلى الأمام.

وهذه هى الصدمة الأولى للحقيقة.

تتصل بهذه الحقائق الاقتصادية حقائق اجتماعية تترتب عليها، وأكتفى منها باثنتين، وهما فى الواقع الصدمة الثانية والصدمة الثالثة للحقيقة:

الأولى ـ وطبقا لتقارير البنك الدولى ـ هى أن متوسط دخل الفرد فى مصر هبط بشكل ملحوظ، ففى حين كان متوسط دخل الفرد فى مصر فى بداية الثمانينيات هو ٦٧٠ دولارا فى السنة ـ إذا به يصل فى بداية التسعينيات إلى ٦١٠ دولارات للفرد فى السنة، أى أن كل فرد فى مصر فقد من متوسط الدخل العام ٦٠ دولاراً فى السنة. وقد تزامن ذلك مع قرارات سياسية أخذت بوجهة نظر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، فى إلغاء الدعم الاجتماعى الذى كان يوفر حدا أدنى لعامة الناس فى غذائهم وفى كسائهم، وفى خدمات التعليم والصحة، وفى توفير فرصة العمل، وكانت الذريعة أنها قوانين السوق تأمر وتطاع. ويلفت النظر أن ذلك حدث فى مصر بينما كانت الحملة الانتخابية للرئيس « بيل كلينتون » تقوم بالدرجة الأولى على « أنه لا يستطيع أن يترك الشعب الأمريكى تحت رحمة قوانين السوق »، وبينما كانت أوروبا الساعية إلى وحدتها الاقتصادية تتمسك بنظم وترتيبات تقع فى مجلدات تحوى ستة آلاف صفحة هدفها توفير الحماية للعمال وللفلاحين ضد قوانين السوق فى أكثر قارات الدنيا رخاءً وازدهاراً.

وربما قيل إن بعض الإصلاحات المالية كانت واجبة، وبعض القول صحيح – لكن أى اقتصاد وطنى يحترم نفسه ويحترم مواطنيه لابد له أن يجعل الأرقام فى خدمة الناس وليس الناس فى خدمة الأرقام.

وبالتالى فإنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح مالى بدون رؤية اجتماعية ومهمة أية سياسة، بما تحمله الكلمة من معان، هى التوفيق بين العنصرين، ومن المفارقات – وهى كثيرة – أن الفترة التى انخفض فيها متوسط دخل الفرد فى مصر وبالتالى فإنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح مالى بدون رؤية اجتماعية ومهمة أية سياسة، بما تحمله الكلمة من معان، هى التوفيق بين العنصرين، ومن المفارقات – وهى كثيرة – أن الفترة التى انخفض فيها متوسط دخل الفرد فى مصر بمقدار ٦٠ دولاراً فى السنة كانت هى نفس الفترة التى اندلعت فيها نيران الغلاء وزادت الأسعار بما يقارب ٣٠٠٪، غير زيادة الضرائب والرسوم، وقد أصبحت عملية جباية قاسية ولا تحتاج من أحد إلى دليل!.

وهذه هى الحقيقة الاجتماعية الأولى... الصدمة الثانية للحقيقة.

والحقيقة الاجتماعية التالية – وهى حقيقة تشهد بها الأرقام المصرية الرسمية ذاتها – أن البطالة فى مصر – وفى نفس الفترة – زادت زيادة مخيفة، وهى بطالة من نوع مختلف عن ذلك النوع الذى يقول بعضنا: إن « كبريات دول العالم تعرفه، حتى الولايات المتحدة الأمريكية ». ناسين أن البطالة فى الولايات المتحدة – فى الجزء الأكبر منها – بطالة موسمية أو بطالة عند أقل الطبقات علما وخبرة فى مجتمعاتها، وبصراحة فهى فى الولايات المتحدة

أظهر لدى الجماعات الملونة. وفى كل الأحوال فهى بطالة تغطيها تأمينات اجتماعية تضمن حدا أدنى من ضرورات العيش لكل مواطن.

وأقول إن فى مصر مليونًا وثمانمائة ألف عاطل من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، ومعنى ذلك أن البطالة تعصر كتلة من أهم الكتل البشرية فى مصر، فهى كتلة تعلمت وتهيأت للعمل فى بلد يعتبر التعليم فيه وسيلة وحيدة للصعود الاجتماعى.

وليست هناك أرقام موثقة عن أعداد العاطلين من كتل بشرية أخرى، ولكن بطالة المتعلمين، تعنى أن المشكلة معبأة بشحنات قلق غير عادى. فهذه ليست البطالة المقنعة التى عرفناها من قبل، وهذه ليست بطالة الريف الذى يستطيع فائضه البشرى أن يسعى لرزقة على الأرض السمراء وفى الحقول الخضراء، وإنما هى بطالة مدركة، واعية، قابلة لأن تتحول إلى شحنة غضب عارم يشعر أن مجتمعه يسلبه حقا كان يحسبه فى انتظاره.

ولكم أن تتمثلوا حالة أسرة مصرية عادية فى الريف أو فى الحضر صرفت «دم قلبها» كما يقولون، على تعليم شاب أو شابة، راجية وآملة أن يتحول الابن أو البنت إلى مشارك فى دخل الأسرة معين على مشاق الحياة. ثم إذا بهذا الشاب أو الشابة – وقد فرغ من مختلف مراحل التعليم – يعود إلى الأسرة فى الريف أو فى الحضر مكسوراً ومحبطًا، لا شىء عنده يقدمه إلى هؤلاء الذين تحملوه وصبروا عليه، وأخطر من ذلك لا شىء عنده يعينه على بناء حياة مستقلة تمكنه من إنشاء أسرة جديدة تحتها أرض وفوقها سقف، ولديها أمل يوئ إلى غد أفضل، ولها نصيب فى الحق الإنسانى المشروع لكل مواطن فى دخول دائرة الإنتاج، والمشاركة فى حقوق الخدمات من الصحة وحتى الثقافة.

وهذه هى الصدمة الثالثة للحقيقة.

ثم نصل إلى الصدمة الرابعة للحقيقة، وهى اقتصادية – اجتماعية هذه المرة، وهى تطالعنا بموقف يدعونا إلى خوف شديد على مستقبل الاستقرار الاجتماعى فى مصر.

إن متوسط دخل الفرد فى السنة فى أية بلد من البلدان ليس كافيا لتصوير الحقائق الاجتماعية، وإنما لابد أن ندخل فى الحساب عاملاً بالغ الأهمية، وهو: كيف يجرى توزيع هذا المتوسط من الدخل على ضآلته ومع تآكله؟.

فإذا وصلنا إلى هذا العامل فقد تسمحون لى أن أضع أمامكم – ضمن محاولة توصيف الموقف فى مصر – صورة لقمة الهرم الاجتماعى فى مصر بعد أن وضعت أمامكم صورة لقاعدته.

إن هذه الصورة هى لمحة من تقرير عن « المؤشرات الطبقية الجديدة فى مصر» وضعته

مجموعة بحث دولية شارك فيها خبراء من بلدان مختلفة، بينهم واحد إسرائيلى، والصورة تشير إلى ما يلى :

× فى مصر ٥٠ فرداً تبلغ ثروة كل واحد منهم ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار وأكثر.

× وفى مصر ١٠٠ فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليون دولار.

× وفى مصر ١٥٠ فردا تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥٠ إلى ٨٠ مليون دولار.

× وفى مصر ٢٢٠ فرداً تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار.

× وفى مصر ٣٥٠ فرداً تتراوح ثروة كل منهم ما بين ١٥إلى ٣٠ مليون دولار.

× وفى مصر ٢٨٠٠ فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ١٠ إلى ١٥ مليون دولار.

× وفى مصر ٧٠ ألف فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين دولار.

وإذا أخذنا الأرقام الخمسة الأولى من هذا الجدول فإننا فى مصر أمام حوالى ألف فرد استطاعوا فى العشرين سنة الأخيرة أن يصبحوا أصحاب ثروات هائلة لا تتناسب مع الحقائق الاقتصادية أو الحقائق الاجتماعية السائدة فى البلد.

وقد جاءت هذه الثروات الهائلة فى معظمها من عمليات تقسيم وبيع الأراضى والعقارات وما يتصل بها، ومن التوكيلات التجارية التى لا يعرف أحد حسابها، ومن احتكار بعض السلع كالأسمنت والحديد والسكر واللحوم (بما فيها اللحوم الفاسدة)، ثم إن بعضها – وهو ليس قليلاً – جاء من عمولات تجارة السلاح.

ولقد كنا نقبل – ونسعد ونبارك – لو أن هذه الثروات تراكمت نتيجة لعملية الإنتاج بالمنطق الرأسمالى السليم القائم على الاستثمار وقبول مخاطره، والقائم على احترام القوانين والتزام ضوابطها، والقائم على دفع الضرائب والرضا بتكاليفها.

لكن الواقع الحى أمامنا أنه – فى معظم الأحيان وباستثناء لا تزيد نسبته عن عشرة فى المائة فقط – لم يكن الأمر هو الاستثمار ومخاطره وإنما الاستغلال ونفوذه، ولم يكن القانون وضوابطه وإنما الدوران حوله والاستهتار به، ولم تكن الضرائب العادلة فى تكاليفها وإنما الضرائب على أضعف الطبقات قدرة على أدائها وأقلها فرصة فى الهرب أو التهرب منها!.

ومن المفارقات أن مصر وهى واحدة من البلدان الموضوعة فى قوائم الدول الفقيرة تستورد أكبر نسبة من سيارات « المرسيدس » فى العالم بالقياس إلى عدد سكانها، وذلك طبقًا للبيان السنوى (سنة ١٩٩٣) لشركة «مرسيدس بنز».

ولقد أزيد أن واضعى التقرير الذى عرضت لأحد جداوله قبل قليل لم يدخلوا فى تقديراتهم فئتين من الأغنياء :

× فئة المصرين الذين يعملون ويعيشون خارج مصر .

× ثم فئة أصحاب الثروات الإحصائية . ونموذج لهم هؤلاء الذين يملكون أراضى أو عقارات زادت قيمتها بشدة ولكن التصرف فيها محدد أو مقيد ، كالعمارات الكبيرة على شاطئ النيل مثلاً ، وبالتالى فإن ملايينهم اعتبرت إحصائية ، أى أنها موجودة وليست متحركة بما يساوى قيمتها الحقيقية .

وأزيد أيضًا أننى عندما اطلعت على هذا التقرير استهولت بعض ما فيه ، وأردت أن أراجعه بمناقشته مع خبير مصرى متخصص وفى موقع يسمح له أن يعرف - وكانت خلاصة رأيه أن التقديرات الواردة فى التقرير أقل كثيراً من الواقع الحالى ، والأرجح أن أرقامه تعود إلى ثلاث سنوات مضت على الأقل ، وكانت هى المتاحة أمام واضعيه حين بدءوا فى إجراء بحثهم .

وإذن فنحن أمام وضع لا مفر من التسليم بأنه بالفعل مخيف لأن النار قريبة من الحطب بأكثر مما تحتمله سلامة الأحوال فى مصر .

يتابع هيكل سرده فيقول :

إننى أريد أن أعتذر لكم عن صورة مزعجة عرضتها عليكم ، لكننى برغم ذلك أخشى أنه مازالت فى كأس الحقيقة بقية صدمات أخرى - خامسة وسادسة وسابعة - ولا مفر من تناولها مهما كان المذاق علقما والطعم كريها .

وأشعر بحرج إذ أجد نفسى مضطراً إلى القول بأن الحقائق الاقتصادية والحقائق الاجتماعية لها بعد آخر يختلط فيه الاقتصادى والاجتماعى معًا ، ومن ثم يصنعان معًا مؤثرات نفسية وإنسانية وأخلاقية فى نفس الوقت .

وهذا البعد يتمثل فى ثلاثة عناصر أضعها أمامكم على النحو التالى :

١ - **إن الإحساس العام** - حتى مع غياب الأرقام - بهذه الصورة المزعجة للحقائق الاقتصادية والاجتماعية لما جرى فى مصر خلال العشرين سنة الماضية أصاب الشعب المصرى بنوع من الشعور بالخيبة أليم . فقد كان هذا الشعب يرتب نفسه لأحلام وردية زينت له وكاد يصدقها .

قيل للشعب المصرى أيضًا إن السلام سوف يسحب الرخاء فى ذيله نتيجة مؤكدة لما يمكن

توفيره بانتهاء عصر الصراع والسلاح، أو نتيجة لما يمكن أن تضيفه المساعدات الخارجية، أو نتيجة لما يمكن أن يحققه التركيز على البناء والانطلاق فى عصور جديدة.

وكان الذى حدث خلافا مع ما كان منتظراً.

(ولست أريد أن أعود إلى الماضى مع الباكين على أطلاله، ومع ذلك فلا مفر من الاعتراف بأن جماهير الشعب المصرى راحت تشعر مع تثاقل زحف السنين أن الحياة فى عصر «الحرب» كانت أفضل منها فى عصر « السلام» - إذا جاز اعتبار ما تحصل عليه مصر بالفعل مساعدات حقيقية. ثم إن الحياة فى وقت « الانغلاق » كانت أسعد منها فى وقت «الانفتاح» - إذا جازت تسمية ما كان - « بالانغلاق »، وما استجد - « بالانفتاح ».

وربما نتذكر وبأرقام البنك الدولى - حتى يستقيم القياس - أن متوسط النمو فى السنوات ما بين ١٩٥٦ إلى١٩٦٦ - كان يجرى بنسبة٦ , ٧٪ سنويا - مع تواصل الصراع وبالسلاح مرات، وكانت كلها مرات دافع فيها السلاح عن طموحات مشروعة وعن حقوق وطنية وقومية، وبدون مساعدات خارجية من أى مصدر. بل إن الحصار الاقتصادى فى بعض الظروف مارس ضغوطه - وبرغم ذلك فقد كان عصراً تمكنت فيه مصر من بناء قاعدة صناعية متقدمة بكل المعايير فى العالم الثالث، كما تمكنت فيه من زيادة الرقعة المنزرعة من أرضها بنسبة تقارب ٣٠٪.

إن البكاء على الأطلال عقيم ثم إنه مهين، فالماضى لا يعود، والتجارب لا تستعاد، والزمن يتغير باستمرار- وهذه سنة الحياة).

المهم أن الشعب المصرى لم يكن مهيأ لما نزل عليه، وكانت الصدمة النفسية التى أصابته راجعة إلى أن السنوات العشرين الأخيرة لم تعطه شيئًا كان يأمل فيه فحسب، وإنما أخذت منه بعض ما كان عنده قبلها.

من هنا فإن شعوراً بالإحباط راح يتنامى لديه ويتراكم، ثم يتخطى الخيبة إلى تململ ظاهر قابل لأن يتحول إلى سخط عام.

٢- **هناك عنصر ثان**، يتمثل فى أنه نتيجة للتناقض الاجتماعى الهائل الذى صورته الأرقام فيما سبق - بين قمة الهرم الاجتماعى فى مصر وبين قاعدته - فإن حالة من خلل التوازن راحت تعترى المجتمع المصرى وتهزه بقسوة. فليس منطقيا أن يكون تركيز الغنى وانتشار الفقر على النحو الذى رأيناه.

والشاهد أن هذا التناقض الحاد بين الفقر والغنى سبب شعوراً بالاستفزاز يصعب تجاهله، خصوصا وقد بدا تركيز الغنى غير مبرر، وأيضًا غير مشروع، ثم إن حصار الفقر بدا هو الآخر غير مبرر وأيضًا غير شرعى.

وربما كانت أخطر النتائج أن الطبقة المتوسطة فى مصر، وهى فى هذا الوطن وفى أوطان غيره مستودع الحيوية الاجتماعية ومخزن طاقاتها القادر باستمرار على دفع موجات التقدم، أصبحت مضغوطة ومحاصرة.

وفى حين أن التناقض الحاد بين الفقر والغنى أحدث تشققات خطيرة فى البنيان الاجتماعى المصرى - فإن الضغوط والحصار على الطبقة المتوسطة أحدثا تباطؤا إلى حد التوقف فى دوافع الحركة والنهوض، وكان ذلك وضعا يمكن أن يؤدى إلى عملية تصدع وتساقط.

وفى وقت من الأوقات كان المخرج سباقًا متسارعًا للهجرة نحو النفط يصلح لإشعال حريق لكنه لا يصلح لرى أرض خضراء.

وتأثرت أنماط سلوك، وتأثرت مجموعات قيم وثقافة، وتأثرت معايير فن وجمال. وفى يوم من الأيام كانت القاهرة تغنى لوديان المشرق وأنهاره منشدة «ياشراعا وراء دجلة يجرى» و «سلام من صبا بردى أرق» - فإذا هى الآن تهتز على دقات طبول وإيقاعات صحراوية ذات أصداء متكررة عاجزة عن الإبداع والإلهام!.

ومن المحزن أن معظم الإنتاج الفنى راح يعرض نفسه سلعة فى أسواق النفط. ومن المنطقى - وهذه طبيعة السوق - أن أية سلعة لابد أن تصنع مطابقة لهوى مشتريها، «فالزبون دائما على حق» كما يقول خبراء الإعلان. وهكذا فإن الدور الحضارى لمصر لم يضيع أسباب تفوقه وامتيازه فقط، وإنما صب على المجتمع المصرى نفسه لطخ زفت وقطران من رواسب النفط محصلة لما أنتجه لأسواقه وأذواقه.

ومن الغريب أن صحارى النفط مليئة بواحات متناثرة من العلم والنور، لكننا مع الأسف اخترنا فى معظم الأحيان أن نكون أوتادًا لخيام الشيوخ، غير واعين أن بعضا من أفضل العناصر فكرًا وثقافة والتزاما - فى هذه الصحارى - غادروا خيام الشيوخ من زمن طويل!.

٣- ونتيجة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية فقد جمحت - وكان محتما أن تجمح - أسباب العنف وموجباته.

ولكى نكون صادقين مع أنفسنا ومع الآخرين فلا بد أن نسلم أن العنف ظاهرة إنسانية تتبدى أو تتوارى فى المجتمعات بعلاقة من نوع ما مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التى تسود هذه المجتمعات. فالسلام الاجتماعى فى أى وطن ليس مسألة حض على فضيلة الصبر، وليس مسألة نص قانونى يغلظ العقوبات على مخالفة مواده، كما أنه ليس مسألة تطوع خيرى للعمل الصالح والإحسان.

إنما السلام الاجتماعي مطلب مركب، وهو مشروط بشرعية السلطة، مشروط بمشروعية الثروة، مشروط بحقوق المواطنة، مشروط بإحساس المساواة بين الناس وإن تفاوتت الكفاءات أو حتى الحظوظ، ومشروط بغير ذلك كثير(٤).

* * *

(د) **عبر الباب الرابع**، يعطينا التاريخ صورة موحية من أعماق القرن الماضى، قد تكون خلفية مناسبة تقترب بظلالها المتداخلة، من بعض ما يحدث لمصر الآن، فى زمن شروط السلام المتهافت، وضغوط المعونات الخارجية، محاولات التحكم الأجنبى فى قرار أكبر دولة عربية، نتخذ منها نموذجا لواقع الحال، فى عالمنا العربى، الذى يجرى جريا - أو يدفع دفعا - للتصالح بشروط قاسية مع إسرائيل والتعايش معها فى ظل منظومة الشرق الأوسطية الجديدة.

لقد كان الهدف فى القرن الماضى، هو نفس الهدف فى هذه الأيام من القرن الحالى، ربط مصر بالتبعية للغرب، سياسيا واقتصاديا وثقافيا، عبر الاحتواء وإغراقها بالديون وفرض الشروط ومحاصرة استقلالية القرار، وتذويبها فى محيط أوسع، تسيطر عليه قوى أخرى، كانت الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية فى القرن الماضى، وهى الإمبراطورية الأمريكية الإسرائيلية فى القرن الحالى. . وعلى مصر دائما أن تدفع الثمن ذهابا وجيئة، فى الحرب كما فى السلام، بالأصالة عن نفسها، ونيابة عن شقيقاتها العربيات ومحيطها الحيوى الإقليمى!

الآن . . . هل نقول ما أشبه الليلة بالبارحة . . .

فى كتابه المهم - خروج العرب من التاريخ - يقدم لنا الدكتور فوزى منصور(٥) لوحة تاريخية خلفية لقراءة الماضى، تساعدنا بالضرورة فى فهم بعض ما يجرى فى الحاضر . . . والمستقبل حتى لو اختلف البعض منا أو اتفق مع هذه الرؤية.

يمكن تلخيص تاريخ مصر الحديث فى أنه سلسلة من المحاولات الثورية لتعديل وضعها فى النظام الرأسمالى العالمى. ومثل الرجل الذى يُضرب به المثل، لأن كل خطوة خطاها لتخليص نفسه من الرمال المتحركة لم تسفر إلا عن جعله يغوص فيها لعمق أكبر، انتهت محاولات مصر إلى اندماجها فى النظام الرأسمالى العالمى بصورة أكثر تبعية حتى عن ذى قبل. ولم تُبذل حتى الآن أية محاولة للخروج من النظام كُلية. ويقتضى الأمر دراسة أسباب إخفاق مصر سواء فى تحسين وضعها داخل النظام أم فى الخروج منه. وهى أسباب ترتبط ارتباطًا وثيقًا جدا بطبيعة الدولة فى كل مرحلة معينة، وبالخوف السائد فى المركز الرأسمالى المهيمن فى ذلك الوقت - وهو خوف يفوق كثيراً ما تعترف به الكتابات الغربية عادة - من أن النجاح قد يحشد حول قيادة مصر كل طاقات الوطن العربى.

وقد جرت المحاولة الكبرى الأولى فى مرحلة مبكرة ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر وكانت المحاولة وليدة عزم وطيد، خطط لها وشرع فيها حاكم بعيد النظر، هو محمد على الكبير. فقد أدرك بثاقب نظره الخطرين المتلازمين اللذين غدت مصر معرضة لهما فى زمنه، مثلها مثل باقى العالم غير الغربى، وهما:

أولاً: خطر أن تتجاوزها الثورة الصناعية الثانية - الرئيسية - التى كانت تنطلق حينذاك بملء سرعتها فى الغرب.

ثانيًا: خطر الإبقاء، فى ظل مثل هذه الظروف، على سياسة الباب المفتوح التى لابد أن تجعل الاقتصاد المصرى أكثر تعرضا لخطر تعديات أوروبا المنطلقة نحو التصنيع.

ولمواجهة هذين الخطرين، أقام محمد على علميا، عبر فترة عشرين عامًا، اقتصاداً مخططًا - قبل أن تصبح هذه الكلمة معروفة بوقت طويل - مستفيداً من نصيحة بعض الفرنسيين من أنصار سان سيمون الذين كانوا جزءا من بطانته. وكان قوام هذا النظام هو استيلاء الدولة على كل الفائض المتاح، وإنشاء قطاع دولة كبير و شرع فى خطة طموحة للتصنيع أعطت قدراً من الأولوية للصناعة الثقيلة، والأهم من ذلك كله، تحديث النظام التعليمى واقتباس أفضل ما كان باستطاعة الغرب أن يقدمه إلى مصر، فى مجال المعرفة العلمية والتكنولوچيا بل وجوانب معينة من الثقافة.

وقد انهار هذا الصرح المهيب مثل بيت من الورق عقب هزيمة محمد على فى الحرب مع أوروبا، وإعادة فرض أوروبا لسياسة الباب المفتوح فى مصر وحظر احتكارات الدولة، فلماذا حدث الانهيار بمثل هذه السرعة وعلى هذا النحو الكامل، نتيجة لتطبيق مثل هذه الوسائل البسيطة على مايبدو التى لجأت إليها أوروبا؟.

لقد ألقى البعض مسؤلية الانهيار على عدم الكفاءة المتأصل فى تدخل الدولة والمشروع العام، مرددين فى زمن مضى أصداء أيديولوچية لها رنينها المعاصر.

وفى مقدور آخرين القول بأن الصناعات الوليدة التى أنشأها محمد على لم تُعط الفرصة لتنضج وتكتسب الصلابة والإمكانات اللازمة لمقاومة انقضاض المنافسة الدولية.

ومع ذلك، ربما وجب التماس السبب الرئيسى للانهيار عند مستوى أعمق: فى محاولة محمد على للإفلات من قيود عصره. ففى زمن كانت البورجوازية فيه تقود، وكان يتعين، لأسباب تاريخية، أن تقود التنمية، وخصوصًا ذلك النوع من التنمية الذى نحب أن نسميه الآن التنمية المعتمدة على النفس والمتمركزة على الذات (لأن هذا ما كان محمد على يحاول حقا أن يفعله)، بدأ محمد على حكمه بتصفية البورجوازية التى أخذت تعود إلى الظهور (وعلى الدوام كانت فى حالة « عودة إلى الظهور» فى مصر) واعتمد بدلاً منها على بيروقراطية

الدولة. وكانت تلك البيروقراطية فئة من صنعه، ذات طابع عسكرى فى جوهرها، لم يكن يُنتظر منها - كما كان يخشى من البورجوازية - أن تفرض نفسها أو أن تسعى إلى تحقيق مصالح تختلف عن مصالحه. ولو أنه كان قد سمح لهذه البورجوازية الوليدة بأن تنمو وتزدهر وتشاركه مشروعه وطموحاته وسلطته، مثلما فعلت اليابان بعد ذلك بنصف قرن، فربما ظل الصرح الذى شاده قائمًا، ولاستند كما كان ينبغى له على الأكتاف العريضة للبورجوازية ولما انهار بمثل هذه السرعة عن بكرة أبيه.

وعلى الرغم من أن السبب المباشر لانهيار تجربة محمد على الرائدة كان التدخل الجماعى للدول الأوروبية فى ذلك الوقت وهزيمته العسكرية فى الحرب معها، أى الظروف الخارجية، فإن السبب العميق الجذور لهذا الإخفاق ينبغى إذن البحث عنه فى الظروف الداخلية، أى فى أن نظامه لم يكن استبداديا فحسب، بل كان نظامًا فشل فى أن يشجع، بل قمع فى واقع الأمر، الطبقة الاجتماعية الوحيدة القادرة تاريخيا آنذاك على الدفاع عن منجزاته وإنقاذه من الهزيمة العسكرية ألا وهى البورجوازية الوطنية.

والدرس المهم الثانى الذى ينبغى استخلاصه من تلك التجربة هو وعى أوروبا بما يمكن أن تشكله الوحدة العربية من خطر على مصالحها ومطامعها الإمبريالية، واستعدادها للجوء إلى تدابير صارمة لإجهاض أى مشروع لها. وكان محمد على قبل مواجهته النهائية مع أوروبا، قد مد حكمه إلى الحجاز وأجزاء مهمة أخرى من الجزيرة العربية، وإلى سوريا الكبرى، حيث رحب به السكان باعتباره محرراً لهم من الإمبراطورية العثمانية المستبدة والمتفسخة ومناصراً للعنصر العربى داخل الإمبراطورية، على الرغم من أنه هو نفسه كان من أصل ألبانى. ولاريب فى أن هذه الصحوة القومية العربية وإمكان تحقيق الوحدة العربية على أيدى حاكم تقدمى حازم، كان من الأسباب الرئيسية - إن لم يكن السبب الرئيسى - وراء مواجهه أوروبا له.

وسوف تتكرر هذه المواجهة نفسها، كشأن الكابوس، مع التعديلات المناسبة للمقام، بعد ذلك بقرن كامل وربع القرن، عندما حاول عبد الناصر أن يقيم اقتصاداً مخططًا يعتمد على التنمية الصناعية، بما فى ذلك قطاع السلع الإنتاجية، وعلى تحديث الزراعة. وبطبيعة الحال لم يقض عبد الناصر على الطبقة العاملة أو الفلاحين، مثلما فعل محمد على مع بورجوازيته. والواقع أنه كان مستعدًا على الدوام لمنح مزايا لهاتين الطبقتين (الحد الأدنى من الأجور، التأمينات الاجتماعية، التمثيل فى البرلمان وفى الحكم المحلى ومجالس الإدارة، الإصلاح الزراعى والتعاونيات الزراعية... إلخ) بشرط ألا يطالبوا بهذه المزايا، بعبارة أخرى، لقد رفض بعناد أن يسمح لهم بأية مشاركة فى السلطة، وهذا فى عصر - لأننا أصبحنا الآن فى النصف الثانى من القرن العشرين - أصبحت فيه إستراتيجية التنمية المعتمدة على النفس

والمتمركزة على الذات والتى لا تعتمد على البورجوازية ، تتطلب مشاركة نشيطة من هاتين الطبقتين فى السلطة .

لكن لنواصل ما انقطع من القصة بعد فترة من المقاومة السلبية للضغط الأجنبى ، من العزلة فى واقع الأمر ، انتهت فى عام ١٨٥٤ ، وصل إلى السلطة حاكم جديد - سعيد باشا - فتح كل الأبواب على مصراعيها للتجارة الأجنبية ، ورأس المال الاستثمارى الأجنبى ، والهجرة الأجنبية الوافدة والديون الأجنبية . واتبع خليفته ، الخيوى إسماعيل ، السياسة نفسها على نطاق أوسع كثيراً ، وبعد ذلك بمائة وعشرين عامًا ، عندما فرضت هذه السياسة بنتائج أكثر شؤمًا ، أصبحت معروفة رسميا باسم الانفتاح(٦) .

مرة أخرى تنبغى مقاومة الرغبة فى الوثوب إلى الحاضر والعودة إلى القرن التاسع عشر . فيما يتعلق برأس المال الاستثمارى الأجنبى ، وبصرف النظر عن بنوك الرهون العقارية وما إليها ، كان المثال المهم الوحيد للاستثمارات الأجنبية فى ذلك القرن هو شركة قناة السويس . ومما له دلالة بليغة أن الجزء الأعظم من الموارد التى ذهبت لبناء القناة جاء من مصر . فقد أسهمت مصر فى العمل بعمال مسخرين أو بالتعويضات عن العمل بالسخرة عندما أصبح هذا محظوراً ، وقدمت بلا مقابل مساحات كبيرة من الأراضى والموارد المائية اللازمة ، وجزءاً كبيراً من رأسمال الشركة المساهمة ٤٤٪ بيع لبريطانيا فيما بعد مقابل ثمن بخس . ومع ذلك ، كان أهم أثر « للانفتاح » حينذاك ، مثلما هو الآن ، هو الدين العام . ففى فترة ثمانية عشر عامًا ، من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٨٠ ، ارتفع دين مصر العام من لا شىء تقريبا إلى ١٩٩ مليون جنيه . ومن هذا المبلغ ، ذهب ١٦ مليونًا إلى قناة السويس (الحصة فى رأس المال ، التعويضات . . . . إلخ) ، ولم يصل ٢٣ مليونًا إلى مصر أبدًا وإنما خصمت فى شكل عمولات وعلاوات إصدار ورشاوى وأشكال أخرى من النصب والاحتيال ، وظل ٢٠ مليونًا أخرى لا يمكن تعقب مسارها أو العثور على مستنداتها حتى يومنا هذا ، وذهب ٤٠ مليونًا فقط لمشروعات يمكن تحديدها . وحصل المقاولون الأجانب ، عن بعض هذه المشروعات مثل ميناء الإسكندرية والسكك الحديدية ، على ما يزيد على أربعة أمثال تكلفتها الفعلية . وعلى أية حال ، فإن نظرة سريعة إلى هذه المشروعات تبين أنها ، فيما خلا بعض مصانع السكر ، تندرج فى فئتين رئيسيتين : (١) مشروعات الرى ، (٢) مشروعات النقل والمواصلات المرتبطة بالتجارة العابرة الدولية ، أى أنها المشروعات التى ساعدت على وضع مصر فى المركز الذى كان يحلو لرأس المال الأجنبى أن يسميها به : مزرعة قطن لمصانع الغزل والنسيج الأجنبية ، وتحويلة ومعبر للتجارة الدولية بين المراكز الأوروبية والأقاليم التابعة لها فى آسيا .

لقد أبرمت القروض ونفذت عقودها بتكلفة باهظة وبمنفعة مباشرة قليلة للاقتصاد المصرى لا تتناسب مع تكلفتها . ولذلك كان من المحتم أن تتعرض مصر ، حتى لو توافرت

لها آنذاك أفضل حكومة فى العالم وهو ما لم يحدث بالطبع، لصعوبات متزايدة فى سداد أقساط الديون والفوائد. وكان لابد أن يجيء العقاب سريعاً. ففى البدء، اقترحت بريطانيا فى مارس ١٨٧٦ وضع مالية الحكومة المصرية تحت رقابة مسئول إنكليزى، فاعترضت فرنسا فوراً، وتوقفت الحكومة عن السداد فى أبريل١٨٧٦ . وأنشأت الدول الأوروبية صندوق الدين العام المصرى فى مايو ١٨٧٦ لإدارة معظم مصالح الحكومة المصرية التى تغل إيرادات لخدمة سداد الدين. وقاطعت إنكلترا الصندوق، وعندئذ فرضت رقابة ثنائية بريطانية/ فرنسية على المالية المصرية فى نوفمبر١٨٧٦ . وعلى الرغم من التدابير شديدة القسوة التى تقررت لإجبار مصر على الدفع، تفاقمت الأزمة، بعد ذلك: فى عام١٨٧٨، عين إنكليزى وزيراً للمالية وعين فرنسى وزيراً للأشغال. ومع ذلك، زاد عجز الميزانية: فقد انخفضت قدرة مصر على فرض الضريبة إلى ما دون حدها الأدنى بكثير، وحدثت مجاعات وهجر الفلاحون حقولهم وقراهم. حدث ذلك فى ١٨٧٨ . وقد مضيت فى ذكر هذه التفاصيل لا بسبب أهميتها التاريخية، لأن كتابا كثيرين سجلوها ورووها وحللوها، ومن بينهم لينين، وسكرتيره تيودور روثنشتين وروزا لوكسمبورج فى مصنفات مشهورة أصبحت كلاسيكية، وإنما ذكرتها بسبب التشابه الغريب بينها وبين الأحداث التى وقعت فى مصر بعد ذلك بمائة عام بالضبط.

ولم تحل أزمة الدين إلا بعد ذلك بأربع سنوات، مع الغزو والاحتلال البريطانيين لمصر وإقامة الحكم البريطانى الذى أعطى الأسبقية للسداد لدائنى مصر على أى شيء آخر. وكان من أهم تدابير السياسة العامة التى اتخذت تحقيقًا لهذه الغاية، هو توجيه كل جنيه يمكن توفيره، من التعليم ومن الصحة ومن الأشغال العامة الأخرى... إلخ، لتوسيع نطاق زراعة القطن. وبعد ذلك ببضع سنوات كان فى مقدور لورد كرومر، وكان حينذاك الحاكم الفعلى لمصر، أن يقول فى فترة يجرى الاستشهاد بها كثيراً - إن شوارع القاهرة التى كانت منذ خمسة عشر عامًا تطن بأنشطة الحرفيين المهرة: الغزالين والنساجين والصباغين والترزية وصانعى الأحذية،... إلخ، قد أصبحت الآن متخمة بدلا من ذلك بالبضائع الأوروبية المستوردة، وأن هذا هو ما ينبغى أن يكون، نظراً لأن أى تعليم للفنون الصناعية لابد أن يبعد الفلاحين عن الأرض، وهو كارثة كبيرة للأمة. غير أنه لم يحدد أية أمة كان يتحدث عنها.

لقد كان على الجيش البريطانى لكى يحتل مصر، أن يخوض عدداً من المعارك الهامة ضد الجيش المصرى، الذى كان بمثابة الجناح العسكرى للبورجوازية الوطنية المصرية الناهضة حينذاك. ولعدة سنوات كان هذا الجيش يخوض معركة طليعية سياسية معقدة، دفاعًا عن الاستقلال السياسى ضد تعديات رأس المال الأجنبى ومن أجل نشر الديموقراطية فى الحياة السياسية. والواقع أنه استطاع فى السنوات القليلة التى سبقت الاحتلال البريطانى أن يقتطع

لنفسه نصيبا من السلطة السياسية ، وكان هذا في حد ذاته من أهم العوامل التى استفزت المصالح الغربية فتولت بريطانيا عقابه والقضاء عليه .

ولم تستأنف البورجوازية الوطنية ، بعد عودتها إلى الظهور مرة أخرى ، نضالها من أجل الاستقلال الوطنى ومن أجل نوع من التطور الاقتصادى المستقل ، إلا بعد ذلك ببضعة عقود ، فى عشرينات القرن العشرين ، مدفوعة إلى ذلك بضغط الجماهير الشعبية . ومع ذلك كان نضالها فى كلا الجبهتين : إما مخلوع الفؤاد أو مقضيا عليه بالفشل منذ البداية . فعلى جبهة الاستقلال السياسى ، شاركت البورجوازية فى بادئ الأمر فى انتفاضة شعبية مسلحة استمرت على نحو متقطع ما يقرب من ثلاثة سنوات (من١٩١٩ - ١٩٢٢) ، وهو عصيان لم تنظمه وإن نجحت فى النهاية فى السيطرة عليه ، ثم عادت لتختار الحلول الوسطى والتسوية عن طريق المفاوضات .

وعلى الجبهة الاقتصادية ، بدأت البورجوازية الوطنية تنفذ سلسلة من المشروعات الصناعية الناجحة تحت إشراف بنك قابض مصرى محض هو بنك مصر ، لكن رأس المال الأجنبى العامل فى مصر فرض عليها الحصار وأخضعها فى نهاية الأمر ، بمساعدة وتشجيع زبانيته من الساسة المصريين(٧) .

وفى عام ١٩٥٢ ، بدأ عصر جديد فى التاريخ المصرى ، وربما يكون التعبير الأسلم هو أن دورة جديدة قد بدأت . فقد استولت مجموعة من ضباط الجيش على السلطة . وكانوا فى معظمهم من أصول تنتمى إلى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا ، بقيادة جمال عبد الناصر ، وكان هو نفسه يمت بأصله إلى البورجوازية الصغيرة ، ولكن ربما كان خير وصف له هو أنه مثقف ثورى كان يتلمس طريقه .

فى الفترة الأولى ، وضع النظام الجديد «الساذج» ثقته كاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا . لكن سرعان مازال عنه الوهم وإن بقى حريصًا دائما على الإمساك بشعرة معاوية . لقد توالت معارك بناء سد أسوان العالى وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر فى عام١٩٥٦ ودون أن يقطع عبد الناصر علاقاته بصورة كاملة مع أصدقائه القدامى فى الولايات المتحدة في أى وقت ، وجد طريقه إلى صداقات جديدة : مع الاتحاد السوفيتى والأقطار الاشتراكية الأخرى ، وإلى تحالفات جديدة مع بلدان حركة عدم الانحياز ، وبصفة خاصة مع الحركات الثورية فى العالم الثالث ، وعلى الأخص مع الحركات الثورية العربية .

غير أن التجربة الناصرية تعرضت لهزات عنيفة ، حتى تلقت ضربة قاصمة من خلال عدوان ١٩٦٧ ، أدت إلى انهيارات سريعة فى الدولة المصرية .

وكانت المحصلة النهائية لكل هذا أنه عندما توفى عبد الناصر، كان من السهل على خليفته السادات أن يدبر انقلابًا دون أن يريق قطرة دم واحدة، وأن ينقلب على كل ما ناضلت الناصرية من أجله: التحرر الوطني والاستقلال، والنضال المعادى للإمبريالية، الوحدة العربية الشاملة، التنمية الاقتصادية السريعة، الاهتمام باحتياجات الجماهير وحقوقها الاقتصادية. وقد فعل السادات ذلك مستخدمًا عددًا كبيرًا من الرجال الذين لعبوا أدوارًا فى الدولة الناصرية، وبعض الرجال الجُدد من اليسار الماركسى وغير الماركسى، مما سبب فى البداية كثيرًا من البلبلة داخل مصر - وربما فى الخارج أيضًا - حول طبيعة ما كان يحدث فى بنية السلطة، وفى الاقتصاد، وفى انحيازات مصر وأحلافها الدولية (٨).

لكن تبقى قضية الدين الأجنبى وعلاقته بالنفوذ الأجنبى وتأثيره على استقلالية القرار المصرى ومدى احتوائه قضية ذات أهمية قصوى يجب النظر إليها بدقة وخصوصا فى ظل الأحداث والتطورات الجارية الآن..

ففى ثمانية عشر عاما من حكم عبد الناصر (من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠) انتقلت مصر من بلد دائن (كانت بريطانيا مدينة لمصر بنحو ٣٠٠ مليون جنية إسترليني. تراكمت خلال الحرب) إلى بلد مدين: بنحو ١٨٠٠ مليون دولار من الديون المدنية مقسمة بالتساوى تقريبًا بين المصادر الغربية والمصادر الشرقية، يضاف إليها مبلغ مماثل من الدين العسكرى. وقد أسهم الدين المدنى فى تمويل إنشاء ما يزيد على ألف مصنع، من بينها مصنع الحديد والصلب ومعمل تكرير النفط، ومجمع للصناعات الكيماوية، وصناعة مستحضرات صيدلية، وصناعة لتجميع السيارات، وإنشاء سد أسوان العالى واستصلاح ما يزيد على ثلاثة أرباع مليون فدان من الأرض الزراعية.

وتضاعف الدين الخارجى لمصر أكثر من١٢ مرة بعد عبد الناصر، فزاد من ٣,٦ بليون دولار إلى ٤٨ بليون دولار فى فترة قصيرة قدرها١٥ سنة(٣٨ بليون درلار من الديون المدنية و١٠ بلايين من الديون العسكرية). وبدلاً من أن تساعد هذه الديون على تصنيع الاقتصاد المصرى وتطوير الزراعة فيه، كانت على النقيض من ذلك، الأداة الرئيسية لتعميق تبعيته للغرب وسياساته ومصالحه.

وأيا كان ما فعله عبد الناصر أو لم يفعله، فإنه لم ينشئ تنظيما سياسيا حيا وقادرا على البقاء حقا، يستوعب أهداف الناصرية ويستطيع ويرغب فى تنظيم الجماهير وتعبئتها للدفاع عنها إذا ما تعرضت لتهديد ما. لقد بدأت الناصرية كتنظيم عسكرى مغلق، ذى أهداف قومية غامضة لأقصى حد. وكانت الأهداف غامضة لتمكين التنظيم من أن يضم تحت مظلته كل الاتجاهات «الوطنية» فى صفوف الضباط، ابتداءً من اليمين الأصولى إلى اليسار الماركسى، وأيضا لأن هذا كان هو مستوى التربية السياسية والوعى السياسى لمعظم القادة،

بمن فى ذلك عبد الناصر نفسه، ولم تستكمل التربية السياسية المفتقدة إلا من خلال ممارسة السلطة، والتصدى للتحديات التى واجهتها الدولة الجديدة من الإمبريالية، البريطانية والفرنسية والأمريكية والصهيونية، والرجعية العربية، وحلفائهم الطبقيين المحليين، وبفضل الوعى المتزايد – الذى فرضته الأحداث على عبد الناصر – بالعلاقة الضرورية والوثيقة بين التحرر الوطنى والتنمية الاقتصادية، والتحولات الاجتماعية الداخلية الجذرية، والوحدة العربية. وكان أحد الدروس الأساسية المستفادة من تلك التربية السياسية هو ضرورة إنشاء تنظيم سياسى جماهيرى قادر على حمل الرسالة الجديدة – المتجددة باستمرار – إلى الشعب وتعبئته حولها. لكن كان من الصعب لأقصى حد حينذاك البدء فى بناء تنظيم متلاحم تصقله المعارك ويصبح خليقًا بمواجهتها بعد الاستيلاء على سلطة الدولة بالفعل، فالأرجح هو أن يجذب تنظيم كهذا العناصر الانتهازية فى الحياة السياسية وليس العناصر المخلصة. كذلك لا يستطيع أى تنظيم سياسى جماهيرى أن يصبح قوة سياسية حية، تزدهر وتؤدى دورها الضرورى كمحرك وناقل وداعم فى التحليل الأخير للتغيير الاجتماعى دون أن يتوافر له قدر كبير من الديموقراطية الداخلية، أى السلطة الحقيقية، ومن الروابط الأخوية، وليس الأبوية، الوثيقة مع الجماهير التى يدعى أنه يمثلها ويقودها، وكان كلا الأمرين متنافراً مع التقاليد والتوجهات العسكرية التى نبعت منها ثورة عبد الناصر فى الأصل، ومع المنزلة الهائلة التى اكتسبها عبد الناصر نفسه، فى آن معًا.

ولعدم وجود تنظيم جماهيرى قوى وجدير بالثقة، كان على عبد الناصر أن يعتمد فى سبيل حماية سلطته وتنفيذ تدابيره وسياساته الجسورة على جهاز الدولة، وبصفة أخص على شتى أجهزة الأمن الملحقة بدولته. وكما هى العادة، انتهت هذه الأخيرة بترويع قاعدته الطبقية وحلفائه الطبقيين أكثر مما روعت أعداءه الطبقيين، بتزويده بمعلومات خاطئة، وبخلق مراكز قوة أحبطت محاولاته فى الإصلاح، حيثما كانت الحاجة ماسة إلى الإصلاح، مثلا فى القوات المسلحة بعد حرب عام ١٩٥٦ وبعد انفصال سوريا فى عام ١٩٦١ عن الجمهورية العربية المتحدة التى كانت قد تشكلت حديثًا(٩).

وعندما توفى عبد الناصر فى عام ١٩٧٠، كان خليفته هو السادات، الرجل الذى كان قد اختاره ليكون نائبًا له والذى حكم من ١٩٧٠ – حتى اغتيل على المنصة فى أكتوبر ١٩٨١، ومارس خلال تلك السنوات، سياسات مغايرة عبرت عن طبيعة تحالفاته وتوجهاته نحو الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، مرورا بالتصالح مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣(١٠).

ولقد صادف الرئيس السادات خلال حكمه عاملين مهمين هما: بزوغ عقد النفط العربى،

وتزامنه مع الضغوط الهائلة من المنظمات النقدية الدولية لإجبار السادات على أن يسلك طريقين متوازيين هما: الانفتاح فى السياسة الاقتصادية الداخلية، ومعاهدة كامب ديفيد، والانحياز الكامل للسياسة الأمريكية خارجيا.

ففى السبعينيات، فى أعقاب حرب عام ١٩٧٣ وارتفاع سعر النفط، تسرب جزء محدود جدا من إيرادات النفط الضخمة التى كسبتها أقطار النفط العربية إلى مصر، أولا فى شكل قروض ومنح من الحكومات العربية والمنظمات المالية العربية إلى حكومة السادات، ثم فى شكل تحويلات من مئات الألوف من المصريين الذين هاجروا مؤقتا للعمل فى الأقطار العربية الغنية بالنفط. وقد خلقت هذه التحويلات والحوالات المالية(بين٣و٤ بلايين دولار أمريكى سنويا) جوا من النشوة، أولاً حول السادات وداخل حكومته، ثم بين الشعب المصرى، وشجع الرخاء المستعار والرغبة فى تحقيق المزيد منه السادات على أن يسعى إلى تسوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بأى ثمن، لأن ذلك كان هو الطريق الذى أشار به عليه أصدقاؤه العرب وغير العرب الذين كانوا مثله واعين بأن التحرر الوطنى ضد القوى المشتركة للإمبريالية والصهيونية لا يمكن الاستمرار فيه انطلاقا من قاعدته فى مصر، دون التعرض لخطر اكتساب المجتمع المصرى طابعًا راديكاليا متزايداً.

لكن التدفق المالى لم يدم لفترة طويلة، دون شروط أو قيود، إذ سرعان ما بدأت مصر تعانى من الضغوط المبرمجة، وخصوصا ربط المساعدات والقروض الخارجية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والباقى معروف، فالتاريخ يكرر نفسه: تاريخ سبعينيات القرن التاسع عشر الذى أوجزناه فى صفحات سابقة، وإن كان ببعض التنويعات.

وقد قبل السادات شروط صندوق النقد الدولى فى عام١٩٧٦، تمامًا كما قبلت مصر شروط صندوق الدين المصرى فى عام١٨٧٦. وفى يناير١٩٧٧ تفجرت أعمال الشغب التى قام بها الجياع فى مدن مصر ضد صندوق النقد الدولى، تمامًا كما تفشت بها المجاعة وهجرت الحقول فى الريف المصرى فى عام١٨٧٨.

وإذا كانت أحداث سبعينيات القرن التاسع عشر قد أشعلت ثورة ديموقراطية وطنية سحقت فقط بتدخل القوات البريطانية واحتلالها لمصر وإقامة حكومة تابعة، فإن أحداث سبعينيات القرن العشرين كانت مسبوقة بثورة وطنية مهزومة: إذ إنها هزمت فى الحرب الخاطفة التى شنتها الصهيونية فى عام١٩٦٧(١١).

ثم توالت الأحداث وتسارعت التطورات عاما بعد عام، فاستفحلت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وظهرت آثار أتفاقيات السلام السلبية، التى لم تكن واضحة من قبل، جنبا إلى جنب مع الآثار الإيجابية، التى كانت غلابة وحدها فى البدء لكن المحصلة النهائية هو ما نراه الآن!.

فهل يعيد التاريخ نفسه حقا!!.

الهوامش

(١) عادل حمودة - تأجير السياسة وتأجيل التنمية - روز اليوسف العدد٣٤٩٤ بتاريخ٢٩/ ٥/ ١٩٩٥ .

(٢) محمد حسنين هيكل - ١٩٩٥ باب مصر إلى القرن الواحد والعشرين - محاضرة بمعرض الكتاب الدولى فى ١٨/ ١/ ١٩٩٥ .

(٣) كان الرئيس السابق أنور السادات هو صاحب مقولة الرخاء القادم بعد السلام كما أشرنا من قبل .

(٤) محمد حسنين هيكل - مصدر سابق .

(٥) د. فوزى منصور - خروج العرب من التاريخ - ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد .

(٦) بدأ استخدام كلمة الانفتاح أولا على لسان الرئيس السابق أنور السادات، بعد حرب أكتوبر، وتحديدا اعتبارا من عام٧٤ - ١٩٧٥ ، اتساقا مع التوجهات الجديدة للحكم .

(٧) أسس طلعت حرب، بنك مصر ثم مجموعة شركات مصر، إثر ثورة١٩١٩ كتعبير عن محاولات تمصير الاقتصاد، الأمر الذى لقى مقاومة شديدة وخصوصا من الاحتلال البريطانى وعملائه والمستفيدين منه .

(٨) د. فوزى منصور - مصدر سابق .

(٩) المصدر السابق .

(١٠) راجع لمزيد من الاطلاع(١) طه المجدوب - حرب أكتوبر وحصاد السلام(٢) محمد حسنين هيكل - أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة .

(١١) د. فوزى منصور - مصدر سابق .

تطبيع السلام عبر الأديان

المؤكد أن هناك حقائق جديدة تبدو الآن، على خريطة الشرق الأوسط، تضع أيدينا على مؤشرات مهمة، بعضها إيجابي وبعضها سلبي . . . فبعد خمسين عاما من الصراع العربي الإسرائيلي ذي الأبعاد المتعددة، والأسباب المتداخلة، يقف أتباع الرسالات السماوية الثلاثة، الإسلام والمسيحية واليهودية، على أرض جديدة، وفي مناخ جديد، يبشر بالسلام بعد الحرب، والحوار بدلا من المجابهة . . . فهل هذا صحيح وأمين؟

اليوم، يمر نحو عقدين على أول معاهدة سلام بين مصر أكبر دولة عربية وإسرائيل، وأكثر من خمسه أعوام على مؤتمر مدريد للسلام، ونحو أربعة على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ونحو ثلاثة على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية . . . طريق طويل واتفاقات متتالية، تبشر إن اكتملت بعصر جديد من السلام الفعلي، وهو أمر يدفعنا إلى النظر إلى الأمام مرات، وإلى النظر إلى الماضي مرات أخرى . وفي هذا المناخ تتالت دعوات للحوار بين الأديان السماوية الثلاثة كمدخل للتعايش الجديد، يستعيد أصحابه ذكرى التعايش القديم على أرض أسبانيا، التي كانت بؤرة التقاء تاريخية، بين المسلمين والمسيحين واليهود، رغم أي خلاف وصراع، وفوق هذه الأرض تفاعلت الأديان السماوية والثقافات المتباينة، من خلال إبداعات أبناء الأديان الثلاثة والحضارات المختلفة، وصبت نتاج تفاعلها في شرايين الحضارة الأوروبية حتى ازدهرت وتفوقت .

ولم يكن غريبا أن يكون هذا التفاعل الديني الثقافي بين المسلمين والمسيحيين واليهود، فوق الأرض الأسبانية، هو النهر الذي غذى عصور النهضة الأوروبية، وفي هذا الإطار نشطت حركة الترجمة متعددة الاتجاهات .

فإذا كان المسلمون، وخاصة في ظل الدولة العباسية المزدهرة، قد نشطوا في ترجمة أمهات الثقافة الغربية - خاصة اليونانية - إلى اللغة العربية، واستفادوا منها في تغذية الثقافة العربية، فإن مفكري أسبانيا، من المسلمين والمسيحيين واليهود، نقلوا فيما بعد إلى اللغات الأوروبية، نتاج اجتهاد العقل العربي الإسلامي، سواء كان علميا أو فلسفيا أو أدبيا . .

ولذلك يلفت النظر أن يتأثر مفكرو الأندلس يهودا ومسيحيين بمدرسة العقل الإسلامي

تأثرا بالغا، دفع « ابن جناح » اليهودى إلى النقل عن سيبويه المسلم فى كتابه المعروف «اللمع» ودفع « إسحق البلاك » اليهودى أيضا إلى ترجمة كتب الغزالى الأربعة الشهيرة «تهافت الفلاسفة ؛ ومقاصد الفلاسفة ؛ والمنقذ من الضلال ؛ وميزان العمل» إلى العبرية، وعنها ترجمت فيما بعد إلى اللغات الأوروبية الحديثة، وبالمثل تأثر بالغزالى وفكره أيضا كل من « ليفى بن جرسون» فى كتابه الجهاد فى سبيل الله، و« موسى بن نحمان» ثم «بن شموئيل» فى كتابه شريعة الإنسان. . وهكذا.

ولم يكن هذا الالتقاء الفكرى والتلاقح الثقافى، بين حضارات الشرق مهد الأديان ومنبع الازدهار الإنسانى، وبين أوروبا، هو الأول، فقد سبقه التقاء بالغ القدم، يعود لآلاف السنين، بين أوروبا والشرق، سواء عبر البحر الأبيض المتوسط، أو عبر شرق أوروبا وتركيا؛ وقد ظهرت بحوث تاريخية حديثة، تدعى أن مثل هذا التلاقى جرى، ما بين الألف الخامسة والألف الثالثة قبل الميلاد(١).

غير أن الامتزاج الحضارى والإنسانى الواسع والعميق، قد جرى عبر العالم كله، بفضل نزول الرسالات السماوية، اليهودية أولا ثم المسيحية ثانيا، وأخيرا الإسلام فى الختام، فوق بقعة أرض ضيقة تمتد من شواطئ البحر المتوسط إلى سواحل الخليج العربى، ومن مياه النيل إلى مياه النهرين دجلة والفرات. . . ومن هذه انتشرت الرسلات الإيمانية التوحيدية شرقا وغربا حاملة العقائد والمبادئ والثقافات المتشابكة؛ عبر نحو ثلاثة آلاف سنة حتى يومنا الراهن، لكنها بنفس القدر كانت أرض الصدامات الكبرى بين الحضارات والأديان وها نحن نعيش اليوم مرحلة تاريخية من مراحل التطور الإنسانى الرئيسية، تنتقل فيها البشرية بسرعة مفاجئة من حافة التهديد بالدمار النووى، ومن ساحات المجابهة عبر الحرب الساخنة والباردة وبؤر الصراعات والتوتر، إلى مرحلة الوفاق والاتفاق، والحوار والتفاهم، رغم أن قوى سياسية دولية تريد أن تفرض نفسها قائدا وحيدا، وتفرض فلسفتها وسياستها على الجميع.

هذا المناخ الدولى قد أعطى فرصة أكبر لإعادة النظر فى مسارات الحضارة الإنسانية الحديثة، التى غلبت عليها الجوانب المادية والنزعات الإلحادية فضلا عن الانحلال الأخلاقى والسلوكى. . . الآن سقطت الأيديولوچية الشيوعية، ليس فقط بما كانت تمثله من تكتل سياسى اقتصادى عسكرى، ولكن بما كانت تمثله من مجابهة مع الأديان، نعم سقطت المقولة الماركسية الشهيرة - « الدين أفيون الشعوب » وأثبتت إفلاسها. . وعاد المؤمنون إلى عقائدهم وأديانهم بصدق أكثر.

هذا التحول التاريخى يجدر علينا رصده وتحليله وتشجيعه، فمازال للمؤمنين بالأديان الرئيسية مهمة إنسانية سامية، ومازالت الأديان وستظل تلعب دورا رئيسيا فى قيادة البشر نحو

التقدم والسلام والرخاء والتفاهم؛ بشرط أن يلتقى المؤمنون بهذه الأديان على نقطة اتفاق وانطلاق، وكم هناك من نقاط التقاء وتوافق بين الأديان.

إن الأديان السماوية الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية التى نزلت ونبعت من منطقة الشرق الأوسط، قد جاءت لتتكامل، ويكمل بعضها بعضًا، ومن ثم فقد التقت منذ البدء حول الجذور الأساسية وحول المبادئ والعقائد الرئيسية؛ وحول أساليب الدعوة للإيمان بالإله الواحد . . . ولأن الإسلام قد جاء الثالث والخاتم، فقد دعا أتباعه صراحة إلى الإيمان بصحيح المسيحية واليهودية وبموسى وعيسى وباحترام عبادات وعقائد أتباعهما.

وها هى الأديان تلتقى اليوم - كما التقت بالأمس - حول مبادئ أساسية مازالت قوية وفاعلة فى بناء الإنسان وإقامة الحضارة الحديثة حتى فى ظل ثورة العلم والعقل والتكنولوجيا . . . مبادئ السلام والمحبة والحوار والتفاهم ومحاربة الظلم والقهر والفقر والمجاعات والأوبئة والصراعات الدينية والعرقية والتفرقة العنصرية، ومبادئ بناء الديموقراطية والتنمية والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، بل إعادة بناء الإنسان من داخله فكرًا وإيمانًا وثقافة وخلقًا وسلوكًا، بعد ما وصل الانحلال الأخلاقى والإلحاد والتفكك العائلى والكراهية الدينية والعنصرية إلى حدود خطيرة فى المجتمعات المختلفة شرقًا وغربا وشمالا وجنوبا [٢].

إن مهمة الأديان، وهى بهذا التوافق الثابت هى أن تحث معتنقيها على الإصلاح الفردى والجماعى، وعلى التوافق والتعايش السلمى . . . ولكن للأسف مازلنا نرى اجتهادات فكرية وممارسات إعلامية تروج لغير ذلك، وتشيع أفكارا وتبث نظريات تعمل على إعادة الصدام والصراع بين الأديان مثلما جرى فى قرون سابقة وفى ظروف مختلفة.

ولعلى أشير هنا إلى خطورة النظرية التى كتبها دكتور: Samuel. Huntington Professor of the Science - Institute & Stratigic Studiec at Harvard Unversity. والتى أسماها صدام الحضارات - "The Clash Of Civilizations ونشرها كمقال فى مجلة - Foreign Affairs الأمريكية ١٩٩٣ [٣]، وفيها بُشر بأن العالم مقبل على مرحلة تاريخية جديدة، تتحول فيها أنماط الصراعات الكبرى، فبعد سقوط الاتحاد السوفيتى والماركسية وانتهاء الحرب الباردة، فان الصراع الدولى سيتحول من صراع سياسى أيديولوچى بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى، إلى صراع حضارى يقوم على أسس دينية وإثنية، بين الحضارة الأوروبية الأمريكية الغربية المسيحية، وبين الحضارات ذات الأديان القديمة مثل البوذية والكونفوشية والهندوكية والإسلام . . وخص الإسلام بقدر كبير من التركيز هو تركيز التحريض ضده.

للأسف الشديد، بقدر ما لقيت هذه المقولة من ترويج أكاديمى وإعلامى فى الغرب بقدر ما شاعت أيضا نظرية أن الإسلام هو العدو المحتمل للديانة اليهودية وللحضارة المسيحية

الغربية، بعد سقوط العدو الشيوعى، ولقد بالغت وسائل الإعلام فى بث وترويج هذه النظرية بدرجة أصبح الإسلام فى نظر كثيرين - وخاصة تحت تأثير التركيز الإعلامى والاستمرار الدعائى - هو الدين العدوانى، دين العنف والإرهاب والتعصب وكراهية الآخرين.

وبقدر ما أن هذه النظريات والأفكار مغلوطة وزائفة، بقدر ما أن الصورة التى أعطتها بعض وسائل الإعلام الغربية، للإسلام وللمسلمين صورة مشوهة ومعادية ومحتقرة. . . وهذا ليس صحيحا، فضلا عن أنه لا يساعد على إشاعة روح المحبة والسلام والتفاهم بين الأديان الكبرى، إنما على العكس ينمى الصراع ويشعل العداء والتطرف على كل الجبهات.

فور انتهاء الحرب الباردة التى حكمت العالم لنحو خمسين عاما، بدأ بعض المتعصبين، وخاصة من الأكاديميين والسياسيين والإعلاميين، يفتشون فى التاريخ، عن مراحل الصراعات القديمة، ويعيدون إحيائها اليوم فى أوساط الرأى العام، وكأنها صالحة للتطبيق الآن. . . على الناحية المسيحية هناك من يستعيد تاريخ الدولة الإسلامية فى عصرها القديم حين امتدت من الأندلس فى أوروبا غربا وخاصة فى القرن الثامن الميلادى إلى حدود الصين شرقا، وهناك من يدعى أن « الصحوة الإسلامية » القائمة حاليا، تهدد بأن تعود دولة الإسلام إلى المجابهة الكبرى مع الغرب المسيحى وتعمل على تدمير حضارته الراهنة!.

وعلى الناحية اليهودية، هناك من يستعيد أيضا تاريخ الصدام مع هذه الدولة الإسلامية، بل ومع المسيحية، ومن ثم يجدد عند اليهود أفكار المجابهة الحتمية مع الآخرين، ردا على اضطهادهم.

وعلى الناحية الإسلامية هناك من يدعى أن الغرب المسيحى متحالف مع اليهودية العالمية، لم ينس الحروب الصليبية فى القرن الثانى عشر، وها هو يعود اليوم ليشن حربا صليبية جديدة.

* * *

ولأننا لا نؤمن بتفسير التطور التاريخى بهذا الشكل، ذلك أن هناك عوامل أخرى محركة للصراعات السياسية والاقتصادية، فإننا نعتقد أن علينا جميعا ضرورة مواجهة هذه الأفكار، ومقاومة زرعها فى عقول بسطاء الناس، وخاصة عبر وسائل الإعلام والتعليم والتثقيف الجماهيرية، لأنها أفكار تنمى روح الكراهية الدينية والعنصرية، على عكس ما بشرتنا به الأديان وعلى عكس ما نتمنى أن نراه سائدا فى عالم اليوم. . . وما نتمناه حقا هو ضد ما قاله هانتنجتون، حتى لا تجد تيارات التعصب الدينى والعنف المسلح والتطهير العرقى، مبررا لوجودها ونموها بين الشعوب.

وأريد هنا أ ن أتوقف بملاحظات أمام نقطتين مهمتين هما :

(١) **الأصولية** . . . كلمة أصبحت شائعة بين السياسيين والأكاديميين، بل إن الإعلام الجماهيرى - وخاصة الإلكترونى - قد حولها إلى كلمة يتداولها الجمهور العام بكثير من الخلط.

حين تذكر كلمة الأصولية الآن، تذكر مقرونة بالإسلام وبالتطرف وبالتعصب . . ونحسب أن الأصولية، أى العودة للأصول والجذور الدينية ليست ظاهرة إسلامية فقط، بل هى ظاهرة عرفتها كل الأديان، فهناك أصولية مسيحية وأصولية يهودية، كما أن هناك أصولية إسلامية، وقد انتعشت هذه الأصوليات الثلاثة عبر مراحل تاريخية مختلفة، وها هى تعود الآن على كل الجبهات.

ولاشك أن الأصولية، بمعنى العودة للأصول وإلى الأفكار والعقائد الدينية الأصلية، ليست عملا شاذا، ولكنها تصبح عملا شاذا إذا انحرفت نحو التطرف والتعصب.

(٢) **الإرهاب** . . . حين تذكر كلمة الإرهاب وخاصة عبر وسائل الإعلام الغربية، ينصرف الذهن فى المجتمعات الأوروبية الأمريكية، مباشرة إلى ربطها بالعرب والمسلمين، بل بالدين الإسلامى نفسه - رغم أنه الدين المناقض للعنف والتطرف والإرهاب - ولاشك أن هناك خلطا كبيرا وخطيرا، بين الإسلام والإرهاب، مارسه كثير من المحرضين وخاصة فى إسرائيل والغرب الأوروبى الأمريكى، وساعدهم على ذلك، بروز منظمات فى بلادنا تدعى الإسلام وترفع شعاراته، وتمارس العنف والتطرف لتحقيق هدف سياسى هو الوصول إلى السلطة بأى ثمن، وهى منظمات مدانة ومعادية للإسلام وللجميع، تسىء للدين وتشوه صورته.

ولذلك فإننا ندعو إلى التفرقة بين الإسلام كدين سماوى، وبين المنظمات الإرهابية المتطرفة التى تتخذ من الإسلام شعارا؛ حتى لا يسود التشويش والخلط فى أذهان الجمهور العريض من أصحاب الديانات الأخرى، وخاصة أن مجتمعاتها تشهد هى الأخرى منظمات إرهابية متعددة الأهداف والألوان.

على النقيض من العنف والإرهاب والتعصب والاضطهاد، فإن الإسلام هو دين الحرية والحوار والتسامح والعدالة والمساواة، هو دين العقل وليس دين السيف وحده، والتاريخ هو صاحب البرهان والدليل، فبعد عشرة قرون من سيطرة الكنيسة الرومانية الكاثوليكية على الحياة العامة فى أوروبا الغربية، على سبيل المثال، بدأت فى فلورنسا الإيطالية، حركة التنوير العقلى، ذلك أنه منذ أن أصبحت كنيسة روما هى السلطة الدينية العليا فى الإمبراطورية الرومانية، بعد اعتناق قسطنطين للمسيحية فى القرن الرابع، سيطرت السلطة الدينية الكهنوتية على كل شىء، وصولا لإحراق الكتب والمؤلفات التى وضعها المفكرون العظام من قبل، وكان الهدف هو تطويع كل الأفكار وفق معتقدات رجال الكهنوت، مثل أن الأرض

مسطحة، والإنسان ولد من الخطيئة، وأن الكهنة يملكون وحدهم حقوق الغفران، الذى هو حق إلهى، طبقا لما جاءت به الأديان السماوية الثلاثة.

وعلى النقيض كانت الأوضاع فى ديار الإسلام، فبينما كان الخلفاء العباسيون يقيمون المناظرات الفلسفية فى قصورهم، ويشجعون على ترجمة المعارف، وبينما كان حكام الأندلس يجمعون أمهات الكتب وينشئون المكتبات، كان مجرد الاحتفاظ بكتاب لأرسطو أو أفلاطون؛ جريمة لا تغفر فى الإمبراطورية الرومانية، حيث صدرت اتهامات الكفر والهرطقة ضد كل من حاول استخدام المنطق فى تفسير التوارة والإنجيل، وفى ظل هذه الظروف القاسية تعرض اليهود للاضطهاد من المجتمعات الأوروبية فى القرون الوسطى، ولم يحصلوا على المساواة الاجتماعية، إلا بعد تحرير الفكر الأوروبى من هيمنة الكنيسة فى عصر النهضة[٤] بينما كان اليهود والمسيحيون شركاء للمسلمين فى المشرق وفى الأندلس، فى إدارة الحوار العقلى، بفضل تسامح الإسلام.

روح التسامح الدينى والفكرى هذه، هى التى نريد أن نستعيدها اليوم، بعد قرون من الصدام والصراعات والحروب، بين أتباع الأديان السماوية، ولكن شروط ذلك صعبة وإن كانت غير مستحيلة.. صحيح أن رواسب العقبات وخلفيات الصراع القديم، مازالت قائمة، ولكن معالجتها وتجاوز مرارة الماضى يحتاج لجهد دينى ثقافى مشترك، يقوم على الحوار والتفاهم والسلام، بديلا للصدام والقطيعة والحروب وفق شروط موضوعية وفى ظروف ملائمة.

وإذا كنا نشهد فى المرحلة الراهنة، حركة متسارعة لإنجاز مصالحات سياسية تنهى الصراع العربى الإسرائيلى، فوق أرض الشرق الأوسط الجار الجنوبى لأوروبا، وتؤلف بين قلوب المسلمين والمسيحيين، واليهود فوق الأرض المقدسة فى فلسطين، ومن حول القدس التى تضم مقدسات الأديان الثلاثة، فإن توقيع رجال الحكم والسياسة لاتفاقيات الصلح ومعاهدات السلام، قد تكفل المصالحات السياسية والاسترخاء العسكرى، ولكنها لا تكفل وحدها استعادة روح الحوار والتسامح، ومحو مرارة الكراهية والتعصب ومعاداة الآخرين، من قلوب الناس.

ولذلك فإن المشكلة المستديمة فى صراع الشرق الأوسط، تظل رغم الاتفاقات السياسية الرسمية، هى مشكلة إعادة ترتيب العلاقات وبناء ثقافة التسامح والتعايش، بين المتصارعين، الذين حكم عليهم التاريخ والجغرافيا، بأن يتعايشوا أو يتحاربوا، فوق رقعة محددة من الأرض، نزلت فيها الأديان السماوية الثلاثة، ومشى فوقها الأنبياء الثلاثة موسى وعيسى ومحمد، حاملين التوراة والإنجيل والقرآن.

وهذا كله يفرض علينا ضرورة التعامل مع نوعين من المواجهات...

* مواجهة الآثار السلبية - المادية والمعنوية والروحية - التى خلقها الصراع العربى الإسرائيلى، فى نفوس أبناء المنطقة، وخاصة بين العرب والمسلمين والمسيحيين من ناحية وبين اليهود، المدعومين بالغرب المسيحى من ناحية أخرى، وهو صراع ولد مرارة تاريخية، تعمقت إلى درجة الصراع الثقافى الدينى الحضارى الواسع.

* مواجهة الآثار القائمة والمحتملة، للتناقضات الرهيبة، بين جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث الحضارات والثقافات الشرقية القديمة، وبين شمال البحر الأبيض المتوسط، حيث الحضارة الأوروبية الحديثة، وهى تناقضات إن كانت تقلق أوروبا اليوم، فهى تقلقنا نحن أكثر.

يكفى أن ندرك أن الحروب والصراعات الدائرة فى البوسنة وفلسطين وقبرص والجزائر وتركيا ولبنان، تجعل من حوض البحر المتوسط، منطقة قلاقل قابلة للانفجار، وخاصة أن الخلل فى التوازن الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، بين ضفتى البحر يزداد يوما بعد يوم، فإذا كانت دول الاتحاد الأوروبى المطلة على البحر الأبيض المتوسط، تملك أكثر من ١٥٪ من حجم التجارة العالمية، فإن نصيب الدول الخمس العشرة الأخرى المطلة على البحر لا يزيد عن٣٪ من هذه التجارة. وبينما يصل متوسط دخل الفرد سنويا إلى ٢٠ ألف دولار فى فرنسا، ومثله فى إسرائيل، فإنه يتدنى إلى نحو ألف دولار فى مصر وإلى ٥٠٠ دولار فى أكثر من دولة من دول جنوب البحر، وبينما لا تزيد نسبة الأمية فى دول شمال البحر عن ٢-٤٪ فهى ترتفع إلى ٦٥٪ فى بعض دول جنوبه، وفى حين تصدر دول العالم نحو ٥٠٠ ألف كتاب سنويا، منها ١٢٥ ألف كتاب فى دول البحر المتوسط، فإن أربع دول فقط منها أصدرت ٨٥٪ من هذه الكتب هى على التوالى فرنسا - ٣٩ ألف كتاب - أسبانيا ٣٥ألفاً، وإيطاليا١٩٦٠٠ كتاب، ويوجوسلافيا السابقة١٢ ألفا، بينما كانت أعلى نسبة صدرت فى جنوب وشرق البحر المتوسط، هى ٧ آلاف كتاب فى تركيا، ثم خمسة آلاف كتاب فى مصر(٥).

ونعتقد أن كل هذه الاختلالات تحتاج، إلى حوار ثقافى وتسامح دينى، قبل الاتفاقيات السياسية وبعدها، هدفه تغيير المفاهيم وتعديل الأفكار وإصلاح الخلل، وإعادة بناء مناخ السلام بشروط عادلة وبصورة كاملة، وإقامة حوار متعدد الأطراف، بلا تعصب أو تطرف أو نفى للآخر وإنكار لحقوقه المشروعه، حتى لا نقبل سلاما منقوصا ومتهافتا!

وحين يتحدث الجميع عن مناخ جديد للسلام فى الشرق الأوسط، فإننا نتوقف أمام خطوط عريضة تحدد المشكلات الأساسية والعقبات الرئيسية التى يجدر مواجهتها، وخاصة أن ذلك يقتضى تكوين ثقافة السلم من الآن فصاعدا، بعد أن سادت فى الماضى ثقافة الحرب، فكما يقول شعار اليونسكو، إن الحرب فكرة تبنى فى عقول البشر، فكذلك السلام يتكون فى نفس العقول.

* أول هذه المشكلات هى ، كيف تتحول المنطقة من الحياة فى ظل مناخ الصراع المسلح وموجات الحرب ، إلى التأقلم مع السلام العادل المتوازن ، الانتقال من سريان روح التعصب والتطرف والعنف والإرهاب ، إلى ممارسة التعايش والتسامح ونبذ الكراهية العرقية والعداء الفكرى والدينى .

* وثانى هذه المشكلات هى التحول من الشمولية ذات الحكم المركزى الاستبدادى العسكرى الطابع التى ازدهرت باسم الحرب ومواجهة الصدام مع الآخر ، إلى التعددية والحكم الديمقراطى ، التى يجب أن تزدهر فى ظل السلام المأمول .

* وثالث هذه المشكلات هى ، التحول من حال التخلف الاقتصادى الاجتماعى ، فى ظل استنزاف الموارد الإساسية فى الإنفاق العسكرى ، إلى التنمية الإنسانية الشاملة والمستديمة فى ظل السلام العادل الكامل ، وفق المعايير الدولية الصحيحة .

ونستنتج من ذلك ، أن هناك تحديات عديدة أمام إقرار سلام حقيقى دائم فى المنطقة المليئة بكل عوامل الصراع ، سلام قائم على الحوار والتفاهم والتعايش بين أبناء الأديان السماوية الثلاثة ؛ وأهم هذه التحديات هى :

(١) تحدى تغيير العقول والأفكار ، التى تصادمت وتعادت تاريخيا وتحاربت طويلا ، انطلاقا من معتقدات دينية أو قومية ، تحولا نحو الالتقاء عند نقطة وسط ، تعيد بناء السلام المقصود .

(٢) تحدى التنمية الإنسانية الشاملة ، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والإعلامية ، تحقيقا للعدالة المتوازنة .

(٣) تحدى التطور الديموقراطى وبناء التعددية السياسية والفكرية ، احتراما لحقوق الإنسان الأساسية .

(٤) تحدى موجات العنف والتطرف الدينى والتعصب العرقى والمذهبى ، العائمة فوق التوترات القديمة والجديدة .

وسنحاول أن نضع هذه التحديات موضع الدراسة والتحليل والاختبار .

أولا : تحدى تغيير العقول وتعديل الأفكار :

يندهش كثيرون ، من حالة السلام البارد ، وتباطؤ تطبيع العلاقات على المستوى الشعبى ، بين مصر وإسرائيل ، رغم مرور السنين على توقيع معاهدة السلام بينهما ، ورغم العلاقات الرسمية القائمة .

لكننا لا نندهش حين نغوص فى أعماق الرؤى والأفكار المتحكمة فى العقول والنفوس. ذلك أن غياب المصداقية وفقدان الثقة والشك المتبادل هو الحاكم الفعلى للعلاقات بين عامة المصريين وعامة الإسرائيليين، رغم التصريحات الرسمية. . . فاليهود عامة، مازالوا أسرى الكابوس التاريخى، حين أسر الفرعون المصرى الشعب اليهودى قبل آلاف السنين، والمصريون مازالوا أسرى كابوس متبادل وهو أن اليهود الجدد يريدون الانتقام لليهود القدامى، بل وبإقامة الحلم اليهودى ببناء الدولة اليهودية من النيل إلى الفرات، وهو الشعار الذى مازال قائما بصفة رسمية فى قاعة الكنيسيت الإسرائيلى.

وبعض اليهود لايزال أسير الرغبة فى الانتقام من المسلمين، لأن نبى الإسلام، طرد أجدادهم وحارب ضدهم فى الجزيرة العربية، وبالمقابل فإن بعض المسلمين يعتقدون بضرورة الثأر من اليهود، لأن أجدادهم خانوا نبى الإسلام وحاربوا ضده، ومن ثم فالجهاد ضدهم فريضة دينية وضرورية تاريخية.

فإذا عدنا إلى الواقع السائد اليوم، فإننا نرى أن تيارات عديدة من العرب والمسلمين تشك كثيرا فى نوايا إسرائيل، مقابل تيارات يهودية أخرى لا تثق فى العرب والمسلمين، والشك المتبادل، صامد فى العقول متغلغل فى النفوس، قائم فوق تجارب تاريخية قديمة، وأخرى حديثة. .

فإن تجاوزنا عن تجارب الماضى، فإن تجارب الحاضر الراهن، تقول، إنه صحيح أن مناخًا جديداً يبشر بروح السلام قد بدأ بين العرب والإسرائيليين، بفضل المفاوضات والمؤتمرات وتوقيع الاتفاقيات الرسمية، لكنه صحيح أيضا أن جهود السلام مازالت تتعثر على أكثر من مسار، وخاصة المسار السورى واللبنانى، والحق الفلسطينى مازال منقوصًا رغم توقيع اتفاق مشترك بشكل رسمى؛ وروح التوسع والهيمنة الإسرائيلية، المدعومة أوروبيا وأمريكيا، مازالت قائمة فى ظل التشدد السياسى، والتفوق العسكرى، وخاصة انفراد إسرائيل، بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وفى مقدمتها الترسانة النووية، الأمر الذى يشير إلى أن السلام لايزال غير كامل وغير عادل أو متوازن، وبالتالى فإن تغيير الأفكار والمفاهيم - حتى بالضغط الإعلامى الدعائى وبالتبديل الثقافى التعليمى - لايزال بعيدا وفى حاجة إلى جهود أقوى، تستكمل من خلالها الحقوق وتتوازن القوى وتتعادل المصالح.

وحين يتحقق ذلك، يصبح من السهل تغيير الأفكار عن السلام والتعايش والحوار، عن طريق تعديل رسالة المنظومة الثلاثية، التعليم والثقافة والإعلام، التى تبنى الفكر وتوجه الرأى، وعن طريق التحول فى نظرة كل منا للآخر، وخاصة التحول من عقلية التفوق والسيطرة والاحتلال والهيمنة، إلى عقلية المشاركة والتعاون على أسس متكافئة.

ومن المؤكد أن الإسرائيليين هم أكثر من غيرهم مطالبون بهذا التحول من عقلية احتلال

وقهر الآخرين بقوة السلاح، إلى عقلية التعايش مع هؤلاء الآخرين، وفق قواعد مشتركة ومتعادلة.

* * *

ثانيا: تحدى التنمية الإنسانية الشاملة:

بعد ثلاث سنوات بالضبط من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١، وبالتحديد فى ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٤، انعقد فى الدار البيضاء بالمغرب، أول مؤتمر للتعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمالى إفريقيا - تبعه مؤتمرات - كنتيجة من نتائج التقدم على طريق السلام وتسوية الصراع العربى الإسرائيلى. . . ولقد بالغت أطراف عدة فى تصوير مؤتمر الدار البيضاء، على أنه حامل الرخاء ومنقذ الشرق الأوسط ليس فقط من الفقر والتخلف، ولكن أيضا من بقايا الصراعات وبؤر التوتر.

والحقيقة أن هذا المؤتمر جاء كخطوة فى مسلسل الجهود المبذولة، لإقامة بناء جديد ونظام جديد فى المنطقة، أصبح يعرف بالسوق الشرق الأوسطية الجديدة؛ غطاؤه الخارجى، تعاون اقتصادى، وبؤرته الداخلية، تتمحور حول إعادة رسم الخريطة السياسية والتوازنات الإقليمية فى هذه المنطقة من العالم، ذات الحساسية الدينية المليئة بالصراعات التاريخية، والمعبأة بالمصالح الإستراتيجية، سواء كانت طرق عبور ومواقع حاكمة، أو كانت نفطا وثروات طبيعية أخرى، أو كانت سوقا استهلاكية واسعة تضم نحو ٢٥٠ مليون مستهلك.

وقد قلنا من قبل إن منبع السوق الشرق الأوسطية بغطائها السياسى والاقتصادى، كان منبعا أمريكيا، ظهر مواكبا لمحادثات السلام بين مصر وإسرائيل فى كامب ديڤيد ١٩٧٨، وصولا لتوقيع معاهدة السلام بينهما برعاية واشنطن ١٩٧٩ . . وقتها تداولت الدوائر الأمريكية، من قمة السلطة الحاكمة، إلى مراكز البحوث وصنع القرار، وثيقة أعدتها وكالة التنمية الأمريكية حول «آفاق التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط» فى ظل السلام بين مصر وإسرائيل أولا، ثم بين باقى العرب وإسرائيل ثانيا(٦) .

وبقدر ما صارت المبادئ الواردة فى هذه الوثيقة، الأب الروحى للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وصولا لمؤتمر الدار البيضاء واخوته، وتدعيما للشرق الأوسطية الجديدة، بقدر ما تلقفها كثيرون، وتصوروا فى ضوئها، أنه يجب قيام نظام إقليمى جديد، على أنقاض النظام العربى الإقليمى، الذى ساد منذ ١٩٤٥ حين قامت الجامعة العربية،(٧) وأنه يجب إعادة صياغة النشاط الاقتصادى فى الشرق الأوسط الجديد، باستغلال الإمكانات المتاحة، مثل الثروات الطبيعية، والتراكم المالى، والسوق الاستهلاكية، والتسويق التجارى، والتكتل

البشرى، وفق معادلة طرحت قديما وتجددت حديثا - فى ظل السوق الشرق الأوسطية المزعومة - قوامها تقسيم العمل بين ثلاثة قطاعات، المال والأيدى العاملة العربية، مع العقل اليهودى باعتباره القادر على التعامل مع المعرفة الذهنية والمعلومات الحديثة؛ مع الخبرة والمشورة الأوروبية الأمريكية (٨).

ونحسب أن تصور نجاح السوق الشرق الأوسطية فى ظل هذا المفهوم، تصور بعيد عن الواقع منذ البدء، وخاصة إذا كانت عقلية التفوق والهيمنة والسطرة هى الحاكمة والموجهة، وليس عقلية التعاون المشترك طبقا لتوازن المصالح والقوى، إذ لا يمكن قيام مثل هذه السوق - حتى بالضغط الخارجى - بينما السلام غير كامل أو غير عادل، ولا يمكن بناء التنمية الإنسانية الشاملة، فى ظل هيمنة طرف على آخر، ولا يمكن تحقيق أهداف سياسية باسم التعاون الشرق الأوسطى، فشلت فى تحقيقها الحروب والصراعات التاريخية، إن ظلت الموازين مختلة، ولا يمكن التطلع نحو العدالة، التى بشرت بها الأديان السماوية وقننتها التشريعات الوضعية، بينما التناقضات الحادة والفروق الاقتصادية الاجتماعية، تعصف بأبناء المنطقة، ليس فقط بسبب فقرهم الذاتى، ولكن أيضا بسبب فرض الأغنياء على الفقراء شروط التنمية وأنماطها، بعد أن تأكدت سيطرة الأغنياء من خلال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وأخيرا اتفاقية التجارة الدولية(٩) الأمر الذى زاد الضغوط والإحباطات وجدد بؤر القلق والتوتر.

ورغم الأهمية الكبرى التى يتصورها المؤمنون بالشرق الأوسطية الجديدة، كنظام إقليمى جديد يتسع للعرب والإسرائيليين والأتراك والإيرانيين وربما غيرهم؛ إلا أننا نعتقد أن الصورة المطروحة لهذا النظام الجديد تفتقر إلى الأسس العلمية التى تكفل نجاحه واستمراره، وأهم هذه الأسس هى أن يكون النظام أولا نابعا من إرادة أبناء المنطقة، وأن يلبى ثانيا مطالب محددة تحقق مصالحهم المتوازنة بالدرجة الأولى، وأن تتوافر له ثالثا الإمكانات الذاتية، ثم تأتى المساعدات الخارجية لتضيف إليه.

ونعتقد أن المطلب الأساسى لأبناء المنطقة، يكمن فى التنمية البشرية المستديمة، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، تطلعا للعدل والتطور، بعد أن استنزفت الحروب والصراعات والقلاقل - وخاصة الحروب العربية الإسرائيلية الأربعة الرئيسية - الموارد الأساسية على مدى نصف قرن على الأقل، فأهدرت فرص التقدم، ذلك أن العرب بددوا ثروة هائلة فى فترة زمنية قصيرة، لأسباب عديدة وفى إنفاق مختلف الاتجاهات، منها ما هو إنفاق عسكرى باهظ، بسبب الصراع مع إسرائيل، ومنها ما هو إنفاق هائل تسرب فى مجالات الفساد والنهب، وقليل هو الذى أنفق حقا على التنمية الحقيقية.

وعلى سبيل المثال، فقد بلغ دخل الأمة العربية فى ربع القرن الأخير، من مواردها

المتعددة، وأهمها البترول، ما يقدر بأربعة تريليونات من الدولارات، ويمكن القول إن تريليونا منها أنفق على شراء السلاح وتريليونا ثانيا أنفق على مشاريع الخدمات والبنية الأساسية، وبقى تريليونان ضاعا فى المسالك الخفية على الأغلب الأعم[١٠] فإذا أضفنا إلى ذلك المثال، نموذجا آخر للخلل وعدم التوازن، نقول إن المديونية العربية للخارج، طبقا للأرقام المعلنة، تبلغ نحو ١٧٠ مليار دولار - لاحظ أن الدول العربية البترولية ذات الدخل الهائل أصبحت هى الأخرى مدينة وخصوصا بعد النفقات الباهظة لحرب الخليج ١٩٩١ - لكن رءوس الأموال العربية الشرعية منها وغير الشرعية - أصبحت تفضل الهروب من المنطقة العربية والاستثمار فى الخارج، ولذلك نجد أن النظام البنكى الدولى تدور فيه الآن، ٤٣٠ مليار دولار أموال سعودية خاصة، و١١٢ مليار أموال مصرية خاصة، و٧٤ مليار أموال جزائرية خاصة، و٦٥ مليار أموال سورية خاصة؛ الأمر الذى يعكس عمق الخلل الاجتماعى الاقتصادى - الناجم عن حالة التوتر والفساد، وكلاهما يهدد بالضرورة أية إمكانية للتنمية الشاملة والعادلة، إن ظلت الأوضاع على ما هى عليه.

وحين نمضى قدما فى هذا المجال، الذى يؤكد ارتباط التنمية بحالة الصراع والحروب والإنفاق غير المرشد، نقول إن مصر على سبيل المثال، كانت متوازنة اقتصاديا، وخرجت من الحرب العالمية الثانية فى الأربعينيات دائنة لبريطانيا العظمى، وحققت معدل تنمية فى الستينيات بلغ ١٠٪ انخفض مع بداية الثمانينيات إلى ١,٦٪ لكنها أصبحت مدينة مع بداية التسعينيات بنحو ٥٠ مليار دولار[١١] وانخفض معدل التنمية فيها فى منتصف التسعينات إلى نحو ٢٪ فقط، والأمر المؤكد أن حالة الصراع مع إسرائيل ومواجهة الحروب المفروضة، قد عرقلت التنمية واستنزفت أموالا طائلة فى الإنفاق الحربى بالدرجة الأولى، إضافة إلى تراكم الأعباء وإساءة إدارة الاقتصاد والإسراف وتضخم المشكلة السكانية.

وبنفس الدرجة حدثت اختلالات أخرى، فقد انخفض دخل الفرد المصرى ليصل فى الثمانينات إلى ٦٤٠ دولارا سنويا، وانخفض دخل العراقى إلى ٥٦٠ دولارا - بعد غزو الكويت وعاصفة الصحراء، حيث كان ١٩٨٠ دولارا فى عام ١٩٨٩ - وانخفض دخل اللبنانى إلى ١٠٠٠ دولار، وانخفض دخل الأردنى إلى ٩٠٠ دولار فى السنة؛ مقابل ٢٥ ألف دولار دخل الفرد الكويتى؛ بينما تكلفت حملة تحرير الكويت من الغزو العراقى، عبر حرب عاصفة الصحراء ١٩٩١ نحو ١٤٠ مليار دولار، تحملتها دول الخليج العربى، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٧٥٪ منها.

والأمر المؤكد أن هناك علاقة جدلية بين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وبين الصراعات والحروب والإنفاق العسكرى، وبين تجارة السلاح الدولية؛ لقد بلغت مشتريات الدول النامية من السلاح ٣٠٠ مليار دولار ١٩٩٣، كان نصيب دول الشرق الأوسط منها هو ٤١,٤٪، محتلة المرتبة الأولى فى الإنفاق العسكرى، وخلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣

أنفق العراق١٦ مليار دولار على مشتريات السلاح، وأنفقت إسرائيل١٥ مليار دولار، وأنفقت إيران تسعة مليارات، وسوريا ستة مليارات، ومصر أربعة مليارات(١٢) فى حين لم تتوافر أرقام دقيقة عن الإنفاق العسكرى ومشتريات السلاح الهائلة، لدول الخليج العربية، التى زادت وخاصة بعد غزو العراق للكويت واستنفزازات إيران.

وإذا جاز لنا أن نتساءل ومن المستفيد من كل هذه المليارات المدفوعة ثمنا لصفقات السلاح على حساب التنمية والتطور، سوف نعرف على الفور أنها ذهبت للدول الكبرى المتحكمة فى صناعة السلاح وتجارته، حيث تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على٣٨٪ من سوق السلاح فى العالم، تليها جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بنسبة٢٦٪ ثم بريطانيا بنسبة٦, ١٤٪ فألمانيا بنسبة١, ٥٪ وفرنسا بنسبة٣, ٤٪ والصين بنسبة٦, ٣٪، بينما تأتى إسرائيل والسويد فى مرتبة أقل(١٣).

ولعل هذه الصورة تعكس أمامنا، مدى ضخامة الإنفاق العسكرى الهائل، فى منطقة الشرق الأوسط بسبب وجود واستمرار عوامل التوتر والصراع والقلق، رغم كل محادثات السلام، الأمر الذى عرقل طموح التنمية البشرية المستديمة فى ظل الاستقرار والسلام العادل، وأدى إلى تفضيل الحكومات، زيادة معدلات الإنفاق العسكرى، على حساب الإنفاق على مشروعات التنمية والتعليم والصحة والثقافة. . . إلخ بل أدى إلى استئثار «العسكريين» بالمكانة الأعلى ماديا ومعنويا، واستمتاعهم بكل المميزات المالية والاجتماعية - الطبقية الجديدة - والسياسية أيضا، بعد أن تضخمت قوة الجيوش فى المنطقة - بسبب الحروب المستمرة - وتضاعف دورها فى صنع القرارات ورسم السياسات، فإذا بالشرق الأوسط فى حدوده الضيقة، يزدحم بجيوش جرارة، تضم٤٤٠ ألف جندى مصرى، و٣٠٠ ألف جندى سورى، و٣٨٢ ألف جندى عراقى و٥١٣ ألف جندى إيرانى و١٧٢ ألف جندى عامل بالإضافة إلى ٤٣٠ ألف جندى احتياطى إسرائيلى، ينفردون وحدهم - أى الإسرائيليون - بامتلاك٢٠٠ رأس نووى مركبة على صواريخ بعيدة المدى(١٤).

وفى حين تضخمت ظاهرة الجيوش وزاد إنفاقها العسكرى؛ زادت أعداد جيوش الفقراء والمتخلفين والأميين والمتطرفين فى المنطقة بأسرها، وتصاعدت معها موجات العنف والتطرف والإحباط مع الفقر المستمر والتخلف المتصاعد.

فهل هناك مخرج سوى العودة للتنمية الشاملة فى المنطقة، النابعة من ظروفها وإمكاناتها وآمالها، وليس المفروضة عليها وفق مخططات سياسية، لقوى عظمى لا تفكر إلا فى حماية مصالحها. .

* * *

ثالثا : تحدى التطور الديموقراطى واحترام حقوق الإنسان :

من خلال استقراء تطورات نصف قرن من تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، نستطيع القول إنه إذا كانت هناك علاقة جدلية بين التنمية والتطور الديموقراطى، فإن هناك علاقة جدلية أخرى بين التنمية والتطور الديموقراطى، وبين الحروب العربية الإسرائيلية، فإن كانت التنمية قد تعرقلت بسبب الإنفاق على الحروب، فإن الديموقراطية قد تعطلت بمثل ما انتهكت حقوق الإنسان، بسبب الحروب وباسم الأمن القومى.

ومن الواضح أن معظم التغييرات السياسية التى حدثت فى النظم العربية الحاكمة - سواء سميت ثورة أو انقلابا أو إصلاحا - قد حدثت مرتبطة تمام الارتباط بالصراع العربى الإسرائيلى، فقد فتحت حرب ١٩٤٨ الباب أمام الانقلابات والثورات العسكرية فى البلاد العربية، وأدت إلى سقوط الملكية فى مصر - عبر ثورة١٩٥٢ - وإلى سقوط الملكية فى العراق عبر ثورة ١٩٥٨، وإلى اهتزاز الحكم الملكى فى الأردن والبرلمانى فى لبنان.

وأدت حرب١٩٦٧، إلى تقليص نفوذ النظم الثورية العربية بعد أن تعرضت للهزيمة العسكرية، فانكسر النظام الناصرى فى مصر، ووقع انقلاب عسكرى فى سوريا، باسم ثورة التصحيح فى١٩٧٠، واشتعلت الحرب بين الأردنيين والفلسطينيين فى نفس العام، وبدأت الحرب الأهلية الطائفية فى لبنان التى استمرت١٧ عاما، وسقط النظام الملكى فى ليبيا١٩٦٩ فى قبضة ثورة القذافى؛ وانقلب الرفاق البعثيون على بعضهم فى العراق بمواجهات دموية هائلة، وجرت تغييرات داخلية مكتومة الصوت فى أكثر من دولة خليجية؛ غاب خلالها حاكم ونظامه، وصعد آخر جديد.

وأدت حرب١٩٧٣ إلى انقلاب فى المفاهيم وتغيير فى الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية أيضا. كان أبرزها نزوع بعض العرب - وخاصة مصر - إلى البحث عن السلام عبر التفاوض بعد أن حققت هدفها من حرب أكتوبر١٩٧٣، الأمر الذى انتهى باتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام١٩٧٩ التى فتحت باب هذا السلام.

وبقدر ما تركز الاهتمام حول أثر حرب ١٩٧٣ على علاقات السلام بين مصر وإسرائيل، بقدر ما تركز على أثرها فى التطور السياسى داخل مصر ذاتها، إذ سرعان ما بدأ عصر الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٥، وبدأت التعددية السياسية الأولية عام ١٩٧٦، وصولا للتطور الديموقراطى بشكله المحدود الحالى فى مصر..

وبالمقابل فإن الانتصارات العسكرية التى حققتها إسرائيل، ضد العرب، وإحساسها بالتفوق وتغذيتها لهاجس الخطر العدوانى الخارجى، قد أدت إلى نتيجتين متناقضتين،

الأولى هى استمرار الحفاظ على النظام الإسرائيلى ذى الطابع العسكرى المركزى، بوجهه «الديموقراطى» المحكوم، والثانية هى بدء التحلل فى التركيبة الإسرائيلية بفعل استمرار الروح العسكرية المسيطرة، وأزمات التفرقة العنصرية بين الإشكناز والسفرديم، والهجرة اليهودية المتزايدة إلى إسرائيل، وخاصة من يهود الكتلة الاشتراكية المنهارة، وتقوية سياسة الاستيطان ودعم المستوطنين اليهود فى الأراضى العربية المحتلة، وتصاعد حركة التطرف اليمينى الإسرائيلى سياسيا ودينيا؛ الأمر الذى انعكست آثاره واضحة على توجيهات النظام الإسرائيلى الحاكم، منذ انتخابات١٩٧٧ حتى انتخابات ١٩٩٦ ذات الوجه اليمينى المتغطرس.

وإذا كان تحدى الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، والعودة إلى التعددية السياسية والفكرية، قد أصبح مطروحا الآن على الجانب العربى، بعد سقوط حجة تأجيل الديموقراطية والتنمية حتى انتهاء الحرب مع العدو، بل بعد سقوط شرعية نظم الحكم التى استغلت الحرب مع إسرائيل، لتصفية خصومها السياسيين فى الداخل، وكبت الحريات العامة . . . فإن تحدى الديموقراطية الحقيقية، ومواجهة المشاكل الداخلية المؤجلة، قد أصبح مطروحا على إسرئيل؛ بعد بدء مسيرة السلام، وتراجع حجة المخاطر العربية المحيطة، الأمر الذى يدفع إلى الواجهة الصراعات الداخلية فى إسرائيل، التى أمكن التحكم فيها وكبح حركتها لسنوات طويلة، باسم الأمن القومى ومواجهة الأعداء العرب.

وعلى هذا الأساس، فإن حالة السلام تطرح على جميع أطراف الصراع تحديات مهمة أبرزها استعادة وتجديد شرعية النظم الحاكمة، وحق الشعوب فى التنمية والحريات الأساسية فى ظل نظم ديموقراطية جديدة، بشرت بها موجة الديموقراطية العالمية، التى برزت منذ سقوط المنظومة الاشتراكية فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات[١٥].

فإذا كانت بعض النظم الحاكمة، قد استمدت شرعيتها، من حالة الحرب والصراع، فإن حالة السلام المأمولة، تطرح على الجميع، البحث عن شرعية جديدة، وهذا هو أكبر التحديات.

* * *

رابعا: تحدى مواجهة العنف والتطرف والإرهاب:

لقد تبلور الصراع فى الشرق الأوسط، حول الصدام الحضارى ذى الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، بين أتباع ثلاثة أديان سماوية، انخرطوا فى قوميات

وجنسيات عديدة لها أهدافها ومصالحها، فخاضوا مواجهات دامية؛ فسرها كل على هواه وبالطريقة التى ترضى أحلامه وطموحه، وتحقق مشروعه.

فى هذا الإطار يمكن القول، إن الصراع قام ويقوم، بين مشروع قومى عربى، ومشروع قومى صهيونى، استمد كل منهما لنفسه أسبابا ومبررات من التاريخ ومن الأديان ومن الثقافة، واستعان كل منهما بحلفاء من خارج المنطقة، استعان العرب أحيانا بالحليف السوفيتى - قبل سقوط الاتحاد السوفيتى - واستعان الإسرائيليون دوما بالحليف الأوروبى الأمريكى.

ولأنه لا يمكن الفصل بين الإسلام والقومية العربية، فإنه يصعب الفصل بين المشروع الصهيونى والحضارة الغربية، ولذلك بدا الصراع على أنه صراع تاريخى بين الحضارة العربية الإسلامية من ناحية، والحضارة الغربية من ناحية أخرى؛ مما بعث فى العقول والنفوس، ذكريات قديمة لصدامات تاريخية قديمة بين الحضارتين، على مر العصور والقرون؛ حاول كل منهما قهر الآخر أوتطويعه وإخضاعه والسيطرة عليه.

ولا يمكننا إغفال هذا الجانب من الصراع، عند الحديث عن خلفية موجات العنف والتطرف والعداوة، وصولا للإرهاب المسلح المندلع الآن فى المنطقة وعلى الناحيتين العربية والإسرائيلية. فالعرب المسلمون والمسيحيون، يؤمنون أن الغرب الأوروبى الأمريكى قد زرع إسرائيل فى قلب بلادهم كمشروع سياسى إستراتيجى؛ يتولى استنزافهم وقهرهم دفاعا عن المصالح الغربية وتلبية لوعود دينية وسياسية؛ ويؤمنون أن التطرف الدينى والتعصب العرقى والقومى، قد بدأ يهوديا، مع البدايات الأولى لمشروع هيرتزل[١٦] فى استيطان فلسطين، ووصل ذروته عبر الحروب والممارسات القمعية الإسرائيلية ضد العرب.

والإسرائيليون يؤمنون أن فلسطين كانت لهم وعادت إليهم بعد «الدياسبورا» التاريخية، وأن تطهيرها من العرب فريضة دينية وواجب وطنى، وأن الذراع العسكرية الطويلة، هى السلاح الوحيد القادر على قمع الوحوش العربية، التى تتجمع حول الحدود لإلقاء إسرائيل فى البحر، وتدمير الوعد التوراتى وإعادة شبح الأسر البابلى والأسر الفرعونى القديم!.

ووسط تناقض المصالح والأهداف، واختلاط الرؤى القومية والعقائد الدينية والمذهبية، نمت التيارات المتطرفة والأفكار المتعصبة - دينيا وقوميا - على الجبهتين. مستفيدة من الأزمات الاقتصادية الاجتماعية والصراعات العسكرية السياسية، والانحرافات الفكرية؛ ومستغلة الفتاوى المستخرجة من بطون الكتب، التى تؤيد تطرفها وتعصبها ضد الآخر.

ورغم أن العنف والتطرف والتعصب، قد تصاعد فى ظل حالة الحرب والصراع، إلا أن حالة السلام المنتظرة، تواجه نفس التحدى، وخاصة إذا استمرت روح المواجهات كامنة، فإذا كانت إسرائيل، تشعر الآن أنها انتصرت بالسلام، بعد أن انتصرت فى الحرب، وأن

مشروعها ذا الأبعاد الدينية والفلسفة القومية، قد هزم المشروع القومى العربى - عبر سنوات المواجهة - فإن الحركة الدينية الإسلامية، تطرح الآن نفسها بديلا للحركة القومية العربية، فى مواجهة المشروع القومى اليهودى، الأمر الذى أكسبها تعاطفا وتأييدا ملحوظا فى الشارع العربى والإسلامى، الذى أحبطته خسائر الحرب وأعباء السلام معا.

وسط هذه المواجهات القديمة الجديدة، بين المشروعين المتواجهين - ورغم أية اتفاقات للسلام - برزت وتبرز التيارات المتطرفة والتنظيمات المتعصبة التى تستسهل استخدام سلاح الإرهاب، وسيلة للوصول إلى أهدافها . . . وسواء كانت هذه التيارات دينية أو سياسية، فإنها تجد فى هذه الخلفية السند الشرعى والفكرى - مثلما تجد فى الأزمات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية - الأرض الخصبة لاكتساب الأصدقاء وتهديد الخصوم.

وحين يذكر التطرف والإرهاب، يشير الغرب عادة - تحت تأثير وسائل الإعلام ذات القدرة التكنولوچية المبهرة - إلى الإسلام والمسلمين، فالتطرف قرين الإسلام والإرهاب عنوان المسلمين دون سواهم فى هذا الكون . . ولم يكن غريبا أن تبادر الأجهزة السياسية والإعلامية والأمنية الإسرائيلية إلى استغلال ذلك والترويج له بقوة هائلة؛ وصولا إلى القول بأنه إذا كان دور إسرائيل فى الماضى، يمثل الحاجز الغربى ضد انتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط ووقف التغلغل السوفيتى، فإنها الآن بعد سقوط الشبح الشيوعى، قد تولت مهمة جديدة دفاعا عن مصالح الغرب، وهى الوقوف فى وجه شبح الإرهاب والتطرف الإسلامى. الذى يهدد هذه المصالح!.

ونحسب أن الصيغة هذه، مغلوطة من أساسها، فضلا عن أن إسرائيل نفسها بتركيبتها السياسية والدينية والاجتماعية، تفرز كل يوم تيارات شديدة التطرف والتعصب تمارس الإرهاب، وانعكس ذلك على صعود اليمين المتشدد، سواء اليمين السياسى المتمثل فى الليكود وحلفائه فضلا عن المؤسسة العسكرية وصقورها، أو اليمين الدينى المتمثل فى منظمات كثيرة العدد مثل أمناء المعبد وسيف داود [١٧] وكاهانا حى (كاخ سابقا)، وجوش أمونيم، وتحيا والجماعة اليهودية التوراتية المتحدة، ومولديت، وأجودات إسرائيل - وتسوميت وغيرها.

ولذلك نعتقد أنه إذا كانت حالة السلام المنتظرة، تبشر بتوقف الصراع العربى الإسرائيلى سياسيا وعسكريا، كنتيجة لتوقيع الاتفاقيات الرسمية، فإن صمود السلام نفسه يتعرض الآن وفى المستقبل، لتحديات جديدة من موجات العنف والتطرف، القائمة على دوافع متداخلة، سواء كانت سياسية أو قومية، أو دينية، أو اقتصادية اجتماعية. وثقافية فكرية وحيث تهدئة الصراع العربى الإسرائيلى، يمكن أن تدفع توترات أخرى على جبهات أخرى ولأسباب عديدة، فى منطقة تزدحم بالصراعات التاريخية والدينية والعرقية الدفينة والمعقدة.

وهذا أمر لا تصلح معه الأمنيات، بقدر ما يحتاج إلى الدراسة العميقة، وإلا أصبح حلم السلام سرابا فى الصحراء القاحلة.

والخلاصة . . .

إن السلام ثقافة تبنى فى عقول البشر[١٨] والبناء يعلو بالتناسق والتراكم التاريخى المستمر، وكذلك بالتوازن والعدالة. لقد شهدت البشرية عبر تاريخها الطويل حروبا عديدة، كانت أشرسها هى حروب العصر الحديث، بحكم التقدم والتطور، قامت بسبب نزاعات سياسية واختلافات ثقافية ودينية وحضارية، واختلالات اقتصادية اجتماعية.

وكذلك شهدت البشرية عصورا من السلام - أشهرها السلام القائم فى عالم اليوم - لكن لم تعرف البشرية استقرارا ودواما لسلام مفروض أو غير متوازن وغير عادل حتى بين المنتصر والمهزوم، ورغم توقيع الاتفاقيات بين الحكومات، ظل السلام قلقا ما لم يرتبط بثقافة الشعوب وإيمانها ومصالحها وأحلامها.

وهذا هو ما ينطبق تماما على الوضع الراهن فى الشرق الأوسط، باسمه وشكله القديم، أو باسمه وشكله الجديد، إن هذا الوضع فى حاجة، قبل اتفاقيات السلام وبعدها، إلى إعادة بناء كاملة؛ ليتحول جذريا من مناخ الحرب والعداوة إلى مناخ السلام والتعايش، ومن وضع التخلف والفقر - رغم تراكم الثروات - إلى وضع التطور والتنمية والاقتسام العادل للثروة، ومن روح التعصب والتطرف ضد الآخرين - حتى باسم الدين - إلى روح التآلف التى جاءت بها الأديان السماوية الثلاثة، ومن حال الاستبداد والحكم الفردى، إلى حال احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وعلى هذا الأساس فإن الصراع الحضارى، القائم بين العرب وإسرائيل على سبيل المثال، لا يمكن إنهاؤه، بمجرد توقيع الاتفاقات الحكومية وإقامة الاحتفالات الكرنفالية هنا وهناك، ولكن تحقيق ذلك يحتاج كما قلنا دائما، إلى إعادة بناء ثقافى فكرى دينى يواجه دعوات التعصب والتطرف وأسباب الكراهية، وإلى إصلاح اقتصادى اجتماعى يحقق العدالة واقتسام الثروة والسلطة ويزيح الفقر والتخلف ويسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فيقضى على دوافع الإحباط واليأس، وإلى بناء الثقة بين المتحاربين الذين أذاقهم الصراع مرارة نفسية متأصلة وعميقة، وإلى مناخ جديد من الحرية يحترم حقوق الإنسان الأساسية، بعد عقود من الكبت والقمع بحجة مواجهة هذا الصراع.

أما استمرار الهيمنة بممارسة حماقة القوة وفرض الأمر الواقع، وسريان روح المنتصر المنتشى بانتصاره، والمهزوم الممرور بانكساره، فأمر لا يأتى بالسلام حتى فى الأحلام.

هوامش ومراجع

(١) لورانس تيسون - باحث فى التاريخ والآثار، جامعة ليدن - هولندا، التبادل الحضارى بين أوروبا والشرق قبل الميلاد.

(٢) صلاح الدين حافظ - دراسة بعنوان حوار الأديان السماوية الثلاثة - مؤتمر مؤسسة سانت إجيديو الإيطالية - ميلانو - ١٩٩٣ .

(٣) صامويل هانتنجتون - مفكر أمريكى - صدام الحضارات.

(٤) أحمد عثمان - تاريخ بنى إسرائيل.

(٥) لوموند دبلوماتيك - أكتوبر ١٩٩٤

(٦) وكالة التنمية الأمريكية - آفاق التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط - وثيقة قدمت للكونجرس فى أول فبراير ١٩٧٩ .

(٧) شيمون بيريز - شرق أوسط جديد - ١٩٩٣ .

(٨) روبرت ريشى -١٩٩٣- Robert Reich - The Work of Nations.

(٩) محمد حسنين هيكل - رؤية لمستقبل العالم العربى ومصر من مرحلة العبور إلى القرن الواحد والعشرين - الأهرام ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٤ .

(١٠) المصدر السابق.

(١١) اتفقت الدول الغربية الدائنة على إسقاط نصف مديونية مصر على ثلاث مراحل، وذلك بعد الدور الذى قامت به مصر فى أزمة الخليج وحرب عاصفة الصحراء ١٩٩٠ -١٩٩١ .

(١٢) تقرير معهد أبحاث السلام بأستكهولم ١٩٩٤ .

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) الميزان العسكرى لعام١٩٩٤ - ١٩٩٥ - المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية لندن The Military,Balance ـ ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

(١٥) صلاح الدين حافظ - صدمة الديموقراطية١٩٩٣ .

(١٦) ولد تيـودور هرتزل فى ١٨٦٠ وتوفى فى١٩٠٤ وأصـدر كـتـابه المـهم « الدولة اليهودية » فى١٨٩٦ .

(١٧) أصدرت منظمة سيف داود فى سبتمبر١٩٩٤ منشورا حكمت فيه بالإعدام على إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل بحجة أنه خائن لليهود بسبب توقيعه اتفاقيات مع العرب وتعهدت بتنفيذ حكم الإعدام. وقد وزعت المنشور على قبر باروخ جولد شتاين، العسكرى المتطرف الذى قتل ٣٠ فلسطينيا مسلما أثناء أدائهم الصلاة فى الحرم الإبراهيمى فى فبراير١٩٩٤ وبهذه الفتوى المتطرفة تم اغيال رابين .

(١٨) المبدأ الرئيسى لليونسكو الوارد فى وثيقة إعلان المنظمة الدولية .

جدول رقم ١

القوى البشرية والسلاحية فى بعض الدول العربية وإسرائيل (١٩٩٣).

القوة البشرية والسلاحية / الأطراف	اسرائيل	مصر	سوريا	الأردن	السعودية	العراق
القوات النظامية	١٧٥٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	٩٩٤٠٠	١٠٢٠٠٠	٣٨٢٥٠٠
القوات الاحتياطية	٤٣٠٠٠٠	٦٠٤٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	–	٦٥٠٠٠٠
دبابات القتال	٣٨٩٠	٣٩٩٠	٤٦٠٠	١٣٠٠	٩٣٥	٢٣٠٠
العربات المدرعة	٨٤٨٠	٣٦١٠	٤٢٥٠	١١٣٠	٢٥٨٠	٤٤٠٠
المدافع والراجمات	١٥٢٠	١٦٣٩	٢٥٨٠	٤٦٨	٤٦٠	١٢٠٠
طائرات القتال	٧٦٤	٤٩٢	٦٣٩	١١٣	٢٩٣	٣١٦
الهليوكبتر المسلحة	٩٣	٧٤	١٠٠	٢٤	٢٠	١٢٠
سفن القتال	٦١	٣٩	٣٠	–	١٢	١٠
الغواصات	٣	٤	٣	–	–	–
منصات الصواريخ أرض – أرض	٢١	٢١	٥٦	–	٥٠	٢٥٠
القوة النووية	حوالى ١٠٠ رأس حربى نووى	–	–	–	–	–
موازنة الدفاع بالدولار – السنة	٦,٧٦ مليار ١٩٩٢	٢,٤٧ مليار ١٩٩٢	١,١٣ مليار ١٩٩٢	٥٠٨,٥٥ مليار ١٩٩٢	١٤,٥٠ مليار ١٩٩٢	٨,٦١ مليار ١٩٩٠

جدول رقم ٢
الانفاق على الدفاع والرعاية الاجتماعية

الانفاق السنوى	مصر	سوريا	السعودية	اسرائيل
موازنة الدفاع بالدولار	٢,٤٧ مليار دولار ١٩٩٢	١,١٣ مليار ١٩٩١	١٤,٥٠ مليار ١٩٩٢	٦,٧٦ مليار ١٩٩٢
موازنة الرعاية الاجتماعية	١١,٧٪ من الموازنة عام ١٩٨٨	-----	٧,٩٪ من الموازنة عام ٩١-١٩٩٢	١٦٪ من موازنة ١٩٩١ بما فى ذلك نفقات الاسكان والصحة والتأمين الاجتماعى

بشارة السلام... وتحدى الديموقراطية

بداية، يصعب القول إن هناك ديموقراطية عربية، ذلك أن تحديد المفاهيم وضبط المصطلحات علميا، لا يدلنا على أن التاريخ العربى القديم، قد عرف الديموقراطية بمفهومها الكلاسيكى، ولا يدلنا على أن التاريخ العربى الحديث قد مارسها، رغم أنه عرفها وتعرف عليها بشكل من الأشكال. . .

لكن الانفتاح العربى على الحضارة الأوروبية الغربية، وخصوصا منذ الحملة الفرنسية على الشرق بقيادة نابليون بونابرت مع نهايات القرن الثامن عشر، قد ساعد على تعرف العرب على إشعاع الليبرالية الغربية، بعد سنوات طويلة من ظلم وظلام الإمبراطورية العثمانية، ومنذ ذلك التاريخ، وكلمة الديموقراطية تتردد فى الأدبيات العربية، على خجل واستحياء، حتى جاءت ثورة الديموقراطية بموجاتها الحديثة فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، مؤكدة صعود المفهوم الأوروبى الأمريكى ومصالحه، على حساب تهاوى الماركسية وانحلال كياناتها السياسية ونفوذها الإستراتيجى، فحملت على أجنحتها المحلقة، إشعاعات الأمل فى النفوس العربية المهدودة والمكدودة، وبشرت بأن فجر الديموقراطية، لابد سيطل على هذا الجزء من العالم، ولم لا وقد أطل على قلاع الديكتاتوريات الكبرى، فأسقط نظما كانت ثابتة، وأطاح بنظريات كانت شبه مقدسة.

غير أن الأمل العربى، لم ير النور بعد، إذ سرعان ما عادت النظم الحاكمة، لتلتف من جديد على هذا الأمل، فتخنقه، مبددة الأوهام الحالمة التى راودت أمثالنا ذات صباح، ومثبتة أن هذه الأمة لديها قدرات هائلة على إضاعة الفرص التاريخية النادرة دون كلل أو ملل.

هكذا نحن اليوم باختصار، أمام حالة فريدة من التناقض المضحك المبكى، حيث الخطاب السياسى الرسمى، يتغنى بالديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، عبر آلة إعلامية شديدة التأثير، وإن لم تكن شديدة الذكاء، بينما الواقع اليومى المعاش، يقول إن السائد فعلا هو صميم الديكتاتورية والانفرادية والشمولية والفساد، الذى يجيد إنتهاك حقوق الإنسان

بفجاجة ظاهرة للعيان . . . فالاستبداد كما قال عبد الرحمن الكواكبى قبل أكثر من قرن ، هو أصل كل فساد ، يضغط على العقل فيفسده ، ويلعب بالدين فيفسده ، ويحارب العلم فيفسده(١) .

وسط هذا التناقض الصارخ ، نلاحظ بالضرورة ، تأثير الأصوات التى تتحدث عن تجربة ديموقراطية فى هذا البلد العربى ، أو عن مؤشرات ديموقراطية فى ذلك البلد ، لكن إختبار هذه أو تلك ، اختباراً نظريا وعمليا أمينا ، يقودنا إلى النتيجة الحتمية ، التى ملخصها هى أن كل ما يجرى الآن على الساحة العربية هو من باب الارتعاشات الديموقراطية ، وربما «المسوخ الديموقراطية» (٢) هى ارتعاشات ، تحدث نتيجة انتفاض الدم فى العروق ، تحت وطأة الأزمات الاقتصادية الاجتماعية ، والكبت والقهر السياسى ، لكنها سرعان ما تتخافت ، دون أن تشكل تدفقا منظما وقويا ومستمرا ، يمكن أن يؤدى إلى إرساء أساسات ثابتة راكزة لتحول ديموقراطى سلمى وسليم ومتكامل فى الأمد المنظور ! .

ورغم ذلك ، فإن الإنصاف يدفعنا إلى ضرورة دراسة ومتابعة هذه الارتعاشات ، التى تمثل أقل ما يمكن أن نتمسك به ، لعلها تفتح باب التطور المأمول فى مقبل الأيام ، نقول التطور المأمول مستندين إلى عنصرين رئيسيين فاعلين ، أولهما هو المناخ الدولى الجديد ، الذى جعل من الديموقراطية وحقوق الإنسان عنوانا له وشعارا على شرعيته ، والذى يمارس ضغوطا على الدول غير السائرة فى ركب المفهوم الغربى للديموقراطية ، يدفعها دفعا إلى ضرورة انتهاجه والسير على منواله ، وإلا تعرضت للعقوبات والإدانات المعنوية والمادية .

وثانيهما هو المناخ العربى الجديد ، الذى شهد على امتداد العقد الأخير ، تطورات دراماتيكية ، تصل إلى حد الانقلابات السياسية والأيدولوچية ، بلغت ذروتها ، بالصلح المتسارع مع العدو الصهيونى ، وبالهرولة الفاضحة للتطبيع مع إسرائيل ، حتى قبل التوقيع ، وقد جاء كل ذلك فى ظل أزمات اقتصادية اجتماعية خنقت الجميع ، وفى ظل احتقان سياسى دمر التواصل ، وعطل الحوار ، بين الحكام والمحكومين ، فإذا بشرعية النظم الثورية والتقليدية ، النظم التى تدعى الحكم بشورى القبائلية ، أو التى تدعى الحكم بديموقراطية المؤسسات وتعددية الأحزاب ! .

وبين ضغوط المناخ الدولى وضغوط المناخ العربى ، برز حلم الديموقراطية فى الوجدان العربى ، كمدخل للأمل فى حاضر أفضل ومستقبل أرحب ، لكننا ونحن نتابع حالة الديموقراطية فى الوطن العربى ، وأزمتها المعقدة ، ندرك أن دون تحقيق هذا الأمل صعوبات جمة وتحديات صعبة ، يجدر علينا أن نفكر فيها ، ليس من باب الترف الفكرى ، ولكن من باب البحث عن حلول للصعوبات ومخارج للتحديات ، إذا كنا جادين فعلا فى دخول القرن

الواحد والعشرين، بثوب عصرى، بل إذا كنا حريصين على مواجهة المستقبل الغامض الذى يُرسم لنا، باسم الشرق أوسطية الجديدة القائمة - كما هو واضح من الآن - على هيمنة إسرائيل وقياداتها فى ظل تفوقها الاقتصادى والتكنولوجى والسياسى، فضلا عن انفرادها النووى الساحق الماحق، بل فى ظل الادعاء بأنها واحة الديموقراطية فى الصحراء العربية شديدة الجدب والقحط ! .

فإذا كان الأمر كذلك، فإننا نبدأ بطرح خمسة أسئلة تمهيدية، نتحاور حولها فى طريق شديد الوعورة، لكن التحاور هنا شديد الضرورة .

(١) السؤال الأول : هل المطالبة بالديموقراطية فى مجتمعاتنا العربية، ترف سياسى تلوكه ثرثرة المثقفين فى صالوناتهم المنعزلة عن هموم الناس، أم أن الديموقراطية، قد أصبحت بعد التجارب الإنسانية العديدة، وسيلة من وسائل التطور والتقدم الإنسانى وبالتالى هى مدخل من مداخل الأمل أمام جموع الناس فى بلادنا، كما فى بلاد أخرى ! .

(٢) السؤال الثانى : هل الديموقراطية بمفهومها الغربى، هى الوصفة المعلبة الوحيدة، التى علينا اتباع إرشاداتها دون سواها، بعد أن حققت نجاحا ملحوظا فى المجتمعات الأوروبية والأمريكية . . . أم أن الديموقراطية كموروث إنسانى تعددت منابعه وروافده، تفتح باب الاجتهاد والتطويع والمزاوجة والتلقيح، حتى تزدهر فى بيئتنا المحلية وترسم نموذجها الوطنى والقومى ! .

(٣) السؤال الثالث : هل هناك تناقض بين القيم الديموقراطية ذات الجذور الغربية، وبين المبادئ الدينية السماوية، وخاصة الإسلام دين الأغلبية فى الوطن العربى، أم أن هناك مساحةً واسعة للالتقاء والتحاور والاستفادة بكل ما هو صحيح ومفيد ! .

(٤) السؤال الرابع : هل العقبات التى تواجه نجاح الديموقراطية العربية، عقبات قدرية أزلية لا يمكن الفكاك منها، أم هى عقبات مرحلية يمكن التغلب عليها بمزيد من الاجتهاد والعمل ! .

(٥) السؤال الخامس : هل يقتصر واجب النخبة العربية، على نقد الحال والبكاء على الواقع المرير، واستجداء العون الخارجى، فى مواجهة أزمة التطور الديموقراطى، أم أن الواجب هو الإسهام الجدى فى تخطى الأزمة، بالاجتهاد فى تقديم الحلول النابعة من الواقع الوطنى والقومى؛ المستفيدة من الموروث السليم جنبا إلى جنب مع الوارد الصالح ! ؟ .

ربما يكون استباقا - غير ديموقراطى - للحوار، حين نقول إننا مع « أمْ » هذه . . . الواردة فى الأجزاء الثانية من الأسئلة الخمسة السابقة . . .

فرغم أن الموروث العربى الإسلامى، قد رسّخ عبر الرسالة المحمدية، مبدأ الشورى فى الحكم كقوله تعالى: ﴿ وشاورهم فى الأمر ﴾، إلا أن الشورى كآلية سياسية، لم تمارس ممارسة واقعية مؤثرة فى ظل معظم العهود والنظم الإسلامية، فيما بعد عصر الخلفاء الراشدين الأربعة، أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضوان الله عليهم، حين كان وهج الرسالة السماوية وبناء الدولة الإسلامية.. هو الغالب، أما حين استقرت الدولة الإسلامية وتوسعت وتعددت أمصارها وأعراقها، وتنوعت مصادرها وأطماعها، منذ الخلافة الأموية، حتى الخلافة العثمانية، فقد طغت المصالح والأهداف السياسية، ومناورات الحكم ودسائس بلاط السلطة، على المبادئ السامية ذاتها، وصولا لتكريس مبدأ الانفراد بالسلطة، الذى هو نقيض الشورى.

ولذلك فإن الموروث التاريخى العربى الإسلامى، فى هذا الصدد، حافل بالتناقض، بين المبادئ الشوروية الواجبة الاتباع من الناحية الشرعية، وبين الممارسات السياسية السلطوية، التى حفلت بالمظالم وانتهاك الحريات من الناحية الواقعية... وفى حين استفادت حضارة الغرب الأوروبى - عبر التزاوج الثقافى والنقل المعرفى - من مبادئ التسامح والحرية والمساواة والشورى، التى جاء بها الإسلام، فإذا بهذه الحضارة تفرز - بعد عصور الظلام - عصر النهضة وتبدع التطور الرأسمالى الذى واكبه الفكر الليبرالى، وصولا للرسوخ الديموقراطى والتقدم الإنسانى الراهن... فإن الحضارة العربية الإسلامية تخلت طويلا عن الشورى كمبدأ وكوسيلة للحكم، ومن ثم غرقت فى عصور الظلام، تحت حكم الخلافة غير الراشدة، والتسلط الاستبدادى، حتى صدمتها مؤخراً صدمة الديموقراطية، بإشعاعاتها القادمة من الغرب(٣) فإذا بها كأهل الكهف الذين أفاقوا مع كلبهم!.

الآن، وقد بدأت الغشاوة تتبدد من فوق أعين أهل الكهف، فى ظل متغيرات عديدة، نقول إننا مع الجزء الثانى من الأسئلة الخمسة التى طرحناها آنفا، أى أننا نؤمن بأن الديموقراطية ليست فكراً تغريبيا تنصيريا حكرا على الغرب وحده، حلال لهم حرام علينا، بل هى نتاج فكر إنسانى تعددت منابعه وروافده، ساهمنا فيه عبر ازدهار حضارتنا بالقدر الذى يسمح لنا بالاستفادة منه الآن، والديموقراطية لم تعد ترفا سياسيا فكريا نظريا، قاصرا على ثرثرة المثقفين ومعزولا فى صالونات الصفوة، بل إنها قد أصبحت هما عاما بقدر ما هى أمل التقدم والتطور، أمام جموع الفقراء المطحونين المقهورين، والديموقراطية ليست لها مفهوم وحيد هو المفهوم الغربى علينا اتباعه وإلا فلا ديموقراطية، بل هى بحكم ديموقراطيتها تؤمن بالتعددية وتعرف الاجتهاد وتقبل التنوع، ورغم مقاييسها العامة المتعارف عليها دوليا إلا أنها لا تعرف نمطًا ثابتا منفردا، بل هى تخضع للمواءمة والتوطين، وخاصة فى

أرضنا العربية، التى شهدت ثورة الأفكار والمفاهيم والمبادئ عبر مسرى أنبياء الله، من إبراهيم أبى الأنبياء، إلى محمد خاتم الرسل، والتى تحاورت وتعايشت فوقها فلسفات وعقائد ونظريات، وتحاربت جيوش ودول وإمبراطوريات، ذهبوا جميعا وبقيت هى، حاضنة الثقافة وجسر الوصل وعنصر التواصل ورسول التزاوج الثقافى، فإن كنت تعيش اليوم عصور التخلف والتدهور، فإن هذا وذاك ليس قدرا محتوما وأبديا كقدر « سيزيف» فى الأسطورة الإغريقية، بل إنها قادرة على الخروج من مأزقها، إن استطاع مثقفوها ونخبتها قيادة طريق التنوير وفتح باب الأمل، أمام جموع المطحونين المقهورين، عبر حلم الديموقراطية والتنمية والتقدم والاستنارة.

* * *

ومن الواضح أن الموروث التاريخى القادم من الماضى البعيد، لايزال يحكم ويتحكم فى حركة اليوم، وما أشبه الليلة بالبارحة . . .

إذ لا يزال المجتمع العربى، مجتمعا أبويا مغلقا قائما على احتكار حق الأمر والنهى، مقابل واجب الخضوع والطاعة، وهى علاقة غير ديموقراطية حتما، ولذلك فليس صحيحا على سبيل المثال أن النساء فى هذا المجتمع، هن وحدهن المقهورات المحرومات من الحقوق فى معظم الأحيان، لكن عنوان المقهورين يضم تحته الكثيرين، فالقهر يطول الرجال كما يطول النساء، ويعاقب الشباب كما يعاقب الأطفال والشيوخ، ويحرم الأمة من التطلع بأمل إلى مستقبل أفضل، من الحاضر البائس والماضى الذى لا يذكر إلا بالتغنى. .

فإذا دققنا النظر فى علاقات الحكم وآلياته، سنجد الوصاية القسرية وغير الديموقراطية هى السائدة، وصاية الكبار على الصغار، وصاية الحكماء الشيوخ على الشباب المتهم دوما بعدم النضج، والنتيجة أنه ما من نظام عربى قائم، إلا وتجد متوسط أعمار حكامه ووزرائه فوق الستين، بينما الفرصة غائبة تقريبا عمن دون ذلك إلا بالصدفة البحتة!.

ولم يكن غريبا فى ظل هذه التركيبة السياسية الهرمة، أن يتوقف التفريخ والتجديد بعد أن شاخت القيادات، واحتكرت الحكم، وأن تتعرقل كل محاولات التطور الديموقراطى السلمى والدستورى، وأن يغيب إبداع الشباب، بعد أن توارت إلى الظل مؤسسات المجتمع المدنى القادرة على تجديد الدماء، مثل الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث الجادة، والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام الحرة وأجهزة الثقافة المستنيرة أى ما يسمى عادة بمؤسسات المجتمع المدنى، تلك القادرة على تطوير المجتمع ديموقراطيا، وقيادة التحديث فى وجه التحديات الداخلية والخارجية القائمة والمعرقلة.

ولقد تراكمت عوامل عديدة بعضها موروث وبعضها الآخر حديث، أدت إلى عرقلة التطوير الديموقراطي لمجتمعاتنا العربية، وانعكست آثارها واضحة على تأثر وتأثير المؤسسات المهيمنة على الحكم وهى على سبيل المثال:

(١) المؤسسة الرئاسية الحاكمة: فطبقا لمفهوم المجتمع الأبوى، يسود بلادنا العربية فى مجملها، مبدأ الأب الحاكم، كبير العائلة ذى الصفات شبه المقدسة، لا فرق هنا بين ملك ورئيس، بين أمير وحاكم، فالكل يتمتع بهيبة شيخ القبيلة الذى لا يجب عصيان أمره أو حتى مناقشة حكمه أو التجرؤ بقول آخر غير رأيه!.

فى هذا المناخ، كان طبيعيا أن يلعب العقل العشائرى لعبته الرئيسية، فى بناء هيكل مراكز القوى المحيطة بالأب الحاكم، وأن يتحكم الولاء بديلا للكفاءة فى إدارة أمور الدولة ـ التى تدار بمنطق العشيرة، وأن يصبح الحديث عن الحوار الديموقراطى والرأى الآخر والحريات العامة وحق تداول السلطة؛ حديثا غير ذى موضوع؛ فضلا عن أنه مكروه مذموم!.

(٢) المؤسسة العسكرية: ولعلنا نلاحظ أنها المؤسسةُ التالية لمؤسسة الرئاسة، من حيث قوة التأثير والتحكم وخصوصا منذ الأربعينيات، إذ لعبت المؤسسة العسكرية أدوارا بارزة فى بناء الدولة الحديثة فى الوطن العربى، سواء فى ظل الاحتلال أو فى عهد الاستقلال، الأمر الذى أعطاها مميزات ووضعية خاصة، بل وأعطاها كلمةً مسموعة فى صنع القرار وتوجيه السياسات، وهو أمر واضح فى كل البلاد العربية على تنويعات نظمها، إذ إن بعضها لا يزال عسكرى الحكم، وبعضها الآخر لايزال سليل الحكم العسكرى، وبعضها الثالث يلعب فيه العسكر دورا نشطا من وراء ستار، وكل ذلك ناتج عن تضخم المؤسسة العسكرية فى بلادنا، بعد الاستقلال، وفى ظل اندلاع الصراع العربى الإسرائيلى وبسببه، وخاصة حين غُيبت الديموقراطية، وكُبتت الحريات وأهملت التنمية باسم حشد كل الجهود من أجل المعركة مع العدو الصهيونى، وتوجيه كل الموارد لبناء جيوش قوية لخوض تلك المعركة!.

(٣) المؤسسة الدينية: ورغم أن دور هذه المؤسسة هو دور عميق الجذور فى ماضى هذه المنطقة، قوى التأثير فى حاضرها، إلا أن عوامل عديدة، أدت إلى تخليها عن رسالتها الحقيقية، فى نشر المفاهيم الصحيحة والمبادئ السليمة للدين الحنيف، تلك القائمة على الحرية والمساواة والعدل والشورى واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

وحين نجحت دسائس السياسة وتكتيكاتها ومناوراتها، فى غزو هذه المؤسسة العتيدة، وحين انغمست هذه المؤسسة فى ألاعيب السياسة، خفتت الرسالة السامية لها، وجرى استغلال دورها فى تبرير سلطة الحاكم، حتى ولو كان جائرا، وفى الفُتيا على هواه

ومقاسه، ضد إرادة الناس وعلى عكس مصالحهم، الأمر الذى انتهى إلى ما نراه اليوم، من وضع المؤسسة الدينية فى مواجهة التطور والتحديث والاستنارة، وإلى استخدامها آلة ضغط وإكراه ومصادرة بل وتكفير؛ فى وجه كل دعوة للإصلاح؛ واستغلالها منبرا للترويج السياسى لتوجهات الحاكم وتبريرا لتقلباته، وانقلاباته، فها نحن نقرأ اليوم فتاوى تُسمى شرعية، تبيح للحاكم الفرد انتهاك الحريات وإهدار الحقوق، باسم الدفاع عن حرمة الدين وحفظ كيان الأمة، وها نحن نقرأ فتاوى تُسمى شرعية، تبرر التصالح مع اليهود، من نفس الذين سبق أن أفتوا بالأمس القريب، بتحريم التعامل مع اليهود، بل بضرورة محاربتهم إلى يوم الدين باعتبارهم ألد الخصوم وأشد الأعداء بأساً وأعنفهم عداوة؛ وها نحن نقرأ عن فتاوى، تسب الديموقراطية وتكفر معتنقيها، باعتبارها بدعة غريبة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار!.

(٤) المؤسسة التنويرية: وقد كان يفترض أن تلعب المنظومة الثلاثية لهذه المؤسسة وهى التعليم والإعلام والثقافة، دورا تنويرا تحديثيا، يشيع القيم الفكرية ويبنى المنهج النقدى العقلى التحليلى، ويطلق آفاق الخيال والإبداع، ويخوض ثورة العلم والتكنولوچيا الحديثة؛ وينشر المعلومات الصادقة والحقائق الصريحة؛ ومن ثم يسهم فى التطور الديموقراطى المنشود..

لكن واقعنا العربى، يقول إن ما تفعله هذه المنظومة الثلاثية، هو عكس ذلك إلى حد كبير، فإذا بنا أمام مناهج تعليم، تنشر الجهالة وتعتمد على النقل فتخاصم العقل؛ وتمارس التلقين وتصادر التحليل، فإذا بها مناهج غير ديموقراطية، فضلا عن أنها غير تربوية.

وإذا بنا أمام أجهزة ثقافة ومؤسسات إعلام، تعتمد السطحية والتهميش والتجهيل، مبدأ رائدا، وتمارس التضليل وتلوين الوقائع والكذب فى المعلومات، أكثر مما تمارس الرسالة الأساسية لها، بعد أن تخلت عن مسئوليتها الرئيسية فى التثقيف والإعلام والتنوير، لصالح رسالتها الراهنة فى التسلية السطحية والترفيه المخدر، مفسحة المجال كله، أمام هيمنة الثقافة الأجنبية والإعلام الغربى وخاصة - الذى يستغل كل إمكانات ثورة تكنولوچيا الاتصال والمعلومات - فيبهر ويجذب ويروج لقيم سلوكية وأخلاقية ومصالح سياسية وثقافات أخرى، على حساب الثقافات الوطنية والمصالح القومية.

ولم يكن غريبا، إذن أن تنجح التيارات المتطرفة - المعادية أصلا لكل تطور ديموقراطى وتحديث عصرى - فى اختراق التعليم والثقافة والإعلام بقوة مشهودة بعد أن نجحت فى استغلال المستوى الهابط والخادع والجاهل الذى تمارسه الآن؛ فإذا بها تتسلل إليها وتبث علنا من خلالها، أفكارها المتخلفة وتوجهاتها غير المستنيرة؛ وتقدم بالتالى مشروعها وبدائلها!.

(٥) مؤسسة الفساد: فى ظل كل ما سبق، من تراجع دور المؤسسات الكبرى الحاكمة والموجهة، كان طبيعيا أن ينمو الفساد ويتوحش ويعشش فى كل الأركان، حتى أصبح كالديناصورات التى بُعثت من جديد لحياتنا المعاصرة، تعوق كل أمل فى التقدم والتطور الديموقراطى . . .

ففى المؤسسات الرئاسية والعسكرية، تمكن الفساد من استغلال سلطة الحكم المطلقة، والانفراد بصنع السياسات وإصدار القرارات، لتكوين مراكز قوى وبؤر إفساد وتجمع مصالح تتنازع السلطة والثروة وتتجاذب النفوذ والمصالح، طالما أن الرقابة البرلمانية والصحفية والإعلامية غائبة، وطالما أن الممارسة الديموقراطية الصحيحة مقيدة.

وفى المؤسسات الدينية والإعلامية والثقافية والتعليمية، تسلل الفساد واخترقها ماليا وسياسيا وفكريا، ليبنى داخلها مراكز توجيه ونفوذ، تروج لمصالحه وتدافع عنه . . . فإذا بنا اليوم أمام مؤسسات مباعة للغرب أو للشرق، مُسيّرة بقوة المال ونفوذه أو بقوة السلطة وتأثيرها، وبين هذا وذاك تراجع الدور التنويرى وتعرقلت مسيرة التطور والتقدم، وأصبح الحديث عن الديموقراطية الحقيقية وهما بعيدا!!.



بين هذا الكم من السلبيات والمعوقات، تباطأ التطور الديموقراطى الذى كان مأمولا، فمنذ نهاية الثمانييات وحتى منتصف التسعينيات، لا نكاد نلمح حركة نشطة فى مسار هذا التطور، اللهم إلا بعض الارتعاشات القليلة.

فالديموقراطية المقيدة والهامش المحدود لها، مازالا على حالهما دون تقدم جوهرى فى بلاد مثل مصر والمغرب والأردن، والتراجع ملحوظ فى بلاد مثل السودان وتونس واليمن، والانتكاسة صريحة فى بلاد مثل الجزائر والعراق، ومحاولات التزويق ظاهرة فى بلاد النفط، وجهود استعادة الدور والبريق عاجزة فى لبنان، والغياب الكامل للديموقراطية فيما بقى من الأقطار العربية؛ بينما العالم كله يتدافع نحو الديموقراطية ويتدثر بحقوق الإنسان ويسعى لدخول القرن القادم بثوب جديد!.

وسط كل ذلك أيضا، برزت تحديات واضحة أمام إمكانات تطور الديموقراطية خصوصا، والنهوض العام عموما فى الوطن العربى، منها على سبيل المثال لا الحصر . . .

(١) التحدى الأول: شرعية النظم الحاكمة، فنحن نعتقد أن الشرعية التى قامت عليها هذه النظم طوال نحو نصف قرن، قد سقطت الآن، وعلينا البحث عن شرعية جديدة.

فقد قامت شرعية النظم العربية فى مجملها وبمختلف ألوانها وأشكالها، على أساسين، الأساس الأول كان منذ الأربعينيات حتى الستينيات، هو الجهاد من أجل الاستقلال الوطنى والتخلص من المستعمر الأجنبى، الآن وقد تحقق الاستقلال شكلا، فإن النفوذ الاستعمارى القديم والجديد، قد عاد وتحكم بأساليب سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية مختلفة، وعادت دولة الاستقلال، لتسقط من جديد فى قبضة الاحتلال، والأمر بالغ الوضوح لكل ذى عينين.

أما الأساس الثانى، فقد كان منذ الأربعينيات وحتى بداية التسعينيات، هو مجابهة العدو الصهيونى واقتلاع إسرائيل «المزعومة» من قلب الوطن العربى. . . ونحسب أن ذلك كان العامل الرئيسى فى سقوط نظم وصعود نظم أخرى، سواء عبر الانقلابات العسكرية، أو الثورات، أو الإصلاح والتغيير، تجمعت حول قضية قومية مجمعة وجاذبة، وخاضت من أجلها حروبا ومعارك، فنجحت أحيانا، وفشلت غالبا فى المواجهات العسكرية.

حتى إذا أهلت التسعينيات، أهل معها الصلح مع عدو الأمس، وتدافعت الهرولة العربية للتطبيع مع صديق اليوم، حتى قبل التوقيع على اتفاقيات السلام، وغابت بالتالى أسباب الحشد والتجنيد والمجابهة والاستعداد للحرب « المقدسة »، وتلاشت مبررات الإنفاق الباذخ على بناء الجيوش وتقوية المؤسسات العسكرية العربية، على حساب التنمية الشاملة، وخفتت ملابسات التضييق على الحريات وخنق التطور الديموقراطى وتكميم الأفواه وشد الأحزمة على البطون، بحجة مواجهة العدو الجاثم على الصدور، كأولوية تسبق كل الأولويات!.

باختصار لقد سقطت شرعية النظم، التى حكمتنا بالدكتاتورية والقهر والغبن والإفقار والفساد والاحتقار، على مدى عقود، بسقوط تحدى مجابهة إسرائيل وقتال العدو، ثم بإندفاعها نحو مصالحة هذا العدو والقبول بالسلام معه، حتى وهو سلام منقوص متهافت وغير عادل.

فإذا كانت الشعوب قد قبلت فى الماضى، القهر وكبت الحريات ومصادرة الديموقراطية، فضلا عن الفقر والأمية والتخلف، من أجل تحرير فلسطين وقهر إسرائيل، فما هو مبرر قبول ذلك اليوم، من نظم فقدت شرعيتها، فضلا عن فقدان مصداقيتها وقدرتها على الاستمرار والاستقرار!!.

(٢) التحدى الثانى هو تحدى مواجهة متغيرات السلام، بعد الفشل فى مواجهة متغيرات الحرب. . . فها هو مناخ السلام الذى يُروج له، يُشيع أفكارا جديدة ويرسم نظاما اقليميا

جديدا فى المنطقة، باسم الشرق الأوسطية، يقوم على مقولة اندماج إسرائيل ودول الجوار غير العربية - مثل إيران وتركيا وربما باكستان وأثيوبيا - فى منظومة إقليمية جديدة، تقوم على جثة المنظومة القديمة التى تهاوت، وهى المنظومة العربية، تلك التى تبلورت منذ توقيع ميثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥ . . .

ولذلك فإن التحدى الجديد، هو تحدى الهوية القومية، هل يبقى العرب والعروبة، أم يذوبان فى كيان أوسع، وفى الحالتين هل يبقى الحال على ما هو عليه، أم أن وطن العروبة، قد أصبح معرضا للبلقنة الجديدة، القائمة على الدخول فى مرحلة طويلة من القلاقل والاضطرابات والحروب الأهلية والعرقية والدينية والمذهبية، لإعادة تقسيم الدول وبروز كيانات الأقلية، تذويبا لعوامل التجمع القومى العربى.

وسواء بقى التجمع العربى، أو انشطر فى كيانات أصغر ودويلات أكثر، فما هو أسلوبه فى التطور المستقبلى، هل يبقى على تخلفه ومظاهر استبداده، أم ينزع أكثر نحو مزيد من العسكرة والانقلابية، أم يلزم الرشد فيمارس نهج تطور الديموقراطية ويعتنق الحرية، باعتبارها «روح الدين وهى أعز شىء على الإنسان بعد حياته، وإن بفقدانها تفقد الآمال وتبطل الأعمال وتموت النفوس وتتعطل الشرائع وتختل القوانين» . . . (٤)

(٣) التحدى الثالث: هو تحدى النموذج الإسرائيلى، ففى عصر السلام الموعود، إذا ما سار التسارع على ما هو عليه، سوف تفتح الأبواب والجسور التى كانت موصدة، وقد تندمج إسرائيل مع العرب فى سوق مفتوحة، باسم الشرق أوسطية، وقد تسقط حواجز المقاطعة والحصار والعزل، وبالتالى تتدفق المعلومات والصور والتجارب بحرية كتدفق البضائع والمنتجات والخبرات، عابرة حاجز العداء القديم. .

ولعل أهم ما تحرص إسرائيل - ومعها الغرب الأوروبى الأمريكى - على ترويجه بين العرب، هو النموذج الديموقراطى التعددى التحررى، الذى جعل من إسرائيل واحة الديموقراطية فى صحراء العرب القاحلة. ورغم إيماننا الراسخ بأن هذا النموذج، يقوم على فلسفة الديموقراطية الإسبرطية، ديموقراطية الصفوة، التى تتحكم فى أغلبية العامة، المحروسة بمؤسسة عسكرية عنصرية مهيمنة، إلا أن إسرائيل وحلفاءها، حريصون على ترويج بريق الديموقراطية الإسرائيلية، لتتحدى الديكتاتوريات العربية، وتضعها فى مأزق تاريخى!.

وها نحن اليوم قد عشنا حتى قرأنا فى صحفنا العربية، لكتاب عرب يتغنون بالديموقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان التى بلغت مداها فى إسرائيل، وسواء كان ذلك حبا فى

إسرائيل وإعجابا بنموذجها ونظامها، أو نكاية فى النظم العربية وزراية باستبداديتها الحاكمة، فإن النتيجة واحدة والتحدى قائم، وملخصه هو هل سنبقى على حالنا من التخلف والقهر وانتهاك الحريات، أم سنبحث عن مخرج جديد للتطور الديموقراطى اللازم؟!.

(٤) التحدى الرابع: هو التحدى السلفى فى مواجهة التحديث، التحدى الإسلامى فى مواجهة المشروع القومى العروبى، التحدى الأصولى فى مواجهة التطور الديموقراطى التنويرى..

ولعلنا نلاحظ جميعا أن الطرح الإسلامى، القائم على شعار «الإسلام هو الحل» قد تصاعد خلال العقد الأخير، بقوة ظاهرة، مستغلا الأرضية الإيمانية المتسعة فى الشارع العربى، وعائما فوق مجموعة ضاغطة من الأزمات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والفكرية المعقدة، ومنتشيا فى ظل تراجع المشروع العربى وتعثر الطرح القومى، ونجاح المشروع الصهيونى وهيمنة الحضارة الغربية بصورة طاغية.

ولابد لنا أن نعترف الآن بوضوح، بأن المشروع القومى، قد أجهضته الأحداث والتجارب، وأعيته المشاكل والأزمات، فعجز عن أن يحول الحلم إلى واقع، بعد أن تحكمت فيه البيروقراطية الفاسدة، وحكمته النظم الديكتاتورية العاجزة، وحاصرته الضغوط الأجنبية والصراعات الإقليمية والمحلية، فإذا به أسير العودة إلى حروب القبائل وصراعات الطوائف، وإذا بالتقوقع القطرى قصير النظر، يحتل مكان الأفق القومى الوحدوى الأرحب، وإذا بالتخلف يتحالف مع الفساد والفقر والقهر، ليحرم الجميع من نسمات الإبداع والانطلاق فى ظل المبدأ الأساسى القائم على حرية الرأى والتعددية والديموقراطية الحقيقية؛ فى الوقت الذى حقق فيه المشروع الصهيونى نجاحه الأكبر، ومارست فيه الهيمنة الحضارية الغربية قوتها فى السيطرة والنفوذ واستنزاف مواردنا واجهاض قدراتنا، وإخضاع مقدراتنا لها دون سواها..

فى ظل ذلك كله، طرح المشروع الإسلامى السلفى نفسه، بديلا للمشروع القومى العروبى التحديثى، الذى عجز عن المقاومة، وفشل فى بناء الدولة الحديثة، وانهزم أمام التحدى الصهيونى الغربى، وسقط فى امتحان التطور الديموقراطى والتقدم التنموى العصرى الشامل!.

ورغم كل محاولات التيار السياسى الإسلامى، الذى يوصف عادة بالاعتدال - وتتزعمه جماعة الإخوان المسلمون - للانخراط فى العملية الديموقراطية وإعلان الإيمان بها والتمسك بقواعدها وشروطها، فى احترام التعددية وتنوع الأفكار وحرية الآراء وتداول

السلطة، إلا أن دون ذلك مصاعب ومحاذير وشكوك، أولها هو مجموعة الأدبيات التاريخية القديمة التى مازالت تحكم هذا التيار، والتى نقرأ فيها الكثير عن مخاصمة الديموقراطية ورفضها، باعتبارها فكرا تغريبيا نصرانيا وارداً، فهى بدعة غريبة عن الإسلام ودياره (٥).

وثانيها هو صعود التيار الإسلامى المتشدد، وريث فكر ابن تيمية والمودودى وسيد قطب وعمر عبد الرحمن، المتمسك بتكفير الآخرين، الواصل إلى التطرف والغلو فى الدين ـ الذى نهى عنه الرسول الكريم بقوله : إياكم والغلو فى الدين - المؤمن بالعنف والسلاح وسيلة لتغيير الحاكم وردع المجتمع باعتبارهما كافرين، الواقع بالتالى فى هوة التعصب والإرهاب المسلح، على نحو ما نراه فى الجزائر ومصر وبلاد أخرى كثيرة، جذبت أحداثها تحليلات الآخرين، وخصوصا فى الغرب الأوروبى الأمريكى، وإذا بهؤلاء يتهمون الإسلام عامة بأنه صنو العنف والإرهاب، عدو الديموقراطية والتطور. وبقدر براءة الإسلام من هذا كله، بقدر خضوع بعض المسلمين لهذا الاتهام الرهيب الذى جعل من الإسلام العدو البديل - بعد سقوط العدو الشيوعى - للحضارة الغربية (٦).

(٥) التحدى الخامس: هو تحدى الهيمنة الغربية فى مواجهة الهوية الذاتية سواء كانت قوميةً عربية، أو إسلاميةً دينية. . . فها هى الحضارة الغربية - الأوروبية الأمريكية - تحقق مع نهايات القرن العشرين أفضل نتائج تفوقها العملى المادى، على الحضارات الأخرى وخصوصا بعد انهيار الشيوعية وتفكيك الاتحاد السوفيتى - بدرجة دفعت بعض المؤرخين والمفكرين مثل فرانسيس فوكاياما إلى الادعاء بأن نهاية التاريخ قد جاءت بانتصار نهائى للحضارة الرأسمالية الغربية (٧) فى حين قال آخرون: إنه مع الانتصار المدوى لهذه الحضارة، فإن الصراع التاريخى لم يتوقف، ولكن عصرا جديداً من الصدام بين الحضارات قد بدأ كما يقول صامويل هانتنجتون، وهو صدام يقوم على المواجهة الحاسمة بين الحضارة الأوروبية الأمريكية - الغربية التى تقود العصر الجديد - من ناحية، وبين الحضارات والديانات والثقافات القديمة، وخصوصا الكونفوشية والعربية الإسلامية، من ناحية أخرى. وأنه يجدر على الحضارة الغربية، استغلال تفوقها الراهن، لإعاقة تقدم وبعث الحضارات المناوئة المرشحة للصدام معها، حتى لا تتمكن من الخروج من تخلفها وسكونها الراهن (٨).

وبقدر اختلافنا مع نظريتى نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، اللتين يُروج لهما - سياسيا وثقافيا وإعلاميا - بقوة الآن، بقدر متابعتنا بأسى، لواقع التخلف الذى أصاب الحضارة العربية الإسلامية، اليوم، بعد أن قدمت للحضارة الغربية، الفرصة كاملة للهيمنة والسيطرة والقيادة « فوجوه التخلف العربى الناتجة من العوامل الفاعلة فى مجتمعات اليوم، وتلك الناتجة من أوضاعه ودقائقه الخاصة والعامة، تطالعنا صباح مساء، كما يقول قسطنطين

زريق، وخصوصا فى الأونة الأخيرة، التى تعاقبت علينا فيها الفواجع، من مختلف الجهات وبعديد الصنوف والأشكال، كفاجعة حربى الخليج الأولى والثانية، وتدهور العراق تحت حكم صدام حسين، أو مأساة الحرب اليمنية بين أبناء الشعب الواحد، أو تسارع الفرقاء العرب إلى الاستسلام لضغوط القوى الصهيونية - الأمريكية وتسابقهم إلى إرضاء هذه القوى بالتنازلات المتتابعة، أو المظاهر المستمرة والمؤلمة لتشتت الأنظمة العربية، ولما نشأ حتى بين الشعوب العربية من شبهات وأحقاد، أو الاهدار المعيب والمخجل لثرواتنا، فى حين يسيطر الفقر والمرض والجهل فى أوساطنا . . »[٩].

فى هذا المناخ غير المتاكفئ القوى، الواضح الخلل بين صعود الحضارة الغربية بقيمها وأفكارها ومصالحها وسياستها، وبين هبوط الحضارة العربية الإسلامية، برزت هيمنة الأقوى على الأضعف فى كل المجالات، وخصوصا السياسية والثقافية والاقتصادية والسلوكية، وصولا لفرض الأنظمة الحاكمة وتخطيط سياساتها وتوجيه قراراتها، فضلا عن إعادة رسم المنطقة باسم الشرق الأوسطية الجديدة، حيث تقودها إسرائيل كما يقول شيمون بيريز - نحو آفاق جديدة، عن طريق الاستفادة من الأموال العربية والمياه التركية الوفيرة، فبدلا من توسيع الحدود، على نحو ما جرى سابقا، فإن إسرائيل يمكنها أن توسع آفاق حركتها، وخصوصا أن العلم والتكنولوچيا متوافران فى جعبتها[١٠] وخلاصة ذلك هو هيمنة غربية إسرائيلية كاملة على العرب وجوارهم، من الآن فصاعدا، إن لم يتحرك الرجل المريض الجديد ويداوى أوجاعه!.

وبدلا من أن نستفيد من الإنجازات العلمية والتكنولوچية، ومن المبادئ والممارسات الديموقراطية الإيجابية، التى أفرزتها الحضارة الغربية، جرينا نحو السقوط فى أسر الهيمنة الغربية، التى تعود بالفائدة على أصحابها، بينما تعود بالضرر المادى والمعنوى علينا، وصرنا اليوم أسرى نماذج ثقافية وسياسية وإعلامية غربية استهلاكية معلبة، تروج لمبادئ وسلوكيات غريبة عن حضارتنا، مستغلة التفوق المبهر لوسائل الإعلام الأوروبية الأمريكية، التى وفرتها ثورة العلم والتكنولوچيا والمعلومات.

فلا نحن استفدنا استفادة جادة، من صحيح الإنجاز الهائل الذى قادته الحضارة الغربية، وخصوصا فى تطور العقل وحرية التفكير وممارسة الديموقراطية والتنمية، ولا نحن استطعنا بعث الموروث المستنير فى حضارتنا العربية وخصوصا فى التقدم والإستنارة والشورى وبناء الإنسان . . . وإنما صرنا خليطا زائفا هلامى الشكل؛ لا يسعه إلا الخضوع والاستسلام دون قدرة أو رغبة فى المقاومة والصمود؛ الأمر الذى أشاع روح الاحباط والسلبية والمقاطعة والعزلة والاكتئاب القومى العام[١١] بل وأدى إلى سريان داء « الفتور العام» الذى نتج وشاع

بسبب «خيبة الحكام وجهلهم، أولئك الذين يتشدقون بالإصلاح السياسى، لكنهم يبطنون غير ذلك، إذ يصرون على فساد دينهم ودنياهم . . »[١٢] كما قال الكواكبى قبل قرن من الزمان! .

(٦) التحدى السادس: هو تحدى حالة التخلف العامة التى تحيط بالأمة العربية من مشرقها إلى مغربها، مع احترامنا لبعض جهود التنمية والبناء المحدودة، هنا أو هناك . . .

ولاشك أن اتساع مساحة الفقر والبطالة والأمية الأبجدية والثقافية، يشكل ظاهرة من ظواهر التخلف العربى، فإذا أضفنا إليها ارتباط التخلف العام، بالحكم الاستبدادى القهرى غير الديموقراطى، فى معادلة ثنائية الأطراف، لعرفنا أن عالمنا العربى لا يزال فى المستوى الأدنى من التطور ذى القواعد المتعارف عليها دوليا .

وإذا كانت الحقبة النفطية، التى جاءت بعد انفجار الارتفاع المذهل لأسعار النفط، كإحدى نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣، قد ساعدت على تراكم الوفرة المالية الهائلة، فى دول النفط، استغلت جزءا منها فى بناء الهياكل الاقتصادية - فإنها ظلت محدودة، بمحدودية منظور التنمية الذى اقتُصر على تحقيق «نمو مالى واقتصادى» على حساب منظور التنمية البشرية الموصولة، بعناصره المتكاملة، من ناحية، وظلت محاصرةً معزولة داخل الحدود القطرية لتلك الدول، دون أن تضع فى حسابها، مفهوم التنمية القومية، بامتداد آثار الوفرة النفطية، إلى الدول غير النفطية، وخصوصا المجاورة من ناحية أخرى، مما ولد الأحقاد النفسية والاحتكاكات السياسية والعسكرية! .

فى حين وقع تطور عكسى فى ثلاثة اتجاهات، الاتجاه الأول، هو اتساع دائرة الفقر والتخلف، فى البلدان العربية الأخرى، وخصوصا كثيفة السكان قليلة الموارد، فإذا بها تزداد فقرا، مثل مصر والسودان والمغرب، يكفى أن نعرف أن مصر على سبيل المثال، قد انتقلت مؤخرا فى التصنيف الدولى، من مجموعة الدول المتوسطة الدخل، إلى مجموعة الدول الأفقر وأن متوسط دخل الفرد فيها، قد انخفض عام ١٩٩٤ إلى معدل ٦١٠ دولارات فقط، [١٣] وأن معدل الأمية فيها وصل إلى نسبة٥٢٪، ثم انخفض إلى ٣٨٪ رغم أنها بدأت نظام التعليم الإلزامى منذ أواسط القرن الماضى؛ ورغم أن فيها ١٦ مليون تلميذ وطالب، يتجهون إلى المدارس والجامعات صباح كل يوم .

الاتجاه الثانى، نراه وخصوصا فى دول الوفرة النفطية، فمن الملاحظ أن جزءا رئيسيا من هذه الوفرة، قد تسرب فى مسارب التهريب والفساد واستحواز الحصص والمخصصات الفردية، بينما خصص الجزء الأقل للإنفاق على تنشيط حركة تجارية استهلاكية، بما تتطلبه

من هياكل اقتصادية تسهيلية واستثمارية معينة، وفى خضم ذلك «النمو الاقتصادى» محدود النظرة، تراجعت بالطبع سياسات الاهتمام بالإنسان العربى، ومتطلباته الأساسية غير المادية، وخصوصا الحريات والحقوق، التى هى صميم الديموقراطية. فوقع الانفصام الذى نراه اليوم باديا أو مكتومًا، فى دول النفط وخصوصا بعد هبوط الأسعار الدولية وتراجع عائدات النفط العربية إلى ٩٧ بليون دولار عام١٩٩٣ وسريان الانكماش الاقتصادى والإنفاق الحكومى، وها نحن نرى هذا الانفصام، يتحول تدريجيا إلى حالة من حالات التمرد الشعبى غير المنظم حتى الآن، ضد السياسات القائمة، وبالذات فى مجال تغييب الحريات العامة، وتجاهل التطور الديموقراطى السليم.

أما الاتجاه الثالث فقد تمثل فى نموذج التطور، الذى تقدمه إسرائيل، وتناقض به حالة التخلف العربى، ذلك أن إسرائيل تقدم نموذجها المتطور، الذى ترى أنه يؤهلها لقيادة الشرق الأوسطية الجديدة، عبر دليلين، أولهما درجة تطورها الاقتصادى الاجتماعى والتكنولوچى الهائل الذى بلغته، بفضل الدعم الغربى اللامحدود، وبفضل استغلالها للموارد المتاحة استغلالا أمثل؛ الأمر الذى منحها أفضلية الانفراد بقمة التكنولوچيا النووية ذات الهيمنة الإستراتيچية والنفسية الواضحة، وأفضلية ارتفاع معدل دخل الفرد فيها طبقا للقياسات الدولية، أما الدليل الثانى فهو ما تدعيه من تطور ديموقراطى، يضعها فى مراتب الدول الديموقراطية الأرقى بالمقياس العالمى.

هكذا أصبح تحدى التخلف والفقر، المدعوم حتما بالاستبداد، هو المطروح علينا عربيا فى مواجهة التقدم والديموقراطية الإسرائيلية، وحين نتدارس أوضاعنا، يبدو أن الاستبداد هو أبرز أسباب التخلف فهو كما يقول الكواكبى مرة أخرى «يقلب السير من الترقى إلى الانحطاط، ومن التقدم إلى التأخر، ومن النماء إلى الفناء، ويلازم الأمة ملازمة الغريم الشحيح... وقد يبلغ الاستبدادُ بالأمة، أن يحول ميلها الطبيعى، من طلب الترقى إلى طلب التسفل، بحيث لو دُفعت إلى الرفعة، لأبت وتألمت كما يتألم الأجهر من النور، وإذا ألزمت بالحرية، تشقى وربما تفنى كالبهائم...»[١٤]

حسنا هل ينطبق هذا الوصف، على حالنا اليوم!؟ نحسب أن قراءة الخريطة الاجتماعية لعالمنا العربى، تعبر بصدق عن الإجابة...

فطبقا لقياسات التقدم الاجتماعى، أو التخلف الاجتماعى، العالمية المذاعة حديثا، نرى أن الكويت، بحكم محدودية عدد سكانها ووفرة ثروتها النفطية والمالية، هى أكثر الدول العربية تقدما... ومع ذلك فترتيبها فى جدول التقدم العالمى، هو رقم٢٦ تسبقها ليس فقط أوروبا، ولكن تسبقها إسرائيل وكوبا. وتأتى الإمارات العربية، فى المركز الثانى عربيا،

ولكنها تحتل المركز ٤١ دوليا تسبقها دول مثل بلغاريا وماليزيا وأورجواى، وسرى لانكا، وتأتى الأردن فى المركز الثالث عربيا، لكنها تقع فى المركز ٥٠ دوليا تسبقها دول مثل روسيا البيضاء ولاتفيا، وتأتى عُمان فى المركز الرابع عربيا و٥٢ دوليا تسبقها دول مثل جورجيا، ثم تونس فى المركز الخامس عربيا، والمركز ٥٩ دوليا، تسبقها رومانيا وأرمينيا وتايلاند، ثم المملكة العربية السعودية فى المركز السادس عربيا والمركز ٦١ دوليا.

أما إذا نظرنا لهذه الخريطة من أسفل لوجدنا أن قياس التقدم الاجتماعى يضع المغرب فى المركز ٧٦ دوليا، ثم مصر فى المركز ٧٧، والجزائر فى المركز ٨٢، والعراق فى المركز ٨٤، وليبيا فى المركز ٩٥ والسودان فى المركز ١٠٦ واليمن فى المركز ١٠٩ وموريتانيا فى المركز ١٢٧ [١٥] من بين ١٤٥ دولة فى العالم جرى تقييم تقدمها أو تخلفها الاجتماعى.

خلاصة هذا كله، أننا ونحن نمتلك موارد طبيعية وبشرية ضخمة، مازلنا أسرى التخلف المرتبط حتما بالاستبداد والفساد، ارتباط التقدم بالديموقراطية وحقوق الإنسان، فإذا كان ثُلث عدد العرب عموما، يعيشون تحت خط الفقر، فإن سمة « الهدر » المتزايد للثروة هى السمة الغالبة التى أدت إلى تراكم الديون العربية إذ بلغت ١٥٥ مليار دولار أكبرها على مصر بنحو ٤٠ مليارا تليها الجزائر بنحو ٢٦ مليارا [١٦]، وخصوصا فى غيبة الرقابة الديموقراطية، وهذا هو ما يطرح التحدى الحقيقى بإشكاليته المعقدة؛ وهو أيضا ما يحتم ضرورة الاستيقاظ والمواجهة، بعد أن بلغ الاختناق المعيشى والاحتقان السياسى قمته، فإذا بقنوات الحوار تنقطع وأدوات التواصل تتعرقل وإذا بالفرقه الاجتماعية بين قلة الأثرياء وكثرة الفقراء تتعمق، وإذا بظواهر التطرف والإرهاب المسلح تطفو على أرضية الفقر والتخلف والكبت والظلم، مهددة المجتمعات والنظم بدرجة لم تعهدها من قبل!.

* * *

الآن... هل تطرح علينا كل هذه التحديات والاشكاليات شيئا محدداً..!؟

نقول نعم إنها تطرح علينا حتمية التغيير، فبقاء الحال من المحال، واستمرار الأزمة على ما هى عليه، من تخلف اقتصادى اجتماعى، وتدهور ثقافى وكبت واستبداد سياسى، عبر ممارسات غير ديموقراطية، وصولا لاندلاع التطرف والإرهاب والاحتراب بين الشعب الواحد، لا يحقق شيئا سوى الانفجار، إن لم يحدث التغيير الضرورى والجذرى.

وضرورات التغيير عديدة، نستطيع أن نحددها على النحو التالى:

(١) حالة التدهور العام فى المجتمعات العربية، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا،

على النحو الذى عكسته الحقائق السابقة الأمر الذى كشف عمق الأزمة التى وقعنا فيها وبالتالى أوضح خطورة المنحدر الذى نجرى نحوه، إذا نظرنا إليه بمنظور تاريخى بعيد المدى.

(٢) ضعف بنيان الدولة وترهل السلطة وتفكك مؤسساتها، فى معظم أرجاء الوطن العربى سواء لسبب إرادى بتخلى الدولة عن بعض مسئولياتها الرئيسية - فى إطار سياسة السوق الحرة والخصخصة - وخصوصا فى المجال الاقتصادى الاجتماعى، مما ألقى بأعباء متزايدة على الفقراء، فزادتهم فقرا وإحباطا وتهميشا، أو لسبب قسرى يتمثل فى الضغوط الداخلية والخارجية الواضحة والضاغطة على دور الدولة ومسئولية السلطة.

(٣) بروز دور قوى المعارضة الشرعية والسرية، فى مناخ دولى يتحدث عن ضرورات التطور الديموقراطى، وإفساح المجال للتعددية السياسية وتوسيع مجالات حرية الرأى والتعبير والاعتقاد واحترام حقوق الإنسان. . ولقد نجحت قوى المعارضة الشرعية خصوصا، فى إحراج النظم الحاكمة، إلى حد كبير، وأجبرتها على المواجهة، إما بقبول الاختيار الديموقراطى تمشيا مع التيار العالمى، أو إعلان التشدد وصولا للقهر والكبت العلنى ومصادرة الحريات.

(٤) اندلاع موجات التطرف والتعصب، متخفية بأستار دينية غالبا، وصولا للعنف المسلح والإرهاب، وسيلة لحسم الصراع على السلطة، مستفيدة من حالة الاحتقان السياسى والاختناق الاجتماعى الاقتصادى القائمة بما ولدته من قهر اجتماعى وإحباط ويأس وخصوصا بين الشباب، وبما أدت إليه من تعرقل الحوار الديموقراطى، بين القوى السياسية الاجتماعية الفكرية، فى المجتمع. .

وبقدر خطورة الإرهاب والعنف المسلح، على كيان الدول والمجتمعات العربية، بقدر نجاحه فى إبراز حقيقة الأزمة الخانقة القائمة الآن.

(٥) انتشار حالة القلق العام فى معظم الأقطار العربية، وصولا إلى الغليان الشعبى أحيانا، تطلعا للعدل الاجتماعى الاقتصادى، وللتطور الديموقراطى السليم، ولاحترام حقوق الإنسان المهدرة للأغلبية الساحقة والصامتة، مقابل تركز السلطة والثروة فى أيدى شريحة اجتماعية ضئيلة وحاكمة مستغلة تمارس الهيمنة السياسية والاقتصادية فضلا عن الفساد على تلك الأغلبية بقصر نظر تاريخى؛ الأمر الذى حول الاحتقان السياسى من أزمة داخل شرائح النخبة الحاكمة والمعارضة، إلى أزمة مجتمعية عامة وحادة وواسعة.

(٦) استمرار وضع التوتر السياسى فى المنطقة، نتيجة استمرار الصراع العربى

الإسرائيلى، فرغم اتجاه مسارات هذا الصراع إلى التسوية عبر المفاوضات، منذ محادثات كامب ديفيد ثم توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، مرورا بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وبالاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية عام١٩٩٤، إلا أن التسوية الشاملة للصراع لم تتم بعد، إذ إن مناخ الأزمة المستحكمة مازال قائما، سواء بسبب خلاف المفاهيم والمبادئ وتناقض المصالح والأهداف بين العرب وإسرائيل، أو بسبب استمرار التعنت الإسرائيلى، فى ظل الفلسفة العدوانية للمشروع الصهيونى.

وبقدر ما وضع التحدى الإسرائيلى، العرب جميعا، فى مأزق تاريخى خلال سنوات الحرب وسخونة الصدام، بقدر ما وضعهم فى مأزق تاريخى جديد، فى زمن السلم والتفاوض؛ فإسرائيل التى انتصرت عليهم فى معظم جولات الحرب، تعاود الانتصار عليهم فى جولات السلام، فتطرح التحدى التاريخى، عبر سلام متهافت!

(٧) لقد أفرز مناخ التفاوض بين العرب وإسرائيل، تحولات أساسية فى العلاقات، أدت إلى اهتزاز المبادئ والقيم التى تربت عليها أجيال عربية، فإذا بهذه الأجيال تصاب أحيانا بالصدمة، وتصاب أحيانا أخرى بالهزة النفسية.

ولعل هذه التحولات، قد أصابت فى الصميم قومية القضية الفلسطينية والصراع الحضارى مع إسرائيل، مثلما أفرزت إعادة النظر فى موضوع من هو العدو، ومن هو العدو البديل، بعد أن تسابقت الهرولة العربية نحو أحضان إسرائيل بشكل فاضح!.

وها نحن نرى أن الغرب الأوروبى الأمريكى، يطرح فكرة أن الإسلام والقومية العربية، هما العدو البديل، وأن إسرائيل تطرح فكرة أن الإرهاب الإسلامى هو العدو البديل، وأن بعض النظم العربية تطرح فكرة أن الجماعات الدينية المتطرفة، هى العدو البديل، بعد أن توارت إلى خلفية المسرح صورة إسرائيل العدو الحقيقى، وصورة الفقر والتخلف والجهل باعتباره العدو الدائم، فإذا بالشعوب فى حيرة من أمر هذه التناقضات المفاجئة، تبحث عن مخرج.

(٨) واكب ذلك كله ضغط أجنبى بارز على الدول العربية، بهدف تطويع إراداتها وترويض سياساتها وتفتيت وحدتها وتشتيت قواها واستنزاف ثرواتها.

فإذا كانت مسيرة السلام، قد فرضها الضغط الأجنبى، وخصوصا الضغط الأمريكى على العرب فى ظل اختلال حاد فى موازين القوى بينهم وبين إسرائيل، ليربح على مائدة التفاوض الأقوى، فإن حرب الخليج، التى فجرها غزو العراق للكويت عام١٩٩٠، كانت التعبير الأصرح عن قوة الضغوط الأجنبية، سواء فى فرض القرارات الإستراتيجية، أو فى إدارة

المعارك السياسية والعسكرية، أو فى تعميق الشرخ النفسى الناتج عن هذه الأزمة فى الشارع الشعبى العربى، أو فى استنزاف الموارد العربية، كتكلفة للحرب ومتتالياتها، ويكفى أن نتذكر أن حرب عاصفة الصحراء تكلفت ١٤٠ مليار دولار، وأن أقل من ست دول عربية - معظمها فى الجزيرة العربية والخليج قد دفعت ٦٤ مليار دولار ثمنا لأسلحة مشتراة من الغرب، فى الفترة التالية لهذه الحرب، مما أدى لإفلاس خزائن دول نفطية كانت بالغة الثراء.

ولم يكن الضغط الأجنبى قاصرا على هذه الاختراقات فقط، ولكنه وصل إلى لقمة العيش، ومس صميم حياة رجل الشارع العربى، ممثلا فى وصفة السياسات المالية والاقتصادية - التى تسمى الإصلاح الاقتصادى وتنشيط آليات السوق - كما فرضتها المؤسسات الدولية الكبرى، مثل صندوق النقد والبنك الدولى، الخاضعة لإرادة الدول الغربية الكبرى، ولسنا فى حاجة إلى دليل لإثبات أن مثل هذه الوصفات، قد زادت الأعباء على الفقراء وأدت ضمن ما أدت إلى تعميق الأزمات الاقتصادية الاجتماعية، فى ظل ترويج إعلامى سياسى دعائى لفلسفة العولمة، عبر الإبهار الهائل لوسائل الإعلام وتكنولوچيا الاتصال الحديثة، بأن الرخاء حتما سيأتى قريبا!.

غير أن الحقيقة الساطعة اليوم، هى خضوعنا للهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية الأجنبية التى بددت أحلام الاستقلال والتحرر والتنمية الوطنية والسيادة والتمسك بالهوية الحضارية والذاتية الثقافية القومية!.

(٩) صعود روح القطرية والانكفاء والانعزال، فى ظل تراجع الروح القومية وغياب قضاياها الكبرى، بعد أن توارت فكرة العروبة والوحدة والاتحاد، أو حتى التنسيق، وفى ظل انهزام المشروع القومى، على أيدى نظم حكمت باسم الثورية والقومية، ومارست الديكتاتورية والفساد، وتضاءلت أمام المشروع الإسرائيلى، سياسيا واقتصاديا وعسكريا..

لقد كانت هناك قضية قومية جاذبة مجمعة، فى الماضى القريب، فاتحد العرب حولها، أما الآن فلم تعد هناك مثل هذه القضية، بعد أن تم تذويبها واحتوائها، فتفرقت القبائل من جديد لتعود سيرتها الأولى، منكفأة على مشاكلها الداخلية ومنشغلة بمصالحها الصغيرة ومهمومة بصراعاتها الذاتية، وخائفة على مصائرها الفردية، وغارقة فى مشاريعها القطرية التجزيئية، ومشتتة فى مسارب الشتات ودورب التشرذم، وانظر إلى نماذج مصر والسودان ودول الجزيرة العربية والخليج ولبنان والعراق والجزائر واليمن وصولا للصومال وجيبوتى!.

بل يجب علينا أن ندرس بجدية، تلك الروح الانعزالية والقطرية السائدة فى دول الخليج النفطية، من جراء أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠، التى حولت مصادر التهديد، من مصادر أوروبية وأمريكية، وإيرانية، وإسرائيلية، إلى مصادر عربية، والتى زادت من مشاعر الخوف على الثروة النفطية وعلى الثراء القائم، من الأشقاء الأفقر، فإذا بها ترتمى فى حضن الحماية الغربية، وتسرع نحو التطبيع قبل التوقيع مع إسرائيل، التى أصبحت عند البعض أكثر قربا وأمانا من العراق، وأقل طمعا وطموحا من مصر وسوريا؛ وإذا بكل الأوضاع تقفز فوق مفهوم القومية، من الناحية النظرية، وتكسر نظرية الأمن القومى العربى، من الناحية العملية؛ بما يصاحب ذلك كله من زعزعة لجوهر الاستقرار - فضلا عن الرخاء - حاضرا ومستقبلا[١٧]. وبما ينتج عنه من زيادة الإنفاق العسكرى، على حساب التنمية البشرية الحقيقية.

وفى هذا الصدد يقول تقرير « جينز » الدولى الصادر فى لندن فى مارس١٩٩٥، عن تطورات المنطقة إنه إذا كانت بعض دول المنطقة تخشى من التهديدات الخارجية، فإن أنظمة عديدة، ترى أنها بحاجة إلى تعزيز قدراتها العسكرية، لمواجهة مشكلاتها الداخلية المتصاعدة، إذ إن الاضطرابات القديمة مازالت قائمة، وربما اندلعت اضطرابات جديدة - حتى إن تمت تسوية الصراع العربى الإسرائيلى - طالما استمر الموقف الراهن، لاسيما أن الفقر ما هو إلا قنبلة زمنية موقوته قد تنفجر فى أية لحظة، ولذلك فمن المتوقع أن يزداد الإنفاق العسكرى خلال السنوات القليلة القادمة، لاسيما فى منطقة الخليج وسوريا وإسرائيل، ليصل إلى ٢٠٪ من إجمالى الناتج القومى. . . [١٨] وذلك كله على حساب التنمية والرخاء والتقدم والاستقرار، مما يعنى زيادة حدة الأزمة القائمة؛ التى تتطلب تغييرا نحو حل اختناقاتها المهددة!!.

(١٠) أخيرا تبقى الضرورة العاشرة من ضرورات التغيير، فقد أدى تراجع الفكرة العربية، ومشروعها القومى الوحدوى التحديثى، إلى نشوء حالة فراغ، ربما تماثل بدرجة من الدرجات، حالة الفراغ الأيديولوچى والفكرى والسياسى، التى أحدثها سقوط الشيوعية، وتفكك قلعتها ونظامها السياسى فى الاتحاد السوفيتى ومنظومته الحليفة.

وبقدر ما فقدت دول وشعوب ونظم حكم عديدة، بوصلتها الهادية بعد أفول الماركسية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، مع ما صاحب ذلك من اهتزاز وعدم يقين وتخبط فى ظل جاذبية القطب الواحد، إثر انهيار توازن القوى السابقة، بقدر ما فقد العرب بوصلتهم الهادية، فى ظل انكسار القومية وصعود القطرية، بكل ما رافقهما من تراجع واضطراب وبحث ليس فقط عن الطريق، بل عن الهوية. . . هل نحن عرب أم شرق أوسطيين، هل نحن اشتراكيون أم ديموقراطيون، هلى نحن تراثيون أصوليون، أم نحن تحديثيون علمانيون.

ولعلنا ندعى هنا، أن وطن العروبة، يواجه الآن فى حيرة شديدة، جاذبية ثلاثة نماذج مطروحة، النموذج الأول قد تشكل فعلا وصعد إلى خشبة المسرح، هو النموذج الإسرائيلى المدعوم من الغرب، باعتباره جزءا من الحضارة الغربية، والنموذج الثانى يتشكل بقوة ويصعد بسرعة إلى خشبة المسرح، هو النموذج الإسلامى الأصولى، أما النموذج الثالث، فقد أصابه التراجع والقعود، ويحاول الآن أن يستعيد عافيته، وهو النموذج القومى، الذى يُطعِّم فكره ورؤاه بمدد ليبرالى تحديثى، بعد أن خذلته الشمولية والاشتراكية، وبعد أن تقاعس طويلا عن التطور الديموقراطى الأصيل!.

وبقدر ما يؤيد الغرب الأوروبى الأمريكى، النموذج الإسرائيلى، بقدر ما يخشى النموذج الأصولى الإسلامى ويعاديه، باعتباره عدوا بديلا بعد سقوط الشيوعية، وخطرا يهدد الحضارة الغربية، يعيد فتح ملف الصراع الإسلامى المسيحى، بقدر ما يشك فى نوايا وقدرات النموذج القومى التحديثى، لخلافه مع أدبيات ماضيه، وشكه فى إمكانات مستقبله.

وبقدر ما يعادى النموذجُ الإسلامى، النموذج الإسرائيلى باعتباره وليد الحضارة الغربية النصرانية، بقدر ما يناقضُ النموذج القومى الليبرالى باعتباره علمانيا تغريبيا.

وبقدر ما يصادم النموذجُ القومى، النموذج الإسرائيلى، من حيث المبدأ، بقدر ما يناطح النموذج الإسلامى من حيث الواقع والتنافس الراهن والمستقبلى.

الكل إذن فى حالة تخندق ودفاع عن النفس وهجوم على الآخرين، فهل إلى خروج من سبيل، من هذه الأزمة المحتكمة والمتحكمة ليس فقط فى النظم العربية، ونخبتها، ولكن أيضا فى عامة الشعوب العربية!!.

نحسب أنه لا يمكن الخروج، إلا عبر أحد سبيلين محددين:

** فإما قبول التغيير السلمى والسليم والهادئ عبر تطور ديموقراطى يضمن الحريات الأساسية، ويحترم حقوق الإنسان، ويطلق حرية الرأى والتعبير والاعتقاد والتفكير، ويؤمن بتبادل المواقع وتداول السلطة، عبر انتخابات نظيفة ونزيهة.

** وإما الخضوع للتغيير الانقلابى القسرى المفروض - داخليا أو خارجيا - غير المحسوب والمفاجئ، استغلالا لضرورات التغيير فى ظل الأزمة الضاغطة... وكم فى بلادنا من مراكز قوى ومؤسسات جاهزة تستعد للقيام بهذه المهمة عندما تحين اللحظة المناسبة.

الآن: نتوقف أمام خمس ملاحظات ختامية هى:

أولا : إن الناظر بدقة لحال ما يسمى بالديموقراطية العربية، يلاحظ فورا مدى تراجع الحقوق والحريات الأساسية فى الوطن العربى، بدرجات متفاوتة، فقد استمرت عبر السنوات الأخيرة، ممارسةُ الحريات الأساسية تواجه العديد من القيود والمشكلات فى البلدان العربية حيث استمر بعضها يحظُر جميع ممارسات أشكال هذه الحريات، كما استمر بعضها الآخر يفرض قيودا صارمة على الأفكار والممارسات.

وبنفس الدرجة، يبدو واضحًا التمسك بإهدار «الحق فى الحياة» أهم حقوق الإنسان الأساسية، وذلك على نطاق واسع فى معظم أنحاء الوطن العربى، بعد أن تعددت أسبابه، ما بين الحروب الأهلية، إلى المواجهة بين الحكومات والمعارضة والجماعات المسلحة، إلى الاغتيالات السياسية وحالات الاختفاء القسرى، إلى أحكام الإعدام بالجملة التى أصدرتها المحاكم الاستثنائية، إلى سقوط الضحايا أثناء المظاهرات الاحتجاجية، ومن اللافت للانتباه أنه قد شارك فى مسئولية جرائم القتل وإزهاق الأرواح قوات نظامية وشبه نظامية، وميلشيات، وجماعات سياسية مسلحة، ومنظمات إرهابية وعصابات إجرامية(١٩) الأمر الذى يعكس الوضع المأسوى لإمكانية التطور الديموقراطى فى الوقت الراهن على الأقل.

ثانيا : لقد كانت حرية الرأى والصحافة والتعبير - وهى المقدمة الأساسية لأى تطور ديموقراطى مأمول - الضحية الأولى لإصرار النظم العربية فى معظمها على ممارسة الانتهاك والكبت. . فما من بلد عربى، إلا ويشكو من تصاعد موجات التضييق والكبت بل والقهر المنظم، بهدف دفن هذه الحرية بالتحديد، قبل أن تقوم لها قائمة، سواء عن طريق التعسف فى استخدام القوانين وتغليظ العقوبات، أو عن طريق الاغتيال والقتل غير المنظم، وسواء جاء ذلك كله من خلال ممارسة الحكومات لسلطاتها بتعسف ظاهر، أو جاء من خلال عدوان جماعات التطرف والارهاب.

فإذا ما تغاضينا عن الأحوال المتردية لحرية الرأى والصحافة والتعبير، فى البلاد العربية، ذات النظم الفردية والديكتاتورية والقبلية، حيث يغيب القانون وتغيب معه أية ملامح للديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، فإن أحوال الدول العربية، ذات الهامش الديموقراطى التقليدى المحدود المقيد، والتى تتغنى بالتعددية والبرلمانية واحترام الدساتير وسيادة القانون، لم تعد فى أفضل أوضاع التعامل الصادق مع حرية الرأى والتعبير..

وإذا اخترنا على سبيل الاستشهاد، مصر والأردن ولبنان والمغرب واليمن والسودان وتونس، تلك التى عرفت أو تعرف أشكالا ديموقراطية وشبه ديموقراطية، فى الماضى أو فى الحاضر، فإننا لابد نسمع مُرَّ الشكوى عن حالات التضييق والمطاردة والعقاب المستمر، بهدف تقييد النسمات الديموقراطية الأولى، مستندة إلى القوانين القائمة، أو إلى سن قوانين

جديدة، بحجة تنظيم الصحافة والإعلام وضبط حرية الرأى قبل أن تنفلت أو بعد أن انفلتت! .

ثالثا: يبقى النموذجُ الجزائرى، هو الأكثر مأساوية، بحكم ما تشهده البلاد من أزمة سياسية مستحكمة، وصلت حد الحرب الأهلية، التى أراقت دماء ما بين ٥٠ إلى ٦٠ ألفا فى مواجهات مسلحة بين الحكومة، والجماعات الإسلامية، واضطرت أكثر من ثلاثة آلاف أستاذ جامعى للهرب خارج الحدود، وأسفرت عن اغتيال أكثر من ستين صحفيا ومصادرة أكثر من مطبوعة فى أقل من ست سنوات، قُتلت خلالها الآمال الديموقراطية، وتقطعت أوصال الحوار وتعطلت قنوات الاتصال، صعودا إلى مصادرة الحريات وخوض غمار الاحتراب الداخلى المروع! .

رابعا: إنه لا يمكننا الحديث عن الديموقراطية، بدون ديموقراطيين حقيقيين، ولا يمكننا الحديث عن التقدم، بدون البدء بإصلاح المنظومة الثلاثية، التعليم والثقافة والإعلام، التى تصوغ الوجدان وتشكل العقول وتوجه الأفكار وتنير الآراء.

وإذا كانت أجيال عديدة، قد نمت وتربت فى ظل الشمولية والديكتاتورية، فإن أكثر من نصف المواطنين العرب، مازالوا تحت سن العشرين، هم الذين يمكن أن تؤثر فيهم من الآن فصاعدا إمكانياتُ التنوير والتطور الديموقراطى، بشرط توافر آليات ذلك، وأول هذه الآليات تنشيط منظمات المجتمع المدنى من أحزاب وجمعيات ونقابات وجامعات ومؤسسات، قادرة على دفق دماء الحياة الحديثة فى العقول، وقادرة على تفريخ أجيال جديدة وقيادات متميزة للتحول الديموقراطى المنشود، بطريقة علمية منهجية، ترسخ المفاهيم والمبادئ، وتقيم المؤسسات الديموقراطية الراكزة، وتحارب روحٌ الاستبداد وشهوة السلطة المطلقة وفساد الذمم.

إذ بين الاستبداد والعلم حربٌ دائما وطرادٌ مستمر، يسعى العلماء فى تنوير العقول، ويجتهد المستبد فى إطفاء نورها، والطرفان يتجاذبان العوام، أولئك الذين إذا جهلوا خافوا وإذا خافوا استسلموا(٢٠).

خامسا: صحيح أن مطلب التطور الديموقراطى، لم يعد مطلب نخبة المثقفين العرب، المعزولين فى صالوناتهم الوثيرة، بل هو الآن مطلب شعبى عام، كطريق للأمل خروجا من الأزمة المجتمعية الخانقة. . . لكن الصحيح أيضا أنه لا يمكن تحقيق هذا التطور، دون إصلاح الخلل فى علاقة المثقف بالسلطة ودون معالجة ظاهرة انقطاع الحوار بينهما، بل ومعالجة الخصام القائم بين النخبة بشكل خاص، والناس بشكل عام.

وليس غريبا أن نلاحظ، هنا، أن أحد المداخل الأساسية، التى تركز عليها إسرائيل إلحاحًا فى تعميق التطبيع مع العرب، هو المدخل الثقافى، كما أنه ليس غريبا، أن يكون التعاون الثقافى، هو أحد المجالات المهمة فى بناء الشرق الأوسطية الجديدة، وذلك كله يعود لأسباب عديدة معروفة، لكن أهم الأسباب التى استند إليها أنصار التطبيع ودعاة الشرق الأوسطية، هو فشل المشروع الثقافى العربى بأنماطه الكلاسيكية، وتحوله من وحدة المشروع القومى الواحد، إلى فرقة المشروعات القطرية المتعددة، حيث يدور فى الوقت الراهن، صراع ثقافى حاد، فى مختلف أنحاء الوطن العربى، بين قوى سياسية مختلفة، وحول موضوعات متعددة وفى مقدمة القوى المتصارعة، أنصار تيار الإسلام السياسى على اختلاف رؤاهم فى المشرق والمغرب، والدولة العربية الراهنة، علمانية كانت، كما هو الحال مثلا فى مصر، أو تقليدية كما هى الحال فى السعودية، من ناحية، والمثقفين العلمانيين من ناحية أخرى، غير أنه بالإضافة إلى هذا الصراع الثقافى الرئيسى، هناك صراع آخر، بين الدولة العربية السلطوية المتسلطة، وبين المجتمع المدنى العربى البازغ، الذى يطمح إلى مواجهة توحش الدولة وسيطرتها شبه المطلقة على النشاط العام، من خلال رفع شعارات الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وتعميق المبادرات التى تبلورها فى الوقت الراهن، الجمعيات غير الحكومية، وخصوصا فى مجال التنمية البشرية الشاملة(٢١).

فوق ذلك، انفتح أمامنا صراع ثقافى آخر، قديم هو وجديد فى آن واحد، ونعنى به الصراع الثقافى الحاد بين أنصار التسوية السلمية مع إسرائيل بشروطها الراهنة وغير المقبولة، وبين أنصار النضال ضد الهيمنة الإسرائيلية، باعتبار أن هذا الصراع، يقوم على تناقض جوهرى بين رؤى مختلفة، بما فى ذلك النظرة إلى الذات والنظرة إلى الآخر(٢٢).

وفى كل الأحوال، فإن انقطاع الحوار، بين الأطراف، قد أصبح ظاهرة واضحة فى العمل الثقافى العربى، الأمر الذى يشكل نقطة ضعف أساسية، سواء عند القوى السياسية الاجتماعية العربية، المتنافسة فيما بينها، أو عند تواجه هذه القوى مع سلطة الدولة الحاكمة، أو عند صراع كل هؤلاء ضد هيمنة المشروع الثقافى السياسى العسكرى الصهيونى، على الشرق الأوسطية، باعتباره النموذج الديموقراطى التحديثى العصرى الصاعد؛ وهى هيمنة تتناقض مع جوهر السلام، كما تتناقض مع صميم الديموقراطية!.

ولعلنا نلحظ تراجع دور المثقف العربى فى بناء عقل المجتمع وتطويره علميا وديموقراطيا، بعد أن سقط فى فخ التقصير من ناحية، والتأجير من ناحية أخرى، فغاب حتما عن قيادة التطوير، من حيث التقصير خان بعض المثقفين العرب دورهم التنويرى المبادر،

وتراجعوا عنه إلى سلبية القعود والاستسلام لضغط القوى والظروف التاريخية، فإذا بهم - من حيث التأجير - يتحولون إلى أبواق دعائية مزيفة، فوقعوا فى التبعية، سواء تبعية النظم والسلطة الحاكمة وإغراءاتها، أو تبعية الثروة ومباذلها وخصوصا فى ظل صعود تأثيرات الثروة النفطية التى مارست هواية الاقتناء، من اقتناء السيارة الفارهة، إلى اقتناء المثقف، أو سواء تبعية النموذج الإسرائيلى الجاذب، فوقعوا فى مظاهرة التطبيع، اندهاشا وصدمة، أو تآمرا وانصياعًا، وفى كل الأحوال تقطعت أواصر الحوار والتواصل بينهم وبين القواعد الجماهيرية العريضة، مثلما سبق أن انقطع الحوار الحر المتكافئ بينهم، وبين السلطة الحاكمة، التى بالغت فى معاملتهم بأكبر قدر من الاحتقار؛ مكافأةً على خضوعهم وتبعيتهم المهينة!.

ومن جراء هذه القطيعة متعددة الأسباب والاتجاهات، لابد أن نرصد بعض النتائج، المتمثلة فى غياب فكر التنوير والتحديث والتغيير، الذى أبدع عبر التاريخ، الثورات الكبرى وحركات الإصلاح التاريخية، فإذا بدور المثقفين فى المجتمع العربى، قد أصبح قاصراً على ثرثرة الصالونات المعزولة عن هموم المجتمع غالبا، غير القادرة على قيادة التطوير والتنَوير، العاجزة عن إطلاق حرية العقل وإبداع الخيال الفكرى والسياسى، المنحصرة غالبا فى أسر بريق المنابر الإعلامية ذات الشهرة، بعيدا عن العمق الفكرى اللازم والمفيد!.

فهل فى ظل ذلك كله، مازلنا نلح فى استعادة دور المثقفين خلال المنظور القريب، لقيادة نهضة الأمة، أم أن هيمنة السلطة على الفكر والثقافة، وسلبية المثقفين، وغياب الحوار واختناق التواصل واحتقان العلاقة، هو الذى سيحكمنا طويلا..

ونحسب أن مجتمعًا لا يتحاور بأمانة وحرية أولا مع نفسه، هو مجتمع لا يستطيع أن يتحاور بتكافؤ مع الآخرين، وخصوصا فى ظل كل هذه المتغيرات الدولية والإقليمية الداهمة والهاجمة والمهيمنة!.

* * *

حين نصل إلى الختام فى هذا الموضوع، نحسب أن الصورة ليست سوداء قاتمة تماما وإن كانت بالفعل مظلمة.. فباب الأمل فى الإصلاح لايزال مفتوحا ولكن بشروط.

ذلك أن الأمم العريقة، ذات العمق الحضارى، والبعد التاريخى، والتراث الثقافى، تعلو وتهبط، لكنها أبدا لا تستسلمُ للفناء الأسطورى، أو تروح فى الرقاد الأبدى، وخصوصا إذا واجهت التحدى.

والتحدى المطروح على الأمة العربية اليوم، يفرض عليها رغم شدة اليأس والإحباط وعمق المشاكل والأزمات، ضرورة البحث عن بداية حقيقة وعصرية للنهوض، تجمع حولها قواها وتياراتها الفكرة والسياسية والاجتماعية، لصياغة مشروع جديد للنهضة الحديثة، القادرة ليس فقط على مواجهة تحدى المشروع الصهيونى الغربى الصاعد، ولكن القادرة أيضا على دخول القرن الواحد والعشرين، بأسلحته وشروطه وضوابطه.

وربما نقترح أن يقوم هذا المشروع النهضوى الجديد على خمسة أسس رئيسية هى:

أولا: تدعيم الهوية الذاتية ببعديها العربى والإسلامى، جنبا إلى جنب مع الانفتاح على الحضارات الحديثة الأخرى، والاستفادة القصوى، من إنجازات التنوير والتحديث العلمى والتكنولوچى، وذلك فى مواجهة ما يفرض علينا الآن من تبعية وهيمنة فى كل المجالات.

ثانيا: تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولدينا إمكاناتها الطبيعية والبشرية، فى مواجهة أزمة الفقر والتخلف والراهنة.

ثالثا: نشر الديموقراطية الحقيقية، القائمة على التعددية السياسية والعرقية والفكرية والدينية، وعلى احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وخصوصا أن التعددية الحزبية والبرلمانات المنتخبة وهوامش حرية الصحافة القائمة الآن فى بعض بلادنا العربية لا تعنى بالضرورة الديموقراطية المأمولة - وذلك فى مواجهة روح الاستبداد والديكتاتورية والإرهاب المندلع.

رابعا: بناء تحالف عربى ديموقراطى شعبى مستنير، لقيادة حركة النهضة والإصلاح من بين التيارات القومية والتحديثية والإسلامية والديموقراطية، فى مواجهة التحالف القائم بين قوى التخلف والفساد والإرهاب والديكتاتورية والتبعية.

خامسا: إطلاق حرية التفكير العقلى وإشاعة المنهج العلمى النقدى وإحياء حركة التنوير، فى مواجهة الجهل والتغييب والخرافة، والتطرف الدينى والفكرى بتياراته المتعصبة.

* * *

ثم نتذكر الآن أنه قبل قرن من الزمان، كانت أمتنا العربية، تموج بحركة تنوير وتحديث هائلة، وضع بذرتها فى سنوات القرن الماضى، روادُ النهضة الحديثة العظام: رفاعة الطهطاوى، وعلى مبارك وجمال الدين الأفغانى، وعبد الرحمن الكواكبى، ومحمد عبده، وشبلى شميل، وخير الدين التونسى. . . قامت على مبدأ أصيل هو أن ما ينفع الناس يمكث فى الأرض ﴿ فأما الزبد فيذهب جفاء ﴾ وأن الإسلام ليس مناقضا للتقدم والحرية، وأن صلاح الرعية، يحتم المزاوجة بين الموروث السليم وبين الحداثة والتنوير الضرورى.

على درب الرواد، سارت قافلة طويلة من تلاميذ الاستنارة والتطوير والتحديث، وأشاعت فى عقل الأمة فكرا علميا ديموقراطيا، مثل مصطفى عبد الرازق ولطفى السيد وإسماعيل مظهر وعلى عبد الرازق ومحمد حسين هيكل وطه حسين والعقاد وأحمد أمين وسلامة موسى وميخائيل نعيمة والمازنى، وذكى مبارك وجبران خليل جبران والرافعى وخليل مطران وأنطوان الجميل، وصولا إلى الحكيم وأحمد بهاء الدين ولويس عوض وعبد الرحمن الشرقاوى.

لكن أرض العروبة، تكاد اليوم أن تكون قاحلة جدباء، وهى فى الحقيقة ليست كذلك، وتكاد أن تكون عاجزة عن مجابهة التحدى، وهى أيضا ليست كذلك، فهى كما نعتقد فى مرحلة المخاض القاسية، التى يختلط فيها عنف الألم مع إشراقة الأمل.

* * *

حلم رومانسى هذا...

ربما، ولكن هل محرم علينا، حتى أن نحلم بقبس من نور الأمل، يسطع فى عتمة الليل البهيم!؟.

دعونا نحلم إذن بالفجر الآتى من رحم الظلمة الحالكة، لعله يقاوم كل هذا التهافت الجارى!

هوامش

(١) عبد الرحمن الكواكبى - طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد .

(٢) محمد حسنين هيكل، محاضرة فى معرض القاهرة الدولى للكتاب وحديث لإذاعة لندن يناير - ١٩٩٥ .

(٣) صلاح الدين حافظ - صدمة الديموقراطية - دار سيناء للنشر ١٩٩٤ .

(٤) عبد الرحمن الكواكبى - أم القرى .

(٥) حسن البنا - مؤسس جماعة الإخوان .

(٦) أندريه ميكال وآخرون - العرب، الإسلام وأوروبا - بيروت ١٩٩٣ .

(٧) فرانسيس فوكاياما - نهاية التاريخ .

(٨) صامويل هانتنجتون - صدام الحضارات .

(٩) قسطنطين زريق - الأعمال الفكرية العامة - ١٩٩٤ .

(١٠) شيمون بيريز - شرق أوسط جديد - ١٩٩٤ .

(١١) صلاح الدين حافظ - صدمة الديموقراطية - مصدر سابق .

(١٢) عبد الرحمن الكواكبى - أم القرى - مصدر سابق .

(١٣) تقرير البنك الدولى - ١٩٩٤ .

(١٤) عبد الرحمن الكواكبى - طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد - مصدر سابق .

(١٥) تقرير اليونيسيف - المقدم لمؤتمر القمة الاجتماعية - كوبنهاجن مارس ١٩٩٥ .

(١٦) تقرير ديون العالم - البنك الدولى - ١٩٩٤ .

(١٧) نحسب أن هذه الروح ، هى التى أدت إلى عرقلة تنفيذ ميثاق دمشق الموقع بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الست ، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية .

(١٨) تقرير جينز - لندن - مارس١٩٩٥ .

(١٩) حقوق الإنسان فى الوطن العربى - التقرير السنوى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان - ١٩٩٤ .

(٢٠) عبد الرحمن الكواكبى - طبائع الاستبداد - مصدر سابق .

(٢١) السيد يسين - صعود وسقوط النظام الثقافى العربى - الأهرام - ١٦ مارس١٩٩٥ .

(٢٢) المصدر السابق .

مؤشرات هادية

التناقضات الحادة فى مؤشرات التنمية ببعض دول الشرق الأوسط

م	الدولة	عدد السكان مليون	نسب الفرد من الناتج القومى	متوسط معدل النمو السنوى٪					النسبة الإجمالية من المصروفات٪			الفائض/العجز كنسبة من الناتج القومى٪
				الناتج المحلى الإجمالى	الزراعة	الصناعة	الصناعات التحويلية	الخدمات	دفاع	تعليم	صحة	
١	مصر	٥٣,٦	–	٤,٨	٢,٤	٤,٢	–	٦,٢	–	١٣,٤	٢,٨	٦,٨–
٢	إسرائيل	٤,٩	–	٤,٨	–	٢٢	–	–	٢٢,٤	١٠,٤	٣,٧	٥,٧–
٣	الأردن	٣,٧	١٠٥٠	١,٥	٨,١	,٢–	١,٤	٢,٧	٢١,٣	١٤,٨	٥,٠	٤,٠–
٤	السعودية	١٥,٤	٧٨٢٠	١,١	١٤,–	٢,٩–	٨,١	,٢–	–	–	–	–
٥	سوريا	١٢,٥	١١٦٠	٩,٩	,٦–	٦,٨	–	١,٦	٣١,٥	٧,٤	١,٩	٠,٤
٦	تركيا	٥٧,٣	١٧٨٠	٥,٩	٣,٠	٦,٠	٧,٢	٥,٠	١٠,٤	١٧,٦	٣,٠	٧,٦–
٧	إيران	٥٧,٧	٢١٧٠	٢,٢	٢,٥	٣,٩	,١–	١,٦	٩,٦	٢,٩	٧,٩	٢,٨–
٨	تونس	٨,٢	١٥٠٠	٦,٣	٣,١	٢,٩	٦,٢	٤,٣	٥,٦	١٧,٥	٦,٣	٤,٣–
٩	الجزائر	٢٥,٧	١٩٨٠	٤,٦	٥,٠	١,٨	٣,٣	٣,٠	–	–	–	–
١٠	المغرب	٢٥,٧	١٠٣٠	٥,٢	٦,٨	٣,٠	٤,٢	٤,٢	١٧,٩	١٧,٣	٣,٤	١,–

المصدر: تقرير التنمية فى العالم سنة ١٩٩٣ الصادر عن البنك الدولى. والبيانات الواردة فيه مسجلة لعام ١٩٩٤.

حقائق وأرقام عن العنف فى مصر عام ١٩٩٤

شهر	شرطة			متطرفون			مدنيون			إجمالى القتلى	إجمالى الجرحى	إجمالى عام الضحايا	معتقلون	
	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا	قتلى	جرحى	جملة ضحايا			قتلى/ جرحى	مدنى	متطرف
يناير	١٠	٥	١٥	٤	–	٤	–	–	–	١٤	٥	١٩	–	١,٣٧
فبراير	٨	٨	١٦	١٦	١	١٧	٤	١٩	٢٣	٢٨	٢٨	٥٦	–	٦٣٦
مارس	١٣	١٢	٢٥	١٧	١٢	٢٩	١٤	١٦	٢٥	٤٤	٣٥	٧٩	١	١,١٧
إبريل	٦	٧	١٣	٢٣	٣	٢٦	٢	١٠	١٢	٣١	٢٠	٥١	٣	٨٦٣
مايو	٤	٦	١٠	١٣	١	١٤	–	٤٤	٤٤	١٧	٥١	٦٨	٦٩	٦١٩
يونيو	١	١٤	١٥	٤	٢	٦	–	٢٤	٢٤	٥	٤٠	٤٥	٢٠٥	٣٢٦
يوليو	٢	٣	٥	٩	٣	١٢	٢	١٠	١٢	١٢	١٦	٢٩	٣	٤,٥
أغسطس	١	٤	٥	١٦	–	١٦	١	١٣	١٤	١٨	١٧	٣٥	٣	٣,١
سبتمبر	١٣	٧	٢٠	١٢	١	١٣	٦	٨	١٤	٣١	٢٦	٥٧	١	٢٤٦
أكتوبر	٧	٢٩	٣٦	١٥	٦	٢١	١١	٦٧	٧٨	٣٣	١٠٢	١٣٥	٦	٣١٩
نوفمبر	١٠	٤	١٤	١٢	١	١٣	٧	٥	١٢	٢٩	١٠	٣٩	–	٢٩١
ديسمبر	١٥	١٢	٢٧	١٢	–	١٢	٥	٢	٧	٣٢	١٤	٤٦	–	٤٦١
مجموع	٩٠	١١١	٢٠١	١٥٣	٣٠	١٨٣	٥٢	٢١٣	٢٦٥	٢٩٥	٣٦٤	٦٥٩	٢٩١	٦٥٢١

المصدر: نشرة المجتمع المدنى مركز ابن خلدون – القاهرة – يناير ٩٥ – العدد ٣٧.

السلام المراوغ فى ظل التهديد النووى

منذ انتهاء حرب عاصفة الصحراء فى أزمة الخليج المدوية، لم تلجأ أمريكا إلى إثارة ضجة عالمية صاخب، بالقدر الذى أثارته، وبدرجة الهوس الشديد التى تفتعلها عامدة متعمدة، كما فعلت فى تصديها للأزمة الكورية الشمالية أزمة السلاح النووى الكورى، واحتمالات تطوره، بدرجة تراها واشنطن، مهددة لمصالحها وأمنها، ومصالح حلفائها.

ونعتقد أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قبل نحو خمسين عاما، ومنذ نهاية الحرب الكورية، التى جاءت كواحدة من الذيول الطويلة - والعصيبة - للحرب العالمية تلك، لم يشتعل الموقف فى شبه الجزيرة الكورية، التى انشطرت إلى دولتين متواجهتين ترفعان السلاح دائما، كما هو مشتعل باسم أزمة السلاح النووى وصولا للتهديد الأمريكى المعلن باحتمالات شن حرب مباشرة لكسر شوكة السلاح الكورى وقواه المتعاظمة بل الغامضة فى حقيقة الأمر!.

ونذكر الآن - لأن الذكرى تنفع المؤمنين - أنه على مدى عام٩٤/ ١٩٩٥، والأزمة بين كوريا الشمالية، والغرب عامة بقيادته الأمريكية الصاعدة، تتفاعل وتسخن وصولا إلى حد الالتهاب الحادث، فأمريكا والغرب كله وراءها تريد تقليص إمكانات الطموح الكورى الشمالى فى بناء ترسانة أسلحة الدمار ووخاصة السلاح النووى، قبل أن تكتمل ويصبح من المستحيل تصفيتها أو حتى إمكانية احتوائها والسيطرة على قدرات استخدامها، ليس فقط فى مواجهة كوريا الجنوبية، بل فى مواجهة البناء الكامل للتحالف الغربى فى الشرق الأقصى، وفى منتصف عقده اليابان..

بينما كوريا الشمالية تراهن بل ترهن مستقبلها السياسى كله، على بناء القدرة العسكرية الجبارة - وخاصة القدرات النووية - لكى تحمى نظامها الشيوعى - كوريا الشمالية مع كوبا مازالتا وحدهما محكومتين بالشيوعية حتى الآن رغم سقوط الشيوعية فى عقر دارها - ولكى تكسر دائرة الحصار ونطاق العزلة، المفروض عليها بالقوة الجبرية، ومن ثم أصبح طموحها النووى محل اختبار القوى وتصارع الإرادات فى سوق السياسة الدولية.

وحين صعدت أمريكا والغرب، من مطالبها الملحة فى ضرورة إخضاع المنشآت النووية الكورية الشمالية، للتفتيش الدولى، عارضت كوريا بشدة، بل وتحدت وأقدمت فى مارس من عام١٩٩٣، على الانسحاب علانية من معاهدة حظر الانتشار النووى، التى كانت قد وقعتها وانضمت إليها رسميا في عام١٩٨٥، ثم أتبعت ذلك بالانسحاب من عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فى خطوة عبرت بها عن صلابة إرادتها الوطنية فى وجه الضغط - بل الابتزاز - الأمريكى العنيد!.

هكذا اشتعل صراع الديكة بين واشنطن وبيونج يانج، على امتداد خريطة العالم وخطوطها المتقاطعة بدلا من انحصاره التقليدى على امتداد خط تقسيم الكوريتين.. ونحسب أن هذا الصراع لن ينتهى بسرعة أو بسهولة رغم التهدئة والحلول الوسط الأخيرة لأن خلفياته ودوافعه معقدة، وبقدر تعقيده وخطورته، بقدر عمق دلالاته الموحية، فها هى دولة صغيرة ومعزولة على أطراف الخريطة الدولية، تعانى من النفى والحصار والإدانة والاتهام - كوريا الشمالية إحدى خمس دول فى العالم متهمة الآن بمساندة الإرهاب الدولى - تتحدى بصلابة لافتة للنظر، ليس فقط القوة العظمى الوحيدة الممسكة بقيادة العالم، بل تتحدى كل أنواع الضغوط والقيود المفروضة عليها من الجميع... وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على استقلال الإرادة وصلابة القرار الوطنى، وليس على العناد والمكابرة فحسب، وهذه خلاصة العبرة التى يقدمها النموذج الكورى لنا ولغيرنا من الدول النامية والصغيرة، فى كل مجال من مجالات العلاقات الدولية المتشابكة!!.

وحديثنا هذا ليس دفاعا عن النظام الشمولى - الشيوعى - الحاكم فى بيونج يانج لأن لنا مع مثل هذه النظم خلافات جذرية، ولكن حديثنا يحاول أن يستخلص العبرة من قدرة دولة صغيرة، على الوقوف فى وجه عواصف الهيمنة التى تثيرها القوى الدولية الكبرى..

وليس صحيحا أن قدرة كوريا الشمالية كدولة صغيرة، فى مناطحة الولايات المتحدة الأمريكية ذات القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية الجبارة، تكمن كما يتصور البعض فى تحالفها الوثيق مع الصين فى الحاضر، والاتحاد السوفيتى - قبل انهياره - فى الماضى، ولكننا نعتقد أن قدرتها على الصمود والمناطحة، نابعة أساسا من داخلها، مستندة على قوتها الذاتية فى الأساس ثم يأتى أى تحالف خارجى، ليضيف إليها دعما آخر. وهذه عبرة ثانية لنا ولغيرنا من الدول النامية والصغيرة.

وربما يسند كوريا الشمالية، بعد ذلك فى موقفها العنيد، إدراكها العميق بحرج الموقف الأمريكى وخاصة والغربى عامة، فى قضية الحد من انتشار السلاح النووى فى العالم، وهو موقف - كما نعرف جميعا ونراه رأى العين - منحاز واختيارى وانتقائى يعبر بصراحة

ووضوح مخجل عن سياسة ذات وجهين، لأنه يتشدد مع هذا ويتساهل مع ذاك، موقف قائم ليس على أساس من العدل والمساواة والتوازن فى التعامل مع القضية الواحدة والأطراف المتعددين ولكنه موقف يتحدد وفق المصالح والأهواء والسياسات الذاتية.

ففى الوقت الذى تتشدد فيه أمريكا، مع كوريا الشمالية، بسبب السلاح النووى، نراها قد تساهلت تماما مع جنوب إفريقيا - قبل أن يعلن دى كليرك تجميد هذا النشاط - حتى توحشت القوة النووية لجنوب إفريقيا.. وفى الوقت الذى عرقلت القدرات النووية الناشئة فى العراق، وصولا «لتنظيف» هذا القطر العربى من كل أسلحته، حتى التقليدية بعد وقوعه فى خطيئة غزو الكويت عام ١٩٩٠، التى جرت عليه حرب عاصفة الصحراء المدمرة، و تساهلت ومازالت مع إيران، التى تبنى على مهل قدراتها من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية.

وأخيرا وليس آخرا، فى الوقت الذى تشددت مع مصر حتى فى مجال استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية، تسامحت تماما مع الترسانة النووية - فضلا عن ترسانة الأسلحة الكيماوية والبيولوچية - لإسرائيل، التى لا تلقى سوى العطف والرعاية والدعم العلمى والتكنولوچى والمعلوماتى الكامل، من الغرب وأمريكا بالذات، حتى أصبحت إسرائيل اليوم القوة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط - بمخزون يصل إلى ٢٠٠ قنبلة نووية فى أقل تقدير - لأن إسرائيل هى الحليف الوحيد الموثوق فيه والمطلوب تقويته، لكى يفرض هيمنته على المنطقة وهى هيمنة غبية فى البداية والنهاية!

هكذا صار ما هو حلال لإسرائيل، حراما على الآخرين دون منطق معقول أو سبب مقبول فإذا بإسرائيل اليوم، واحدة من قلائل دول العالم، التى تمتلك مخزونا وقدرات وخبرات ومعلومات نووية، تتفوق بها على دول كبرى، لها مكانتها الهائلة فى التاريخ الحديث، مثل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، فضلا عن دول أخرى مثل البرازيل وباكستان والهند، وإذا بإسرائيل هى أيضا إحدى قلائل الدول النووية فى العالم، التى ترفض توقيع اتفاقية حظر انتشار السلاح النووى، وترفض أية محاولة دولية للتفتيش على نشاطها فى هذا المجال، دون أن تلقى عقوبة أو لوما، أو تقبل حتى رجاء على عكس ما يجرى مع كوريا الشمالية الآن، وباكستان بالأمس القريب، حين أثارت أمريكا حولها ضجة عالمية هائلة، بسبب ما أسمته «القنبلة النووية الإسلامية»!.

ولعل هذا الاختلال الفاضح فى التعامل الأمريكى - الأوروبى، مع مشكلة انتشار السلاح النووى، يعكس بجلاء السياسة الغربية، فى احتكار كل مصادر القوة والسيطرة لضمان فرض الهيمنة على الآخرين، وحرمان هؤلاء الآخرين، ليس فقط من حقهم فى بناء قواهم، ولكن

أيضا حرمانهم من حقهم فى استقلالية القرار والإرادة الوطنية، بحجة حماية أمن العالم وسلامه، من اتساع عضوية النادى النووى، وتسرب هذه القدرات غير التقليدية، إلى دول صغيرة، وربما إلى جماعات متطرفة!.

وبقدر ما يمتلك الغرب الأوروبى - الأمريكى، من وسائل ضغط وإكراه تمكنه من تحديد القدرات النووية للدول الأخرى، بقدر ما تستطيع أية دولة الآن - مهما كانت صغيرة وفقيرة - الحصول على مكونات التصنيع النووى، بفضل ثورات التكنولوچيا الحديثة، والمعلومات، ووسائل الاتصال السريعة. تلك الثورات التى أغرقت الأسواق الدولية بكل ما كان بالأمس القريب سرا أو محظورا أو باهظ الثمن، فإذا بنا اليوم أمام تجارة علنية رائجة ومربحة، لكل منجزات العلم الحديثة والتكنولوچيا فائقة التقدم وتدفق المعلومات اللامحدود، وانظروا إلى أسواق الغرب الأوروبى الأمريكى ذاته، التى هى المصدر الرئيسى لكل هذا، والمفتوحة دائما أمام كل من يريد ويدفع.

وفى ظل هذا الانفتاح العالمى أمام أسرار الصناعة النووية، وفى ظل التسرب الهائل للخبرات والمعلومات النووية من الاتحاد السوفيتى، بعد انهياره وتفسخه إلى دول يمتلك بعضها القدرة النووية مثل روسيا وأكرانيا وكازخستان. وفى ظل طموح دول صغيرة كثيرة، إلى تأمين أوضاعها بمظلة نووية، أصبح مستحيلا تقريبا، على الدول الكبرى ووخاصة أمريكا، احتكار الترسانة النووية وحدها، أو التحكم فى القدرات النووية للآخرين بالقوة الجبرية.. وهذا هو بالضبط ما تدركه واشنطن.

ورغم ذلك يبقى أمامنا احتمال خطر، يتمثل فى أن تلجأ الولايات المتحدة مدعومة بمظلة أوروبية، أو حتى « بالشرعية الدولية » إياها!!. إلى شن حرب خاطفة أو هجوم عسكرى محدود ومباغت لتدمير المنشآت النووية الكورية أو غيرها بحيث تنتهى من كل شىء قبل أن يفيق الكوريون، أو يستيقظ الآخرون..

لكننا نعتقد. بحكم دراسة الأوضاع الدولية، فضلا عن تعقد الأوضاع فى شبه الجزيرة الكورية. ان مثل هذا الاحتمال، لا يمكن أن ينجح تماما، أو أن ينتهى بسهولة وسرعة، فالكوريون الشماليون مدججون بالسلاح متأهبون على الدوام شرسون فى القتال. ومازالت ذكرى الحرب الكورية ماثلة فى الذهن الأمريكى. ولاشك أنهم سيردون بالهجوم الكاسح على كوريا الجنوبية، رغم وجود ٣٥ ألف جندى أمريكى يفترض أنهم يساعدون فى الدفاع عنها، بينما هم فى ظل مثل هذا الاحتمال، سيتحولون إلى أسرى ورهائن، تحت وطأة الهجوم الكورى الشمالى.

ورغم كل حسابات التفوق العسكرى الأمريكى والحليف، فى الشرق الأقصى، من حشود بشرية وقواعد عسكرية، وترسانات أسلحة وحاملات طائرات سابحة، وقدرات تكنولوچية ومعلوماتية هائلة، فضلا عن مدد الحلفاء الكبار فى المنطقة، مثل اليابان، إلا أن صانع القرار الأمريكى، لابد أن يأخذ فى حسابه، أولا عامل القدرة الذاتية العنيدة للكوريين الشماليين، وثانيا موقف الصين حليف هؤلاء الكوريين، وثالثا مواقف دول مهمة أخرى، مثل روسيا والهند، بل ومعظم دول العالم النامية الصغيرة، التى تربطها بكوريا الشمالية، روابط تعاون سياسى واقتصادى وعسكرى بل وتعاطف نفسى مؤثر!.

يبقى فى النهاية أن نقول: إن الأزمة الأمريكية الكورية، حول السلاح النووى كشفت أمامنا عدة مؤشرات، يجدر رصدها وهى:

(١) قضية الانتشار النووى فى العالم، هى قضية متكاملة تخضع لمقاييس يجب أن تتسق مع العدل والمساواة، وألا تخضع لمقاييس انتقائية ومزاجية.. لأن المساواة حتى فى الظلم عدل.

(٢) إن قضية الأمن العالمى، قد تغيرت مفاهيمها ومقاييسها بعد المتغيرات الدولية الأخيرة، وسقوط صراع القوى العظمى وانتهاء الحرب الباردة وعلى الجميع أن يتعامل بهذا الفهم، وخاصة فى قضية السلاح النووى، وأن يدرك أن لكل منا حقه فى الطموح والأمن الكامل..

(٣) لم يعد الأمن القومى حكرا للكبار وحلفائهم المحظوظين فقط، ولكنه أمن يمتد الحق فيه للدول والشعوب الصغيرة والفقيرة أيضا.. فمهما بلغت قوة وثراء ورفاهية الكبار، يبقى فى قدرة الفقراء «العكننة» على أمنهم ورفاهيتهم وسلامهم.

(٤) لم يعد السلاح النووى، هو الوحش الوحيد فى غابة البشرية الآن، ولكن على الجميع أن يمدوا البصر، لحظر الأسلحة الكيماوية والبيولوچية.. وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وأن يعملوا على إخلاء المناطق الحساسة. وخاصة الشرق الأوسط والأقصى. إخلاء كاملا من كل هذه الأسلحة بضمانات إقليمية ودولية صريحة.. وإلا ظلت الغابة حكرا على الذئاب وحدها!!!.

(٥) لقد ساعد الملف النووى لكوريا الشمالية وأزمته مع أمريكا، على إعادة فتح الملف النووى السرى لإسرائيل، وهو الأمر الذى تبنته مصر بقوة منذ عامى٩٤-١٩٩٥، مسنودة بدعم عربى واضح...

* * *

في إبريل ١٩٩٥، أطلقت إسرائيل بنجاح قمرها الصناعي « أفق٣ » ليدور حول الأرض مركزا عيونه على بلاد العرب، يمسح كل شبر فيها على مدار الساعة، بعد أن حمله صاروخ «أريحا» المطور، الذى كان ولايزال صاروخا عسكريا من الطراز الأول، قادرا على حمل القنابل النووية «الإسرائيلية» إلى أقصى بلاد العرب غربا وشرقا، شمالا وجنوبا.

في موجة الفرح الغامر بنجاح ثبات القمر الجديد في مداره، قالت إسرائيل إن القمر أعطى منذ الأيام الأولى نتائج باهرة وصورا دقيقة للأهداف المراد رصدها وتتبعها، وإنه قادر بالفعل على التقاط أرقام لوحات السيارات في شوارع العواصم العربية.. ساعتها نامت العواصم العربية بهدوء وراحة واسترخاء!!.

هكذا انتقلت إسرائيل بالمواجهة المستمرة مع العرب، إلى مرحلة جديدة وشديدة التعقيد، هي مرحلة الاعتماد على قدراتها الذاتية في حرب المعلومات، المندلعة في العالم كله الآن، لكنها حرب أساسية في صراع رئيسى بين العرب وإسرائيل، إن كان يشهد الآن مناورات التفاوض ويتحدث عن دعاوى السلام، فهو قد شهد في الماضي وسيشهد في المستقبل، موجات أخرى أكثر سخونة وربما أشد صداما وأحد عنفا.

ورغم أهمية الخطوة الإسرائيلية بإطلاق القمر الصناعي، من الناحية المعنوية وربما الدعائية، إلا أنه يبقى أن نغوص في العمق، لنتعرف على المغزى الأهم لها، ونعني به الآثار والجوانب السياسية والعسكرية والمعلوماتية التكنولوچية في مسيرة الصراع الذي يوصف في رأينا بأنه صراع حضاري طويل المدى عميق الأثر:

** من الناحية السياسية، جاء توقيت إطلاق القمر الصناعي الإسرائيلي، مواكبا لتعثر مسيرة التفاوض السلامي مع كل من سوريا ولبنان وفلسطين، وملازما لتوتر العلاقات المصرية - الإسرائيلية بشكل حاد، بعد إثارة مصر لقضية امتلاك إسرائيل لبرنامج التسلح النووي منفردة ومتفوقة به على كل دول الشرق الأوسط عربا وعجما.. ولاشك أن هناك ارتباطا صريحا بين القدرات النووية وبين القدرات التكنولوچية لصناعة صاروخ بعيد المدى - مثل أريحا المطور - هدفه حمل قمر صناعي أو غيره.

والمعنى الذي أرادته إسرائيل، في هذا المجال وفي مثل هذا التوقيت، هو إقناع العرب - أو إرغامهم بمعنى أدق - على قبول السلام الذي تريده هي وبشروطها هي، في ظل قدرتها على الهيمنة واصرارها على تسلم زمام القيادة المنفردة لهذه المنطقة في السلم، بعد أن حققت انتصارات في الحرب، وفي ظل خلل واضح لموازين القوى العسكرية والاقتصادية والمادية لصالحها هي، وعلى المنكسر أن يقبل شروط المنتصر، وخصوصا وقد توافر لدى هذا المنتصر الرادع النفسي إضافة للرادع العسكري!.

** من الناحية العسكرية، أرادت إسرائيل باطلاق قمرها الصناعى بواسطة صاروخها الخاص، أن تُعلم العالم كله أنها قد أصبحت مستقلة فى مجال من أهم مجالات التكنولوچيا العسكرية الدقيقة، وهو مجال تكنولوچيا الفضاء - الذى طالما تصارعت فيه أمريكا والاتحاد السوفيتى السابق - لتدخل القرن القادم، متسلحة وباستقلالية، بأكثر التكنولوچيات ذات الطابع العسكرى تعقيدا وتقدما وتقنية، بكل ما يحمله ذلك من قدرة على استغلال ثورة العلم والتكنولوچيا الدقيقة، إضافة إلى ما يشكله من اقتحام عالم التجسس اللصيق والدقيق.

وأرادت من ناحية أخرى أن تبلغ العرب، أنها بعد أن حققت تفوقا نوعيا هائلا عليهم فى مجالات التسليح التقليدى، هاهى تحقق تفوقا آخر فى مجال التسليح غير التقليدى، إذ باطلاقها القمر الصناعى « أفق٣ » قد دخلت عالما آخر بقدرات تكنولوچية عسكرية ذاتية، تمكنها من حمل وإيصال قنابلها النووية لتضرب فى أى مكان، وأبعد مكان، فماذا بقى للعرب من قدرات على المقاومة!!.

** من الناحية المعلوماتية. فإن إسرائيل بفضل ما تحصل عليه من صور ومعلومات يبثها هذا القمر، تعلن أنها دخلت منفردة الحرب المعلوماتية ضد العرب، الذين لا يملكون مثل هذه القدرات حتى الآن. قدرات تتيح لها مرة أخرى اقتحام عالم تكنولوچيا الاتصال والمعلومات والحاسبات الإلكترونية الدقيقة، التى لا تتوافر إلا لعدد محدود من دول العالم المتقدمة.

«وفضلا عن أن هذا القمر الإسرائيلى - الجاسوس الطائر - يحمل - كما يقول الدكتور محمد عبد الهادى خبير الاستشعار عن بعد - أجهزة استطلاع واستشعار عن بعد، طبقا لآخر ما توصلت إليه التكنولوچيا العالمية فى هذا المجال، تمكنه من قدرات فائقة ومؤكدة على التجسس والمراقبة، فقد تم إنشاء محطات أرضية بأجهزة متطورة، لجمع المعلومات التى سيبثها القمر الصناعى الإسرائيلى من الفضاء وتحليلها» بحيث يتراكم لدى إسرائيل كم هائل من المعلومات التى يجرى تخزينها واسترجاعها بفضل الكمبيوتر(1).

وبما أننا نعلم أكثر من غيرنا - نحن العرب - أن الهدف الرئيسى لعمليات القمر الصناعى الإسرائيلى الثالث من عائلة « أفق » - كانت إسرائيل قد أطلقت قمرها الأول « أفق١ » فى١٩/ ٩/ ١٩٨٨، ثم قمرها الثانى « أفق٢» فى ٣/ ٤/ ١٩٩٠ - هو التركيز بالدرجة الأولى على الاستطلاع فوق الدول العربية، وجمع المعلومات عن كل كبيرة وصغيرة فى كل المجالات - وخصوصا المجالات العسكرية - لأدركنا حجم المأزق الذى وضعتنا فيه إسرائيل من الآن فصاعدا، بحرب المعلومات الطاحنة، بينما نحن مازلنا نياما فى حالة استرخاء وعدم قدرة أو رغبة على المواجهة فى هذه الحرب الشرسة، المؤثرة على مستقبلنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا ومعنويا وإعلاميا.

والمعنى الدقيق الذى يمكن أن نستخلصه من كل ذلك أن إسرائيل قد أعلنت عن نفسها عضوا فى المنظومة الدولية قليلة العدد، قوية الإمكانات، التى تدخل مجال حرب النجوم والصراع فى الفضاء، مما يضع فى يدها قدرات هائلة، ليس فقط على قمع العرب وممارسة الهيمنة المطلقة عليهم - وخصوصًا فى ظل تفردها بامتلاك الترسانة النووية خارج نطاق الإشراف الدولى - ولكن أيضًا على لعب دور محورى فى التأثير على السياسات الدولية، بعيدا عن الضغط الخارجى، فها هى بإطلاق سلسلة أقمارها الصناعية بنجاح، تبدأ عصرا جديدا يقود المنطقة حتما إلى سباق تسلح جديد ومن نوع مختلف عما سبق أن عرفته، وها هى تمتلك قدرات متزايدة على ردع أعدائها وتخويف منافسيها وشل إرادة حتى أصدقائها وحلفائها، بعد أن استغنت بقدراتها الذاتية، عن طلب الدعم والحماية من هؤلاء الأصدقاء والحلفاء، وها هى تدخل نادى حرب الفضاء، بعد أن دخلت من قبل النادى النووى لتصبح سادس قوة نووية فى العالم مع أمريكا وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين، بينما العرب متراجعون عاجزون متأخرون كثيرا فى هذه المجالات!.

ولاشك أن إسرائيل، بنت إستراتيجيتها السياسية والعسكرية منذ البداية، على فكرة استنزاف قدرات أصدقائها وحلفائها فى أوروبا وأمريكا، لمساعدتها فى تطوير ودعم قدراتها وخصوصا الاقتصادية والعسكرية، بحجة حماية « واحة الحضارة الغربية وجنة الديموقراطية» من الوحوش العربية المتربصة، فإذا بخزائن الأسرار المعلوماتية والتجسسية تفتح لها بحرية، بنفس قدر فتح مخازن السلاح والبنوك لدعمها وتمويلها... ولعلنا نتذكر أحداث المواجهات العسكرية العربية - الإسرائيلية، ونعنى حرب أكتوبر١٩٧٣، حين أخذت القوات المصرية والسورية زمام المبادرة الهجومية عبر جبهتى قناة السويس غربا والجولان شرقا، وبدا شبح الانكسار الإسرائيلى واضحا لكل ذى عينين.

فاستنجدت إسرائيل فورا بالحليف الأمريكى، الذى أمدها سريعا بأقوى سلاحين، وخصوصا على الجبهة المصرية التى حققت فيها القوات المصرية تقدما ساحقا فى الأيام الأولى.. السلاح الأول تمثل فى قيام الطائرات الأمريكية بإنزال الدبابات الحديثة بأطقمها الفنية المقاتلة، مباشرة إلى مطار العريش فى شمال سيناء، قادمة من القواعد الأمريكية بأوروبا، لتدخل فى التحام فورى مع الدبابات المصرية، مساندة للدفاعات الإسرائيلية التى كانت قد انهارت من عنف الهجوم المباغت والجسور.

أما السلاح الثانى، فقد تمثل فى قيام أمريكا بمد إسرائيل، بصور معلومات دقيقة جمعتها الأقمار الاصطناعية الأمريكية عن مدى انتشار وقوة وتسليح وتحرك القوات المصرية شرق

القناة وغربها، الأمر الذى ساعد إسرائيل على القيام باختراق الخطوط المصرية عبر ثغرة الدفرسوار الشهيرة بفضل هذه المعلومات الدقيقة والصور الواضحة!!.

ونحسب أنه منذ تلك الأزمة العصيبة بدأت إسرائيل تعيد حساباتها فى قضية المعلومات التجسسية الدقيقة ومدى اعتمادها على جلبها عبر الحلفاء من خارج الحدود فبدأت على الفور برنامج تطوير قدراتها الذاتية فى مجال الاعتماد على نفسها فى حرب المعلومات وتكنولوچيا الاتصال من خلال بحوث إطلاق أقمارها الاصطناعية الخاصة حتى لا تبقى قعيدة انتظار وصول المدد من الأصدقاء خارج أرض المواجهة وساحة المعارك، أسوة بما فعلته بنجاح فى مجال البحوث النووية مستفيدة بكل مساعدات الحلفاء والأصدقاء وتمويلهم السخى!.

ولعلنا هنا نذكر القارئ بحدثين مهمين فى هذا المجال:

(١) **الحدث الأول**، وقع عندما أطلقت إسرائيل قمرها الاصطناعى الأول أفق١ فإذا بوزير الدفاع المصرى، يدعو وزراء الدفاع العرب إلى اجتماع طارئ فى إطار مجلس الدفاع العربى المشترك بالجامعة العربية، لمواجهة هذا التحذير والإنذار الإسرائيلى الموجه لجميع الدول العربية، والذى يؤكد أن إسرائيل قد أصبحت قوة إقليمية كبرى اقتصادية عسكرية، وأن قدراتها قد تزايدت، على قمع وإجهاض بناء جيوش عربية قوية.

لكن الدعوة راحت أدراج الرياح وتبخرت فى الصحراء العربية، بينما مضت إسرائيل قدماً فى تطوير برنامجها التكنولوچى المعلوماتى الفضائى، القادر على اختراق حجب الأسرار فى كل غرفة عربية، فأطلقت فى عام١٩٩٥ قمرها الاصطناعى الثالث، وتستعد لإطلاق قمرها الاصطناعى الرابع - أفق٤ - فى عام١٩٩٨ بتطوير علمى معلوماتى أدق وبتكنولوچيا أحدث!!.

(٢) **أما الحدث الثانى**، فيرويه الكاتب الأمريكى الشهير «سيمور هيرش» فى كتابه المعروف «الخيار شمشمون» الذى يحكى قصة البرنامج النووى الإسرائيلى، وبكل أسراره بكل الدعم الأمريكى له، فيقول فى مجال نهم إسرائيل فى الحصول على المعلومات التجسسية عن البلاد العربية: إن أهم سر عسكرى أمريكى فى عام ١٩٧٩، كان هو القمر الاصطناعى «كى إتش١١»، الذى يدور فى الفضاء ويقوم بدورة كاملة حول الأرض كل٩٦ دقيقة بدون جهد، ويلتقط صور استطلاع لا تقدر بثمن عن كل شىء على بعد مئات الأميال، فبدا هذا القمر مثيراً للدهشة بقفزته المثيرة فى مجال التكنولوچيا، ولقد أطلق أول قمر اصطناعى من طراز «كى إتش١١» فى١٩ ديسمبر ١٩٧٦ بعد فوز الرئيس جيمى كارتر على غريمه جيرالد فورد، واتبعت إدارة كارتر الجديدة، ما كانت تفعله إدارة فورد من قبل، من

فرض قيود صارمة على الصور المهمة للغاية ، إلى حد أن بريطانيا العظمى أقرب حلفاء أمريكا فى عالم المخابرات كانت تطلع فقط على الصور الفوتوغرافية على أساس كل حالة على حدة ، وليس على أساس كل الصور الواردة من هذا القمر .

غير أن كارتر وجه ضربة عنيفة لنظام الأمن المكثف فى مارس ١٩٧٩ حين قرر مد إسرائيل بصور القمر الاصطناعى المذكور ومنحها حق الاطلاع على أية معلومات للقمر الاصطناعى تتعلق بتحركات القوات أو أى نشاط يحتمل أن يمثل تهديدا لها ، بعمق يصل إلى مائة ميل داخل حدود مصر وسوريا ولبنان والأردن ، فأصبح فى إمكان الإسرائيليين أن يحصلوا على أى شىء أو صور ومعلومات يلتقطها « كى إتش » . فبدا هذا انتصاراً مدويا لحكومة إسرائيل ، التى كانت قد سعت للحصول على مثل هذه المعلومات والصور منذ لحظة إطلاق هذا القمر قبل ثلاث سنوات من ذلك التاريخ . يضيف « سيمور هيرش » ، فى مكان آخر من كتابه «الخيار شمشون » ، أنه لم يكن مثيرا للاستغراب أن يعتبر الإسرائيليون اتفاق « كى إتش » المشار إليه بمثابة إعادة لتأكيد إحترام الإدارة الأمريكية لهم وتأييدهم بعد أن سبقه ٢٧ اتفاقا بين البلدين فى مجال التعاون الرسمى فى المعلومات الإستراتيچية ، وصولا لقول مسئول كبير فى المخابرات المركزية الأمريكية : لقد وضعت القواعد واستهدف النظام إمداد إسرائيل بكل شىء يمكنها استخدامه فى إطار منطقة هجوم ، تمتد لمسافة مائة ميل ، وإذا كان الأمر داخل مصر وسورية فإن إسرائيل تحصل على كل شىء بالكامل ، أما إذا كان داخل العراق وباكستان وليبيا ، فإنها لا تحصل على شىء !![٢] .

وبقدر ما تكشف شهادة الكاتب الأمريكى هذه ، عن نهم إسرائيل البالغ فى الحصول على « كل » المعلومات التى تبثها الأقمار الاصطناعية عن البلاد العربية الرئيسة - وخصوصا مصر وسورية - بقدر ما تكشف عن العلاقة الإستراتيچية الحميمة التى تربط إسرائيل بأمريكا فى كل المجالات ، وبالذات فى المجالات العسكرية وتكنولوچيا الاتصال وحرب الفضاء وجمع المعلومات! الأمر الذى استفادت منه إسرائيل فى تطوير قدراتها الذاتية وصولا لنجاحها فى إطلاق سلسلة أقمار « أفق » .

بعد كل ذلك نعود إلى الأمس القريب ، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية ، فى استثناء إسرائيل من التوقيع على المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى ، ليبقى برنامجها النووى حرا طليقا بعيدا عن أية مراقبة أو تفتيش دولى ، أو حتى التزام محدد ، بينما ضغطت بكل عنفوان قوتها على الدول الأخرى ، لتوافق على التمديد اللانهائى لهذه المعاهدة وفقا للإرادة والمصالح الأمريكية .

فى نفس الفترة تقريبا ، نجحت إسرائيل من جانبها فى تدعيم قدراتها الذاتية ، فى المجال الفضائى والنووى العسكرى المعلوماتى التجسسى بإطلاق القمر الاصطناعى «أفق ٣» لتقتحم

به عالما جديدا من حرب النجوم وصراع المعلومات وتكنولوچيا الاتصال الدقيقة، ولتكمل به دائرة قدراتها النووية، صناعة ونقلا وحملا وإسقاطا وقت اللزوم.

بينما ظل العرب صامتين هامدين مستسلمين لشروط السلام المتهافت!.

* * *

فاجأنا الإسرائيليون خلال شهر أبريل ١٩٩٥ مرتين، مرة حين أعلن إسحق رابين رئيس وزرائهم انذاك، فى ظل زيارة وزير الدفاع الأمريكى لتل أبيب، أن على إسرائيل أن تستعد لخوض حرب شاملة فى المنطقة فى المستقبل القريب، ومرة ثانية حين أصر وزير خارجيته شيمون بيريز على أن بلاده لن توقع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية مهما كانت الضغوط!.

وتصوروا أن الذين يقولان ذلك جهارا نهارا، هما رأس وفد التفاوض الإسرائيلى للسلام مع العرب، هما رمز حمائم السلام الإسرائيلية، كما يدّعون، فكيف يتفق البحث عن السلام مع التلويح بالحرب، فى ظل التهديد النووى!!.

القضية بالغة الخطورة، لأنها أصبحت قضية حياة أو موت بالنسبة للعرب ولمصر بوجه خاص فظلال الرعب النووى جاثمة فوق أنفاسنا ليل نهار، لسبب رئيسى، هو أن إسرائيل قد أصبحت الآن سادس قوة نووية فى العالم، بعد الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين، بل إن مخزونها من القنابل النووية لا يقل عن ٢٠٠ رأس نووى، ويصل فى تقديرات حديثة إلى نحو ٣٠٠ رأس، مقابل لا شىء عند كل العرب، وخاصة بعد أن توقف النشاط المصرى منذ سنوات، وبعد أن أجهض النشاط النووى العراقى أيضا.

وتصوروا هول الكابوس المرعب، دون أدنى مبالغة أو تهويل وتخويف، لو أن إسرائيل قررت لسبب ما، ضرب هذه الدولة العربية أو تلك ضربة نووية واحدة، لأفنتها تماما، ولو أنها وجهت ضربتين أو ثلاث ضربات نووية، لدولة كبيرة المساحة غزيرة السكان مثل مصر، لدمرت كل قدراتها وقتلت الملايين فيها خلال لحظات!.

فكيف يمكن السكوت على هذه القضية، والخطر بهذا الحجم المرعب، وكيف تتحرك مصر وشقيقاتها العربيات الفاعلات، فى مواجهة كل ذلك؛ فى ظل السلام الموعود!.

بداية نوضح الحقائق الأساسية فى هذه القضية، وهى باختصار شديد تقول إن العقيدة العسكرية الإسرائيلية، قامت وتقوم على مبدأ حتمية التفوق العسكرى الشامل، ونقل المعارك والحروب إلى أرض العدو - الذى هو نحن طبعا - بفضل التفوق التسليحى، سواء

فى الأسلحة التقليدية ، أو أسلحة الدمار الشامل . . . فى هذا الإطار بدأت منذ الخمسينيات ، التركيز على امتلاك الأسلحة النووية مستفيدة من مساعدات أوروبية ، وخصوصا من فرنسا ، ثم من المساعدات الأمريكية والجنوب إفريقية ، لنقل وتسريب أسرار التصنيع النووى ، ومستعينة بعلماء ذرة يهود من بلاد مختلفة .

وكانت الحجة القديمة هى أنها دولة صغيرة المساحة والسكان ، محاصرة بدول عربية عديدة ، تفوقها فى العدد والإمكانات ، وتريد تدميرها ، ومن ثم فهى فى سبيل الدفاع عن النفس ، تلجأ للحصول على كل أنواع الأسلحة التى تحميها ومن بينها السلاح النووى الرادع ! .

ورغم كل محاولات الإخفاء والتمويه اكتشف العالم فى منتصف السبعينيات أن إسرائيل أصبحت دولة نووية ، أما فى منتصف الثمانينيات ، فقد شهد شاهد من أهلها بالدلائل والبراهين ، عن الحجم الهائل الذى بلغته الترسانة النووية الإسرائيلية ، حين أدلى الخبير الإسرائيلى « فانونو » - وهو يهودى من أصل مغربى - بحقائق مروعة مشفوعة بالصور ، عن هذه الترسانة النووية المتضخمة - الأمر الذى أكدته فيما بعد تقارير دولية موثوقة ، ومن بينها تقارير إسرائيلية وأمريكية ، مثل كتاب «سيمور هيريش» عام١٩٩١ ، وكلها تراوح تقديرات القنابل النووية الإسرائيلية ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ رأس جاهزة الآن ! .

وقد قام على تطوير هذه الترسانة ، ونقلها من مجالات البحوث والإنتاج ، إلى مجالات دخول الخدمة العسكرية ، عنصران رئيسان ، العنصر الأول هو تطوير إسرائيل لمفاعلاتها النووية فى أكثر من موقع ، مثل مفاعل ديمونا فى النقب ، ومفاعل ريشون ليتسيون ، ومفاعل ناحال سوريك ، ومفاعل النبى روبين . . . أما العنصر الثانى فهو حصول إسرائيل على أسلحة وصواريخ قادرة على حمل الرءوس النووية لضرب الأهداف على مسافات بعيدة ، مثل الطائرات الأمريكية فانتوم ف٤ ، وفانتوم ف١٦ ، وصواريخ أريحا واحد وأريحا اثنين المعدل ، التى يصل مداها إلى نحو ثلاثة آلاف كيلومتر على الأقل .

بذلك اكتملت لإسرائيل كل عناصر قدرة التدمير النووى لأية دولة فى الشرق الأوسط ، من المغرب حتى حدود إيران وباكستان وتركيا ، فأصبح لها السيادة النووية المطلقة ، باعتبارها صاحبة اليد الطولى والمظلة الوحيدة لهذا السلاح التدميرى الشامل ، فوق رءوس ٢١ دولة عربية إضافة إلى دول الجوار الأخرى ، مما يؤكد الخلل الجسيم فى موازين القوى ، ليس فقط بسبب التفوق النووى ، ولكن أيضا بسبب التفوق الإسرائيلى فى مجال الأسلحة التقليدية ، وهو أمر تصر أمريكا على ضمانه دائما ، ولعل أحدث دلائل ذلك هو تصريحات « بيرى » وزير الدفاع الأمريكى خلال زيارته لإسرائيل فى إبريل١٩٩٥ ، حين أكد

تعهد بلاده بضمان تفوق إسرائيل عسكريا على كل جيرانها . . . بينما المناخ هو مناخ تحقيق التسويات السياسية كما يقولون ، وصولا للسلام كما يزعمون ! ! .

الآن يجادل الإسرائيليون قائلين ، وماذا يزعجكم فى كل هذا ، إن كنا وصلنا وسنصل إلى سلام شامل معكم ، وفى ظل السلام لن تكون هناك حاجة لاستخدام الترسانة النووية ! ! .

ونرد قائلين ، إن السلام لا يتحقق بتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات ، ولكنه يتحقق بتغيير المفاهيم وتعديل المبادئ والمواقف . . . وإسرائيل دولة عسكرية ، بنت مفهومها للأمن - ومازالت تتمسك به - على أساس قهر الأعادى بقوة السلاح ، وفرض التسوية بقوة الردع ، وتحكمها حتى الآن المؤسسة العسكرية . .

ومن المؤكد أن الدور الذى تلعبه هذه المؤسسة فى المجتمع هام ، « حيث تعد هى المسئولة عن الحفاظ على الكيان الإسرائيلى وتأكيد شرعيته بالقوة المسلحة ، أو التهديد باستخدام هذه القوة ، التى حولت الحلم والأمل إلى حقيقة ، خلال نصف قرن ، من مؤتمر بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ إلى إعلان الدولة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وهى التى أكدت هوية الدولة وثبتت دعائمها ، بل وحققت توسعها خلال النصف الثانى من القرن العشرين - عبر حروب ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ - مما أدى إلى فرض إسرائيل كواقع على المنطقة . . . لقد حدث كل ذلك لأن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، كانت ومازالت البوتقة التى ينصهر فيها اليهودى العائد من الشتات ، ليندمج فى مجتمع صهيونى على أرض الميعاد ، بالإضافة إلى أن محور نظرية الأمن الإسرائيلية ، جعل من المؤسسة العسكرية ، المسئول عن أمن ومستقبل إسرائيل ، فإذا تأملنا خريطة بناء القوة للمجتمع الإسرائيلى ، فإننا سوف نجد أن المؤسسة العسكرية ، تمثل أهم مكوناتها ، رغم أن التقاليد العامة فى إسرائيل ، تقول إن السلطات المدنية ظلت محتفظة بطابع الاستقلال والقيادة والتوجيه إزاء المؤسسة العسكرية ، لكن هذه الأخيرة تلعب دورا رئيسيا فى اتخاذ القرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى . . . »[٣] .

فماذا يعنى ذلك كله . . . يعنى أولا أن إسرائيل دولة تحكمها نظرية الأمن العدوانى تجاه الآخرين ، وثانيا أن فلسفتها تقوم على عقلية التفوق والهيمنة العسكرية ، وثالثا أن المؤسسة العسكرية هى الحاكم الفعلى وصاحب القرار النافذ ، ورابعا أن التوسع على حساب الجيران ، هو الخطوة الأولى لبناء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات ، كما تقول الدعاوى الدينية والعنصرية الإسرائيلية ، وخامسا أن اللجوء للقوة المسلحة ، والتفوق النووى والتقليدى ، هو وحده الضامن لتحقيق كل ما سبق .

فكيف يمكن لأى كائن من كان أن يضمن العيش فى ظل هذا الرعب النووى ، وكيف

يمكن لأى ضامن أن يضمن استقرار السلام فى ظل الاحتمالات القائمة، بفرض المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لقرارها النافذ هناك على الجميع فى الوقت والظروف التى تريد!!.

بل كيف يمكن لأى مواطن عربى أن ينام قرير العين مرتاح البال، وهو يعلم حجم كابوس الرعب النووى الذى يظلل المنطقة بأسرها، متمركزاً ومنطلقا من إسرائيل وحدها... وهو يدرك أن مدينة كبرى مزدحمة بأربعة عشرة مليون نسمة كالقاهرة، تدمرها بالكامل ضربة أو ضربتان نوويتان، فتسحق الحجر وتُفنى البشر، بل إن عشر ضربات نووية فقط كافية لإفناء كل الدول العربية من المحيط إلى الخليج، بكل من يعيش فيها وعليها...

يقولون إنها هواجس وكوابيس لامبرر لها، ونقول إنها للأسف وقائع وحقائق يعرفها القاصى والدانى، ويتحدث عنها الجميع، فكيف يمكن للواقعين تحت مخاطرها، الركون إلى سلبية الصمت والاستسلام للأمر الواقع!!.

يدعون أن السلام قد جاء عبر اتفاقيات رسمية، لها حجية دولية، ونقول إن السلام لا يتحقق بتوقيع اتفاقيات بين أطراف غير متكافئة القوة وإلا أصبح سلاما متهافتاً، فالخلل فى موازين قوى المتفاوضين والموقعين على الاتفاقيات، لا يضمن العمل مستقبلا بهذه الاتفاقيات، ولا يضمن من ثم استقرار الأمن والسلام، ذلك أن هذا الخلل يؤدى إلى فرض الأمر الواقع المهين من جانب الأقوى على الأضعف... وساعتها يصبح سلام المستسلم باتفاقيات الإذعان، والتاريخ يعلمنا أن مثل هذا السلام لم يستقر أبدا، بل كان مفجر الصراعات والحروب على امتداد تاريخ البشرية.

وبينما يقدم العرب التنازلات، واحدا بعد الآخر، لتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل، فى ظل الخلل الواضح فى موازين القوى على الأرض وفى الواقع، فإن إسرائيل لا تكتفى بذلك بل هى تريد الحصول على كل المميزات، ميزة إجبار العرب على التوقيع، وميزة إبقاء العرب ضعفاء مبعثرين تحت هيمنتها، وميزة فرض التعاون والتعايش عليهم بشروطها، ثم أخيرا ميزة الاحتفاظ بكل قدراتها العسكرية التقليدية والنووية الهائلة، مقابل اشتراطها أن يخفض العرب الموقعون عدد جيوشهم، ويوقفوا تسلحيهم وينسوا حكاية الأمن القومى من أساسها!!.

وترجمة ذلك فعليا، هى أن يتحول العرب إلى هنود حمر، حكم عليهم الغازى المنتصر بالفناء، أو العيش فى ظل الأسر الإسرائيلى، تعويضا عن الأسر الفرعونى والأسر البابلى القديم لليهود!!!.

والمشكلة الأكثر تعقيدا، هى أن إسرائيل تبدو حتى الآن ناجحة فى كل ما تريد تحقيقه،

وخصوصا فى مجال الأمن وفرض الهيمنة بقوة السلاح، ليس فقط بحكم قدراتها الذاتية النشيطة، ولا بفضل دعم وتشجيع الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - ضامنها وحاميها الأول - ولكن أساساً بفضل تهاوى القدرة العربية المقاومة.

فها هم العرب جميعا، يتسابقون فى هرولة مشينة، نحو إسرائيل طلباً للصفح والغفران وتكفيرا عن الذنوب، باسم التطبيع وتحقيق مناخ السلام، وهاهم يوقعون على وثائق تشهد تاريخيا، بالرضوخ لأمر المنتصر، وهاهم يتسابقون - فى هرولة أخرى مذهلة - لتفكيك كل عوامل الوحدة والتضامن والعمل المشترك، الذى كان يربطهم - حتى رمزيا - لكى لا يبقى من روابط القومية أى شىء. . . وهل هناك من دليل أقوى من وأد اتفاقية الدفاع العربى المشترك - فى ظل الجامعة العربية - فضلا عن تسريح الجيوش وتفكيك مصانع السلاح، خضوعا لأمر علوى لا يريدون ولا يستطيعون مقاومته، حتى بالصراخ!.

الأمر المؤكد أن كل ذلك يعود إلى حقيقة صارخة، هى غياب الإرادة السياسية، بعد أن توارى الحس الوطنى والقومى، وتغافل الجميع عن قياس حجم الخطر المحدق. . . وحين تغيب الإرادة السياسية الواعية الواثقة الفاهمة العنيدة، تسقط الأمم وتقع الشعوب المهضومة، فى الأسر!

لحسن الحظ، أن هذه القضية الخطيرة والشائكة، قضية فرض التفوق والهيمنة فى ظل الردع النووى الإسرائيلى، قد أثيرت فى مصر بالذات، على كل المستويات، إحساساً من مصر الشعب والدولة، أن مستقبلها - فضلا عن حاضرها - فى خطر محقق، إذا ما استمرت الترسانة النووية الإسرائيلية قائمة بل ومتنامية يوما بعد يوم!.

فمصر الدولة المحورية والمركزية فى هذه المنطقة عبر التاريخ، لا يمكن أن تعيش متوارية فى ظل هيمنة غيرها، حتى لو كان يملك الأسلحة النووية المدمرة، ومصر ذات الثقل الحضارى والبشرى الهائل، أفاقت على هول الواقع المرير، فعدوها السابق، الذى كانت أول من وقع معه معاهدة صلح عام١٩٧٩، أملا فى تحقيق سلام شامل متوازن ومستقر، هو الذى يهدد مصيرها اليوم، بإصراره على الانفراد وحده بترسانات أسلحة الدمار الشامل، بينما هى كانت مبادرة لعدم السباق فى مجال امتلاك الأسلحة النووية، وكانت سباقة فى التوقيع على المعاهدة الدولية لمنع انتشار هذه الأسلحة، وكانت سباقة لطرح مبادرات عدة لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. . .

نمنا طويلا إذن، ثم أفقنا على كابوس التهديد النووى الإسرائيلى، الجاثم على صدورنا، والمهدد لمستقبل أجيالنا. . . فكيف نتصرف اليوم؟

ها نحن أمام موقف شديد التناقض والتعقيد، فعلى مدى عشرين عاما، وبالتحديد بعد

حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، المجيدة، والمنطقة تتحدث عن سلام يعقب الصراع الدموى بين العرب وإسرائيل . . . ويعد نحو عقدين من أول معاهدة صلح وسلام، بين إسرائيل وأكبر دولة عربية - مصر - تتالت قوانين لعبة الدومينو، وأصبح الجميع يهرول نحو السلام والتصالح والتطبيع حتى قبل التوقيع مع إسرائيل، لكن هذه تضغط من أجل صلح وتطبيع يحقق لها كل المزايا ويلبى كل الشروط، على حساب كل العرب، تريد السلام والتطبيع والتعاون والأمن والأرض والقيادة الإقليمية والهيمنة السياسية والعسكرية، مشروطة باستمرار احتفاظها بالترسانة النووية المرعبة مصانة بالسرية ورفض التفتيش الدولى؛ فكيف فى ظل هذا الإذلال، يمكن أن يتحقق السلام العادل أو الأمن المستقر!؟.

على أننا نلاحظ أن القلق العربى من الترسانة النووية الإسرائيلية، قد تأخر كثيرا ثم استكان طويلا، لكننا نرصد أيضا الصحوة المصرية الأخيرة الرافضة بصلابة، لاستمرار الخلل فى الأوضاع إلى ما لا نهاية، وهو رفض مشروع فى كل الظروف وطبقا لكل الأعراف، تلخص فى تصريحات وبيانات محددة وقوية على لسان الرئيس حسنى مبارك، وعمرو موسى وزير الخارجية والمشير حسين طنطاوى وزير الدفاع، وهى بيانات تعكس الموقف المصرى القومى القائل ببساطة ووضوح : إن بناء السلام فى المنطقة لا ينجح ولن يستقر باستمرار احتفاظ إسرائيل بترسانتها النووية، فى ظل خلو الترسانات العربية من هذه الأسلحة الأمر الذى يعنى خللا فى التوازن.

ولعل الموقف المصرى يطرح بمعقولية ومنطقية؛ معادلة محددة لها ثلاثة أضلاع هى : أولا إتمام عملية سلام دائم ومستقر، ترتبط ثانيا بالاتفاق على ترتيبات إقليمية تضمن أمن دول المنطقة بشكل متوازن ومتكافئ، وترتبط ثالثا بإخلاء المنطقة كلها من أسلحة الدمار الشامل، بما فى ذلك الأسلحة النووية الإسرائيلية، لأن بقاء هذه الأسلحة بوضعها الراهن، يحقق الهيمنة لإسرائيل، فى ظل مقولة الردع النووى من ناحية، ويطلق سباق التسلح أمام الأطراف الأخرى، فى محاولة لموازنة الردع النووى الإسرائيلى، بردع آخر، سواء فى مجال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية من ناحية أخرى.

ويتصور البعض أن حملة مصر فى هذا الموضوع، تقتصر على مجرد مطالبة - أو إجبار - إسرائيل على التوقيع على المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية. وبالتالى فإن مصر اكتفت بعدم توقيع تجديد الاتفاقية - التى سبق أن وقعتها - طالما توقع إسرائيل.

ورغم أهمية هذا الموقف، إلا أن المشكلة لم تعد توقيع مصر أو عدم توقيع إسرائيل لاتفاقية دولية مطروحة. . . المشكلة لها أكثر من جانب عملى، أخطرها أنه لا فائدة من توقيع إسرائيل لهذه الاتفاقية وقبول التفتيش الدولى على منشآتها النووية من الآن فصاعدا، طالما ظلت تحتفظ بما سبق أن أنجزته، وما أنجزته هو الخطير، ذلك المتمثل فى تصنيعها لأكثر من

مائتى قنبلة نووية، تم إدخالها فى الخدمة العسكرية فعلا، وتم تصنيع أو استيراد وسائل حملها إلى مسافات بعيدة، مثل الصواريخ أريحا المعدلة والطائرات الفانتوم الأمريكية، المشكلة إذن هى أساساً كيفية التخلص من مخرون هذه الترسانة المرعبة التى تهدد الجميع فى المنطقة، والتى يتناقض الإصرار الإسرائيلى على الاحتفاظ بها، مع مناخ السلام الجارى ترويجه بقوة الآن.

ومجرد امتناع مصر والدول العربية عن تجديد توقيعها على الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، إلى ما لا نهاية، لا يضمن لها الأمن والسلام، حتى لو وقعت إسرائيل غدا، طالما احتفظت هذه بما لديها فعلا من مخزون نووى، يكفى لتدمير الدول العربية مجتمعة عدة مرات، لكن الأمر يحتاج إلى خطوات عملية وضمانات إقليمية ودولية أخرى، أهمها العمل على تحييد هذا المخزون النووى الإسرائيلى!.

فما هى طبيعة المواقف الإقليمية والدولية المختلفة تجاه هذه القضية الخطيرة، التى أصبحت تهدد مستقبل الأمن والسلام فى المنطقة كلها!؟.

- نبدأ أولا بالموقف المصرى، لأنه موقف محورى ومعبر إلى حد كبير عن المواقف العربية... صحيح أن مصر بدأت فى الخمسينيات نشاطا فى الأبحاث الذرية، بعد أن بدأته إسرائيل، لكنها سرعان ماتخلت عنه فى السبعينيات، تحت ضغوط عديدة، ثم كانت مصر واحدة من ثمانى عشرة دولة شكلت منها الأمم المتحدة، لجنة عملت فيما بين٦٥و١٩٦٨ على صياغة مشروع المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى، وكانت أيضا من أوائل الموقعين عليها فيما بعد وصادقت عليها رسميا فى عام١٩٨١، بينما امتنعت إسرائيل منذ البداية.

وفى نفس السياق كانت مصر مبادرة، لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل فى١٩٧٩؛ والتزمت منذ ذلك التوقيع، بالالتزامات الإقليمية والدولية القاضية بخفض عوامل التوتر والصراع - بما فيها تحديد القدرات العسكرية التقليدية - رغبة فى إقامة سلام عادل شامل بين العرب وإسرائيل، بينما مضت إسرائيل ليس فقط فى تدعيم وتطوير قدراتها العسكرية التقليدية؛ بل فى تطوير قدراتها النووية، بدعم أوروبى أمريكى صريح، يضمن لها التفوق الدائم على كل جيرانها فى كل الظروف!.

وفى أبريل من عام١٩٩٠ طرح الرئيس حسنى مبارك مبادرته الشهيرة من أجل إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوچية، تحقيقا للسلام وتوفيرا للثقة المتبادلة بين الأطراف المختلفة، وبقدر ما تجاوب العرب ومعظم دول العالم مع هذه المبادرة بقدر ما صمتت عنها إسرائيل وتجاهلتها!.

اليوم، ترى مصر أن إنجازات السلام أصبحت فى خطر حقيقى، فى ظل الإصرار الإسرائيلى الدائم، على الاحتفاظ بترسانتها من أسلحة الدمار الشامل، فى وقت تطالب العرب بتوقيع اتفاقيات سلام. . ولذلك فإن مصر لم توافق على تجديد معاهدة منع انتشار السلاح النووى إلى ما لا نهاية، إلا إذا وقعتها إسرائيل. . . وهذا أقل ما يجب اتخاذه، حتى تعبأ الضغوط الدولية ضد التعنت الإسرائيلى؛ وحتى يتم الربط بقوة بين السلام المأمول وضمانات الأمن المتبادل ونزع فتيل سباق التسلح وإزالة أسلحة الدمار الشامل نهائيا وجماعيا(٤).

- أما الموقف الإسرائيلى فهو يتلخص فى ضرورة الحصول على السلام مع العرب، مع استمرار الاحتفاظ بتفوق نوعى وكمى فى التسليح التقليدى والانفراد بامتلاك السلاح النووى، وذرائع ذلك عديدة تسوقها إسرائيل وهى تعلم هشاشتها. .

فهى تزعم أولا أن استمرار امتلاكها للسلاح النووى - فضلا عن التفوق فى السلاح التقليدى - ضرورى لضمان أمنها، فى وجه امتلاك دول عربية عديدة، وخصوصا مصر وسوريا وليبيا والعراق، لأسلحة تقليدية كثيرة، ولأسلحة كيماوية وصواريخ بعيدة المدى قادرة على حملها وإسقاطها على إسرائيل!

وهى تزعم ثانيا أن دولا عديدة فى المنطقة تمتلك، أو تعمل على امتلاك أسلحة نووية، مثل العراق وإيران وباكستان، وهى دول عربية أو إسلامية تشكل خطراً على مستقبل الدول اليهودية!!.

ومن الواضح أن ذرائع إسرائيل لا تمتلك برهان التصديق أو دليل الإثبات، فلم يثبت أن أيا من الدول العربية تمتلك سلاحاً نوويا أو كيماويا يشكل خطرا حقيقيا، ولم يثبت أن إيران قد نجحت فى امتلاك السلاح النووى - رغم كل ما يقال عن نشاط مفاعلها النووى - بينما تدرك إسرائيل أكثر من غيرها أن العراق قد خرج عمليا من مجال هذه القدرات، منذ أن دمرت الطائرات الإسرائيلية المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١، ثم منذ أن مارست قرارات الأمم المتحدة حق تدمير الأسلحة العراقية، بعد حرب عاصفة الصحراء، فضلا عن التفتيش الدورى المنتظم عليها حتى الآن؛ أما باكستان فمشكلتها فى السباق النووى، لا تحسب حساب إسرائيل، لكنها قائمة بسبب الصراع التقليدى مع الهند. فى ظل التوازن القلق فى شبه القارة الهندية!.

- يبقى أن نعرض فى عجالة للموقف الغربى وفى مقدمته الموقف الأمريكى، تجاه هذه القضية المستعصية، فالغرب يلقى بثقله وراء إسرائيل، وأمريكا بالتحديد هى الأكثر تشددا فى قضية ضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى على كل جيرانها العرب، بما فى ذلك رفض

الضغط عليها، لتوقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بل واستثنائها صراحة من ذكر اسمها خلال مؤتمر نيويورك لتجديد هذه المعاهدة١٩٩٥ .

مقابل ذلك نلاحظ أن الضغط الغربى عامة والأمريكى خاصة، موجه ضد العرب وتركز ضد مصر أساساً، لتوقيع المعاهدة عند تجديدها اللانهائى فى أبريل - مايو١٩٩٥ ، ولم يعد سرا، أنه لم تخل محادثات أو اتصالات أو زيارات متبادلة، بين مصر والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، من بند ضرورة توقيع مصر على تجديد الاتفاقية الدولية المذكورة، لكى تسحب وراءها توقيع الدول العربية الأخرى؛ ولم يعد سرا أن ثلاثة وفود أمريكية رفيعة المستوى زارت القاهرة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥ برئاسة توماس جراهام رئيس الوكالة الأمريكية لنزع السلاح، وجون شاليكاشفيلى رئيس هيئة الأركان العامة، ثم وليم بيرى وزير الدفاع الأمريكى، قد ركزت محادثاتها على نفس البند، بند انتزاع موافقة مصر على التجديد اللانهائى للمعاهدة الدولية، بصرف النظر عن عدم توقيع إسرائيل، ولم يعد سرا أن مصر قد أوضحت موقفها بصلابة ودافعت عنه، رغم تلويح دوائر إعلامية وسياسية فى أمريكا وإسرائيل باحتمال عقاب مصر على ذلك، بوقف المساعدات عنها!!.

ومن الواضح، عبر قراءة مواقف الأطراف المختلفة من هذه القضية العويصة، أن جميع الأطراف قد أصبحت فى أزمة. ودخلت بالتالى مرحلة شائكة من العلاقات غير المريحة أو غير المستقرة، الأمر الذى ينعكس بالضرورة على الحاضر وعلى المستقبل.

فإسرائيل لن تتنازل بسهولة عن تفوقها بل انفرادها النووى، ومصر والدول العربية لن تقبل بسهولة الوقوع إلى الأبد فى ظل التهديد النووى الإسرائيلى، وأمريكا زعيمة الغرب لن تقبل بسهولة تخليها عن مساندة إسرائيل وتطويع العرب وترويض سياستهم، ولن ترضى بتخلى إسرائيل عن ترسانتها النووية . . . لقد احتدمت الأزمة، إذن، واحتكمت العقدة؛ وأصبح الرهان على من يرضخ أولا ومن يصمد فى وجه ضغوط الآخرين!!.

ولكى نكون الأكثر صموداً فى هذه الأزمة، والأقل تعرضا للخضوع، ندعى أن الخيارات مفتوحة أمامنا ومجالات العمل لا حصر لها، بشرط توافر الإرادة الوطنية الصلبة مع الرغبة فى المواجهة والقدرة الذاتية على الاستمرار. . . .

ولكى ننجح فى هذا كله، فإننا نجتهد ونقول إن أمامنا عدة مجالات للعمل من الآن فصاعداً، يجب أن نخوضها بالتوازى وهى :

(١) ضرورة إنارة الرأى العام فى بلادنا على الدوام بخطورة هذه القضية المعقدة،

وإيضاح جوانبها بالمعلومات والتحليل الموضوعي . . . ولعلنا نزعم أن الرأى العام فى بلادنا قد فوجئ بالأزمة - كالعادة - فقد بذلت الماكينة الإعلامية جهدا هائلا خلال السنوات الماضية ، لتزويق نتائج السلام مع إسرائيل ، بحيث تم تحويلها من العدو الشرس قاتل أطفالنا ومغتال أحلامنا ، إلى الصديق الصدوق فى لحظات ، مع تصوير المناخ كأنه مناخ السلام الذى لا حرب ولا كرب ولا صراع بعده . . .

فإذا بالرأى العام يفاجأ كالعادة ، بأن هناك أزمة طاحنة ، هى أزمة الحاضر والمستقبل ، اسمها أزمة انفراد إسرائيل بالتفوق النووى بينما نحن عرايا ، فى ظل اتفاقيات السلام . . . ويقينا فإن استنارة الرأى العام الداخلى بمخاطر هذه الأزمة هو السند الأول وحائط الدفاع الأساسى لنا عند المواجهة .

(٢) ضرورة أن تعمل مصر باستمرار على بناء موقف عربى موحد فى هذه الأزمة ، لا يقتصر فقط على التحاور بعقلانية ومنطقية مع الدول الغربية ، وخاصة مع أمريكا للضغط على إسرائيل ، ولكنه يعمل على التماسك والاتفاق الجماعى المنتظم فى مواجهة إسرائيل وذلك لكى لا تقع مصر فى المأزق السابق ، حين رفضت التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة الكيماوية ، بينما سارعت دول عربية عديدة إلى التوقيع من ورائها ! .

(٣) ضرورة التأكيد للجميع - وخاصة لأمريكا - أن التزامنا بالسلام « العادل الشامل » والبحث عنه والمضى فى خطوات إنجازه ، لا يتناقض مع حقنا فى الأمن وضمان الاستقرار ، فالأمن ليس حقا شرعيا لإسرائيل وحدها ، بينما هو محرم علينا ، وأقل ضمانات الأمن والاستقرار ، ألا نعيش فى ظل رعب التهديد النووى الإسرائيلى ، بصرف النظر عن التوقيعات الرسمية على الاتفاقيات الرسمية فى مهرجانات رسمية !

(٤) تبقى الخطوة الأخيرة والحاسمة ، رغم حساسيتها ، وهى ضرورة العمل على تعديل ميزان القوى المختل بيننا وبين إسرائيل ، سواء فى مجال الأسلحة التقليدية ، أو الأسلحة غير التقليدية ، ذلك أن السلام يستقر بتوازن القوى ، بينما الحرب تندلع عادة فى ظل اختلال هذا التوازن ، واقرءوا التاريخ . . . .

* * *

إن الأمر يتطلب إعادة النظر بصراحة ومشروعية ، فى ضرورة امتلاكنا أسلحة ردع توازن وتوازى أسلحة الردع النووية الإسرائيلية وتتعادل معها ، حتى تستطيع أن تقمع الجموح الإسرائيلى ، وتوقف تعنته وهيمنته واندفاعه . . . ذلك أن من حقنا أن نمتلك سلاحاً رادعا ، يحمى السلام الذى نريد ، ويضمن المستقبل الذى نأمل . . . بل ويكفل لأطفالنا أن يناموا

قريرى العين، وأن يحمى حقهم فى مستقبل آمن وسالم ودائم؛ غير الماضى الذى كابدنا متاعبه ومصاعبه وحروبه!!.

الآن وقد اتضحت حقيقة الرعب والإرهاب النووى الذى تمارسه علينا إسرائيل، باعتبارها القوة النووية الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك المفاعلات والأبحاث والنشاط والإنتاج، فضلا عن المخزون الهائل والمدمر من الرءوس النووية الجاهزة للاستخدام . . . الآن لم تعد المشكلة مجرد مبادرات سياسية أو محاولات ابتزازية، أو مجادلات كلامية بين مصر وإسرائيل . . .

كذلك لم يعد الأمر، مجرد خلاف سياسى بين وجهات النظر الرسمية المصرية - العربية والإسرائيلية، حول جدوى الانضمام أو عدم الانضمام للمعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية . .

لم يعد الأمر قاصرا على خلاف الحكومات والحكام فقط، محصورا بين جدران غرف اللقاءات، أو مأسوراً بين جدل المفاوضات، لكن الأمر لخطورته تعدى كل ذلك إلى المجال الأوسع . . .

لقد أصبح الرعب النووى الإسرائيلى، قضية رأى عام فى مصر وفى معظم الدول العربية، يحظى بالاهتمام والمتابعة، ويستحوذ على أكبر قدر من المساندة والدعم، بعد أن نجحت إسرائيل فى أن تضع مستقبل سلام الشرق الأوسط « المراوغ » على مخزن من قنابل ترسانتها النووية، الآن أدرك الرأى العام فى بلادنا أنه لا معنى للسلام القائم على الرعب النووى، ولا مجال للاستقرار إن ظلت الموازين مختلة وغير متوازنة، ولا أمل فى الرخاء « الموعود » طالما انفردت قوة وحيدة - هى إسرائيل - بالهيمنة المطلقة المحمية دوما بالترسانة النووية، بينما نبقى نحن عرايا من أية مظلة ردع واقية!.

ولذلك فإننا ندعى أننا الآن، أمام واحد من المواقف التاريخية المفصلية، ذات البعدين الوطنى والقومى، التى تضع الأمة عند مرتبة التحدى من أجل الكرامة والاستقلال والدفاع عن مستقبل الأجيال التى لم تولد بعد . . . إننا ندعى أننا أمام موقف إجماع قومى يساند الوقفة الحازمة التى اتخذتها مصر، ضد انفراد إسرائيل بالأسلحة النووية الذى يصنع مستقبل السلام والاستقرار والأمن المتكافىء على فوهة حريق لن يخمد أبداً.

ولعل هذا الإجماع الوطنى والقومى، يذكرنا حتما، بالاجماع المماثل، الذى حدث فى مواقف تاريخية أخرى، مثل تأميم قناة السويس ومواجهة العدوان الثلاثى عام١٩٥٦ ومثل مقاومة الهزيمة العسكرية فى عدوان١٩٦٧، ومثل مساندة العبور العظيم فى حرب

أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة، ومثل الإصرار الصلب على استعادة « طابا » حتى لو كانت شبرا من رمال الوطن، وها نحن نخوض الآن فى ظل السلام الموعود جولة جديدة من التحدى الخطر، فى مواجهة الرعب النووى الإسرائيلى.

فى كل تلك المواقف - التحديات، كان هناك قرار وطنى صحيح وإرادة سياسية وطنية واضحة متماسكة جسورة، حول حق وطنى صريح لا يمكن التفريط فيه، فاستجمع كل ذلك، همة الأمة واستقطب قواها - حتى المعارضة - فإذا الإجماع الوطنى العارم، يتشكل ويتساند ويتحدى ويصمد حتى النهاية.

ونحن الآن أقرب ما نكون إلى ذلك، فى مواجهة الخطر الأكبر والتحدى الأعظم، القائم على محاولة فرض سلام غير متكافئ واستقرار غير متوازن، تحت إرهاب الرعب النووى الإسرائيلى، وحين استفاق الشعب على هول هذا الرعب ومخاطره الحاضرة والمستقبلة، استجمع قواه مسانداً الخط السياسى الوطنى، بل ضاغطاً على القيادة نحو مزيد من التشدد والتصلب، ومجابهة احتمالات الضغوط الإقليمية والدولية مهما كانت أعباؤها ومخاطرها!!.

ولقد قلنا من قبل إن الخيارات أمامنا مفتوحة لمجابهة الرعب النووى لإسرائيل، والتصلب الإسرائيلى الأمريكى دفاعا عن استمراره، سيفاً فوق رءوسنا على الدوام... قلنا إن الخيارات تبدأ من بناء جبهة مصرية عربية قوية، وتنتهى بحتمية امتلاك سلاح ردع يستطيع تحييد أو موازنة الترسانة النووية الإسرائيلية...

لكن يبقى خيار العمل السياسى قائما فى المنتصف دائما، وبقدر وضوح الأهداف وتحديد الأساليب، بقدر تحقيق النصر، لذلك كانت المناورة السياسية دائما هى حبل الشد بين الأطراف المتحاورة المتفاوضة، بمثل ما أن المناورة العسكرية هى حبل الشد بين القوات المتحاربة... ومعركة السلاح النووى بيننا وبين إسرائيل، لا تقل ضراوة عن كل الحروب التى خضناها، ولا تقل صعوبة عن كل المفاوضات التى دخلناها، طلبا للسلام العادل الشامل والاستقرار المتوازن والأمن المتكافئ..

ولأننا بصراحة شديدة لا نملك الآن على الأقل، القدرة على تدمير ترسانة إسرائيل النووية، ومن ثم إزالة هذا الانفراد المرعب، فإن المرحلة الراهنة، هى مرحلة العمل السياسى، مرحلة « عض الأصابع » وهى تحتاج أولا إلى صمود الإرادة السياسية الوطنية عند مواقفها الشجاعة، وإلى دعم شعبى مستند إلى إجماع قومى، يتخطى الخلافات الحزبية والفئوية، وإلى وضوح رؤية أمام الجميع وإلى قدرة على الصمود غير المحدد، فى وجه الضغوط غير المحددة!.

فإذا كانت حجة إسرائيل فى الاحتفاظ بترسانتها النووية الرهيبة - حتى وهى تخوض تفاوض السلام وتبشر بشرق أوسط جديد، يعمه الرخاء، وتنادى بتصالح تاريخى بين أبناء ابراهيم - تقوم على دعاوى أنها دولة صغيرة العدد والمساحة، وسط محيط عربى - إسلامى غلاب، تمتلك بعض دوله أسلحة الدمار الشامل، ويصر بعضها الآخر على معاداتها والرغبة فى تدميرها، الأمر الذى يفرض عليها حماية أمنها بسلاح رادع . . . فإن حجة مصر والعرب شديدة البساطة، تقوم على أنه إذا كانت إسرائيل جادة فى دخول مراحل السلام، وصادقة الرغبة فى الاندماج فى المنطقة والتعايش معها - على قدم المساواة - فإن حجة العداوة ودعاوى التدمير، لا سند لها فى الواقع، فضلا عن التناقض المبدئى بين السلام المستقر، وبين الإصرار على الاحتفاظ بأسلحة الدمار الشامل، وخصوصا الترسانة النووية، التى ستدفع الآخرين حتما إلى الدخول فى سباق التسلح التقليدى والكيماوى والبيولوچى . . . والنووى؛ حيث أسواق العالم المفتوحة تبيع كل « بضاعة » جاهزة لمن يدفع، واسألوا روسيا وأكرانيا وكازخستان، وفرنسا والصين وكوريا الشمالية، بل اسألوا عن السوق السرية فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها! .

غير أن الأمر فى هذا التجاذب السياسى حول الترسانة النووية، لم يعد قاصرا على مصر والعرب من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، لكن الحقيقة أن التجاذب له ثلاثة أطراف، وطرفه الثالث هو الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط باعتبارها « راعية» مفاوضات السلام بين أبناء إبراهيم، وليس فقط لأنها المدافع الشرس عن التفوق الإسرائيلى المطلق، ولكن أيضا لأنها تُنصب نفسها زعيمة وحيدة للنظام الدولى الجديد المزعوم، الذى يهمه ضبط أمور الكون على هواه، والتحكم فى الأزمات طبقا لسياساته ومصالحه، وتحديد مصير الآخرين على مقاسه هو! .

ولاشك أننا نلاحظ قوة التدخل الأمريكى؛ طرفاً فى التجاذب السياسى بيننا وبين إسرائيل حول امتلاكها الأسلحة النووية، وهو تدخل غير عادل وغير محايد بكل الأوضاع، لأنه جاء مساندا على طول الخط لدعاوى إسرائيل فى التفوق النووى والهيمنة الإقليمية، على حساب مصالح ومستقبل « الحلفاء العرب » وفى مقدمتهم مصر بالتحديد . . . ولم يعد سرا أن الإدارة الأمريكية برئاسة « بيل كلينتون» قد مارست ضغوطا جبارة على جميع الأطراف - بإستثناء إسرائيل طبعا - لإيقاف الجدل السياسى القائم، ولإجبار هذه الأطراف على الالتزام بالتوقيع غير المشروط على الاتفاقية الدولية لمنع الانتشار النووى، حتى لو لم توقع إسرائيل؛ وهى ضغوط نجحت أحيانا وفشلت غالبا، حتى الآن على الأقل! .

ويقينا فإن مصر لا تريد الاصطدام بأمريكا - فلها معها علاقات قوية ومصالح متبادلة - ولا تبغى تفجير السلام، فلها فيه هدف ثابت وفائدة كبرى، ولذلك كانت البادئة بالسلام عام ١٩٧٩ . . . يقينا مصر لا تقوى على هذا كله ولا ترغب فى مجابهة مخاطره وأعبائه، ولكن

مصر حاكما ومحكومين، لا تستطيع العيش وهى القوة الإقليمية الكبيرة حجما وسكانا ووزنا وتأثيرا، فى ظل الرعب النووى لطرف آخر، وخاصة إذا كان هذا الطرف على الحدود، مثل إسرائيل . . .

ورغم وضوح هذا الموقف المصرى، الذى يلقى إجماعا وطنياً هائلا، إلا أن أمريكا - القوة الفاعلة فى المعادلة - لا تريد أن تتفهمه، بل هى على العكس تضغط على مصر بقوة، وتضغط على أشقائها العرب بعنف، لكى ينصاع الجميع للإرادة الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية، دون تململ أو تردد أو مجادلة . . وإلا حق العقاب!!.

فما هو العقاب الذى يمكن أن تنزله بنا أمريكا، إن ظللنا صامدين على مواقفنا مدافعين عن حقنا، فى العيش بسلام واستقرار، بعيدا عن تهديد الرعب النووى الإسرائيلى!؟

بداية علينا أن ندرك أننا مضطرون للتعامل، مع الإدارة الأمريكية الحاكمة أيا كان انتماؤها للحزب الديموقراطى أو للحزب الجمهورى . . . وعلينا أن نجيد التعامل مع هذا الموقف حرصا على مصالحنا بالدرجة الأولى، وإدراكا لطبيعة التحالف التاريخى الوثيق بين الحاكم الأمريكى، وبين اللوبى الصهيونى وإسرائيل بالدرجة الثانية، وهو تحالف يبدو واضحاً فى صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عامة، وتجاه التفوق العسكرى التقليدى والنووى الإسرائيلى على كل العرب خاصة.

وعلينا أن ندرك أننا مضطرون للتعامل مع الإدارة الأمريكية وخصوصا فى مجال العلاقات الدولية - فى ظل تبادل السلطة ومنافسة الحزب الديموقراطى مع الحزب الجمهورى، وعلينا أن نفهم طبيعة العلاقات بينهما ومن ثم آلية الحكم وشروطه وضغوطه ومناوراته الداخلية والخارجية وخصوصا إذا تعلق الأمر بإسرائيل من ناحية، وبالتعاون معنا، وبتقديم المساعدات لنا من ناحية أخرى!.

واستنتاجاً من هذا كله يمكن القول، إن حزبى الحكم والمعارضة فى أمريكا قد يستخدمان سلاح المعونة الأمريكية للضغط بقوة مؤثرة على مصر، فإذا عرفنا أن هذه المعونة تبلغ الآن ٢,١ مليار دولار فى السنة ٨٥٠ مليون دولار منها معونة اقتصادية والباقى معونة عسكرية، لأدركنا أى ضغط يمكن أن يمارسوه ضدنا، علما بأن ستة دولارات من كل سبعة من هذه المعونة، تعود إلى أمريكا مرة أخرى، أى أن مصر لا تستفيد إلا بدولار واحد من كل سبعة، وفقا لأدق الدراسات الموثقة!!.

وللأمانة، ومن باب تبصير «الإجماع الوطنى المذهل» لا تخويفه وتعجيزه، نقول إن سلاح قطع المعونة ليس هو السلاح الوحيد فى يد أمريكا للضغط علينا، إن تعقدت الأمور،

ولكن لديها أسلحة أخرى، يمكن أن تمارسها، مثل محاولة تهميش الدور المصرى فى المنطقة العربية، وتأليب «الحلفاء والأشقاء» العرب ضد مصر، ومحاصرة التحالفات والعلاقات المصرية بدول العالم، وتحريض المؤسسات الدولية - وخصوصا صندوق النقد والبنك الدولى - لوقف المساعدات والمعونات، وصولا لسلاح اللعب فى الداخل، الذى لا يقف عند حد تحريك القوى المعارضة، ولكنه قد يصل إلى حد مساعدة التيارات المتطرفة، بعد أن مارست الحوار معها من وراء ظهر الجميع!!.

ولاشك أن احتمالات كل ذلك قائمة، إن تعقدت الأمور، فوصلت حدود الاصطدام، ساعتها تصبح كل هذه السيناريوهات قابلة للتطبيق، فماذا لدينا من سيناريوهات مضادة!؟

من باب تنشيط ذاكرتنا الوطنية التاريخية، نقول إن مصر بالذات تعودت على خوض المجابهات وقبول التحديات، ونقول إن جيلنا لايزال يتذكر وهج المواجهات الوطنية والقومية العظمى، ضد الاستعمار الأوروبى والهيمنة الأمريكية والحروب الإسرائيلية، لايزال يستعيد ويعيش ذكريات أيام العز، ولايزال يربى أبناءه وأحفاده على قبول المنازلات الكبرى... من خلع ثورة يوليو للملك وطرد عملاء الاستعمار، إلى تأميم قناة السويس وتمصير المصالح الأجنبية، إلى بناء قوة عربية شعبية هادرة، إلى مجابهة إسرائيل - نصراً وهزيمة - إلى استرداد الكرامة فى حرب أكتوبر - رمضان المجيدة، إلى تحرير آخر حبة رمل فى طابا، انتهاء برفض ذل الخضوع للهيمنة النووية الإسرائيلية، حتى لو جاءت بفرمانات أمريكية جامحة!.

وبصرف النظر عن ذكريات التاريخ الوهاج للصمود، نقول إن الاجماع الوطنى مطالب الآن بإدارة على أعلى مستوى لهذه الأزمة النووية، التى ندرك أولها ولكننا لا نعرف نهايتها، إدارة تشترك فيها كل الأطراف الوطنية المتخصصة فى كل الاتجاهات، لكى تضع لنا السيناريوهات المضادة، والكفيلة بضمان الصمود فى الموقف الوطنى القومى الصلب، والاستمرار فيه مهما كانت تباعته وأعباؤه، وحتى لا ينكسر عودنا الذى صلبناه؛ متحديا قويا فى وجه الرعب النووى الإسرائيلى، والضغط الأمريكى...

ولعلنا نجتهد فنقول إن أولى البديهيات أن نعد أنفسنا من الآن فصاعدا لمواجهة طويلة النفس مع إسرائيل فى كل المجالات، فهى لم تغفر لنا مواجهات الماضى، ولن تغفر لنا مواجهة الحاضر، وأن نعيد هيكلة حياتنا عامة، واقتصادنا خاصة، لمواجهة احتمالات قطع - أو تخفيض - المعونة الأمريكية، فهى حتما لن تستمر إلى الأبد، وأن نقوى اعتمادنا على الذات، ونفتح لأنفسنا أبوابا جديدة للتعاون، أو أبوابا قديمة سبق أن أهملناها، فى ظل تفضيل الباب الأمريكى وحده، ونخص بالذكر تقوية الروابط باليابان والصين والهند

وباكستان وإفريقيا وروسيا، فضلا عن أوروبا الموحدة، التى إن احتفظت بتحالفها الإستراتيچى مع أمريكا، فهى دائما تحتفظ بمصالحها وحقها فى التعاون مع الآخرين، حتى لو كانوا ضد أمريكا!!.

ألم نقل إنه بقدر ما أن المواجهات التى تنتظرنا عصية عاصفة، بقدر ما أن الخيارات أمامنا مفتوحة... المهم هو توافر الإرادة السياسية الواعية والرؤية الواضحة والرغبة فى قبول التحدى والقدرة على الصمود، فى ظل استمرار الإجماع الوطنى والقومى الغلاب، فدعونا نحاول ونجرب، قبل فوات الأوان...

جدول رقم١
تطور القدرات النووية الإسرائيلية

م	بيانات التقدير / سنة التقدير	مصدر التقدير	أســاسى التقدير	عدد الرءوس النووية
١	١٩٧٠	فؤاد جابر	كمية البلوتونيم *	٤-٥
٢	١٩٧٣	"Time"	معلومات * *	١٣
٣	١٩٧٥	محمود عزمى	كمية البلوتونيم	١٢
٤	١٩٧٦	CIA	معلومات	١٠-٢٠
٥	١٩٨٤	رودنى جونز	كمية البلوتونيوم+ طاقة المفاعل***	١٥-٦٠
٦	١٩٨٤	CISS	كمية البلوتونيوم+الكتلة الحرجة	١٠٠
٧	١٩٨٤	بيتر براى	كمية البلوتونيوم + كمية اليورانيوم	١١-٤١
٨	١٩٨٥	كروسمان سيل	كمية البلوتونيم +طاقة المفاعل+كمية اليورانيوم	١٠٠-١٤٠
٩	١٩٨٦	سعد الشاذلى	كمية البلوتونيوم+كمية اليورانيوم	٤٥
١٠	١٩٨٦	« تقرير فانونو»	كمية البلوتونيم + طاقة المفاعل +الكتلة الحرجة	١٠٠-٢٠٠
١١	١٩٨٦	فرانك برنابى	كمية البلوتونييم+طاقة المفاعل+الكتلة الحرجة	١٠٣٥,٢٠٠ميدروجينية
١٢	١٩٨٨	IISS	كمية البلوتونيم+الكتلة الحرجة	١٠٠(منها نيترونية)
١٣	١٩٩١	CIA	معلومات	٦٠-٨٠
١٤	١٩٩١	سيمور هيرش	عام	٣٠٠-عدة مئات

*كمية البلوتونيم: تعنى تلك الكمية المستندة على الافتراضات التقليدية التى تمثل عناصر معادلة « فؤاد جابر ».

* * معلومات: تعنى تقديرا مستندا إلى « مصادر » وليس إفتراضات.

* * *كمية البلوتونيم+طاقة المفاعل: تعنى استمرار نفس عناصر المعادلة مع إدخال متغير « طاقة المفاعل الجديدة ».

الهوامش

(١) د. محمد عبد الهادى أستاذ الاستشعار عن بعد بمصر والأستاذ بجامعة أوكلاهوما الأمريكية - دراسة بعنوان هل هى حرب نجوم جديدة - بالشرق الأوسط - مجلة الدراسات الإعلامية العدد٧٩ أبريل١٩٩٥ .

(٢) سيمور هيرش - الخيار شمشون -١٩٩١ .

(٣) عبد الغفار عفيفى - مكانة المؤسسة العسكرية فى بناء القوة للمجتمع الإسرائيلى - رسالة جامعية - كليه الآداب جامعة عين شمس -١٩٩٤ .

(٤) تمسكت مصر بموقفها وكانت من بين ٧٠ دولة - تضم الدول العربية جميعا - لم توافق على التجديد اللانهائى لمعاهدة منع الانتشار النووى ، فى مؤتمر نيويورك إبريل - مايو١٩٩٥ .

جدول رقم٢

إحصاء المفاعلات الذرية فى إسرائيل

١- مفاعل ريشون ليتسيون :

أنشئ فى ٢٥/ ١١/ ١٩٥٤ فى مدينة(ريشون ليتسيون) على الطريق الرابط بين هذه المدينة ومستعمرة ناحال يهودا انتهى العمل من بنائه فى ٢٥/ ١٢/ ١٩٥٦ ودشن رسميا فى ١٢/ ١٢/ ١٩٥٧ .

- أهم النظائر المشعة التى ينتجها المفاعل : الزرنيخ ، السيزيوم ، الحديد ، اليود ، النيكل ، الفوسفور ، الصوديوم .

٢- مفاعل ناحال سوريك :

تعاونت الولايات المتحدة مع إسرائيل فى وضع التصاميم اللازمة لهذا المفاعل وبدأ العمل فى تنفيذه فى١٧/ ٩/ ١٩٥٧ وانتهى فى٢٢/ ١٢/ ١٩٥٨ ، تبلغ طاقته الإجمالية ٠٠٠ , ٠٠٠ , ٥ وات حرارى وهو من طراز(بركة السباحة) .

وأهم النظائر المشعة التى ينتجها المفاعل : الفضة ، الكالسيوم ، الكروم ، النحاس ، البوتاسيوم ، الكبريت ، الزنك .

٣- مفاعل ديمونا :

أنشىء هذا المفاعل بموجب اتفاقية ذرية بين فرنسا وإسرائيل وبلغت جملة تكاليفه ٩٠ مليون دولار ، بلغت طاقة هذا المفاعل الإسرائيلى ٢٤ مليون وات حرارى ويمكنه إنتاج جرام واحد من البلوتنيوم يوميا لكل مليون وات أى ٢٤ جراما يوميا ويبلغ إنتاجه سنويا ما يقرب من ٨٧٦٠ جراما فى السنة ، بنى هذا المفاعل على طراز المفاعل الذرى الفرنسى G.3 الذى بنى فى مدينة ميركول الفرنسية .

أهم النظائر المشعة التي ينتجها المفاعل: باريوم، كوبالت، كربون، ذهب، ترينيوم، سيليكون، كريبتون.

٤- مفاعل النبى روبين:

بدأت إسرائيل فى إقامته فى١١/ ١/ ١٩٦٦، وقدرت تكاليف هذا المفاعل وتشغيله بحوالى ٢٠٠ مليون دولار.

سلامنا.. فى حماية الهيمنة النووية

١ - بذور الهيمنة

كشفت مؤتمر نيويورك لمراجعة المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى - إبريل - مايو ١٩٩٥ - حقيقة السياسة الإسرائيلية تجاه الاستمرار فى الانفراد بالترسانة النووية، فى منطقة الشرق الأوسط، بمثل ما أكد لكل من يريد عدم الاعتراف، حقيقة المفهوم الإسرائيلى للسلام والأمن، فبقدر ما ضغطت الولايات المتحدة وباقى حلفاء إسرائيل، على الدول الصغيرة والنامية، خلال مؤتمر نيويورك، لكى توقع على التمديد اللانهائى للمعاهدة الدولية - وهو ما حدث فعلا - بقدر ما ضغطت لكى تستثنى إسرائيل من الانضمام او التعهد بالانضمام الآن أو فى المستقبل، للمعاهدة، الأمر الذى دفع مصر وكل الدول العربية، للتمسك بموقفها المبدئى، بعدم الموافقة على هذا التمديد اللانهائى ما لم توقع إسرائيل، وهو موقف كلف مصر والعرب كثيرا من المساومات والضغوط والتهديد والتلويح بقطع المساعدات أو باثارة الاضطرابات . .

فى ضوء ذلك تأكد للجميع أن التحالف الإستراتيجى الشهير بين إسرائيل وأمريكا، قد بلغ ذروة تنسيقه وترابطه، فالدولة العظمى - والمنفرده - التى تضغط على العالم كله للالتزام بعدم الانتشار النووى، تحمى حليفتها إسرائيل من الانضمام إلى هذا الالتزام، رغم امتلاكها للترسانة النووية الوحيدة، فى منطقة بالغة الحساسية شديدة التوتر، مثل الشرق الأوسط.

وبقدر ما نجحت الولايات المتحدة، فى الخروج من مؤتمر التمديد اللانهائى فائزة - رغم اعتراض ٧٤ دولة من بينها جميع الدول العربية دون استثناء - بقدر ما خرجت إسرائيل هى الاخرى فائزة بكل شىء، فقد فازت بالهروب من التوقيع على المعاهدة الدولية أصلا، وفازت باستمرار الحماية الأمريكية لها فى وجه المجتمع الدولى، وفازت باستمرار تطوير قدراتها، النووية المرعبة، خارج المراقبة أو التفتيش الدولى، وفازت فوق ذلك كله، بهزيمة العرب هزيمة ساحقة فى هذا المجال، بينما هى تتفاوض معهم، على الأمن والسلام والاستقرار والتعاون والتعايش. . .

والمفهوم من هذا كله، هو تحقيق هذا الأمن والسلام والتعاون فى ظل استمرار التفوق

النووى الإسرائيلى، الذى يكفل لها هيمنة عسكرية وردعاً استراتيجيا ورهبة نفسية، قبل وبعد الهيمنة الاقتصادية والانتصار السياسى والتفوق التكنولوجى الذى تتباهى به، وتعده لقيادة الشرق الأوسطية الجديدة!

والحقيقة أن الانتصار الإسرائيلى هذا، عبر مؤتمر نيويورك الشهير -١٩٩٥- لم يكن إلا نتاجا لجهد دءوب وتتويجا لنشاط سرى، على امتداد نحو خمسين عاما، مرافقا لعمر دولة إسرائيل، وقد قام على فلسفة الأمن الإسرائيلى الشهيرة بأبعادها العسكرية والسياسية وبروادعها التسليحية والنفسية والدعائية، وبتحالفاتها الدولية مع اوروبا منذ البدء، ثم مع أمريكا على الدوام.

وخلاصة هذه الفلسفة تقوم على أن إسرائيل دولة صغيرة المساحة قليلة السكان محدودة الموارد، محاطة بملايين العرب الذين يتربصون للانقضاض عليها، ولذلك فإن إسرائيل تحتاج إلى قدرات عسكرية عالية بالغة الكفاية القتالية والتسليحية شديدة التقدم الفنى والتدريب التكنولوجى، قوية التدمير، قادرة ليس فقط على الدفاع عن حدود إسرائيل - الراهنة!! - ولكنها قادرة على نقل المعارك دائما إلى أرض العدو، وعلى كسر أنف هذا العدو، بواسطة الذراع الطويلة - الجيش الذى لا يقهر!

ولأن بناة إسرائيل الأول، أدركوا منذ البداية كل هذه الأوضاع فقد تنبهوا مبكرا إلى أن السلاح التقليدى مهما كانت قوته وكفايته، فإنه محدود فى النهاية - وخصوصا فى مجال قدرة العرب على التنافس فيه بكفاية - ولذلك لجئوا إلى التفكير فى السلاح غير التقليدى، وكان القرار السياسى الحاسم منذ البداية، بدخول إسرائيل - وهى لما تزل وليدة فى شهورها الأولى - إلى المجال النووى، بهدف توفير غطاء إستراتيجى غير تقليدى، قادر على دحر العرب مجتمعين، بل وعلى إخضاعهم المستمر لهيمنة القوة التى لا تقاوم.

ورغم أن بعض المصادر يشير إلى أن بداية النشاط النووى الإسرائيلى قد بدأ عمليا فى عام١٩٥٧ بافتتاح المفاعل النووى الأول« ريشون ليتسيون »[1] الا أن الحقيقة تقول إن هذا النشاط قد بدأ عمليا بعد ثلاثه أشهر فقط من قيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو١٩٤٨، إذ إن أغسطس من ذلك العام، قد شهد ولادة « مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية » التابعة لوزارة «الدفاع»، لتشرف على بناء مشروع نووى إسرائيلى متكامل من حيث البحوث العلمية والاكاديمية، ومن حيث تدريب الكوادر، وصولا لاجراء التطبيقات العملية وهو الأمر الذى تحقق فيما بعد، عندما أقامت مدينة علمية ذرية مصغرة فى «ناحال سوريك» بالقرب من شواطئ البحر المتوسط، التى اعتبرت نواة المفاعلات النووية الإسرائيلية الكبرى سواء لإعداد البحوث وإجراء التجارب فى الداخل، أو لإيفاد الباحثين والعلماء إلى أوروبا وأمريكا للاستفادة والنقل ومد جسور التعاون السرى، تحت قيادة العالم اليهودى الشهير «ديفيد بيرجمان» الأب الشرعى للقنبلة الذرية الإسرائيلية!

وفى عام ١٩٥٧ عقد فى « رحبوت » أول مؤتمر علمى حضره ١٦٠ من علماء الذرة فى العالم حيث تم الاتفاق بين فرنسا وإسرائيل على التعاون فى بناء مفاعل ذرى فى النقب لإنتاج البلوتينيوم اللازم للتفجيرات النووية .

ومنذ البداية أيضا اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بدعم وتطوير بحوث الذرة فى اسرائيل ، حيث عينت أحد علمائها ويدعى دكتور « ووبر » ملحقا للبحوث العلمية والذرية فى سفارتها بإسرائيل ، كما قامت شركة «رينج كوربريشن» الأمريكية بتزويد إسرائيل بالخبرة الفنية اللازمة لصناعة القنبلة الذرية وكيفية استخدامها بشكل فعال ، وذلك بتكليف من البيت الأبيض الأمريكى .

وبفضل تضافر كل هذه الجهود الذرية أنشأت إسرائيل معهد وايزمان فى مدينة «رحبوت» عقب صدور مرسوم إسرائيلى فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ بإنشاء قسم للفزياء النووية يتولى الإشراف عليه العلماء الإسرائيليون العائدون من الخارج والمتخصصون فى فروع الذرة ، وقد حصل هذا القسم على هدية من الولايات المتحدة عبارة عن (١٥٠٠) كتاب وتقرير ونشرة تدور كلها حول العلوم الذرية(٢) ثم أنشأت إسرائيل «مجلس البحوث الوطنى» برئاسة العالم الشهير وتروفكسى فى عام ١٩٦٠ وهو واحد ممن شغلوا أهم المناصب فى قسم النظائر المشعة بمعهد وايزمان ، ثم أنشأت معهد «التخنيون» فى مدينة حيفا لتدريب الخبراء الإسرائيليين فى جميع المجالات وخاصة فى مجال الصواريخ ، هكذا دخلت إسرائيل منذ البداية ، عمليا ، مجالات البحوث والتطبيقات فى المجال النووى ، وأرست دعائم البحث العلمى بقدر ما أرست البنية الأساسية العملية القادرة على ترجمة البحوث العلمية إلى إنتاج فعلى .

حيث افتتحت أول مفاعلاتها الذرية (ريشون ليتسيون) فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٧ ، وكانت قد وضعت حجر أساسه فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٤ ، وبدأت بناءه فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥٦ ، وتبلغ طاقة المفاعل الإجمالية ٨ ملايين وات حرارى وهدفه إنتاج النظائر المشعه إلى جانب إجراء البحوث العلمية .

ثم جاء المفاعل الذرى الثانى وهو مفاعل (ناحال سوريك) وقد ساهمت الولايات المتحدة بخبرتها فى وضع تصميماته اللازمة لإقامته فى أواخر عام ١٩٥٧ بمدينة ناحال سوريك غربى مدينة رحبوت ، ولقد تم افتتاحه فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ بطاقة إجمالية قدرها ٥ ملايين وات حرارى ، بهدف تدريب وإعداد المهندسين فى شئون الذرة ، إلى جانب إنتاج النظائر الطبية ذات النشاط الإشعاعى القصير الأجل ، ولقد بلغت تكلفة إقامة هذه المنشأة ما يقرب من ثلاثين مليون دولار .

وفى أول فبراير ١٩٥٨ وصلت معدات العمل لبناء مفاعل ديمونا الذى أثار إنتاجه دهشه معظم الدوائر العالمية على أثر ما نشرته صحيفة الصنداى تايمز البريطانية فى أكتوبر ١٩٨٦

نقلا عن لسان أحد الفنيين العامين بهذا المفاعل « فانونو » بأن إسرائيل لديها ما بين مائة ومائتى قنبلة نووية جاهزة للاستخدام فى أى وقت .

ونظرا لأهمية المفاعل وخطورته ادعت إسرائيل عند البدء فى بنائه بمساعدة فرنسا أنها بصدد إقامة مصنع للنسيج ، لكن الحقيقة كانت بناء مدينة صغيرة وسط صحراء رملية صخرية أحيطت بغابة كثيفة أطلق عليها غابة بن جوريون ، فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٨ اعترفت إسرائيل رسميا بميلاد المدينة الذرية فى ديمونا ، ولقد أقيم هذا المفاعل بموجب اتفاقية ذرية بين فرنسا وإسرائيل بتكلفة قدرها ٩٠ مليون دولار ، تعبيرا عن قيام فرنسا برد الجميل لإسرائيل مقابل حصولها على أسرار تفاعلات الاندماج النووى من علماء الذرة اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية التى امتنعت آنذاك عن مد فرنسا بهذه الأسرار . (٣)

ولقد بنى هذا المفاعل على غرار المفاعل الذرى الفرنسى G3 بمدينة ميركول الفرنسية ، وتبلغ طاقة مفاعل ديمونا ٢٦ مليون وات حرارى ويمكنه إنتاج جرام واحد من البلوتينيوم لكل مليون وات حرارى ، أى ٢٤ جراما يوميا إذا عمل بكامل طاقته وبلا توقف ، ووفقا لما أشار إليه الخبراء فى هذا المجال فإن كمية إنتاج المفاعل السنوى من البلوتينيوم كافية لصنع ست قنابل من طراز قنبلة نجازاكى .

وتتكون مدينة ديمونا من تسع مؤسسات ذرية تحيط بالمفاعل النووى ويعمل بها حوالى ٢٧٠٠ عالم وفنى وطاقم إدارى ، وغير مسموح إلا لنحو ١٥٠ شخصا فقط من بين آلاف العاملين بدخول المنشأة رقم ٢ وهى الأكثر سرية فى المدينة الذرية حيث تؤخذ منها المكونات الذرية إلى منشأة أخرى أكبر سرية . (٤)

وقد أنشأت إسرائيل المفاعل الذرى الرابع فى ١١ يناير ١٩٦٦ فى منطقة روبين بطاقة تقترب من ٢٠ مليون وات حرارى لتحلية مياة البحر إلى جانب إنتاج الطاقة الكهربية .

ولقد ظلت إسرائيل ، على مدى سنوات طوال تعتمد السرية الكاملة والغموض الشامل ، فى تعاملها مع نشاطها النووى ، أملا فى إحراز نتائج حاسمة وتحقيق مخزون كبير وبناء ترسانة نووية عسكرية متكاملة المنظومات من حيث القنابل النووية الإستراتيجية والتكتيكية ، ومن حيث أساليب وأماكن تخزينها ، ومن حيث وسائل حملها ونقلها إلى الأهداف القريبة أو البعيدة المراد ضربها .

لكن ستار السرية سرعان ما انكشف عبر التصريحات المفاجئة والمهولة التى أدلى بها فانونو ، الذى عمل لسنوات طويلة بمفاعل ديمونا ، قبل هروبه إلى بريطانيا ، وفقا لما نشرته صحيفة « صنداى تايمز » البريطانية .

فقد جاءت هذه التصريحات لتؤكد على الشواهد والقرائن التى كانت تشير إلى مقدرة

إسرائيل على الإنتاج النووى كما كانت بمثابة قنبلة عاتية ألقيت فى وجه إسرائيل، حيث جاء على لسانه أن إسرائيل لديها ما بين مائة ومائتى قنبلة نووية مختلفة الأحجام جاهزة للاستخدام النووى، كما أن الصور التى عرضها وفحصها بدقة خبراء الطاقة النووية فى دولتين من دول حلف الأطلنطى، أكدت أن إسرائيل قد بدأت بذلك إدخال التكنولوجيا المتطورة والسرية جدا لبناء ترسانة أسلحة نووية، ومن ثم فقد أصبحت سادس قوة نووية فى العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق وبريطانيا وفرنسا والصين، وأن قدرتها تفوق كثيرا من الدول الأخرى كالهند وباكستان.

وقد أعرب خبراء الذرة الذين عرضت عليهم تصريحات مردخاى فانونو المدعمة بالصور عن اقتناعهم التام بما جاء بها، ومن هؤلاء الخبراء البروفيسور تيلور أحد كبار الخبراء فى عالم الأسلحة النووية، الذى صرح بقوله: « إن الصور التى نشرتها الصنداى تايمز تؤكد أن إسرائيل أصبحت الآن قوة نووية عظمى، وأن برنامج السلاح النووى الإسرائيلى متقدم جدا عن الصورة التى تخيلتها»، أما الدكتور فرانك بيرنبى عالم الطبيعة النووية الذى عمل فى معهد البحوث النووية البريطانى فى يوركشير، فقال: «لقد كان من الواضح لى كعالم نووى أن التفاصيل دقيقة من الناحيتين العلمية والفنية وهى تؤكد كمية البلوتنيوم المنتجة فى إسرائيل» كما صدّق على هذا القول بروفيسور روبرت اوبنهمير الملقب «بأبو القنبلة الذرية» والذى شارك فى صنع أول قنبلة ذرية أمريكية، ثم رأس بعد ذلك برنامج دراسة السلاح النووى بوزارة الدفاع الأمريكية. (٥)

ولقد أكدت تصريحات فانونو فى صحيفة الصنداى تايمز أن المدينة الذرية الإسرائيلية تتكون من عشرة معامل، ويمثل المفاعل النووى بديمونا المعمل رقم(١) وهو عبارة عن مبنى قطره عشرون مترا تعلوه قبة فضية اللون، أما المعمل الثانى فيبدو من الخارج كمبنى مصمت بدون نوافذ بأبعاد تتراوح ما بين٢٥×٦٥ مترا تقريبا وله فناء معتم، يتكون من طابقين، يخفى ستة طوابق أخرى تحت الأرض لإنتاج المواد المستخدمة فى التصنيع النووى، وفى المعمل رقم(٤) تغمس النفايات فى القار لتجمع وتدفن فى الصحراء.

أما معمل تصنيع القنبلة فيوجد فى مكان ما على طريق حيفا، ولقد أحاطت إسرائيل منطقة ديمونا بإجراءات حماية غير عادية، حيث فُرض حظر مرور الطائرات فوق المنطقة بما فى ذلك الطائرات الإسرائيلية لدرجة أنه فى حرب١٩٦٧ ضلت طائرة ميراج إسرائيلية طريقها بعد تعطل جهازها اللاسلكى فوق منطقة ديمونا فأسقطت على الفور بصاروخ أرض - جو.

وأكد مردخاى فانونو أن إسرائيل أقامت بالفعل وحدات أخرى إلى جانب معمل تحليل البلوتونيوم فى الفترة ما بين ١٩٨٠، ١٩٨٢ مما أدى إلى زيادة إنتاج البلوتونيوم عما كان عليه قبل ذلك، كما يمكن للقائمين على مفاعل ديمونا أن يرفعوا من طاقته المعروفة وهى٢٦

ميجاوات الى ١٥٠ ميجاوات فيما لو أضيفت مواد معينة إلى الكميات المحترقة فى عملية التحليل بحيث يمكن إنتاج نحو ٤٠ كيلو من البلوتونيوم سنويا، الأمر الذى أكده علماء بريطانيون يعملون فى مجال الطاقة النووية. (٦)

وفى وصفه لمفاعل ديمونا، يقول فانونو أيضا، إن المعمل الثانى المسمى «ماخون رقم٢» يضم ستة طوابق تحت الأرض الصخرية، مقسم إلى وحدات إنتاجية متخصصة، وفيها غرفة خاصة لأهم الزوار الذين لا تقل رتبتهم عن رئيس وزراء إسرائيل ووزير الدفاع، وفى وحدات الإنتاج تتم عملية «همب» التى تنتج فعليا القنابل النووية، التى صارت إسرائيل تمتلك منها المئات، مخزنة فى مخازن سرية بأنحاء مختلفة من إسرائيل، ومحملة على صواريخ وطائرات حديثة، فى مخابئ تحت الأرض وفى قلب الجبال الصخرية . . .

كلها جاهزة للانطلاق . . . للتدمير المباشر والفورى المميت، قبل وبعد الردع النفسى، وربما أهم من الردع العسكرى التقليدى، الذى لم يعد كافيا لإرضاء مطامع إسرائيل وغطرستها!!

٢- زهور الرعاية

إن كانت فرنسا هى الراعى الأول والمشجع الأعظم لإسرائيل، فى بناء مفاعلها النووى الرئيسى - ديمونا - الذى تمكن عمليا من وضع إسرائيل على خريطة أعضاء النادى النووى، وفى الترتيب السادس - من حيث القدرة والكفاية - مكافأة لها على دورها فى عدوان ١٩٥٦، ونكاية فى ثورة يوليو المصرية التى كانت تساند ثورة الجزائر ضد الاحتلال الفرنسى (٧) فإن أمريكا جاءت من بعد لترعى البذور الأولى، وتخصب النبت الصغير، حتى أزهر ترسانة نووية عسكرية بالغة الخطورة شديدة التدمير، وذلك منذ أن تبنت تدريب وتعليم الخبراء والكوادر الإسرائيلية، فى المعاهد والمفاعلات الذرية الأمريكية خلال الخمسينيات، فى ظل مشروع الرئيس الأمريكى الأسبق دوايت أيزنهاور المعروف باسم مشروع « الذرة من أجل السلام » وكانت أمريكا بذلك، لا تنافس فرنسا فى تقديم الخدمات الذرية لإسرائيل فحسب، بل كانت تعلن الحرب السرية ضد العرب الذين تربطهم بها أقوى العلاقات والمصالح الحيوية!

ومنذ البداية أيضا تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة مزدوجة شديدة النفاق فى هذا المجال، فقد أعلنت حرصها الشديد على دعم إسرائيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وضمان تفوقها المطلق على مجموع جيرانها العرب، وصولا لمساعدتها السرية والعلنية فى تطوير قدراتها النووية، لكى تمتلك رادعا إستراتيجيا ساحقا، وفى الوقت نفسه، حرصت الولايات المتحدة على توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية والدعائية مع النظم العربية الحليفة لها فى المنطقة، وصولا لمد هذه النظم بصفقات سلاح تقليدية محسوبة بدقة شديدة، تضمن تحقيق عدة أهداف دفعة واحدة.

تضمن أولا تقوية النظم العربية الحليفة الحاكمة، فى مواجهة أية اضطرابات داخلية وخصوصا فى مناطق إنتاج النفط، وتضمن ثانيا فرض الحماية الأمريكية العامة على هذه الدول والمناطق النفطية حتى يظل النفط متدفقا بسهولة ويسر إلى أسواق الغرب الصناعى دون عراقيل، وتضمن ثالثا استنزاف الموارد المالية لهذه الدول، فى صفقات سلاح ضخمة تحت السيطرة، وتضمن رابعا ألا تتحول هذه الدول إلى استيراد السلاح من مصادر دولية منافسة أخرى - كما فعل عبد الناصر بصفقة السلاح الشرقى الشهيرة عام١٩٥٥ - وتضمن خامسا أن تظل القدرات العسكرية العربية أقل من القدرات الإسرائيلية كما ونوعا..

ولقد كانت الولايات المتحدة، على علم كامل، بمشاريع إسرائيل النووية، منذ بدايتها

فى الخمسينيات، ومن ثم فقد أقامت معها قنوات اتصال ظلت سرية لفترات طويلة، حتى كشفتها الوثائق الرسمية الأمريكية مؤخرا، حيث سهلت هذه الاتصالات السرية، حصول إسرائيل على أسرار البنية الرئيسية لصنع القنابل الذرية والنووية، سواء الأسرار العلمية أو التكنولوجيا الدقيقة، أو تدريب العلماء وتبادل المعلومات، أو البحث عن اليورانيوم أو تهريب البلوتونيوم - من أمريكا ومن أوروبا - أو إغماض العين عن برنامج التعاون النووى بين إسرائيل وجنوب إفريقيا، الذى لولا الموافقة الضمنية الأمريكية مع الرعاية الأوروبية، ما كان قد نجح.

وقد لعبت بعض دول غرب أوربا دورا بارزا فى مد إسرائيل باليورانيوم حين أبرمت النرويج صفقة مع إسرائيل فى عام ١٩٦٠ بموافقة رئيس الوزراء النرويجى الذى كانت تربطه علاقة صداقة مع نظيره الإسرائيلى دافيد بن جوريون، حصلت إسرائيل بمقتضاها على اليورانيوم لتشغيل مفاعلها فى ديمونا، وبعد محادثات مكثفة مع فرنسا سمحت السلطات هناك للمفاعلات الفرنسية فى عام ١٩٦٩ بأن تقوم بعملية فصل البلوتونيوم لإسرائيل حتى لا تتأخر عن اللحاق بركب التقدم النووى.

وحرصت إسرائيل على البحث عن اليورانيوم بكل السبل سواء عن طريق صفقات سرية أو بوسائل غير مشروعة - كتلك التى كشف القناع عنها فى يوليو ١٩٨٥ فقط - حيث تم تهريب أكثر من أربعين طنا من اليورانيوم البريطانى إلى إسرائيل، بطرق غير قانونية عن طريق إحدى شركات المعادن فى لوكسمبورج!

ثم تمكنت إسرائيل من تهريب ٢٠٠ طن من اليورانيوم من بلجيكا فى عام ١٩٦٨، كانت تمثل فائضا لدى إحدى الشركات البلجيكية، حيث تم التهريب عن طريق جهاز الموساد الإسرائيلى فى أجرأ محاولة تهريب عالمية فى هذا الصدد!

أما فى الولايات المتحدة فقد دار الهمس حول قضية عرفت باسم « نوماك » فى عام ١٩٥٦، ثم تناولتها الصحف الأمريكية على نطاق واسع فى عام ١٩٧٧، عندما تبين من التفتيش الذى أجرته وزارة الطاقة الأمريكية على مصنع من مجموعة مصانع شركة نوماك فى مقاطعة أبوللو بضاحية بتسبرج، أن كمية من اليورانيوم التى تم تخزينها بمستودعات المصنع تقل عشرة أطنان عن الكمية المسجلة، ولقد كثرت الاستفسارات وعلامات الاستفهام أمام إمكانية تهريب الكمية إلى إسرائيل، ولقد اتضح من التحقيق الذى أجرى مع العالم اليهودى « مردخاى شيفرد » الذى كان يعمل مديرا لمصنع أبوللو أن الكمية الناقصة من اليورانيوم قد وصلت بالفعل إلى إسرائيل وهو نفس ما كشفته وكالة المخابرات الأمريكية التى رفعت الأمر إلى مديرها آنذاك « ريتشارد هولمز » ليرفعه بدوره إلى الرئيس الأمريكى الأسبق ليندون

جونسون الذى أمر بحفظ التحقيق فى تلك القضية عندما اتضح له أن الأمر يتعلق بإسرائيل ! ! واكتفى فيما بعد بتغريم مردخاى شيفرد مليون دولار على سبيل التعويض لليورانيوم المهرب . (٨)

ورغم ظهور دراسات عالمية كثيرة فى السنوات الأخيرة، فضحت حجب السرية عن نشوء وتطور البرنامج النووى الإسرائيلى، إلا أن كتاب « الخيار شمشون » للكاتب الأمريكى المعروف سيمور هيرش، يظل واحدا من أهم هذه الدراسات توثيقا وتتبعا وتحليلا . وخصوصا، حين تتبع مسار هذا البرنامج من بداياته الأولى، وعلم الولايات المتحدة به، وتبنى فرنسا فى البداية له، وصولا للتورط الأمريكى الواسع، فى تطوره حتى بلغ نضجه الراهن، بفضل الخطوط السرية الكثيرة، التى ربطت بين علماء الذرة ورجال المخابرات وكبار المئولين الأمريكيين، وبين نظرائهم الإسرائيليين، لتسهيل انتقال تكنولوجيا التصنيع النووى بشكل سرى وآمن من أمريكا إلى إسرائيل(٩) وخصوصا الدور الذى لعبه كبار اليهود الذين تولوا مسئوليات أساسية فى الإدارة الأمريكية، أو فى المخابرات ولجنة الطاقة الذرية، والذين حرصوا ليس فقط على تقوية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بشكل عام، بل على وضع اللبنات الأولى للتحالف الإستراتيجى المشهور بين البلدين، الذى أتاح لإسرائيل الحصول على كل أسرار النشاط النووى وصولا للمشاركة فى برنامج حرب النجوم الأمريكى، والمشاركة فى عمليات الاستطلاع والتجسس وجمع المعلومات عبر دول العالم كله .

غير أن حديث الوثائق الرسمية، يظل هو الأكثر صدقا والأدق معلوماتية فقد أذاعت وزارة الخارجية الأمريكية، فى مارس ١٩٩٥، مجموعة من الوثائق حول علاقة أمريكا بالبرنامج النووى الإسرائيلى، منذ بداياته المبكرة ، وهى وثائق حاولت بها أمريكا الادعاء بأن إسرائيل قد ضللتها وكذبت عليها، وموهت على حقيقة نشاطها الذرى المبكر، بينما تكشف الوثائق ذاتها، أن أجهزة أمريكية رسمية، كانت ضالعة حتى النخاع فى تطوير هذا البرنامج، سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة، بقدر ما تكشف كيف أن واشنطن مارست حرب تمويه وتضليل ضد مصر والدول العربية، لكى تخفى عنها حقيقة البرنامج النووى الإسرائيلى . (١٠)
ولعل هذه الحرب الأمريكية تعد واحدة من أخطر حروب المعلومات، التى مارست فعلها فى اتجاهين : الاتجاه الأول تثبيط عزيمة مصر خصوصا وإضعاف رغبتها فى تطوير برنامجها النووى، للوقوف فى وجه البرنامج الإسرائيلى، والاتجاه الثانى إبقاء التعاون النووى الإسرائيلى الأمريكى محميا بالسرية مدعوما بكل الإمكانات، حتى يكتمل تماما ويقف صامدا متحديا مهيمنا على جميع العرب، الذين وقفوا صامتين مصدقين للتعهدات والتصريحات الأمريكية المعسولة !

وتؤكد الوثائق، التى اذاعتها الخارجية الأمريكية . . أن إسرائيل كذبت على أمريكا ومارست كل أساليب الخداع والتحايل، بادعاء أنها أبعد ماتكون عن إنتاج سلاح نووى . . وتؤكد المحاضر السرية أن الحكومة الأمريكية مارست نفس أسلوب التمويه على مصر . . والدول العربية فى١٥ يونيو١٩٦١ فى رسالة من وزير الخارجية دين راسك إلى الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر أكد راسك فيها أن الخبراء الأمريكيين وعلماء الذرة قاموا بزيارة مفاعل ديمونا . . وقدموا تقديراتهم للحكومة الأمريكية كالآتى : إن مفاعل ديمونا يهدف إلى تزويد إسرائيل بالطاقة التى تفتقد إليها، وأن المفاعل ضرورى كخطوة أولى نحو تزويد الصناعة الإسرائيلية بالطاقة الضرورية .

وأضاف راسك فى رسالة سرية إلى الدكتور محمود فوزى أنه رغم أن مفاعل ديمونا سوف ينتج كميات صغيرة من البلوتونيوم إلا أن العلماء الأمريكيين لم يجدوا أى دليل على أن إسرائيل لديها أية أهداف لإنتاج السلاح النووى « أضاف راسك . . يسعدنى أن أكرر لكم تأكيداتى الشخصية التى نقلتها أيضا للسفير المصرى باقتناع الحكومة الأمريكية بأن المفاعل النووى فى ديمونا هو لأهداف سلمية فقط» .

أضاف راسك فى رسالته إلى الدكتور محمود فوزى «خلال اجتماع الرئيس كيندى فى نيويورك مع رئيس حكومة إسرائيل بن جويون أكد الرئيس كيندى استمرار قلق الولايات المتحدة إزاء إمكانييات الانتشار النووى . .

وقد أكد بن جوريون للرئيس كيندى أن هدف مفاعل ديمونا هو الحصول على مصدر رخيص للطاقة للصناعات الإسرائيلية، وأكد بن جوريون، أن إسرائيل ليس لديها أى نية لإنتاج السلاح النووى»! .

وأضاف راسك للدكتور فوزى : « . . أرجو أن أطمئن سيادتكم بأن الولايات المتحدة، سوف تستخدم كل نفوذها لمنع الانتشار النووى» .

وأضاف راسك : «نظرا لحساسية الموضوع فإن الولايات المتحدة حرصت على إبلاغ (الجمهورية العربية المتحدة) بنتائج التحقيقات التى أجراها العلماء الأمريكيون بالكشف على مفاعل ديمونا .

وأرجو أن تبلغوا الرئيس جمال عبد الناصر والمسئولين بالحكومة بمضمون رسالتى إليكم»

الإمضاء :

دين راسك

بعد ثلاثين عاما تقريبا . . ورغم التأكيدات الأمريكية لمصر أنتج برنامج إسرائيل النووى ما يقرب من ٢٠٠ الى ٣٠٠ رأس نووى وترسانة من السلاح النووى . . ترفض إسرائيل الكشف عنها .

* * *

وتضيف الوثائق الأمريكية ، فى تحديد بالغ :

أولا : وثيقة تل أبيب٥ يناير١٩٦١«١٣ صفحة » مازالت سرية للغاية ، رفضت الحكومة الأمريكية إذاعتها .

ثانيا : مذكرة محضر اجتماع سرى واشنطن٩ يناير١٩٦١ .

المشاركون : مساعد وزير الخارجية لويس جونز السناتور ألبرت جوز . . . رئيس لجنة العلاقات الخارجية للشرق الأوسط السناتور فولبرايت ، سباركمان ، كارلسون والسناتور هيكنلوبر .

أكد زعماء مجلس الشيوخ القلق إزاء السرية التى أحاطت بها إسرائيل مفاعل ديمونا .

رد مساعد وزير الخارجية أن إسرائيل ، أبلغت واشنطن أنها تخشى أن تمارس الدول العربية المقاطعة ضد الدول والشركات التى تبنى المفاعل الذرى فى ديمونا لذلك فإن السرية ضرورية ! !

أبدى الشيوخ قلقهم إزاء انعكاسات البرنامج الإسرائيلى ، على الدول العربية ، ورد الفعل الذى سيصدر عن الجامعة العربية ، ولكن مساعد وزير الخارجية طمأن أعضاء مجلس الشيوخ بأن العرب سوف يكتفون بالكلام وإصدار البيانات ولن يتخذوا أى إجراء !

وقال جونز إن هناك مؤشرات على أن الرئيس جمال عبد الناصر طلب من الاتحاد السوفيتى بناء مفاعل نووى فى مصر بقوة من : ٣٠ - ٤٠ ميجاوات فى مواجهة مفاعل ديمونا ، وقد قرر الجانب الأمريكى الإبقاء على سرية المشروع الإسرائيلى خوفا من رد الفعل العربى .

وقال أيضا : إن اتخاذ الولايات المتحدة ، اجراءات عقابية ضد إسرائيل ، سيشجع الدول العربية أن تفعل المثل ضد إسرائيل .

وأعرب الشيوخ عن اعتقادهم بأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تجبر إسرائيل على أن تدلى بمعلومات عن مشروعها لعدم الكشف عنه .

وكشف مسئول الخارجية عن أن حكومة إسرائيل أبلغت واشنطن أولا بأن مشروع ديمونا هو مصنع للنسيج . . . ثم عادت وقالت إنه مصنع لإنتاج المعادن! بعد ذلك تأكدت الحكومة الأمريكية بأنه مفاعل ذرى من فرنسا .

وثيقة أخرى . .

واشنطن ١٧ يناير ١٩٦١

١ - لقد تلقينا تأكيدات قاطعة على أعلى المستويات من حكومة إسرائيل بأنها ليس لديها أية خطط لإنتاج أسلحة ذرية .

٢ -أكدت إسرائيل للحكومة الأمريكية عدم وجدود مفاعل ثالث لديها ، تحت الإنشاء ، أو يجرى التخطيط له .

٣- أكدت إسرائيل استعدادها لاستقبال وفد من العلماء الأمريكيين ومن الدول الصديقة لزيارة مفاعل ديمونا .

٤ - تلقينا تأكيدات من حكومة فرنسا بأن برنامج ديمونا فى حدود قوة ٢٤ ميجاوات وأن البلوتويوم الناتج عن المفاعل سيعاد تصديره إلى فرنسا ، لضمان الاستخدام السلمى للبرنامج . . وأكدت فرنسا أنها لن تشارك فى برنامج للإنتاج النووى فى إسرائيل وتضمنت المذكرة الأمريكية فقرة تؤكد أن إسرائيل رفضت فتح مفاعل ديمونا أمام التفتيش والضمانات الدولية .

٥ -مذكرة من وزير الخارجية دين راسك إلى الرئيس جون كيندى .

واشنطن ٣٠ يناير

الموضوع . . . النشاط الذرى الإسرائيلى فى عام ١٩٥٥ ، بدأت أمريكا فى مساعدة إسرائيل لإنشاء مفاعل للبحوث الذرية قوته (واحد) ميجاوات فى ناحال شمال تل أبيب .

* فى صيف عام ١٩٦٠ تلقت أمريكا معلومات عن مشروع فرنسى فى ديمونا لبناء مفاعل نووى .

استدعى وزير الخارجية الأمريكى سفير إسرائيل وطلب تفسيراً . . . . . وبعد تبادل الاتصالات ، أكدت إسرائيل لأمريكا بشكل قاطع أنها ليست بصدد بناء برنامج نووى .

وأكد وزير الخارجية دين راسك فى مذكرته للرئيس كيندى أن مصدر القلق الأمريكى يتركز فى :

١- رفض الولايات المتحدة للانتشار النووى والإمكانات النووية .

٢- أن حيازة إسرائيل لأسلحة نووية ستكون لها انعكاسات خطيرة بالمنطقه ليس أقلها وضع أسلحة نووية سوفيتية فى الدول العربية المجاورة لإسرائيل .

٣- تشعر الحكومة الأمريكية بالرضا إزاء التأكيدات الإسرائيلية والفرنسية التى تلقتها . . . .

٤-سوف تتابع الحكومة الأمريكية مراقبة النشاط الذرى الإسرائيلى .

الإمضاء

دين راسك

ووثيقة أخرى تنص على :

التاريخ ٣١ يناير ١٩٦١

المكان البيت الأبيض

لقاء بين الرئيس « كيندى » وسفيره فى اسرئيل « أوجرين ريد » (أبلغ السفير ريد الرئيس كيندى أن على الولايات المتحدة أن تقبل التأكيدات الإسرائيلية بأن مفاعل -ديمونا- لأهداف سلمية فقط ومن الممكن بعد ذلك إيفاد عالم أمريكى لزيارة مفاعل ديمونا على أن يتم ذلك بشكل سرى للغاية لأن التفتيش العلنى وإذاعته سوف يخلق المشاكل ، وقال ريد : إن القليلين جدا فى إسرائيل هم الذين عرفوا بموضوع المفاعل النووى فى ديمونا وأن جولدا مائير لم تعرف به إلا بعد أن احتل العناوين الرئيسية) .

وقال ريد إنه يجب تزويد إسرائيل بسلاح متطور لمواجهة أى هجوم من الجمهورية العربية المتحدة وحث ريد الحكومة الأمريكية على تزويد إسرائيل بالصواريخ البلاستيكية ومعدات متطورة للإنذار المبكر .

وتتابع الوثائق الأمريكية :

التاريخ ٣ فبراير ١٩٦١

محضر اجتماع بين السفير الإسرائيلى فى واشنطن « إفراهام هارمان » ومساعد وزير الخارجية الأمريكى.

الموضوع: المفاعل الإسرائيلى

قال مساعد وزير الخارجية الأمريكى إن السفير « هارمان » طلب الاجتماع به ليتحدث عن قضية اللاجئين فى الأمم المتحدة وأضاف أنه أثار مع السفير الإسرائيلى موضوع المفاعل النووى وقال «أبلغت أن الولايات المتحدة قبلت تصريحات بن جوريون بالنسبة لأن مفاعل ديمونا هو لأهداف سلمية وأننا لا نشك فى تأكيدات بن جوريون ولكننا نطلب زيارة أحد العلماء الأمريكيين للمفاعل على أن يختار بن جوريون التوقيت الذى يناسبه، وأضاف مساعد الوزير أن السفير الإسرائيلى أبلغه بأن مفاعل ديمونا لا يمثل أية مشكلة نحن نبنى مفاعلا سلميا ولا يحتوى بلوتونيوم وأن بن جوريون أعطى تأكيدات بأنه سوف يعيد البلوتونيوم للدول التى تزود إسرائيل به.

وقال مساعد الوزير إنه أكد للسفير أن الولايات المتحدة تعارض انتشار الأسلحة النووية، وسواء كان مفاعل ديمونا نوويا أو غير ذلك فإن الشكوك إزاء إمكانيات حصول علاقة حميمة فإنه من المعقول أن يقوم الخبراء الأمريكيون بكل هدوء بزيارة للمفاعل الذرى لإزالة الشكوك ورد « هارمان » بأنه سيرى ما يمكن أن تفعله حكومته.

التاريخ ٨ فبراير ١٩٦١

برقية من الخارجية الأمريكية إلى سفارة الجمهورية العربية المتحدة:

«بعد لقاء سفير مصر مع وزير الخارجية « دين راسك » فى اليوم السابق أبلغ راسك سفير مصر لدى الولايات المتحدة مصطفى كامل باهتمام الولايات المتحدة البالغ إزاء المعلومات والتقارير عن المفاعل الإسرائيلى فى ديمونا، وأن الولايات المتحدة تلقت تأكيدات من كل من إسرائيل وفرنسا بأن المفاعل لأهداف سلمية. وأكد راسك للسفير المصرى معارضة الولايات المتحدة الشديدة لانتشار السلاح النووى فى المنطقة واقتراح السفير المصرى أن تثير الحكومة المصرية الموضوع أمام الأمم المتحدة لكى تعرف حقيقة أهداف المفاعل والتأكد مما تثيره إسرائيل عن أنه لأهداف سلمية».

واشنطن ١٣ فبراير ١٩٦١

محضر لقاء ثنائى بين دبلوماسيين من السفارة البريطانية فى واشنطن ومساعد وزير الخارجية الأمريكى « فوى كوهلر ».

قال لورد هود الوزير المفوض بالسفارة البريطانية : إن المفاعل الإسرائيلى قد فجر مشكلة جديدة، وسأل مساعد وزير الخارجية إذا كان لدى الولايات المتحدة سياسة لكى تضغط على إسرائيل لتقبل بنظام ضمانات مناسبة، وقال المسئول البريطانى إن حكومته تخشى من الانعكاسات لدى العالم العربى إذا توصلت الدول العربية للقناعة بأن مفاعل ديمونا هو لإنتاج أسلحة نووية قال كوهلر مساعد وزير الخارجية إن الولايات المتحدة تشارك بريطانيا قلقها بشأن المفاعل كما أن حكومة النرويج أبدت نفس القلق وطلبت المزيد من المعلومات عن المفاعل قبل أن تزود إسرائيل بكميات إضافية من الماء الثقيل.

وكشف المسئول الأمريكى عن أن « بن جوريون » رفض الخضوع للضمانات الدولية وقال إنه يخشى أن التفتيش من جانب هيئة الطاقة الذرية سوف يعنى تدخلا روسيا فى العملية.

وتدخل مسئول من السفارة البريطانية فى المناقشة وقال إن المشكلة ليست فقط بالنسبة لإنتاج ديمونا السلاح النووى، ولكن المشكلة هى فى إقناع الدول العربية بأنه لا يوجد إنتاج نووى من مفاعل ديمونا وهذا أعقد الأمور.

ورد مساعد وزير الخارجية كوهلر بأن المشكلة هى أن نعرف نحن أولا ماذا يجرى فى ديمونا قبل أن نحاول إقناع البلدان العربية.

التاريخ١٦ فبراير١٩٦١

المكان واشنطن

الموضوع أمن إسرائيل : محضر لقاء بين مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى«جورج باندى» وسفير إسرائيل فى واشنطن « إفراهام هارمان».

سأل مستشار الأمن القومى السفير الإسرائيلى اذا كان بناء إسرائيل للمفاعل الذرى لا يمثل عاملا خطيرا بإدخال هذا السلاح الحساس إلى المنطقة؟!

رد هارمان «بأن إسرائيل ليس لديها أية نية لإنتاج القنبلة وأن المفاعل مازال أمامه ٤ سنوات قبل أن يدخل مرحلة الإنتاج».

أثار « باندى » نقطة مهمة بالنسبة لانعكاس هذا التطور الخطير من جانب إسرائيل على البلدان العربية، ورد السفير الإسرائيلى بأن إثارة الموضوع بهذا الشكل قد خلق توترا غير مرغوب فيه فى المنطقة وردود فعل عربية لأن الرئيس عبد الناصر قد هدد بتجنيد٤ ملايين مصرى لمواجهة التهديد الإسرائيلى.

وقال السفير الإسرائيلى إن التكهنات عن مفاعل ديمونا لا أساس لها وأنه أكد لوزير خارجية أمريكا أن المفاعل لأهداف سلمية .

وتمادى السفير الإسرائيلى فى التضليل فقال إن ديمونا هو مفاعل صغير ورد «باندى» مستشار الأمن القومى الأمريكى بضرورة أن يقتصر المفاعل على التجارب والاختبارات العلمية فقط ، بينما تحدث السفير الإسرائيلى عن أن تنصح الولايات المتحدة بنزع سلاح المنطقة لأن المعلومات لدى إسرائيل هى أن روسيا تحاول نشر الأسلحة فى دول إفريقية وغيرها .

التاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٦١

مذكرة من وزير الخارجية دين راسك إلى نائب وزير الدفاع « جيل باتريك» .

عزيزى روس لقد اطلعنا على خطابك بتاريخ ١٤ أغسطس الذى تضمن تحليلا لانعكاسات حصول إسرائيل على الأسلحة النووية ، وكما تعلم فإن الخارجية الأمريكية قد تابعت هذا الموضوع باهتمام بالغ وأكدت لإسرائيل على أعلى مستوى وفى مناسبات عديدة معارضة الولايات المتحدة لانتشار الأسلحة النووية ، وكما تعلم فقد طلبنا قيام العلماء الأمريكيين بزيارة لمنشآت ديمونا ، وجاءت نتائج هذه الاستطلاعات لما يجرى فى ديمونا فى الوقت الراهن مرضية ، وأن حكومة إسرائيل لا تقوم بتطوير برامج أسلحة نووية فى الوقت الراهن ! !

وسوف نتابع طلب قيام الخبراء بزيارات أخرى فى المستقبل لنفس المفاعل ، كذلك فإن رئيس الوزراء بن جوريون قد أكد للرئيس الأمريكى موافقة إسرائيل على استقبال زيارات للخبراء الأمريكيين على أن يكونوا محايدين .

وقال وزير الخارجية « دين راسك » لنائب وزير الدفاع إن الخارجية الأمريكية لن تتردد فى المستقبل فى ابلاغ إسرائيل أن إنتاجها للاسلحة النووية ليس فى صالحها وليس فى صالح الولايات المتحدة .

ونأمل أن تؤدى المتابعة الدقيقة من جانب الحكومة الأمريكية إلى منع إسرائيل من تطوير إمكاناتها النووية . مع أخلص التمنيات .

المخلص

دين راسك

مذكرة من رئيس الأركان المشتركة - واشنطن

الموضوع : تحليل إستراتيجي لانعكاسات حصول إسرائيل على القدرات النووية :

١ - المشكلة : تطوير إسرائيل لبرامج نووية وانعكاسات ذلك على الولايات المتحدة والعالم الخارجي .

قال رئيس الأركان المشتركة إنه لن يكون هناك نظام للحد من التسلح النووي من الآن وحتى تتمكن إسرائيل من حيازة الإمكانات النووية .

وقد أكدت المعلومات الأخيرة ، أن إسرائيل تقوم بإنشاء مفاعل٢٦ ميجاوات في صحراء النقب . وأكد الإسرائيليون أن مفاعل ديمونا هو معمل للبحوث الذرية لتدريب الخبراء والحصول على الطاقة النووية في المستقبل وأن مفاعل ديمونا سوف يزود إسرائيل بالخبرة اللازمة لإنتاج الطاقة .

٢- هناك أدلة على أن فرنسا زودت إسرائيل بالخطة والمواد والمعدات والمساعدات الفنية والتدريب للخبراء الإسرائيليين .

وذكر التحليل الإستراتيجي لرئيس الاركان أن إسرائيل ليس لديها أي مصدر لليورانيوم بالداخل وأنها حاولت شراء اليورانيوم من جهات بالخارج بحيث لا تخضع لنظام الضمانات ، وهناك محاولة إسرائيلية لشراء اليورانيوم من الأرجنتين كما حصلت على مساعدة من النرويج بما في ذلك ٢٠ طنا من الماء الثقيل .

٣- إن الجمهورية العربية المتحدة لديها برنامج للبحوث النووية بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتي منذ عام١٩٥٦ وقدرته ٢ميجاوات ولا يشكل اى تهديد عسكرى .

وذكر التحليل أن حيازة إسرائيل لأسلحة نووية سوف يكون له انعكاس قوى في الشرق الأوسط خاصة في العالم العربي .

كذلك سوف تكون انعكاسات المفاعل النووى الإسرائيلي غير مباشرة على القوتين العظميين نظرا لارتباط كل دولة عظمى بدول الشرق الأوسط .

وباختصار فإن القوة العسكرية لدى إسرائيل يجب النظر إليها ارتباطا بالقضايا التى تحكم السياسة الخارجية لإسرائيل ووجودها في الشرق الأوسط في مواجهة الدول العربية . وما يرتبط بذلك من خلافات ونزاع لا يوجد له حل قريب مثل النزاع على الحدود وقضية اللاجئين وقضية الملاحة في خليج العقبة ومياه نهر الأردن واستخدام قناة السويس .

وقد أدت هذه النزاعات إلى حروب فى عامى١٩٤٨و١٩٥٦ ونزاعات مسلحة حققت فيها إسرائيل تفوقا عسكريا على جيرانها العرب .

وأضاف التحليل الإستراتيجى أنه من غير المحتمل أن تستخدم إسرائيل السلاح النووى لشن حرب فى الشرق الأوسط وما سوف يترتب على ذلك من ردود فعل دولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وأوضح التقرير كذلك أن إسرائيل يمكن أن تستخدم قوتها النووية كسلاح سيكولوجى لحل مشاكلها الأساسية مع العالم العربى . والمتوقع أن تضغط إسرائيل بقدرتها النووية فى مفاوضاتها مع العرب حتى لا تقدم تنازلات ، واستعرض التقرير أيضا انعكاسات البرنامج النووى الإسرائيلى على العالم العربى وقال : إن حيازة إسرائيل للإمكانات العسكرية النووية سوف يصعد التوتر العربى الإسرائيلى وستضع الدول العربية اللوم على الولايات المتحدة وكذلك فرنسا إزاء ماحققته إسرائيل فى المجال النووى .

كذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة سوف تشعر أكثر من غيرها من الدول العربية بالتهديد المباشر وسوف تقود المبادرة داخل الوطن العربى .

وبقيادة الجمهورية العربية المتحدة فإن العالم العربى قد يفرض عقوبات ضد فرنسا ، وربما ضد الولايات المتحدة والمصالح الغربية فى المنطقة وخاصة بالنسبة للمرور فى قناة السويس والوصول لبترول الشرق الأوسط .

ومضى التقرير الإستراتيجى إلى تأكيد أن الاتحاد السوفيتى لن يزود الجمهورية العربية المتحدة بالأسلحة النووية ولا بالمساعدات لتطوير إمكاناتها النووية .

كذلك فإن حيازة إسرائيل لأسلحة نووية لن يشكل أى تهديد عسكرى للولايات المتحدة أو لحلفائها .

وقدم التقرير خطة لمواجهة الولايات المتحدة للإمكانات النووية الإسرائيلية كالآتى :

١ - لابد أن تقوم الولايات المتحدة رسميا وبكل الطرق بإقناع إسرائيل بأن حيازة أسلحة نووية هى ضد المصالح الإسرائيلية والعالم الحر ، وأيضا ضد مصلحة دول الشرق الأوسط .

٢- يجب أن تحاول الولايات المتحدة إقناع إسرائيل بكل الطرق الممكنة بأنه من مصلحتها أن تستخدم برنامجها النووى لمشاريع سلمية واقتصادية .

وأوصى ذلك التقرير بأن تقوم الحكومة الأمريكية بوضع قوة عسكرية بالشرق الأوسط ،

وخاصة منطقة البحر الأبيض وشمال إفريقيا لإقناع إسرائيل والدول العربية على السواء بعدم استخدام القوة لحل خلافاتها فى الشرق الأوسط .

وهكذا توضح الوثائق الأمريكية التى كشف النقاب عن بعضها حجم المخاوف إزاء تأثير قيام إسرائيل كقوة نووية فى المنطقة على العالم العربى .

كما تؤكد الوثائق أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى أدخلت الرعب النووى إلى منطقة الشرق الأوسط ، ومازالت حتى الآن خارج إطار نظام الضمانات الدولية وترفض الانضمام للمعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى ، بفضل الدعم والحماية الأمريكية ![١١]

* * *

والخلاصة . . . أنه حتى لو صدقنا المخاوف التى أبرزتها هذه الوثائق الرسمية الأمريكية ، من إدخال اسرائيل للسلاح النووى فى الشرق الأوسط ، ولو صدقنا « التمويه الأمريكى وأساليب الخداع » التى شنتها على العرب ، لتوقف دخولهم فى سباق نووى مبكر مع إسرائيل ، فإن الحقائق التى كشفتها دراسات ووثائق ثابتة أخرى ، قد أكدت حقيقة الدور الأمريكى فى رعاية البرنامج النووى الإسرائيلى ، ودعمه وتطويره بمده بالمعلومات والتكنولوجيا والخبراء ، وحمايته بالسرية ، وضمان استمراره بالدفاع العنيد عن رفض إسرائيل الانضمام للمعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى وخضوع منشآتها للتفتيش والرقابة الدولية ، سواء طوال السنوات الماضية ، أو عند عقد مؤتمر نيويورك - إبريل - مايو ١٩٩٥ ، لتجديد التمديد للمعاهدة تمديدا أبديا ، كما أرادت أمريكا ، وعارض العرب وبعض الدول الأخرى ذات الأقلية العددية .

لقد زرعت فرنسا البذور الأولى ، وتولت أمريكا رعاية البذور حتى أزهرت . . . زهور الشر وزهور الهيمنة والردع الإسرائيلى المطلق ، فقد كان فى ذلك كله ولايزال مصلحة أمريكية حيوية واضحة ، فى فرض الهيمنة مباشرة أو عن طريق الوكيل الإسرائيلى !

٣- تجفيف الجذور

بعد شهور قليلة من قيام ثورة يوليو١٩٥٢ ، أحس عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ، بأن إسرائيل قد بدأت عمليا برنامجها الذرى الطموح ، فى سرية كاملة ، ورعاية أوروبية أمريكية واضحة ، كانت الإرادات والتوجهات وقتها متضاربة ، تلتقى أحيانا بين ثوار يوليو وبين أمريكا والغرب وتفترق ، لكن إسرائيل بطموحها السياسى وتفوقها العسكرى ظلت العقدة الحاكمة والعقبة المسيطرة والهاجس الدائم!

وكما أسلفنا فإن إسرائيل ، وضعت نصب أعينها منذ بداية تأسيس وإعلان الدولة ، ضرورة امتلاك سلاح رادع يحميها من احتمالات الهجوم العربى ، ولذلك بدأت على الفور الخطوات الأولى لتأسيس برنامجها الذرى ، فى سرية تامة وفى تعاون وثيق مع أوروبا وأمريكا . .

وفى عام١٩٥٤ ، كان عبد الناصر قد وصل هو الآخر ، بناء على معلومات موثقة عن هذا البرنامج الإسرائيلى ، إلى اقتناع كامل - ومن ثم إلى قرار سياسى وطنى - بضرورة منافسة إسرائيل فى هذا المجال ، حتى لا تنفرد هى بهذا السلاح الرادع ، بينما يظل العرب ، ومصر فى مقدمتهم ، أسرى العجز والتخلف والخضوع والهيمنة القادمة .

وقد استغلت مصر آنذاك ، إعلان الرئيس الأمريكى الأسبق أيزنهاور برنامجه المعروف «الذرة من أجل السلام» فى الدخول إلى عالم البحوث والتطبيقات الذرية المتقدمة بمقياس ذلك الزمان ، فمضت على طريقين للاستفادة من الخبرة الدولية ، طريق التعامل مع أمريكا فى ظل البرنامج المذكور ، وطريق التعامل مع الاتحاد السوفيتى الذى كان يتطلع إلى وضع قدمه فى الشرق الأوسط ، طامحا للتعاون مع الثوار المصريين الجدد ، بعد فترة الشك الأولى .

ومن ثم أسست مصر كخطوة أولى لجنة الطاقة الذرية[١٢] تتبع رئاسة الجمهورية مباشرة ، وخرجت بها إلى المجال الدولى ، حين شاركت بوفد علمى فى مؤتمر جنيف الأول عام١٩٥٥ للاستخدام السلمى للطاقة النووية ، حيث أعلنت مشروعها الجرىء - آنذاك - لاستخدام الطاقة الذرية فى توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر وتوفير المياه لتوسيع مساحة الأراضى الزراعية ، التى تفتقر لمياه الرى .

واتساقا مع هذا التوجه ، المواكب للبرنامج الإسرائيلى ، والبرنامج الهندى على سبيل المثال[١٣] طورت مصر من هيكلة برنامجها ، فحولت لجنة الطاقة الذرية ، إلى المؤسسة المصرية للطاقة الذرية فى عام١٩٥٧ ، ثم إلى هيئة الطاقة الذرية فى بداية السبعينيات ، لتكون البؤرة العلمية التى تبحث وتدرب وتطبق البحوث فى مجال استخدامات الذرة .

وقد بدأ النشاط المصرى فى هذا المجال خلال الستينيات، لإنشاء محطة نووية فى سيدى كرير بقوة ١٥٠ ميجاوات كهرباء و ٢٠ ألف متر مكعب ماء محلى بالتعاون مع شركة وستنجهاوس الأمريكية، فى حين تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى قبل ذلك على بناء مفاعل إنشاص - بمحافظة الشرقية - النووى بقدرة٢ ميجاوات ليكون نواة بحثية علمية للنشاط النووى الأولى فى مصر.

وفى ظل تناقضات السياسة وتضارب مصالحها وتوتر العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، بين القوتين العظميين آنذاك - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى - وقعت مصر فى منطقة التجاذب، وانحازت فى النهاية إلى توثيق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى، بعد أن انحازت الولايات المتحدة لإسرائيل، الأمر الذى أثر على نوعية العلاقات المصرية الأمريكية فى مجال التعاون النووى، وخصوصا حين اكتشفت مصر الرعاية الأمريكية للبرنامج الإسرائيلى، مقابل الرغبة الأمريكية فى إخضاع البرنامج المصرى الوليد للمراقبة الأمريكية المطلقة.

وكانت حرب١٩٦٧، إيذانا بافتراق كامل فى التعاون المحتمل بين مصر الناصرية وأمريكا، فقد تعطل مشروع محطة سيدى كرير بالتعاون مع شركة وستنجهاوس الأمريكية رغم توقيع خطاب نوايا مشترك، واستمر بالمقابل الاعتماد المصرى على الاتحاد السوفيتى فى تطوير مفاعل إنشاص البدائى، وفقا لقرار سياسى مصرى صارم، وجد فيه الاتحاد السوفيتى فرصة لتوثيق علاقاته - ضمن مجالات أخرى - مع مصر أكبر دولة عربية مؤثرة فى المنطقة، ولكن القرار السياسى السوفيتى، كان محكوما بشرط ألا تتحول المعونة السوفيتية لمصر فى المجال النووى، لتمكين مصر من الاستفادة العسكرية، بينما كان القرار الأمريكى والأوروبى يساند البرنامج الإسرائيلى، وتحويله من مظلة الاستخدام السلمى إلى الإنتاج العسكرى.

والحقيقة أن النتائج الخطيرة لحرب١٩٦٧، والهزيمة العسكرية المهينة التى تعرضت لها مصر، قد ألقت بتأثيراتها المتعددة على كل شىء، وخصوصا على البرنامج النووى المصرى فأصابته بالذبول المبكر، فى حين أعطت للبرنامج النووى الإسرائيلى، مزيدا من قوة التطور وإمكانات النمو!

وبقدر ما فعلت حرب١٩٦٧ فى هذا الصدد، بقدر ما أدت من تحولات سريعة فى الساحة المصرية والعربية، فما كادت حرب الاستنزاف تشتد وتقوى، حتى مات عبد الناصر فى عام١٩٧٠، ليتولى الرئيس السادات، الذى جاء بفكر جديد وتوجهات جديدة، ضمن منظومة سياسية فكرية مخالفة لمن سبقه، مغيرا الأفكار العامة والتحالفات الحاكمة،

وخصوصا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة التى أسقطت كثيرا من الادعاءات الإسرائيلية فى التفوق العسكرى التقليدى .

وبقدر ما نبهت نتائج حرب أكتوبر إسرائيل إلى عدم فعالية التفوق العسكرى التقليدى وحده ، ومن ثم ضرورة تطوير البرنامج النووى لامتلاك رادع إستراتيجى فى مجال أسلحة الدمار الشامل ، بقدر ماكانت وبالا على التوجه المصرى فى هذا الاتجاه ، وخصوصا حين بدأت العلاقات المصرية الأمريكية تأخذ اتجاها جديدا من التعاون ، الذى نسجه المهندس هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية ، مع الرئيس السادات .

ورغم أن الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون قد بشر المصريين خلال زيارته التاريخية - بعد حرب أكتوبر - بإقامة ثمانى محطات نووية لمصر ، قوة كل منها ألف ميجاوات ، تعادل أربعة أمثال محطة كهرباء السد العالى ، إلا أن البشرى الأمريكية لم تدم طويلا ، ولم يتحقق منها فى الواقع أى شىء ، ذلك أن الكونجرس الأمريكى ، قد أعلن فى عام ١٩٧٨ ، ضرورة فرض حق التفتيش الأمريكى المطلق على كل المحطات النووية فى مصر ، سواء التى يساهم فيها الأمريكيون ، أو التى تمت أو تتم بمعاونة آخرين ، ولقد رفضت مصر هذا الشرط التعسفى ، وفضلت أن تصدق على اتفاقية حظر الانتشار النووى ، لتضع حق التفتيش على منشآتها النووية فى ظل الرقابة الدولية ، بدلا من أن تكون فى يد دولة بعينها هى الولايات المتحدة .

ومع ذلك استمر الضغط الأمريكى الهائل على مصر ، للتحكم فى أى نشاط نووى قائم أو محتمل ، فى مجالات الاستخدام السلمى أو العسكرى ، وخصوصا منذ نهاية السبعينيات حتى عام ١٩٨٦ ، وخلال ذلك توقف النشاط النووى بالكامل - فى حين بلغ النشاط النووى الإسرائيلى قمة نضجه - حين أعلنت مصر إلغاء برنامجها النووى مقابل تعهد أمريكى بتمويل إقامة محطات كهرباء عملاقة فى شبرا الخيمة ودمياط والبحيرة ، لسد العجز الذى تعانيه مصر فى مجال الطاقة البديلة .

ولقد جاء حادث انفجار المفاعل السوفيتى «تشير نوبيل» فى ٢٦ إبريل عام ١٩٨٦ ، لينهى ملف أى نشاط نووى مصرى ، فى مجال الاستخدام السلمى ، ولتجده الحكومة المصرية فرصة ذهبية ، للتخلص نهائيا من البرنامج الطموح الذى بدأ فى الخمسينيات وتستجيب به للضغوط الأمريكية المباشرة والسافرة ، ولتحقق من خلاله شروط صندوق النقد والبنك الدولى ، التى تعارض بشدة أى استخدام للطاقة النووية فى بلدان العالم الثالث ، وخصوصا مصر ، بحجة التكاليف الباهظة التى يستنزفها مثل هذا الطموح . . . غير المبرر ، وإلا فإن البديل - التهديد - هو وقف المساعدات الأمريكية ، ووقف التعاون مع المؤسسات الدولية والحرمان من مميزات التعامل معها ، فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى!

وقد جاء القرار السياسى، فى صالح محاولة المضى فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى، وفق شروط الصندوق والبنك الدولى، واستجابة للضغوط الأمريكية السافرة.

* * *

ومع ذلك يظل السؤال قائما، هل تستطيع مصر بإمكاناتها الراهنة، الدخول بقوة فى النشاط النووى، وبالتالى تصنيع قنبلة نووية، تعادل أو تقترب مما وصلت إليه إسرائيل؟؟

المسألة برمتها تعود إلى طبيعة القرار السياسى، وهذا ما يؤكده العلماء والخبراء، قبل السياسيين وبعدهم، ولذلك فإن هناك عدة تحليلات فى هذا الصدد.

هناك تحليل يقول إنه بدون وجود تكنولوجيا نووية متقدمة جدا، لا يمكن لأية دولة أن تمتلك أسلحة نووية إذا أرادت أن تسير فى هذا الاتجاه..

وإسرائيل لديها تكنولوجيا نووية أمدتها بها أمريكا، وأصبحت تمتلك السلاح النووى بعد أن حصلت على كل التسهيلات، حتى أصبحت الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تملك هذا السلاح.. والعراق كانت قد قاربت على إنتاج السلاح النووى، ووصلت إلى مراحل متقدمة، لكن ظروف حرب الخليج ٩٠ - ١٩٩١ وما حدث بعدها من عمليات تفتيش أجهضت هذه العملية.. إذن فلابد من وجود تكنولوجيا نووية متقدمة للحصول على أسلحة نووية، وهذه التكنولوجيا لم تتمكن مصر من الحصول عليها، ليس بسبب عدم قدرة علمائها وخبرائها، ولكن لأسباب أخرى!! وتصنيع القنبلة النووية قد لايحتاج إلى إنشاء محطات نووية، فإسرائيل ليس لديها محطات قوى نووية لإنتاج الكهرباء، ولكن عندها معدات لإثراء خامات اليورانيوم والسوريوم لإنتاج اليورانيوم المخصب، واليورانيوم المخصب والسوريوم والبلوتونيوم هى الأساس الذى بنى عليه إنتاج السلاح النووى.. هى تمتلك تكنولوجيا التصنيع، ومصر لم يحالفها الحظ لظروف كثيرة.. فقد كانت مصر تمتلك برنامجا نوويا وتعثر تنفيذه عدة مرات.. لذلك لابد أن تدخل مصر مجال التكنولوجيا النووية واستخدامها فى الأغراض السلمية، ولن يتم ذلك إلا بإنشاء محطات قوى نووية لإنتاج الكهرباء.. وهذا يحتاج إلى قرار سياسى.(١٤)

وتحليل آخر يرى أنه يجب أن نبنى قدرات نووية للاستخدامات السلمية، بمعنى أنه يجب أن ننفذ البرنامج النووى المصرى للمحطات النووية، والذى تم تجميده منذ السبعينيات، والذى بمقتضاه كان يجب بناء٧ محطات نووية.. هذا البرنامج تم تجميده نتيجة ضغوط خارجية على مصر وبسبب التزام مصر بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وكانت هذه سياسة ساذجة حيث أدت إلى خروج مصر تماما وابتعادها عن الدخول فى مجال التكنولوجيا

النووية . . فى حين ساعدت أمريكا وبعض الدول الكبرى إسرائيل لامتلاك هذه التكنولوجيا ثم إنتاج السلاح النووى دون التفتيش الدولى . . ومن هنا فإن الدول الكبرى نفسها قد انتهكت نصوص المعاهدة الدولية .

ومن هنا فإن مصر تحتاج إلى قرار شجاع لبناء المحطات النووية ، وتنفيذ البرنامج الذى توقف ليس فقط لإنشاء المحطات ، ولكن لاستكمال دورة الوقود النووى ، والتى تبدأ بالتنقيب عن اليورانيوم واستخراجه ، وتصنيع الوقود النووى ، وفى النهاية معالجة الوقود المحترق ، وهى عملية إستراتيجية مهمة جدا بالنسبة لمصر .

ونحن نهدف إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، والتكنولوجيا النووية ، وأنه لابديل أمامنا إلا بالحصول على التكنولوجيا النووية لأننا أصبحنا فى عالم لا يحترم الضعيف ، وأمامنا خطر نووى إسرائيلى يهدد مستقبلنا ، ولابد أن نواجه الردع بالردع ، وهذه ليست دعوة لانتشار السلاح النووى ، ولكن نحن نرفض أن يكون الأمن المصرى مهددا . . ونحن لدينا عدد كبير من العلماء والخبراء فى المجال النووى بعضهم فى مصر ، وآخرون يئسوا فهاجروا للعمل فى دول أخرى ، ولدينا خبرات على أعلى مستوى وعندنا ثلاث هيئات نووية ، وتوجد قاعدة علمية نووية كبيرة متمثلة فى بحوث أساسية ، وكوادر علمية وخبرات . . ولو اتخذ القرار السياسى لاقتحام مجال بناء قدرات نووية قطعا ستجد عشرات الخبراء المصريين العاملين فى الخارج يعودون إلينا فورا . . فنحن كنا « نائمين وصحينا » فوجدنا خطرا نوويا إسرائيليا يواجهنا ويهددنا ، والحل الوحيد أن نتسلح بالتكنولوجيا النووية ، ووقت اللزوم نستطيع مواجهة الردع بالردع .

والتحليل الثالث يقول : مصر وقعت على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ونحن دعاة للسلام ، وملتزمين بذلك . . ولكن هذا لا يمنع أن ندخل فى برنامج لإنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء ، ونحن لدينا ٢٠٠ عالم وخبير فى المجالات المتصلة بمحطات القوى النووية . . ويوجد فى مصر يورانيوم طبيعى موجود فى الصحراء الشرقية وفى سيناء وفى الرمال السوداء بالساحل الشمالى ، ويمكن توفير اليورانيوم لمحطات توليد الكهرباء إذا تم استخراجه ومعالجته .

نحن الآن ندرس الإمكانات المحلية لتصنيع مكونات محطة نووية ، ونقوم بتجهيز موقع الضبعة ونحن جاهزون عندما يؤخذ القرار السياسى فى ذلك . . والمحطة النووية تتكلف الآن مابين ١٣٠٠ مليون إلى ١٥٠٠ مليون دولار ، يمكن أن يكون ٢٥٪ من المبلغ عملة محلية على أساس المشاركة بخامات محلية علاوة على أعمال الإنشاءات والعمالة . . ولدينا فى الضبعة مركز تدريب يحتوى على مماثل للمحطة النووية ، هذا المماثل نستخدمه لتدريب المهندسين بالهيئة على إدارة المحطات النووية وعلى صيانتها ، ولكن لخلق مجموعة لإدارة

محطة نووية حقيقة لن يتم هذا إلا فى حالة البدء فى إنشاء محطة نووية، حيث سترسل هذه المجموعة إلى الدولة التى سنشترى منها المفاعل للتدريب على المفاعل المماثل. . ويستغرق إنشاء المفاعل النووى ما بين٦-٧ سنوات وهو وقت كاف لتدريب مجموعة العلماء والخبراء المصريين على إدارة وصيانة المحطة النووية.

وعن إمكانات مصر لتصنيع القنبلة النووية يقول التحليل: لماذا الاتجاه إلى هذا إذا كانت التكاليف باهظة. . ومع ذلك فليس هناك أسرار فى عملية التصنيع لكن المشكلة فى الإمكانات. . وتصنيع القنبلة يتم عن طريق استخدام اليورانيوم المخصب ويمكن الحصول عليه بدون وجود مفاعلات نووية، حيث يتم التخصيب بطرق عديدة. . أو عن طريق البلوتونيوم الذى يتم استخراجه من المفاعلات النووية. . وهما غير متوافرين فى مصر. . ولكن لكى نستطيع الحصول على واحد كيلو جرام من اليورانيوم المخصب وهى الكمية الكفيلة بإنتاج قنبلة نووية، فإن ذلك يمكن استخلاصه من كمية تزيد على مائة كيلو جرام من اليورانيوم الطبيعى، ومصر لديها كميات كبيرة من هذا الخام.

التحليل الرابع يؤكد على وجود خام اليورانيوم فى مصر فى أماكن عديدة، حيث يستخرج من الفوسفات، سواء فى أبو طرطور أو الصحراء الشرقية، ولكن عملية استخلاصه لم تتم فى مصر حتى الآن، إلا فى حدود التجارب فقط، ولم تتم بشكل صناعى كبير، وهذه مهمة هيئة المواد النووية. . وكان يوجد فى مصر طائرة هليوكوبتر مجهزة لاستكشاف اليورانيوم الخام من الجو، لكن تم حرقها فى السبعينيات، والفاعل مجهول حتى اليوم. . وكان يتم استئجار طائرة للبحث والتنقيب حتى عام١٩٩٤ حيث تم تخصيص طائرة للهيئة فيما بعد.

وعندنا فى مصر الرمال السوداء بالساحل الشمالى، يوجد بها «سوريوم» والذى يستعمل كوقود فى المفاعلات بالخلط مع اليورانيوم. . وللأسف يوجد مصنع لاستخلاص الـ «رزكونيوم» من خام الرزكوم وهى المواد المغلفة للوقود النووى. . هذا المصنع تم استيراده من الخارج منذ حوالى عشر سنوات، وحتى الآن لم يتم تركيبه، وقد وضعت ماكيناته داخل صناديق بمنطقة رشيد!

. . إن تصنيع القنبلة لم يعد سرا، ولكن يحتاج إلى إمكانات تقنية، فطالب جامعى يستطيع تصنيعها إذا توافرت لديه هذه الإمكانات. . والقنبلة يتم تصنيعها عن طريقين. . الأول من اليورانيوم٢٣٥، والثانى البلوتونيوم٢٤١.

واليورانيوم٢٣٥ موجود بنسبة واحد من عشرة فى المائة فى اليورانيوم الطبيعى أو الخام مع النظير٢٣٨ مخلوطين. . وعمليات فصل اليورانيوم المخصب والذى يستخدم فى تصنيع القنبلة النووية يتم بطريقة علمية معروفة بالطرق الفيزيائية.

أما البلوتونيوم ٢٤١ فيتم فصله من الوقود المستهلك داخل المفاعل النووى حيث إنه ناتج من نواتج انشطار اليورانيوم ٢٣٨ .

إن واحد كيلو جرام من اليورانيوم المخصب يكفى لإنتاج قنبلة نووية أو ٧ كيلو جرامات من البلوتونيوم ٢٤١ وعملية التصنيع تتم داخل القنبلة بوضع نصف كمية اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم فى جانب من القنبلة والنصف الثانى فى الجانب الآخر وبينهما حاجز من الرصاص . . ثم لابد أن يكون هناك مصدر للنيترونات لبدء التفاعل ، ثم وضع مفجر عادى . . وكى يحدث تفاعل داخل القنبلة النووية للانفجار ، يتم كبس الكتلتين الموجود بهما اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم مع تشغيل المصدر النيترونى ، فيحدث تفاعل انشطارى ينتج عنه الانفجار المروع وهذه العملية لا تستغرق ثوانى . . وحجم القنبلة يتراوح ما بين متر ومتر ونصف ويمكن تشكيلها بأكثر من شكل . . . ووزنها فى حدود ٥٠ كيلو جراما ، ويمكن حملها على الصاروخ الواحد .

ويمكن تصنيع القنبلة النووية دون أن يكون هناك مفاعلات نووية ، بمعنى أنه إذا تم الحصول على اليورانيوم المخصب ٢٣٥ فإنه يمكن تصنيع القنبلة النووية دون أن يكون هناك مفاعلات نووية ، أى أنه إذا تم الحصول على اليورانيوم المخصب ٢٣٥ فإنه يمكن تصنيع القنبلة بكيلو جرام واحد فقط . . كما توجد مصانع لتخصيب اليورانيوم وكان هذا المصنع موجودا فى العراق ، وكان يعمل بطريقة الطرد المركزى ، ولكن تم تدميره عن طريق لجان التفتيش للأمم المتحدة بعد حرب الخليج الثانية ! ![١٥]

* * *

وبقدر ما استطاعت الضغوط والإغراءات السياسية عرقلة البرنامج النووى المصرى ، وإيقافه ، بقدر ما تمكنت أساليب أخرى ، من إحباط برنامج نووى عربى آخر ، هو البرنامج النووى العراقى الطموح ، وبإجهاض البرنامجين معا ، خلت الساحة العربية - حتى الآن على الأقل - من أية قدرة علمية وتكنولوجية نووية ، مقابل تعاظم القدرات النووية الإسرائيلية بشكل هادئ ، الأمر الذى يحقق لها الهيمنة الكاملة ، سواء تعلق الأمر بالحرب أو تعلق بالسلام .

ولقد تم إجهاض البرنامج النووى العراقى عبر مرحلتين متتاليتين ، وإن تشابهت الأساليب . . . المرحلة الأولى ، أعلنت نهايتها ، فى الثامن من يونيو عام ١٩٨١ إذ بينما كان الرئيس السادات يجتمع مع مناحيم بيجن رئيس وزراء إسرائيل آنذاك ، فى سيناء ، كانت الطائرات المقاتلة والقاذفة بعيدة المدى ، الإسرائيلية ، تخترق الأجواء العربية ، متجهة نحو بغداد ، فى واحدة من أجرأ العمليات الجوية فى العالم كله ، لتنقض على المفاعل النووى العراقى « ويزراك » الذى تمت إقامته بتعاون فرنسى - لاحظ المشابهة فى الدور

الفرنسى الذى سبق أن ساعد إسرائيل فى إقامة مفاعل ديمونا - ولتدمر أجزائه الرئيسية ، بما فيها الأجزاء الواقعة تحت الأرض ، بصواريخ إسرائيلية أمريكية بالغة التقدم والدقة ، ثم تعود مرة أخرى مخترقة أجواء عربية أخرى ، دون اعتراض .

وفى الوقت ذاته كانت الموساد - المخابرات الإسرائيلية - بتعاون كامل مع المخابرات الأوروبية والأمريكية - تطارد العلماء العرب والأجانب ، الذين عاونوا العراق فى مجالات النشاط النووى ، فاغتالهم جهارا نهارا ، على غرار ما فعلته مع العالم النووى المصرى الشهير «يحيى المشد» الذى قتلته فى باريس ، وهو نفس ما فعلته مع غيره من العلماء العراقين والأجانب فيما بعد .

أما المرحلة الثانية فى تجفيف القدرات النووية العراقية ، فقد جاءت عبر حرب الخليج الثانية - حرب تحرير الكويت - وبعدها ، إذ خضعت القدرات العسكرية العراقية - وخصوصا قدرات صنع وتطوير أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية - لمطاردة عامة وشاملة ، وفقا لقرارات الشرعية الدولية - الأمم المتحدة - ضمن العقوبات المشددة التي فرضت على العراق ، عقابا له على غزو الكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ ، وهزيمته أمام هجوم قوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يسمى حرب عاصفة الصحراء .

ولقد تتابعت حملات التفتيش الدولية - بقيادة رالف إيكيوس مفوضا من الأمم المتحدة - على كل منشآت وإمكانات العراق ، بحثا وتفتيشا وتدميرا لكل أسلحة الدمار الشامل ، أو إمكانات تصنيعها واقتنائها ، لتحقيق التنظيف الكامل لأرض العراق من مثل هذه «الجرائيم» الخطيرة !

وبقدر ما أن ذلك قد حقق هدفا مزدوجا لإسرائيل ، وحلفائها ، بقدر ما أن المسئولية تقع على كاهل القيادة العراقية ، التى قدمت الذريعة للآخرين للإجهاز عليها ولإجهاض إمكاناتها ، ليس فقط فى التسلح التقليدى وغير التقليدى ، ولكن فى النمو والتطور أساسا .

إنه مرة أخرى ، القرار السياسى . .

وفى الحالتين ، المصرية والعراقية ، كان القرار السياسى خاطئا : فقد سلم أو استسلم للضغوط الخارجية مفسحا المجال كاملا ، أمام صعود الهيمنة الإسرائيلية المنفردة ، وخصوصا فى مجال امتلاك السلاح النووى ، بينما الحديث يدور عن السلام . .

فأى سلام يمكن أن يتحقق فى ظل اختلال موازين القوى ، التقليدية وغير التقليدية بمثل هذه الدرجة ! ؟

توازن القوى النووية فى العالم

رقم	اسم الدولة	القدرات النووية	محملة على صواريخ تطلق من الأرض	محملة على غواصات	محملة على قاذفات
١	روسيا	٠٠٠ , ١٠رأس نووية	٦٠٧٨	٢٥٦٠	١٤١٠
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٨٥٠٠رأس (كانت١٣ ألف رأس أثناء الحرب الباردة)	٢٠٩٠	٢٨٨٠	٣٥٢٨
٣	فرنسا	٤٨٢رأس	١٨	٣٨٤	٨٠
٤	الصين	٢٨٤رأس	١١٠	٢٤	١٥٠
٥	بريطانيا	٢٣٤رأس	–	١٣٤	١٠٠
٦	إسرائيل	٥٠–١٠٠ رأس	صواريخ أريحا١ ، ٢	–	–
٧	الهند	القدرة على إنتاج ٨٠رأس			
٨	باكستان	القدرة على إنتاج ما بين١٥–٢٥رأس			

٤ - حصاد المواجهة

فجأة فتحت مصر، معركة الانفراد الإسرائيلى بالترسانة النووية، بعد طول صمت. . . .

تساءل الناس، لماذا الآن، بل لماذا أصلا فتح هذا الملف الملغوم، فى وقت تجرى فيه مفاوضات السلام، ذلك الذى بدأته مصر مبكراً، ووضعت توقيعها عليه عام١٩٧٩، لتكون أول دولة عربية، هى أكبر دولة عربية، توقع على معاهدة صلح وسلام مع «العدو الإسرائيلى»!

فهل هذه هى الحرب الباردة، ضد الهيمنة النووية، فى ظل السلام البارد، بعد أن صمتت مدافع الحرب الساخنة بين مصر وإسرائيل؟ . . .

نعم إنها كذلك إلى حد كبير. . .

ففى ظل هذا السلام البارد، شعرت مصر أ ن إسرائيل تسرق دورها فى الشرق الأوسط، وتمد خطوط الغزل إلى الشقيقات العربيات، وتمنى الجميع بأن القرن القادم هو قرن التعايش بين أحفاد إبراهيم، ولكن بشرط تسليم أبناء إسماعيل، لأبناء إسحق « اليهود تحديدا» بعصا القيادة وسطوة الهيمنة، بعد أن فشل أحفاد فراعنة موسى فى قيادة المنطقة نحو الرخاء والاستقرار والتعايش!!

وفى ظل السلام البارد، شعرت مصر، أن إسرائيل تبنى مخطط الشرق الأوسطية الجديدة، على أساس تفوقها النوعى والكيفى. . . الذى يقوم أساسا على تفوق سياسى إعلامى، وتفوق اقتصادى تكنولوجى، وتفوق عسكرى تقليدى وغير تقليدى، بامتلاكها مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل، كيماوية وبيولوجية ونووية، مما يكفل لها السيطرة والهيمنة لعقود طويلة قادمة، فى غياب المنافسة العربية، غير القادرة على اللحاق فى الأمد القريب على الأقل.

التحليل الإستراتيجى المصرى، يرى أن فجوة التقدم بين إسرائيل، والعرب عموما ومصر وخصوصا ليست بالاتساع الذى لا يمكن ردمه فى الأمد القصير، اللهم إلا فى مجال التفوق النووى الكاسح، الذى ظل ينمو فى سرية شديدة، بدعم أمريكى وأوروبى، بينما كان النشاط النووى المصرى أساسا، يذبل بسرعة حتى التوقف التام، بضغط أمريكى أوروبى أيضا، على نحو ما فصلناه من قبل فإذا بنا نصحو على تفوق إسرائيلى مرعب، فى مجال امتلاك أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذى دفع مصر إلى طرح عدة مبادرات لإخلاء منطقة

الشرق الأوسط من هذه الأسلحة، طالما أنها تدرك أنها لن تستطيع اللحاق بإسرائيل فى هذا المجال - لكى تحقق التكافؤ معها فى الأمد القريب، كما أنها لن تستطيع الوقوف مكتوفة الأيدى أمام هيمنة التفوق النووى الإسرائيلى المطلق..

وبداية نتوقف أمام التعريف بأنواع أسلحة الدمار الشامل وتأثيراتها المادية والنفسية وقدراتها التدميرية:

تشمل أسلحة الدمار الشامل: الأسلحة النووية بأنواعها «الذرية والهيدروجينية والنيوترونية»، والأسلحة الكيماوية أو الغازات الحربية بأنواعها من غازات سامة قاتلة أو غازات شل القدرة أو الغازات المزعجة، إضافة إلى الأسلحة البيولوجية أو البكتريولجية بأنواعها، سواء البكتريا أو الفيروسات والفطريات أو سموم الميكروبات وغيرها. ويتضمن المفهوم مختلف وسائل حمل وإطلاق جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، سواء الطائرات بأنواعها، أو الصواريخ بأنواعها أو المدفعيات والهاونات بأنواعها. (١٦)

١- الأسلحة النووية «الذرية»

تحتل الأسلحة النووية مكانة متميزة بين أسلحة الدمار الشامل، وكان أول استخدام للسلاح الذرى فى الساعة الثامنة والربع من صباح السادس من أغسطس عام١٩٤٥، عندما هبطت إحدى طائرات السلاح الجوى الأمريكى من طراز ب٢٩ على ارتفاع٢٠ ألف قدم فوق مدينة هيروشيما اليابانية وألقت بقنبلة من عيار٢٠ كيلو طن، وقد امتد تأثير الموجة الحرارية الناتجة عنها إلى ستة أميال، وأما الخسائر البشرية فقد بلغت نحو٦٠٪ من عدد سكان المدينة، حيث بلغ عدد القتلى ٥٥ ألف شخص وعدد الجرحى حوالى١١٠ ألف، من إجمالى سكان المدينة البالغ تعدادها٣٠٠ ألف نسمة.

وتقاس أعيرة القنابل الذرية بالطاقة الناتجة عن انفجارها، وهكذا، فإن قولنا بأن القنبلة التى ألقيت فوق مدينة هيروشيما اليابانية من عيار٢٠ كيلو طن، يعنى أن الطاقة الناتجة عن انفجارها تعادل الطاقة الناتجة عن تفجير٢٠ألف طن من مادة TNT شديدة الانفجار، وقد قسمت أعيرة القنابل النووية إلى: أعيرة صغيرة تصل قوتها حتى١٠كيلو طن، وأعيرة متوسطة تصل قوتها إلى١٠٠ كيلو طن، وأعيرة كبيرة تصل قوتها حتى١٠٠٠ كيلو طن، وأعيرة كبيرة جدا تصل قوتها أكثر من١٠٠٠كيلو طن.

وتنقسم الانفجارات النووية إلى: انفجار جوى على ارتفاع من سطح الأرض يتراوح بين مئات إلى آلاف الأمتار، وانفجار فوق سطح الأرض أو الماء على ارتفاع قد يصل إلى بضعة أمتار، وانفجار تحت سطح الأرض أو الماء يحدث على عمق بضعة أمتار تحت السطح،

وتنتج عن الانفجارات النووية تأثيرات متعددة، منها ما هو ناتج عن موجة الضغط التى تشكل حوالى ٥٠٪ من طاقة الانفجار، وتكون سرعتها أكبر من سرعة الصوت بمرات عدة وتقل تدريجيا كلما بعدت الموجة عن نقطة الانفجار ولها تأثير مدمر على الأفراد والمعدات والمنشآت، وهناك التأثيرات غير المباشرة الناتجة عن تساقط المبانى والمنشآت والأشجار وأجزاء المعدات التى تتناثر وتندفع بتأثير سرعة موجة الضغط، ومن تأثيرات الانفجارات النووية أيضا موجة الإشعاع الحرارى، وهى كمية الطاقة التى تخرج فى شكل أشعة حرارية وتتكون من أشعة فوق البنفسجية وأشعة تحت الحمراء وفى شكل كرة من اللهيب تصل درجة حرراتها إلى ملايين الدرجات عند بدء الانفجار، والى آلاف الدرجات عند قرب انطفاء كرة اللهب مما ينتج عنه حرائق هائلة، هذا إضافة إلى إشعاعات ناتجة عن التفاعل والانقسام النووى تصيب الأفراد بمرض الإشعاع، الذى تظهر أعراضه - طبقا لشدة تعرض الفرد - فى الضعف العام وعدم القدرة على التوازن وينتهى غالبا بالوفاة، كما تؤدى إلى تلوث الأرض والأشجار والنبات والأسلحة والمعدات.

٢- الأسلحة الكيماوية « الغازات الحربية »

وهى مواد كيماوية لها تأثيرا كميائى وفسيولوجى ضار بالكائنات الحية والأفراد، وتؤدى إلى تلوث الأرض والأسلحة والمعدات والمهمات، وكل ما تصل إليه وتوجد إما فى هيئة غازات أو تكون على هيئة مادة صلبة، وتنقسم الغازات الحربية إلى غازات سامة قاتلة وهى مواد تحدث تأثيرا ضارا ينتهى بالوفاة عندما تستخدم بالتركيز المؤثر، وغازات شل القدرة وهى مواد تحدث تأثيرات فسيولوجية أوذهنية أو كليهما لفترة زمنية معينة، تجعل الأفراد غير قادرين على تركيز جهودهم بالأعمال المكلفين بها، وغازات مزعجة هى مواد لها تأثير مهيج مؤقت عند استخدام التركيزات الميدانية، وتتراوح مدة استمرارية هذه الغازات طبقا لاستخداماتها بين غازات مستمرة يمتد مفعولها أكثر من اثنتى عشرة ساعة وقد تصل إلى أيام، وشبه مستمرة يمتد مفعولها بضعة ساعات وحتى اثنتى عشرة ساعة، وغازات غير مستمرة لا تتجاوز مدة استمرارها عدة دقائق، وبوجه عام، توجد أربعة أنواع من الذخائر الكيميائية، منها ما يعتمد على الانفجار، ومنها ما يعتمد على الاشتعال، ومنها ما يعتمد على الرش والنثر.

٣ - الأسلحة البيولوجية « البكتريولوجية »

وتعنى الاستخدام المخطط للكائنات الحية أو سمومها لإحداث الوفاة أو إضعاف القدرة البشرية أو الثروة الحيوانية والزراعية، سواء فى مسرح العمليات أو ضد الجبهة الداخلية. ومن أنواعها البكتريا المسببة للأمراض الخطيرة مثل الطاعون والحمى الخبيثة وحمى الأرانب

وحمى الغدد والكوليرا، والفيروسات المسببة لأمراض الجدرى والجديرى والحمى الصفراء ومرض الورم المخى، والفطريات التى تحدث التهابات الرئة للإنسان. هذا إلى جانب مجموعة المواد البيولوجية التى تصيب المزروعات من السموم الخطيرة والمبيدات النباتية ومواد مسقطات الأوراق، وتستخدم الأسلحة البيولوجية بواسطة أجهزة ميكانيكية مصممة لهذا الغرض ومستودعات الرش أو البالونات، أو بواسطة أفراد « الطابور الخامس» الذى يستخدم لنقل الميكروبات إلى المناطق المراد إصابتها، أو بتلويث عمليات إنتاج المواد الغذائية مثل معامل الألبان ومصانع تعبئة السردين والأسماك واللحوم والمشروبات وغيرها، أو تلويث المراعى والحقول الزراعية، بالإضافة إلى تلويث مصادر المياه ونقط الإمداد بها.

وقد أثبتت التطورات أن إسرائيل تمتلك فعلا منظومة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، فضلا عن وسائل حملها وإطلاقها بمستوياتها التكتيكية والإستراتيجية المختلفة، بعد جهد سنوات طويلة، من العمل السرى غالبا والعلنى أحيانا، الأمر الذى فتح باب السباق لامتلاك نظير لهذه الأسلحة، أمام دول المنطقة. .

وإذا كان جمال عبد الناصر، قد حاول الدخول مبكرا فى سباق نووى، مع إسرائيل، خلال الخمسينيات والستينيات، فإن حرب١٩٦٧، وما تلاها من انعكاسات عديدة، وصولا لوفاته عام١٩٧٠، ثم تولى أنور السادات من بعده، قد أوقفت هذا السباق، قبل أن يشتد عوده، لتمضى إسرائيل وحدها منفردة متفوقة فيه.

لكن حرب١٩٧٣، كانت نقطة توقف واختبار جديدة فى الصراع السياسى العسكرى، ووخصوصا حين شعرت إسرائيل لأول مرة ببدايات الانكسار العسكرى على الجبهة المصرية غربا، وعلى الجبهة السورية شرقا، وحين شعر المصريون والسوريون بقدرتهم على التفوق بالأسلحة التقليدية، على عدوهم الإسرائيلى انتقاما من مهانة الهزيمة العسكرية القاسية فى عام١٩٦٧.

وإذا كانت هزيمة١٩٦٧، هى محركة انتصار ١٩٧٣، فإن العودة إليها فى الجانب الخاص بمواجهة مصر لنمو القدرات النووية الإسرائيلية، تصبح الآن مهمة لمعرفة الخلفيات التاريخية لمثل هذا الصراع اللامحدود، إذ يرى بعض المؤرخين، أن دوافع عبد الناصر لدخول حرب١٩٦٧، حتى وهو غير مؤهل لخوضها تماما كانت تتركز على محاولة عرقلة نمو القوة النووية الإسرائيلية باعتبارها الخطر الأفدح على الأمن القومى العربى. (١٧)

وآخر من طرح هذا الرأى من المفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين هو مارتن فان كريفيلد الذى يدرس التاريخ التكنولوجى فى الجامعة العبرية، فقد ذكر فى كتاب بعنوان «الانتشار

النووى ومستقبل الصراع» أن حرب عام٦٧ كانت الأخيرة فى إستراتيجية من أربع نواح انتهجها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر لمنع القوة النووية الإسرائيلية من أن تجمد الصراع العربى - الإسرائيلى سياسيا: أولا، أوفد مبعوثيه على أعلى مستوى (نائبه المشير عامر) إلى الرئيس الفرنسى ديجول آنذاك لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن البرنامج النووى الإسرائيلى، ثانيا، أوفد مبعوثيه إلى واشنطن (أنور السادات) لإقناع الرئيس الأمريكى جونسون بحمل إسرائيل على وقف برنامجها النووى، . ثالثا، الإعلان صراحة على الرأى العام العربى - فى عدة مناسبات - بأن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى أمام تطوير البرنامج النووى الإسرائيلى وأنها ستشن حربا وقائية ضده، رابعا، أظهر عن عمد محاولة مصر للحصول من موسكو على سلاح نووى، الأمر الذى قوبل بالرفض وحصل بدلا من ذلك على وعد بأن « الاتحاد السوفيتى » سيخذ الإجراء اللازم فى حالة تعرض العرب لخطر من قوة إسرائيل النووية.

ويقول كريفيلد إن تفصيلات الدور الذى لعبه موضوع الخطر النووى الإسرائيلى بعد ذلك فى الأحداث التى أدت إلى حرب٦٧ ليست معروفة حتى الآن، ولكن نظرة أوثق إلى الحقائق تؤكد أنه فى بداية عام١٩٦٦ توصل عبد الناصر إلى استنتاج بأن الأمريكيين، إما أن يكونوا قد وقعوا ضحية خداع إسرائيل بشأن برنامجها النووى، وإما أنهم يحاولون خداعه وخداع العرب. وعندما عرف أن إسرائيل توشك على الحصول على طائرات « سكاى هوك » الأمريكية من إدارة جونسون - وهى طائرات تستطيع حمل القنابل الذرية إلى إهدافها - تيقن من نوايا إسرائيل.

ويضيف المؤرخ نفسه قائلا من وجهة نظر الزعيم العربى كان التصدى لبرنامج إسرائيل النووى مسألة حتمية لابد أن تتم الآن، وإلا فإنها لن تتم، ولهذا بدا مرحبا بشدة بالصراع الذى بدأ حول مشروع إسرائيل لتحويل نهر الإردن كسبب يبرر الدخول فى حرب مع إسرائيل بمشاركة سوريا، وكما فعل الرئيس الأمريكى كيندى قبل ذلك بسنوات قليلة بلوى ذراع خروشوف بمحاصرة كوبا بشأن الصواريخ السوفيتية فيها، فإن عبد الناصر أغلق مضيق تيران بقصد إجبار إسرائيل على تفكيك مفاعلها أو على الأقل إجبارها على إخضاعه للتفتيش الدولى.

ومع هذا الرأى يتفق تماما المؤرخ العسكرى الإسرائيلى زئيف شيف فى بحث مطول نشره عام١٩٩٥، فى صحيفة« هاآرتس » الإسرائيلية التى يشغل فيها موقع المعلق الإستراتيجى. . ويحمل هذا البحث عنوان « التحدى المصرى للسلاح النووى الإسرائيلى ».

لقد بقى الموقف العربى - ولنقل الإستراتيجية العربية - إزاء خطر القوة النووية

الإسرائيلية فى موقع الدفاع منذ حرب٦٧ ، وبسبب نتائجها العسكرية التى شكلت هزيمة كبيرة كان أخطر مظاهرها - بعد احتلال الأراضى العربية - انطلاق برنامج إسرائيل النووى بلا عوائق تذكر، وهو وضع لم تغيره فى كثير أو قليل حرب أكتوبر١٩٧٣ على الرغم من اختلاف نتائجها بشكل حاسم عن نتائج حرب٦٧ . ولقد كانت حرب١٩٧٣ نقطة تحول بالغة الخطورة فى قضية الخطر النووى الإسرائيلى. ففى تلك الحرب ظهر - عمليا وفعليا - استعداد قادة إسرائيل للجوء إلى السلاح النووى فى مواجهة احتمال هزيمة عسكرية كلية، وهو عامل استخدمه الرئيس المصرى الراحل أنور السادات آنذاك ذريعة لوقف تقدم القوات المصرية إلى منطقة الممرات فى سيناء . . . وكانت قادرة على ذلك. الأمر الذى أدى كما هو معروف إلى الحدث الذى أصبح يطلق عليه اسم « الثغرة » وأدى العبور الإسرائيلى المضاد إلى الضفة الغربية لقناة السويس إلى مسلسل النتائج العسكرية والسياسية الخطيرة التى تلته.

وتتحدث كل المعالجات الإستراتيجية الغربية وغير الغربية لمجريات حرب٧٣ عن الأوامر التى أصدرتها جولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية آنذاك بإعداد الرءوس النووية على منصات الإطلاق . . . الأمر الذى تلاه إعلان حالة الطوارئ القصوى بين القوات الأمريكية فى جميع أنحاء العالم يومى٢٤و٢٥ اكتوبر عندما تلقت واشنطن فى منتصف الليل تقريرا عن استعداد قوة روسية محمولة جوا للانتقال إلى مصر لتكون بمثابة رادع لإسرائيل عن اللجوء للسلاح النووى.

ويقول ماكجورج باندى الدبلوماسى الأمريكى المخضوم الذى كان مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى فى الستينيات « إن حرب٧٣ بطريقة أو بأخرى قد كشفت بعواقبها الخطيرة انتباه الأمريكيين إلى برنامج إسرائيل النووى. فبعد سنة واحدة توصلت وكالة المخابرات المركزية إلى استنتاج قاطع بوجود أسلحة نووية إسرائيلية . . . لكن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لهذا الاستنتاج من جانب السى. إى. إيه. هو أنه لا يبدو أن الولايات المتحدة اتخذت أى إجراء بشأنه» . (١٨)

ويضيف: إن الموقف الأمريكى الرسمى أصبح هو الموقف الذى أعلنته إدارة كارتر بعد أن أذيع تقرير السى. إى. إيه. (وكان قبل ذلك سريا) وهو « أن الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت أن إسرائيل ليست دولة نووية ولن تكون البادئة بإدخال أسلحة نووية إلى المنطقة. ونحن نقبل هذا باعتباره الموقف الرسمى لحكومة إسرائيل» .

ثم يضيف الدبلوماسى الأمريكى البارز « إن هذا الخيار الأمريكى - مثله مثل الموقف الإسرائيلى نفسه - لم يناقش علنا أبدا من جانب الحكومة الأمريكية، أو يلقى انتباها ضئيلا إلى حد غير عادى فى الولايات المتحدة . . . ولقد تعرضت بلدان كثيرة لضغط أمريكى مباشر

بسبب برامج أقل أهمية من برنامج إسرائيل. وأبسط تفسير لغياب مثل هذا الضغط على إسرائيل هو أن أى رئيس أمريكى لابد أن يأخذ فى الحساب النفقات السياسية الداخلية لأى اختيار يعرف أن أصدقاء إسرائيل الأمريكيين سيعارضونه . . . وليس واضحا على الإطلاق أن هذا الوضع يمكن أن يتحسن إذا ما شكا الرأى العام الأمريكى ».

«المسألة الخطيرة هنا ليست مسألة كلمات بل مسألة فعل. فاذا قررت الولايات المتحدة أنه لا غنى عن إقناع إسرائيل بالتخلى عن أسلحتها النووية، فكيف ستفعل هذا؟ هل تصل الولايات المتحدة إلى حد وقف برامجها للمساعدة العسكرية والاقتصادية؟ إن من غير المرجح أن تجد أية إدارة أمريكية مثل هذا المسار مقبولا، سواء من حيث المصلحة القومية أو من حيث الرأى العام الأمريكى، كما أنه ليس من المرجح أن تأتى مثل هذه السياسة بالاستجابة الإسرائيلية المرجوة».

ويخلص باندى إلى أن « هناك مسألة أخرى أعمق هى ما إذا كانت الولايات المتحدة سترغب فى قبول المسئولية الأخلاقية والسياسية عن فرض التخلى عن برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلى، حتى مع افتراض أنها يمكن أن تفعل ذلك . . .

فإذا لم يكن هناك شيء تستطيع الحكومة الأمريكية أن تظهره استعداداً لعمل لإنهاء البرنامج النووى الإسرائيلى أوحتى الحد منه، فما هو - إذن - الغرض الذى يحققه هجوم شفوى عليه؟ لقد تخلت الولايات المتحدة منذ وقت طويل عن العداء العلنى لبرامج أصدقاء آخرين مثل بريطانيا وفرنسا. وربما تكون لديها أفكار غير ودية حول البرنامج الصينى، ولكنها الآن لا تشكو من القنبلة (الذرية) الصينية. وقد تكون حالة إسرائيل برهانا آخر على الفرضية القائلة بأن ما تعارضه قبل أن يحدث هو شيء من الحكمة أن تقبله بعد أن يصبح واقعا. (١٩)

ولعل ما يقوله هذا الدبلوماسى الأمريكى الذى ترك آخر منصب رسمى له قبل أكثر من ربع قرن يحتوى على أفضل شرح للموقف الأمريكى . . . أفضل من أى متحدث رسمى أمريكى حالى، وخصوصا أنهم جميعا يهربون من الحديث فى الموضوع حتى فى إطار ما « ليس للنشر ».

قبل حرب٧٣ - وحتى قبل حرب٦٧ - كان « الخوف من السوفيت » عاملا أساسيا بين العوامل التى ساقها الإسرائيليون لتبرير برنامجهم النووى . . . وكان السبب فى اللجوء إلى هذه الذريعة أن العالم أدرك أن إسرائيل ليست - كما صورت نفسها طوال السنوات العشرين الأولى من حياتها - دولة ضعيفة وسط بحر من الأعداء العرب المتربصين بها.

والآن وقد انتهى الخطر السوفيتى . . لا أحد يجادل إسرائيل، سواء الأمريكيون أو الأوروبيون فى سقوط هذه الحجة.

لقد اكتسب وجود الترسانة النووية الإسرائيلية صفة الأمر الواقع بمضى السنين. حتى «الاتحاد السوفيتى» الذى لم يخف، وخصوصا فى سنوات وجوده الأخيرة، خشيه من قوة إسرائيل النووية وصواريخها التى تستطيع الوصول إلى الجمهوريات الاسلامية الجنوبية التى كانت جزءا منه لم يفعل شيئا. الأمر الذى يؤكد - كما أكد دائما - أن عبء هذه القضية يقع على من ينصب عليهم الخطر مباشرة دون أن يكون لديهم دفاع جاهز ضده . . . أى العرب.

وعلى الرغم مما «تحقق» من «السلام» خلال السنوات منذ حرب٧٣ حتى سقوط النظام السوفيتى، فإن القضية المتعلقة بالترسانة النووية الإسرائيلية لم توضع على الرف عربيا فى أى وقت. وحتى من جانب مصر فى أحلك ظروف تحويل نتائج حرب٧٣ إلى سلام « كامب ديفيد » كان هناك دائما من يمثل ضمير مصر القومى فى هذه المواجهة.

ولا يمكن الحديث عن تلك الفترة العصيبة دون أن نشير إلى أن المجموعة الرئيسية من الدبلوماسيين المصريين الذى لعبوا أفضل أدوار فى لجم استعداد السادات طوال مفاوضات «كامب ديفيد » لتقديم التنازلات بلا حساب ولا عقل (ومنهم من استقال وغادر العمل الدبلوماسى فى مواجهة عاصفة مع السادات مثل وزير الخارجية آنذاك مراد غالب وبعده محمد إبراهيم كامل) يلعبون الآن أدوارا أساسية فاعلة فى رسم السياسية الخارجية المصرية، وتحديد مسار الدبلوماسية المصرية، بقيادة عمرو موسى وزير الخارجية وأبرز الأسماء فيهم هم : أسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك للشئون الخارجية والوكيل الأول لوزارة الخارجية والسفير أحمد ماهر السيد سفير مصر لدى واشنطن، والسفير نبيل العربى رئيس الوفد المصرى فى الأمم المتحدة. . . وغيرهم.

فى «كامب ديفيد » عام ١٩٧٨ وعلى الرغم من كل ما جرى، فإن المجموعة من «الشباب» (آنذاك) من الدبلوماسيين المصريين المحترفين بذلوا أقصى الجهد وبحس قومى رفيع لكبح جماح الأحصنة الأمريكية والإسرائيلية، التى جرفت السادات وشدت عربته فى اتجاه كان يمسك زمامه مناحيم بيجن رئيس وزراء إسرائيل وقتها، وكانت من القضايا التى شغلتهم ولم تشغل السادات قضية سلاح إسرائيل النووى «بعد السلام ».

فى ذلك الوقت أطلقت الصحافة الإسرائيلية - وبعض الصحافة الأمريكية - على هؤلاء الدبلوماسيين المصريين الشبان وصف « المجموعة المتطرفة » وليس من قبيل المصادفة أن عاد الوصف نفسه الآن بسبب موقف مصر من مسألة التوقيع على تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. فالصحافة الإسرائيلية تطلق على عمرو موسى وزير خارجية مصر وصف «زعيم خط التطرف المصرى ».

ولعله ليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه المجموعة من الدبلوماسيين المصريين فى مواقعها الحالية فى توجيه سياسة مصر ضد الخطر النووى الإسرائيلى على الأمن القومى العربى [٢٠].

* * *

والحقيقة التاريخية تقول إن مصر بدأت مبادراتها السلمية لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط عام١٩٧٤ بعيد حرب أكتوبر مباشرة، حين قدمت مبادرة دولية تهدف إلى تخليص المنطقة من أخطار الحروب النووية وإزالة خطر التسلح النووى وخلق مناخ موات من الثقة المتبادلة، وحددت مبادراتها فى النقاط التالية :

أولا : التوصية بقيام دول المنطقة بالامتناع بشكل متبادل عن إنتاج وامتلاك واستحواذ أسلحة نووية أو أجهزة نووية تفجيرية، والامتناع عن وضع تلك الأسلحة على أراضيها لصالح أى طرف ثالث.

ثانيا : امتناع جميع دول المنطقة عن القيام بأية إجراءات تعارض إنشاء تلك المنطقة الخالية من السلاح النووى، ودعوة هذه الدول إلى الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى الدولية مع تطبيق الضمانات الشاملة، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخاذ التعهدات القانونية الملزمة لنبذ الخيار النووى.

ثالثا : احترام جميع الدول من خارج المنطقة ووخصوصا الدول النووية، والتزامها بأحكام تلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط.

رابعا : العمل على بناء الثقة بين دول الشرق الأوسط، مع تحقيق الشفافية فى مجال البرامج النووية.

خامسا : النص على الإجراءات الضرورية لضمان التزام جميع الدول الأطراف بأهداف تلك المبادرة ومقاصدها، خلال مراحل إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط، وتوفير الضمانات اللازمة لضمان أمن دولة المنطقة جميعًا [٢١].

وكما أوضحنا قبل قليل، فإن مفاوضات كامب ديفيد وبلير هاوس ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكا، قد شهدت تجاذبا شديدا ونقاشا حادا، حول انفراد إسرائيل بامتلاك الأسلحة النووية، وحاول المفاوضون المصريون، إدخال بنود محددة فى مشروع المعاهدة الذى كان يجرى النقاش حوله، تتناول وضع ومستقبل هذه الأسلحة وضرورة إخلاء المنطقة منها، إلا أن ذلك كله لم يصل إلى نتائج حاسمة فى ظل العناد الإسرائيلى، والضغط

الأمريكى، والقبول المصرى بما هو معروض، وإن كان المفاوض المصرى قد أصر على أن يبقى التفاوض مفتوحا حول الموضوع!

ثم عادت مصر فى عام ١٩٩٠، تحت الإحساس بتعاظم الهيمنة النووية الإسرائيلية، إلى طرح مبادرة جديدة، أعلنها الرئيس حسنى مبارك فى ١٨ أبريل من ذلك العام، وتضمنت المبادئ الثلاثة التالية:

(١) تحريم وحظر جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء، سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيماوية، فى منطقة الشرق الأوسط.

(٢) تقوم جميع دول المنطقة بدون استثناء، بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة فى هذا الشأن.

(٣) وضع إجراءات ووسائل تضمن التزام جميع دول المنطقة بدون استثناء بالنطاق الكامل لهذا الحظر والتحريم.

ومثل سابقاتها أيضا، تجاهلت إسرائيل المبادرة الرئاسية المصرية، وكأن الأمر لا يعنيها من قريب أو بعيد!

وفى يوليو ١٩٩١ أعلن عمرو موسى وزير خارجية مصر استعداد مصر للتعامل مع مقترحات نزع السلاح البناءة المطروحة دوليا بشرط أن تحقق ما يلى:

(أ) تطابق كمى وكيفى للقدرات العسكرية لدول المنطقة.

(ب) زيادة الأمن ولكن بمستوى أدنى من التسلح وعن طريق الحوار والترتيبات السياسية بدلا من قوة السلاح.

(جـ) اتفاقات لتحديد التسلح ونزع السلاح تكون خلالها لدول المنطقة مسئوليات والتزامات متساوية وملزمة قانونا، فى مجال نزع السلاح تسرى بمقياس واحد على دول المنطقة فى هذا الصدد.

وقدم وزير الخارجية مقترحات إضافية للإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل تضمنت الخطوات التالية:

* دعوة الدول الرئيسة المصدرة للسلاح وخاصة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، بالإضافة إلى إسرائيل وكذلك الدول العربية، إلى إيداع إعلانات لدى مجلس الأمن تتضمن

تأييدا واضحا وغير مشروط، لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتعهدا بعدم اتخاذ خطوات تعرقل هذا الهدف.

* دعوة الدول المصدرة للسلاح والدول الأطراف بمعاهدة عدم الانتشار النووى لضمان انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى تلك المعاهدة، ووضع منشآتها النووية تحت الإشراف الدولى.

* دعوة دول منطقة الشرق الأوسط التى لم تكن قد فعلت ذلك إلى الإعلان عن تعهدها بالآتى:

أ- بعدم استخدام أسلحة نووية أو أسلحة كيميائية أو بيولوجية.

ب- بعدم إنتاج أو الحصول على أسلحة نووية.

جـ- بعدم إنتاج أو الحصول على أية مواد نووية صالحة للاستخدام العسكرى.

د- بقبول نظام التفتيش الدولى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع مرافقها النووية.

غير أن الجهد المصرى فى هذا الموضوع لم يكن وحيدا، لكن الجهد العربى قد ظهر واضحا خلال التسعينيات، بعد أن تيقنت الدول العربية كلها من أن خطر الهيمنة النووية الإسرائيلية، قد أصبح كابوسا مهددا لكل ما هو عربى وخصوصا نظرية الأمن القومى العربى.

وفى هذا الإطار، دارت فى كواليس الجامعة العربية واجتماعاتها المتعددة أفكار مختلفة، تصب فى التقدم بمبادرة عربية جماعية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وبالفعل وافق مجلس الجامعة العربية فى ٢٧ مارس١٩٩٣ على قرار بإعداد مشروع معاهدة لهذا الهدف، أنجزته فعلا لجنة فرعية، وتكون المشروع من خمس عشرة مادة على الوجه التالى:

*** المادة الأولى**

التعاريف:

لأغراض هذه المعاهدة:

١-ينطبق مصطلح «منطقة الشرق الأوسط» على الأقاليم الخاضعة لسيادة (أو سيطرة) الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية بالاضافة إلى إيران وإسرائيل.

٢- يقصد بمصطلح «الإقليم» المياة الداخلية والمياه الإقليمية والمياه الأرخبيلية وقاع البحر وباطن البحر وباطن أرضه والأراضى البرية والمجال الجوى الواقع فوقها وأى مكان يخضع لسيادة إحدى الدول الأطراف.

٣- ينطبق مصطلح « أسلحة الدمار الشامل » على كل من الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية (ووسائل نقلها) وفقا للتعريف الوارد فى البروتوكول الخاص بكل منها.

٤- يقصد بمصطلح « مرفق أو منشأة الإنتاج » أى معدات أو مبان توجد بداخلها هذه المعدات تم تصميمها أو بناؤها بغرض إنتاج أو تطوير أو اختبار أو تخزين أسلحة الدمار الشامل على النحو الموضح فى البروتوكولات المرفقة.

٥- يقصد بالأغراض التى لا تحظرها المعاهدة:

أ- الأغراض الصناعية أو الزراعية أو البحثية أو الطبية أو الصيدلانية أو الأغراض السلمية الأخرى وأغراض إنفاذ القانون المحلى ومكافحة أعمال الشغب، والأغراض العسكرية غير المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية).

ب- الأغراض المتصلة مباشرة بالوقاية من الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية.

٦- يقصد بالمواد أو المعدات أو المنشآت أو المرافق الخاضعة للضمانات تلك المواد أو المعدات أو المنشآت أو المرافق التى يسمح باستخدامها فى الأنشطة غير المحظورة بموجب هذه المعاهدة بشرط تأمين عدم تحويلها للاستخدامات غير السلمية عن طريق تمكين «المنظمة/ المركز» من القيام بعمليات التفتيش المنهجى وفقا لما هو معروف فى المعاهدة والبروتوكولات الملحقة بها.

٧- تعنى « المساعدة » التنسيق وتزويد الدول الأطراف بوسائل الحماية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والتى تشمل، فى جملة أمور، المجالات التالية:

معدات الكشف ونظم الإنذار، ومعدات الحماية، ومعدات إزالة التلوث والمواد المزيلة للتلوث، والترتيبات وأوجه العلاج الطبية، والمشورة بشأن أى من تدابير الحماية هذه.

* **المادة الثانية**

الأحكام العامة :

١ - تتعهد الدول الأطراف بتحريم ومنع الأنشطة التالية فى الأقاليم التى تخضع لسيادتها :

أ- تطوير أو إنتاج أو اختبار أو استخدام أو نقل أو تخزين أو حيازة أو نشر أو الحصول على (أو السماح بالمرور عبر أراضيها) لأسلحة الدمار الشامل سواء بصورة مباشرة (أو غير مباشرة) أو نيابة عن أى طرف آخر .

ب- مساعدة أو تشجيع أو حث أو الترخيص لأى طرف آخر للعمل فى الأنشطة المحظورة بموجب هذه المعاهدة .

٢ - تتعهد الدول الأطراف أيضا بما يلى :

أ- (فك) وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل التى فى حوزتها أو التى تخضع لسيطرتها .

ب- تحويل المرافق والمنشآت الخاصة بإنتاج أو تطوير أو اختبار أو تخزين أسلحة الدمار الشامل (أو مكوناتها) إلى مرافق ومنشآت للأغراض السلمية بعد تدمير الأجزاء التي يمكن أن تؤدى إلى إنتاج أو تطوير هذه الأسلحة .

جـ- عدم القيام بأى استعدادات عسكرية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل .

د- عدم السماح بتصدير أو استقبال أو مرور المواد والمعدات التى تدخل فى إنتاج أو تطوير هذه الأسلحة والنفايات الناجمة عنها .

* **المادة الرابعة**

نظام السيطرة والإشراف :

١ - تنشئ الدول الأطراف بهذه المعاهدة مركزا إقليميا تكون مهمته التأكد من تنفيذ الدول لالتزاماتها ولتوفير محفل للتشاور والتعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأطراف كما يلى :

أ- تكون جميع الدول الأطراف بالمعاهدة أعضاء فى هذا المركز .

ب- ينشأ بموجب هذا مجلس مديرين وأمانة عامة ، وتحدد سلطات ووظائف مجلس المديرين والأمانة العامة بموجب ميثاق المركز .

جـ- مقر المركز هو (. . .) .

٢- تنشئ الدول الأطراف بهذه المعاهدة نظاما للسيطرة والإشراف للتحقق من تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة ويشمل ما يلى :

أ- الإعلانات المشار إليها بالمادة الثالثة ، وتبادل المعلومات بموجب ميثاق المركز .

ب- التشاور والتعاون وتسوية المنازعات وكما هو منصوص عليه فى المادة السادسة والمادة الثامنة من هذه المعاهدة وفى ميثاق المركز .

جـ- تطبيق ضمانات الاستخدام السلمى فى كافة النشاطات النووية والكيميائية والبيولوجية ، وبموجب مواثيق وتعليمات وأساليب عمل وكالة الطاقة الذرية ووكالة (حظر وإزالة الأسلحة الكيمائية) وأية وكالات تابعة للأمم المتحدة قد تنشأ مستقبلا لتحقيق مقاصد هذه المعاهدة .

*** المادة الخامسة**

التحقق :

١- تتعهد الدول الأطراف فى هذه المعاهدة بأن تتعاون مع المركز من أجل التأكد من أن استخدامات المواد والمعدات والمنشآت والمرافق الخاضعة للضمانات بموجب هذه المعاهدة مقصورة على الأغراض السلمية .

٢- تتعهد الدول الأطراف فى هذه المعاهدة بأن تعقد اتفاق ضمانات شاملا مع وكالة الطاقة الذرية (IAEA) ووكالة (حظر وإزالة الأسلحة الكيميائية) وأية وكالة أخرى قد تنشأ لتحقيق أهداف هذه المعاهدة ، من أجل الالتزام بالتعهدات المنصوص عليها بالفقرة « أ » من هذه المادة .

٣- يقوم المركز بعقد اتفاقيات مع الوكالات الدولية المتخصصة بإجراءات التحقق والتفتيش يضمن فيها المشاركة فى عمليات التفتيش التى تقوم بها الوكالات الدولية على أى من الدول الأطراف فى هذه المعاهدة .

*** المادة السابعة**

ضمان الامتثال :

يتخذ مجلس المديرين التدابير اللازمة لضمان الامتثال للمعاهدة وبهدف تصحيح وعلاج أى حالة تشكل مخالفة لأحكام هذه المعاهدة ، وعلى مجلس المديرين ، عند النظر فى اتخاذ

إجراءات بموجب هذه المادة أن يأخذ بالحسبان جميع المعلومات والتوصيات المتعلقة بالقضايا المقدمة من الأمانة العامة ويجوز لمجلس المديرين فى جملة أمور :

١ - أن يقيد أو يعلق حقوق وامتيازات دولة طرف بموجب هذه المعاهدة فى الحالات التى يكون قد طلب منها أن تتخذ إجراءات لتصحيح وضع ما يشكل مخالفة لأحكام المعاهدة، ولا تقوم الدولة الطرف بتلبية الطلب خلال الوقت المحدد، وذلك ريثما تتخذ الإجراء اللازم الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة .

٢ - أن يوصى إلى الدول الأطراف باتخاذ تدابير جماعية طبقا للقانون الدولى ضد دولة طرف فى الحالات التى قد يحدث فيها ضرر شديد لأهداف ومقاصد المعاهدة نتيجة لأفعال الدولة الطرف المحظورة بموجب المعاهدة .

٣- أن يقوم فى حال استمرار الدولة الطرف فى مخالفة التزاماتها بعرض القضية، بما فى ذلك المعلومات والاستنتاجات المتصلة بالموضوع، على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

*** المادة التاسعة**

التعديلات :

لكل دولة طرف أن تقترح تعديلات على هذه المعاهدة وتخضع مقترحات التعديل للاجراءات التالية :

- يقدم نص التعديل المقترح إلى (المدير العام للأمانة الفنية) لتعميمه على جميع الدول الأطراف فى المعاهدة، ولا ينظر فيه إلا فى مؤتمر تعديل . ويدعى مؤتمر التعديل إلى الانعقاد إذا أخطر ثلث الأطراف أو يزيد (المدير العام) فى موعد غايته(. . .) يوما بعد تعميم التعديل، أنها تؤيد متابعة النظر فى التعديل المقترح .

*** المادة العاشرة**

مدة المعاهدة والانسحاب منها :

١ - هذه المعاهدة(غير محددة المدة) .

٢- لكل من الدول الأطراف، فى ممارسة سيادتها الوطنية، الحق فى الانسحاب من المعاهدة إذا قررت أن أحداثا استثنائية تتصل بموضوع المعاهدة، قد عرضت للخطر

مصالحها القومية العليا، وعليها أن تخطر كافة الدول الأخرى الأطراف بذلك قبل انسحابها (بعام) ويتضمن هذا الإخطار بيانا بالأحداث الاستثنائية التى تعتبر الدولة الطرف أنها عرضت مصالحها العليا للخطر.

*** المادة الثالثة عشرة**

توقيع المعاهدة والتصديق عليها:

١- يكون باب التوقيع على هذه المعاهدة مفتوحا أمام جميع الدول المعنية قبل بدء نفاذها فى (. . .).

٢-يكون باب التوقيع على ملحقى هذه المعاهدة مفتوحا أمام جميع الدول المعنية فى (. . .).

*** المادة الرابعة عشرة**

بدء نفاذ المعاهدة:

١ - يبدأ نفاذ هذه المعاهدة بعد (. . .) يوما من تاريخ إيداع:

أ - صكوك تصديق الدول التالية:

(الأردن وإسرائيل وإيران ولبنان والعراق والسعودية وسوريا ومصر . . .).

ب - صكوك التصديق على الملحق الأول الخاص بضمانات الأمن من قبل الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن . .

٢- بالنسبة للدول التى تودع صكوك تصديقها أو انضمامها بعد بدء نفاذ هذه المعاهدة يبدأ نفاذ المعاهدة فى اليوم التالى لتاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام.

*** المادة الخامسة عشرة**

الوديع ولغات المعاهدة ونصوصها الأصلية:

تودع هذه المعاهدة، التى تتساوى فى الحجية نصوصها العربية و(. . . . . . .) لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذى يعتبر بموجب هذا وديعا لهذه المعاهدة ويقوم بما يلى:

١- إبلاغ كافة الدول الموقعة والمنضمة، على وجه السرعة، بتاريخ كل توقيع، وبتاريخ إيداع كل من صكوك التصديق أو الانضمام، وبتاريخ بدء نفاذ هذه المعاهدة، وتلقى

الإخطارات الأخرى، ويقوم الوديع بإحالة أى إخطارات تتطلبها هذه المعاهدة إلى كل من الأطراف فور تلقيها.

٢- تسجيل هذه المعاهدة عملا بالمادة١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

ومرة أخرى تجاهلت إسرائيل كل هذه المبادرات، وساندتها الولايات المتحدة الأمريكية بقوة هائلة، حيث كان الهدف المشترك ولا يزال، هو إبقاء إسرائيل متفوقة على كل جيرانها العرب مجتمعين، واستمرارها منفردة وحدها دون سواها، بترسانة نووية هائلة، تكفل لها دور القيادة الجديد، فى النظام الأمنى الإقليمى الجديد، المعروف باسم الشرق الأوسطية، وهو دور لا يقبل الخضوع لمبادرات الآخرين، ولا التراجع عن فكر سياسى ومفهوم أمنى قائم على التفوق والهيمنة، إن حربا وإن سلما!!

٥- ضجيج بلا حسم

من جديد اشتعلت الحرب الباردة، فى ظل السلام البارد بين مصر وإسرائيل، وبين مصر وأمريكا بسبب إسرائيل، منذ منتصف عام١٩٩٤ إلى منتصف عام١٩٩٧، وإن كانت قد اشتدت وحمى وطيسها السياسى والإعلامى والنفسى، فى الشهور الأولى من عام١٩٩٥، مع اقتراب المؤتمر الدولى لمراجعة المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى، فى نيويورك...

والحقيقة أن مصر هى التى بدأت تسخين الموقف بدبلوماسية متدرجة، لأنها كانت تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية، بمساندة الدول النووية الكبرى، قد حزمت أمرها وقررت العمل على التمديد اللانهائى لهذه المعاهدة - خلال اجتماع مؤتمر نيويورك فى إبريل - مايو١٩٩٥، وكانت تدرك أنها - مصر - وهى الموقعة على هذه المعاهدة، بل المشاركة فى صياغتها، والمصدقة رسميا عليا فى عام ١٩٨١ لا تريد الانسحاب منها أو تجميد عضويتها فيها لأسباب عديدة، وكانت تدرك ثالثا أن هدفها الرئيسى هو جر إسرائيل تحديدا إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة، ومن ثم إخضاع منشآتها النووية للإشراف والتفتيش الدوليين، حتى لا تظل طليقة السراح حرة الحركة، وحتى لا يظل برنامجها النووى هو وحده المهيمن على مقدرات الأمن القومى والإقليمى فى الشرق الأوسط.

على النقيض تماما كانت إسرائيل تريد، وتعمل من أجل التهرب من الانضمام أو الخضوع لأية رقابة دولية.. فوجدت فى الحليف الأمريكى خير ضمان لتحقيق هذه التهرب من كل التزام إقليمى أو دولى، برغم انخراطها فى عملية السلام المتهافت المراوغ عبر مفاوضات معقدة ومتشعبة، هى الأخرى أكثر تهافتا ومراوغة!!

وكلما اقترب موعد مؤتمر نيويورك، كلما سارعت القاهرة برفع درجة تسخين حملتها ضد إسرائيل، كلما زادت واشنطن من تصعيد مفاوضاتها مع مصر وضغوطها عليها حتى لا تعرقل الحملة الدولية التى تقوم بها من أجل ضمان التمديد اللانهائى للمعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى!

وبقدر ما صمدت مصر إلى حد كبير ولقيت تأييدا وطنيا وقوميا عريضا طوال فترة التسخين، بقدر ما عانت من الضغوط الأمريكية التى وصلت حد التهديد المباشر، بقطع المساعدات السنوية لها وتحريض البنك الدولى وصندوق النقد ضدها، ومن ثم عرقلة برنامجها للإصلاح الاقتصادى، الذى يشمل ضمن ما يشمل إسقاط جزء من الديون الخارجية المتراكمة!

ومع بداية المؤتمر الدولى لمناقشة مد العمل بالمعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى مدا لا نهائيا، ساد الرأى العام المصرى والعربى قلق وترقب شديدان. . .

سبب القلق، هو ما تردد من تحليلات تقول إن مصر تراجعت عن تشددها الذى أبدته فى السابق، تجاه الخطر النووى الإسرائيلى من ناحية، ومعارضتها للمد اللانهائى للمعاهدة الدولية من ناحية اخرى، تحت ضغوط أمريكية فى الحالتين!

أما سبب الترقب والتوتر، فهو أن إثارة مصر لهذه القضية بصوت عال ومنطق سليم، قد جمع الموقفين الوطنى المصرى والقومى العربى، فى توحد مثير حول قضية مصيرية بشرت بالآمال، لكن علامات المرونة المصرية أطلت فى النهاية، لتبدد هذه الآمال.

فهل صحيح أن مصر تراجعت عن موقفها. . . وهل صحيح أنها خضعت لضغط أمريكى، وهل صحيح أن إسرائيل قد ابتزتها فى هذا الموضوع. . .

قبل انعقاد المؤتمر الدولى بأيام تحدد الموقف المصرى بصورة رسمية فيما يلى: [٢٢]

أولا: ليس هناك تراجع، فهذه الكلمة خاطئة وتفسر تفسيرا غير صحيح الموقف المصرى وتطوراته، لقد بدأت مصر بإثارة موضوع البرنامج النووى الإسرائيلى، لأن هذا البرنامج يثير قلقا مصريا وإقليميا، لوجوده خارج إطار النظام الدولى لمنع الانتشار النووى وخارج الشرعية الدولية القائمة على هذا النظام، ولأنه قد أصبح متواترا أنه قد وصل إلى مقدرة عسكرية معينة، ولأنه على بعد كيلومترات من الحدود المصرية الشرقية، ومن الحدود العربية الأخرى، ومع توافر وسائل الإيصال - حمل الأسلحة النووية - يمكن إدراك القلق الذى يشعر به العرب.

وثانيا: موقف مصر هذا كان محل مناقشة وطنية وقومية وإقليمية، وهو ليس جديدا، فهو موقف قديم، من حيث تأييد مصر لنزع السلاح وضبط التسلح عالميا وإقليميا، ومصر إحدى الدول الرائدة فى مناقشات نزع السلاح ومنها المعاهدة الدولية النووية، التى شاركنا فى صياغتها وكانت من أوائل الدول التى وقعت عليها - عام ١٩٦٨ - ثم صدقت عليها عام١٩٨١ والمفروض فى هذه المعاهدة العالمية، وجانبها الإقليمى، أن توقع عليها جميع الدول، ولكن لما لم توقع إسرائيل، بدأ التردد المصرى فى عدم التصديق عليها لفترة.

وثالثا: أن أسباب إثارة قضية السلاح النووى الإسرائيلى هى ثلاثة أسباب، أولا أن على مصر أن تأخذ موقفا فى التصويت على مد المعاهدة طبقا للتاريخ المحدد سلفا - ١٢ مايو١٩٩٥ - لذلك تريد أن تعرف الأوضاع الدولية المحيطة بهذا الموضوع فى ظل انعقاد

المؤتمر الدولي لمراجعة المعاهدة. وثانيا إذا كنا نريد فعلا إقامة السلام فى المنطقة وإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى وإغلاق ملفه وإقامة نظام إقليمى جديد فى ظل ذلك، فهذا أمر لايمكن أن يكون برصف الطرق وبناء الكبارى، أو إقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين هنا وهناك... هذا كله لا يشكل نظاما إقليميا، ولكننا حين نتحدث عن نظام إقليمى، فنحن يجب أن نتحدث عن الأمن ونزع السلاح وضبط التسلح والسلام وكل المسائل السياسية والاقتصادية لكى يصبح السلام نظاما شاملا... هنا أثارت مصر من جديد موضوع ضبط التسلح والبرنامج النووى الإسرائيلى.

يبقى السبب الثالث، وهو إذا كنا نتحدث عن السلام، فكيف يبقى سباق التسلح قائما، وكلاهما له مضامين متعارضة، فإذا تحدثنا عن السلام وتركنا عملية نزع التسلح، فهذا يؤثر فى الاستقرار والأمن.

هذه الأسباب الثلاثة، توقيت مؤتمر مراجعة المعاهدة، والنظام الإقليمى الجديد، ومدى التقدم فى مسارات السلام، تجمعت فى مفترق طرق معينة وفى توقيت متقارب، ولذلك كان على مصر أن تقف وتعلن فوريا موقفها من هذا كله وتؤكد أنه غير مقبول أن يظل البرنامج النووى الإسرائيلى، خارج النظام الدولى، ولم تقل إن على إسرائيل أن تزيل هذا البرنامج، لأنه من حقها إذا كانت عضوا فى معاهدة منع الانتشار أن يكون لها برنامجها النووى بشرط أن يكون سلميا، وأن يكون تحت نظام المراقبة والتفتيش الدولى...

فى مفترق الطرق هذا بالتحديد أثارت مصر القضية... والحقيقة أن موقفها لم يتغير، لأن القلق لم يقل وعملية السلام لم تتوقف وإن كانت متعثرة بعض الشىء.

لقد وجدت مصر أنه من الأهمية بمكان طرح الموضوع طرحا واضحا أمام الجميع ولأن مصر عضو فى معاهدة منع الانتشار، فإنه ليس لديها احتجاج من حيث المبدأ على المعاهدة ولا على نظام منع الانتشار وخاصة أن استمرارها فيه يفيدها حتى تنمى قدراتها العلمية مستفيدة مما تقدمه وتوفره المعاهدة من مساعدات للتطور العلمى النووى السلمى فى الدول الموقعة، وحين تطالب بإدخال إسرائيل فى هذه المعاهدة، فلا يمكن أن تخرج هى منها حتى لا تفقد حجتها الأساسية، فالفائدة تتحقق بوجود مصر فى إطار المعاهدة، ولكن بشرط وجود إسرائيل فى إطارها أيضا، حتى تكون المعاهدة فعالة وعالمية. وكلمة عالمية أثارت جدلا كبيرا، فلماذا نتحدث عن عالمية هذه المعاهدة وإسرائيل خارجها!!

ومع إيمان مصر بنظام ومعاهدة منع الانتشار النووى فإنها أبدت تحفظات ومآخذ عدة: أولا تحفظ دولى، وهو أن الدول النووية الخمس أعضاء المعاهدة، عليها التزامات معينة،

مثل وقف التجارب النووية، وهذا لم يحدث، وأن تساعد الدول الأخرى على الحصول على تعاون علمى نووى سلمى وهذا لم يحدث . . . أى أن الدول النووية الخمس لم توف بالتزاماتها، ولذلك رأت مصر أن المعاهدة فيها قصور من حيث عدم احترام الدول النووية لالتزاماتها، ويجب إذا أردنا مد أجل المعاهدة، أن نضع من الشروط والأطر ما يؤكد للدول غير النووية، أن الدول النووية سوف تحترم هذه الالتزامات.

والمأخذ الآخر على المعاهدة، هو موضوع الضمانات التى تريدها الدول غير النووية من الدول النووية، وهذه الأخيرة شقان: الشق الأول يضم الدول الخمس الكبرى، والشق الثانى يضم الدول الأخرى التى قامت ببرامج نووية سرية مثل إسرائيل، ولابد من ضمانات من كل هذه الدول لأن ما هو موجود الآن غير كاف . . . حتى عندما اجتمع مجلس الأمن لبحث هذا الموضوع قبل أيام من عقد المؤتمر الدولى بنيويورك، أصدر قرارا إنشائيا لا يشكل ضمانات ولا يحمى الدول غير النووية بل فيه الكثير من عدم الاهتمام بمصالح الدول غير النووية!!

وهناك أيضا اعتبار مهم بعد ذلك، ونحن فى إطار مناقشة المعاهدة الدولية إذ لا يمكن أن نتوقع وجود تطابق بين موقف الدولة النووية وموقف الدولة غير النووية، لا يمكن أن تتفق المصالح المصرية والأمريكية فى هذه النقطة، ولا المصالح المصرية الروسية أو الفرنسية، فالدول النووية لها حقوق والتزامات معينة والدول غير النووية عليها واجبات والتزامات معينة، ولهذا فهما متقابلتين وليسا متطابقتين، وليس من الطبيعى إذن أن يكون هناك اتفاق فى موضوع معاهدة منع الانتشار النووى بين دولة نووية ودولة غير نووية، ولكن الأمر الطبيعى أن نطالب الجانب الآخر بتنفيذ التزاماته، وأن يقدم الضمانات الكافية.

وهنا يدخل الاعتبار الإقليمى، الذى يجعلنا نفكر مرتين - مصر بالتحديد - قبل أن نلتزم التزاما أبديا ولا نهائيا بالمعاهدة الدولية، يجب أن نفكر فى وضع إسرائيل - أو أية دولة أخرى - باعتبارها مالكة للسلاح النووى، فمصر لا تقبل أن تبقى أية دولة بقرب حدودها ذات طابع نووى ثم تكون معفاة من كل الالتزامات الدولية التى تنص عليها المعاهدة، لأنها مسألة تدخل فى صميم البعد الإستراتيجى والوضع الأمنى فى المنطقة . . .

لو كانت إسرائيل مثلا منضمة للمعاهدة الدولية ولديها برنامج نووى متقدم علينا، لم يكن لنا حجة، أما أن ترفض الانضمام وترفض الالتزام بما التزم به الجميع فهذا غير معقول أو مقبول . . . أضف إلى هذا أن يُطلب من الدول العربية أن تقف صفا واحدا وراء المد اللانهائى للمعاهدة الدولية، بينما إسرائيل تبقى خارجها ومعفاة منها . . . كيف يمكن أن يقبل العرب هذا، وبأى منطق، وأين منطق المساواة والعدالة والأمن هنا . . .

وما سبق كله، هو الإطار العام الذى حدد موقف مصر من المعاهدة النووية، وهو موقف لم يتغير منذ الدقيقة الأولى حتى الدقيقة الأخيرة وباختصار فمصر مع معاهدة منع الانتشار النووى وتحسين شروطها ولكنها لا تخرج عليها، بل تعمل على أن تكون أفضل وأن تستفيد مما فيها من التزامات!

ولم يكن مطروحا فى المفهوم المصرى الانسحاب من المعاهدة، لأن تداعى المنطق المصرى من النقطة الأولى حتى الأخيرة، يجعل انسحابها غير مطلوب، إنما دورها هو أن تجر إسرائيل إلى الدخول فى إطار هذه المعاهدة حتى تلتزم بضوابطها وقيودها.

لقد كان هذا هو الموقف المصرى، فماذا كان الموقف الإسرائيلى . . .

لقد كانت إسرائيل، تعتمد فى السابق على أن برنامجها النووى غير معروف ولا أحد يتكلم عنه فهو غير قابل للمس، لكن مصر أثارت هذا الموضوع وأوضحت خطورته ووضعته على رأس قائمة المناقشة وطنيا وإقليميا ودوليا، وقد حدث بالفعل هزة له، بعد وضعه فوق المائدة وفى العلن ولن تتوقف مصر عن إثارته أبدا ولا عن تحريك الموقف الإسرائيلى نحو الدخول فى نظام منع الانتشار النووى، بمعنى أن تاريخ التصويت على مد المعاهدة الدولية١٢ مايو١٩٩٥ لم يكن هو ولن يكون نهاية المطاف تغلق بعده الملفات . . . بوضوح شديد نحن أمام «عملية كاملة» ستستمر فيها مصر حتى تدخل إسرائيل فى إطار منع الانتشار النووى ولقد تفاوضت مصر كثيرا مع الإسرائيليين، فى اطار لجان فنية اجتمعت مرات عدة، وللحديث على مختلف المستويات السياسية والأمنية والفنية، والإقليمية والدولية، وقالوا حجتهم المعتادة بأن السلام لم يستقر فى المنطقة ومن ثم فإن دواعى الاحتفاظ بالبرنامج النووى الإسرائيلى على ما هو عليه قائمة. ولقد طالبت مصر الإسرائيليين بالتفاوض فى هذا الموضوع الحساس، فتساءلوا كيف نتفاوض فى هذا وهناك دول فى المنطقة مثل ليبيا والعراق وإيران، تريد تدمير إسرائيل، ولا تمثل خطرا مماثلا على مصر . . . ولم يكن صعبا على مصر مناقشة أوضاع كل دولة من هذه الدول على حدة، لإظهار ضعف الحجة الإسرائيلية، فالعراق تحت نظام إشراف دولى صارم وإيران إن كان لديها مشروع فلن يكتمل قبل سنوات طويلة، ولكن إسرائيل لديها ما هو قائم فعلا، وهذا يؤدى إلى دفع دول أخرى فى المنطقة إلى الدخول فى سباق نووى، فإسرائيل لن تبقى وحدها فى هذا المجال إذا استمرت الأوضاع الحالية . . . .

على هذا الأساس كله، أكدت مصر قبل انعقاد المؤتمر الدولى أن موقفها الصريح الواضح هو أنها لن تكون فى صف المد اللانهائى للمعاهدة، وهذا يمثل استمرارية فى الموقف المصرى، لم يكن مطلوبا التوقيع على المعاهدة، ولم يكن مطروحا الانسحاب من

المعاهدة، إنما كل شيء من أوله لآخره كان يتعلق بالمد اللانهائى فى ضوء وضع المعاهدة، واهتزاز الالتزامات بها من ناحية، ووجود البرنامج النووى الإسرائيلى من ناحية أخرى . . .

وبالنظر لهاتين الحالتين لا تستطيع مصر الموافقة على المد اللانهائى وهى صاحبة القرار، وباعتبارها دولة غير نووية فلا يمكن أن تتطابق مصالحها مع مصلحة دولة نووية، فإذا كانت أمريكا ترى أن مصلحتها فى المد اللانهائى فليس هذا فى مصلحة مصر رغم العلاقات المحترمة بين دولتين صديقتين مثل مصر وأمريكا . (٢٣) وإن كانت الحقيقة أن الموقف المصرى قد تسبب فى أزمة معروفة فى العلاقات الثنائية .

* * *

لقد أرادت مصر والعرب شيئا، وأرادت أمريكا وإسرائيل شيئا آخر . . . إذ نزل قرار المد اللانهائى للمعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى الذى أصدره مؤتمر نيويورك فى١٢ مايو ١٩٩٥ على رءوس العرب جميعا كالدش البارد، أحس الرأى العام أن أمريكا قد انتصرت ومعها انتصرت إسرائيل بينما فشلنا نحن، الأولى لأنها حصلت على موافقة أغلبية دول العالم على المد اللانهائى للمعاهدة، والثانية لأنها نجحت بالدعم الأمريكى، فى عدم ذكرها بالاسم وبالتالى عدم إجبارها على الانضمام للمعاهدة .

تساءل الرأى العام المصرى والعربى، ولماذا كانت إذن الضجة التى تزعمتها مصر وساندتها الدول العربية، حول ترسانة السلاح النووى الإسرائيلى، ماذا كسبنا بل كم خسرنا؟

وكما قسنا الرأى الرسمى المصرى تجاه هذه القضية الخطيرة، قبل انعقاد مؤتمر نيويورك، عدنا نقيسه مرة أخرى بعد المؤتمر ذاته، لنتعرف على الفرق . .

لقد قالت مصر منذ البداية إنها بسبب البرنامج النووى الإسرائيلى لن توافق على المد اللانهائى لهذه المعاهدة، وظل هو الموقف المصرى الثابت، فإما أن تنضم إسرائيل للمعاهدة وتأخذ إجراء يساعد على وضع الموقف على الطريق السليم نحو التسوية السياسية الشاملة، وإما فإن مصر لن توافق على المد اللانهائى ولن يكون هناك توافق آراء بين الدول على مثل هذا المد الذى تريده الدول النووية(٢٤) .

المقصود هو أن الموقف الإسرائيلى يقابله موقف مصرى، وعند ترجمة ذلك من الناحية الفنية نرى تمسك مصر بموقفها من أول دقيقة لآخر دقيقة وخلاصته أنه ما لم يحدث ما تطالب به مصر فإنها لن تشارك فى الموافقة على المد اللانهائى للمعاهدة، وعندما نعود إلى ما حدث فى مؤتمر نيويورك، نلاحظ أن قرار المد اللانهائى قد قدم باسم أكثر من مائة دولة

ليس من بينها مصر، التى لم تشارك من قريب أو بعيد، وبالتالى قالت إن القرار يتم بالأغلبية وليس بتوافق الآراء كما كانت تريد الدول النووية، وهذا ما جاء فى صلب القرار.

ومعنى صدور القرار بالأغلبية أن هناك دولا تعترض على المد اللانهائى، وهذه الدول تربو على ٧٠ دولة قالت لا نقبل هذا المد اللانهائى وغير المشروط. وفى هذا الإطار تبلور موقف عربى جماعى وإيجابى، إذ إن جميع الدول العربية أعلنت أنها لن تشارك فى القرار الذى صدر، أى أن هذه الدول خرجت بالكامل وبدون استثناء دولة عربية واحدة عن قرار المد اللانهائى.

ولذلك فإن موقف مصر كان وبقى ثابتا وهو عدم موافقتها على المد اللانهائى ما لم يتحرك الموقف الإسرائيلى إيجابيا، وهذا ما حدث مع كل الدول العربية التى أخذت موقفا موحدا إلى جانب الموقف المصرى ولم تخضع للضغوط القوية، التى مورست ضدها.

وقد عبر ذلك عن موقف عربى إيجابى وتضامنى، باتفاق جميع الدول العربية على موقف موحد، والدليل العملى واضح هو أن ما من دولة عربية وقعت قرار المد اللانهائى وهذا يحمل رسالة احتجاج واضحة تقول إن جميع الدول العربية ترفض البرنامج النووى الإسرائيلى، تبقى نقطة أخرى وهى أن العرب طالبوا بضرورة ذكر إسرائيل وبرنامجها النووى بالاسم، وهذا ما اعترضت عليه الولايات المتحدة، فى حين أن الدول الأخرى بما فيها الدول النووية لم يكن لديها مانع، وهذا الاعتراض أدى لاضطراب شديد فى المؤتمر.

وكان لابد من التفكير الهادئ الدبلوماسى والمنطقى، مع الحفاظ على جوهر الموقف المصرى والعربى وضرورة ثباته وخصوصا تجاه موضوع طويل الأمد يحتاج لنفس طويل لمواجهة البرنامج النووى الإسرائيلى، قد يؤدى إلى سباق نووى فى المنطقة، ورغم أن رأى مصر كان ضرورة إدخال إسرائيل وذكر اسمها تحديدا، ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه وخصوصا فى المجال الدولى المتشابك العلاقات المختلف المصالح والأهداف، وها نحن رأينا كيف حاربت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة فى العالم الآن، لكى تحصل على توافق آراء حول قرار المد، لكنها لم تحصل على ما تريد.

لكن تبقى الحقيقة وهى أن هناك قرارا للمد اللانهائى وقراراً لمبادئ المعاهدة، والقرار الثالث خاص بمراجعة المعاهدة أما القرار الرابع فهو خاص بالشرق الأوسط، رغم وجود مشاكل فى مناطق أخرى من العالم، مثل المشكلة النووية بين الهند وباكستان، أو المشكلة الكورية، لكن بسبب إصرار الموقف المصرى والعربى على ثباته جاء قرار الشرق الأوسط، وكنا نفضل أن تذكر فيه إسرائيل بالاسم، ولكن ضغوط الدول الأخرى والسياسة ذات

المعايير المزدوجة، أدت إلى عدم ذكر إسرائيل ومع ذلك فلا يمكن لأى إنسان يفهم، إلا أن يعرف أنه خاص بإسرائيل وليس خاصا بجيبوتى، وقد جاء فى مراجعه وثيقة تذكر إسرائيل بالاسم، وهذا القرار قدمته الدول النووية الثلاث أمريكا وبريطانيا وروسيا، وترجمة ذلك هو الاعتراف من الجميع بأن هناك مشكلة في الشرق الأوسط، تتعلق أساسا بالبرنامج النووى الإسرائيلى وليست أية مشكلة أخرى، والخلاصة هى أنه كانت هناك مكاسب حققها الموقف المصرى المدعوم عربيا فى هذا الموضوع رغم أن إسرائيل قد حققت هى الأخرى مكاسب أخرى، بفضل الدعم الأمريكى المطلق لموقفها . .

وصحيح أن موقف إسرائيل مسنود أمريكيا لكنه مرفوض عربيا، والسلام عملية تتم مع العرب عبر مفاوضات ثنائية، والسلام العربى الإسرائيلى يتطلب أن يكون هناك توازن، وإذا لم يتحقق هذا فإن السلام يتعرض للخلل، إذ لا يمكن أن يقوم تعاون أو سلام في الشرق الأوسط على أساس تميز دولة معينة، ولا يمكن قبول أن تنفرد دولة معينة بسلاح رادع كالسلاح النووى تهدد به هذه الدولة أو تلك إن لم تخضع لإرادتها . .

ورغم أن إسرائيل نجحت عن طريق الولايات المتحدة فى عدم ذكر اسمها فى قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر نيويورك، إلا أن هذا القرار يشير إليها بالرغم منها وبالرغم من أية دولة أخرى . . . ولقد انتهى مؤتمر المعاهدة النووية فى نيويورك، أما الباقى والمستمر فهو البرنامج النووى الإسرائيلى، حيث لا تسليم فيه ولا استسلام أبدا وتحت أية ظروف . .

والمؤكد هناك من يقول: وهل كنا على قدر مثل هذه المواجهة الأخيرة فى قضية البرنامج النووى الإسرائيلى . . . نقول نعم نحن نستطيع أن نقف ونتحدى فى سبيل المصالح الوطنية والقومية، وليس مجرد مزايدة بالشعارات والمواقف العنترية، نحن فى مواجهة موقف خطير حيث إن البرنامج النووى الإسرائيلى – على بعد عشرين كيلو مترا من حدودنا الشرقية – يهدد أمننا القومى، وهذا أمر لايمكن السكوت عنه فى إطار السياسة العامة التى أولها الحفاظ على الأمن القومى المصرى والعربى، مع اتباع سياسة وقائية وإذا لم نقم بذلك الآن فمن الصعب أن نقوم به بعد سنتين . .

لقد دقت مصر أجراس الخطر والإنذار فى العالم كله حول البرنامج النووى الإسرائيلى، الذى أصبح بفضل ذلك مثارا على كل المستويات الإقليمية والدولية، ومحل مناقشة الساسة والدبلوماسيين والإعلاميين فى العالم كله، ولذلك فإن كشف السرية عن هذا البرنامج وطرحه للمناقشة المحلية والدولية، رغم المعارضة الإسرائيلية، قد حقق الهدف المطلوب.

ولقد كانت الخطوة الأولى إثارة الموضوع، والخطوة الثانية تمثلت فى اتخاذ موقف

وإعطاء إشارة التحذير وبعث الرسالة للجميع، التى تقول إن كل الضغوط من أية جهة لن تجدى فى تغيير الموقف المصرى الثابت، إن مصر ليست دولة هشة تدفع يمينا أو يسارا، أو تتبع سياسة هذه الدولة أو تلك، ولا دولة تتواطأ فى موضوعات مهمة. . لذلك قالت للجميع إن الشرق الأوسط وهو المنطقة الخطيرة، قد أصبح مهددا بالبرنامج النووى الإسرائيلى، الأمر الذى اعترف به الجميع، وأن العرب جميعا فى جانب واحد ومتماسك رغم الضغوط الهائلة التى تمارس وهذا ما ثبت فعلا فى التصويت على المعاهدة الدولية النووية، إذ لا يمكن تصور حجم الضغوط التى مورست فى هذه القضية، وهى ضغوط لم تعرفها الدبلوماسية الدولية طوال هذا القرن، وما حدث أصاب مصداقية هذه المعاهدة فى مقتل، ولايدرى السعداء بإقرار المعاهدة بالشكل الذى جرى فى نيويورك، أن الأغلبية بما فى ذلك الدول التى خضعت للضغوط، قد فقدت اقتناعها بهذه المعاهدة.

والمؤكد أن مصر تصر على أن تتفاوض مع إسرائيل فى الموضوع النووى، وإذا لم تتفاوض فى هذا الموضوع فى إطار المحادثات متعددة الأطراف على سبيل المثال، فعلى أى شىء يمكن أن تتفاوض الأطراف المعنية، إذا كان المراد نريد شرق أوسط جديدا وسلاما عادلا فى المنطقة فيجب معالجة الوضع النووى الإسرائيلى، وما لم يتم ذلك فلن يتهيأ جو السلام الكامل الشامل، لأن السلام الشامل ليس فقط إعادة الأرض، ولكنه يتطلب تعاونا إقليميا، وهذا لا يمكن أن يتم تحت الخطر النووى الإسرائيلى ولابد أن نعرف من الآن إلى أين نذهب، وخصوصا أن البرنامج النووى الإسرائيلى لن يكون الوحيد فى المنطقة إنما سيكون هناك سباق نووى واسع لأكثر من طرف[٢٥].

إذ إن وجود برنامج نووى إسرائيلى مسموح به ومستثنى من كل الالتزامات الدولية، وكأن إسرائيل دولة غير عادية لها كيان خاص، يعنى التحدى الصريح للأمن والمشاعر والمصالح العربية فى المنطقة، مما يخلق خللا صريحا فى مجمل الأوضاع!

وبمنطق الأمور إذا ما سارت على ما هى عليه الآن، سيحدث سباق تسلح نووى فى المنطقة، لقد أهدر العرب فى الماضى فرصا كثيرة لمواجهة التسلح النووى الإسرائيلى، أما الآن فلا يستطيع أحد أن يفعل ذلك مرة أخرى. .

وخلاصة الموقف المصرى الرسمى تقول إن النقاش حول البرنامج النووى الإسرائيلى يجب أن يتم فى إطاره الصحيح قانونيا وسياسيا وأمنيا، بدون مزايدة، لأنه موضوع معقد وصعب، وما تم فى مؤتمر منع الانتشار النووى بنيويورك لم يكن انتصارا كاملا ولكن تحقق من خلاله العديد من النجاحات، مثل ثبات الموقف المصرى، واتفاق الموقف العربى بالإجماع على عدم الموافقة على المد اللانهائى اعتراضا على البرنامج الإسرائيلى، وصدور

قرار خاص بالشرق الأوسط حتى مع عدم ذكر إسرائيل بالاسم، فالمفهوم أنه موجه لبرنامجها وهو الوحيد فى المنطقة، ومثل كسر فكرة تجديد المعاهدة الدولية بتوافق الآراء، وذلك بسبب هذا البرنامج الإسرائيلى، الذى كلف الولايات المتحدة مغبة عدم حصولها على توافق الآراء الذى كانت تريده(٢٦).

* * *

الآن . . . وبعد كل ما جرى، هل يمكن طرح التساؤل المشروع، حول النتائج التى تحققت، والخيارات التى يمكن أن تفتح الباب، أمام مجابهة صلبة صلدة للهيمنة النووية الإسرائيلية، وسلامها المتهافت المفروض علينا بقوة الأمر الواقع . . .

بداية نقول إن الضجيج الذى آثارته مصر وخصوصا، حول البرنامج النووى الإسرائيلى بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولى للتجديد اللانهائى للمعاهدة الدولية لحظر الانتشار النووى، قد حقق بعض النتائج الظاهرية، لكنه لم يحقق النتيجة العملية الحاسمة . .

لقد نجحت مصر مسنودة بالدعم العربى الغلاب، فى كشف الموقف الإسرائيلى من التسلح النووى الهادف إلى الانفراد وفرض الهيمنة وعدم الانضمام أو الخضوع لأى التزام دولى، أو أى شكل من أشكال الرقابة والتفتيش الدولى على المنشآت النووية فى إسرائيل . . .

وهو نجاح ربما يكون سياسيا ودبلوماسيا . . . إعلاميا ونفسيا . .

لكنها فى الواقع فشلت فى تحقيق النتيجة العملية المرجوة، وهى إجبار إسرائيل - أو جرها ! ! ! - على الانضمام إلى المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووى، وبالتالى إخضاعها للالتزامات الدولية والتفتيش الدولى . .

وبقدر ما فشلت مصر فى الجزء الثانى، ربحت إسرائيل . . . وفى الحالتين كانت الولايات المتحدة الأمريكية، بكل ثقل ضغوطها وإغراءاتها، هناك ! !

أليست هى الحليف العملى لإسرائيل، والحليف النظرى لنا . .

فماذا بقى لنا الآن من خيارات، بصرف النظر عن التفاؤل والتشاؤم . .

لقد قلنا منذ البداية إن كل الخيارات مفتوحة، بشرط توافر الارادة الوطنية والقومية وصلابة القرار السياسى، القادر على مواجهة الهيمنة ورفض التهافت حتى باسم السلام . .

نحسب أن هناك ثلاثة خيارات محددة هى :

(١) الرضوخ للمبدأ الإسرائيلى الأمريكى القاضى بأن تظل إسرائيل منفردة وحدها بالهيمنة النووية، مع ما يعنيه ذلك صراحة من خضوع مصر وكل العرب والشرق الأوسط بحدوده القديمة وتخومه الجديدة، للقيادة الإسرائيلية المنفردة والمطلقة لأجال طويلة قادمة، مقابل سقوط الدور القيادى المصرى فى المنطقة عربيا وإقليميا، وبالتالى تراجع تأثيراته دوليا.

وهو أمر نثق أنه غير مقبول مصريا وعربيا، الآن وفى المستقبل.

(٢) لجوء مصر أساسا، وبعض الدول العربية الأخرى استثناء، إلى تطوير قدراتها النووية وغير النووية - وخصوصا من أسلحة الدمار الشامل الأخرى - حتى تمتلك سلاحا رادعا، يعادل ويوازن أو يحيد التفوق النووى الإسرائيلى.

وقد أوضحنا فى فصل سابق، أن ذلك ممكن عمليا وعلميا وماديا، بشرط وضوح القرار السياسى الوطنى والقومى، الذى يجيد قراءة التاريخ، ماضيه وحاضره ومستقبله، ويحدد الاتجاه الإستراتيجى.. ثم يثبت على موقفه ويصمد فى الدفاع عنه...

(٣) التوصل إلى اتفاقات إقليمية - بين العرب وإسرائيل - بضمانات دولية لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل فى إطار صفقة متكاملة، تكفل الأمن والاستقرار والسلام العادل المتكافئ الدائم للجميع..

وبقدر ما أن الخيار الأول مرفوض مصريا وعربيا، فإن الخيار الثالث مرفوض إسرائيليا وأمريكيا حتى الآن على الأقل...

وبقدر ما أن الخيارين الأول والثالث، يجدان صعوبة فى التطبيق العملى المباشر والمنظور، فإن الخيار الثانى يظل مفتوحا باعتباره الأقرب للتحقيق والأسهل فى التعامل والأكثر توازنا عند النظر إلى المشكلة المعقدة فى الصراع العربى الإسرائيلى، بل العربى الإسلامى الغربى على إجماله، ذلك الصراع الذى كان وظل وسيكون، صراع الاستقلال فى مواجهة التبعية، والتحرر فى مواجهة الهيمنة، والكرامة ضد التهافت المذل والخضوع المبتذل والخنوع المهين!

هوامش

(١) افتتح هذا المفاعل النووى الأول رسميا فى ١٢/ ١٢/ ١٩٥٧

(٢) قوة إسرائيل النووية - الهيئة العامة للاستعلامات

(٣) المصدر السابق

(٤) فانونو - العالم اليهودى المغربى الأصل - اعترافاته فى جريدة صاندى تايمز البريطانية - أكتوبر١٩٨٦ ، وكان قد هاجر إلى إسرائيل مع عائلته من المغرب عام١٩٦٣ حيث استوطن بئر سبع .

(٥) قوة اسرائيل النووية - مصدر سابق .

(٦) فانونو - صانداى تايمز - مصدر سابق .

(٧) بيتر براى - ترسانة إسرائيل النووية .

(٨) قوة إسرائيل النووية - مصدر سابق .

(٩) سيمور هيرش - الخيار شمشون - راجع بشكل خاص الفصل السابع المعنون « الولاء المزدوج » فما بعده .

(١٠) الوثائق الأمريكية الخاصة ببرنامج إسرائيل النووى - مجلد السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط١٩٦١ - ١٩٦٢ - الأهرام٧/ ٣/ ١٩٩٥ .

(١١) المصدر السابق .

(١٢) كان صلاح هدايت أحد الضباط الأحرار العلميين ، أول رئيس لهذه اللجنة - وقد شغل فيما بعد منصب وزير البحث العلمى - وهو الأب الروحى للنشاط الذرى فى مصر .

(١٣) تابعت الهند برنامجها النووى، حتى أصبحت الآن دولة نووية، وتبعتها باكستان لتحقق توازن الرعب النووى فى شبه القارة الهندية .

(١٤) جريدة الوفد - هل نملك تصنيع القنبلة النووية - ١٦/ ٣/ ١٩٩٥ .

(١٥) المصدر السابق - حديث مع الدكتور محمد سلامة نائب رئيس هيئة الطاقة النووية، والدكتور عزت عبد العزيز الرئيس السابق للهيئة، والدكتور حافظ حجى رئيس هيئة المحطات النووية والدكتور محمد المصرى الأستاذ بمركز البحوث النووية .

(١٦) د. زكريا حسين - الترسانة النووية الإسرائيلية .

(١٧) سمير كرم - أسرار لم تكشف حول الحرب النووية بين العرب وإسرائيل - بحث .

(١٨) ماكجورج باندى - الخطر والبقاء: خيارات القنبلة النووية خلال السنوات الخمسين الأولى .

(١٩) المصدر السابق .

(٢٠) سمير كرم - مصدر سابق .

(٢١) سفير د. محمود كارم محمود - انتشار أسلحة الدمار الشامل وإخلاء منطقة الشرق الأوسط منها - بحث .

(٢٢) عمرو موسى وزير الخارجية المصرى - فى حوار مع صلاح الدين حافظ - الأهرام فى١٨/ ٤/ ١٩٩٥م .

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) عمرو موسى - فى حوار آخر مع صلاح الدين حافظ - الأهرام فى١٨/ ٥/ ١٩٩٥م .

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) المصدر السابق .

أفول الأمن العربى
صعود الأمن الإسرائيلى

السلام الذى جاء لم يأت معه حتى الآن الإحساس بالأمن . .

فالتوترات مازالت قائمة فى المنطقة ، توترات عربية إسرائيلية ، وتوترات عربية عربية ، وتوترات عربية مع بعض دول الجوار غير العربية ، ثم توترات دولية فى المنطقة العربية وحولها ومنذ أن جاء نتنياهو إلى قمة الحكم فى إسرائيل بانتخابات مايو ١٩٩٦ ، أحال مناخ المنطقة إلى التهديد المستمر بالتوتر والحرب ، وأهدر فرص التسوية فانهارت امكانيات تحقيق الأمن والسلام . . .

لقد تضافر الإحساس بعدم الأمان ، مع استمرار التوترات ، مما أدى إلى استمرار سباق التسلح بدرجة واضحة ، وخصوصا فى ظل عاملين رئيسيين :

الأول : هو عدم تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، تسوية شاملة عادلة مع استمرار التفوق الإسرائيلى الكامل .

والثانى : هو اندلاع أزمة الخليج الثانية ، نتيجة لغزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، وصولا لحرب عاصفة الصحراء التى خاضتها قوات التحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة ، بهدف تحرير الكويت وتدمير العراق ، كنموذج لأزمات الانفجار الذاتى ، أو الانفجار على الذات ، التى تستقطب التدخلات الأجنبية !

والنتيجة الواقعية للعاملين المذكورين ، فضلا عن عوامل أخرى للتوتر ، هى ازدحام المنطقة بالجيوش الجرارة وتكدس الأسلحة والإنفاق الباهظ على تطوير القدرات العسكرية ، الأمر الذى يتناقض حتما مع توجهات السلام الحقيقى ، بل مع جوهر السلام الحقيقى وروحه !

وقد استهدفت الحروب الستة بين العرب وإسرائيل ، حروب ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، الاستنزاف ٦٨ - ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ ، اجتياح لبنان ١٩٨٢ - وصولا لانتفاضة الحجارة - حل الصراع العربى الإسرائيلى بالقوة المسلحة دون جدوى ، وحتى عندما وقعت مصر وإسرائيل

معاهدة سلام برعاية الولايات المتحدة الأمريكية فى عام١٩٧٩ ، فإن مسائل تسوية القضية الفلسطينية وإحلال السلام ظلت بمثابة تحد أمام السلام المصرى الإسرائيلى ذاته ، ومن ثم فقد انخرط الجانبان فى سباق تسلح هائل ، واشتمل ذلك الاعتماد على جميع مصادر توريد السلاح العالمية ، وبذل الجانبان دوما استعدادت ضخمة للدخول فى حرب مدمرة أخرى ، وقد أدت جملة هذه التطورات إلى إحداث تحول كيفى هائل فى طبيعة الصراع ، ذلك أن الصراع الذى كان قائما حول تقسيم فلسطين فى الأصل ، أصبح ممتدا ليشمل العديد من القضايا المعقدة ، مثل الأراضى العربية المحتلة ، وسباق التسلح ، وموارد المياه ، واللاجئين ، والمقاطعة الاقتصادية . . . [١]

صحيح أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية قد فتحت الباب أمام مناخ جديد فى المنطقة ، هو مناخ التسوية السياسية – عبر التفاوض – للصراع العربى الإسرائيلى ، بعد جولات الحروب ومحاولة فرض التسوية عبر الصدام العسكرى ، إلا أن السلام بمفهومه الشامل ومعاييره العادلة ، والأمن المتكافئ بقواعده وشروطه المتعارف عليها ، لم يحلا بعد ، على مدى أكثر من عقدين ، منذ انتهاء حرب أكتوبر١٩٧٣ المجيدة ، التى وصفها الرئيس الراحل أنور السادات بأنها آخر الحروب .

غير أن الواقع الراهن يقول ، إن بذور التوتر وجذور الصراع مازالت قائمة ، تنذر بإمكانات الانفجار مرة أخرى ، وفى أى وقت . . . رغم أن اتفاقات السلام ومفاوضاته ، منذ مفاوضات كامب ديفيد وبلير هاوس١٩٧٨ ، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية١٩٧٩ ، حتى الآن ، تفرض ضمن ما تفرض – وخصوصا على الأطراف العربية المعنية – تخفيض القدرات العسكرية وتسريح الجيوش والحد من التسلح التقليدى – فضلا عن الحظر التام على التسلح غير التقليدى بالطبع – وإقامة مناطق منزوعة السلاح لحماية حدود إسرائيل ، والخضوع لإشراف ومراقبة قوات دولية . . . إلخ .

ونحسب أن الأطراف العربية ، قد تمسكت بطرح شعار « الأرض مقابل السلام » ، على أمل إحداث نوع من التوازن فى القوى مع إسرائيل ، التى انخرطت فى سلوك طريقين معا ، طريق الدخول فى مفاوضات سلام مطولة – ومتعثرة غالبا – ومساومات ابتزازية شاقة ، وطريق الإسراع فى تقوية الآلة العسكرية التقليدية وغير التقليدية ، سرا وعلانية ، مقابل اشتراطها على العرب تخفيض قدراتهم العسكرية ، بضغط أمريكى سافر ، كان هدفه ولايزال تحقيق الالتزام « التاريخى » بأن تظل إسرائيل متفوقة عسكريا وإستراتيجيا على مجموع العرب !

ومن المؤكد أن جيوشا عربية عديدة ، قد تعرضت للتقليص وخفض الإمكانات الكمية والنوعية ، البشرية والتسليحية ، فى ظل « مناخ السلام الجديد » بينما كان الجيش الإسرائيلى

ينمو بسرعة ويزداد قوة، متجاوزا شروط هذا المناخ الجديد متخطيا ضوابطه التى فرضت على غيره، الأمر الذى أحدث قلقا متزايدا فى أوساط المؤسسات العسكرية العربية المعنية، وخصوصا المؤسسة العسكرية المصرية، ذات التقاليد والمفاهيم التاريخية، صاحبة أضخم صدام مع إسرائيل.

وقد أدى ذلك إلى عودة سباق التسلح مرة أخرى فى المنطقة وإن كان بدرجات محدودة، رغم أن ضبط التسلح فى الشرق الأوسط يعتبر واحدا من أهم مفاتيح عملية إحلال نمط جديد للأمن والسلام الإقليمى، وتستمد هذه القضية أهميتها من أن تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، لا يمكن أن تتم بفاعلية دون الاتفاق على آليات مستقرة لوقف سباقات التسلح العديدة التى اندلعت على هامش ذلك الصراع، والتى كانت بحد ذاتها واحدة من أهم أسباب تقويض الاستقرار الإقليمى واستنزاف القدرات الاقتصادية للدول المعنية.

ومن ثم كان من الضرورى الاعتراف فى سياق عملية التسوية بأن سباق التسلح يعتبر أحد العوامل الرئيسية المقوضة للاستقرار فى الشرق الأوسط، مع ضرورة التفاوض بشأن الإجراءات والترتيبات اللازمة، لوقف سباق التسلح الإقليمى، بهدف إقامة توازن عسكرى أكثر أمنا واستقرارا فى المنطقة. . (٢)

والخلاصة، أن مسيرة السلام الطويلة، قد أحدثت خللا فى التوزانات العسكرية بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلى، وأوجدت تناقضا فى المفاهيم العربية من ناحية أخرى، حول الأمن والاستقرار، وجلبت اختلافا فى موازين القوى، فبينما التزم العرب - فى معظم الأحيان - بالقيود الصارمة التى جاءت بها اتفاقات السلام ومناخ السلام، على القدرات العسكرية، اندفعت إسرائيل - على العكس - فى تقوية آلتها العسكرية وتحقيق تفوقها المطلق فى الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وخصوصا الأسلحة النووية التى تنفرد بها دون غيرها.

وبقدر ما أدت مفاوضات واتفاقات السلام، إلى إحداث خلل فى توازن القوى العسكرية، لصالح إسرائيل على حساب العرب، بقدر ما أن خلل التوازن هذا، بما يعنيه من إضعاف القدرات العسكرية العربية، وتقوية القدرات العسكرية الإسرائيلية، قد أدى ضمن ما أدى، إلى قبول الطرف الأضعف بما يعرضه، أو يفرضه، الطرف الأقوى. .

وهذه نقطة الضعف الرئيسية فى عملية السلام، إذ إن السلام القائم على عدم توازن القوى، وعلى فرض إرادة الأقوى على الأضعف، هو سلام متهافت، محكوم عليه بالموت قبل أن يولد!

* * *

تغير مفهوم الشرق الأوسط:

فى المناخ الجديد لهذا السلام، تغيرت مفاهيم وتصادمت، وانقلبت موازين، وتراجعت مصالح لحساب مصالح أخرى، فإذا بالمنطقة العربية، أو الشرق الأوسط بحدوده المختلفة، فى حالة سيولة قلقة، كل شيء فيه يتحرك حركة غير منتظمة غير محددة الاتجاه، بدرجة ينطبق عليها القول الشائع «خيل جامح يجرى متصادما وسط غابة من النخيل الكثيف»!

فاذا بدأنا بالخلاف على مفهوم الشرق الأوسط، وحدوده الجغرافية، وقواه السياسية والاقتصادية والعسكرية، فإننا نجد أنفسنا أمام أربعة مفاهيم متباينة، تلتقى أحيانا وتختلف أحيانا أخرى، وفق العقيدة الإستراتيجية لصاحبها.

(١) المفهوم المصرى العربى، وهو أميل إلى المفهوم القومى التقليدى، الذى يحصر التعريف فى «الوطن العربى»، والذى تلعب فيه مصر دور القيادة والريادة، مع الأخذ فى الاعتبار نشوء عاملين إضافيين هما:

العامل الأول: هو بروز دور دول عربية صاعدة، تشكل مراكز قوى مضافة، نتيجة لتطورات الأوضاع خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مثل سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية، ومثل نشوء تجمعات عربية إقليمية، أثرت فى المنظومة العربية الكلاسيكية، التى قامت تحت اسم الجامعة العربية منذ عام١٩٤٥.

والعامل الثانى: هو دخول إسرائيل على الخط المعاكس لهذا المفهوم فى زمن الحرب والصدام، ثم فى زمن السلم والتفاوض، ذلك أن هدف إسرائيل - وحلفائها الغربيين - كان منذ البداية إقامة حاجز غريب يقسم «الوطن العربى» قسمين أوأكثر، ويفتت نهائيا فكرة الوحدة العربية الصافية الممتدة من سواحل الأطلسى غربا إلى سواحل المحيط الهندى شرقا والتى لا تضم «غرباء غير عرب» والتى تسيطر على الشرق الأوسط بحدوده المعروفة، وهو هدف قاومه العرب من خلال الحروب الطويلة..

أما فى زمن السلم والتفاوض فإن إسرائيل تطرح المسألة بصيغة جديدة، صيغة الاندماج فى الشرق الأوسط الجديد، لتشكيل منظومة إقليمية جديدة - على أنقاض المنظومة العربية الإقليمية - وتضم إسرائيل وربما غيرها من دول الجوار الإقليمى، وتصبح إسرائيل مركزا رئيسيا للقيادة والتأثير الحالى والمستقبلى.

وبقدر ما رفضت بعض القوى العربية هذا المفهوم - المفروض إسرائيليا وأمريكيا- بقدر ما قبلت به أطراف عربية أخرى، بعضها قبل بشروط أولها تحقيق السلام الشامل العادل، وبعضها قبل بدون شروط أصلا.

(٢) المفهوم الإسرائيلى: وهو كما أوضحنا يقوم ليس فقط على اندماج إسرائيل فى المنطقة وقبول العرب بها، بل على أساس قيام إسرائيل بدور القيادة للشرق الأوسط الجديد، بفضل انتصارها الإستراتيجى وتفوقها السياسى العسكرى التقنى.

وعلى هذا الأساس فإن لدى إسرائيل تصورات مختلفة لخرائط مختلفة للشرق الأوسط الجديد، ففى مجال السيطرة على التسلح مثلا، يتسع مفهومها للشرق الأوسط الذى تتناوله أية معاهدة محتملة، ليشمل إيران وباكستان، بسبب قدراتهما المزعومة على إنتاج السلاح النووى، الذى يمكن استخدامه ضد إسرائيل، إلا أنه لا يشمل تركيا - لأن هذه عضو فى حلف الأطلسى أى تحت السيطرة الأوروبية الأمريكية![٣] فضلاً عن دخولها فى أحلاف عسكرية مع إسرائيل مؤخرا..

لكن عندما يتعلق الأمر بمصادر المياه واحتمالات توزيعها واقتسامها - وإسرائيل فى حاجة شديدة للمياه - فإن المفهوم الإسرائيلى لخريطة الشرق الأوسط الجديد، يتسع ليشمل تركيا، إضافة إلى سوريا والعراق بالطبع، باعتبار الدول الثلاث هى المشاركة فى نهرى دجلة والفرات، ويشمل كذلك مصر والسودان وأثيوبيا، باعتبارها المشاركة فى نهر النيل، الذى تتطلع إسرائيل بلهف إلى مياهه.

(٣) المفهوم الأمريكى: وهو مفهوم نابع أساسا من حماية المصالح الحيوية الأمريكية فى المنطقة، ومن ثم فهو يقوم على مبدأين، أولا عزل منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، تحت الهيمنة الأمريكية المطلقة، ضمانا لمنابع النفط ومخزونه الهائل، وثانيا إعادة تشكل «الشرق الأوسط الجديد» الذى يضم المشرق العربى وإسرائيل وبعض دول المغرب العربى، أى الأطراف المنخرطة والمؤيدة لعملية السلام مع إسرائيل، والمنضمة لمؤتمر الدار البيضاء وما تلاه، الذى بشر بإقامة كيان إقليمى اقتصادى جديد، تلعب فيه إسرائيل الدور القيادى الرئيسى.

ومن الملاحظ أن المفهوم الأمريكى، يستبعد بالضرورة الدول المعادية للسياسة الأمريكية، إذ إنه ينفى من الشرق الأوسط الجديد، كلا من العراق والسودان وليبيا وإيران، فى الظروف الراهنة على الأقل[٤]

(٤) المفهوم الأوروبى: وهو قائم فى ظل الوحدة الأوروبية، على أساس عامل الجوار الجغرافى والهاجس الأمنى، ومن ثم فهو يتركز حول التعريف القديم، الذى كان سائدا فى القرن الماضى، وحتى بدايات القرن العشرين، ذلك الذى يقسم المنطقة إلى «شرقين» الشرق الأدنى ويضم الدول المطلة على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط ويضم باقى الدول المطلة على المحيط الهندى أو القريبة منه، وخصوصا دول منابع النفط..

وبقدر اهتمام المفهوم الأمريكى بالدرجة الأولى، بمنطقة الخليج النفطية، باعتبارها « محمية خالصة له » بقدر تركيز المفهوم الأوروبى على فكرة البحر متوسطية ومن ثم الاهتمام بدول الشرق الأدنى المطلة عليه، وهى من الغرب إلى الشرق، المغرب والجزائر وتونس- مع استثناء ليبيا - ثم مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان وتركيا.

وهكذا نلاحظ تداخلا فى المفاهيم الأربعة للشرق الأوسط، فإذا استثنينا المفهوم المصرى والعربى، فإن المفاهيم الثلاثة الباقية تلتقى فى الخطوط العريضة لخريطة الشرق الأوسط الجديد، وأسس تقسيمها، وأطر التعاون فيما بينها، ومعها، سواء كان تعاونا أمنيا عسكريا، أو تعاونا اقتصاديا تجاريا ثقافيا، المهم أنه يقوم على مبادئ واضحة مثل:

أ- تجميع الدول المتحالفة او المتعاونة أو الصديقة، فى كيان واحد أوسع من المفهوم العربى «المغلق»!

ب- بناء الكيان الإقليمى الجديد، على أساس تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، وتهيئة إسرائيل لدور قيادى جديد.

جـ - نفى وحرمان الدول المشاغبة، من اللحاق بهذا الكيان الشرق أوسطى الجديد، وهى كما ذكرنا ليبيا والسودان والعراق وإيران.

د- استبعاد الجزء العربى الإفريقى من هذا الكيان، وهو الذى يضم موريتانيا والسودان والصومال وجيبوتى وجزر القمر أعضاء الجامعة العربية.

هـ - تذويب الدور القيادى التقليدى لمصر دولة المحور وسط الإطار العربى الإقليمى، عن طريق خلق مراكز قيادة جديدة أخرى، وخصوصا إسرائيل، بعد تذويب المفهوم القومى للوطن العربى وخريطته الشرق الأوسطية، والعمل على إلغاء المبادئ والمؤسسات التى حكمت هذا المفهوم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، مثل مبادئ العمل العربى المشترك، والأمن القومى العربى، ومثل مؤسسات الجامعة العربية ومنظماتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية المختلفة، لإفساح الطريق أمام المبادئ والمؤسسات التى ستحكم المفهوم الجديد للشرق الأوسط الجديد!

* * *

تحول مفهوم الأمن القومى العربى:

فرض « مناخُ السلام » تغيرات جديدة وجذرية، فى مفهوم الأمن القومى، وخصوصا فى الجانب العربى، سواء من حيث المبادئ الرئيسية الحاكمة، أو من حيث تحديد مصادر تهديد الأمن القومى، ونوعية العدو، واتجاهات العدوان.

ومن المؤكد أن المتغيرات الدولية والإقليمية، التى وقعت خلال عقد التسعينيات بشكل رئيسى، قد أثرت تأثيرا عميقا فى هذا كله، وأحدثت فيه تحولات كبرى، وخصوصا فى ظل تداخل عوامل دولية وإقليمية بارزة، مثل سقوط الاتحاد السوفيتى القوة العظمى المناوئة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمركز القوة العظمى الوحيدة، والمهيمنة - حتى الآن على الأقل - بما يعنيه ذلك من ضياع نفوذ حليف قديم للعرب، وبروز نفوذ صديق قديم متجدد لإسرائيل.

ومثل التوجه العربى الأساسى، نحو حل الصراع مع إسرائيل، عبر التفاوض والتسويات السياسية، فى ظل خلل ئيسى فى توازن القوى بين الطرفين، بما يعنيه ذلك من فرض الشروط من جانب الأقوى على الأضعف.

ومثل تدهور التضامن العربى، حتى عن حده الأدنى، ليس فقط بسبب اختلاف الأطراف العربية، على القبول بالتفاوض والصلح مع إسرائيل فى ظروف غير مواتية، بل بسبب سلسلة الانفجارات الذاتية العربية، بما يعنيه من اشتعال أزمات عربية عربية، بل وحروب صغيرة هنا أو هناك، بعضها له جذور قديمة كانت مكتومة، وبعضها الآخر له أسبابه الجديدة، ومن ثم استمرار بؤر التوتر ساخنة، فى المنطقة العربية، مثل حروب اليمن والصومال والسودان، ومثل الاقتتال الأهلى فى الجزائر، والأزمة المصرية السودانية، وأزمات الحدود فى الجزيرة العربية والخليج التى شملت تورطا لكل من السعودية واليمن وعمان وقطر والبحرين والكويت والعراق، فضلا عن استمرار توتر بعض الحدود العربية حول إسرائيل وبسببها وخصوصا جنوب لبنان، وتوتر بعضها الآخر مع إيران، وخصوصا مع الإمارات العربية المتحدة.

لكن الخطر الأكبر الذى قصم ظهر مفهوم الأمن القومى العربى، كان هو غزو العراق واحتلالها للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، بما عناه ذلك من كسر آخر المحرمات العربية، بغزو دولة عربية عضو فى الجامعة العربية، وفى ميثاق الدفاع العربى المشترك، لدولة عربية أخرى، تتمتع بنفس العضوية، باسم «الحق التاريخى»، الأمر الذى حول مصادر الخطر، من مصادر أجنبية غير عربية، كما كانت الحال سابقا - إيران تجاه الكويت وباقى الخليج العربى، وإسرائيل تجاه كل الدول العربية - إلى مصادر عربية، هى العراق تحديدا فى هذه الحالة.

وبقدر ماكسر غزو العراق للكويت، أخطر المحرمات العربية وقلب مفاهيم الأمن القومى العربى، بقدر ما جاءت حرب عاصفة الصحراء والتحالف الدولى الهائل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لتقضى على البقية الباقية فى هذا الخصوص..

فإذا بالتحالف الدولى وأغلبيته من القوات الأوروبية والأمريكية، هو محرر الكويت من احتلال العراق، وإذا بالمظلة الأمنية الأمريكية والأوروبية والاتفاقات الدفاعية التى عقدتها

مع الدول الخليجية، هى البديل للمظلة العربية ومفهومها للأمن القومى ومواثيق دفاعها العربى الجماعية أو الثنائية، البديل الذى تم تفضيله على تحالف دول ميثاق دمشق، المكون من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى الست، السعودية وعمان وقطر والبحرين والكويت والإمارات(٥) .

وإذا بإسرائيل - العدو اللدود سابقا - تستغل الأزمة - العاصفة، وتقفز إلى سطح الأحداث، فتصبح بين يوم وليلة، الأقرب إلى بعض العرب من بعضهم الآخر، الأصدق والموثوق بها الراغبة فى تقديم المساعدة والدعم فى وجه عدوان الشقيق العربى.

وإذا كان العراق قد كسر المحرمات واخترق نظرية الأمن القومى العربى بخطوته الطائشة، فإن كل ما تبقى من هذه المحرمات وذاك الأمن، قد تم اختراقه حتى النخاع، أمريكيا وإسرائيليا وأوروبيا، الأمر الذى مهد السبيل أمام إجراء التحولات والتغيرات الكبرى فى المنطقة العربية، وفتح الطريق أمام صعود نجم الشرق الأوسطية الجديدة، بمفاهيمها ومبادئها وشروطها المغايرة، وبأساليبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية المختلفة، مقابل استمرار أفول نجم «الوطن العربى» ومفاهيمه القومية ونظريات أمنه ومؤسسات عمله المشترك، من المؤسسة الأم القديمة، الجامعة العربية التى قامت عام١٩٤٥، إلى المؤسسة الفرع الجديدة، ميثاق دمشق الذى أعلن عام١٩٩١، وصولا للآن.

هذا إذن هو صميم المأزق. . .

ولاريب إذن أن الوطن العربى يمر الآن فى مرحلة مخاض كبير، تتصف بالحرج والسيولة والقلق، وبالاحتماء بخيمة أمنية نسيجها غير عربى، لقد أدت بنا هذه الحال إلى أن تمر أمتنا فى مرحلة اختلال التوازن، وكان من نتائجها الأولى أن انضوى الوطن العربى، تحت ظل الهيمنة الأمريكية - والإسرائيلية!!! وتعرضت هويته ومقوماته للامتحان، مما أدى إلى نشوء مظاهر عدة. .

أبرزها انتكاس التوجه القومى، بعد صحوة صغيرة فى الخطى قصيرة فى الزمن، وترسخ القطرية - والانعزالية - فكرا ومفهوما وسلوكا، وتفكك وحدات النظام العربى بعد ما استخدم السلاح فى تقطيع أوصاله، وتراكم الأزمات العربية البينية، وضياع القدرة العربية على الاستجابة للتغيير، وانشداد وحدات النظام إلى قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، انشدادا يختلف ما بين قطر وآخر متانة ونوعا. . .

هكذا انفض من حول الأمن القومى، أهله وأنصاره، ولم يعد له مستند يتكئ عليه، فتعرض لمختلف عوامل الاختلال والانكشاف، أمام ضغوط القوى الدولية والإقليمية، حتى

أصبح نهبا لمبادرات أطراف خارجية، وحتى أصبح النظام العربى بمجمله يئن تحت نمطية من العلاقات السياسية العسكرية الثنائية القطرية - الأجنبية، وبذلك يقدم بعض الأطراف العربية التسويغات لخرق بنية الأمن القومى، وجعل تلك الاختراقات وكأنها حالة دائمة، علينا أن نركن ونتعايش معها، بل نتعامل معها بثقة وأمان. . (٦)

وهكذا اهتزت بل قد نقول تقوضت نظرية الأمن القومى العربى، بمفهومها السائد، الذى يمكن تلخيصه، بأنه الأمن الحقيقى للدولة - أو الأمة - الذى ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التى تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية حقيقية لتلك القدرات، حيث القوة العسكرية جزء من عناصر قوة الدولة - الأمة، فى شتى المجالات، وحيث الأمن القومى يتعدى مجالات القوة العسكرية والسياسية العسكرية، ليشمل القدرة التى تتمكن بها الدولة، من تأمين انطلاق مصادر قوتها فى كل الميادين، وفى مواجهة كل الأخطار التى تهددها. . (٧)

وهكذا أيضا اختلفت مفاهيمنا حول مصادر تهديد الأمن القومى العربى، فى ظل مناخ السلام الجارى. . . فبعدما كانت النظريات التقليدية الراسخة، تؤكد أن هذه المصادر هى أولا إسرائيل، باعتبارها الخطر الرئيسى، وثانيا تركيا وإيران باعتبارهما من دول الجوار ذات الأطماع، وثالثا التحكم فى منابع الأنهار ومصادر المياه من خارج الحدود العربية ورابعا استمرار النفوذ والوجود العسكرى الأجنبى، أصبحنا اليوم - فى ظل مناخ السلام - نعدل ونحور فى مصادر تهديد الأمن القومى. . .

فإسرائيل، لم تعد المصدر الرئيسى للخطر، بعد أن وقعت اتفاقيات صلح وسلام مع الدول العربية المعنية، وإيران لم تعد بنفس الخطر فى الخليج كما كانت الحال فى السابق، بعد أن هددت دولة عربية كبيرة - هى العراق - أمن دول عربية صغيرة فى الخليج، وتركيا أصبحت تُعطى علنا الغطاء الشرعى دوليا وعربيا، لغزو شمال العراق، كلما أرادت - بحجة مطاردة ما تسميه الإرهاب الكردى - مخترقة جوهر فكرة الأمن القومى العربى، ووجود القواعد والتسهيلات والقوات العسكرية الأجنبية، على أرض عربية، لم يعد عارا واحتلالا، بل أصبح مطلبا عند البعض وملجأ للحماية وملاذا من تهديد «الأشقاء»، ومصادر المياه ومنابعها ومجاريها، لم تعد حكرا، فهى الآن محل مساومات ومزادات، فى المفاوضات متعددة الأطراف، التى تبحث عن صيغ جديدة للتعاون المشترك والرخاء الموعود، فى ظل الشرق الأوسطية الجديدة.

لقد تغيرت المفاهيم واختلفت الأفكار واندلعت المتغيرات الجديدة. . .

فى نفس المسار، استمرت التحولات الإستراتيجية فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى، القضية الجوهرية، بثبات نسبى، منذ بداية أول خيط للتسوية السياسية، فى مفاوضات كامب

ديفيد ١٩٧٨ ، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية١٩٧٩ ، مرورا بمؤتمر مدريد للسلام١٩٩١ ، الذى وضع أسس التفاوض العربى الإسرائيلى ، حول التسوية وفق مبدأ الأرض مقابل السلام ، الأمر الذى دفع التفاوض الثنائى ، إلى آفاق جديدة ، أثمر توقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى عام١٩٩٣ ، ثم توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام١٩٩٤ ، الأمر الذى يشير إلى أن أسس مرحلة جديدة ذات ملامح معقدة من العلاقات العربية الإسرائيلية ، قد استقرت ، رغم استمرار احتمالات الاهتزاز والتوترات والتطورات غير المتوقعة . (٨)

وإذا كان من الصعب رصد خصائص عامة ، قابلة للاستمرار ، لتلك المرحلة الجديدة ، فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى ، فانه يمكن الإشارة إلى نقطتين :

أولا : ان هناك من يقولون : إن الصراع العربى الإسرائيلى لم يعد هو الصراع الرئيسى المهيمن على تفاعلات الشرق الأوسط ، فقد تقلص نطاقه بشكل سريع ومثير ، إلى دائرة أطرافه المباشرة ، التى توجد بينها خلافات ومخاوف حقيقية ملموسة يتم التفاوض حولها ، فقد شهدت التفاعلات الإسرائيلية مع الدول العربية خارج «الطوق» تطورات متلاحقة باتجاه تطبيع العلاقات ، تجاوزت فى عمقها ما يحدث بين إسرائيل وبعض أطراف الدائرة المشار إليها ، ودونما ارتباط بما يدور على مسارات التفاوض الثنائية أو المتعددة ، إذ قام مسئولون إسرائيليون - على سبيل المثال - بزيارات لكل من المغرب وتونس وقطر والبحرين وعمان ، وجرت اتصالات مكثفة سرية وعلنية بين إسرائيل وعدد آخر من الدول العربية ، أشارت تقارير مختلفة إلى أنها تطرقت إلى التعاون فى « مجالات أمنية » .

ثانيا : أن احتمالات الصراع المسلح بين إسرائيل والأطراف العربية الملاصقة لها قد تقلصت إلى حد كبير ، فى المدى المنظور ، فيما يتصل بالحروب أو العمليات العسكرية واسعة النطاق أو حتى المحدودة النظامية . (٩)

فإن كان ذلك صحيحا ، فهل هو تطور صادق وأمين ، صادق فى التوجه والاختيار ، وأمين فى الممارسة والتنفيذ ، وإن كان صادقا وأمينا ، من ناحية العرب الراغبين بلهفة فى السلام ، المهرولين بتعجل نحو التطبيع والتوقيع ، فهل هو صادق وأمين من ناحية إسرائيل ! ؟

دعونا نقرأ ، ونحاول أن نقارن ، لكى نفهم . . .

* * *

اختلال التوازن فى الإنفاق العسكرى واستخدام الوارد فى الوطن العربى

المؤشرات / القطر	الإنفاق العسكرى (كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)		الإنفاق العسكرى (كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق على (التعليم والصحة)		المتوسط السنوى للواردات من الأسلحة غير النووية		القوات المسلحة		
	١٩٦٠	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٦٠	١٩٩٠-١٩٩١	بملايين الدولارات الأمريكية ١٩٨٨-١٩٩٢	كنسبة مئوية من الواردات الوطنية ١٩٩١	لكل ١٠٠٠ نسمة ١٩٩٠	لكل مدرس ١٩٩٠	لكل طبيب ١٩٩٠
الأردن	١٦,٧	١٠,٦	٤٦٤	١٣٨	٧٣	٢,٩	٢٦,٩	٢,٠	٢٤
الإمارات العربية المتحدة	-	٤,٨	-	٤٤	٤١٣	٣,٠	٢٧,٦	٢,١	١٥
البحرين	-	٤,٧	-	٤١	١٤٨	٣,٦	١١,٩	٠,٦	٥
تونس	٢,٢	٢,٩	٤٥	٣١	١٤	٠,٣	٤,٧	٠,٥	١٠
الجزائر	٢,١	١,٦	٣١	١١	١٩٩	٢,٦	٥,٠	٠,٥	١٢
جيبوتى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٥,٧	١٤,٠	١٥٠	١٥١	١٧٣٨	٦,٨	٤,٦	٠,٤	٤
السودان	١,٥	٢,٠	٥٢	٤٤	٢٠	١,٤	٣,٠	١,٠	٣٢
سوريا	٧,٩	١٦,٨	٣٢٩	٣٧٣	٥٢٤	١٧,٤	٣٢,٧	٢,٧	٤٧
الصومال	-	٣,٠	-	٢٠٠	-	-	٨,٢	٥,٨	١٢٨
العراق	٨,٧	١٦,٠	١٢٨	٢٧١	٩٣٣	-	٥٢,٩	٥,٧	١٠٥
عُمان	-	١٦,٤	-	٢٩٣	٩٤	٣,٠	١٩,٣	١,٩	٢١
قطر	-	١٢,٥	-	١٩٢	٥٧	٣,٠	١٨,٢	١,٠	١٣
الكويت	-	٦,٥	-	٨٨	٢٤٩	-	١٠,٣	٠,٧	٨
لبنان	-	٣,٥	-	-	١٣	٠,٥	٨,٢	٠,٥	٧
ليبيا	١,٢	٧,٨	٢٩	٧١	١٤٠	٢,٨	١٨,٧	١,١	١٥
مصر	٥,٥	٤,٠	١١٧	٥٢	٦٥٩	٨,٤	٨,٦	٠,٩	٧
المغرب	٢,٠	٤,٦	٤٩	٧٢	١٠٣	١,٥	٧,٧	١,١	٣٩
موريتانيا	-	٤,١	-	٤٠	-	-	٥,٦	٢,٢	٥٥
اليمن	-	١٤,٤	-	١٩٧	٥٠	-	٥,٩	١,٠	٣١
مجموع الوطن العربى	-	٩,٦	-	١٢٩	٧٤٣	٤,٤١	١٢,١	١,٦	٣١
جميع البلدان النامية	٤,٢	٣,٥	١٤٣	٦٠	١٧٨٣٠م	٢,٠	٤,٠	٠,٦	١٩
البلدان الأقل نموا	٢,١	٣,٥	-	-	٢١٢٠م	-	٣,٢	١,٢	٨٨
إفريقيا جنوب الصحراء	٠,٧	٣,٠	٢٧	٤٣	٧٥٠م	١,٠	٢,٦	١,٠	٨٣
البلدان الصناعية	٦,٣	٣,٤	٩٧	٣٣	-	-	٨,٧	٠,٨	٤
العالم	٦,٠	٣,٤	١٠٤	٢٧	-	-	٤,٧	٠,٧	١٦

المصدر: التنمية البشرية فى الوطن العربى - الملف الإحصائى - المستقبل العربى إبريل ١٩٩٥ .

فائض خفض الإنفاق العسكرى العربى والإسرائيلى بنسبة ٢٥٪ و ٥٠٪ بالمقارنة بالإنفاق العسكرى العربى عام ١٩٨٨

الدولة	الناتج القومى (مليار دولار)	الإنفاق الدفاعى (مليار دولار)	فائض الإنفاق الدفاعى (مليون دولار)	
			نسبة خفض ٢٥٪	نسبة خفض ٥٠٪
عمان	٦,٢	١,٥٠	٣٧٥	٧٥٠
الإمارات	٢٣,٢٠	١,٦٠	٤٠٠	٨٠٠
قطر	٤,٨٠	٠,١٧	٤٢	٨٥
البحرين	٤,٠٠	٠,١٤	٣٥	٧٠
السعودية	٧٤,٣٠	١٦,٢٤	١٠٦٠	٨١٢٠
الكويت	١٨,٨٠	١,٥٥	٣٨٧	٧٧٥
العراق	٣٦,٥٧	٧٥,٠٠	١٨٧٥٠	٣٧٥٠٠
لبنان	١١,٢٥	٠,٠٦	١٥	٣٠
سوريا	٢٩,٧٣	٣,٩٥	٩٨٧	١٩٧٥
الاردن	٤,٩٦	٠,٧٥	١٨٧	٣٧٥
مصر	٦٢,٩٤	٥,٦٤	١٤١٠	٢٨٢٠
السودان	٨,٠٠	٠,٣٩	٩٧	١٩٥
ليبيا	٢٣,٣٠	١,٤٠	٣٥٠	٧٠٠
تونس	٩,٥٨	٠,٥٢	١٣٠	٢٦٠
الجزائر	٧٣,٤٧	١,٢٠	٣٠٠	٦٠٠
المغرب	١٧,٨٠	٠,٩٦	٢٤٠	٤٨٠
موريتانيا	٠,٧١	٠,٤٠	١٠٠	٢٠٠
دول عربية أخرى	٧,١٦	٠,٨٤	٢١٠	٤٢٠
جملة الدول العربية	٤١٦,٧٧	١١٢,٣١	٢٨٠٧٧	٥٦١٥٥
إسرائيل	–	٤,٥٠	١١٢٥	٢٢٥٠

ثبات مفهوم الأمن الإسرائيلى

رغم المتغيرات التى طرأت على مفهوم الأمن القومى العربى، ومجالات عمله، نتيجة للتحول الإستراتيجى فى الصراع العربى الإسرائيلى، من الحرب والصدام المسلح، إلى التهدئة والتعايش وصياغة اتفاقيات سلام، إلا أن مفهوم الأمن القومى الإسرائيلى، ظل ثابتا من حيث المبادئ والأهداف ومصادر التهديد، رغم الانخراط الإسرائيلى فى عملية السلام.

فقد ظل مفهوم الأمن الإسرائيلى، يقوم على النظرية التقليدية السارية منذ قيام الدولة العبرية فى مايو١٩٤٨ ، وخلاصتها أن دولة إسرائيل صغيرة محدودة الإمكانات، تمثل رأس الرمح للحضارة الغربية - اليهودية المسيحية - فى منطقة الشرق الأوسط المليئة بكل عوامل صراع الحضارات وصدام الأديان واختلاف الشعوب والعرقيات المتعددة، ولذلك فإن على هذه الدولة أن تبنى أمنها على أساس القوة، والقوة العسكرية تحديدا، دفاعا عن وجودها أمام بحر من العداوة العربية والإسلامية المحيطة والمتربصة بها، تريد إغراقها فى البحر.

ولذلك فإن مصادر تهديد الأمن الإسرائيلى تحددت أولا وتلقائيا فى الدول العربية عموما، والدول المحيطة خصوصا، وبأن هذه المصادر تمتد ثانيا إلى الدول الإسلامية، التى يمكن أن تمثل رديفا للدول العربية فى عدائها لإسرائيل، مثل إيران وباكستان، وتمتد ثالثا للدول الخارجية - بعيدا عن الشرق الأوسط - التى تتحالف مع الدول العربية والإسلامية وكان الاتحاد السوفيتى - قبل سقوطه - أبرز هذه الدول الكبرى التى اعتبرتها إسرائيل ذات فترة مهددة لأمنها القومى، بسبب التحالف العربى السوفيتى، وخصوصا بسبب تحول الاتحاد السوفيتى إلى المصدر الرئيسى لتسليح الدول العربية، منذ صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة لمصر فى عام١٩٥٥ ، التى كسر بها جمال عبد الناصر حصار السلاح على مصر والعرب.

وبقدر ما استغلت إسرائيل، المواجهة العربية المسلحة، عبر الصدامات العسكرية المتتالية من حرب١٩٤٨ ، إلى غزو لبنان١٩٨٢ ، كمصدر رئيسى لتهديد أمنها القومى، فى حشد التأييد الأوروبى الأمريكى، المادى والمعنوى لها، بقدر ما استنزفت التحالف الغربى

كله، خلال سنوات الحرب الباردة، لدعمها، بحجة قيامها بدور الدرع الواقية ضد نفوذ القومية العربية وضد الاتحاد السوفيتي وانتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط، مصدر التهديد القوى لإسرائيل وللمعسكر الرأسمالى الغربى.

وإذا كانت الورقة السوفيتية، قد سقطت من هذه المعادلة منذ بداية التسعينيات، بانتهاء الحرب الباردة وبروز مرحلة التسويات السلمية، فإن إسرائيل سرعان ما استبدلت بها، ورقة الأصولية الإسلامية والتطرف الدينى فى المنطقة، التى جاءت لتعطى إسرائيل خصوصا، والغرب الأوروبى الأمريكى عموما، سلاحا جديدا ضد المصالح القومية العربية والإسلامية، بقدر ما أنها جاءت خصما جسيما من الرصيد العربى الإسلامى كله.

ومثلما كان فى زمن الحرب والصدام المسلح، ظل فى زمن السلم والتسويات السياسية المتهافتة والمتسارعة، « شبح العدو العربى »، هو المصدر الرئيسى لتهديد الأمن القومى، عند الدوائر الإسرائيلية الحاكمة، وخصوصا المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ذات الثقل الرئيسى، فى صياغة وإقرار السياسات العامة واتخاذ القرار الإستراتيجى فى تركيبة الدولة العبرية، سواء فى زمن الحرب أو فى زمن السلام، تحت الإحساس بعقدة التهديد الدائم المتربص عبر الحدود.

ولا يمكن للباحث، فى تطور الشئون الإسرائيلية، أن يمر مرور الكرام على دور المؤسسة العسكرية فى المجتمع الإسرائيلى، ذلك أن هذه المؤسسة، هى نواة « المشروع الصهيونى » من أساسه، القائم على نظرية « بناء القوة » وتطويرها وتطويعها للمراحل التاريخية التى مرت، أو ستمر بها إسرائيل، فى فترات الحرب، أو عهود السلام.

وبقدر ما تباهى إسرائيل، بأنها مجتمع ديمقراطى، على الطراز الغربى فى صحراء من التخلف والاستبداد العربى المحكوم بنظم عشائرية أحيانا أو عسكرية فى معظم الأحيان، فإن الواقع يكشف أن إسرائيل دولة عسكرية دينية المبدأ والطابع والمظهر والجوهر، يحكمها تحالف فريد، من المؤسستين العسكرية والدينية، وكلاهما يتميز بالتشدد والتطرف والتعصب، الأمر الذى يغذى دائما فى المجتمع الإسرائيلى - خليط الأجناس - الإحساس الدائم بمهددات أمنه، القادمة من الأعداء المتربصين، مما يستدعى قوة الحشد وكفاية التعبئة والقدرة، ليس فقط على القتال دفاعا عن الحدود، بل نقل المعارك إلى أرض العدو - بحكم صغر مساحة إسرائيل - بواسطة تركيز القوة العسكرية القادرة والقاهرة، شديدة الكفاية القتالية، قوية التسليح التقليدى وغير التقليدى!

ولذلك ليس غريبا، أن تكون إسرائيل قد تأسست ونمت، على أساس قاعدة عسكرية،

تظللها فكرة دينية توراتية، فيها من الحلم الرومانسى والغيبى الشيء الكثير والجذاب، ومن ثم فليس غريبا، أن تكون أقوى المؤثرات فى صنع القرار الإسرائيلى، قادمة من العسكر ورجال الدين - الحاخامات - بصرف النظر عن الواجهة المدنية الديموقراطية التى تضعها على الواجهة، وتعبر عنها الحكومة والكنيست وأجهزة المجتمع المدنى الأخرى، بحيث تم تطويع النظام السياسى الإسرائيلى كله، ليكون فى خدمة المؤسسة العسكرية، أو بمعنى أدق فى خدمة المفهوم العسكرى لأمن إسرائيل، فى ظل مباركة دينية شديدة التأثير، حتى لو تصادم ذلك مع المظهر الديموقراطى الذى تباهى به.

وقد نجح العسكريون فى إبراز دورهم المحورى، فى بناء دولة إسرائيل، عبر مراحل تاريخية ممتدة، من التأسيس إلى الاستقرار والسلام، وذلك بقيامهم بواجبات أساسية فى حركة النظام السياسى الاقتصادى الاجتماعى، مما ساعد المؤسسة العسكرية على بلوغ مكانتها المؤثرة، خلال مراحل الصدام، وخلال مراحل السلام على السواء، فهى المؤسسة الأم - مصنع القادة - التى تفرخ جنودا محاربين بإيمان دفاعا عن أرض الميعاد « التى وهبها الله لشعبه المختار » وهى أيضا التى تفرخ القادة والزعماء والخبراء والوزراء وزعماء الأحزاب، بفضل التأهيل الأيديولوجى السياسى - العسكرى الذى توفره لكل إسرائيلى، يقضى الخدمة العسكرية.

وبهذه الطريقة تغلغل نفوذ هذه المؤسسة فى كل نشاطات الحياة الإسرائيلية، وأصبحت هى دون سواها، الأقدر على صنع السياسات وتشكيل القرارات، مما أدى إلى قدرتها على فرض مفاهيمها - وخصوصا مفهومها للأمن القومى - على المؤسسات الأخرى وعلى صياغة وتأكيد نظرية « بناء القوة »، وخصوصا أنها تجمع فى بنائها التنظيمى، جميع الأجزاء المناظرة لأجهزة الدولة، بمعنى أنها قادرة على إدارة دفة البلاد، من خلال هيئة الأركان، كما أن علاقة رئيس الوزراء - المنصب السياسى الرئيسى فى إسرائيل - بمكونات المؤسسة العسكرية، تفسر المكانة التى يشغلها رئيس الوزراء - عادة - فى هذه المؤسسة. (١٠)

لقد تمت صياغة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطات المدنية فى المجتمع الإسرائيلى، بناء على طبيعة الأدوار، التى تمارسها المؤسسة العسكرية، من خلال مكوناتها الأمنية والصناعية العلمية والسياسية، ومن خلال ضباطها المتقاعدين، بحيث أصبح نجاحهم فى أداء هذه الأدوار، أحد سبل الحراك الاجتماعى وصولا إلى مصاف القوة.

ولذلك فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تظل على المستوى الداخلى، المساهم الأول فى بناء المجتمع والدولة، باعتبارها الجهاز القادر على الإنجاز والتفوق، بفضل قدرتها التكنولوجية الصناعية العسكرية الواضحة، وبفضل الأدوار العديدة التى تمارسها حاليا ومستقبلا، فى ظل الحرب أو فى ظل السلام. (١١)

وبهذا المنطق قادت المؤسسة العسكرية إسرائيل، قيادة حقيقية، وحددت لها مصادر تهديد الأمن، ووسائل مواجهتها، وخصوصا بواسطة التفوق فى الأسلحة التقليدية، وفى امتلاك روادع إستراتيجية أخرى، لا يمتلكها العرب، مثل السلاح النووى.

وهو منطق، أدخل منطقة الشرق الأوسط، من جديد، برغم توجهات السلام، فى سباق للتسلح لا يمكن التنبؤ بمداه.

وفى رأى الدوائر الغربية - وخصوصا الأمريكية - فإن سباق التسلح القائم بين العرب وإسرائيل، خلال التسعينيات، لا يعنى أن الحرب مؤكدة الحدوث، ولكنها محتملة وأن هذا الاحتمال قائم بل ودائم، إذ إن أى صدام محدود، قد يتحول إلى حرب شاملة ومدمرة تستخدم فيها أسلحة التدمير الشامل، قد تصيب أهدافا مدنية كبرى، وحتى بافتراض أن مباحثات السلام الدائرة، ستنتهى باتفاقيات سلام شامل، فإن سباق التسلح لن يتوقف، واحتمال نشوب صدام مسلح لن يختفى!

ولذلك فإن الدوائر الغربية، ترى أنه من الضرورى الاستمرار فى تعزيز قوة إسرائيل العسكرية، ومدها بالأسلحة المتقدمة، للمحافظة الدائمة على تفوقها الكامل الشامل على مجموع العرب - مع الحد من قدرة العرب على التسلح الموازى - حتى تتمكن إسرائيل من حماية أمنها القومى، وحتى يتمكن الغرب من منع نشوب حرب جديدة شاملة فى المنطقة الحيوية التى تمتلئ بالمصالح الإستراتيجية للغرب، وفى مقدمتها البترول، والمضايق والمعابر الرئيسية، وبحيث يردع التفوق الإسرائيلى، العرب عن دخول حرب جديدة[١٢]

ومع ذلك فإن أحدا لم ينظر للأمر من الزاوية الأخرى، حيث أن إسرائيل لم تتخل عن خططها التوسعية وحلمها فى بناء إسرائيل الكبرى، والتفوق العسكرى الإسرائيلى وغياب ردع عربى يمنع العدوان الإسرائيلى، سيشجعها على اللجوء للقوة لتحقيق أهدافها، فمن المبادئ المعروفة أن التفوق العسكرى يشجع على اللجوء إلى القوة، لحل المشكلات أو لتحقيق هدف إستراتيجى معين، فهذا درس يعلمه تاريخ الأمم لكل فرد، ولم تشذ هذه القاعدة فى وقت من الأوقات. وعليه فإن السلام إذا تحقق، فلن يصمد، ما لم يكن هناك توازن عسكرى بين الأطراف، يكون رادعا لأى طرف، ويمنعه من اللجوء إلى القوة، خوفا من حسابات الأرباح والخسائر، ناهيك عن الردع النووى المتوافر فقط لإسرائيل، ولا يوجد فى مقابله لدى أية دولة عربية وسيلة لردع هذا السلاح، بينما الضغوط شديدة على كل الدول العربية حتى لا تطور أسلحة تدمير شامل من أى نوع[١٣].

وهذا يعنى بوضوح ثبات مصادر تهديد الأمن - كما تراه إسرائيل - وهى مصادر عربية،

ويعنى ثبات سياسة إسرائيل فى مواجهة هذه المصادر، بإطلاق وتطوير قدراتها العسكرية عبر سباق رهيب للتسلح فى الشرق الأوسط - رغم القيود الشديدة التى يضعها الغرب على تسليح العرب مقابل دعمه العسكرى الكامل لإسرائيل - الأمر الذى لا يعنى شيئا عند الحديث عن السلام، حيث إن اختلال موازين القوى - وخصوصا العسكرية - يعنى أنه سلام متهافت سوف ينهار عند أول سانحة.

* * *

ولقد أدى استمرارسباق التسلح فى المنطقة - رغم كل أحاديث السلام - إلى استنزاف الإنفاق الحربى، لمعظم الميزانيات، التى كان يفترض توجيهها للتنمية البشرية فى منطقة عانت طويلا من الصراعات والحروب وباقى مظاهر التخلف والفقر..

فطبقا لإحصائات الإنفاق العسكرى فى الفترة من ١٩٧٩ - الى١٩٩٢، كمؤثر، نرى الآتى:

* أولا: إسرائيل، استنزف الإنفاق العسكرى ٥٠٪ من الإنفاق الحكومى المركزى، أى ما بين ٣٠، ٣٣٪ من الناتج القومى.

* ثانيا: سوريا، بلغ الإنفاق العسكرى ٥٠٪ من الإنفاق الحكومى المركزى، أى ما بين ٢٠ الى ٣٠٪ من اجمالى الناتج القومى.

* ثالثا: مصر، بلغ الإنفاق العسكرى١٢٪ من الإنفاق الحكومى، أى نحو٦٪ من الناتج القومى.

ومن مقارنة هذه الإحصاءات، للإنفاق العسكرى بين القوى الرئيسية الثلاث، مصر وسوريا وإسرائيل، نلاحظ، أن سوريا استمرت فى زيادة معدلاتها بسبب عدم توصلها إلى سلام مع اسرئيل، وأن مصر خفضت إنفاقها العسكرى بشكل ملحوظ، بعدما توصلت إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل -١٩٧٩ - بينما ظلت إسرائيل على زيادة إنفاقها العسكرى المتصاعد، وخصوصا بفضل ضخ المعونات الأمريكية لها، رغم توصلها لاتفاقيات سلام مع مصر - القوة العربية الأولى - ثم مع الأردن والفلسطينيين - لب الصراع - فيما بعد، تدعيما للتفوق العسكرى المطلق، صلب نظرية الأمن الإسرائيلى الثابتة فى ظل الحرب أو فى ظل السلام على السواء.

ويقول الكتاب السنوى « الميزان العسكرى للشرق الأوسط » الصادر عن مركز «جافى» للبحوث الإستراتيجة فى إسرائيل - عام١٩٩٤ - إن مصادر تهديد أمن إسرائيل مازالت كثيرة

وعديدة، ابتداء من الزجاجات الحارقة التى يلقيها الفلسطينيون على الجنود الإسرائيليين، وصولا إلى الصواريخ أرض - أرض الإيرانية، مرورا بالقوات العسكرية العربية المتنامية، سواء من حيث الكفاية القتالية، أو من حيث التسليح والأعداد البشرية، رغم كل جهود السلام التى أنجزت، على سبيل المثال، الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية، التى تعتبر - من وجهة النظر الأمنية الإسرائيلية - أهم من اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، لأن المشكلة الفلسطينية هى الأساس الذى عليه سوف تندفع باقى الأطراف العربية إلى إبرام اتفاقيات سلام مماثلة مع إسرائيل(١٤).

ورغم كل ذلك، فإن استمرار إسرائيل فى اعتناق نظرية التفوق العسكرى والردع الكامل، قد فرض استمرار سباق التسلح فى الشرق الأوسط، بمعدلات أقل من سنوات الحرب الساخنة فى الجانب العربى تحديدا، وبمعدلات أعلى فى الجانب الإسرائيلى وخصوصا، بحيث لم يمنع سريان حالة التوتر والقلق المصاحبة، للإحساس العام، بأن السلام الذى يجرى طبخة هو سلام غير مستقر.

وفى استعراضه لموازين القوى العسكرية الرئيسية فى المنطقة، عدد تقرير «جافى» السابق الإشارة إليه، على سبيل المثال، المواقف التالية: (١٥)

مصر:

القوات المسلحة المصرية تعتبر من القوات ذات الكفاية العالية من حيث التسليح أو التدريب ودائما ما تقوم بشراء أحدث الأسلحة المتطورة جدا ومن مصادر مختلفة. إن عدد الدبابات قد انخفض ليصبح ٢٧٥٠ دبابة ولكن هناك١٠٠ دبابة حديثة جدا قد أمكن للمصريين شراؤها وهى من طراز(إم١، إيه١)

وبالنسبة للطائرة المقاتلة فى السلاح الجوى المصرى فقد انخفض عددها من٥١٥ فى العام الماضى ليصبح٤٦٠ هذا العام -١٩٩٤.

بالإضافة إلى كل هذا فإن سلاح الطيران المصرى يضم حوالى١٢٥ طائرة من طراز(إف١٦) متطورة وحوالى ٥٠طائرة أخرى سوف يتسلمها فى نهاية هذا العام والباقى خلال العام القادم.

وأيضا تمتلك مصر حوالى٢٤ طائرة من طراز (أباتشى) وهى طائرات هليكوبتر، وذلك ضمن الصفقة المتفق عليها بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية التى تنص على تسليم٣٦ طائرة من هذا الطراز(أباتشى) لمصر خلال عامين.

بالنسبة لسلاح البحرية المصرية هناك مفاوضات لشراء غواصتين جديدتين سوف تنضمان إلى ثماني الغواصات الأخرى التي في حوزة سلاح البحرية المصري.

إيران:

أشار التقرير إلى أن إيران سوف تصبح في غضون خمس إلى عشر سنوات قوة عسكرية كبيرة ففي حوزة الإيرانيين الآن ١٠٠٠ دبابة كما طلبت إيران من روسيا دبابات حديثة من طراز (تي٧٢) وبالنسبة لسلاح الطيران الإيراني فإن إيران تملك ٢١٤ طائرة في مقابل ١٩٥ طائرة في العام السابق، وأيضا قد تحصل إيران في القريب العاجل على طائرات حديثة من طراز (ميج٢٩) و (سوخوي - ٢٤)

أما بالنسبة لسلاح البحرية الإيراني ففي عام ١٩٩٤ حصلت إيران على غواصة حديثة من روسيا. وقد تلقت إيران أيضا حوالي عشر سفن حاملة صواريخ من الصين، وترغب إيران في الحصول على صواريخ أرض - أرض بعيدة المدى ومن المعروف أن إيران تملك عددا من صواريخ سكاد - بي - سكاد - سي التي يصل مداها الى ٥٠٠ كيلو متر.

وترغب إيران في الحصول على المزيد من الصواريخ ذات المدى الطويل (١٠٠٠ كيلو متر) من كوريا الشمالية، ولكن الضغط الأمريكي على كوريا الشمالية يمنع إتمام الصفقة.

سوريا:

مازالت سوريا مستمرة في تسليح قواتها بأحدث الأسلحة وتملك سوريا حوالي ١٦٠٠ دبابة حديثة من طراز (تي٧٢) و (تي٧٢ إم) وفي الآونة الأخيرة حصلت سوريا على ٨ صواريخ أرض - أرض من طراز (سكاد سي) ليصبح في حوزة سوريا حوالي٧٢ صاروخ من طراز (سكاد) وأيضا أعداد كبيرة من الصواريخ أرض - ارض.

إسرائيل:

إسرائيل من الدول التي تعمل على تسليح نفسها بأحدث الأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة لأنها محاطة بجيرانها العرب الذين كانوا إلى وقت قريب في حالة حرب معها.

بالنسبة لسلاح الطيران الإسرائيلي فإسرائيل تملك٧٤٢ طائرة مقاتلة في مقابل٦٩٤ طائرة مقاتلة في العام الماضي. وهناك أيضا طائرات متطورة جدا من طراز (إف١٥ وإف١٦).

ورغم أن القراءة الأولية لهذه الإحصائات وتحليل ما ورد فيها من أرقام حول موازين القوى العسكرية في المنطقة، يشير إلى تفوق عربي على إسرائيل، إلا أن الحقيقة غير ذلك

فالتفوق العربى، تفوق شكلى، بينما ظل التفوق النوعى فى الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية لصالح إسرائيل، مما يخل بموازين القوى تماما، ويهدد بالتالى كل ما يبذل من جهود فى تحقيق سلام مستقر.

فحين نجمع أعداد الأسلحة التقليدية التى تمتلكها الدول العربية، نجد أنها تفوق عدديا ما تمتلكه إسرائيل، فالدول العربية مجتمعة تمتلك نحو ١٨ ألف دبابة فى مواجهة٣٨٩٥ دبابة لإسرائيل، وثلاثة آلاف طائرة مقابل٨٣٥ طائرة لإسرائيل، كما يقول الفريق سعد الشاذلى رئيس هئية أركان القوات المسلحة المصرية السابق خلال حرب١٩٧٣. (١٦) الذى يطرح هنا وجهة نظر عربية حول موازين القوى بين العرب وإسرائيل، وتأثير ذلك على عملية السلام الجبرية.

يقول الفريق الشاذلى : إن هذه الأسلحة - مع اعترافنا بالتفوق النوعى لإسرائيل - لو وجهت كلها ضد إسرائيل فسوف تنتصر عليها الدول العربية وتهزمها هزيمة منكرة.

نظريا هذا الكلام صحيح.. ولكنه افتراض لا يمكن أن يتحقق فى ظل الأوضاع الحالية، ويضيف الشاذلى إن «تفوق الطيران الإسرائيلى نوعيا هو الأخطر.. فإسرائيل تمتلك٧٢٨ طائرة منها٦٩٢ طائرة هجوم أرضى وقتال جوى و٢٢ طائرة استطلاع و١٤ طائرة إنذار و١١٧ هليوكبتر مسلحة وعندها ١٧ بطارية هوك و ٣ بطاريات باتريوت.. ومعروف أن باتريوت يضرب الصاروخ أرض أرض، وهو منطلق، وطبعا الأمريكان لا يمكن أن يعطونا باتريوت ولا أى سلاح يمكن أن يؤثر على التوازن العسكرى بين أية دولة عربية وإسرائيل، مثلا إسرائيل عندها ٦٣ طائرة (إف ١٥).. الدول العربية بما فى ذلك مصر لا تملك هذا النوع من الطائرات.. إسرائيل عندها ٢٠٩ طائرات (إف ١٦).. مصر أيضا تمتلك (إف ١٦).. ولكن الأمريكان مثلا قد يلعبون لعبة معينة.. هناك أجهزة تكميلية خاصة بالطائرات مثل الرادار والصاروخ والأجهزة الإلكترونية.. فيقوم الأمريكان بمنح إسرائيل رادارات أبعد مدى أو صاروخا مداه أبعد من ذلك الذى يمكن أن تعطيه لدولة عربية لتضمن بذلك تفوق إسرائيل».

« فوق ذلك تمتلك٣٨٩٥ دبابة و١٦٨٤ مدفع ميدان، وهنا يبرز تفوق نوعى آخر.. فالمدافع الإسرائيلية ذاتية الحركة، المدفع كأنه أربعة مدافع.. يضرب هنا ويتحرك على شاسيه دبابة ليضرب فى مكان آخر..

أيضا إسرائيل لديها٩ آلاف عربة مدرعة و٤ آلاف عربة استطلاع ومائة قاذف صاروخى و١١٤٠ هاون ثقيل و١٠٠٥ صواريخ مضادة للدبابات و١٢ فرقة مدرعة وفرقة مظلات و٧ لواءات مدفعية.

هذه هى القـوة العـسكرية الإسـرائيليـة ، والتـفـوق النوعى ، الأهم هو تفـوق الطائرات المقاتلة» .

يقول الشاذلى عن القدرات العسكرية لمصر وللدول العربية الأخرى المحيطة بإسرائيل :

- أولا : هذه الأرقام ليست سرية بل متداولة لدى المعاهد الإستراتيجية المتخصصة بصفقات السلاح مسجلة فى هذه المعاهد ، ومحدد تاريخ العقود وتاريخ التنفيذ .

مثلا : مصر تمتلك٣٢٣٤ دبابة منها ١٥٤٠ شرقى و١٦٩٤ غربى ، ٢٣٥٨ مدفعا وصاروخا وهاون . . وأخطر المدافع هى ذاتية الحركة ، ومصر تمتلك هذه النوعية من المدافع بالإضافة إلى المدافع المجرورة وعددها٩٧١ مدفعا مجرورا ، وتمتلك مصر٥٥١ طائرة قتال و٧٩ هليكتوبر مسلحة و١٦٧٧ مدفعا مضادا للطائرات ، والقوات البحرية عبارة عن غواصتين ، ومدمرة واحدة و٤ فرقاطات و٢٦ قارب صواريخ و٣ قوارب إنزال .

- لبنان خارج مقارنة القدرات العسكرية . . فكل ما يملكه -ولا تندهش من ذلك- ثلاث طائرات مقاتلة و٦هليكوبتر مسلحة و٢٤٨ دبابة و١٨٠ مدفعا . . تخيل ذلك ! !

أما الأردن فيمتلك١١٤١ دبابة و٨٤٣ مدفعا وصاروخا وهاون و١٠٢ طائرة مقاتلة و٢٤ هليكوبتر مسلحة . . وهى أعداد قليلة أيضا .

نأتى إلى سوريا : تمتلك سوريا ٤٥٠٠ دبابة و٣٠٧٤ مدفعا وصاروخا وهاون أرض أرض ، وهاون ثقيل و٥٩١ طائرة قتال و١٠٠ هليكوبتر مسلحة . صحيح سوريا تتفوق على إسرائيل من حيث عدد الدبابات والمدافع ، ولكن الدبابات الإسرائيلية تمتاز بأن المدافع المركبة عليها ١٠٥مم فى حين أن الدبابات السورية معظمها عليها مدافع ١٠٠مم و٨٥مم .

ولكن السلاح الروسى فى سوريا مازال هو السلاح الأساسى ، لذلك فقوة التأثير الأمريكى ضعيفة . . وإسرائيل تعلم أنها حتى لو شنت هجوما على سوريا فإن خسائرها ستكون كبيرة ، ثمن الحرب هنا غال وهذا فى حد ذاته يردع إسرائيل عن القيام بمثل هذه المغامرة لأنها ستتكبد خسائر بشرية ومادية كبيرة .

والتلويح بالحرب جزء من السياسة . . وفى ظروف كثيرة تستطيع أن تلوح بالحرب لتحقيق أهداف سياسية وخاصة إذا كان لدى الجهة التى تهدد القوة التى تؤهلها لهذا التهديد . . إسرائيل متفوقة عسكريا من حيث التفوق النوعى سواء فى الأسلحة التقليدية أو النووية ، إسرائيل دولة نووية تمتلك٢٠٠رأس فى حين أن الدول العربية لا تملك أسلحة نووية . .

السلام لا يمكن أن يتحقق بين دولتين متجاورتين إذا لم يكن هناك توازن فى القوى . . بمعنى أن يكون عندك كذا طائرة ، وأنا عندى كذا طائرة ، أنت كذا دبابة وأنا كذا دبابة ، ثم يتفق على إجراءات معينة تشمل التفتيش المفاجئ ويكون هناك جهاز رقابى يضمن عدم مفاجأة أى طرف للطرف الآخر . . هذا غير موجود بين مصر وإسرائيل على الرغم من التوقيع على معاهدة سلام . . لا توجد أجهزة رقابية بين الطرفين تمنع العمل المفاجئ ، ثم أن الولايات المتحدة لا يمكن إن تمد مصر بأسلحة يمكن أن تستخدمها ضد إسرائيل . . نحن لسنا دولة مصنعة للسلاح . . والسلاح المتطور لا يقوم بإنتاجه إلا الولايات المتحدة وروسيا فقط .

ومع ذلك أنا لا أتوقع لهذا الوضع أن يستمر ، فعالم القطب الواحد فى طريقه إلى الزوال . . روسيا سوف تعود . . وأوروبا كتجمع تصطدم مصالحها بمصالح الولايات المتحدة . . اليابان قادمة . . الصين قادمة . . العالم العربى يملك طاقات هائلة . . الديموقراطية ستجد طريقها إلى الدول العربية ، كل ذلك يجعل المستقبل لصالحنا .

وأخيرا : الحرب هى أن أرغم خصمى على أن يتصرف وفقا لما أريد ، ويمكن أن يتحقق ذلك بالتلويح بالحرب كما فعلت إسرائيل وأعتقد أن ذلك هو هدفها .[١٧]

* * *

ولعل ذلك كله يفتح من جديد ملف قضية الحد من التسلح وضرورات ضبطه فى الشرق الأوسط فى ظل الحديث الشائع عن السلام .

ذلك أن أهمية ضبط التسلح فى الشرق الأوسط تنبع من أن هذه المنطقة ، من أكثر مناطق العالم تسلحا ، فقد زاد الإنفاق العسكرى ، لدول المنطقة ، من ٣ , ٧بليون دولار عام١٩٧٠ – بما يمثل ٨ , ٢٪ من الإنفاق العسكرى العالمى – إلى ٣ , ٦٧ بليون دولار عام١٩٨٠ – بما يمثل٦ , ١٠٪ من الإنفاق العسكرى العالمى – وهى أعلى معدلات الإنفاق العسكرى فى العالم الثالث كله .

وقد انخفضت معدلات الانفاق العسكرى لدول الشرق الأوسط ، مع انخفاض أسعار النفط فى الثمانينيات ، ليصل إلى ٢ , ٥٣ بليون دولار – ١ , ٥٪ من الإنفاق العسكرى العالمى – لكنها زادت مع اندلاع أزمة وحرب الخليج الثانية عام١٩٩٠ ، لتصل إلى ٩٩ بليون دولار .

ومازالت دول الشرق الأوسط – فى ظل الحديث عن السلام – تخصص فى المتوسط١٢٪ من ناتجها القومى الاجمالى للإنفاق على الأغراض العسكرية ، بينما يصل المتوسط العالمى إلى٥٪ فقط .[١٨]

وإذا كان ذلك يعبر عن شيء فإنه يعبر عن استمرار حالات القلق والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، الناتجة أساسا عن بقاء السبب الرئيسى فى الصراع الأساسى قائما - وهو الصراع العربى الإسرائيلى - بدون تسويات سلمية شاملة وعادلة، بل دون تحقيق توازنات معقولة فى موازين القوى، التى تميل نوعيا فى التسليح التقليدى وغير التقليدى لصالح إسرائيل دون سواها!

كيف إذن يمكن أن نعيش فى ظل سلام عادل شامل، اللهم إلا إذا كان السلام الإسرائيلى.. المتهافت!!

التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط

سلاح البحرية	قواعد سلاح البحرية		الإنزال		سفن حاملة صواريخ		غواصات	
الدول العربية	٩٤	٩٤	٨٤	٨٤	٩٤	٨٤	٩٤	٩٤
	١٨	١٧	٢٨	٣٦	٦٧	٦٧	١٧	١٨
إسرائيل	٣	٣	١١	١٣	١٩	٢٤	٣	٣
النسبة	٦,١	٥,٧	٢,١	٢,٨	٣,٥	٢,٨	٥,٧	٦,١

القوات البرية	ناقلات مدرعة جنود		دبابات		تشكيلات عسكرية		المجموع		ألوية مشاة		تشكيلات ميكانيكية		ألوية مصفحة	
السنة	٩٤	٨٤	٩٤	٨٤	٩٤	٨٤	٩٤	٨٤	٩٤	٨٤	٩٤	٨٤	٩٤	٨٤
الدول العربية	١٣٢٥٠	٨٤٧٠	١٠٤٠٠	٨٠٦٥	٤٤	٥١	٣٣	٢٣	٣	٣	١٤	١٠	١٦	١٠
إسرائيل	٨١٠٠	٨٠٠٠	٣٨٥٠	٣٦٥٠	١٣	٢٠	١٦	١١	٤	–	–	–	١٢	١١
النسبة	٦ : ١,٦	١ : ١,١	١ : ٢,٧	١ : ٢,٢	١ : ٣,٤	١ : ٢,٥	١ : ٢,١	١ : ٢,١	١ : ٠,٨	–	–	–	١ : ١,٣	١ : ١,٩

المصدر : تقرير جافى السنوى بعنوان الميزان العسكرى للشرق الأوسط - ١٩٩٤

التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط

القوات الجوية	الدول العربية	إسرائيل	النسبة
صواريخ أرض جو			
١١٩٤	٢٦٠	+	
١٩٨٤	٣٠٤	+	
مطارات			
٩٤	٦٥	١١	٥,٩
٨٤	٤٨	١١	٤,٤
مجموع طائرات هليوكبتر			
٩٤	٦٤٢	٢٥٣	٢,٥
٨٤	٤٨٥	١٨٨	٢,٦
طائرات هليكوبتر ناقلة			
٩٤	٣٦٢	١٣٨	٢,٦
٨٤	٣٢٤	١٣٣	٢,٤
طائرات هليكوبتر هجومية			
٩٤	٢٨٠	١١٥	٢,٤
٨٤	١٦٨	٥٥	٢,٩
مجموع طائرات هليكوبتر مقاتلة			
٩٤	١٢٣٦	٧٤٢	١,٨
٨٤	١٦٣٥	٦٧٠	٢,٤
طائرات هجومية خاصة بالمهمات			
آخرون			
٩٤	٤٦٧	٤٦٣	١:١
٨٤	٣٥٤	١٨٥	١,٩
نوعية ممتازة			
٩٤	٧٢	٢٠٤	٠,٤
٨٤	٤٩٦	٤٤٥	١,١
طائرات اعتراضية			
آخرون			
٩٤	٤٧٨		
٨٤	٦٢٠		
نوعية ممتازة			
٩٤	٢١٥	٧٥	٢,٩
٨٤	١٣٠	٤٠	٣,٣

التـــوزان العســكرى فى الشــرق الأوســط

الـدول	السنة	القوة البشرية بالآلاف: نظامية	احتياطية	المجموع	طائرات اعتراضية: نوعية جيدة	آخرين	طائرات هجومية: نوعية جيدة	آخرين	طائرات قاذف	مجموع الطائرات الكاملة	طائرات نقل	طائرات هليوكبتر: مقاتلة	. نقل	المجموع	مطارات عسكرية	صواريخ أرض- جو
مصر	٩٤-٩٣	٩٥	٨٠	١٧٥	١٤٣	١٧٥		١٣٩		٤٧٥	٤٧	٨٠	١١٧	١٩٧	٢٨	١٢٢
إيران	٩٤-٩٣	٣٥		٣٥	٦٠	٤٥	٢٤	٨٥		٢١٤	١٢٠	٧٠	٢٠٥	٢٧٥	٢٠+	٣٥
العراق	٩٤-٩٣	٩٨	+	٩٨	٣٥	١٩٠	+	١٧٠	٥	٤٠٠	+	١٨٥	١١٥	٤٠٠	٣٨	٦٠
إسرائيل	٩٤-٩٣	٣٢,٥ ٩٨	٥٤	٨٦,٥	٧٥		٢٠٤	٤٦٣		٢٧٢	٩٣	١١٥	١٣٨	٢٥٣	١١	+
الأردن	٩٤-٩٣	٩,٧		٩,٧				١٠٣		١٠٣	١٨	٢٣	٣٠+	٥٣+	٦	١٤
ليبيا	٩٤-٩٣	١٨		١٨	٦٥-٧٠	١١٠	٦	٣٤٠	٧	٥٢٨	١٤١	٧٠	١٣٤	٢٠٤	١٦	٩٩
السعودية	٩٤-٩٣	١٨		١٨	١١٦		٤٧	١٠٧		٢٧٠	١٠٨	٥٩	١١٢	١٧١	٢٢	٢٣
سوريا	٩٤-٩٣	٨٠٠	٤٠	١٢٠	٥٥	٢٩٠	٢٠	١٥٠		٥١٥	٢٣	١٠٠	١٨٥	٢٨٥	٢١	١٠٨

المصدر: تقرير «جافى» السنوى بعنوان الميزان العسكرى للشرق الأوسط.

هوامش

(١) د. عبد المنعم سعيد وأحمد إبراهيم محمود - ضبط التسلح التقليدى فى الشرق الأوسط - كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

(٢) المصدر السابق.

(٣) روجر أوين - جغرافيا متفاوتة للشرق الأوسط - الحياة١٠/ ٧/ ١٩٩٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تكون تحالف دول ميثاق دمشق، فى أعقاب تحرير الكويت وبالتحديد فى ٦/ ٣/ ١٩٩١، من الدول الثمانى مصر وسوريا والسعودية وعمان وقطر والبحرين والكويت والإمارات ليكون مظلة أمنية عربية للخليج فى وجه التهديدات، لكنه سرعان ما تباطأ حتى تعرقل.

(٦) هيثم الكيلانى - معضلة الأمن العربى فى عاصفة المتغيرات - دورية شئون الشرق الأوسط - العدد ٣٤ - اكتوبر ١٩٩٤.

(٧) زكريا حسين أحمد - فلسفة الإستراتيجية القومية - السياسة العسكرية المصرية فى مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية فى التسعينات - رسالة دكتوراه.

(٨) محمد عبد السلام - التفاعلات العسكرية فى الصراع العربى الإسرائيلى - التقرير الإستراتيجى العربى - ١٩٩٥.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) عبد الغفار عفيفى - مكانة المؤسسة العسكرية فى بناء قوة المجتمع الإسرائيلى.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) أنتونى كوردسمان - بعد العاصفة، التغيرات فى التوازن العسكرى بالشرق الأوسط - ترجمة وتعليق المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة.

(١٣) المشير محمد أبو غزالة فى تعليق على أنتونى كوردسمان فى كتاب بعد العاصفة - مصدر سابق.

(١٤) صحيفة عل همشمار الإسرائيلية - ١٦/ ١١/ ١٩٩٤م.

(١٥) راجع أيضا - التقرير السنوى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ للمعهد الدولى للدراسات السياسية والإستراتيجية - لندن.

(١٦) الفريق سعد الشاذلى - حوار مع روز اليوسف٢٣/ ١/ ١٩٩٥.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) د. محمد السيد سليم - ضبط التسلح وعملية السلام فى الشرق الأوسط.

القنبلة المائية
بعد القنبلة النووية

فى الشرق الأوسط المضطرب دائمًا . . لن يقل خطر القنبلة المائية، عن خطر القنبلة النووية. وبالقنبلتين تلعب إسرائيل معنا، لعبة العصا والجزرة، فهى تمسك بهما معًا، تريد الجزرة - الماء - لنفسها. وتضرب أو تهدد بالعصا - النووية - كل من يعارض مخططاتها ومشروعاتها. .

ولذلك، فإن إسرائيل، فى ظل مفاوضات السلام، وخصوصًا ابتداءً من مؤتمر مدريد، تضع قضية تقسيم موارد المياه فى المنطقة، فى مقدمة الأولويات، بقدر ما تصر على استبعاد وضع قضية انفرادها بالسلاح النووى، ضمن أولوية أية مناقشات.

وليس غريبًا فى كل الظروف، أن تشتعل الحرب القادمة، بسبب الصراع على المياه فى المنطقة، بعدما تراجعت أسباب القلق على النفط العربى وحرية تدفقه إلى الغرب، وتراجعت أسباب الخوف على أمن إسرائيل، باعتبارهما - النفط وإسرائيل - أهم المصالح الإستراتيجية للغرب الأوروبى الأمريكى، فى المنطقة العربية، فقد تم تأمين منابع النفط سياسيا وعسكريا واقتصاديا وأمنيا، وخصوصًا بعد نجاح الاستعراض العسكرى الذى قادته الولايات المتحدة الأمريكية فى حرب عاصفة الصحراء - تحرير الكويت وتدمير العراق - عام١٩٩١.

وبالمثل تم تأمين إسرائيل، ودمجها فى المنطقة، عبر مفاوضات واتفاقيات التسوية والسلام، بعد أن تم تأمينها بتفوق عسكرى تقليدى ونووى على مجموع العرب ولآماد طويلة، يصعب خلالها سد فجوة التسليح وإعادة توازن القوى المختلة.

ولأن نقطة المياه، أصبحت الآن أهم من نقطة النفط، فإن كل الاهتمام يتجه تلقائيا، إلى الصراع على مصادر المياه، والتنافس - الاتفاق على تقسيم كمياتها، فى منطقة مقبلة على عجز هائل فى المياه بدأ الآن فعلاً، وسيصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٥ بليون متر مكعب يرتفع

إلى نحو ٢٦٠ بليون متر مكعب عام ٢٠٣٠، بينما التصحر والجفاف يزدادان، مما يعنى الاختناق أو الموت جوعًا وعطشا، وخصوصًا أن الصحراء بمناخها شديد الحرارة، تشكل ٩٠٪ من مساحة الوطن العربى، الأمر الذى يعكس أهمية المياه فى هذه المنطقة اللاهبة الملتهبة!

ولكى نصل إلى أعماق المشكلة المائية - الخطر الزاحف - نقول أولا . . إن مصادر المياه فى المنطقة العربية أربعة تتكون من أمطار وأنهار وآبار وبحار، على الوجه التالى :

١ - الأنهار، وبعضها ينبع من الداخل العربى، وأهمها ينبع من دول الجوار.

٢- الأمطار وهى فى متوسطها شحيحة.

٣- المياه الجوفية وقد أصبحت قليلة.

٤- تحلية مياه البحر وإعادة تنقية المياه المستعملة، التى تحتاج لتمويل كبير وتكنولوجيا حديثة.

لكن الصورة تكتمل حين نقرأ الأرقام التى تقول إن٦٢٪ من موارد المياه العربية، تأتى من خارج الحدود العربية - أى تتحكم فى منابعها دول أخرى - وأشهرها نهر النيل ونهر الفرات، بينما تتفاوت معدلات الأمطار السنوية بين ٢٥ ملليمتراً فى الصحراء الكبرى و١٨٠ ملليمتراً فى جنوب السودان، ويصل البخر مداه فى ظل شدة الحرارة، إلى معدل سنوى يبلغ ٢,٢٥ ملليمتراً.

ويجرى فى الوطن العربى٣٤ نهراً مستديمًا، تتراوح مساحات أحواضها، ما بين ٨٦ كيلومتراً مربعًا كنهر الزهرانى فى لبنان، و٢,٨ مليون كيلو متر مربع كنهر النيل، وفى حين أن معظم هذه الأنهار صغيرة قصيرة، فإن نهر النيل يصل طوله إلى ٤٨٠٠ كيلومتر.

وفى الوقت الذى تبلغ فيه مساحات الوطن العربى نحو ١٤ مليون كيلومتر مربع - أى٩٪ من المساحة اليابسة - فإن مصادر مياهه المتجددة لا تزيد عن٧٪ من مياه العالم ورغم أن ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٢٨٥ مليار متر مكعب من مياه الأمطار تسقط سنويا فوق الوطن العربى، إلا أن جزءاً كبيراً منها يضيع إما بالبخر أو فى البحر!

ووضع المياه الجوفية ليس أفضل حالاً، فمواردها تضم مياهًا متجددة تقدر بنحو٤٢ مليون متر مكعب سنويا، ومياهًا قديمة تتجمع فى ١٢ خزانًا مائيا إقليميا بشمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية. وتحتوى على ما بين ١٣ إلى ١٥ ألف مليار متر مكعب من المياه، أما

المصادر السنوية غير التقليدية للمياه فهى لا تزيد عن ٨ مليارات متر مكعب مياه صرف معالجة، ومليارى متر مكعب مُحلاَّة.

والمحصلة الواقعية هى أن متوسط نصيب الفرد العربى من المياه قليل، إذ إنه لا يزيد فى المتوسط عن ١٧٥٠ متر مكعب فى السنة، بينما يبلغ المعدل العالمى ١٣ ألف متر مكعب للفرد[١]، والمؤكد أن نصيب الفرد العربى سيتناقص فى المستقبل القريب، بسبب زيادة السكان وزيادة الاستهلاك، فإن كان عدد سكان الوطن العربى يقدر الآن بحوالى ٢٥٠ مليون نسمة، فإنه سيقفز عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠ مليون، وفى عام ٢٠٣٠ يصل إلى ٧٥٠ مليون نسمة، وساعتها يصل العجز المائى فى الوطن العربى إلى ٢٦٠ بليون متر مكعب على الأقل!

وإذا كنا ندرك أن أزمة المياه أزمة عالمية، وأن هناك ٢٢ دولة تحت خط الفقر المائى، أى يبلغ نصيب الفرد فيها أقل من ألف متر مكعب سنويا، فإننا ندعى أن أزمة المياه فى الشرق الأوسط أكثر تعقيداً وأشد حدة، لأسباب عديدة، أولها التزايد السريع فى الاستهلاك نتيجة زيادة السكان، وثانيها وجود منابع الأنهار الأساسية خارج الحدود العربية، مثل نهرى النيل والفرات، مما يعنى تحكم دول المنبع فى المياه خصوصا خلال التوتر والأزمات، وثالثها دخول إسرائيل فى الصراع على المياه، بما يمثله ذلك من مسببات للصدامات القادمة، التى ستكون حروب مياه.[٢] بل «ستكون حروبًا مقدسة دفاعًا عن المياه».

فإذا كان المصريون ارتبطوا بنهر النيل منذ نشأة الإنسان على ضفافه، فقدسوه وعبدوه باعتباره مصدر الحياة ورمز الخصب والنماء - خلال التاريخ الفرعونى - مما صبغ العلاقة بين النهر والإنسان فى مصر، بصبغة التوحد الصوفى، ذى اللمحة الدينية واللمسة القدرية، فإن اليهود يستندون أيضًا إلى أسانيد دينية تاريخية، فى الاستئثار بالمياه فى المنطقة، ألم يقل لهم « سفر التكوين » إن إسرائيل الكبرى تمتد من « نهر مصر - النيل - إلى النهر الكبير نهر الفرات ». وهو نفس الشعار « السياسى الدينى » الذى يطرحه صقور إسرائيل الدينيون والعلمانيون على السواء حتى اليوم.

وإذا كان المصريون قد حولوا عقيدتهم فى النيل ومياهه من الطقوس الدينية - خلال العصور الفرعونية - إلى الاحتياجات الحياتية - باعتبار الماء مصدر الحياة.[٣] فإن البعد الدينى التوراتى التاريخى بالنسبة لليهود ظل حتى اليوم، هو المحرك الأساسى فى السياسة الإسرائيلية تجاه مصادر المياه وضرورة السيطرة عليها فى المنطقة، تلبية لدعوة بناء إسرائيل الكبرى - أرض التوراة وأرض الميعاد.

وعلى هذا الأساس لم تكن الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية، مجرد أطماع تستند إلى

احتياجات معيشية اقتصادية فقط، كما يمكن لأية دولة معاصرة أن تستند إليها فى مطالبتها بحقوق مائية من دولة أخرى مجاورة، لكن الأطماع الإسرائيلية هذه تتميز بجذور دينية تاريخية، كما أن آباء الصهيونية قد تنبهوا لموضوع المياه منذ المراحل الأولى، أى منذ لحظة الحلم اليهودى بالتجمع فى أرض الميعاد، وهى المرحلة التى انطلقت تاريخيا فى منتصف القرن التاسع عشر، ثم تجسدت مشروعًا سياسيا فى المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقده تيودور هيرتسل فى بال بسويسرا عام ١٨٩٧ . (٤) الذى أطلق مقولته الشهيرة فى روايته، الأرض الجديدة - الأرض القديمة، « إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة - القديمة، هم مهندسو الماء ».

وهى مقولة صارت شعاراً مقدسًا لم يتخل عنه القادة الإسرائيليون منذ قيام الدولة العبرية حتى الآن، حيث كانت مخططات التوسع والاستيطان، وأهداف الحملات العسكرية، تتجه دائمًا نحو الاستيلاء على مصادر المياه العربية، وتأمينها بحجة توفير الماء للإسرائيليين كحق مشروع، له جذوره الدينية وبعده التاريخى.

ولذلك فإن الحركة الصهيونية منذ البداية، قد ربطت موضوع المياه، بموضوع إقامة الدولة، ولهذه الدولة فى التصورات الصهيونية مرحلتان: الأولى هى مرحلة إسرائيل الصغرى، أى الدولة القائمة على أرض فلسطين وحدها، وفى هذه المرحلة تشمل الأطماع المائية بشكل رئيسى نهرى الأردن والليطانى، وأما فى المرحلة الثانية، أى مرحلة تحقيق حلم إسرائيل العظمى، فالأطماع المائية تصل حينئذ إلى نهر النيل غربًا ونهر الفرات شرقًا. (٥).

الآن نجحت إسرائيل، فى إقامة دولتها الصغرى - فوق أرض فلسطين، بعد خمس مواجهات عسكرية مع العرب، من حرب١٩٤٨ - إلى حرب لبنان ١٩٨٢، وحققت من ثم أطماعها الأولى فى المياه العربية... لكن المشروع الصهيونى - الحلم التوراتى، لا يزال قائمًا، وينتظر اللحظة المناسبة.

وقد جاءت اللحظة المناسبة، من خلال مفاوضات واتفاقات السلام، حيث وضعت إسرائيل موضوع اقتسام المياه ضمن الأولويات الأساسية، وطرحت بالتالى مشروعاتها وتصوراتها فى هذا الصدد على الأطراف العربية، التى مازالت أسيرة المفاجأة والعجز عن الخيال، من هول الأطماع الإسرائيلية فى المياه اللبنانية والسورية والأردنية والفلسطينية بالدرجة الأولى، ثم المياه المصرية والعراقية فيما بعد.

لقد كانت هذه الأطماع سرية، فى إطار سرية الحروب والمخططات العسكرية، لكنها أصبحت علنية اليوم فى ظل السلام المطروح على مائدة المفاوضات.

وتستند إسرائيل فى ذلك إلى دعائم عدة، تؤكد أطماعها فى المياه العربية، أبرزها، أولاً أن حقها كدولة رئيسة فى منظومة الشرق الأوسط الجديد، توفير مصادرها المائية بدرجة تتناسب مع احتياجاتها، وتلبى طموحها فى التوسع، وثانياً أن مصادر المياه تشكل عنصراً رئيساً من عناصر أمنها القومى، الذى لا يجب المساس به، وإلا شنت الحرب، وثالثًا أن الدول العربية المحيطة لديها مصادر مياه وفيرة - هكذا!! تبدد جزءاً منها إسرافًا وتبذيراً دون استغلال اقتصادى رشيد، ورابعًا أن إسرائيل نجحت فيما فشلت فيه الدول الأخرى، وهو استخدام التكنولوجيا الحديثة فى توفير المياه، سواء عن طريق التوسع فى مشروعات تحلية مياه البحر، أو فى استخدام الرى بالتنقيط - وعلى قدر حاجة الزراعة الحديثة - توفيراً للمياه، على عكس عرب الأنهار - الذين مازالوا يستخدمون الطرق البدائية فى الرى بغمر الأرض، أى أنها هى الأحق بنصيب وافر واقتسام صريح لمصادر المياه من حولها.

ولقد تمكنت إسرائيل بعدوان١٩٦٧، من احتلال منابع نهر الأردن كخطوة أولى، استبقت بها المشروع العربى بتحويل مجرى النهر، ونحسب أن هذا هو السبب الرئيسى فى افتعال إسرائيل للأزمة السياسية عام١٩٦٧، وصولاً لشن العدوان على الجبهات العربية، انتهاء بكسر المشروع المائى العربى، وقيامها باحتلال منابع نهر الأردن، ثم احتلال جنوب لبنان للتحكم فى مياه نهر الليطانى، فضلاً عن السيطرة الكاملة على مصادر مياه الضفة الغربية والجولان.

ومنذ البداية وجدت إسرائيل تشجيعًا أوروبيا أمريكيا صريحًا، على السيطرة على مصادر المياه ومحاولة اقتسامها مع جيرانها العرب، إن حربًا أو سلمًا، وتبلور ذلك واضحًا فى مشروع « جونسون » لاقتسام المياه فى الخمسينيات.

* * *

وطبقًا للوثائق الرسمية التى أذاعتها وزارة الخارجية الأمريكية عام١٩٩٥، فإن الدبلوماسية الأمريكية قررت الهجوم مباشرة على جوهر الصراع العربى الإسرائيلى، بالعمل على تقسيم مصادر المياه بين الطرفين، فأرسلت مبعوثها « إريك جونسون » فى عام١٩٥٣، إلى المنطقة، ليضع تصوراً « أمريكيا » قابلاً للتنفيذ فى اللحظة المناسبة.(٦)

وقد عكف جونسون على عمله، لمدة عامين، ثم انتهى فى عام١٩٥٥ إلى وضع خطة بتمويل أمريكى لمشروع استغلال وتطوير نهر الأردن وتقسيم مياهه بين العرب وإسرائيل، وهو المشروع الذى رفضه العرب ونبههم بالتالى إلى ضرورة التحرك سريعًا لاستباق المخطط الأمريكى الصهيونى، الأمر الذى عرقل - مؤقتًا هذا المشروع.

وفى عام ١٩٥٨ ، وافق مجلس الأمن القومى الأمريكى ، على تقديم ٣٦ مليون دولار كمساعدات للأردن وإسرائيل ، للمساعدة فى استغلال مياه نهر الأردن - طبقا لفلسفة مشروع جونسون - بمعدل ٦ ملايين فقط للأردن و٣٠ مليونًا لإسرائيل ، بحجة تطوير مشروعاتها الخاصة فى توفير المياه .

وتشير الوثيقة رقم٨ فى سلسلة الوثائق التى أذاعتها الخارجية الأمريكية أخيراً عن الفترة (٦١ - ١٩٦٢) أن منتصف سنة ١٩٦٣ يعتبر نقطة تحول فى المستقبل لابد من مراعاتها لأنه فى ذلك الوقت تكون إسرائيل قد أتمت وضع خط أنابيب - ٩ أقدام - لنقل مياه بحيرة طبرية إلى صحراء النقب ، ولابد من مواجهة أية تحركات عربية لإحباط خطط إسرائيل فى بحيرة طبرية .

وعقدت فى ١٦ فبراير عام١٩٦٢ جلسة عمل بواشنطن ضمت ماك جورج باندى المساعد الخاص للرئيس لشئون الأمن القومى وسفير إسرائيل بواشنطن إفراهام هارمان وجازيت الوزير بالسفارة وويليام هاميلتون من الخارجية الأمريكية الموضوع هو قضايا الأمن الإسرائيلى وغيرها والمحضر السرى يحمل رقم٧٨٤ A5-MSP/2 والحديث دار فى الأصل حول حصول مصر على الطائرة الميج ١٩ ومدى تأثير ذلك على أمن إسرائيل . وجاء ذكر مسألة المياه بسؤال باندى للسفير حول حاجة إسرائيل لمساعدة خارجية ، وقال مساعد الأمن القومى للرئيس الأمريكى إن جوهر خطة جونسون هو أن تستغل إسرائيل مياه نهر الأردن بينما تحصل الأردن على حاجاتها من المياه من نهر اليرموك . . . !

وفى اجتماع بالخارجية فى ٢٦ أغسطس عام١٩٦٢ ضم إريك جونسون وجورج بول مساعد وزير الخارجية وويليام كراوفورد أكد فيه إريك جونسون أن مشروعه الذى سبق وضعه كان جوهره هو مساعدة الأردن على رى وزراعة ٢٥٠ ألف فدان بالجنوب وهو ما يسمح بتوظيف ٢٠٠ - ٢٥٠ ألفًا من اللاجئين وهو حسب نص الوثيقة السرية رقم ٦٨٤ . A.85322/8-2661 «يقصم ظهر» مشكلة اللاجئين..!

وكشف جونسون فى هذا الاجتماع أن مشروعات إسرائيل لاستغلال مياه نهر الأردن والتى بدأت سنة ١٩٥٥ سوف تصل سنة ١٩٦٣ إلى أخذ ٦٠٪ من مصادر مياه الحوض بينما فى خطته كانت النسبة ٣٨٪ فقط والاختلاف جاء نتيجة القدرة الاقتصادية والمساعدات الخارجية .

وبعد انتهاء الاجتماع كتب إريك جونسون فى نفس اليوم - ٢٦ أغسطس - رسالة عاجلة إلى مساعد وزير الخارجية الأمريكية يشير له فيها ٧٣٠١ , ٨٩٨٥-2661 أنه نسى خلال اجتماع

الصباح مناقشة فكرة بالغة الحيوية وهى وضع «نظام إشراف دولى» لكل ممرات المياه فى المنطقة، وتنتهى الرسالة بتأكيد ما سبق أن قاله فى الاجتماع من أن تحويل مشروع رى بجنوب الأردن يعنى أن نصف اللاجئين سوف يتم توطينهم وهو ما يقضى على المشكلة.

والواضح أن التورط الأمريكى فى خطط إسرائيل هو تورط إستراتيجى ففى نفس الوقت الذى كانت إسرائيل تطرح فيه فكرة « البديل الأردنى » كانت الولايات المتحدة تضع خطط توطين اللاجئين فى الأردن لتحقيق فكرة إسرائيل.

إن الولايات المتحدة طرف أصيل فى خطط التوسع الصهيونى حيث رصدت الأموال لتمويل خط رى صحراء النقب حتى تستوعب إسرائيل المزيد من المهاجرين وبالتالى تتجه نحو المزيد من التوسع فى الأراضى كما حدث بعد ذلك بسنوات فى حرب١٩٦٧ .

إن الاجتماعات بين مسئولى الحكومة وممثلى السفارة الإسرائيلية ليست مثل أى اجتماع لسفارة أخرى بل هى اجتماع بين أفراد طرف واحد وليسا طرفين، وإن كل الإمكانات الأمريكية رهن لطلب إسرائيل بل وأحيانًا قبل أن تطلب مع أن مسألة أصوات اليهود ليست فى هذا الوقت بالخمسينيات بالقدر الذى ترسم به الآن . . !(٧) .

وانفجرت المشكلة فجأة بعد تسرب أنباء تحويل نهر الأردن، مما دفع سوريا - بعد الانفصال - أن تقدم مذكرة احتجاج إلى الولايات المتحدة فى ٢٤ فبراير سنة ٦٢ . والغريب أن يكتب نائب مساعد وزير الخارجية للشرق الأوسط - جرانت - مذكرة إلى وزير الخارجية فى ٢٤ فبراير يتعجب من ذلك الانفجار الإعلامى الذى غطى أسبوعين مع أنه راجع جدول عمل إسرائيل فوجد أن تحويل المياه لن يتم قبل موعده المحدد فى أغسطس أو سبتمبر سنة ٦٣، أى أن خبر التحويل صحيح، ولكن المشكلة حول التاريخ وليست حول التمويل . . . !

ويقول فى مذكرته بالوثيقة ٦٨٤. -A85322/2 2462 إن تحرك سوريا والأردن هو لمجرد إثبات عروبتهما وذلك خوفًا من هجوم القاهرة عليهما بأنه لولا الانفصال لما تحقق الظرف المناسب لإسرائيل للاستيلاء على مياه العرب، ويصل جرانت فى مذكرته إلى أن ما تسعى إليه واشنطن هو عدم وصول هذه المشكلة إلى مجلس الأمن حاليًا ولتحقيق ذلك وفق هذه الوثيقة:

١- إننا - أى الحكومة الأمريكية - قد اقترحنا بشكل غير رسمى على سفارة إسرائيل أنه على إسرائيل التفكير فى الأيام القادمة لتسريب برنامجها حول المياه إلى الصحف وفى دهاليز الأمم المتحدة ونواياها فى تنفيذ خطة جونسون القديمة واستعدادها لمناقشة خطة موحدة فى أى وقت وقبول مراقبة دولية.

٢- السفير الأمريكي في بيروت - قد قدم لحكومة لبنان نصيحة قوية بالحاجة إلى الاعتدال في التصرف . . . !

٣- السفير الأمريكي في عمان - قد تلقى تعليمات للحديث مع الملك حسين ووزير خارجيته . . !

وقد علق وزير الخارجية على هذه المذكرة بأنها جيدة وعمل وقائي جيد وبناء على ذلك أرسلت برقية من الخارجية إلى السفارة الأمريكية بدمشق تنقل إلى حكومتها رسالة شفهية من وزير الخارجية راسك تقول فيها واشنطن لسفيرها : إن واشنطن لا تريد أن تلتزم برد مكتوب وعليه إبلاغ حكومة الانفصال أن واشنطن ليس لديها أية معلومات عن تحويل مياه نهر الأردن ولا عن أعمال في المنطقة المنزوعة السلاح ! !

الواضح تمامًا أن واشنطن ترسم لإسرائيل سياستها لمواجهة الأزمة وذلك من خلال ما تقترحه عليها وفي نفس الوقت تعمل مع واشنطن على منع مناقشة مشكلة المياه في مجلس الأمن خوفًا من التدخل السوفيتي . وليس غريبًا أن تكذب الحكومة الأمريكية وفق وثائقها على الحكومات العربية حتى أصبح منهجًا دبلوماسيا ، فهي كذبت حول معرفتها بتسليح إسرائيل الذرى ، وكذبت حول تحويل مياه نهر الأردن مع أنها في كل حالة كانت وراء الحدث وفي مركزه !

وقد وصل التناقض في الموقف الأمريكي إلى ذروته في الوثيقة رقم٢٦١ بالمجلد بتاريخ ١ مايو ١٩٦٢ برقم سرى LOT 70. D229 وهي عبارة عن مذكرة من نائب مساعد وزير الخارجية للشرق الأوسط - جرانت - إلى وزير الخارجية بالنيابة - بول - حول برنامج المياه الإسرائيلي . وتقول الوثيقة حرفيا « إن الولايات المتحدة تسلم بسيادة إسرائيل على بحيرة طبرية وتعترف بحقها في الحصول على نصيب مساو من مياه نهر الأردن وتأكيدات الولايات المتحدة تعطى بالمقابل لالتزام إسرائيل مستقبلاً وخاصة لحماية أي مشروعات عربية مستقبلية للمياه .

الموقف الأمريكي

١ - إننا نعتقد أن إسرائيل مخولة بنصيب معقول من مياه وادي الأردن ولن تسمح بعرقلة مشروعها لاستخدام المياه .

٢ - إننا نعتبر أن التوتر حول طبرية في مارس الماضي بين سوريا وإسرائيل يرجع إلى برنامج إسرائيل بنقل كميات ضخمة من مياه البحيرة الذى يبدأ في سنة ١٩٦٣ ، فإسرائيل تصر

على الاستمرار فى خطتها ويرغب العرب فى منعها . . إذا كانت غارات إسرائيل على سوريا قد فشلت فإن إسرائيل تسعى لاستخدام القوى البشرية ما لم تحصل إسرائيل على تأكيد بأننا - أى الولايات المتحدة - سوف ندافع عن حقها فى استخدام هذه المياه وفق خطة جونسون» .

والخطير فى هذه الوثيقة هو هذا الاعتراف الأمريكى بسيادة إسرائيل على بحيرة طبرية وإسرائيل ليس لها سيادة على البحيرة والولايات المتحدة ليس لها حق فى منح الشرعية لإسرائيل ولكنها السياسة الأمريكية التى لا يريد البعض أن يراها على حقيقتها! (٨) .

وتصل المذكرة الأمريكية إلى الالتزام بالحصول على تأييد الحكومات الغربية لهذا الوضع وتقول إن ذلك سوف يدفع كل أصدقاء إسرائيل لدعم الحكومة الأمريكية لمصلحة الطرفين!! ويبقى على الحكومة الأمريكية أن تحصل على مباركة البيت الأبيض. وإن المفاوضات مع البيت الأبيض لم تكتمل وإن كانت نقط الخلاف قد ضاقت حول ورقة الخارجية بخصوص سيادة إسرائيل على بحيرة طبرية ، وقد أعدت الخارجية ثلاثة بدائل للمناقشة مع البيت الأبيض وهى كلها حول مسألة السيادة الإسرائيلية على طبرية ، وإذا كان ممكنًا موافقة البيت الأبيض أو استبعاد هذه النقطة! .

ثم نصل إلى آخر وثيقة أمريكية حول مشكلة المياه وهى بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٦٢ أى فى نفس شهر الوثيقة السابقة وهى مذكرة بنفس مضمون الوثيقة السابقة ولكنها هذه المرة مرفوعة من مساعد وزير الأمريكى بلا أساس. ويمكن تشجيع الأردن للعمل مع البنك الدولى لتطوير نصيبها من نهر اليرموك وإلا فإن ما تقوله إسرائيل من أن مياه نهر الأردن لها ومياه اليرموك للأردن سوف يصبح أمرًا صعبًا وإن كانت واشنطن سوف تجد نفسها مضطرة للدفاع عن إسرائيل!

وبعد أن تصل إلى ضرورة المبادرة الأمريكية بالعمل تناقش الوثيقة طبيعة المبادرة. ومنعًا من أى خطأ أو حسن نية فإن الوثيقة توضح أن التصور هو مبادرة الولايات المتحدة بإعطاء إسرائيل وثيقة مكتوبة بتأييد واشنطن لحقها فى المياه وأن يشمل التأييد تجنيد الموقف الدولى وراء ذلك . . إننا نرى أن مسألة السيادة على نهر طبرية تعقد مسألة استغلال المياه ولابد من التعامل معها كموضوع منفصل عن المياه وربما يكون من خلال مذكرة إضافة على أن يبقى محور الموقف الأمريكى هو الاعتراف بحق وسيادة إسرائيل على بحيرة طبرية .

وينتهى تالبوت بأن يقترح على راسك بأن تقدم المذكرة إلى سفير إسرائيل مع اقتراح بقبول سريع من إسرائيل بما يتيح لواشنطن فرصة التحرك للحصول على قبول عربى ودعم دولى (٩) .

وبعد هذه القراءة فى الوثائق السرية الأمريكية ، التى تم الإفراج عنها عام ١٩٩٥ ، يتضح جليا للعيان أن أمريكا - والغرب عامةً - ضالعة فى توفير أكبر قدر من المياه لإسرائيل ، عن طريق اغتصاب المصادر المائية العربية ، بصرف النظر عن المعاهدات الدولية ، أو القانون الدولى الذى يحمى هذه المصادر وينظم طرق الاستفادة منها بشكل شرعى .

فمتى كانت الشرعية الحقيقية ، معترفًا بها فى عالم لا يعترف إلا بالقوة ! !

وبالفعل نجحت إسرائيل فى تحويل مجرى نهر الأردن إلى بحيرة طبرية ، وتجفيف بحيرة الحولة التى كان يمر فيها نهر الأردن ، ونتيجة لذلك تمكنت من سحب أكثر من ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر الأردن وروافده ، ثم نجحت فى الاستيلاء على نهر اليرموك - أهم روافد نهر الأردن - ويبلغ نصيب مياهها السنوى نحو ٤٧٥ مليون متر مكعب ، يتدفق منها ٤٠٠ مليون من الأراضى السورية ، ثم نجحت أيضًا بعد عدوان ١٩٦٧ فى السيطرة بالكامل على مياه الضفة الغربية - التى وقعت تحت احتلالها - وفرضت الأحكام العسكرية على استخدام هذه المصادر وخاصة الآبار ، لمنع العرب الفلسطينيين من استغلالها ، مقابل توفيرها للتوسع فى المستوطنات اليهودية .

وتستغل إسرائيل فى الوقت الراهن ٨٥٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه الضفة الغربية ، الأمر الذى يوفر لها ٤٠٪ من احتياجاتها كما تستغل ٨٠ مليون متر مكعب من مصادر مياه قطاع غزة ، فضلاً عن ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مرتفعات الجولان السورية ، لكن النصيب الأوفر - الذى يبلغ ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا - فهو يأتيها من نهر الليطانى بعد أن قامت باحتلال جنوب لبنان .

هكذا يتضح أن الجزء الأعظم من استهلاك إسرائيل من المياه العذبة ، لا يأتيها من أرض فلسطين قبل ١٩٤٨ ، ولا من الآبار أو من تحلية مياه البحر ، ولكنه يأتيها مسروقًا ومغتصبًا من الأراضى العربية الأردنية والسورية واللبنانية والفلسطينية ، الأمر الذى لا تريد إسرائيل التفريط فيه ، فما كسبته بالحرب والعدوان ، لا يمكن أن تتخلى عنه فى ظل التسوية والسلام .

ولعل قنبلة المياه هذه ، هى بالضبط صميم مشروع الشرق الأوسطية الجديدة ، الذى تسعى إلى تنفيذه إسرائيل ، ويساندها الغرب الأوروبى الأمريكى ، لإدراكها أن فقر مصادرها المائية ، لا يمكن أن يكفل لمشروعاتها الاستيطانية والتوسعية ، الازدهار الآن أو فى المستقبل ، وأن مشاركتها للعرب فى مصادر مياههم أمر حتمى بالرضا أو بالقسر ، وخصوصًا إذا ما علمنا تزايد معدلات الاستهلاك الإسرائيلى للمياه ، فقد ارتفع معدل استهلاك الفرد فى إسرائيل للمياه ، من ٧٥ مترًا مكعبًا عام ١٩٦٠ ، إلى نحو ٢٢٦٧ مترًا مكعبًا ، فى حين بقى معدل استهلاك الفرد الفلسطينى عند حده الأدنى بمعدلات متدنية للغاية [١٠] .

وإذا كانت إسرائيل قد تذرعت، بإغلاق مصر لمضايق تيران لشن عدوان ١٩٦٧ فإن الحقائق التى تكشفت، تثبت أن هذا العدوان كان معدا بدقة، ليس لفتح مضايق تيران، ولكن للاستيلاء على مصادر المياه السورية واللبنانية والأردنية والفلسطينية، وقد وقعت هذه بالفعل تحت الاحتلال الإسرائيلى، الأمر الذى مكنها من تحقيق معظم أحلامها التوراتية وخصوصًا زرع الأراضى الفلسطينية بالمستوطنات والمستوطنين[١١].

وإذا كانت إسرائيل قد استخدمت القوة العسكرية لفرض سيطرتها على مصادر المياه المحيطة، على مدى سنوات الصراع المسلح، فإنها تسعى الآن، لفرض «الشرعية» على استيلائها على هذه المصادر، فى ظل مفاوضات السلام المتهافت الذى تفرض شروطه على العرب، معتبرة أن المياه قضية أمن قومى فى الحرب كما فى السلم.

* * *

حين جاء مناحم بيجن إلى أرض مصر لأول مرة للتفاوض مع الرئيس السابق أنور السادات، طلب أن يرى شيئين محددين، هما نهر النيل والهرم. . عند الهرم قال هذا هو ما بناه أجدادى لمصر، وعند النيل قال هذه هى المياه العذبة التى وعدنا بها الرب فى التوراة.

ولم يكن بيجن يهزل، فقد طرح بجدية قضية مد إسرائيل بمياه النيل لتروى صحراء النقب، التى لم تكفها مياه نهر الأردن. . والأمر المؤكد أن قضية قيام مصر بمد إسرائيل بالمياه، قد احتلت مكانًا مهما فى المفاوضات المصرية الإسرائيلية التى أعقبت حرب١٩٧٣ المجيدة، سواء قبل كامب ديفيد أو خلالها، أو بعدها وصولاً للاتفاقية الشهيرة عام ١٩٧٩.

وقد نذكر أن الرئيس السادات تطوع بما هو أكثر من مياه النيل إلى النقب، تطوع بمد مياه النيل إلى القدس لتكون زمزم الجديدة - على حد تعبيره - لكن الخبراء السياسيين والقانونيين المصريين كانوا يعلمون باستحالة ذلك، وبأن ما يقوله السادات، لم يكن - فى تفسير بعض المحللين - سوى تمويهًا وخداعًا لترويض تشدد بيجن، غير أن المؤكد أن الحملة الشعبية العنيفة والمعادية لتصريحات السادات، التى اشتعلت فى مصر آنذاك، هى التى كبتت المقولة من أساسها على الأقل لدى السادات، وإن كانت الفكرة ظلت حتى اليوم مطروحة من جانب الإسرائيليين، الذين يخططون لكى تصل إسرائيل إلى دولة الخمسة ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٠، وقد قطعوا بالفعل شوطاً طويلاً فى هذا الاتجاه، الأمر الذى يحتاج أول ما يحتاج إلى مصادر المياه.

لكن مؤتمر مدريد للسلام، كان مؤشرًا جديدًا لمسار التسويات السياسية فى المنطقة، وبقدر ما طرح العرب فيه شعار الأرض مقابل السلام، بقدر ما ركزت إسرائيل على فكرة

اندماجها فى المنطقة، وخلق شرق أوسط جديد، يقوم أساسًا على التعاون الاقتصادى، وفى صلبه جاءت قضية المياه، التى تعرف إسرائيل أكثر من غيرها أنها القنبلة الموقوتة، التى تهدد بحروب المستقبل، حروب المياه.

وإذا كانت إسرائيل، قد طرحت منذ مؤتمر مدريد، ومازالت تطرح على العرب، سواء فى المفاوضات الثنائية، أو فى المفاوضات متعددة الأطراف، قضية اقتسام المياه والاستغلال المشترك لها، فإنها تطرح ما تعرف أنها أولاً تضع يدها على الجزء الأكبر منه، وخصوصًا منذ حرب ١٩٦٧، لكنها تريد فى ظل السلام الموعود، أن تتوسع فى ضمان توفير أكبر قدر من المياه لاحتياجاتها المتزايدة. . وإن كان مشروعها باستيراد المياه من تركيا قد بدا براقًا - خصوصًا بتشجيع غربى - إلا أن إستراتيجيتها الرئيسية، تركزت على اقتسام المياه العربية، وخصوصًا تلك التى لم تضع يدها عليها كاملة عبر الحروب، كما وعد بن جوريون فى الخمسينيات، حين قال: إن كل حروب إسرائيل كانت وستكون من أجل المياه.

ولذلك ركزت إسرائيل فى ظل التسويات المتسارعة، على الانتهاء سريعًا من قضية المياه، بوضعها فى صلب المفاوضات الجارية والمعاهدات التى أنجزت، على أمل أن تحصل على المزيد منها، بعد أن استولت بالفعل على بعضها، ويبدو أنها قد نجحت فى غرس الفكرة حتى فى العقول العربية، ابتداء من مؤتمر مدريد، إلى مؤتمر الدار البيضاء، ووصولاً لمؤتمر عمان ١٩٩٥، أساس تنفيذ الشرق الأوسطية الجديدة!

على الجبهة الأردنية، أنجزت إسرائيل الكثير فى مجال التطبيع، وخصوصًا التعاون المشترك فى المياه، فرغم أن الأردن يتعرض على مدى السنوات الأخيرة، لنقص شديد فى المياه، ولزيادة مضاعفة الاستهلاك، نتيجة زيادة السكان، إلا أنه قد صمت على السلب الإسرائيلى لمياهه المتدفقة عبر نهر الأردن، حيث استولت إسرائيل على ٧٠٪ من مجموع المياه السطحية للأردن، فضلا عن إيقافها لاستغلال الأردن لمياه نهر اليرموك الذى يجرى معظمه فى أراضيه.

وقد أدى استيلاء إسرائيل على منابع نهر الأردن ومعظم مجراه إلى حرمان الأردن من استغلال نحو ٧٤٤ مليون متر مكعب سنويا من أصل ١,٣ مليار متر مكعب سنو يا تشكل الكمية المتاحة للنهر، فى حين وفر هذا لإسرائيل فرص استغلال ما بين ٦٠٠ إلى ٦٤٠ مليون متر مكعب سنويا تشكل ٤٠٪ من احتياجاتها السنوية.

ورغم أن الأردن يسيطر نظريا على نهر اليرموك إلا أن استغلاله لمياه هذا النهر لا يتعدى ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا، فى حين استولت إسرائيل على ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا

من هذا النهر، الأمر الذى رفع حصة الفرد الإسرائيلى من المياه إلى خمسة أضعاف الفرد الأردنى. [١٢].

ولقد تمكنت إسرائيل، من خلال المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، الموقعة عام ١٩٩٤، من تحقيق جزء رئيسى من أهدافها فى تقنين مشاركتها للأردن فى مصادر المياه المتاحة، بإضفاء الشرعية على ما استولت عليه سابقًا، وفى اقتسام الباقى عبر مشروعات مشتركة.

ووفقًا للوثائق الرسمية الموقعة فى ٧/ ٦/ ١٩٩٤ اتفق الطرفان على ما نصه:

١- أحواض المياه السطحية:

(أ) إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى اعتراف متبادل بالحصة المشروعة لكل من الطرفين فى مياه نهرى الأردن واليرموك بشكل يرضى الطرفين. وضمان التدفق دون انقطاع للحصة المشروعة والمعترف بها من قبَل الأردن وإسرائيل فى مياه نهرى الأردن واليرموك بالنوعية بالمتفق عليها عبر جسر مياه متفق عليه.

(ب) تحسين نوعية مياه نهر الأردن فى المنطقة التى تقع أسفل بحيرة طبرية.

(جـ) المحافظة على جودة المياه.

٢- المياه الجوفية المشتركة:

(أ) الطبقة الجوفية من المياه العذبة القابلة للتجدد - المنطقة الجنوبية الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر.

(ب) الطبقة المائية الإحفورية - المنطقة الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر.

(جـ) المحافظة على نوعية الطبقتين.

٣- التخفيف من النقص فى المياه:

(أ) تنمية الموارد المائية.

(ب) النقص فى المياه البديلة.

(جـ) النقص فى مياه الرى.

إمكانات التعاون المشترك فى إطار إقليمى محتمل:

مبادئ عامة :

١) حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والتنوع البيئى .

٢) مراقبة نوعية الهواء .

٣) البيئة البحرية وإدارة الموارد الساحلية .

٤) إدارة النفايات بما فى ذلك النفايات الخطرة .

٥) مراقبة الطاعون .

٦) إلخ .

ويبدو واضحًا من قراءة النصوص التركيز الإسرائيلى القوى على استدراج الأردن إلى مشروعات اقتسام مياهه - ثروته الحيوية - مع إسرائيل ، فى ظل تعاون مشترك وعبر اتفاقيات ثنائية . .

وبقدر ما اعتبرت إسرائيل هذه الاتفاقيات تدعيمًا لحقها فى مشاركة الأردن فى مصادر المياه ، بقدر ما قال الأردن عبر خطابه السياسى الإعلامى ، إنه حافظ على حقوق شعبه التاريخية فى المياه! لكن الخلل يبدو واضحًا . .

* * *

على الجبهة الفلسطينية ، تبدو قضية المياه ، أكثر حساسية وتعقيداً ، فرغم أن اتفاق أوسلو(١) عام١٩٩٣ ، واتفاق أوسلو (٢)، عام ١٩٩٥ ، الموقعين فى واشنطن ، قد وضعا أساسًا لتسوية سياسة تسمح بحكم ذاتى محدد للفلسطينيين ، إلا أن مشكلة السيادة على مصادر المياه فى الضفة الغربية وغزة ، ظلت معلقة ومحل جدل ، مثلها مثل قضية السيادة على الأرض ، ووضع القدس تمامًا ، لأن إسرائيل قد وضعت يدها على كل ذلك ولا تستطيع التفريط فيه طواعية ؛ ولذلك لجأت إلى التأجيل والمماطلة والتسويف ، إلى ما يسمى بالمرحلة النهائية للتفاوض!

لقد تمكنت إسرائيل منذ استيلائها على الضفة الغربية وغزة فى عدوان ١٩٦٧ ، من وضع يدها على كل مصادر المياه الفلسطينية ، واستغلالها استغلالاً كاملاً ، حيث توفر لها هذه المصادر ٣٠٪ على الأقل من استهلاكها وذلك فى حوضين رئيسيين للمياه الجوفية ، الحوض الأول هو الحوض الشمالى فى منطقة طولكرم ، والحوض الثانى هو الحوض الغربى فى

منطقة جنين، فى حين لا يحصل الفلسطينيون إلا على ٢٠٪ فقط من كمية المياه التى تضخها إسرائيل من هذين المصدرين أساسًا، فبينما تضخ إسرائيل ٦٥٠ مليون متر مكعب سنويا من هذه المياه، لا يحصل الفلسطينيون - أكثر من مليون ونصف مليون مواطن - إلا على ١١٥ ألف متر مكعب، فى حين يحصل ١٤٠ ألف مستوطن فى الضفة على ٣٠ مليون متر مكعب سنويا.

ولقد فرضت إسرائيل أحكامًا قاسية على استخدام الفلسطينيين لمصادر المياه فى أراضيهم المحتلة، ومنعتهم من استخدام الآبار القائمة بصورة كاملة، ومن حفر آبار جديدة، ومن مد أنابيب المياه لمعظم القرى، بينما أسرفت فى ضخ المياه للتوسع فى المستوطنات اليهودية، ولمد القدس الكبرى بالمياه القادمة من باقى الضفة، الأمر الذى يهدد بسرعة استنزاف المخزون الجوفى فى الحوضين الرئيسيين السابق ذكرهما.

وتبنى إسرائيل سياستها فى هذا الصدد على أساسين: أولا استمرارها فى السيطرة على كل مصادر المياه فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ضمانًا للمصدر الرئيسى حتى لا تتعرض للعطش المائى داخل ما تسميه الخط الأخضر، وثانيًا أنه لا يمكن التوسع فى المستوطنات الإسرائيلية بهذه الأراضى دون السيطرة على مصادر المياه.

ومنذ مقولة بن جوريون فى الخمسينيات، إن الشعب اليهودى يخوض مع العرب معركة المياه، حتى التسعينيات حيث يخوض الطرفان معركة التسويات، والقضية الشائكة - القنبلة المائية - قائمة، فهما يتعاركان عمليا على مساحة محددة من الأرض، وعلى مصادر شحيحة من المياه.

وبقدر توافر القوة، بقدر تحقيق الهدف.. لأى من الطرفين!.

* * *

على الجبهة السورية: منذ بداية المشروع الصهيونى بالاستيلاء على فلسطين، كانت مياه هضبة الجولان السورية، واحدة من أهم مصادر المياه للعودة إلى أرض الميعاد، جنبًا إلى جنب مع مياه نهر الليطانى اللبنانى، ومياه نهرى الأردن واليرموك. وإذا كانت الترتيبات الأمنية فى الجولان، هى واحدة من العقبات الرئيسة التى ظلت لسنوات تعوق التسوية السورية الإسرائيلية، فإن مصادر مياه جبل الشيخ الذى تسميه الأدبيات الإسرائيلية «أب مياه شعب إسرائيل» هى صلب الخلاف وأبرز العقبات، باعتبار هذه المياه مطمع الحركة الصهيونية، التى بدأت تتردد فى وثائق هذه الحركة منذ ١٩١٩ تحديداً [١٣] نظراً لغزارة المصادر المائية فيها.

وتبلغ مساحة هضبة الجولان السورية ١٠٨٠ كيلو متراً مربعًا، يفصلها جبل الشيخ عن وادى البقاع اللبنانى، ونهر اليرموك عن مرتفعات عجلون الأردنية، وتطل على بحيرة طبرية والوديان المنخفضة فى الشمال، وتتميز الهضبة بثرائها فى مصادر المياه المتنوعة.

فمن حيث الأمطار ونظراً لارتفاعها، الذى يصل فى بعض المناطق إلى ١٥٠٠ متر عن سطح البحر، يصل معدل سقوط الأمطار ما بين ٥٠٠و٧٠٠ ملليمتر، ومن حيث المياه الجوفية، تضم خزانًا هائلاً من المياه المتدفقة عبر الينابيع إلى الوديان بمعدل يزيد عن ١٧٠ ينبوعًا سائلاً.

أما الأنهار فأشهر منابعها هى نهر الأردن - واليرموك وتدفق المياه السورية بنحو٨٠٪ من مياهه باعتبار أن طول اليرموك٥٧ كيلو متراً منها٤٧ كيلو متراً داخل الحدود السورية، وينبع أساسًا من السفوح الشرقية لجبل الشيخ وشرقى الجولان وسهول حوران. وثانى أهم الأنهار هو نهر بانياس الذى ينبع من الهضبة السورية ثم يتدفق إلى الأراضى الفلسطينية، وثالث الأنهار هو نهر الدان - أو القاضى، الذى يلتقى مع نهر بانياس.

ويتجمع المصادر المائية الثلاثة، الأمطار والأنهار والأحواض الجوفية، أصبحت هضبة الجولان السورية، موضع اهتمام إسرائيل، فى أيام الحرب وفى زمن التفاوض والتسويات السياسية.

وقد تمكنت إسرائيل، من احتلال هضبة الجولان، خلال عدوان ١٩٦٧ فتحكمت بمواردها المائية الهائلة، واستفادت من مياه أنهار بانياس والأردن والدان أساسًا، بما وفر لها٣٠٪ من استهلاكها.

وفى الوقت نفسه نجد أن سوريا تعانى نقصًا حادا فى المياه، بمعدل مليار متر مكعب سنويا، لسببين أساسيين أولهما حرمانها من استغلال مياه هضبة الجولان بعد أن احتلتها إسرائيل فى عام١٩٦٧، وثانيهما بدء تركيا فى إقامة مشروعات للتحكم فى منابع ومجرى نهر الفرات الذى يمر بسوريا ثم العراق.

ولذلك أصبحت قضية المياه، إحدى أهم القضايا الشائكة والمعلقة فى مسار التسوية السورية الإسرائيلية، بقدر ما هى قنبلة زمنية موقوتة، لا يعرف أحد متى وكيف تنفجر فى المستقبل!

* * *

على الجبهة اللبنانية: بقدر ارتباط قضايا المياه، بالتسوية السياسية بين سوريا ولبنان مع

إسرائيل، بقدر ارتباط التسوية السورية مع إسرائيل بالتسوية اللبنانية مع إسرائيل، فإن كانت العلاقات السورية اللبنانية قد اكتسبت وضعًا خاصا، عبر التاريخ الحديث، فإن الوجود السياسي العسكري السوري الثقيل في لبنان، كنتيجة من نتائج الحرب الأهلية اللبنانية، قد أدى إلى ارتباط الورقة السورية بالورقة اللبنانية، سواء تعلق الأمر بالحدود الجغرافية، أو الترتيبات الأمنية، أو المشاركة المائية!

ورغم الامتناع السوري اللبناني، عن المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف - التي أفرزها مؤتمر مدريد للسلام - إلا أن المياه السورية اللبنانية، حاضرة على الدوام في هذه المفاوضات، بفضل الجهد الإسرائيلي!! الذي يربط التسويات النهائية، بالإستراتيجيات المائية في ظل الشرق الأوسطية الجديدة.

ووفقًا لبعض الدراسات الصهيونية، فإن لبنان، أرضًا وماءً، يدخل في نطاق الدولة العبرية الموعودة، لكن المذكرة التي قدمتها الحركة الصهيونية لمؤتمر السلام - أو الصلح في عام١٩١٩ تظهر جنوب لبنان كله في حدود الدولة اليهودية الموعودة، حيث وضحت حدودها الشمالية كما يلي: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه، عند تلال سلسلة جبال لبنان، حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ، حتى جوار بيت جن، ومنها تتجه شرقًا متبعة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من الخط الحديدي للحجاز ثم إلى الغرب منه (١٤).

وهكذا أدخلت الأطماع الصهيونية، منذ مشروعها الأول، كل أنهار جنوب لبنان وأراضيه، ضمن دولتها العبرية، وخصوصًا نهر الليطاني الذي يعتبر أكبر الأنهار اللبنانية وأهمها، وقد نجحت إسرائيل في التحكم فيه، بعد احتلالها لجنوب لبنان، وأصبح معروفًا أنها تأخذ منه نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويا، عبر أنابيب ضخمة تصب في بحيرة طبرية، مثلما تستغل مياه نهر الوزاني اللبناني لتغذية الجليل الأعلى بالمياه، تاركة لبنان - كغيره - في حاجة شديدة إلى المياه المسروقة منه، والتي أصبحت ورقة ضاغطة، في التسويات السياسية الممهدة للشرق الأوسطية الجديدة.

* * *

تبقى الجبهة المصرية.. إذ تبدو مصر أحيانًا، أنها أغنى البلاد العربية من حيث توافر مصادر المياه، وخصوصًا نهر النيل المتدفق عبر الزمن من منابعه الإفريقية جنوبًا إلى مصبه المصري عند البحر الأبيض المتوسط شمالاً.

ولكن واقع الحال يقول، إن هذا كان « فعل ماض » لم تعد ثروة مصر المائية وافرة، ولم تعد مصر بالتالى آمنة من العطش، كما كان الحال فى الماضى البعيد أو القريب، رغم خطوتها الجبارة بإقامة السد العالى لحجز المياه الزائدة خلفه فى بحيرة ناصر، وللاستفادة من تدفق الماء بتوليد الكهرباء وتطوير الرى والتوسع فى الزراعة.

لقد طرأت متغيرات جديدة، استنزفت وفرة المياه المصرية، أهمها أولاً زيادة السكان فى مصر بنسب عالية - من ١٤ مليون نسمة فى منتصف العشرينيات، إلى ٦٠ مليونًا فى منتصف التسعينيات - الأمر الذى أدى إلى زيادة استهلاك المياه، سواء فى الشرب، أو فى الرى بالوادى القديم، أو باستصلاح أراضى جديدة فى الصحراء وخصوصا مشروع توشكى فى جنوب الوادى، ومشروع ترعة السلام التى تمد سيناء بمياه النيل.

وثانيًا بسبب استمرار الفاقد بدرجة عالية، عبر البخر من ناحية، وعبر استمرار تدفق الماء العذب إلى البحر الأبيض المتوسط والبحيرات الشمالية، من خلال فرعى دمياط ورشيد، من ناحية أخرى.

وثالثًا بسبب زيادة حاجة دول حوض النيل الإفريقية المشاركة فى المنابع والفروع والمجرى، إلى مزيد من الماء الزائد، الذى كان يتدفق بحرية إلى مصر فى الشمال فتستفيد منه فى التوسع أو فى التخزين، الأمر الذى دفع هذه الدول إلى بدء إقامة السدود ومشروعات التوسع فى الأراضى المستزرعة داخل حدودها على هذه المياه.

ورابعًا بسبب التوتر السياسى وعدم الاستقرار، الذى يسود علاقات دول حوض النيل، وأهمها بالطبع علاقات مصر بالسودان، أو علاقة هذه بإثيوبيا وأوغندا وإثيوبيا وكينيا.. إلخ، مما وضع قضية مياه النيل ونسب توزيعها وطرق استغلالها فى أعلى درجات الأهمية السياسية، وربطها بقوة بقضية التنمية على جانب، وبقضية الأمن القومى على جانب آخر.

وبقدر تنبه دول حوض النيل لأهمية استغلال مياه النهر، والتوسع الراهن والمستقبلى فى استهلاكها، بقدر حساسية القضية فى مصر - باعتبارها دولة المصب من ناحية، وباعتبار النيل المصدر الرئيسى لها من ناحية أخرى، وكما كانت الحال فى الماضى، ظلت فى الحاضر وستبقى فى المستقبل، أصبحت مياه النيل وحرية تدفقها قضية أمن قومى عليا لمصر، ربما أكثر من غيرها، بصرف النظر عن الاتفاقيات الدولية التى تنظم علاقات الدول المشتركة فى الأنهار.

نظرة إلى الأرقام توضح الحقائق الجلية، فالإمكانات المتاحة لمصادر المياه، وفقًا لإحصائات ١٩٩٠، المستمرة حتى عام ٢٠٠٠ على الأقل تدل على الآتى:

* مياه النيل من ٥٥ مليار متر مكعب إلى ٥٧.٥ مليار متر مكعب سنويا .

* من المياه الجوفية الصحراوية نحو ٥ , ٢ مليار متر مكعب سنويا .

*من المياه الجوفيه بوادى النيل من ٦ , ٢ مليار إلى ٩ , ٤ مليار متر مكعب سنويا .

* كم المياه التى يعاد استخدامها ، من ٧ , ٤ إلى ٧ مليار متر مكعب سنويا .

فيصبح المجموع ما بين ٦٣ مليار و٩ , ٧١ مليار متر مكعب سنويا ، تستهلك كلآتى : من ٢ إلى ١ , ٢ مليار متر مكعب فى البخر . بينما تستنزف الزراعة - وخصوصًا فى ظل أساليب الرى التقليدية المتبعة نحو ٨٤٪ من مجموع المياه ، والصناعة ٨٪ والملاحة ٣٪ والاستخدام المنزلى ٥٪ ، فإذا تصورنا ضرورة التوسع المستقبلى فى استصلاح الأراضى حتى عام ٢٠٠٠ ، فإن مصر تحتاج إلى مصادر مياه إضافية تنتج نحو ٢٤ مليار متر مكعب على الأقل !

والخلاصة . . . أن مصر إن كانت غنية بالمياه فى الماضى فلن تبقى كذلك من الآن فصاعدًا ، بل إنها بدأت تدخل حزام العطش . . . حيث تقول الأرقام إنها ستظل مكتفية حتى عام ٢٠٠٠ حيث يصل فائض المياه لديها إلى عشرة مليارات متر مكعب ، رغم انخفاض نصيب الفرد من المياه ، من السبعينيات إلى التسعينيات بنسبة ٣٧٪ .

وبدءًا من عام ٢٠٠٥ ستظهر الفجوة المائية مهددة الأمن القومى لمصر وتصل عام ٢٠١٠ إلى ٥ , ٤ مليار متر مكعب نقصًا سنويا ، ترتفع عام ٢٠١٥ إلى ٨ مليارات ، ثم إلى عشرة مليارات عام ٢٠٢٠ ، وبينما يصل العجز عام ٢٠٢٥ إلى متوسط ١٧ مليار متر مكعب سنويا على أقل تقدير ، فإن زيادة السكان - أى زيادة الاستهلاك بالتبعية - ترتفع لتصل إلى ٩٣ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ ، الأمر الذى يعنى التهديد بكارثة قومية ، تلعب فيها المياه الدور الرئيسى ، وتتداخل فيها الأزمات السياسية والاقتصادية ، الاجتماعية والعسكرية الأمنية ، باعتبار المياه قضية أمن قومى ، وتهدد مصادرها أهم مصادر تهديد هذا الأمن .

ولقد لعبت التوترات والعلاقات السياسية والعسكرية ، غير المستقرة ، خلال السنوات الأخيرة ، دورًا بارزًا فى توتر حوض نهر النيل ، الذى يضم عشرة دول مشتركة فيها ، هى من المنابع جنوبًا إلى المصب شمالاً ، إثيوبيا ، أوغندا ، كينيا ، تنزانيا ، رواندا ، بوروندى ، زائير ، أرتريا ، السودان ثم مصر ، فإن كانت الهضبة الحبشية - إثيوبيا - تسهم بنحو ٨٢٪ من مصادر فيضان ماء النيل ، فإن هذه المياه تزود مصر بتسعين فى المائة من احتياجاتها ، وتزود السودان بنسبة أربعين فى المائة من احتياجاتها ، وكينيا بثمانية عشر فى المائة . من بين ٤٧١ مليار متر

مكعب المتاحة لسكان حوض نهر النيل - ٢٤٠ مليون نسمة - منها ٤٦٪ من الأنهار و٣٥٪ من الأمطار، و١٩٪ من الخزانات الجوفية . .

ولذلك نرى أن إثيوبيا هى أكبر مورد لمياه النيل بنسبة ٨٢٪ ومصر هى أكبر مستهلك بنسبة ٥ , ٥٥ مليار متر مكعب سنويا .

ورغم أن مصر قد ارتبطت بعدة اتفاقيات دولية لتنظم تدفق ماء النيل من الجنوب إلى الشمال، وضمان حصة معقولة لها، مثل اتفاقية ١٩٠٢ مع إثيوبيا، واتفاقية ١٩٢٩ مع دول الهضبة الاستوائية واتفاقية ١٩٥٩ مع السودان، بما يكفل لها ٥ , ٥٥ مليار متر مكعب سنويا على الأقل، إلا أن توتر العلاقات السياسية، الذى يقفز إلى سطح الأحداث بين دول حوض النيل، يهدد دائمًا حرية تدفق المياه، وحصص الدول المتفق عليها بمعاهدات دولية راسخة، مثلما أن زيادة الاستهلاك وانفجار السكان وبدء مشروعات التنمية والتوسع فى الزراعة، وخصوصًا فى هذه الدول يهدد هو الآخر بنشوب نزاعات محتملة، مثلما يؤدى إلى سرعة انخفاض نصيب الفرد من المياه.

يكفى أن نذكر أن نصيب الفرد المصرى من هذه المياه، قد انخفضت من ١٣٥٠ مترًا مكعبًا عام ١٩٨٣، إلى ٩٥٠ مترًا مكعبًا عام١٩٩٥، وسينخفض إلى ٥٦٠ مترًا مكعبًا فقط، حين يصل عدد السكان إلى ٧٠ مليونًا، أى خلال أقل من خمس سنوات.

ويبدو أن ضخامة أرقام تدفقات ماء النيل - ٤٧١ مليار متر مكعب سنويا - مقارنة بشح المياه الشديد فى الدول الأخرى المجاورة، قد أغرى إسرائيل على سبيل التحديد، بالتطلع إلى اقتسام ماء النيل مع مصر، بالعمل على إدخالها ضمن المحادثات متعددة الأطراف الدولية، جنبًا إلى جنب مع مياه أنهار الأردن واليرموك والليطانى والوزانى والفرات . . إلخ وهو أمر تعارضه مصر بشدة، وتساندها دول حوض النيل، باعتبار هذه المياه خارجة أصلاً عن ساحة صراعات الشرق الأوسط وتأثيرات الصراع العربى الإسرائيلى تحديدًا، لكن حلم إسرائيل التوراتى بالوصول إلى ماء النيل لا يزال قائمًا، عبر التاريخ، تجدد يومًا حين تحمس الرئيس السادات، لإيصاله إلى النقب والقدس، ثم خمد حين سقطت الوعود والأحلام وبقيت الحقائق المادية، أقوى من الأحلال والأوهام.

ولعل الذى أكد خصوصية مياه النيل بعيدًا عن محاولات إسرائيل الأخيرة، أمران، أولهما الموقف المصرى - المسنود إفريقيا - بإبعاد هذه القضية، باعتبارها تخص الدول العشر المشاركة فى حوض النيل دون سواها، ومن ثم فإن دخول طرف غيرها - وخصوصًا إسرائيل لمحاولة الاستفادة منها، مرفوض من حيث المبدأ، رغم اختراق إسرائيل لبعض الدول

المعنية ومساعدتها فى إقامة مشروعات وسدود لحجز مياه النيل داخل أراضيها نكاية فى مصر!

وثانيهما، أن التوترات بين دول حوض النيل، قد تصاعدت فى الفترة الأخيرة، بسبب هذه المياه وطرق اقتسامها وأساليب وحصص توزيعها، بدرجة سحبت بساط الاهتمام، من محاولات إسرائيل جر مياه النيل إلى مشروعات الشرق الأوسطية التى تريدها . . يكفى هنا أن نتذكر الأزمة السياسية بين مصر والسودان، التى اشتعلت فى التسعينيات، وصولاً لتهديد بعض المسئولين السودانيين بوقف تدفق ماء النيل نحو مصر، انتهاء بالتهديد المصرى المضاد القائل بأن ماء النيل قضية أمن قومى مصرى عليا، قد يؤدى اللعب فيها أو بها إلى تدخل عسكرى مباشر إذا ما تعرضت للتهديد من جانب أى طرف، رغم أنه بين الطرفين المصرى والسودانى اتفاقية دولية - ١٩٥٩ - التى توزع الأنصبة بينهما، بمعدل ١٨ر٥ مليا متر مكعب للسودان، و ٥٥ر٥ مليار متر مكعب سنويا لمصر.

* * *

والنتيجة الواضحة من قراءة كل ذلك قراءة متعمقة . . . تضعنا وجهًا لوجه أمام المؤشرات الخمسة الصارخة المتعارضة التالية:

أولاً: أن هناك نقصًا شديدًا ومتزايدًا فى المياه المتاحة بمنطقة الشرق الأوسط عمومًا، وبالمشرق العربى خصوصًا، حيث تقل مصادر المياه الرئيسية - وخصوصًا الأنهار والأمطار - ويزداد الاستهلاك بدرجات عالية عامًا بعد عام.

ثانيًا: أن دول الوفرة المائية المعروفة، تقليديا وتاريخيا، مثل مصر والسودان وسوريا والعراق، لم تعد تتمتع بهذه الميزة، بل إن أزمة نقص المياه فيها، تزداد عامًا بعد عام، بسبب تناقص الموارد، وزيادة السكان والاستهلاك، مما يعنى دخولها فى دائرة الشح المائى.

ثالثًا: أن الصراع على نقطة الماء، قد اشتعل بعد خمود الصراع على نقطة النفط، فى منطقة صحراوية، وشبة صحراوية، تتناقص فيها موارد الماء، وتزداد الحاجة إليها، بدرجة تهدد بحروب قاسية وصراعات مدمرة وتوترات دامية، بينما صراعها التاريخى - العربى الإسرائيلى - لم يصل بعد إلى بر الأمان والتسوية العادلة.

رابعًا: أن الصراع على الماء من الآن فصاعدًا، نتيجة نقصانه الواضح والمتزايد، يهدد بعرقلة أى طموح للتنمية البشرية المستديمة سواء بسبب الصدامات التى يمكن أن تنشأ نتيجة له، أو بسبب عدم القدرة المتاحة على إحلال بدائل أخرى، حتى باستخدام التكنولوجيا الحديثة فى تحلية المياه أو ترشيد استهلاكها فى الأمد القريب.

خامسًا: بينما تنبهت إسرائيل مبكرًا - وهى الأكثر عطشًا والأفقر مصادرًا، لخطورة القنبلة المائية، فحاولت إدخال «كل» مصادر المياه فى المنطقة ضمن اتفاقيات ومَشروعات الشرق الأوسطية الجديدة، أملاً فى اقتسام جزء منها مع أصحابها الأصليين - فإن العرب، أصحاب المصادر الرئيسية للمياه، والشركاء الأساسيين فيها، والأكثر حاجة للتنمية والتطور، لا يزالون غافلين حتى اللحظة، عن خطورة اللعب بالقنبلة المائية المتفجرة، أو عاجزين عن حسن استخدامها، سواء فيما بينهم، أو فيما بينهم وبين دول الجوار المشاركة لهم، أو فيما بينهم وبين إسرائيل الطامحة فى استنزاف ما تبقى لديهم من مياه، بعد أن نجحت فى السيطرة على معظم المصادر المائية، فى الجولان السورية والأردن وجنوب لبنان وكل فلسطين، وبعد أن نجحت فى التسلل بنفوذها إلى دول الجوار غير العربية المشاركة للعرب فى مصادر المياه، وخصوصًا دول المنابع، مثل تركيا - حيث منبع الفرات - وإثيوبيا وكينيا - حيث بعض منابع النيل - على أمل استمالة هذه الدول وتشجيعها ومساعدتها على عرقلة التدفق الحر والسهل للمياه إلى البلاد العربية المعنية، لتمتلك إسرائيل بذلك ورقة ضغط جديدة فى الصراع العربى الإسرائيلى القائم والمستمر!.

ولذلك كله فإن القنبلة المائية - بعد وقبل القنبلة النووية - تظل أهم مصادر تهديد الأمن القومى العربى، وتظل قابلة للانفجار فى وجه الجميع اليوم وغدًا.. رغم كل محاولات احتوائها داخل إطار الشرق الأوسطية الجديدة، تحت الهيمنة الإسرائيلية، وفى ظل الرعاية الأوروبية الأمريكية!

هوامش

(١) وثائق ندوة المياه فى الوطن العربى - الجمعية الجغرافية المصرية ومركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس - نوفمبر ١٩٩٤ .

(٢) إدراكًا لهذا الخطر شكل مؤتمر مدريد للسلام، لجنة خاصة فى إطار المحادثات متعددة الأطراف، باسم لجنة المياه .

(٣) لقوله تعالى: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حى﴾ .

(٤) بيان نويهض الحوت - خلفية الأطماع الإسرائيلية فى المياه اللبنانية - المستقبل العربى ٥/ ١٩٩٥ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) الوثيقة الأمريكية رقم ٧٦١ - ٢/ ٢٢ ١٥٣٢ - A - ٦٨٤ بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٦١ .

(٧) د. سامى منصور - قراءة فى الوثائق السرية الأمريكية، واشنطن تعترف لإسرائيل بحق السيادة على بحيرة طبرية - جريدة العربى ١٧/ ٧/ ١٩٩٥ .

(٨) المصدر السابق .

(٩) المصدر السابق .

(١٠) المياه والسلام فى الشرق الأوسط - تحرير جاد إسحق وهليل شوفال .

(١١) بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية حتى عام ١٩٩٥، ١٢٥ مستوطنة فى الضفة الغربية، وارتفع عدد المستوطنين بها إلى ١٤٠ ألف مستوطن يهودى .

(١٢) على جونى - التطبيع الأردنى الفلسطينى - شئون الشرق الأوسط العدد ٣٢ - أغسطس ١٩٩٤ .

(١٣) مذكرة الحركة الصهيونية لمؤتمر السلام بباريس فى ٣/ ٢/ ١٩١٩.

(١٤) بيان نويهض الحوت - مصدر سابق .

سلامنا غير سلامهم
فما العمل .. الآن؟

الآن . . .

هل اتضحت الصورة، بل إن السؤال البديهى هو هل هناك صورة محددة فى الوطن العربى أصلاً، قبل أن نتساءل، إن كانت قد اتضحت أم لم تتضح!؟

بمعنى أوضح نقول، إننا فى الوطن العربى، قد دخلنا منذ فترة، إلى عالم مضطرب، ربما إلى حالة من حالات الفوضى المنفلتة والشاملة، حيث لا نظام ولا قواعد ولا قيادة، ولا نظرة إستراتيجية بعيدة المدى، تستشرف المستقبل . .

قد نميل إلى القول إنها فوضى مقصودة ومضبوطة، هدفها هدم النظام العربى القائم، وتدمير كيانه ومؤسساته، وإخفاء معالمة كلية، وتذويب أفكاره ومبادئه، لكى يحل محله نظام جديد بكياناته ومؤسساته، بمعالمه وضوابطه، بأفكاره ومبادئه . . نظام شرق أوسطى جديد.

فإن كان النظام العربى التقليدى، المراد هدمه وسط حالة عاتية من الفوضى المقصودة والشاملة، قد قام على مدى نحو نصف قرن على أساس التوحيد العربى، فى مواجهة الهجوم الصهيونى الاستعمارى الغربى - بصرف النظر عن مدى نجاحه أو فشله فى هذه المواجهة - فإن النظام الشرق الأوسطى الجديد، يقوم بداهة، على دمج إسرائيل فى المنطقة ، تعبيراً عن نجاح الهجوم الصهيونى الغربى، فى اختراق النظام العربى، المطلوب الانتهاء منه ومن قصته.

ولقد كانت وما زالت التسويات السياسية المتسارعة والثنائية - دون تنسيق جماعى عربى - هى جسر العبور، من عصر النظام العربى التقليدى، إلى عصر النظام الشرق الأوسطى الجديد، ولقد قرأنا كيف تمت هذه التسويات، وتتم بأسلوب الترهيب والترغيب، ترهيب العرب عموماً، بقوة إسرائيل السياسية والاقتصادية والعسكرية - التقليدية والنووية ، وبقوة الحضارة الغربية، التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية؛ إن هم تقاعسوا عن عملية

السلام، ودخول التسويات بالشروط المطروحة، وترغيبهم بالرخاء الاقتصادى والانفتاح السياسى والاسترخاء العسكرى، إن هم قبلوا السلام المطروح ورضوا بالأمر الواقع ووافقوا على شروط المنتصر، أو الذى يبدو الآن مزهوا بالانتصار، رغم أنه خرج مكسوراً ومجروحًا من حرب أكتوبر ١٩٧٣!

وبقدر ما ركن العرب، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة إلى القول بأنهم حققوا انتصاراً عسكريا هو الأول من نوعه - على إسرائيل، دون أن يطوروا هذا القول إلى فعل واقعى ملموس على الأرض فإن إسرائيل التى هزتها حرب أكتوبر، وأقنعتها بأن التفوق العسكرى واحتلال المزيد من الأراضى العربية، غير كافيين وحدهما، لضمان أمنها، قد بادرت إلى الخروج من مأزق حرب أكتوبر ١٩٧٣، بمشروع أمن إسرائيلى، يقوم أساسًا على « الهيمنة » بمفهومها الشامل، حتى تستطيع احتواء هذا الجموح العربى، الذى ينفلت بين وقت وآخر، دون ضوابط، بل دون قدرة على التنبؤ بدوافعه واتجاهاته ونتائجه . .

هكذا بدأ مشروع الهيمنة الإسرائيلى، يرى النور ويتعمق منذ ١٩٧٣ إلى اليوم، وهو القائم من الناحية النظرية على الأقل، على البدء بالهيمنة الاقتصادية، بمقايضة الحد الأدنى من الأراضى العربية المحتلة، مقابل الحصول على الحد الأعلى من الهيمنة الاقتصادية، ومن متطلبات ذلك، ربط مصالح الكيانات الاقتصادية العربية المتفرقة، بالاقتصاد الإسرائيلى مباشرة - وبالتالى بالاقتصاد الغربى حيث السيطرة اليهودية على حركة المال والاقتصاد والبنوك شديدة الوضوح - وكذلك العمل على تفتيت الوطن العربى وشرذمته، وطمس الهوية العربية والقضاء عليها كليا إن أمكن[1] .

وحول فكرة الهيمنة الاقتصادية، تراكبت وتوالت صياغة منظور استراتيجى شامل للهيمنة الإسرائيلية الغربية، على المنطقة، فى المجالات كلها . . . هيمنة سياسية واقتصادية، هيمنة عسكرية، وثقافية ونفسية، وصولاً لفرض حالة التغريب والاغتراب، التغريب بما يعنيه من ارتباط المنطقة ارتباطا شاملاً بحضارة الغرب، والاغتراب بالمعنى المقابل، أى بالابتعاد عن الحضارة العربية الإسلامية، ومخاصمة الهوية القومية، فى منطقة حساسة مليئة بمصالح القوى الكبرى، نهضت حين قويت هويتها القومية، وضعفت حين اغتربت عن هويتها . . فإن كان نزوعها فى الماضى البعيد والقريب، للتوحد حول هويتها القومية، هو السبب الرئيسى فى اصطدامها المتوالى، بالغرب الأوروبى الأمريكى - مروراً بإسرائيل رأس الرمح الغربى فى المنطقة - كما حدث خلال فترة الازدهار العربى إبان الخمسينيات وحتى هزيمة يونيو ١٩٦٧، فإن فرض التغريب والاغتراب عليها منذ منتصف السبعينيات حتى الوقت الراهن، هو الوسيلة الأقوى لإخضاعها للهيمنة، ولضمان كبت ثوراتها لأماد طويلة، وخصوصًا إذا ما تم تكبيلها باتفاقات سلام تكتسب توثيقًا دوليا ودعمًا غربيا، وتدخل فى إطار إستراتيجية أمريكا القاضية بإعادة تنظيم شئون الكون، تحت اسم النظام الدولى الجديد .

وبقدر ما كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، نقطة تحول مفصلية ، فى حركة التوحيد القومى العروبى ، وإيذانًا بتهاوى النظام العربى ، لصالح الصعود الإسرائيلى المدعوم بالغرب الأوروبى الأمريكى ، بقدر ما كانت حرب عاصفة الصحراء الناتجة عن غزو العراق الطائش للكويت ، ضربة نهائية وقاضية لحركة التوحيد هذه ، بل للمبادئ الرئيسية للقومية العربية من ناحية ، وإيذانًا بإحكام الهيمنة الأمريكية الأوروبية ، على المنطقة العربية ، ضمانًا للمصالح الحيوية ، من ناحية ثانية ، وانطلاقًا للمشروع الإسرائيلى فى فرض هيمنته - نيابة عن الغرب أو لمساعدته - على العرب عمومًا ، وخصوصًا بعد أن فقد العرب مناصريهم فى الساحة الدولية - سواء بسقوط الاتحاد السوفيتى ومنظومته الاشتراكية ، أو بتوتر علاقاتهم بعديد من دول الجوار الرئيسية مثل إيران وتركيا وإثيوبيا وتشاد والسنغال ، أو نتيجة لتعريب الصراعات المحلية والإقليمية - صراعات عربية - عربية - أو لانكفاء الدول الصديقة الأخرى ، وخصوصًا النامية ، على جراحها ومشاكلها ، ليبحث كل على انفراد عن مصالحه ، وسط حالة الفوضى العارمة ، تطلعًا لما يسمى بالنظام الدولى الجديد ، ولما يمكن أن يسفر عنه من إعادة ترتيب الأوضاع ! !

وسط هذه الحالة المعقدة والغامضة معًا ، تسارع العرب متهافتين نحو إتمام تسويات سياسية وتوقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل ، وتحقيق التطبيع معها وإهدار المقاطعة لها ، تحت تصور ، أن هذه هى اللحظة الأخيرة ، ومن يفوته القطار ، فإن الفناء مصيره ، فى ظل التفوق الإسرائيلى الغربى ، ومن لا يوقع اتفاقيات السلام - على عجل - فإن الجوع والعطش ينتظرانه ، لأن مظلة الشرق الأوسطية الجديدة - بميادينها الاقتصادية والسياسية والثقافية - ستتركه عاريًا فى الصحراء القاحلة .

وانطلاقًا من مؤتمر مدريد١٩٩١ الذى أعلن رسميا تدشين الشرق الأوسطية الجديدة ، مرورًا بمؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤ ، الذى طرح الفلسفة والأسس ، وصولاً لمؤتمر عمان١٩٩٥ ، الذى بدأ تطبيق الفلسفة على الواقع عبر مشاريع مشتركة واتفاقيات ثنائية ومتعددة ، وصولا لمؤتمر القاهرة عام ١٩٩٦ وضح المشروع الإسرائيلى الأوروبى الأمريكى ، لفرض الهيمنة على الوطن العربى ، وضوحًا لا يقبل التعامى أو التغابى .

وسرعان ما أظهر العرب ترحيبهم بل سرعان ما أظهروا حالة انبهار عربى رسمى كاسح - وكذلك انبهار نسبة كبيرة من المثقفين ورجال الأعمال - ترجمناها بعبارة - التطبيع قبل التوقيع - ومؤداها أن العرب يتوقعون من المكاسب الاقتصادية والتقنية ، ما ليس بوسعهم الحصول عليه عن غير طريق مشروع الشرق الأوسطية هذا ، بدرجة جعلتهم ، فى ظل الانبهار وقصر النظر ، يرضون بالدور الذى ترسمه إسرائيل ، ضمن مقولتها القائمة على معادلة ثلاثية ، إسرائيل تقدم الإبداع والتفوق والخبرة للمشروع ، والخليجيون يقدمون الأموال ، وباقى العرب عليهم توفير قوة العمل (٢) والسوق الاستهلاكية !

وقصر النظر التاريخى لدى العرب، لايزال هو الذى يخفى عنهم رؤية الأهداف والنتائج الواضحة للمشروع الشرق الأوسطى - الإسرائيلى الغربى - والتى تهدف وتؤدى - فى وقت واحد - إلى تحويل الاهتمام العربى عن التعاون والتكامل بين الأقطار العربية، مع أنه اهتمام محدود وغير مستقر - صوب الاهتمام بالتعاون والتكامل بين بلدان الشرق الأوسط، انطلاقاً من أن التعاون والاعتماد المتبادل، بين بلدان الشرق الأوسط، بفضل السلام الفلسطينى الإسرائيلى، خصوصاً، والعربى الإسرائيلى عموماً، يسمح بتنمية اقتصادية، يستفيد منها جميع الفرقاء، ويجنون منها مكاسب، وخاصة فى مجالات التجارة والاستثمار والسياحة، وانتقال القوى العاملة، عبر الحدود، وإقامة شبكة إقليمية واسعة للمواصلات والاتصالات[٣].

والانبهار العربى بهذا كله، نابع من حالة الضيق العربى، التى نشأت عند فئات عربية متنوعة، من جراء طول الصراع العربى الإسرائيلى واستنزاف الموارد الاقتصادية فى الإنفاق الحربى، جنباً إلى جنب مع إهدار الحريات وتكميم الأفواه وانتهاك حقوق الإنسان، باسم الاحتشاد العربى صفا واحداً، من أجل دخول معركة الحياة أو الموت، ضد إسرائيل وتحرير فلسطين. . وهو أمر لم يتحقق على الإطلاق، وإنما انتهى إلى قبول السلام المتهافت المطروح وسط مناخ اليأس والإحباط!.

فإن كان ذلك كذلك، فإن على العرب قبول نتائج السلام المطروح، وأبرزها الاندماج سريعاً بمشروع الشرق الأوسطية الجديد، الذى توقع بعض المبشرين العرب به - من المسئولين والمثقفين ورجال الأعمال وخصوصا مجموعة تحالف كوبنهاجن المعروفة - أن يحقق للعرب مكاسب جمة، فشلت المواجهات المسلحة فى تحقيقها. .

على النقيض من توقعات العرب، تأتى توقعات إسرائيل للثمار التى ستجنيها من مشروع الشرق الأوسطية، وهى ثمار فشلت فى قطفها بالحروب والعدوان والصدامات المسلحة المتتالية [٤].

وملخص التوقعات الإسرائيلية، هى أن تصبح إسرائيل مركز الثقل فى جميع الأنشطة الاقتصادية المستهدفة، ونقطة الالتقاء أو العبور، لمعظم مشروعات البنية التحتية، كالطرق والسكك الحديدية والاتصالات والطاقة، والمياه - وخصوصاً المياه - وكذلك البلد الأول المستفيد من جميع البرامج السياحية المتعددة الوجهات، ونقطة استقطاب للاستثمارات الخارجية الوافدة، وتتوقع إسرائيل كذلك - أن تصبح مصدراً رئيساً للثقافة للبلدان العربية، وبالتالى تتوقع إسرائيل، أن تتيح لها هذه المكاسب، قوة اقتصادية مسيطرة، وبالإضافة إلى قوتها العسكرية المؤكدة، تصبح هى مرجعية سياسية أولى فى المنطقة، وإذن فهى تغدو الإمبريالية الإقليمية، عسكريا واقتصاديا فى آن[٥]. التى تفرض هيمنتها - المتناسقة بالضرورة

مع الهيمنة الأمريكية خصوصاً، والغربية عموماً - على مجمل العرب مشرقاً ومغرباً، فى وقت مازالت فيه الهياكل الاقتصادية العربية، هشة وضعيفة، أو غير كفؤة، للدخول فى المنافسة، أو حتى المشاركة على أدنى درجة من المساواة، مع هياكل اقتصادية وتكنولوجية متقدمة وحديثة، ترتبط بعجلة الاقتصاد الرأسمالى الغربى بكل عنفوانه المتصاعد باعتبارها جزءاً حيويا منه.

والنتيجة المتوقعة هى أن يذوب الأضعف فى الأقوى، سياسيا واقتصاديا وأمنيا وعسكريا، وأن يسلم له القياد طائعاً راضياً قانعاً بفتات المائدة، ولقد بدأت خطوات التسليم، خطوة خطوة، باتفاقيات السلام المنفردة، وبإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، جزئيا من بعض الدول العربية، أو كليا من بعضها الآخر، وبالتطبيع الاقتصادى والسياسى والثقافى، ليس فقط من جانب الدول العربية المرتبطة باتفاقيات مع إسرائيل، ولكن أيضاً من الدول العربية الأخرى، غير المرتبطة حتى الآن على الأقل، وصولاً للتسارع المتهافت، من جانب العرب عموماً، وباستثناءات نادرة - للانخراط فى مشروع الشرق الأوسطية الجديد، الذى ينقسم إلى ثلاث مراحل متتابعة متكاملة على النحو التالى:

١- المرحلة الأولى: وتقوم على تعاون اقتصادى إقليمى، تحكمه قواعد القانون الدولى، وعلى إقامة منطقة تجارة حرة بين إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى، الأمر الذى سيؤدى بالضرورة وبحكم عدم التكافؤ، إلى إدماج الاقتصاد الفلسطينى كليا، فى الاقتصاد الإسرائيلى الأقوى والأكثر تطوراً.

٢- المرحلة الثانية: وتقوم على توسيع منطقة التجارة الحرة الإسرائيلية الفلسطينية- لتشمل الأردن كطرف ثالث، على غرار التجمع الاقتصادى الثلاثى القائم بين دول «البنلوكس» بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وهو أمر بدأ العمل فيه بقوة، وخصوصاً بعد توقيع الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية، والتسارع الأردنى فى التطبيع الكامل.

وبنفس منطق عدم التكافؤ فى درجة النمو الاقتصادى، بين الأطراف الثلاثة، فإن الاقتصاد الأردنى والفلسطينى، سيتحول إلى اقتصاد هامشى خدمى يذوب فى عجلة الاقتصاد الإسرائيلى الأقوى والأقدر والأكثر تقدماً.

٣-المرحلة الثالثة: وتقوم على توسيع منطقة التجارة الحرة الثلاثية، لتشمل باقى الدول العربية وتركيا، وربما قبرص واليونان فيما بعد، والمتوقع لها أن تتم عام ٢٠١٠، حين تكون قد ارتبطت هذه المنظومة الجديدة بدول البحر المتوسط الأوروبية.

وأخطر ما فى هذه المرحلة أنها تتطلب تقسيم الإقليم الاقتصادى العربى إلى قسمين، القسم الأول يضم بلدان المشرق العربى وإسرائيل - وتركيا - وهى أساس السوق الشرق

الأوسطية الجديدة، التي ترتبط بدول البحر الأبيض المتوسط. والقسم الثانى، يضم بلدان المغرب العربى، التى يخطط لربطها مع اقتصاد البلدان الأوروبية البحر المتوسطية والاندماج معها.

ولقد أثار توجه مصر للانضمام إلى الاتحاد المغاربى منذ عام ١٩٩٤، تفسيرات متعددة، توحى بإفساح المجال أمام إسرائيل فى المشرق العربى - بتخفيف الثقل المصرى فيه - والاستعاضة عنه بما يسمى التعاون البحر المتوسطى، مع ما يعنيه ذلك من تعظيم دور إسرائيل فى المشرق العربى - وإطلاق يدها فيه - على حساب تهديد دور مصر الإقليمى الريادى، وتذويب وحدة الإقليم الاقتصادى العربى الممتد من المحيط إلى الخليج[٦]. وضرب أسس تكامله، رغم الفشل فى تحقيق الحد الأدنى من هذا التكامل وصولاً للفشل فى إقامة سوق عربية مشتركة، على مدى نحو نصف قرن، حتى جاء عصر السلام المتهافت والتسويات السياسية المتسارعة والمتلهفة، لتفتح الباب أمام إقامة السوق الشرق الأوسطية الجديدة، فى ظل السيطرة والهيمنة الإسرائيلية الغربية على العرب، والتى لا تحقق لهؤلاء أية فائدة جوهرية الآن أو فى المستقبل، طالما أن أوضاعهم على حالها من الضعف والتراجع والتخلف الذى لا يخفى على أحد!

الآن ندرك، أن الهيمنة هذه، ليست اختراعاً من عندنا، لكنه مبدأ مسيطر رضعته إسرائيل، من أصولها الثقافية والسياسية والعسكرية ذات الجذور الدينية التوراتية، من ناحية، وذات الأصول الأوروبية الأمريكية من ناحية أخرى.

ولقد رأينا كيف مهدت إسرائيل الأرض، لفرض هذه الهيمنة، عبر محاولات دءوبة وجهد متواصل، تحت الرعاية الأمريكية المستمرة، سواء عن طريق خلخلة الأوضاع العربية القائمة وبث الفوضى فيها وتدمير أسس النظام العربى الذى كان قائماً منذ عام ١٩٤٥، أو عن طريق فرض تسويات سياسية غير عادلة وسلام غير كامل على الأطراف العربية، المتهافتة على التصالح معها بأى ثمن وتحت أية شروط، وفى ظل خلل فى موازين القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والمعلوماتية والتكنولوجية، وصولاً للترويج للتطبيع على نطاق واسع وبتأثيرات دعائية جاذبة، مروراً باستغلال فكرة نبيلة مثل الحوار بين الأديان السماوية الثلاثة، للتطبيع الفكرى والدينى والثقافى، وانتهاءً بالإصرار على الانفراد الإسرائيلى بكل عناصر القوة المهيمنة؛ وهى أساساً احتلال الأرض ومصادر المياه، والقوة العسكرية التقليدية والنووية المتفوقة، قبل وبعد غزو العقل العربى وتشويه ثوابته وتهميش مبادئه، لإحلال ثوابت ووقائع جديدة والترويج لمبادئ مغايرة، تسقط كل الأدبيات وقواعد العمل العربى المشترك، لتحل محلها شعارات الاندماج الشرق الأوسطى الجديد تحت القيادة الإسرائيلية والإشراف الأمريكى والرعاية الأوروبية، وهو اندماج تراه إسرائيل واقعاً مفروضاً، ويراه بعض المسئولين العرب أملاً ممكناً، ونراه نحن هيمنة طاغية، تجرى فى

مسارات غامضة بل متناقضة للمصالح العربية الحالية والمستقبلية، لا يمكن الخضوع لها بحجة أن هذا هو المتاح، هذا هو الممكن، هذا أقصى ما استطعنا الحصول عليه!

وعدم الخضوع، ليس شعاراً ديماجوجيا نرفعه مع الآخرين، فى وجه محاولة فرض الهيمنة الإسرائيلية وكيلاً للهيمنة الغربية، ولكن عدم الخضوع يقتضى أولاً ضرورة فهم حقيقة ما يجرى لنا ومن حولنا، وثانياً الانطلاق من الفهم إلى العمل السليم القائم على تخطيط علمى ومعلوماتى، وخصوصاً أننا نواجه خصماً يتسلح بالعلم ويتزود بكل مصادر المعلومات الحديثة.

ولعل الخطوة الأولى فى طريق الفهم العميق، أن ندرك مغزى الإصرار الإسرائيلى على إقامة السوق الشرق الأوسطية، بديلاً للنظام العربى، وبالتحديد منذ مؤتمر مدريد، مروراً بمؤتمر الدار البيضاء، وصولاً لمؤتمر القاهرة وما بعده، وبالتركيز فى الفترة، من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦، التى هى فترة تمهيد الأرض وبذرها ثم ريها. .

فالشرق الأوسطية لدى إسرائيل، ليست مجرد شعار، بل إنها كيان حيوى تريد إقامته، وواقع حى تبغى فرضه عبر ترتيبات إقليمية جديدة تحل مكان تنظيمات إقليمية سابقة. . إذ إنها تعتبر التنظيمات الإقليمية – وتعنى تنظيم الشرق الأوسط الجديد. المفتاح الرئيس للسلام والأمن والتطور والاستقرار الاقتصادى، وعليه لا يمكن – فى التصور الإسرائيلى – أن تحل مشاكل الإقليم بالاتفاقيات الثنائية، بل عن طريق ثورة عارمة فى المفاهيم تمهيداً لخلق مجموعة إقليمية من الدول لها سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة. (٧).

واستخدام تعبير ثورة عارمة فى المفاهيم، هو بالفعل استخدام أمثل لتعبير دقيق، إذ بدون هذه الثورة فى المفاهيم، وبدون الانقلاب على ما كان سارياً وسائداً، فإنه لا يمكن غرس مفاهيم جديدة، والترويج لها، بمعنى أوضح فإن ثورة المفاهيم التى تعنيها إسرائيل، هى القضاء على المفاهيم القومية – العربية الإسلامية، التى سادت فى الفترات السابقة، ورسخت حضارة متميزة فى هذه المنطقة من العالم، بما تحويه من معانى التعاون والتضامن والتكامل والتنسيق والتآخى والاتحاد، فى مواجهة الأخطار الأجنبية والمطامع الخارجية الهاجمة، لتحل محلها مفاهيم الشرق الأوسطية الجديدة التى يجب أن تسود فى مناخ التصالحات المتعجلة بين إسرائيل والعرب، بما تحمله من مضامين إسقاط المفاهيم «القديمة والبالية» لصالح إعمال مفاهيم التعاون العربى الإسرائيلى بل الاندماج العربى الإسرائيلى كخطوة أولى، تمهيداً لاندماج أكبر فى محيط أوسع، هو المحيط الأوروبى الأمريكى، بحضارته الصاعدة والمختلفة حتماً عن الحضارة العربية الإسلامية، وبصورة تجعل إسرائيل وحدها، محور هذه الشرق الأوسطية «ومحركها النفاث» وتلغى بالتالى دور

القيادة المصرية، الذى كان سائداً فى الماضى، وعليه أن يتراجع الآن على أمل تحقيق ثورة المفاهيم أو جزء منها.

وقراءة الوثيقة الإسرائيلية المقدمة لمؤتمر عمان - ١٩٩٥، بعنوان «التنمية - خيارات الشرق الأوسط» تلفت النظر أولاً إلى جاذبية العنوان وسرعة الاستعداد التلقائى لقبوله، فالتنمية هى أمل كل شعوب المنطقة بلا جدال، وخصوصاً بعد أن سادت عصور التخلف والفقر، وبعد أن استنزفت المواجهات العسكرية مع عدوانات إسرائيل، على مدى نصف قرن معظم الميزانيات العربية فى التسليح والإنفاق الحربى، فتعطلت خطة التنمية الطموحة، وخصوصاً فى مصر، التى كانت قد حققت فى الستينيات معدل تنمية يصل إلى ما بين ٨-١٠٪ سنويا سرعان ما تراجع، وكذلك فى سوريا والعراق والأردن على وجه الخصوص.

لكن القراءة المتفحصة للفلسفة العامة والتفاصيل الدقيقة التى جاءت فى الوثيقة الإسرائيلية يكشف الغموض ويعرى الهدف الحقيقى المتوارى وراء العنوان الجذاب البراق.. إنها تنمية الاندماج العربى الإسرائيلى كخطوة أولى، ثم الاندماج العربى الإسرائيلى فى عجلة الاقتصاد الغربى كخطوة ثانية وأخيرة..

فى المقدمة توضح الوثيقة الإسرائيلية، الفكرة الحاكمة، حين تقول، إنها - أى هذه الوثيقة - تطوير للوثيقة التمهيدية، التى قدمت إلى مؤتمر الدار البيضاء من قبل فى أكتوبر ١٩٩٤. [٨] وكلتاهما تستقى فلسفتها من الفكرة التى طرحها وزير الخارجية السابق شيمون بيريز - وطورها فى كتابه الشرق الأوسط الجديد - باعتبار هذه الفكرة أساس صياغة العلاقات الجديدة فى المنطقة استغلالاً لمناخ السلام وجنياً لثماره الدانية!

تدخل الوثيقة الإسرائيلية فوراً إلى صلب الموضوع، فتضع مشروعها على أساس التعاون والاندماج بين الدول الرئيسة فى المنطقة، وتحددها بمصر وسوريا والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية والسعودية وإسرائيل - وكلها تضم ١٠٠ مليون نسمة، وتستطيع هذه الدول فى المرحلة الأولى أن تكون قاطرة التنمية لكل المنطقة الغنية بالإمكانات المادية والبشرية، حيث بها ٦٠٪ من ثروة الأرض والماء والمعادن والأيدى العاملة الرخيصة، لكن الفقر والتخلف يلاحقانها، إذ يتدنى متوسط الدخل السنوى للفرد فى أكبر دولها سكانا - مصر - إلى ٦٣٠ دولاراً، وإلى ١٦٤٠ دولاراً للفلسطينى، ويصل إلى ٧٠٧٠ دولارا للسعودى، لكنه يقفز إلى ١٢٤٣٠ دولاراً للإسرائيلى كما تقول المصادر الإسرائيلية...

وبسبب الفقر والتخلف تقول الوثيقة، هجمت الأصولية «الإسلامية»، ومن ثم فهى تطرح شعاراً براقاً، هو «الخبز بدلاً من الدبابة» فى منطقة ظل الإنفاق العسكرى يبتلع كل إمكاناتها طوال سنوات الصراع فى أرض الرسالات والأنبياء بمعدل ٦٠ مليار دولاراً فى السنة.

تمضى الوثيقة فى تسويق الشرق الأوسطية الجديدة وسط ما تسميه رياح السلام ، فتقول إننا نستطيع أن نستغل هذا المناخ الجديد القاضى ، بتوفير البلايين من الإنفاق الحربى لاستغلالها فى التنمية ، وبالعمل على إسقاط الحواجز بيننا ليسود الاتصال الدائم ، وعلى جذب وإغراء رءوس الأموال الأمريكية والأوروبية واليابانية للاستثمار فى المنطقة ، ولتحقيق ازدهار سياحى بمشروعات مشتركة ، ولإقامة شبكة من المواصلات الحديثة ، ولاستخدام التكنولوجيا المتقدمة فى التصنيع والرى والزراعة والإنتاج ، ويمكن توفير تمويل لمثل هذه الخطوات من ثلاثة مصادر رئيسية على التوالى ٢٠ مليار دولاراً من توفير بعض ميزانيات التسليح ، والاستثمارات الدولية القادمة ، وأخيراً المعونات التى ستقدمها الدول الغنية للمنطقة ، وتصب فى بنك جديد يقوم بتنظيم عمليات التمويل للقطاعات الحكومية والخاصة باسم بنك الشرق الأوسط للتنمية .

ورغم الصورة الوردية الحالمة ، التى ترسمها الوثيقة الإسرائيلية لمستقبل الاندماج العربى الإسرائيلى ، فى الشرق أوسطية الجديدة . إلا أن توابع ذلك كثيرة ، لعل أهمها اختلاف الأهداف والمصالح ، بين طرفين خاضا صراعاً تاريخيا - لا يضمن أحد متى تزول آثاره - ومن ثم يأتى عامل اختلاف المفاهيم ، فالسلام الذى يريده العرب ، هو السلام العادل الشامل ، والسلام الذى تعرضه إسرائيل ، هو سلام المنتصر بشروط القوى الكبرى وضغوطها ، ثم يأتى عامل اختلاف مستويات التطور الاقتصادى بين دول المنطقة ، بين اقتصاد هش الهياكل ضعيف البنية ، فى طريق النمو ، واقتصاد قوى مرتبط بالاقتصاد الرأسمالى الغربى مدعوم به على الدوام ، يدلنا على ذلك متوسط دخول الأفراد ، بين أغنى الدول العربية وإسرائيل - كما سبق أن أوضحنا - ويدلنا أيضاً معدل النمو حتى بين الدول العربية بعضها وبعض ، فهو - طبقاً لأرقام ١٩٩٢ الواردة فى الوثيقة الإسرائيلية ذاتها - ٧ , ١٢٪ فى لبنان و٢٪ فى مصر و١٪ فى الأردن . .

أما إذا أخذنا نموذج التطور الصناعى الذى هو أساس التنمية الحقيقية ، سنجد أنه لا توجد صناعة رأسمالية متقدمة تذكر ، إلا فى إسرائيل ، حيث تشكل ما بين ٢٥-٣٠٪ من إجمالى الناتج الصناعى ، وعند المقارنة ، نجد أن متوسط القطاع الصناعى من الناتج القومى ، قد بلغ ٢٢٪ فى إسرائيل ، و١٥٪ فى مصر والأردن ، و٧٪ فى السعودية بينما تحتل المكانة الأولى الصناعات الغذائية والاستهلاكية فى معظم دول المنطقة ، وتمثل الزراعة العصب الحساس ، رغم استمرار الزراعة التقليدية وعجزها عن التطور - وخصوصاً فى البلاد العربية - ورغم شح المياه ونقصها الشديد .

على هذه الأرضية تقول الوثيقة الإسرائيلية ، إن السلام والثقة المتبادلة بين دول المنطقة ،

نسبة الفقر فى بعض دول المشرق العربى

الدولة	نسبة السكان الفقراء ١٩٩٢ (بالنسبة المئوية)[1]	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٩٢ (بالدولارات)	ترتيب الدولة حسب	
			نسبة السكان غير الفقراء	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى
الإمارات العربية المتحدة	٣	١٩٧٧٦	١	١
قطر	١١	١٤٧٨٤	٢	٢
الكويت	١١	١١١٩٩	٣	٣
البحرين	١٥	٨٣٧٣	٤	٤
عُمان	١٧	٥٧٥٤	٥	٦
لبنان	١٩	١٢٢٣	٦	٨
المملكة العربية السعودية	٢١	٧٠٧٤	٧	٥
الجمهورية العربية السورية	٢٢	٩٤٩	٨	٩
مصر	٢٢	٧٠٨	٩	١٠
الاردن	٢٣	١٢٣٧	١٠	٧
العراق	٤٥	١٤٩	١١	١٢
اليمن	٤٧	٢٧٧	١٢	١١
إجمالى دول غرب آسيا	٢٧	٢٠٠١	–	–

(١) المصدر : الفقر والمأوى - تقرير اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربى آسيا - الأمم المتحدة - ١٩٩٧ .

تشكل الطريق الوحيد للتنمية، وتورد عدة عوامل تؤيد هذا، وهى صغر حجم دول المنطقة، وتنوع الموارد الاقتصادية بها، والوحدة الجغرافية للإقليم، والتعاون الاقتصادى المشترك، والتراث الثقافى المشترك!

ثم . . تطرح إسرائيل تصورها المستقبلى لتحقيق الاندماج الاقتصادى فى الشرق الأوسطية الجديدة، عبر ثلاث مراحل، الأولى هى مرحلة المشروعات الثنائية ومتعددة الأطراف بين دول المنطقة، وتركز على مشروعات الزراعة والمياه والرى واستصلاح الأراضى، والمرحلة الثانية للمشروعات العملاقة مثل شق قناة تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت وإقامة الموانئ وطرق المواصلات والاتصالات والصناعات المشتركة، ومشروعات السياحة، أما المرحلة الثالثة فهى تنظيم كل ذلك وصبه فى عمل مؤسسى، عبر مؤسسات رسمية مشتركة على غرار مؤسسات السوق الأوروبية المشتركة التى أفضت إلى الاتحاد الأوروبى القائم، باعتبار أن التعاون الاقتصادى - كما تقول الوثيقة الإسرائيلية - يدعم السلام ويجذب الاستثمارات الأجنبية ويطلق حرية القطاع الخاص المستفيد الأكبر من مناخ السلام.

وتحدد إسرائيل مفهومها بوضوح : « علينا أن نسعى لتحقيق نتائج واضحة وإيجابية لمساعى السلام، تدركها شعوب المنطقة، الأمر الذى يزيد ثقتها فى السلام، وفى إسهامه فى الحوار بين جميع الأطراف، وثانياً علينا أن نتعاون لحل المشكلات الإقليمية، كقضية اللاجئين - !! - والبيئة، وبذلك تقوم رؤيتنا للشرق الأوسط على أرضية تحقيق التعاون الاقتصادى، وإقرار الحرية للجميع التى تتيح عبور الحدود، للأفراد وللمنتجات عبر شبكات مواصلات واتصالات وطرق تتيح لسكان إقليم الشرق الأوسط حياة حرة بعيداً عن التسلط السياسى والإرهاب . .

«وسوف يؤدى التعاون التنموى فى الإقليم إلى تطوير التجارة المشتركة والنهوض بالسياحة، وبذلك تحقق حياة الوفرة بين سكان الإقليم، ويعم الهدوء الاجتماعى، بدلاً من اليأس الذى هو السبب الرئيسى للعنف، ومن ثم فقد تؤدى حياة الوفرة إلى اتجاه شعوب المنطقة نحو السلام كخيار رئيسى، بعيداً عن سباق التسلح، ومن المؤكد أن روح التعاون تؤدى إلى تقييم موضوعى للاختلاف الذى يميز اقتصاديات المنطقة وما يشكله من عقبات على طريق التكامل التام، ولذلك يجب علينا أن نتوحد ونعمل معاً لتجاوز هذه العقبات، ولتجنيب المنطقة كل ما يهدد استقرارها [٩] .

* * *

وفق هذه النظرة « الطموحة » قدمت إسرائيل « برهانها » فطرحت حزمة كاملة من المشروعات الثنائية والمتعددة الأطراف، لتكون أساس الاندماج العربى الإسرائيلى، باسم

التنمية والتعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط الجديد - وهو أمر لم تفعله الدول العربية باستثناء الورقة المصرية المقدمة إلى مؤتمر عمان ١٩٩٥ - لكن الملاحظة الرئيسة، هى أن الوثيقة الإسرائيلية تطرح تصوراً متكاملاً، أولاً لكيفية اندماجها فى الاقتصاد العربى، وثانياً لكيفية اندماجهما معاً فى الاقتصاد الغربى، وثالثاً، لوسيلة جعل إسرائيل ذاتها المحور ومركز الوصل والاتصال، بين مشروعات التنمية والتعاون الاقتصادى فى المنطقة.

ولذلك جاء تركيزها على مشروعات التعاون، التى تهمها هى بالدرجة الأولى، وفى مقدمتها مشروعات تنظيم مصادر المياه واقتسامها وتطوير الزراعة، والصناعات التحويلية والاستهلاكية، والطرق ووسائل الاتصالات، والسياحة والطاقة وخصوصاً النفط إنتاجاً ونقلاً وتصديراً وتصنيعاً، وهى المجالات التى تتوافر مصادرها الاقتصادية والإنتاجية فى الجانب العربى إلى حد كبير، بينما تعانى هى من نقصها الشديد، وخصوصاً الماء والنفط، حيث كل مشروعاتها لابد أن تتقاطع مع إسرائيل وأن تلتقى فيها.

ولنا هنا ملاحظتان رئيستان:

أولاً: من الواضح أن المنظور الإسرائيلى، لفكرة استغلال مناخ السلام لتحقيق تنمية وتطور اقتصادى يكفل الوفرة لشعوب الشرق الأوسط، يرتبط أولاً بأولوية تطوير الاقتصاد الإسرائيلى وتحقيق مركزيته وهيمنته بالتالى على الاقتصاد العربى، الأقل منه تطوراً وتقنية وتصنيعاً ونموا؛ دون النظر لعلاقة التماثل والتكافؤ التى تربط الاقتصاديات العربية بعضها ببعض، وعلاقة التضاد والمنافسة وعدم التكافؤ التى تتحكم في الاقتصاد الإسرائيلى تجاه الاقتصاد العربى.

ويرتبط المنظور الإسرائيلى، بنسج علاقة وثيقة تقوم على فكرة الاندماج، التى تتحقق على مرحلتين، مرحلة الاندماج الاقتصادى العربى الإسرائيلى، ثم مرحلة الاندماج الاقتصادى العربى الإسرائيلى فى الاقتصاد الرأسمالى الغربى وتحديدا الاقتصاد الأوروبى الأمريكى. . وفى الحالتين يبقى الاقتصاد العربى هو الطرف الأضعف الذى يذوب فى الطرف الأقوى والأكثر تقدماً وتطوراً. بما يترجم معنى الهيمنة الكاملة.

ولابد أن نتوقف بتمعن، أمام اتجاه حركة الاقتصاد الرأسمالى الغربى، نحو التمركز وبناء الاحتكارات الكبرى، وخصوصاً الشركات العملاقة عبر الوطنية ومتعددة الجنسيات، التى أصبحت رمزاً للهيمنة الرأسمالية الغربية، على الاقتصاد العالمى عموماً والاقتصاد الخاص بالدول النامية خصوصاً، ومن ثم فهى المؤهلة لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط الجديد. .

إن من بين أهم وأكبر مائة شركة متعددة الجنسية فى العالم، توجد ست شركات يتجاوز

الدخل السنوى لكل منهـا، المـائة مليار دولار، ثلاث منها يابانيات، وهى إتوشو ودخلهـا السنوى ٨, ١٦٥، مليار، ومـاروبينى ودخلها ٤, ١٤٩ مليـار، وماتسوى ودخلهـا٨, ١٤٧ مليـار، ثـم ثلاث شـركـات أمـريكيـات وهى جنرال مـوتورز ودخلهـا السنوى ٤, ١٣٢ مليـار دولار، وأكسـون ودخلهـا السنوى ٧, ١١٥ مليار دولار، وفـورد ودخلهـا السنوى ١, ١٠٠ دولار، أى أن مـجـمـوع دخل الشـركـات الـعـمـلاقـة الست هو ٤, ٨١١ مليـار دولار، بينمـا مجموع دخول كل دول أمريكا اللاتينية - ٣٣ - دولة - لا يزيد عن٩٤٦ مليار دولار سنويا، ودخول مـجموع كل الدول الإفريقية جنوب الـصحراء - ٤٧ - دولة هو ٤٣٤ مليار دولار، ومجـموع دخـول دول غربى آسيا وهى واحدة من أغنى مناطق العالم إنتاجاً للنفط - وبينها السعودية والخليج العربى وإيران والعراق - هو ٤٩٤ مليار دولار، بينما مجموع دخول دول المـرحلة الأولى من الشـرق الأوسطيـة - حسب التـصور الإسـرائيلى - وهى مـصـر وسـوريا ولبنان والأردن والسلطة الفلسطينيـة والسعـودية وإسـرائيل، هو٢٤٤ مليـار دولار سنويا، أى نحو ربع دخول الشركات الست العملاقة متعددة الجنسية [١٠] وحدها!

والملاحظ أيضاً أن صناعة النفط تنقيباً وإنتاجاً وتصديراً وتجارة، وصناعة الإلكترونيات والسيارات والأدوية والمنتجات الكيمـاوية، ظلت تسيطر على نشـاط أكبر مائة شركة عـابرة متعددة الجنسيات بسبب الصبغة العالمية الصناعية المسيطرة عليها وعلى نشاط الشركات الأم وبسبب ضخامة الكثافة الرأسمالية لأصولها [١١] وقد نشطت هذه الصناعـات بالتحـديد فى الشرق الأوسط فى ظل الثورة النفطية والانفتاح الاستهلاكى والسوق الضخمة!

ولعل هذه الأرقـام الدالة، توضح معنى الاندماج العربى الإسـرائيلى من ناحيـة، ومعنى الهيمنة الاقتصادية المطلقة بواسطة الاحتكارات الكبرى من ناحية أخرى، فى غيبة موقف عربى مـوحد أو متناسق يستطيع مواجهـة التحدى، سـواء عند التعـاون أو عند المنافسـة، وخصـوصـاً فى ظل السـيـاسـات العربيـة القـاصـرة التى تمارس الإهدار المنظم وغير المنظم للثروات المتاحة والكامنة فى الأراضى العربية.

ثانيـاً: نلاحظ أنه بقـدر مـا دخلت إسـرائيل إلى سـاحة الشرق الأوسطيـة الجـديدة - عبـر مؤتمرى الدار البيضاء١٩٩٤/ وعـمان ١٩٩٥ - مسلحة بتصور متكامل ورؤية سياسية ثقـافية اقتصـادية واضحة لتحقيق أهدافها المرسومة فى مشروعات محددة، بقدر ما غـابت الرؤية العربية وغاب التصور المضاد.

فـالذين ذهبوا سراعاً إلى مؤتمر الدار البيضـاء، ثم إلى مؤتمر عمـان، كـانوا مسـحـورين بانبهـار المبادرة الإسـرائيليـة، وبريق التصـورات الوردية الذى قـدمته، غير مسلحين برؤية مقـابلة، أو تصـور متكافـئ يرقى إلى درجة العلمية والموضـوعية ويراعى المصـالح الوطنية والقومية!

وإن كنا نستثنى الجهد المصرى بالتحديد . . فإن كانت مصر قد ذهبت إلى مؤتمر الدار البيضاء، بورقة عامة تعكس تصورات غير ناضجة وغير مكتملة، وتحمل مشروعات غير مدروسة تماماً للتعاون المشترك فى إطار الشرق الأوسط الجديد، فإنها قد فوجئت هناك، بالاستعداد الإسرائيلى الجاهز من حيث تكامل الرؤية والفلسفة والنظرة السياسية، التى تريد الإسراع باستغلال مناخ السلام المتسارع، لتحقيق مصالح عاجلة، قبل أن تفلت الفرصة من بين يديها .

ولاشك أن درس الدار البيضاء، قد أفلح فى إيقاظ الإدارة المصرية وتنبهها إلى المخطار السياسية والاقتصادية والثقافية التى تروج لها إسرائيل عبر وثائق مدروسة ومشروعات متكاملة وفلسفة سياسية واضحة، الأمر الذى حفز الإدارة المصرية، إلى تطوير رؤيتها وإعادة رسم تصورها، من خلال الوثيقة التى قدمتها إلى مؤتمر عمان، ورغم أنها كانت أكثر تقدماً وتحديداً من وثيقتها إلى مؤتمر الدار البيضاء، إلا أنها افتقدت الشمولية الموازية لشمولية الوثيقة الإسرائيلية من ناحية، وافتقدت الرؤية الأعم بإعطاء الأولوية للتنسيق والتكامل العربى من ناحية أخرى . . لكنها فى كل الظروف ظلت تمثل الموقف العربى الوحيد الأكثر تحديداً والأشد بلورة .

وبصرف النظر عن نوعية المشروعات التى قدمتها مصر إلى مؤتمر عمان، فى مواجهة المشروعات الإسرائيلية، وبصرف النظر عن تهافت رجال الأعمال المصريين - وبعض المثقفين - لاقتناص المشروعات واستقطاب الاستثمارات والجرى خلف التبشير الإسرائيلى فإن ما يهمنا هنا، هو مدى وضوح الرؤية السياسية لكل ما يجرى، فى ظل السلام المتهافت والصفقات الطائرة . .

فى هذا الصدد حددت مصر موقفها من كل مخططات الشرق الأوسطية، فى خطوط أساسية ومبادئ حاكمة ملخصها: « إن التحركات المصرية تتعامل مع الخطط والسياسات من خلال رؤية واضحة، تؤكد أن السلام القادم والحقيقى، لا يمكن أن يكون سلاماً إسرائيليا، ولكنه سلام عربى إسرائيلى يرتفع إلى مستوى الأحداث، كما أن النظام الإقليمى الجديد، الذى تتفاعل معه مصر ينطلق من مجموعة من الشروط الأساسية، فى مقدمتها، حتمية الحفاظ على الهوية العربية، والحفاظ على المصالح الحيوية القومية بالإضافة إلى الحفاظ على المبادلات العربية .

ذلك أن مشروعية النظام الإقليمى الجديد تنبع من قدرته على أن يأخذ فى الاعتبار مصالح الأغلبية العظمى من الدول، فى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، وأن القواعد ذاتها التى تتعامل بها مصر مع هذا النظام الإقليمى، تلتزم بها فيما يخص الدول العربية بغير استثناء، بما فى ذلك المساعدة المصرية فى كل ترتيبات تمنع انهيار المجتمع

السياسى العربى، وتؤكد مصالحه وتدعم قوته، وعلى هذا الأساس فإن هناك حاجة ماسة لرسم صورة كاملة للنظام الإقليمى القادم، مع خطوات انتقال المنطقة من مرحلة الصراع والصدام العسكرى، إلى مرحلة السلام - بما يحتم أن يضم النظام الإقليمى الجديد، دول المنطقة كافة»(١٢). بما فى ذلك سوريا ولبنان والعراق والخليج.

والأمر الواضح أن هذه الرؤية المصرية، تعكس اختلافاً واضحاً فى الأساس والمبدأ. عن الرؤية الإسرائيلية. التى تريد فرض هيمنتها على المنطقة والاستئثار بها وتجييرها لحساب المصالح الغربية، باعتبارها رأس هذه المصالح فى المنطقة - بمثل ما أن الرؤية المصرية هذه تنبه إلى خطورة الاندفاع العربى المتسارع فى طريق ما يسمى بالاندماج العربى الإسرائيلى، وتحذر من الاستكانة العربية للسلام الإسرائيلى المفروض على حساب التمسك بمبدأ السلام العربى الإسرائيلى المتوازن والمتكافئ(١٣).

ونحسب أن أهم دوافع السياسة المصرية، فى هذا الصدد، كان ولايزال، الشعور بأن إسرائيل تحاول سرقة الدور المصرى القيادى فى المنطقة، وتعمل على إعادة نسج علاقاتها بالدول العربية والانفراد بها، فى ظل تهميش الدور المصرى قولاً وفعلاً، وتحاول بالتالى فرض الهيمنة على الوطن العربى، عبر ركوب ثلاثية الاندماج الإسرائيلى الأردنى الفلسطينى، جسراً إلى قلب العرب!!

والمؤكد أن مثل هذا التصور المصرى، ليس بعيداً عن تصورات عربية أخرى، قليل منها رسمى، وكثير منها شعبى، هى فى النهاية تصورات تستند إلى مبادئ وحقائق ومصالح وطنية وقومية، تعلو على غيرها، وتختلف كثيراً وتتناقض فى معظم الأحيان مع التصورات الإسرائيلية الأمريكية الأوروبية، التى تريد رسم خريطة شرق أوسطية جديدة، يذوب العرب من خلالها فى محيط أوسع وأشمل، لعلهم يكفرون عن خطيئة صدام حضارتهم مع الحضارة الغربية قديماً، وعن خطيئة عراكهم مع إسرائيل عبر حروب طاحنة حديثاً.

فى إطار هذا المفهوم، تقدمت مصر إلى مؤتمر عمان ١٩٩٥، بوثيقة متكاملة - أكثر نضجاً مما قدمته إلى مؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤ - بعنوان « رؤية مصر للتنمية والتعاون الإقليمى » تحدد فيها أولاً مبادئ عامة تتناول مفهومها للسلام الشامل العادل، والتعاون الاقتصادى، والتنمية الشاملة فى إطار إقليمى يتسم بالصدق والشفافية بين دول المنطقة - وفى مناخ السلام - بحيث يجب أن يلتزم الجميع بمبادئ وقواعد تضبط سياستها وأهمها:

١ - أن السلام يجب أن يشمل جميع الأطراف المعنية ولا يستثنى أحداً.

٢ - أن قواعد القانون الدولى يجب أن تحكم العلاقات بين دول المنطقة.

٣- أنه يجب العمل سريعاً على تخفيض وتذويب الفوارق والتفاوت الاقتصادى بين دول

المنطقة، عبر تنمية اقتصادية متكافئة ومتوازنة، حتى لا يهيمن طرف على الآخر بحكم تقدمه الاقتصادى.

٤ - أن الشفافية فى التعامل، يجب أن تكون قاعدة عامة.

٥ - أن العمل يأتى بعد ذلك فى مجال تكامل المنطقة وربطها بالسوق العالمية.

ذلك أن الرؤية المصرية، كما تقول الوثيقة، تؤمن بأن التعاون الإقليمى المنشود يجب أن يربط بين السلام الشامل والتنمية، وأن يرتكز على قواعد واضحة ومفاهيم محددة، ذلك أن التعاون غير المتكافئ لن يؤدى إلا إلى تعميق الهواجس وزيادة الشكوك التى مازالت قائمة ومتخلفة عن سنوات الصراع السياسى العسكرى الطويلة.

ثم تطرح الوثيقة المصرية بعد ذلك رؤيتها لآليات التنمية الشاملة فى ظل السلام الشامل معتمدة على عناصر أساسية، مثل العمل على بناء مجتمعات حديثة بتوسيع البنية الاقتصادية والمادية وتحسين الخدمات والإنفاق، وخصوصاً على التعليم والصحة والضمان الاجتماعى، والالتزام بإستراتيجية تنموية طموحة تحقق أهداف العدالة الاجتماعية، وتشجيع القطاع الخاص، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة، وتحسين الإنتاجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية وتشجيع الصادرات، والاستفادة من ثورة المعلومات والمعرفة التكنولوجية. (١٤)

وبقدر ما تعكس هذه الرؤية المصرية تكاملا ونضجا أكثر من ذى قبل بقدر ما تعكس اختلافاً عن الرؤية الإسرائيلية، فى المبادئ والأهداف والوسائل، رغم الالتقاء معها فى بعض الموضوعات، وخصوصاً تلك المتعلقة بفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلى والإقليمى والدولى، لتنفيذ المشروعات المشتركة.

لكن الملاحظ أن الموقف المصرى فى التحليل النهائى، قد تمايز بالضرورة عن الموقف الإسرائيلى، بحكم اختلاف الأهداف والمصالح.

إلا أن أمام تبلور هذا الموقف المصرى المدعوم عربيا وشعبيا إلى حد كبير ثلاث عقبات رئيسة هى:

١ - أن هناك تياراً واضحاً فى مصر يقود خطا مضاداً، وهو التيار المعروف بعلاقاته القوية بإسرائيل خصوصاً، وبالغرب الأوروبى الأمريكى عموماً، والمطالب بسرعة التطبيع مع إسرائيل والتعاون معها ثنائيا حتى على حساب باقى العرب.. ويضم هذا التيار رسميين ومسئولين حكوميين، ورجال أعمال، ومثقفين، لهم تأثيرهم الإعلامى والسياسى والاقتصادى وخصوصاً فى صناعة القرارات وتوجيه السياسات!

٢ - أن هناك عديداً من الدول العربية، تجاهر، بالترحيب بالشرق الأوسطية الجديدة، والتعاون الكامل والتطبيع الشامل مع إسرائيل، بصرف النظر عن شروط ذلك وظروفه، وبصرف النظر عن مدى التزام إسرائيل بالسلام الشامل العادل.

وقد أصبح واضحاً مدى تسارع بعض الدول العربية فى مد خطوط تعاونها مع إسرائيل، سرا وعلانية، سواء انبهاراً بالمقدرة والتقدم والتفوق الإسرائيلى، أو خضوعاً لتعليمات أجنبية وأمريكية بالتحديد، تحت إغراء البحث عن المصالح، مهما كانت صغيرة، حتى ولو تصادمت مع المصالح القومية العليا، طالما أن مظلة الحماية الأجنبية قائمة وقادرة!

٣- أن الضغط الأمريكى على مصر وبعض الدول العربية المشاكسة، قد بلغ مداه فى الفترة الأخيرة، دفعاً نحو ضرورة الإسراع بإلغاء المقاطعة وتحقيق التطبيع الكامل والتعاون الاقتصادى الشامل استغلالا للمتغيرات الدولية والإقليمية، ولمناخ السلام الرائج حالياً وقبل أن يفوت الأوان!

ومهما كانت نوعية الرغبة فى مقاومة هذا الضغط، فإن القدرة على مقاومته، ترتبط أساساً بصلابة القرار السياسى ومصادر شرعيته، وطريقة صنعه ووسائل دعمه فضلاً عن عمقه الوطنى وامتداده القومى، فى عصر تضاءلت فيه استقلالية القرار السياسى، وتضاعفت فيه قدرة الهيمنة عليه والتحكم فيه عبر الإغراء والإغواء، أو عبر التخويف والتهديد!!

* * *

الآن..

ما العمل.. هل هناك طريق آخر أمامنا نسلكه غير طريق الوقوع فى السلام المتهافت المعروض - أو المفروض - علينا بقوة الأمر الواقع!

أولى خطوات العمل، إذا طبقنا المنهج العقلى والعلمى، هى أن نعرف الأرض التى نقف عليها وأن نشخص عيوبنا ونحدد أمراضنا؛ لننتقل إلى الخطوة الثانية فى طريق العمل الجاد.

وبداية نحدد المؤشرات الآتية:

* أولاً: المؤكد أن فكر العروبة، ومنطقها القومى ودعوتها الوحدوية، قد تراجعت الآن كثيراً، بعد أن شهدت ازدهاراً هائلاً، منذ نهاية الأربعينيات وطوال الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، وكلنا يعلم أن أسباب التراجع عديدة، بعضها من صنع العرب وإفراز العروبة، وبعضها الآخر من صنع غيرهم..

ونحسب أن الذى من صنعنا العربى كان أخطر وأفدح، وأكثر تدميراً للفكرة العربية والمشروع القومى مثل التآمر فى الانفصال بين سوريا ومصر عام ١٩٦١، والتقصير فى

حرب ١٩٦٧، والإهمال المستمر في التنمية البشرية، وإسقاط العدالة الاجتماعية، ومصادرة الحريات وإهدار الديموقراطية، وانتهاك حقوق الانسان، التي جرت كلها باسم إقامة « حلم الدولة العربية الواحدة » تارة، وباسم اقتلاع إسرائيل وإلقائها في البحر تارة أخرى. . فلا دولة الوحدة قامت ولا إسرائيل غرقت في البحر. . إنما، كنا نحن الذين غرقنا وحدنا. .

فوق هذا البناء الاستبدادي المتخلف، الذي تغطى بشعارات الوحدة والقومية، دون أن يعمل جديا على بنائها وفق أسس صحيحة، جاء المعادون الخارجيون، بهجومهم الكاسح، فاكتسحوا كل شيء ودمروا كل بناء. . لأن مبدأ قيام دولة عربية قوية في هذه المنطقة الحساسة التي تزخر بالمصالح الحيوية الغربية - من النفط إلى إسرائيل، ومن السوق الاستهلاكية إلى المعابر ونقاط التحكم الجيوبولتيكي - أمر غير مسموح به، فما بالك إن كان قيام مثل هذه الدولة، سوف يكون على حساب إسرائيل، رمز الحضارة الغربية في صحراء الشرق العربي الإسلامي!

على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، نصحونا فانتصحنا، وقررنا تنفيذ الوصية بأيدينا. . فهل يتصور عاقل أن البعض منا يحذف من مناهج الدراسة، دروس التاريخ العربي القديم والحديث، بحجة أنه تاريخ متعصب وضع مناهجه قوميون شوفينيون، وهل يصدق حتى مجنون، أن البعض منا يحذف من مناهج الدراسة آيات من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، لأن بها ما يعادي اليهود ويحض على قتالهم!! إنه إذن جهد منظم لمحو الذاكرة وإلغاء التاريخ وتغييب الوعي وتسطيح الفكر. . كي يتم الاستسلام بهدوء وسكينة دون جدل فكري أو مقاومة عقلية ثقافية، للمناخ الجديد، المناخ القائل بأن القطرية قد احتلت مكان القومية، وبأن بعض الدول العربية قد أصبحت أقرب إلى إسرائيل وأكثر أمنا لها، من دول عربية أخرى!

* ثانياً: فوق هذا التهاوي، صعدت إسرائيل وازدهر فكرها الصهيوني، الذي هو جزء مهم من الفكر الغربي، فإذا استثنينا حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة، فإن إسرائيل قد ألحقت بنا هزائم سياسية عسكرية في كل المواجهات التي دارت منذ حرب ١٩٤٨، إلى حرب لبنان ١٩٨٢. .

والهزائم العسكرية يمكن تخطيها بسهولة، لكن الخطورة تكمن في الهزائم النفسية الثقافية التي أوقعتها بنا إسرائيل على مدى العقود الماضية، تلك التي توارت وراء الكواليس طويلاً، بينما برزت الهزائم العسكرية عندنا - والانتصارات العسكرية عند إسرائيل - في مقدمة المسرح. . ولقد جاء الآن، بعد أن صمتت المدافع ووضعت الحرب أوزارها - !! - أوان الكشف عن المسكوت عنه الذي كان متوارياً في خلفية مسرح الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يوصف بأنه صراع حضاري!

فى عصر السلام المتسارع الذى يتلهف العرب عليه - قبل أن يفوتهم القطار - ظهر توازن القوى على حقيقته بين العرب وإسرائيل، وهو توازن لا نعنى به التوازن فى القوى العسكرية فقط الذى مال تماماً لصالح إسائيل تقليديا ونوويا، ولكنه التوازن الحضارى - طالما نتحدث عن الصراع الحضارى - الذى يشمل ضمن ما يشمل، التقدم الاقتصادى والتنمية الاجتماعية والازدهار الثقافى والعلمى والحكم الديموقراطى واحترام حقوق الإنسان. . إلى غير ذلك من مفردات المنظومة العالمية المتعارف عليها لدى الجميع!

ورغم أن الإمكانات العربية - البشرية والمادية - وفيرة، بل هائلة، مقارنة بالإماكانات الإسرائيلية - المسنودة أوروبيا والمدعومة أمريكيا - إلا أن إمكاناتنا مهدرة فى مسارب البذخ الكاذب والإسراف الفاجر والعجز القاصر. . وانظر حولك لتعرف الحقيقة بنفسك، بينما نجحت إسرائيلى فى الاستغلال «الأمثل» لكل إمكاناتها المحلية، ولتجنيد المساعادات الأوروبية والأمريكية، لتصنع فوق أرض فلسطين المقدسة، نموذجاً عصريا لتقدم الحضارة الغربية ذات الثأر التاريخى مع الحضارة العربية الإسلامية.

الآن. . دون محاولة للتيئيس وزرع الإحباط، نقول إن إسرائيل فى عصر التسويات والسلام المتسارع، تبدو منتصرة، بعد أن بدت كذلك عبر الصدمات العسكرية، وهى تعبر عن انتصارها بفرض شروطها لتحقيق السلام - فى ظل خلل القوى - ولإقامة الشرق الأوسط الجديد، على أنقاض العروبة والإسلام اللذين حكما المنطقة لآلاف السنين، إنها تريد إحلال فكر وثقافة وحضارة جديدة، مكان حضارة تبدو ذاهبة متراجعة مترهلة عاجزة!

* ثالثاً: إن الانتصار الإسرائيلى الغربى الراهن، يقوم على أساس تحقيق تسويات سلمية وفق شروطه هو، أى فى ظل خلل جسيم فى موازين القوى بين الأطراف، ومن ثم فقد زرع بهذا السلام بذرة الحرب عليه منذ البداية، وهذه بديهية عسكرية قبل وبعد كونها بديهية عقلية منطقية فلسفية صريحة!

ورغم تهافت الحكومات العربية على توقيع اتفاقيات السلام والتطبيع مع إسرائيل، إلا أن الشعوب العربية ليست مجمعة وراء هذا التوقيع، لا نريد القول إنها رافضة بإجماع، ولكننا نفضل القول إنها غير مقتنعة تماماً بما يجرى، لأنها بحسها الغريزى تدرك أن ما يجرى هو سلام غير متكافئ واتفاق غير متوازن يتم فى ظروف غير طبيعية، لكنها فى الوقت نفسه، لا تملك رفضه تماماً، ولا تستطيع اسقاطه فى الوقت الراهن على الأقل. .

إن مظاهر رفض التطبيع مع إسرائيل ومقاومته فى الوطن العربى ليست ضعيفة أو متآكلة، وانظر بالتحديد إلى الوضع المصرى، الذى كان أول من وقع اتفاقية صلح مع إسرائيل - ١٩٧٩ - إنه وضع نموذجى يمكن القياس عليه، فيما يتعلق بالإدراك النفسى والتيقظ العقلى لمخاطر الاستسلام لضرورات سلام غير متوازن تم فى ظروف ضاغطة بشروط غير متكافئة.

فهل كان « الصمود المصرى » التلقائى فى وجه الهجوم الإسرائيلى الأوروبى الأمريكى، مجرد مصادفة، أو هو مجرد حاجز نفسى فقط سرعان ما يزول، كما يحاول البعض أن يدعى، أم أنه نابع من إدراك عميق بطبيعة الأوضاع الراهنة والمستقبلية، وقائم على وعى دقيق، بأن المصالح الوطنية والقومية تتغلب فى النهاية على اتفاقيات السلام، إن تعارضت معها وتناقضت، بصرف النظر عن قوة الحملة الإعلامية « التليفزيونية » الهائلة المروجة بقوة لسلام التطبيع والكونفدراليات والرخاء القادم عبر الشرق الأوسطية الجديدة!

وما يسند رأينا فى هذا الصدد، هو قياس قوة وسرعة حركة التطبيع بين مصر وإسرائيل، على مدى أكثر من خمسة عشر عاماً، فالتطبيع الثقافى متوقف تماماً من الجانب المصرى، والتطبيع السياسى بارد، والتطبيع الاقتصادى متعثر.. يكفى أن نعرف أن حجم التبادل الاقتصادى والتجارى بين مصر وإسرائيل، قد بلغ ٣٥,٤ مليون دولار فى النصف الأول من عام١٩٩٥، استوردت إسرائيل من مصر ما قيمته٢١ مليون دولاراً، واستوردت مصر من إسرائيل ما قيمته١٤,٤ مليون دولار. باستثناء النفط، ورغم أن هذا الرقم زاد عن مثيله فى العام السابق، إلا أنه يظل رقماً ضئيلاً إذا ما قارنّاه بقيمة ما تستورده مصر سنويا، ويبلغ نحو١٢ مليار دولاراً.

* رابعاً: إن أحوال العالم فى حركة دائبة غير مستقرة، غير ساكنة لكنها حركة محكوم عليها بالتغيير والاختلاف وأحياناً بضرورة التناقض.

إن المفكر الأمريكى اليابانى الأصل « فوكاياما » خرج علينا قبل سنوات، بنظرته القائلة: إنه بعد سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة بين العملاقين، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى زعامة عالم القطب الواحد - القوة العظمى المنفردة بعد غياب نظام ثنائية القطبين، فإن الانتصار النهائى والتاريخى قد تحقق للفلسفة الليبرالية وللحضارة الغربية، وهو انتصار مستمر (١٥) وسيظل مستمراً فى المستقبل.

فى ظل هذه النوعية من التفكير غير المحسوب بحسابات حركة التاريخ وتطور المجتمعات وتفاعل العلاقات الدولية، حاولت الولايات المتحدة - ولاتزال تحاول - بناء نظام دولى جديد، تنفرد فيه بقيادة العالم وترتيب شئون الكون.. ولكنها تبدو حتى الآن قد فشلت فى تحقيق انتصار نهائى، بل إن فوكاياما نفسه صاحب الفكرة الشهيرة، قد تراجع وراجع أفكاره، فأعاد صياغة مقولاته بعد أقل من عامين.

فإن كان سقوط الشيوعية ومنظومة المعسكر الاشتراكى، قد أثر بالسلب على المصالح والسياسات والعلاقات العربية، بإلغاء هامش الحركة وحرية المناورة بين القطبين، وفقدان العرب لنصير دولى يحسب حسابه، مما أضعف موقفهم التصادمى - التفاوضى مع إسرائيل المسنودة أمريكيا وأوروبيا، فإن هذا ليس نهاية التاريخ.

ذلك أن تفاعل التاريخ الإنسانى، لا يصل إلى نهايته - فنائه - إلا بنهاية الحياة الإنسانية على الأرض وفنائها، ومن ثم فإن قوى كبرى صاعدة هى الآن فى الطريق، وخصوصاً اليابان والصين والاتحاد الأوروبى بل وروسيا، وسوف يحدث ظهورها الفاعل على مسرح السياسة الدولية، توازناً جديداً بين القوى الكبرى، يسمح للعرب باستعادة التوازن المفقود، سواء فى مواجهة إسرائيل، أو فى علاقاتهم مع الغرب الأوروبى الأمريكى، إن أحكموا صياغة علاقاتهم مع الآخرين بتحكيم المصالح من ناحية، وإن بدءوا فى بناء قوتهم الذاتية من ناحية أخرى!

* خامساً: فى ظل الأوضاع الراهنة والمستقبلية، فإنه ليس أمام العرب، سوى العودة مرة أخرى إلى الاحتكام للثوابت الحاكمة لهم تاريخيا وجغرافيا، ثقافيا واقتصاديا، سياسيا وعسكريا، قوميا ودينيا.

وهى ثوابت تمليها المصالح الوطنية والقومية فى الأساس. وتفرض عليهم بالتالى ضرورة البحث عن الصورة المثلى لتلبية هذه المصالح وتحقيقها. . وأول ذلك هو التعاون المشترك والتنسيق والاعتماد المتبادل، ناهيك عن الوحدة، التى صارت فى عصر السلام المتهافت، كلمة مكروهة ومنبوذة لفظاً ومعنى.

وتحكيم المصلحة الوطنية والقومية، يفرض على العرب، حتمية التعاون فيما بينهم، قبل التعاون فيما بينهم وبين الآخرين، وخصوصاً إسرائيل، وتحديداً التعاون - أو التكامل بمعنى أدق - فى المجالات الاقتصادية.

ولعل نموذج الاتحاد الأوروبى، هو الأكثر جاذبية، فبينما بدأت الدول الأوروبية، انشاء سوق مشتركة على أسس موضوعية من رعاية المصالح المتبادلة، فحققت الاتحاد فيما بينها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا، فشلت الدول العربية على مدى خمسين عاماً - ١٩٤٥ - ١٩٩٥، فى إقامة سوق عربية مشتركة، وفق ما جاء به ميثاق الجامعة العربية، بل إن المؤسف أن حجم التجارة العربية - العربية، لا يصل إلا إلى ٨٪ فقط الآن من حجم التجارة العربية مع العالم الخارجى، مما يعكس الفشل العربى الصريح فى البحث عن المصالح الوطنية والقومية.

وربما تكون جاذبية النجاح الذى يحققه الاتحاد الأوروبى، من ناحية، وخطورة النموذج الشرق الأوسطى الذى تطرحه إسرائيل من ناحية ثانية، بمثابة دافع جديد وجرىء، يفرض على العرب الآن، قبل الغد، ضرورة العودة إلى ثوابت العمل المشترك والبحث عن المصالح الوطنية والقومية، وهو منهج لا يخضع لمزايدة الشعارات، بقدر ما يخضع لحسابات المكسب والخسارة، حسابات المصلحة المباشرة!!.

* * *

يبقى السؤال قائماً . . ما العمل الآن فى مواجهة السلام المتهافت غير المتوازن والتسويات المتسارعة غير المتكافئة . .

يدعى لوبى التطبيع ، أننا نحكم حاضرنا ومستقبلنا بالشكوك ، ونحدد سياساتنا وفق الهواجس ، وتسيطر علينا عقدة الخوف من إسرائيل دون مبرر ، فالسلام قد لاحت بشارته والتعاون والتكامل بين العرب وإسرائيل ، هو الطريق الوحيدة للتقدم والارتقاء ، فما بالنا نخشى إسرائيل ذات الملايين الأربعة أو حتى الخمسة التى قد لا تزيد بسكانها عن حى من أحياء القاهرة الكبيرة - ونتخوف من هيمنتها على المنطقة ، فى وجود دول رئيسة مثل مصر وسوريا والعراق والسعودية والمغرب والجزائر . . إلخ .

والحقيقة ، أن التساؤل الاستنكارى من جانب لوبى التطبيع يبدو من الناحية الشكلية مقبولاً وربما مقنعاً . .

لكن الواقع غير ذلك تماماً ، فقدرة إسرائيل لا تقاس فقط بعدد سكانها ، كم من الملايين ، ذلك أن الكم البشرى مهم لكنه فى ظل التقدم الصناعى والتكنولوجى ، لم يعد هو العنصر الحاسم ، فإسرائيل ذات الأربعة ملايين نسمة بحكم تقدمها فى مختلف المجالات ، أقوى من مصر ذات الستين مليونا الأقل تقدماً . .

إنما تقاس قدرة إسرائيل - وخطورة دورها فى المنطقة - بعناصر عديدة فى مقدمتها : الأهداف والمصالح ، والسياسات المعلنة والسرية والتحالف الدولى معها ، وفى مقدمته التحالف الاستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى ، ومدى نموها الاقتصادى والصناعى بالتحديد مقارنة بالنمو العربى ، ومقياس تقدمها العلمى والتكنولوجى والمعرفى ، ثم بقدرتها العسكرية المتطورة والمتصاعدة ، سواء فى المجال التقديدى الذى أصبحت تتفوق فيه على كل العرب ، أو فى المجال النووى الذى تنفرد به عن كل العرب !

ولقد أوضحنا فيما سبق من فصول . حقيقة أهداف إسرائيل واتساع أطماعها ، مثلما شرحنا مدى تفوقها فى مجالات عدة ، فضلاً عن تلاعبها فى قضية السلام ، ومماطلاتها التى لا تنتهى ، وعدم إخلاصها الذى لا ينفذ فى معادلة السلام الشامل مقابل الأرض الكاملة ، الأمر الذى يوصلنا إلى الاقتناع بعدم جدية إسرائيل ، فى السلام الشامل ، بل يزيد اقتناعنا بأن الهدف الإستراتيجى هو الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة أرضاً وشعباً وثروة ، نيابة عن الهيمنة الغربية ، التى نجحت فى احتواء المنطقة مؤقتا على الأقل !

وبقدر ما أن السلام مبدأ إنسانى نبيل ، مطلوب فى كل الأوقات ومرغوب فى جميع الحالات ، بقدر ما أن السلام الراهن ، سلام غير مقبول تاريخيا ، لأنه سلام منقوص قائم على أسس غير متوازنة ، غير عادلة ، غير متكافئة ، ولذلك فهو فى نظرنا وبل من حيث النظرة

العلمية والتاريخية الموضوعية سلام مؤقت فرضته ظروف غير طبيعية ولذلك فهو يحمل بذور انهياره أكثر مما يحمل شعارات انتصاره . .

فهل تبقى المواجهة مستمرة!؟

نقول نعم . . ستبقى المواجهة مستمرة ، بحثاً عن السلام العادل المتوازن المتكافيء، أما ما نراه الآن فهو كالهدنة المؤقتة بين فترتى صراع طويل . .

لكن المواجهة السليمة ، تحتاج إلى أسس قوية للتكافؤ ، وخصوصاً فى موازين القوى ، ومن ثم يأتى السؤال الجديد ، كيف نعد أنفسنا للمواجهة والتكافؤ ، فى فترة السلام المؤقت ، بحثاً عن السلام الدائم المستقر!

إننا فى الواقع أمام عدة سيناريوهات غامضة للمستقبل القريب ، أهمها :

أولاً : سيناريو استسلام العرب للواقع المفروض وللسلام المتهافت ، ومن ثم غياب بل سقوط النظام العربى الإقليمى ، مقابل صعود النظام الإقليمى الجديد - الشرق الأوسطية الجديدة - تحت الهيمنة الإسرائيلية الكاملة ، المدعومة أوروبيا وأمريكيا ، وخصوصاً فى ظل نظام القطب الدولى الواحد .

ثانياً : تماسك النظام العربى الإقليمى فى ثوب جديد قد يكون محدوداً ، مع القبول بالتسويات السياسية المرحلية ، والاستفادة العربية من تناقض المصالح وتشابك العلاقات الدولية ، بين القوى الكبرى ، وخصوصاً بين الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأووبى ، والنجمين الصاعدين اليابان والصين ، وربما روسيا إذا توازنت فى المستقبل المنظور ، بهدف تحقيق نوع من التوازن والتكافؤ مع إسرائيل المدعومة من أمريكا تحديداً .

ثالثاً : رفض عربى شامل للتسويات السياسية الناقصة وغير المتوازنة الراهنة ، والعودة مرة أخرى ، للتنسيق والعمل العربى المشترك - وصولاً للاتحاد - فى إطار ثورى جديد ، مستفيداً من الإمكانات والقدرات الهائلة ، والعمل سريعاً على وقف الهرولة والاستسلام للهيمنة الإسرائيلية ، استغلالاً لحاجة إسرائيل الماسة والعاجلة للسلام المتعجل!

وبقدر ما أن السيناريو الثالث بعيد - وفق معطيات الأوضاع العربية المتدهورة الراهنة بقدر ما أن السيناريو الأول قريب ، وفقاً لنفس المعطيات . . وإن ظل الاحتمال الثانى هو الأقرب لمنطق المصالح الوطنية والقومية ، لو تحكم العقل ؛ فلماذا لا نحاول تجريب السيناريوهات الأقرب لهذه المصالح ![١٦]

* * *

من أين نبدأ إذن . .

نحسب أنه لا يمكن الركون كثيراً إلى النظم العربية الرسمية الراهنة، فهى بين متلهف على السلام مع إسرائيل، وبين راغب لكنه متردد، الكل يسير فى اتجاه واحد «يطلب السلام المفروض» بشروط إسرائيلية وضغوط أمريكية سافرة وصريحة، وبين قادر على المساومة، وغير قادر مستسلم، يمضى قطار التسوية سريعاً نحو الهدف الإسرائيلى.

لا أحد استفاد من دروس التاريخ المتتالية، التى جاءت هبة من السماء، تسربت فى رؤى الأوهام القائمة والأحلام الكاذبة، تسرب قطرات المطر النادرة فى رمال الصحراء القاحلة . .

لم يتعظ أحد بدروس الهزائم المتكررة فى المواجهات العسكرية مع إسرائيل، ولا من أثر الانتصار العربى الوحيد فى حرب أكتوبر المجيدة، لم يستفد أحد من درس الوحدة المصرية السورية الوردى، أو من كارثة الانفصال المرير، ولا من حرب الخليج الأولى، أو من حرب الخليج الثانية، ولا من معنى الاستقلال وطرد المحتل، أو من عودة المحتل رغم رفع راية الاستقلال، لم يفهم أحد معنى كبت الحريات ومصادرة الرأى وانتهاك حقوق الإنسان وقهر الديموقراطية، ولم يفهم أيضاً مغزى ظاهرة العنف السياسى المسلح المندلعة فى أرجاء وطننا العربى، لم يراجع أحد نفسه وهو يرى شعب بلاده ينحدر سريعاً تحت خط الفقر جوعاً وعطشاً وأمية وتخلفاً، ولا وهو يرى صعود ظواهر التعصب والتطرف واليأس والإحباط، تلوث وجه الحياة . . وجه الملايين الهائمة كالسائمة!

لم يتغير أحد، رغم أن كل شىء فى العالم قد تغير، بفضل ثورة العلم والتكنولوجيا والمعرفة والمعلومات ووسائل الاتصال الحديثة والمبهرة، التى فتحت عيون الناس وآذانهم على وقع الحقائق ومرارات الواقع وبؤس الحياة!

الكل ساكن على عرشه متمسك بمقعده غارق فى وهمه، متلذذ بحلمه شاهر سيفه، فى وجوهنا يحز أعناقنا . . باسم الوطنية والقومية والسلام والإسلام . . والديموقراطية أيضاً . .

فماذا يمكن لنا أن ننتظر من هؤلاء، سوى أن نترك لهم حرية التهافت وحق المنافسة على التسارع، نحو أحضان حبيب غاب طويلاً . . ثم عاد؛ فطوبى لهم ما هم فيه غارقون واهمون!

إن كنا قد تغاضينا عن هؤلاء، فمن ناحيتنا لا نملك وصفة سحرية للخروج من المأزق الراهن، أو لتفادى السقوط فى المنحدر القادم، فمثل هذه الوصفات لا يملك صياغتها أو تطبيقها فرد واحد، وإنما هى فى حاجة إلى هبة أمة وصحوة شعب واستفاقة عقل جمعى وتيقظ ضمير عام.

باختصار شديد، نحن فى حاجة عاجلة لتغيير جذرى فى أوضاعنا الحالية التى ترهلت

فتخلفت فى السباق، خلال الحرب، وخلال السلام أيضاً. . تغيير نحو رؤية وطنية وقومية شاملة، تتخطى كوابح الحاضر تطلعاً إلى مستقبل مغاير، والمستقبل آتٍ لا ريب فيه، لا نملك له ردا ولا نستطيع له صدا، رؤية يتولى صياغتها نخبة من مفكرى الأمة الذين لم يرهنوا عقولهم ولم يبيعوا ضمائرهم فى سوق النخاسة المزدهر هذه الأيام بقوة وسط بريق السلام المتهافت وأمواله السائلة وثماره الدانية!!

وربما نجتهد فى الختام لنضع أمام الجميع خمسة محاور أساسية، قد تصلح فى إثارة حوار قومى ديموقراطى عام تطلعاً لصياغة مثل هذه الرؤية المنشودة فى يوم من الأيام. .

** **المحور الأول**: وهو محور الديموقراطية وحقوق الإنسان. . فما أحوجنا إلى تنوير الرأى العام فى بلادنا، بأهمية اعتناق الديموقراطية السليمة، كمدخل من مداخل التقدم والارتقاء الرئيسة، وبضرورة احترام حقوق الإنسان كقيمة نبيلة، باتت شعاراً للعصر الذى نعيش فيه، بقدر ما كانت حضارتنا العربية الإسلامية، سابقة لاحترامها وتعظيمها.

ولقد خاضت شعوبنا تجربة مريرة، على مدى نصف قرن، هى فترة الصراع العربى الإسرائيلى، صادر خلالها معظم حكامنا الحريات الأساسية، وانفردوا بالسلطة والثروة، وتاجروا بالثورة وزايدوا بالوطنية والديموقراطية، باسم حشد كل القوى لمجابهة العدو الإسرائيلى. فإذا بنا نرى اليوم هؤلاء الحكام، أو تلاميذهم وخلفاءهم فى الحكم يتهافتون على السلام مع إسرائيل، ويسوقون لنا مبررات كاذبة وتفسيرات مخادعة، عن ضرورات السلام وأحلام الرخاء، فلماذا كانت الحروب، ولماذا كانت مصادرة الديموقراطية وانتهاك حقوق الإنسان، التى ارتضيناها - خائفين خانعين - أملاً فى حلم الانتصار على العدو الإسرائيلى، الذى لم نهزمه فى المحصلة النهائية، وإن كان هو الذى هزمنا!

اليوم. . دعونا نعمل على استرداد الديموقراطية، من براثن مدرسة الاستبداد، لنسترد بعض كرامتنا المهدرة وحقوقنا الضائعة وعقولنا المغيبة وضمائرنا النائمة!

** **المحور الثانى**: هو محور التنمية الإنسانية الشاملة، وهو بالضرورة مرتبط بالمحور الأول، ذلك أن التنمية الحقيقية تقوم على أساس توسيع التعددية وتعميق مشاركة المواطنين فى صياغة مستقبلهم وصنع قرارهم باعتبار أنهم هم هدف التنمية ووسيلتها (١٧) الأمر الذى يستدعى إثارة الوعى العام لدى المواطنين بحقوقهم وواجباتهم فى إطار نهضة تنموية شاملة ومستديمة، تعمل على إزالة التخلف ومواجهة الفقر، فى منطقة تشهد تناقضاً فجا، بين تراكم الثروات من ناحية، وبين تراكم الفقر المتزايد من ناحية أخرى وبينما بحر من الفصل والعزل!

مرة أخرى، تعطلت برامج التنمية العربية على مدى خمسة عقود، فتوقف الإنتاج تقريباً وانهارت الخدمات العامة وتعثر الإنفاق على التنمية الحقيقية، لصالح تزايد الإنفاق العسكرى والتسليحى - مع ما يستنزفه عادة من عمولات ضخمة - بحجة تقوية الجيوش العربية

وتسليحها لإنزال الهزيمة بإسرائيل - الأمر الذى لم يحدث إلا مرة واحدة خلال حرب ١٩٧٣ - ونظرة فاحصة إلى الجدول المرفق الذى يحدد نسبة الإنفاق على الأمن والدفاع إلى إجمالى النفقات الجارية، فى البلاد العربية، توضح حقيقة الموقف، الذى وصلنا إليه.

حيث لا تنمية تحققت، ولا نصر على إسرائيل قد جاء وقد آن الآوان، لنستعيد، جزءاً من ضرورات التنمية المفقودة، فى وقت تنافس فيه إسرائيل - أو نتكامل معها وفق مفهوم الشرق الأوسطية الجديدة؛ وإلا كيف نتكافأ معها فى صراع السلم القائم على الاقتصاد أساساً!!.

**** المحور الثالث:** هو محور تعميق مفهوم العمل الشعبى وأساليبه وآلياته، فى مواجهة الانفراد الحكومى بصنع القرار ووضع السياسات وتنفيذ الخطط.

لقد نجحت نظم الحكم العربية، على مدى عقود، وربما قرون، فى فرض صيغة أحادية الاتجاه، تنزل من أعلى إلى أسفل، من قمة الحكم إلى قاعدة المحكومين، دون أن تسمح بالسير فى الاتجاه الآخر، أى تتدفق من أسفل حيث القاعدة المحكومة، إلى أعلى حيث النخبة الحاكمة، الأمر الذى رسخ فكرة الاستبداد جزءاً رئيساً من الأدبيات العربية الموروثة، والمعمول بها حتى اليوم.

فى إطار هذه الصيغة، غاب العمل الشعبى أو نام، وضعفت فكرة المؤسسات داخل المجتمع، وانهارت التنظيمات الجماهيرية التى تعرف باسم منظمات المجتمع المدنى، وصار الحكم معقوداً لنخبة النخبة، وأصبح الأمر والنهى حكراً للحاكم الفرد، بينما الحاشية - من السياسيين والمثقفين والتكنوقراط - تفسح له الطريق وتزين له الديكتاتورية وتتغزل فى حكمته وعبقريته، فهو الزعيم الأوحد والقائد الأوحد والملهم الأوحد والمعلم الأوحد.

وبينما قادنا فكر الاستبداد والانفراد، إلى الهزائم المتكررة أمام إسرائيل، فإن إسرائيل ازدادت تألقاً أمام العرب والغرب باسم الديمقرطية، حتى أوصلتنا متضافرة مع نظمنا الاستبدادية، إلى القبول بالسلام المتهافت والخضوع لشروطه المهيمنة والمهينة.

ولعل أولى أولويات التغيير المطلوب تكمن فى إعادة إحياء المجتمع المدنى ومؤسساته ومنظوماته، أى بعث الروح من جديد فى ديموقراطية واستقلالية النشاط الأهلى، بعيداً عن سيطرة الأجهزة الحكومية وبيروقراطيتها الفاسدة، تطلعاً لتشكيل مواطن جديد وجرىء يحترم واجباته ويدافع عن حقوقه بقوة وجسارة!

**** المحور الرابع:** هو محور تجديد الفكر القومى، فى مواجهة التقوقع القطرى السائد حالياً، والذى من خلاله تسللت إسرائيل، تنفرد بكل دولة عربية على حدة، بمثل ما أن بواسطته، تسارعت كل دولة نحو إسرائيل متلهفة متشوقة!

والأمر المؤكد أن الفكر القومى العروبى. الذى انتعش منذ الأربعينيات وطوال الخمسينيات وحتى النصف الثانى من الستينيات، قد تعرض لنكسات تراجع على أثرها، وخصوصاً فى ظل الآثار السلبية التى أحدثها الانفصال السورى عن دولة الوحدة مع مصر، ثم تلك التى أوقعتها هزيمة ١٩٦٧، مروراً بتعقد الخلافات العربية قصيرة النظر، انتهاء بغزو العراق للكويت وحرب عاصفة الصحراء التى دمرت العراق عام١٩٩١.

غير أن من المهم إضافة إلى تلك الأسباب، رصد آثار تفجر الثورة النفطية وتراكم الموارد المالية الضخمة على الميل للانعزال والتقوقع عند بعض الأقطار العربية النفطية بحجة الحفاظ على ثرواتها المفاجئة والاستئثار بعائداتها الهائلة، مما عمق إلى حد كبير المفاهيم القطرية على حساب المفاهيم القومية، وقد جاء غزو العراق للكويت واستخدام الورقة النفطية قبله وخلاله وبعده، انتهاء باستسهال الاحتماء بقوى أجنبية «فى وجه الأطماع العربية»، كمؤشر جديد ومهم، فى النفخ فى الروح القطرية، وصولاً لنشاط غربى قوى، يعمل بهمة على هدم النظام العربى - وفى قلبه الجامعة العربية - بحجة أنه نظام انهار بعد أن تم اختراقه من أطراف عربية فاعلة.

فما بالك إذا كان الكثير من الدول العربية الحالية لا تملك مقومات الكيان المستقل، فهى بحكم تكوينها شديدة التبعية والحاجة إلى الحماية والدعم الخارجى، الأمر الذى يقلل من مدى ملكيتها لمصيرها ويجعلها عرضة للتقلبات (١٨) الداخلية والخارجية، فإذا بها تنعزل قطريا وتخاصم القومية من ناحية، وتستظل بالحماية الأمريكية والأوروبية، وربما الإسرائيلية فى المستقبل القريب من ناحية أخرى.

وفى ظل هذا المناخ ازدهر الفكر الانعزالى والقطرى، القائل بأن على كل دولة أن تبحث عن مصالحها وتعمل على حماية نفسها بالطريقة التى تراها، بعد أن فشل الفكر القومى والعمل العربى المشترك على مدى سنوات، فى تقديم غطاء وضمان حماية مطلوبة، نظراً لأن هذا الفكر لم يكن إلا ضرباً من الوهم أو هو بالحلم الكاذب أشبه!

ونحسب أن تجديد العمل القومى، قد أصبح ضرورة الآن، وخصوصاً فى ظل ما تحمله القطرية ومنهجها الانعزالى من خطر جسيم على أصحابها أولاً، وفى ظل دخول إسرائيل فى أعماق الساحة العربية بهجوم مباشر على الأقطار العربية الأصغر والأضعف باسم التطبيع والتعاون والاندماج ثانياً، وفى ظل نشوء الكيانات السياسية والاقتصادية الكبرى فى عالم لا يعترف إلا بالعمالقة ذوى القوة والقدرة ثالثاً.

إن الأمر - أمر تجديد الفكر القومى - يحتاج إلى خيال مبدع وفكر ثاقب، يتجاوز مرارة الخلافات العربية، ويعيد نسج العلاقات العربية-العربية على أسس موضوعية، تأخذ فى حسبانها خصوصية القطرية وشمولية القومية، دون تناقض مصطنع، بمثل ما تأخذ فى

اعتبارها مدى تحقيق المصالح الوطنية والقومية على المدى القصير والمدى البعيد؛ دون استسلام لمقولة انتصار الفكر الواقعى « القطرى » على الفكر الرومانسى « القومى »؛ التى يروج لها البعض هذه الأيام!

** **المحور الخامس:** هو محور التحديث الفكرى والإحياء الثقافى، لحضارة الأمة، وفق منهج علمى عقلى نقدى، بعد أن ران التخلف على العقل العربى قروناً طويلة، فأطلت فلول الظلمة والجاهلية والجهالة والانغلاق وداهمتنا قوى التعصب والتطرف والإرهاب!

وفى عصر ثورة العلم والتكنولوجيا، وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، التى حولت العالم إلى ساحة مفتوحة لا تعترف بالحدود الجغرافية أو القيود السياسية والإدارية، فإن الإنغلاق ومقاطعة العالم ومخاصمة الحضارات الحديثة، تصبح عملية مستحيلة فضلاً عن كونها جريمة تاريخية، فى حق حضاراتنا العربية الإسلامية، التى غذت التاريخ الإنسانى - ذات يوم - بمدد هائل من العلوم والمعارف - وساهمت فى صنع التقدم والازدهار الحضارى الغربى يوم انفتحت على الجميع.

ولاشك أن اجتهاداً شجاعاً ومستنيراً، لمعالجة التناقض المصطنع بين الأصالة والمعاصرة، أو المنقول والمعقول، أو الموروث والحديث، قد أصبح أمراً حتميا اليوم على نحو ما فعله من قبل أئمة الإصلاح والتنوير العظام أمثال الأفغانى ومحمد عبده وخير الدين التونسى، ذلك أن الاستسلام لدعاوى الجهل والجاهلية الأولى، التى تطل علينا صباح مساء، هو خطر داهم على مستقبل الأمة، بمثل ما أن الإغراق فى التغريب و « التأمرك » والتصهين هو خطر مماثل، وكلاهما يؤدى فى النهاية إلى تذويب الهوية القومية وتشويه الذاتية الثقافية المستنيرة التى نعتز بها ونزهو.

ولذلك ندعى أن المعادلة، التى ينادى بها البعض، القائمة على طرح الأصولية الإسلامية فى مواجهة المشروع القومى، أو الإسلاموية فى مواجهة العلمانية، هى معادلة مضللة، فلسنا نرى تناقضاً بين العروبة والإسلام ولا نرى حائلاً بين الاحتفاظ بثقافتنا وهويتنا العربية الإسلامية وبين الاستفادة القصوى من الحضارة الغربية الحديثة وخصوصاً فيما يتعلق بالمبادئ الديموقراطية وبإنجازات العقل والعلم الأوروبى الأمريكى، مهما كانت خلافاتنا السياسية مع النظم الأوروبية الأمريكية.

طريقنا هو إعمال العقل وأسلوبنا هو استخدام العلم، فى إعادة بناء الإنسان فوق أقدم أرض عرفها الإنسان وشرفتها الرسالات ومشى فوقها الأنبياء، وتفاعلت عليها حضارات وثقافات عديدة، فكانت منارة هداية ذات يوم، ونريد لها أن تعود اليوم كما كانت.

وإلا حقت عليها لعنة التهافت؛ واستحقت هيمنة الآخرين، وسطوتهم عليها!.

نسبة الإنفاق على الأمن والدفاع إلى إجمالى النفقات الجارية فى البلاد العربية

	نفقات الأمن والدفاع						
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(١)	١٩٩١(٢)
البلدان العربية	٢٨,٥٦	٢٧,٥٣	٢٨,١٩	٢٧,٢٩	٢٤,٥٤	٢٣,٥٤	٢٨,٨٣
المجموعة الأولى	٢٧,١٨	٢٤,٩٠	٢٥,٨٠	٢٧,٠٨	٢٤,٢٤	٢٣,١٠	٣٢,٤٦
الإمارات العربية المتحدة	٤٤,٧٣	٤١,٢٥	٤٠,٠٠	٣٥,٨٩	٣٥,٨٩	٣٥,٨٩	٣٥,٨٩
البحرين	٣٠,٨٨	٣١,٥٨	٣٢,٤٩	٣٣,٨٦	٣٤,١٠	٣٤,٥٤	٣٤,٥٣
الجزائر	٩,٤٩	٨,٣٦	٨,٧٧	٧,٩٨	٨,١٠	٨,٢٣	٨,٢٣
السعودية	٢٦,٠٢	٢٤,٠٠	٢٨,٦٠	٣٥,٦٠	٢٥,٠٠	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...	...
عمان	٥٥,٤٣	٥٠,٦٥	٤٧,٣٧	٤٩,٥٣	٤٩,٢٢	٥٢,٠٢	٤٧,٩٨
قطر	٣١,٢٠	٣٢,٠٩	٣٣,٩٦	٣٥,١٤	٣٥,١٤	٣٦,٣٩	٣٦,٣٩
الكويت	٢٤,٢٩	٢٧,٤٤	١٩,٤٦	١٥,٠٤	١٥,٠٠	١٥,٠٠	٤٦,٦١
ليبيا	٣٠,٤٥	٢٧,٤٧	٢٨,٨٤	٢٧,٦٤	٢٧,٦٠	٢٧,٦١	...
المجموعة الثانية	٣٢,٤٨	٣٣,٠٦	٣٣,٨٦	٢٧,٨٨	٢٥,٤٨	٢٤,٣٠	٢٠,٤٨
الأردن	٣٨,٥٦	٤٤,٨٦	٤٢,٩٩	٣٩,٤٣	٣٣,٥٥	٣١,٢٦	٣٠,٦٢
تونس	١٨,٦٧	١٧,٤٢	١٨,٥٦	١٧,٧٨	١٧,٧٨	١٧,٧٨	١٧,٧٨
السودان	١٩,٤١	١٧,٤٦	١٥,٠٩	١٤,٦٩	١٤,٦٩	١٤,٦٩	١٤,٦٩
سوريا	٥٥,٩٣	٥٥,٩٣	٥١,٣٢	٥٤,٤٥	٥٤,٥٠	٥٤,٥٠	...
الصومال	١٦,٤٥	١٩,٥١	١٣,٠٥	٢٨,٩٢	٢٩,٠٣	٢٩,٠٣	...
لبنان	...	...	...	...	...	...	...
مصر	٢٩,٤٣	٢٧,٨٤	٣١,٦١	٢٤,٣٠	٢٢,١٢	٢١,١٥	٢١,١٥
المغرب	٢٣,٦٧	٢٦,٧٥	٢٩,٢٨	٢٧,٢١	٢٥,٤٢	٢٥,٤٢	٢٥,٦١
موريتانيا	٢٧,١٩	٣٧,٧٠	٢٤,٠٢	٢٢,٧٤	٢٠,٨٢	٢٠,٢٢	٠,٠٠
اليمن	٣٩,٩٥	١٤,٧٣	٣٦,٠٥	٣٩,٦٧	٤٧,٤٨	٤٤,٥٥	٤٤,٥٥

(١) فعلية أولية

(٢) ميزانيات تقديرات أولية

المصدر: تقرير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

هوامش

١- إلياس سابا - الوطن العربى وتحديات التسوية - المستقبل العربى٥/ ١٩٩٥ .

٢- يوسف صايغ - منظور الشرق الأوسط ودلالاته للعرب - المستقبل العربى ٢/ ١٩٩٥ .

٣- المصدر السابق .

٤- راجع شيمون بيريز - الشرق الأوسط الجديد .

٥- يوسف صايغ - المصدر السابق .

٦- نيفين عبد الخالق - المشروع الشرق أوسطى والمستقبل العربى - المستقبل العربى ٣/ ١٩٩٥ .

٧- الوثيقة الإسرائيلية المقدمة لمؤتمر عمان ١٩٩٥ ، تحت عنوان « التنمية - خيارات الشرق الأوسط » .

٨- كان للوثيقة الإسرائيلية الأولى المقدمة لقمة الدار البيضاء ، أكبر الأثر فى وقوع الصدام المصرى الإسرائيلى خلال جلسات المؤتمر ، حين بدأت الدبلوماسية المصرية تستخدم كلمة الهيمنة وصفاً للتصور الإسرائيلى للمنطقة ومستقبلها .

٩- الوثيقة الإسرائيلية - المصدر السابق .

١٠- جميل مطر - خصخصة السلام العالمى - الأهرام ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥ .

١١- تقرير الأونكتاد - الأمم المتحدة - بعنوان دور الشركات عبر الوطنية فى الاقتصاد العالمى - ١٩٩٤ .

١٢- عمرو موسى وزير الخارجية المصرى - الأهرام ١٤/ ١٠/ ١٩٩٥ .

١٣- الوثيقة المصرية إلى قمة عمان ١٩٩٥ بعنوان رؤية مصر للتنمية والتعاون الإقليمى .

١٤ – المصدر السابق .

١٥ – فرانسيس فوكاياما – نهاية التاريخ .

١٦ – راجع كتاب التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربى – مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٤ .

١٧ – راجع تقرير التنمية البشرية السنوى للأمم المتحدة وندرة التنمية البشرية فى الوطن العربى – منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٥ .

١٨ – حليم بركات – القطرية ، هل أصبحت بديلاً للقومية – الحياة ١٤/ ٣/ ١٩٩٥ .

محتويات الكتاب

صفحة

رقم الإيداع ٤٦٩٧ /٩٨
الترقيم الدولى x - 0452 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



قد يتصور أحد أننا ضد السلام من حيث هو ....

وهذا غير حقيقى ، فنحن مع السلام العادل ، الذى يعيد الحقوق المشروعة والمغتصبة إلى أصحابها الشرعيين ، والذى يبنى استقرارا راسخًا ويحقق أمنا متوازنا ومتكافئا فى ظل توازن دقيق للقوى والمصالح القومية والحيوية ......

وهذا مفهوم فحسب أنه يبتعد كثيرا عن مفهوم السلام المتهافت الذى يجرى الحديث عنه الآن ، ولذلك نؤمن أن الصراع بين المشروعين ، العربى والصهيونى ، سوف يستمرلآماد بعيدة ، حتى دون الصدام العسكرى المباشر ، لأنه بالفعل صراع حضارى بين طرفين متناقضين ، يحمل كل منهما أجندته وملفاته وأسلحته ومفاهيمه ..

وها هى الملفات ، تزداد عددا وتلتهب سخونة يوما بعد يوم ، حتى فى ظل تسويات السلام المتهافت . . . ومعها تناقض المواقف وتتبدل السياسات وإن ظلت الأهداف والمصالح واضحة ، من ملف الصراع على البقاء والسيادة إلى ملف الترسانة النووية وخطر التدمير الشامل ، ومن ملف البناء الذاتى والتقدم المعرفى الثقافى ، إلى ملف النزاع على نقطة المياه ، ومن ملف الاستقلال الوطنى والتحرر العربى ، إلى ملف الهيمنة الصهيونية وعودة الاستعمار الأوروبى الأمريكي بوجوه جديدة ، تعبيرا عن سيادة الحضارة الغربية ...

وأمامنا حرية الاختيار ، رغم صعوبة الاختيار فى هذه الظروف الصعبة ..

لكن ذلك فى البداية والنهاية ، يحتاج إلى إرادة قوية صلبة متحدية ، تقبل بشروط التحدى وضغوط المواجهة وتبعات التنمية .

وهذا درس التاريخ ، يبقى ماثلا أمامنا ، وأمام الأجيال القادمة ، التى قد تحمل من تبعات هذا الصراع ، أكثر مما تحملنا . . . . .

دار الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص. ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
بيروت : ص. ب : ٨٠٦٤ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٩٦١)

الغلاف تصميم : الفنان حلمى التونى